

شَبَّهَاتُ حَوَالِ الْخُرُوجِ وَالشُّرُوتِ

هَذَا الْكِتَابُ يَتَضَمَّنُ الرَّدَّ عَلَى ٥٧ شُبَّهَةٍ
حَوْلَ أَحَادِيثَ مَعْرُومَةٍ ٢٥ يُنَازِرُ وَأَحَادِيثَ ثَوْنَسٍ وَلَيْبِيَا وَالْعَمَنَ وَسُورِيَا



يَتَضَمَّنُ: وَقَعَاتٍ مَعَ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ • مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

يَسْلُبُ بْنُ مَسِيٍّ • أَبِي إِسْحَاقَ الْبُخَارِيَّ • مُحَمَّدٌ بْنُ حَسَنَ • مُصَافِيَةُ بْنُ مَسِيٍّ

عَمْدُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ • مُحَمَّدٌ بْنُ جَابِرٍ • أَحْمَدُ بْنُ قُرَيْبٍ • قُوزِي بْنُ السَّيِّدِ

أَبُو إِسْحَاقَ النَّابِغِيِّ • وَحَمِيدُ بْنُ أَبِي • مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى



وَبَنَاتٍ لَهُ مَلِكٌ

(أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ فِي دُكَاوِ الْخُرُوجِ وَالشُّرُوتِ)

كُتِبَ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَجْمَعُ الْأَوَّلَ

بَارِئُ الْأَمَلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فإنه وبعد مرور ما يربو على العام على تلك الأحداث التي أضرمت في بلاد المسلمين نيرانها، ودُبرت المخططات بلبيل لتدميرها، ونُشرت الفتن فيها لتقطيع أوصالها.

فقد استبان لكل من له بصر وبصيرة ما أحدثته هذه الفتن -ولا زالت- من

مفاسد عظيمة وشرور جسيمة، والتي كان من أخطرها وأعظمها وأشدّها تغيير وتشويه معالم الملة ودعائم النبوة، ومنهاج سلف الأمة، حتى نُسبت المناهج المنحرفة والوسائل المبتدعة إلى دين الإسلام العظيم، وإلى منهج السلف القويم. أضف إلى ذلك ما ابتليت به الأوطان، من فقد نعمة الأمن والأمان، في كثير من البلدان.

وكذلك ما هو واقع في ليبيا من النزاع والعمليات القتالية، الذي هو نذير للحرب الأهلية، ومقدمة لتقسيم الأراضي الليبية.

وكذلك ما يحدث في الأراضي اليمنية، من تسلط الروافض من قبائل الحوثيين الشيعية، على أهل السنة في بعض المدن السنية، ومن إعادة (تنظيم القاعدة) تجميع صفوفهم فيها لتنفيذ أعمالهم الإجرامية، ومن طلب الجنوب اليمني تحديد المصير للانفصال أسوة بجنوب الدولة السودانية.

وكذلك ما يحدث في سوريا من جريان الدماء كالأنهار، ومن القتل والجرح والتشريد والتدمير بالليل والنهار، بأيّد أبناء البلد الواحد الذي هو في طريقه للانهار.

فلقد ظهر ولاح في الأفق جليّاً: أن ما يحدث في البلاد العربية إنما هو ذاك المخطط الذي دُبرّت خططه وحيكّت خيوطه بليل أسود بهيم، من إحداث الفوضى الخلاقة التي يعقبها تمزيق القطر الواحد إلى أجزاء متنازعة متناحرة تنفيذاً لمخطط التقسيم، وهذا ما حذر منه أهل السنة عند وقوع هذه الفتن بل وحتى قبل وقوعها بسنين^(١).

(١) راجع تفضلاً كتاب «الوثائق التأميرية على الدول العربية والإسلامية» للشيخ محمد الإمام.

فهل هناك مفسد هي أعظم وأخطر من تلکم المفسد؟

ولكن هؤلاء الذين طمس الله على بصيرتهم وختم على قلوبهم وانتكست فطرهم، حتى صار المعروف عندهم منكراً والمنكر معروفاً، فهؤلاء لا يعتبرون ما نحن فيه من هذه الطامات والويلات مفسد وشور، بل يعتبرونها من أعظم المكاسب، وكيف لا فإنهم قد نالوا بعضاً من أغراضهم الدنيوية الدنيئة التي خرجوا من أجل تحصيلها فهم ما خرجوا للدين، بل للدنيا فالدين إنما يأمر بالصبر لا بالخروج.

ولقد ابتليت مصر في هذه الآونة الأخيرة -من جملة بلاياها الكثيرة- بنزول رأسين من رءوس المبتدعة المنحرفين فيها، وهما: عبد الرحمن عبد الخالق وأبو الحسن المأربي ولقد استجلبا لكي يفسداً المنهج السلفي، ولكي يكونا حرباً على أهل السنة، ولكي يُزيّداً من اشتعال الفتنة، ولكي يضيفا على تلکم الأفعال المنحرفة المبتدعة الصبغة الشرعية السلفية مما كان من أمر الخروج والمظاهرات والثورات والحزبيات والبرلمانات وغير ذلك من الطوام التي شوهوا بها المنهج السلفي الذي ينتسبون إليه كذباً وزوراً.

فأما الأول فهو عبد الرحمن عبد الخالق^(١).

وهو بمثابة الرأس لأدعياء السلفية الحزبيين في مصر والأب الروحي لهم^(٢)، وإمامهم وقدوتهم في انحرافاتهم التي تلتطخوا بها من قبل هذه الأحداث،

(١) لمعرفة حال عبد الرحمن عبد الخالق ينظر كتاب «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات» للشيخ ربيع بن هادي المدخلي بتقديم معالي الشيخ صالح الفوزان و«أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات» في آخر هذا الكتاب.

(٢) كما صرح بذلك أحد الذين استقبلوا عبد الرحمن عبد الخالق عند مجيئه إلى مصر فقد

وفي هذه الآونة الأخيرة كبدعة العمل الجماعي الحزبي والولوج في العمل السياسي العصري، وكذلك ما هم فيه من تقديمهم للتنازلات الردية ووقعهم في التناقضات الجلية.

لذلك وجدنا هؤلاء القطبيين في مصر^(١) يستقبلون عبد الرحمن عبد الخالق

=

قال: «هو نصير الدعوة السلفية في مصر والعالم الإسلامي وهو الأب الروحي لأبناء الدعوة السلفية».

(١) كمحمد عبد المقصود ومحمد حسان وأبي إسحاق الحويني، وهذا الأخير قد تكلم بكلام فيه تلبس وخداع، فقد قال أبو إسحاق الحويني عند استقبال عبد الرحمن عبد الخالق في المطار [نقلته قناة (الحكمة) الفضائية]: «هذا رجل قرآني قلبًا وقالباً وكأن خُلِقَ من القرآن وعلى كثرة ما هُوجِم ما رأيته اغتاب أحداً قط في مجلسه، وكان يذكر أقوال الخصوم في مجلسه ومع ذلك ما كان يرد إلا بالحسنى».

أما قولك: «هذا رجل قرآني قلبًا وقالباً وكأن خُلِقَ من القرآن».

فهذا مدح وثناء وتوقير لرأس من رؤوس البدعة والانحراف، ومن العلماء الذين ردوا عليه في انحرافته وبدعه الإمام الألباني رَحِمَهُ اللهُ الذي تدعي أنك تتلمذت على يديه، وأنت تقتفي أثره!! ونحن ما رأيك إلا مخالفاً له ولمنهجه في مسائل كثيرة والتي منها -على سبيل المثال لا الحصر- حكم تكوين الأحزاب والقيام بالثورات والدخول في البرلمانات وغير ذلك من المسائل المنهجية.

ولقد سلكت مسلك التميع في مواقفك من هذه الأمور ماسكاً العصا من منتصفها حتى لا تخسر أحداً ولكن (ما هكذا تورد الإبل).

وأما قولك: «وعلى كثرة ما هُوجِم ما رأيته اغتاب أحداً قط في مجلسه وكان يُذكر أقوال الخصوم في مجلسه».

فهل تعلم من هاجمه؟ ومن هم خصومه؟ ولماذا هاجموه وخالفوه؟

=

استقبال الفاتحين^(١) ويحتفون به احتفاء العلماء الربانيين تلبيسًا وتضليلًا علي الشباب المصري المسكين.

وكان العلماء ما تكلموا يومًا من الدهر في بيان ضلال وانحراف وابتداع هذا الرجل، فلقد حذر منه العلماء ومن ضلالته وانحرافاته منذ أكثر من عقدين من الزمان؛ فأى سلفية هذه التي ينتسب إليها هؤلاء، فالسلفية منهم ومن مسالكهم وأفعالهم بُراء.

وهذه بعض أصول عبد الرحمن عبد الخالق المنحرفة التي خالف بها أصول

=

أما من هاجمه ومن هم خصومه؟ فهم أئمة العصر من علماء أهل السنة كابن باز وابن عثيمين والألباني والوادي والفوزان وغيرهم ومن يجرحه هؤلاء فإن جرحه لا يكاد يندمل. فلما هذا التلبيس والتضليل؟ وكان الذين هاجموه وجرحوه وردوا عليه شرذمة نكرات لا اسم لها ولا رسم، وأما لماذا هاجموه وخالفوه؟

فلأمر كثيرة ذكرها العلماء على التفصيل عند الرد عليه، وقد ذكرت طرفًا منها في ملحق «أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات»، وهو في آخر هذا الكتاب.

بل إنهم يخاطبونه بقولهم: (يا شيخنا)، وهم بهذا قد أفصحوا عن سلفيتهم المدعاة المزعومة فهي سلفية (عبد الرحمن عبد الخالق) وليست السلفية الحقيقية.

(١) فقد قرأ أبو إسحاق الحويني قوله تعالى -[نقلته قناة (الحكمة) الفضائية]-: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]. وذلك عند استقباله لعبد الرحمن عبد الخالق في المطار، وردد الشباب المخدوع (الله أكبر الله أكبر) (جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقًا)!!!

المنهج السلفي^(١).

١ - شديد الحنق علي علماء المنهج السلفي وطلابه، ومن هذا المنطلق كثر طعنه فيهم ظلماً، وتشويهه لهم بدون أيّ سبب في كثير من كتبه وأشرطته، إلا نظرت المستخفة بهم وبمنهجهم الذي يرى فيه القصور أو يرى أنه لا يساوي شيئاً، أو أن علمائه لا يفهمون من الإسلام إلا القشور بالنسبة لمنهج الذي أصله هو وجعل من أهم هذه الأصول (العصرية والواقعية والشعبية الجماعية).

واستمر علي هذا الطعن والتهوئش والتشويه ما يقارب ثلاثين عاماً.

٢ - يحترم رءوس أهل البدع المعاصرين ورءوس أهل الفتن الحزبيين ويدافع عنهم ويتولاهم مثل سيد قطب والبنا والمودودي، والترابي، ومن دار في فلك هؤلاء كالأخوان [ومدرسة الإسكندرية الحزبية في مصر، ومن على طريقتهم كمحمد عبد المقصود وأبي إسحاق الحويني ومحمد حسان] وغيرهم.

٣ - لهوان المنهج السلفي عليه ومنهج أهل السنة والجماعة وضالته عنده يعد الأحزاب المعاصرة بما فيهم جماعة التبليغ - التي تباع علي أربع طرق صوفية في غاية الضلال - يعدهم من أهل السنة والجماعة، وكذلك الإخوان المسلمين - الذين

(١) وهذه الانحرافات لعبد الرحمن عبد الخالق تجدها في أشرطته وكتبه الآتية:

شريط (المدرسة السلفية) وشريط (كشف الشبهات) وكتاب «خطوط رئيسية لبعث الأمة الإسلامية»، وكتاب «فصول من السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله»، وكتاب «مشروعية العمل الجماعي»، وكتاب «أصول العمل الجماعي»، وكتاب «شيخ الإسلام ابن تيمية والعمل الجماعي»، وكتاب «موقف أهل السنة والجماعة من البدع والمبتدعة». وقد رد عليها جميعاً الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي في كتابه «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات» بتقديم معالي الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -.

فتحوا أبواب دعوتهم لكل الطوائف الضالة من غلاة الصوفية والروافض والخوارج، وحتى النصارى علي قاعدتهم الفاسدة (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه)، وقد وسعت هذه القاعدة عند بعضهم لتشمل الديانات جميعًا-، ومع كل هذا لا يزداد عبد الرحمن منهم إلا اقتربًا ولا يزداد إلا حماسًا في الدفاع عنهم، ولا يزداد في هذا الدفاع إلا حنقًا وغيظًا علي السلفيين.

٤- يرمي السلفيين بأنهم محنطون وبأنهم يسировون علي منهج الخوارج لا في هذا العصر بل في كل عصر؛ بل يطعن في كثير من أهل الحديث؛ بل في بعض الصحابة -رضوان الله عليهم-.

٥- غلا غلوًا شديدًا في السياسة العصرية لا الشرعية وغرق في بحرها وأغرق معه الكثير [كالمنتسبين إلى السلفية في مصر الذين سبق ذكرهم].

٦- غلا في فقه الواقع غلوًا شديدًا، فهو إمام وقدوة كل من غلا فيه وطعن به في علماء السنة ومن سار علي دربهم.

٧- غلا في الدعوة إلى التعددية الحزبية تحت ستار مشروعية العمل الجماعي وغلا في تحسين صورة هذه الأحزاب المتناحرة وذكر محاسنهم.

٨- غلا في طعن من يخالفه في هذا الاتجاه وَجَرَ كثيرًا ممن كان يتسبب إلى المنهج السلفي إلى هذه الفتن فأعمتهم عن رؤية الحق، ودفعتهم إلى تولي أهل الفتن والدفاع عنهم، بل إلى توليهم وتمجيدهم والموالة والمعاداة من أجلهم.

٩- غلا في منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات، فهو من أكبر منطلقاته إلى الدفاع عن الأحزاب والطوائف والدعوة إلى التعددية الحزبية، ومع الأسف فإن علماء السنة وطلاب المنهج السلفي لا يرى لهم عبد الرحمن ومن سلك طريقه أي حق في هذه الموازنات؛ لأن هذا المنهج إنما وضع لغيرهم.

١٠- لم يقتصر أذى عبد الرحمن علي السلفيين وتشويهه لهم، بل تجاوز ذلك إلى تشويه السلفية نفسها.

فقال في شريط المدرسة السلفية -بعد أن طعن في علماء المنهج السلفي طعنًا مبنياً علي أصول أصلها هو-: «وهذه السلفية التقليدية لا تساوي شيئاً». وعدّ علمهم من القشور في كتاب «خطوط رئيسية».

وقال في مشروعية العمل الجماعي -بعد طعنه الشديد في العلماء السلفيين-: «وهذا من قصر نظرهم وضعف بصيرتهم وجهلهم بأحوال المسلمين، وانغلاقهم في الزوايا التي يعيشون فيها، وعدم ممارستهم لدعوة حقيقية تُرجع المسلمين إلى دينهم وتأخذ بأيديهم إلى أسباب العز والنصر والتمكين». هكذا يصور دعوة علماء المنهج السلفي!!

وله إلى جانب هذا تناقضات كثيرة، واضطرابات شديدة جناه عليه الغلو الشديد في السياسة^(١)، ولعل هناك أسباباً وعوامل أخرى لا يعلمها إلا الله دفعته ليجني على نفسه.

وعلى المنهج السلفي وعلى كثير ممن انخدع به من شباب المسلمين وبالأخص كثير ممن كان ينتمي إلى المنهج السلفي في عدد من البلدان^(٢).

(١) وكان من آخر هذه الطوام ما كان في لقاء له على (قناة الرحمة) مع محمد عبد المقصود ومحمد حسان عندما قام بتجوير الاحتفال بيوم (٢٥ يناير) وجعله كـ(يوم غزوة بدر)!!! وكـ(اليوم الذي نجا الله فيه موسى من فرعون)!!! وجعل هذا اليوم (من أيام الله)!!! وهذا من ضلاله وانحرافه هو ومن كان معه، وهذه هي السياسة تعمي القلوب والبصائر.

(٢) انتهى كلام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بتصرف من كتابه «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات» (ص ١٨٨-١٩٠) وما بين المعكوفتين [] من كلامي.

وممن اقتدى به في انحرافاته السياسية أدعياء السلفية في مصر وعلى رأسهم (مدرسة الإسكندرية الحزبية).

وأما الثاني فهو أبو الحسن المأربي^(١).

المنافع والمدافع عن أهل البدع والضلال بالطرق الماكرة، ومؤصل الأصول الكثيرة الفاسدة التي بلغت عشرين أصلاً أو تزيد، والمهاجم للمنهج السلفي في شخص علمائه وطلابه بكل وسيلة قدرة يخجل منها غلاة أهل الباطل، ومنها الكذب والخيانات والتلبيس في حوالي خمسين شريطاً وعدد لا يُحصى من المقالات.

هل هذا النشاط كله والمعارك العنيفة التي تديرها على السلفيين ومنهجهم دعوة منك إلى سبيل الله؟

أو هو صدُّ عن سبيل الله ودين الحق الذي يتضمنه المنهج السلفي الذي يرفع رايته بحق وجدارة السلفيون الذين تشن ضدهم هذه المعارك الفاجرة الهوجاء؟

(١) لمعرفة حال أبي الحسن المأربي ينظر كتاب «أبو الحسن يدافع بالباطل والعدوان عن الإخوان ودعاة حرية ووحدة الأديان»، وكتاب «براءة الشريعة الإسلامية من ضلالات أبي الحسن الديمقراطية والمنهجية»، و«مجموع مقالات الشيخ ربيع المدخلي في الرد على أبي الحسن المأربي»، كلهم للشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي و«القول السديد في هجر أبي الحسن العنيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي. وانظر إلى ردود الشيخ محمد سعيد رسلان والشيخ هشام بن فؤاد البيلي عليه على موقعيهما، وانظر: «أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات» في آخر هذا الكتاب.

أخبرنا كم وقتًا بذلته في التنقيب عن ضلالات سيد قطب والبنا والتلمساني والمودودي، ورءوس جماعة التبليغ والأحزاب التي تنافح عنها بأصولك الفاسدة لتبقيهم في دائرة السنة عنادًا لعلماء السنة والمنهج السلفي؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية يومًا من الأيام إلى التنقيب عما في كتاب الظلال من ضلالات إلحادية، كالحلول ووحدانية الوجود والقول بأزلية الروح والقول بخلق القرآن وتعطيل الصفات؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية والحماس للإسلام يومًا من الأيام على انتقاد ما في التصوير الفني من تعطيل لصفات الله على طريقة الجهمية وأصولهم، وأصول أخرى اخترعها هو تقوية لباطلهم وضلالتهم؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية في يوم من الأيام على مقام النبوة وعلى رسول الله الكريم موسى -عليه الصلاة والسلام- الذي سخر منه سيد قطب أشد السخرية في هذا الكتاب؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية إلى الذبح عن القرآن العظيم الذي جعل سيد قطب نصوصه ميدانًا واسعًا لأنواع اللعب والملاهي والمراقص كفنون السينما وفنون المسارح والتصوير؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية على أصحاب رسول الله يومًا من الأيام فاستنكرت ما في كتاب «العدالة» من طعون شديدة لأصحاب رسول الله، وعلى رأسهم عثمان الخليفة الراشد رضي الله عنه الذي طعن في خلافته، ورماه بأنه قد تحطمت أسس الإسلام في عهده وتحطمت روح الإسلام في عهده، بل فضل منهج السبئيين على منهجه؟

هل دفعتك الغيرة الإسلامية في يوم من الأيام إلى استنكار ما ضمنه كتابه

«كتب وشخصيات» من طعن شنيع في الصحابين الجليلين معاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص رضي الله عنهما، حيث رماه بالكلذب والنفاق والغش والرشوة وشراء الذمم، ورمي جيشهما بل وجيش علي بالردة إلى الهوة التي انتشلهم منها الإسلام؟

هل استنكرت في يوم من الأيام دعوته إلى الاشتراكية الغالية التي ضمنها عددًا من كتبه؟

هل استنكرت شيئًا من ضلالات تضمنتها كتبه الأخرى؟

علام يدل هذا التجاهل المريب طول عمر كَ لهذه الضلالات؟

بل علام يدل دفاعك المريب عنه ورمي من ينتقده من كبار العلماء بالغلو وعلى رأس الذين انتقدوه من العلماء الألباني، والعثيمين، والفوزان، والدويش، والأنصاري، ومحمد أمان -رحمهم الله-، وربيع المدخلي -حفظه الله-؟
ترميمهم بالغلو وتنزل عليهم أحاديث رسول الله في الخوارج وفيها «أنهم شر الخلق والخلقة»، و«أنهم شر من تحت أديم السماء».

أين نشاطك الإسلامي التأصيلي والهجوم الشرس على من عنده هذه الدواهي؟

وأين نشاطك ضد أتباعه الذين أهلكوا الحرث والنسل وملئوا الدنيا فتنًا؟
وأين نشاطك ضد رؤسائهم الذين يؤججون نيران الفتنة، ويهيجون الشباب للثورات وسفك الدماء الأمور التي جرّت على المسلمين أنواعًا من الذل والهوان وسلطت أمم الكفر لتتداعى عليهم كما تتداعى الأكلة على قصعتها؟
أين نشاطك ضد محمد سرور والعبدة وأبي قتادة وأيمن الظواهري والترابي [وعبد الرحمن عبد الخالق ومحمد حسان ومحمد عبد المقصود ومدرسته وياسر

برهامي ومدرسته]، وأمثالهم من رءوس أهل الفتن والشغب من تلاميذ مدرسة سيد قطب وحاملي لوائها، وتلاميذ البنا والمودودي وإلياس الهندي ورءوس مدرسته التبليغية من العرب والعجم؟

علام يدل هذا الخمول والركود والانطواء كانطواء الحيات، الرقطة في الجحور التي تتربص وتترقب للنهش وبث السموم القاتلة؟
بل علام يدل دفاعك عنهم واعتبارهم من أهل السنة؟
علام يدل كل هذا عند العقلاء؟!!!

وعلام يدل هذا النشاط الواسع ضد السلفيين علماء وطلابًا بالأباطيل والأكاذيب؟

أليس كل ذلك لإسقاطهم لتخلو الساحة له وللقطبيين وسائر أهل الأهواء لبييضوا ويصفروا ويقودوا شباب الأمة إلى الضياع والمتاهات المهلكة؟
لماذا جعلت أهل العلم من السلفيين أعظم أهدافك وجعلتهم محورًا لهذه المعارك الشرسة التي تديرها^(١)؟!!!
الأسباب واضحة جدًا ومنها أنهم يدعون إلى التوحيد ويحاربون الشرك والضلال والبدع والانحرافات.

ومنها تصديهم لنقد ضلالات سيد قطب المهلكة التي سبق ذكر بعضها^(٢).

(١) كالشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -.

(٢) ومن أعظم من تصدى لذلك فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي في مؤلفات كثيرة وقد جُمعت في مجلدين بعنوان: «المجموع الممجد في الرد على سيد قطب وأخيه محمد». وممن تصدى لذلك في مصر أيضًا شيخنا الشيخ هشام بن فؤاد البيلي والشيخ محمد سعيد رسلان وغيرهم من أهل السنة.

فهذا الذي أقض مضجع أبي الحسن وسادته القطبيين الذين يمولون هذه المعركة، ويقعون وراءها في الظلام وأحياناً في العراء وفي وضح النهار. أيها المحامي عن أهل الضلال وعلى رأسهم سيد قطب. تسب الصحابة الكرام بأقبح أنواع السب تأسيّاً بأستاذك سيد قطب^(١). فإذا انتقدك الناس وطلبوا منك التوبة تلج بالعناد والتلاعب ثم تفتري عليهم الاتهامات الباطلة والأقوال الكاذبة والأوصاف الفاجرة. أليس في هذه المواقف والتصرفات والمكائد الخبيثة ما يدل العقلاء النبلاء أنك تحارب المنهج السلفي في شخص بعض أهل العلم من السلفيين^(٢)؟ أليس في كل هذه الأمور أعظم دلالة على أنك بهذه الحرب، وهذا التشويه إنما تريد الانتقام لآسيادك وشيوخك من أئمة الضلال. إن لأهل العلم من السلفيين في هذا الزمان أسوة بعلماء السلف الذين كان يرميهم أهل الضلال بالبوائق الكبار، وإن لهم لأسوة في ابن تيمية الذي رفع راية التوحيد والسنة والذي زلزل أهل الضلال فرموه بالفواقر.

(١) فقد وصف الصحابة بالعثائية وأن عندهم خلل في التربية، وجعل أبا سعيد الخدري مثلاً لسوء الظن وطعن في الحب بن الحب أسامة بن زيد رضي الله عنه وعن أبيه، بل وتعدى طعنه إلى الأنبياء فقد جعل داود عليه السلام مثلاً للعجلة المذمومة، وهو بهذا يسير على طريقة سيده سيد قطب حذو القذة بالقذة.

(٢) كما فعل ذلك مع الشيخ العلامة ربيع المدخلي على مدى سنوات طويلة أحدث خلالها الفتن العظيمة والشُرور الجسيمة، وكذلك ما فعله مع الشيخ محمد سعيد رسلان عندما جاء إلى مصر بعد هذه الأحداث فشن عليه الحرب القذرة بطريقته الوقحة، وهو بهذا إنما يقصد الهجوم على المنهج السلفي في بعض أشخاصه، ولكن أهل السنة أغاروا عليه إغارة الأشرطة ودكوا حصونه وأوكلوه الهشة الواهية هو ومن يأوونه من القطبيين المتحيزة.

ومنها التجسيم وطعنه في الرسول والصحابة الكرام.

وإن لهم لأسوة بالإمام محمد بن عبد الوهاب الذي رفع راية التوحيد والسنة فرموه بالفواقير الكبيرة ومنها أنه يبغض الرسول ويدعي النبوة.

ولأبي الحسن أسوة فيمن حارب أئمة السلف وابن تيمية وابن عبد الوهاب؛ فنذكره بعمر بن عبيد الذي كان يطعن في أئمة السلف كالحسن البصري ويونس بن عبيد، بل في بعض الصحابة كابن عمر.

ونذكره بالكرايسسي وابن أبي قتيلة وابن أبي دؤاد وغيرهم ممن كان يطعن في الإمام أحمد وإخوانه.

ونذكره بالأخنائي والسبكي والبكري والأنبجي وأمثالهم من أعداء ابن تيمية الذين كانوا يكيلون الافتراءات عليه.

ومنها: أنه يطعن في رسول الله وأصحابه وهو الذاب الصادق عن دين الله وعن رسول الله وأصحابه وما منهاج السنة عن الناس بغائب.

ونذكره بخصوم ابن عبد الوهاب الذين كانوا يكيلون عليه الافتراءات ولا يزالون، ومنهم ابن فيروز وسليمان بن سحيم، والحداد وابن عفالق ودحلان والنبهاني وغيرهم.

ومن تهمهم: أن ابن عبد الوهاب يبغض رسول الله والأولياء ويكفر المسلمين.

إن هؤلاء سلف أبي الحسن في حرب العلماء والدعاة السلفيين، غير أنه يفوقهم في المكر والخداع؛ فهو يحارب السلفيين بسيف السلفية وتحت ستارها، ويفوقهم في الكذب وكثرة الثرثرة وتقليب الأمور، وتمجيد نفسه والتظاهر بالصلاح والتقوى وله سلف آخرون في الكيد والكذب يعرفهم من يدرس التاريخ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: في البكري:

«رأيت أن مثل هذا لا يخاطب خطاب العلماء، وإنما يستحق التأديب البليغ والنكال الوجيع الذي يليق بمثله من السفهاء، إذا سلم من التكفير فإنه لجهله ليس له خبرة بالأدلة الشرعية التي تتلقى منها الأحكام ولا خبرة بأقوال أهل العلم الذين هم أئمة الإسلام.

بل يريد أن يتكلم بنوع مشاركة في فقه وأصول وتصوف ومسائل كبار بلا معرفة ولا تعرف والله أعلم بسريره، هل هو طالب رياسة بالباطل أو ضال يشبه الحالي بالعاطل أو اجتمع فيه الأمران؟ وما هو من الظالمين ببعيد»^(١).

وكل ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في شأن البكري ينطبق على أبي الحسن المأربي، ويستحق ما قاله في البكري من التأديب البليغ والنكال الوجيع والجهل والسفه إلا أن أبا الحسن أشد جهلاً وسفهاً من البكري، وأغرق في أساليب الشغب والفتنة.

ونذكر أبا الحسن بزميل دربه في الشغب والتأصيل وادعاء السلفية والتستر بها وبالغيرة والإنصاف ألا وهو حسن بن فرحان المالكي الذي افتري على الإمام محمد بن عبد الوهاب الافتراءات الكثيرة، ودافع عن أهل البدع والضلال بأساليب تشبه أساليب أبي الحسن ولغاية مثل غايته إلا أن أبا الحسن أشد منه تلبساً ومكرًا وأكثر منه تأصيلاً فاسداً وأشد منه شغباً ورغبة منه في إشعال الفتن^(٢).

(١) «الرد على البكري» لابن تيمية (١/ ٥٠).

(٢) انتهى كلام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي من رسالته «أبو الحسن ينافح عن أهل الأهواء». والتي كانت بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٤٢٣هـ.

ولقد تصرف في بعض ألفاظها لتناسب المقام وما بين المعكوفتين [] من كلامي.

وهذه بعض انحرافاته وبدعه وضلالاته التي خالف بها المنهج السلفي ووافق بها أهل الأهواء والبدع^(١).

١ - [يقول بالإجماع المعلل في حكم الخروج على أئمة الجور والفسق، فيدعي أن الإجماع -الوارد في ترك الخروج على أئمة الجور والفسق- معلل بالمفسدة الكبيرة، أما إذا كانت المفسدة قليلة شرع الخروج على أئمة الجور والفسق.

وهذا قول باطل متهالك هو في الحقيقة لمن تأمله قول الخوارج والمعتزلة^(٢).

٢ - [يقرر منهج الموازنات وهو يسير عليه، ويعمل به في حق أهل البدع كالإخوان والقطبيين، ولا يعمل به فيمن يخاصمهم من أهل السنة، ويدعو إلى الإنصاف ولا ينصفهم، ويصفهم بأبشع الأوصاف، فيقول في وصفهم إنهم (غلاة التجريح وهدامون ومفسدون وقصابون وجزارون، وأهل بغى وطغيان وأراذل وأصاغر وأقزام وأعداء الدعوة السلفية وخصومها)... إلى غير ذلك من الأوصاف الظالمة]^(٣).

(١) وقد أصل لتلك البدع والانحرافات مؤخرًا على قناة (الرحمة) الفضائية في سلسلة لقاءات بعنوان: «إلى غلاة التجريح»، وقد ذكر بعضًا من هذه الأصول الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» التي كتبها بتاريخ ١/٣/١٤٢٣ هـ وغيره من أهل العلم.

(٢) ولقد رددت على هذه الشبهة في هذا الكتاب بفضل الله وَعَزَّاهُ.

(٣) ولقد أصل أبو الحسن منهج الموازنات المبتدع ودافع عنه على طريقة أهل الأهواء والبدع على (قناة الرحمة) في برنامج (إلى غلاة التجريح) حلقة بعنوان (الموازنات).

=

وهذا من تلون أبي الحسن وتناقضه هو وصاحب القناة - التي استضافته - محمد حسان الذي يتبنى منهج الموازنات بكل قوة ويدافع وينافح عن هذه البدعة المحدثه؛ لذا جاء بأبي الحسن لكي يؤصل للناس منهج الموازنات من خلال قناته، وهذا كما قلت من تلونهما وتناقضهما.

فأما تلون أبي الحسن وتناقضه فقد قال من قبل [في كتابه «السراج الوهاج» فقرة (رقم ١٩٧) الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٢٠ هـ].

(ولا أرى استحباب -فضلاً عن وجوب- ذكر حسنات أهل البدع كلما احتجت إلى ذمهم أو التحذير منهم؛ فإن ذلك يفسد المقصود من التحذير منهم؛ إنما أحتاج إلى ذكر حسناتهم إذا كنت في مقام الترجمة وليس ذلك في كل ترجمة كما هو صنيع السلف، فكم من تراجع لم يذكروا فيها حسنات أهل البدع، وكذلك أذكر بعض حسناتهم إذا كان عليهم انحراف بغير حق، كمن يطعن في صدق وإخلاص رجل ابتلي ببدعة ويرميه بالزندقة أو نحو ذلك والرجل ليس كذلك فيدافع عنه بالحق كما كان بعض أئمة الحديث يقول مدافعاً عن من بلغ في ذمه فلان ليس به بأس، ولكن المسكين ليس له بخت أو كان من أهل الصدق ولكن أوتي من قبل التدليس أو من وهم تلامذته عليه ونحو ذلك. وأرى أن كثيراً ممن يتكلم بقاعدة الحسنات والسيئات أو الموازنة أو الاعتدال في تقويم الرجال أنهم استدلوا في مواضع بأدلة واهية كببت العنكبوت، وما فهم سلف الأمة منها فهمهم، ومع ذلك لم يلتزموا بقاعدتهن مع مخالفتهن من أهل العلم والسنة؛ فإنهم إذا ذكروهم لم يذكروا إلا مثالبهم وبخسوهم حقهم والحق أن الصادقين اليقظين أهل الحكمة والإدراك من أهل العلم حالهم كما قال القائل.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب) اهـ

وأما تلون محمد حسان وتناقضه: فقد قال تلميذه محمد العفيفي [في كتابه «الجواهر الحسان» (ص ٢٨٠-٢٨١) الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٢٧ هـ].

=

٣- يقول بحمل المجمل على المفصل في حق من يقول بالحلول ووحدة الوجود وغيرها، وفي حق أهل الظلم والبغي على طريقة القطبيين؛ وهو لا يقصد (المجمل والمبين) المعروف عند الأصوليين، ولا يطبقه مثل تطبيقاتهم، فإنه يجعل (النص والظاهر) من كلام أهل الباطل والانحراف من (المجملات) مهما بلغ من الصراحة والظهور في الباطل، ويحارب من يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويسيروا على نهج السلف في نقد أهل البدع والأهواء ويرميهم بالغلو إلى آخر الألفاظ القبيحة والتهم الشنيعة.

٤- له معرفة بالجرح والتعديل^(١)، ولكنه يخالف أهل الحديث في تطبيق

=

(فهذه كلمات موجزة تبين المنهج الحق الذي ينتهجه شيخنا محمد بن حسان في دعوته وتبليغه دين الله في الأرض وقد أقر الشيخ بكل ما سطرناه في هذا البيان... ويرى الشيخ أن ذكر حسنات الأشخاص الذين ظهر انحرافهم وتبين ضلالهم ليس منهجاً للسلف فذكر الحسنات في حال الرد يضعف الرد كما قال العلامة ابن عثيمين: لكن هناك فرق بين الترجمة والتحذير، ففي الترجمة يذكر ما للشخص وما عليه، وفي التحذير يُكتفى بالجرح فقط، كما هو تفصيل العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ). اهـ

فهذا التلون والتناقض الذي وقع فيه كل من المأربي ومحمد حسان من أكبر علامات أهل الأهواء والبدع فاللهم ثبتنا على الحق حتى نلقاك.

(١) أي من جهة تضعيف الأحاديث وتصحيحها مع عدم التزام المنهج السلفي، وعدم الرد على أهل الأهواء والبدع، ولقد نهج أبو إسحاق الحويني ومصطفى العدوي هذا النهج المنحرف في دعوتهم؛ فهما وإن كانا يشتغلان بالحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً فإن هذا لا يشفع لهما ما وقعا فيه من ترك الرد على المبتدعة، بل والثناء عليهم ومدحهم وتركيتهم واستقبالهم ومجالستهم.

ولا عجب من ذلك فإنهما منهم ومن رءوسهم؟

قواعده سائرًا في ذلك على طريقة الأخوان المسلمين والقطبيين، ثم هو لا يأخذ بها في حق كثير من أهل الأهواء والباطل ولا يقول في خصومته لأهل السنة بتقديم (الجرح المفسر) على (التعديل المبهم)، ولا يقبل (جرح العالم الثقة الذي لا يعارضه عالم آخر بتزكية ذلك الشخص المجروح).

٥- يسير على منهج أهل الباطل في رد الحق، بدعوى أنه يأخذ بأصل الثبوت فيقول:

«أنا لا أقبل الكلام في أي شخص، سواء كان هذا الكلام في كتاب أو سمعته في شريط حتى أسمع من الشخص المتكلم فيه أو أقرأه في كتابه». ويرد فتاوى وأحكام العلماء الثقات القائمة على الأدلة بهذا الأسلوب الفاسد حتى لو سمع المتكلم أو قرأ له من كتابه، ثم يقبل كلام من لعله مجهول أو فاسق أو كاذب، والحق أن تثبته المزعوم إنما هو لرد الحق لا من أجل الوصول إليه، ولا لرد الباطل.

٦- فرحه وافتخاره بما حصل بسبب فتنته من الفرقة والاختلاف بين السلفيين، وزعمه أن هذه الفرقة محمودة مخالفًا بذلك كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين في ذم الفرقة والاختلاف.

٧- يدعي أنه وأهل السنة^(١) من أصحاب الدليل ولا يقبلون إلا الدليل ثم تراه في قضايا الخلاف يخالف الأدلة والأصول الإسلامية مثل قوله تعالى:

(١) علق الشيخ ربيع فقال: «ولا ندري من هم أهل السنة عنده ولعله يريد بهم أتباعه الذين وصفهم بأنهم يسيرون على أصول علمية، وعندهم إدراك للمصالح والمفاسد والحال والمآل؛ أي: أن هؤلاء العوام المتعلقين بمنهجه الفاسد قد وصلوا إلى مراتب الأئمة الكبار الذين يدركون المصالح والمفاسد». اهـ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

ومثل الأصول المعروفة في هذا الباب:

كقول العلماء: «لا اجتهاد مع وجود النص».

وكقولهم: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ».

وكقولهم: «إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل» تعظيماً للنصوص القرآنية

والنبوية».

٨- كثير التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر الذي يصدر منه أو ممن يتولاهاهم ويدافع عنهم، ومن تابع أشرطته ولقاءاته يجد هذا المنهج واضحاً فيها ويجد الأمثلة الكثيرة فيها وهذه أمور خطيرة جداً على المنهج السلفي، ويخاف أن يأتي في المستقبل بما هو أدهى وأمر من هذه الدواهي.

٩- يعمل بالقاعدة الفاسدة «نصح الأخطاء ولا نهدم الأشخاص».

وهذه بعينها قاعدة «نصح ولا نجرح»^(١).

لكنه يهدم أهل الحق ولا يقدم تصحيحاً؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه.

١٠- صاحب الدعاوى العريضة فيقول: «نحن أهل السنة، منهجنا كذا،

(١) وممن قال بهذه القاعدة الفاسدة أيضاً: ذاك المنحرف عن منهج أهل السنة المدافع عن

أهل البدعة المدعو علي الحلبي في كتابه «منهج السلف الصالح بين ترجيح المصالح وتطويع المفاصد»، وقد ردَّ على هذا الكتاب -المليء بقواعد أهل الباطل المحدثه- الشيخ أحمد بازمول في كتابه القيم الماتع «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي».

وأصولنا كذا، وفعلت كذا، وسأفعل كذا...».

مما يُخيل للقارئ أن هذا الرجل وصل إلى درجة ابن تيمية وأمثاله في سعة العلم والاطلاع، ثم يكشف الله حاله على لسانه فيقول ويكتب ويطلب من الناس أن يجمعوا له النصوص والأقوال التي لا يبعد أن يكون لا يعرف مصادرها، ولم يطلع عليها، فأين التواضع الذي هو من سمت العلماء العاملين.

١١ - يسير على طريقة مذمومة وهي أنه (يعتقد ثم يستدل)، فهو يقع في الباطل ثم يذهب لبحث عن المخارج من أخطاء وشبهات البشر، فحاله كحال متتبعي الرخص، وتتبع الرخص مذموم.

١٢ - نهج نهجاً خطيراً في حربه لأهل السنة وهو التآليب والتهييج ومناداة من يسميهم بأهل السنة بالالتفاف حول الدعوة، وهو يقصد تحزيبهم وتكتيلهم حول شخصه.

١٣ - قوله: «نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة، يسع أهل السنة والأمة كلها». وهو يريد القاعدة المشهورة «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

[فأدخل الإخوان والتبليغ إلى حظيرة السلفية، بل والأدهى من ذلك أنه جعل العلمانيين والليبراليين والديمقراطيين من عموم المسلمين، وعموم المسلمين عنده سلفيون]^(١)؛ فإنه ضاق ذرعاً بمنهج أهل السنة والجماعة لأنه

(١) قال بذلك في لقاء على قناة النيل الفضائية وهذا من جديده.

وهذا هو نفس ما قاله قرينه في البدعة وصاحبه في الانحراف محمد عبد المقصود، حيث قال في (جريدة المصريون تاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١١ م): «الليبراليون فضيل إسلامي في المجتمع المصري مثل الإخوان والسلفيين».

يحتاج إلى صبر وصمود في مواجهة المحن ومواجهة أهل البدع وهو لا يطيق ذلك، فأراد أن يتحبب ويتوسع ويتحرر من أعباء المنهج السلفي الثقيلة التي لا يحملها إلا الصادقون من الرجال كما قال الله تعالى: ﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾ [العنكبوت: ٢-٣].

١٤ - يسيء استخدام المصالح والمفاسد، فهو ينادي كثيرًا بها ثم يطبقها بدون مراعاة لشروطها، والتي منها:

أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.

ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ ومن هذه المقاصد حفظ الدين والعرض والمال.

=

وقد رد على هذه الترهات الشيخ ربيع المدخلي في مقال بعنوان: «الرد على أباطيل محمد عبد المقصود»، وقد نقلته بكامله في ملحق «أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات» في آخر هذا الكتاب، وهو ما أكده أيضًا رئيس (حزب النور) عماد عبد الغفور، حيث قال (جريدة الرحمة ١٤ / بتاريخ ١٤٣٣ هـ).

(إن الليبراليين شركاء معنا في كل شيء وطالبنا بأن تكون الحكومة القادمة تضم كل التيارات الموالية وعلى رأسهم الليبراليون... التشريعات القادمة سوف يسبقها مشاورات مع التيارات العلمانية والليبرالية حتى تخرج في صورة جيدة يتوافق عليها الجميع). اهـ
وهؤلاء لما دخلوا العمل السياسي العصري كانوا يبررون ذلك بقولهم: (لمن نترك الساحة هل نتركها للعلمانيين والليبراليين)، ثم صاروا يطالبون بمشاركة العلمانيين والليبراليين في كل شيء كـ (تشكيل الحكومة) وكـ (تأسيس الدستور).
فهل بعد هذا الخداع خداع فاعتبروا يا أولي الألباب.

ج- ألا تكون في الأحكام الواجبة مثل: وجوب الواجبات وتحريم المحرمات.

١٥- كثرة التناقضات والاضطراب في كلامه وهذه من أبرز علامات أهل الأهواء والبدع.

١٦- التوسع في الكلام الذي لا يخرج عن المثل «تسمع جعجعة ولا ترى لها طحناً» اللهم إلا طحن الباطل.

١٧- يسير على طريقة القطبيين وغيرهم في الطعن في مَنْ ينتقدونهم بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، وأنهم أهل تشهير وحقد وبغض وهو أكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

١٨- يتباهى بالكثرة ولو كانت خيالية، ويريد أن يناطح بهذه الكثرة الحجج والبراهين التي تدين أباطيله، ويريد أن يواجه العلماء بهذه الكثرة المزعومة من المتحزبين له بالباطل وهم قلة، ومن المخدوعين الذين سيرفضونه ويرفضون باطله -إن شاء الله- إذا تبين لهم الحق، وينسى ما يتظاهر به من دعاوى أنه من أصحاب الدليل ولا يقبل من الأقوال إلا ما قام عليه الدليل^(١).

وفي الختام؛ فإني أحمد الله علي ما منَّ به عليَّ من فضل ونعمة بأن جعل لهذا الكتاب -في طبعته الأولى- هذا القبول الكبير بين أوساط طلبة العلم والمشايخ السلفيين؛ فلقد نفذت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بعدما يقرب من شهرين فقط من طرحها في المكتبات، وهذا بفضل الله ومنته والحمد لله أولاً وآخرًا.

(١) انتهى كلام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بتصريف من مقال (جناية أبي الحسن علي الأصول السلفية) وما بين المعكوفتين [] من كلامي.

ولقد أضفت إلى هذه الطبعة بعض الإضافات المهمة نظرًا لما استُجد على الساحة من أمور مدلهمة والتي منها:

أولاً: قمت بوضع مقدمة للطبعة الثانية، وبيّنت فيها حال كل من عبد الرحمن عبد الخالق وأبي الحسن المأربي والأصول المنحرفة التي خالف بها أصول المنهج السلفي، وذلك بسبب مجيئهما إلى مصر في تلك الفترة لمباركة هذه الانحرافات والبدع التي تلتطخ وتدنس بها أدياء السلفية، وللدرد على المنهج السلفي وأهله في هذه الديار المصرية.

ثانياً: قمت بزيادة خمس شبهات ورددت عليها بتوفيق الله وَجَلَّ وَجْهُهُ وهي:

الشبهة الأولى: أن تحريم الخروج على أئمة الجور والفسق مغلل بالمفاسد العظيمة^(١).

الشبهة الثانية: أن مذهب مالك هو الخروج على أئمة الجور^(٢).

الشبهة الثالثة: أن مذهب الشافعي القديم هو الخروج على أئمة الجور^(٣).

الشبهة الرابعة: أن في مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر^(٤).

الشبهة الخامسة: لما لم تسووا في الحكم بين هؤلاء الدعاة المعاصرين الذين وقعوا في بعض الأخطاء وبين من وقع في أخطاء من علماء السنة المتقدمين

(١) وهي الشبهة (السابعة والعشرون) في هذا الكتاب.

(٢) وهي الشبهة (الأربعون) في هذا الكتاب.

(٣) وهي الشبهة (الواحدة والأربعون) في هذا الكتاب.

(٤) وهي الشبهة (الثانية والأربعون) في هذا الكتاب.

كابن خزيمة والنووي وابن حجر^(١).

ثالثاً: قمت بإضافات عديدة في أصل هذا الكتاب وحواشيه.

فأما في أصل هذا الكتاب فقد قمت -على سبيل المثال- بتفصيل الوجه

الأول من الرد على شبهة (الحاكم كافر).

وكذلك قمت بإيراد ثناء ومدح أدعياء السلفية على أهل الأهواء والبدع في

أثناء الرد على شبهة (الكلام في هذه الأحداث يفرق الصف).

وأما في الحواشي فقد قمت بإيراد أكبر قدر ممكن من كلام هؤلاء القوم

قبل هذه الأحداث لبيان مدى تلونهم وتناقضهم، وهذا التلون والتناقض من أكبر

علامات أهل الأهواء والبدع.

رابعاً: قمت بإعداد ملحق (أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات)

في آخر هذا الكتاب وجمعت فيه أقوال علماء السنة في كل من:

١ - عبد الرحمن عبد الخالق.

٢ - أبي الحسن المأربي.

٣ - أبي إسحاق الحويني.

٤ - محمد حسان.

٥ - محمد عبد المقصود.

٦ - ياسر برهامي.

وغيرهم ممن هم على شاكلتهم كمحمد إسماعيل المقدم وأحمد حطية وأحمد

فريد وأحمد النقيب وفوزي السعيد ومصطفى العدوي ومحمد حسين يعقوب

(١) وهي الشبهة (السابعة والخمسون) في هذا الكتاب.

ومحمد الزغبى.

والحمد لله رب العالمين، وصلى اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو عبد الرحمن

محمود بن عبد الحميد الخولي

يوم ١١ من جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ

٢ من مايو ٢٠١٢ م

مركز بدر، البحيرة، مصر

ت: ٠٠٢ / ٠١٠٦١٧١١٣٩٧

مقدمة الطبعة الأولى

مقدمة منهجية تأصيلية مفصلة^(١)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

(١) هذه المقدمة مستفادة من كتاب «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بن عمر بازمول (ص ١٩-٤٢).

قيام المنهج السلفي على الكتاب والسنة وهدى السلف الصالح:

فإن من أعظم أصول المنهج السلفي وعوامل ثباته: قيامه على الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة من أصحاب النبي ﷺ وعدم تعليق الحق بالأشخاص. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة. قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»^(١).

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: «يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال ﷺ: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يبعث منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فتمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(٢).

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«... فمن بنى الكلام في العلم والأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين: فقد أصاب طريق النبوة»^(١).

قال ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ:

«كل من اتبع إماماً في الدنيا في سنة أو بدعة أو خير أو شر؛ كان معه في الآخرة، فمن أحب الكون مع السلف في الآخرة، وأن يكون موعوداً بما وعدوا به من الجنات والرضوان فليتبعهم بإحسان، ومن اتبع غير سبيلهم؛ دخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِيهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]»^(٢).

وبهذا يظهر أن من خالف منهج السلف الصالح متعمداً؛ لم يصب الحق وهو منحرف عن الصراط المستقيم.

الثبات على الحق:

ومن أبرز سمات أصحاب الصراط المستقيم السائرين على سنة نبيهم الأمين، وهدى سلفهم الصالحين: الثبات على الحق بلزوم الصراط المستقيم. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: خطَّ لنا رسول الله ﷺ خطاً قال: «هذا سبيل الله، ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن شماله، ثم قال: هذه سبيل متفرقة،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٠/ ٣٦٣).

(٢) «ذم التأويل» لابن قدامة (ص ٩).

على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «والمقصود أن طريق الحق واحد؛ إذ مرده إلى الله الملك الحق، وطرق الباطل متشعبة متعددة، فإنها لا ترجع إلى شيء موجود، ولا غاية لها يوصل إليها، بل هي بمنزلة بُنَيَات الطريق، وطريق الحق بمنزلة الطريق الموصل إلى المقصود، فهي وإن تنوعت فأصلها طريق واحد»^(٢).
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«وهذا لأن الطريق الموصل إلى الله واحد، وهو ما بعث به رسله وأنزل به كتبه، لا يصل إليه أحد إلا من هذا الطريق، ولو أتى الناس من كل طريق واستفتحوا من كل باب، فالطرق عليهم مسدودة والأبواب عليهم مغلقة، إلا من هذا الطريق الواحد؛ فإنه متصل بالله، موصل إلى الله»^(٣).

عدم التلون في دين الله:

ومن لازم الثبات على الصراط المستقيم صدقًا وإخلاصًا: عدم التلون في دين الله وعدم الانحراف عن الصراط المستقيم يَمَنَةً أو يَسْرَةً، كحال أهل الأهواء والباطل، الذين لا يثبتون على أمر؛ فهم متقلبون متخبطون في أهوائهم، كالفراش المتساقط في النار. قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢].

(١) أخرجه ابن ماجه (١١)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن ابن ماجه».

(٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ١٢٧).

(٣) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ١٥).

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه:

«اعلم أن الضلالة حقّ الضلالة: أن تعرف ما كنت تنكره، وأن تنكر ما كنت تعرفه، وإياك والتلون؛ فإن دين الله واحد»^(١).

وقال أيضاً رضي الله عنه:

«إن الفتنة لتعرض على القلوب، فأى قلب أشربها نقط على قلبه نقط سود، وأى قلب أنكرها نقط على قلبه نقطة بيضاء، فمن أحب منكم أن يعلم أصابته الفتنة أم لا؛ فليُنظر، فإن رأى حراماً ما كان يراه حلالاً أو يرى حلالاً ما كان يراه حراماً فقد أصابته»^(٢).

وهذا ما وقع فيه أولئك المتعاملون أدعياء السلفية في هذه الأحداث الجارية في مصر، في سلسلة طويلة من التناقضات؛ بدءاً بتناقضهم في حكم المظاهرات قبل الأحداث وبعدها، ثم تناقضهم بعد ذلك في تكوين الأحزاب السياسية والمشاركة في العمل السياسي، وقبول الديمقراطية ودخول الانتخابات والبرلمانات، ودخول المرأة والنصارى في أحزابهم المسمّاة أحزاباً إسلامية كذباً وزوراً. وما زالت تناقضاتهم مستمرة وتلونهم في دين الله قائماً^(٣).

(١) أخرجه معمر في «الجامع» (٢٠٤٥٤)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٣٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣٤٣)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٣٠).

(٣) وإليك -بارك الله فيك- أقوال أدعياء السلفية قبل هذه الثورة (اللامباركة) في حكم تكوين الأحزاب السياسية والمشاركة في المجالس التشريعية، ثم قارن بينها وبين ما هم عليه في هذه الأيام؛ لتعرف مدى التناقض والتلون الذي وصل إليه هؤلاء القوم.

- محمد عبد المقصود:

سُئل محمد عبد المقصود: (محاضرة له بعنوان: تحكيم الشرع عن طريق الديمقراطية كفر).

ما حكم الإسلام في الترشح لمجلس الشعب؟

=

فأجاب: هذا المجلس يتحاكم إلى غير شريعة الله ﷻ، ويجعل الدستور الذي وضعه حاكمًا على شريعة الله ﷻ، وأعضاء المجلس جعلوا في دستورهم هذا، جعلوا لأعضاء المجلس حقًا في أن يوافقوا على تطبيق الشريعة أو أن يرفضوا تطبيق الشريعة، وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين، فإذا كان المجلس على هذه الصفة، لم يجز لإنسان أن يرشح نفسه لدخول مثل هذه المجالس، وهو يقسم أن يحترم الدستور، ولو أن الناس صوتوا في هذا المجلس لصالح تطبيق الشريعة فطبقت -لأن المجلس وافق على ذلك-، ما كان إسلامًا أبدًا، لكن ينبغي أن تطبق الشريعة رغم أنف الرافضين؛ لأنها حكم الله ﷻ والذين يملكون تطبيقها الآن يملكون إلغائها في المستقبل، فإذا طبقت الشريعة؛ لأن الغالبية في المجلس وافقت على تطبيقها والدستور ينص على أن الحكم للغالبية، معنى هذا أن يكون الدستور حاكمًا على شريعة الله ﷻ وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين». اهـ

- محمد إسماعيل المقدم:

سئل محمد إسماعيل المقدم (محاضرة له بعنوان: حول دخول البرلمان). هل الانتماء لمجلس الشعب يمس عقيدة المسلم ويقدم في الإيمان أم لا يمس؟ فأجاب: «معلوم أن الذي يدخل المجلس لابد أولاً أن يقسم على ولاءه للدستور، والمجلس، والوحدة الوطنية، وكل هذه الأشياء لابد أن يخلع على عتبة المجلس قضية الولاء والبراء، فلا يوجد إجماع أشد من التشريع من دون الله، مبدأ الحزبية بين الجماعات الإسلامية مبدأ مرفوض، الإسلام ضد فكرة الحزبية، لابد من إغلاق أي طريق يؤدي إلى تحاكم الطاغوت -يعني: القبول بالبرلمان والديمقراطية-. مبدأ التصويت لتحكيم الشريعة أمر مرفوض، من السلبيات في هذا الجانب الإنسان يدخل في هذا المجال ويتلون إلا من رحم الله». اهـ

ويقول معلقاً على انتخابات (٢٠٠٥) (محاضرة له بعنوان: السلفيون والانتخابات): «والإسلام يرفض الديمقراطية تماماً باعتبارها لا تتوافق مع عقيدتنا، ولا مع ثقافتنا الإسلامية، لكن من أهم الاعتبارات الموجودة عند عامة وأغلب السلفيين لرفض

الدخول في مثل هذه الأنشطة هو الجانب الاعتقادي، أخطر ما في الموضوع هو أن هذا بناءً على دين الديمقراطية أو عقيدة الديمقراطية أن الشعب يكون مصدر السلطات، أمر ثانٍ وهو أن السياسة تعتبر لعبة- لعبة بالدين.

والسلفية بالذات إذا دفعت هذه الضريبة فسوف تفقد أهم مقوماتها وأهم أسباب وزنها وثقلها واستقامتها على الشرع الشريف وهذه الضريبة ثمنها فادح». اهـ
ثم بعد أن حصلوا على بعض المقاعد في انتخابات المجالس التشريعية (٢٠١١) خرج عماد عبد الغفور رئيس (حزب النور) بتصريحات بينت لكل ذي عقل وبصيرة حقيقة مسالكهم المنحرفة وأهدافهم المردية.

فقد قال (جريدة الرحمة بتاريخ ٩/١٢/٢٠١١م): (التيار الإسلامي حقق مكاسبه الانتخابية نتيجة برامج الانتخابية المقنعة لتحقيق العدالة بين الجميع دون التفات إلى دين أو هوية فقد أعلننا الحفاظ على حقوق الأقباط لأنهم شركاء الوطن ورفضنا شائعات فرض الجزية وعدم دخولهم الجيش لأداء الواجب الوطني ولم نستغل بساطة الفقراء والجهال لأن مصر لم يعد بها أحد لا يعرف حقوقه عقب نجاح ثورة يناير.

ويضيف أن الإسلاميين والسلفيين جزء كبير منهم يؤمنون بدولة مدنية ديمقراطية ويتعاملون مع الجميع طبقاً للدستور والقانون وعلى الجميع أن يعطيهم فرصة للحكم عليهم فالتيار الإسلامي نجح في تركيا وحقق الكثير في تونس بوضع خطة سليمة للنهوض بتونس ونحن لن نكون أقل من هاتين الدولتين.

وإن الليبراليين شركاء معنا في كل شيء وطالبنا بأن تكون الحكومة القادمة تضم كل التيارات الموالية وعلى رأسهم الليبراليون حتى الذين نختلف معهم لأن المهم مصلحة مصر ونحن على استعداد للتداول معهم من الآن في كل ما يهم الشأن السياسي والاقتصادي وسوف ندعم مواقفهم إذا كان صحيحاً؛ لأن الإسلام قائم على التشاور واختيار الأفضل لخدمة الناس.

وإن التشريعات القادمة سوف يسبقها مشاورات مع التيارات العلمانية والليبرالية حتى

=

تخرج في صورة جيدة يتوافق عليها الجميع، وهذا سوف يدعم العلاقة القوية بين الأحزاب الإسلامية والتيارات الأخرى مشيرًا إلى أن الأحزاب الإسلامية ترفض فكرة منع السياحة أو إغلاق البنوك وسيتم تدعيم الاقتصاد بالكامل). اهـ

ثم جاءت اللحظة المنتظرة عند (أدعياء السلفية)!!! وهي لحظة وضع (الدستور الجديد)!!! الذي يحكم بـ(شريعة رب العالمين)!!! والتي من أجلها قدموا العديد من التنازلات وأقدموا على ارتكاب كثير من التعديات.

فلقد كونوا الأحزاب وأدخلوا فيها النساء والنصارى وأباحوا التصوير ورشحوا المرأة في الانتخابات ودخلوا في البرلمان وأقسموا على الدساتير الوضعية.

وكل ذلك وهم يخدعون الشباب المسكين، ويقولون لهم: إن كل هذه التنازلات وتلكم التعديات إنما هي من أجل تلك اللحظة الحاسمة!!! التي نضع فيها الدستور الذي يحكم بشرع الله!!!

وألقوا عليهم تلك الشبه الشيطانية (لمن نترك الساحة هل نتركها للعلمانيين والليبراليين).

ثم لما جاء موعد اختيار (اللجنة التأسيسية للدستور) ما كان من حزب النور (السلفي)!!! إلا أن كشف عن وجه القبيح، ومنهجه الفاسد فرش من ضمن من رشحهم لوضع الدستور الذي (سيحكم بشريعة رب العالمين)!!! رشح العلمانيين والليبراليين والعقلانيين والنصارى والنساء والمغنيين والممثلين ولاعبي الكرة.

قال يسري حماد (عضو الهيئة العليا لحزب النور) في اتصال هاتفي على (قناة التحرير) تاريخ ٢١/٣/٢٠١٢م و(قناة أون تي في).

«الشخصيات التي اقترح حزب النور ضمها إلى (اللجنة التأسيسية للدستور) تؤكد على رغبة التيار السلفي في التوافق، وأن تمثل كافة طوائف الشعب المصري في لجنة صياغة الدستور.

ومن أبرز الشخصيات التي اقترح الحزب ضمها من خارج البرلمان:

الداعية الإسلامي صفوت حجازي!!! (إخواني).

=

الرجوع إلى العلماء الراسخين في العلم أصل سلفي عظيم:
لذلك كان الرجوع إلى العلماء الراسخين في العلم -وبالأخص في النوازل-

=

والدكتور محمد عمارة!!! (مفكر عقلاني).
ومحمد أبو تريكة!!! (لاعب كرة قدم).
والفنان عمار الشريعي!!! (ملحن وموسيقار).
والفنان إيمان البحر درويش!!! (نقيب الموسيقيين في مصر وممثل ومطرب سابق).
والفنان أشرف عبد الغفور!!! (نقيب الممثلين في مصر وممثل).
والكاتبة الصحفية سكينه فؤاد!!!
والدكتورة نادية مصطفى!!!
والناشط السياسي أحمد حرارة!!! (عضو في حركة ٦ إبريل).
وأما من داخل البرلمان فأبرزهم:
النائبة ماجريت عازر!!! (نصرانية).
والنائب عمرو حمزاوي!!! (ليبرالي). «أه من كلام يسري حماد.
ولا أجد ما أصف به هؤلاء أدعياء السلفية إلا ما ورد عن النبي في شأن الذين يسقطون
في الفتن في آخر الزمان حيث قال ﷺ: «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً
عوداً؛ فأى قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء
حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات
والأرض، والآخر أسود مرباداً كالكوز مجخياً لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكراً إلا ما
أشرب من هواه». أخرجه مسلم (٢٣١).
ولا أجد ما أقوله فيمن انخدع في هؤلاء أدعياء السلفية واتبعهم على ما هم عليه بعدما
تبين له باطلهم وضلالهم إلا ما قاله عمر الخطاب رضي الله عنه: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها
حسبها هدى ولا في هدى تركه حسبها ضلالة فقد بينت الأمور وثبتت الحجة وانقطع
العذر». «شرح السنة للبرهاري» (ص ٢٢).

أمرًا واجبًا وضروريًا؛ إذ إنه أصل سلفي عظيم.
 قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى
 الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
 وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وفي هذا دليل لقاعدة أدبية وهي: أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي
 أن يؤولَ من هو أهلٌ لذلك، ويُجعل إلى أهله، ولا يُتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى
 الصواب، وأحرى للسلامة من الخطأ، وفيه النهي عن العجلة والتسرع لنشر الأمور
 من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام والنظر فيه، هل هو مصلحة فيُقدم عليه
 الإنسان، أم لا فيحجم عنه»^(١).

وبعض الناس يستهين بالعلم والعلماء فلا يعرف قدر العلم، ولا حق العلماء،
 يظن أن العلم هو تكثير الكلام وتحسينه بالقصص والأشعار والإكثار من الوعظ
 والرقاق.

ومن الناس من يتوهم أن العلماء هم هؤلاء الرؤوس الذين يخوضون في
 الأحداث، يتكلمون فيها بما يسمونه: (فقه الواقع)، يفتتتون على الأمراء والحكام
 بلا هدى وبصيرة.

ومن الناس من صار العلم عنده هو مجرد ما في الكتب، فلم يُلَقْ بالألإ إلى
 حقيقة أن هذا العلم نُقِلَ وفهِّمَ، والفهم محكوم بما عليه طريقة الرعيل الأول،
 والطراز المكلل من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، فصار
 ينبذ الاشتغال بالعلم والجلوس في حلق العلم عند العلماء وما درى أن من العلم

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ١٩٠).

أبواباً لا ينالها إلا بمشافهة العلماء والأخذ عنهم.

وصفة العالم من توفرت فيه الأمور التالية:

- ١ - العلم بالكتاب والسنة.
- ٢ - اتباع ما جاء في الكتاب والسنة.
- ٣ - التقيد والانضباط في فهم الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.
- ٤ - لزومه للطاعة وبعده عن الفسق والمعاصي والذنوب.
- ٥ - بُعْده عن البدع والضلالات والجهالات وتحذيره منه.
- ٦ - رد المتشابه إلى المحكم، فهو يرد المتشابه إلى المحكم ولا يتبع المتشابه.

٧ - الخشوع والخضوع لأمر الله.

٨ - أنهم أهل الاستنباط والفهم^(١).

معرفة طبقات العلماء:

ومن المعلوم أن طبقات المتصدرين للعلم والإفادة متفاوتة وليست في مرتبة واحدة.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ:

«وإذا قصد أهل محلة للاستفتاء عما نزل به، فعليه أن يسأل -من يثق بدينه ويسكن إلى أمانته- عن أعلمهم وأمثلهم؛ ليقصده ويؤمّ نحوه، فليس كل من ادعى العلم أحرزه، ولا كل من انتسب إليه كان من أهله»^(٢).

(١) انظر: «معاملة العلماء» للشيخ محمد بن عمر بازمول (ص ١١-٢٨).

(٢) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٢/ ٣٧٦).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

«إنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»^(١).

«فليس كل من تصدر للناس وتكلم بين أيديهم أهلاً ليكون عالمًا؛ لأن المتصدرين على طبقات.

فمنهم: طبقة العلماء المجتهدين اجتهدًا مطلقًا وهؤلاء هم أهل الفتوى العامة والمرجع في النوازل العامة.

ومنهم: طبقة العلماء المجتهدين اجتهدًا جزئيًا.

ومنهم: طبقة طلاب العلم الذين لم يبلغوا درجة العلماء.

ومنهم: طبقة تعلمت شيئًا يسيرًا من العلم، ثم تصدروا للخطابة والدعوة، فهذه الطبقة لا يؤخذ منها العلم إلا في باب الوعظ والإرشاد العام.

فهذه الطبقات يجب أن تُعرف وأن تميز بينها، ويجب أن نعلم أنه ليس كل من تصدر للناس صَلَحَ لأن يفتيهم»^(٢).

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ:

«أخبرني رجل أنه دخل على ربيعة فقال: ما يبكيك -وارتاع لبكائه-؟ فقال له: أدخلت عليك مصيبة؟ فقال: لا، ولكن استفتي من لا علم له، وظهر في الإسلام أمر عظيم»^(٣).

(١) «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٩٦/٢).

(٢) من فوائد الشيخ محمد بن عمر بازمول -حفظه الله-.

(٣) أخرجه الفسوي في «التاريخ والمعرفة» (١/٦٧٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/٢٠١).

وقال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

«أوصاف العلماء الذين يقتدى بهم: هم أهل العلم بالله ﷻ، الذين تفقهوا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتحلَّوا بالعلم النافع، وكذلك يتحلون بالعمل الصالح.

الذين يقتدى بهم؛ هم الذين جمعوا بين الأمرين؛ بين العلم النافع والعمل الصالح، فلا يُقتدى بعالم لا يعمل بعلمه، ولا يقتدى بجاهل ليس عنده علم، ولا يقتدى إلا بمن جمع بين الأمرين: العلم النافع والعمل الصالح... وكل عالم لم يجرب عليه خطأ^(١) ولم يجرب عليه انحراف في السيرة أو الفكر، فإنه يؤخذ عنه، فلا يجوز الأخذ عن الجُهَّال ولو كانوا متعالمين، ولا الأخذ عن المنحرفين في العقيدة بشرك أو تعطيل، ولا الأخذ عن المبتدعة والمنحرفين وإن سُمُّوا علماء.

فالأصناف ثلاثة: أهل العلم النافع والعمل الصالح، وأهل العلم بدون عمل، وأهل العمل بدون علم.

وقد ذكر الله تعالى هذه الأصناف في آخر سورة الفاتحة، وأمرنا أن نسأله أن يهدينا إلى طريق الصنف الأول، وأن يجنبنا طريق الصنفين الآخرين، قال تعالى:

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

فجعل الصنف الأول مُنعمًا عليه، والصنف الثاني مغضوبًا عليه، والصنف الثالث ضالًّا.

(١) مراد الشيخ -حفظه الله تعالى-: الخطأ المتعمد.

وهذان الصنفان الأخيران يمثلان الفرق المنحرفة اليوم، وإن كانت تنتسب إلى الإسلام^(١).

خطر من تلبس بالحق وليس من أهله:

لذلك كان من مكر أهل الباطل وتزيينهم له ظهورهم في مظهر الحق تلبسًا وخداعًا للناس، وهذا أمر خطير وهؤلاء هم أضر الناس، أضر من أهل البدع الواضحين فقد عرفنا من هؤلاء التكفيريين الحرب على المنهج السلفي، والتحذير من كتب السلف، ومن الكتب المنهجية، ودعوة الناس إلى النهل من كتب أهل البدع والضلال الذين من ضلالتهم الفكر الخارجي التكفيري ككتب سيد قطب والمودودي وغيرهما من المنحرفين عن الصراط المستقيم.

وهذا ما فعله محمد حسان بتسويد صفحات كتابه: (حقيقة التوحيد)^(٢) بالنقل عن سيد قطب في مسائل التوحيد ترويجًا للمنهج القطبي، وطعنًا في المنهج السلفي، وكأن الأمة لم تأت بعالم على مر العصور تكلم عن مسائل التوحيد حتى جاء قطب والمودودي؛ لكي يؤصلا للأمة مسائل التوحيد التي هي أول واجب على العبيد.

والأمثلة على هذا التلبس والتخليط كثيرة في كتب ومحاضرات هؤلاء المتعالمين القطبيين التي تنضح بالبدع والانحرافات والضلالات.

(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٦٨-٢٧٢).

(٢) وانظر في الرد عليه «كتاب حقيقة التوحيد لمحمد حسان في ميزان النقد السلفي» للشيخ رائد بن عبد الجبار المهداوي، و«حقيقة التوحيد عند محمد حسان» للشيخ محمد بن عبد العليم الماضي.

وسائل أهل الباطل في تقرير باطلهم:

قال الشيخ محمد بن عمر بازمول:

«وإن المشتغل بالرد على أهل البدع والمخالفات الشرعية يجدهم يدورون في دائرة واحدة عند استدلالهم على باطلهم فالمنهج واحد وإن اختلفت الموضوعات التي يثيرونها.

وقد رأيت أن أثبت هنا ما تبين لي من وسائلهم في تقرير باطلهم وهي

التالية:

- ١ - استدلالهم بالمتشابه.
- ٢ - اعتقادهم ثم استدلالهم.
- ٣ - اعتمادهم على مقتضى اللغة دون مراعاة خصوصية القرآن والسنة.
- ٤ - تأويل النصوص وتفسيرها بما يخالف تفسير الصحابة.
- ٥ - اعتماد الرأي والعقل في تفسير النصوص.
- ٦ - يجعلون مصدرًا للتلقي غير القرآن والسنة على فهم السلف الصالح.
- ٧ - ترك مراعاة مقاصد الشرع، وعُرفه، والهدي العام للرسول.
- ٨ - التقصير في تطبيق قاعدة تفسير النصوص.
- ٩ - قصور النظر في تتبع روايات الحديث نفسه، أو في بابه.
- ١٠ - الانصراف عن مراعاة السياق والسباق واللاحق، في الآية أو الحديث.
- ١١ - بتر نصوص العلماء، والاجتزاء ببعضها.
- ١٢ - التقليد للغير دون تأمل أو تدبر، وتقديس الأشخاص.
- ١٣ - ترك العمل بالنصوص بدعوى جريان العمل على خلافها.
- ١٤ - نزع النص عن سياقه التاريخي.

- ١٥ - التلبيس بالعبارات المجملة.
- ١٦ - إبطال دلالة النص بتضعيفه والطعن فيه وفي ثبوته.
- ١٧ - تحريف النصوص.
- ١٨ - إساءة الظن بالعلماء واعتدادهم بأنفسهم.
- ١٩ - الجدل والخصومة فيما يريدون.
- ٢٠ - تقعيد قواعد من كلامهم يرجعون إليها ويعظمونها^(١).

معرفة الحق والباطل بالتفصيل والإجمال وأثره في العالم:

فلذلك كانت النجاة من هذا التلبيس والتخليط هو معرفة الحق والباطل بالتفصيل، وأما الإجمال فهو الذي يقع فيه الالتباس والاشتباه بين الحق والباطل، وبين السنة والبدعة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«فإنهم -أي: الصحابة- نشئوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاءهم الرسول فأخرجهم من تلك الظلمات إلى سبيل الهدى وصراط الله المستقيم، فخرجوا من الظلمة الشديدة إلى النور التام ومن الشرك إلى التوحيد ومن الجهل إلى العلم، ومن الغي إلى الرشاد، ومن الظلم إلى العدل، ومن الحيرة والعمى إلى الهدى والبصائر.

فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه،

(١) «الرد على كتب مشبوهة» للشيخ محمد بازمول (ص ١١ - ١٢)، وقد شرحها الشيخ في كتاب «وسائل أهل الباطل في تقرير باطلهم».

ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه، وكانوا أحب الناس في التوحيد والإيمان والإسلام، وأبغض الناس في ضده عالمين بالسبيل على التفصيل.

وأما من جاء بعد الصحابة: فمنهم من نشأ في الإسلام غير عالم تفصيل ضده، فالتبس عليه بعض تفاصيل سبيل المؤمنين بسبيل المجرمين، فإن اللبس إنما يقع إذا ضُفَّ العلم بالسبيلين أو أحدهما.

كما قال عمر بن الخطاب: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة، إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية».

وهذا من كمال علم عمر رضي الله عنه فإنه إذا لم يعرف الجاهلية وحكمها، وهو كل ما خالف ما جاء به الرسول فإنه من الجاهلية، فإنها منسوبة إلى الجهل، وكل ما خالف الرسول فهو من الجهل، فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستب له؛ أو شك أن يظن في بعض سبيلهم أنها من سبيل المؤمنين، كما وقع في هذه الأمة من أمور كثيرة في باب الاعتقاد والعلم والعمل هي من سبيل المجرمين والكفار وأعداء الرسل، أدخلها من لم يعرف أنها من سبيلهم في سبيل المؤمنين، ودعا إليها وكفر من خالفها، واستحل منه ما حرمه الله ورسوله، كما وقع لأكثر أهل البدع من الجهمية والقدرية والخوارج والروافض وأشباههم، ممن ابتدع بدعة، ودعا إليها، وكفر من خالفها، والناس في هذا الموضع أربع فرق:

الفرقة الأولى: من استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً وهؤلاء أعلم الخلق.

الفرقة الثانية: مَنْ عَمِيَ عنه السبيلان من أشباه الأنعام وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك.

الفرقة الثالثة: من صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها، فهو

يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة، وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل، وإن لم يتصوره على التفصيل، بل إذا سمع شيئاً مما خالف سبيل المؤمنين، صرف سمعه عنه، ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات فلم تخطر بقلبه، ولم تدعُ إليها نفسه، بخلاف الفرقة الأولى فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم، ويجاهدونها على تركها.

الفرقة الرابعة: فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة، وسبيل المؤمنين مجملة، وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم، ومقالات أهل البدع، فعرفها على التفصيل، ولم يعرف ما جاء به الرسول كذلك، بل عرفه معرفة مجملة - وإن تفصلت له في بعض الأشياء -.

ومن تأمل كتبهم؛ رأى ذلك عياناً، وكذلك من كان عارفاً بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل، سالكا لها إذا تاب ورجع عنها إلى سبيل الأبرار، يكون علمه بها مجملاً غير عارف بها على التفصيل، معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها.

والمقصود: أن الله سبحانه يحب أن تُعرف سبيل أعدائه؛ لتُجتنب وتُبغض، كما يحب أن تُعرف سبيل أوليائه؛ لتُحب وتُسلك، وفي هذه المعرفة من الفوائد والأسرار ما لا يعلمه إلا الله من معرفة عموم ربوبيته سبحانه وحكمته، وكمال أسمائه وصفاته، وتعلقها بمتعلقاتها واقتضائها لآثارها وموجباتها، وذلك من أعظم الدلالة على ربوبيته وملكه، وإلهيته، وحبه وبغضه، وثوابه وعقابه، والله أعلم^(١).

(١) «الفوائد» لابن القيم (ص ١٠٨-١١١).

غربة أهل السنة:

لذلك كان أهل السنة في غربة؛ إذ هم أقل من القليل النادر فهم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء»^(١).

وعن عمرو بن ميمون قال: «قدم علينا معاذ بن جبل رضي الله عنه على عهد رسول الله ﷺ، فوقع حبه في قلبي، فلزمته حتى واريته في التراب بالشام، ثم لزمته أفقه الناس بعده عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فذكر يوماً عنده تأخير الصلاة عن وقتها، فقال: صلوها في بيوتكم، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة.

قال عمرو بن ميمون: فقليل لعبد الله بن مسعود: وكيف لنا بالجماعة؟ فقال لي: يا عمرو بن ميمون، إن جمهور الجماعة هي التي تفارق الجماعة، إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك»^(٢).

قال يونس بن عبيد رحمته الله:

«أصبح من إذا عرف السنة عرفها غريباً، وأغرب منه من يعرفها»^(٣).

وقال أبو بكر بن عياش رحمته الله:

«السنة في الإسلام أعز من الإسلام في سائر الأديان»^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١٤٥).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٣٩).

(٣) أخرجه الآجري في «الشرعية» (٢٠٥٩)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢١).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٩/٤)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٥١٨).

وقال يوسف بن أسباط رَحِمَهُ اللهُ:

«أهل السنة أقل من الكبريت الأحمر»^(١).

وهذه الغربة امتحان وابتلاء لأهل السنة والجماعة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«لا تستصعب مخالفة الناس، والتحيز إلى الله ورسوله ولو كنت وحدك، فإن الله معك وأنت بعينه وكلاءته وحفظه لك، وإنما امتحن يقينك وصبرك، وأعظم الأعوان لك على هذا - بعد عون الله -: التجرد من الطمع والفرع، فمتى تجردت منهما؛ هان عليك التحيز إلى الله ورسوله، وكنت دائماً في الجانب الذي فيه الله ورسوله»^(٢).

وإن أهل السنة، المتمسكين بالسنة، العالمين العاملين بها قليلون جداً، وهم في غربة مع أهل الأرض عموماً، ومع أهل الأهواء والبدع خصوصاً.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«الغرباء الممدوحون المغبوطون ولقبتهم في الناس جداً سُمُّوا غرباء، فإن أكثر الناس على غير هذه الصفات، فأهل الإسلام في الناس غرباء، والمؤمنون في أهل الإسلام غرباء، وأهل العلم في المؤمنين غرباء، وأهل السنة الذين يميزونها من الأهواء والبدع فهم غرباء، والداعون إليها، الصابرون على أذى المخالفين، هم أشد هؤلاء غربة»^(٣).

(١) أخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٤٨٣).

(٢) «الفوائد» لابن القيم (ص ٣١٩).

(٣) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ١٩٥).

زلة العالم^(١):

ثم إنه قد يقع من العالم زلة وهو ما يقع منه خلاف الحق قولاً أو فعلاً دون تعمد، لذلك حذر السلف الصالح من زلة العالم فإنه إذا زَلَّ؛ زَلَّ بزَلته عالم. فعن زياد بن حدير قال: «قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قلت: لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»^(٢).

وقال الشاطبي رحمته الله:

«قد حذر السلف الصالح من زلة العالم، وجعلوها من الأمور التي تهدم الدين؛ فإنه ربما ظهرت، فتطير في الناس كل مَطَارٍ، فيعدونها ديناً وهي ضد الدين، فتكون الزلة حجة في الدين»^(٣).

وقال شيخ الإسلام رحمته الله:

«المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة محرماً لم يعلم ولم يمكنه معرفة تحريمه أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الأئمة لما قد حرمه الشارع وهو لم يعلم تحريمه، ولم يمكنه معرفة تحريمه، ولهذا قيل: احذروا زلة العالم، فإنه إذا زل زل بزَلته عالم»^(٤).

(١) المقصود بالعلماء: علماء أهل السنة، لا هؤلاء الذين قد وقعوا في الفتن من الحزبيين والقطبيين، وأصلوا البدع ونشروا الشُّبه حول المظاهرات، والخروج على الحكام، وغير ذلك من البدع والانحرافات، فليس فيهم واحد من أهل العلم من أهل السنة على منهاج النبوة - والله الحمد والمنة -.

(٢) أخرجه الدارمي (٢١٤).

(٣) «الاعتصام» للشاطبي (٣٤٩ / ٢).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٧٤ / ٢٠).

زلة العالم لا يتابع عليها:

والموقف من زلة العالم: هو عدم متابعته على هذه الزلة، والتحذير منها لعدم متابعة الناس لها وعدم الأخذ بها.

قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما العالم يُفتي بالشيء يكون مخالفاً لما جاء من أصحاب النبي ﷺ أو التابعين بإحسان، لما يكون قد عزب عنه معرفة العلم الذي قد جاء فيه، فإن على المتعلمين أن يهجروا ذلك القول بعينه من العالم الذي خفي عليه سُنَّتُهُ، ولا يدخل على الراد ذلك بعض ما رد على من هو أعلم منه»^(١).

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

«وشبه العلماء زلة العالم بانكسار السفينة؛ لأنها إذا غرقت، غرق معها خلق كثير، وإذا ثبت وصح أن العالم يخطئ ويزل، لم يجز لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد حُذِّرنا من زلة العالم، ولا حجة في قول أحد مع السنة»^(٣).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أن ذلك لا يغض

(١) «مسائل أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه» (٣٤٥٨).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١١١ / ٢).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١ / ٢٥٥).

من أقدارهم، ولا يسوغ اتباعهم فيها»^(١).

وبهذا يعلم أنه لا يصح الاستدلال بزلات العلماء واتخاذها حجة للوقوع في المخالفات الشرعية، أو مسوغاً لمن خالف الحق أن يستشهد بها، فمن باب أولى لا يستدل بكلام أهل الأهواء والبدع من الحزبيين والقطبيين فيما ابتدعوه، وضلوا فيه عن الصراط المستقيم.

الحي لا تؤمن عليه الفتنة:

لذا كان من أهم تحذيرات السلف الصالح المهمة، وتنبيهاتهم لطالب الحق الملمة: معرفة أن العالم وطالب العلم -بعد الصحابة- مهما عظمت منزلتهما وارتفعت مكانتهما، فإن الفتنة لا تؤمن عليهما.

قال ابن مسعود رضي الله عنه:

«ألا لا يقلدن رجل رجلاً دينه، فإن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإن كان مقلداً لا محالة فليقلد الميت، ويترك الحي، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة»^(٢).

وقال الشيخ الفوزان -حفظه الله-:

«كل من خالف جماعة أهل السنة فهو ضالٌّ، ما عندنا إلا جماعة واحدة هم أهل السنة والجماعة، ومن خالف هذه الجماعة فهو مخالف لمنهج الرسول ﷺ، ونقول أيضاً: كل من خالف أهل السنة والجماعة فهو من أهل الأهواء، والمخالفات تختلف في الحكم بالتضليل أو بالتكفير حسب كبرها وصغرها، وبعدها وقربها

(١) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٣/ ١٧٩).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٧٦٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٣٠).

من الحق»^(١).

خطورة تتبع الشواذ من الأقوال واتخاذها ديناً:

فمن تتبع للعلماء الشواذ من أقوالهم، واستشهد بها، وجعلها ديناً ودليلاً، فهو على خطر عظيم، وشرٌّ جسيم، وهذا مسلك أهل الأهواء والبدع. فإننا في هذه الأحداث التي وقعت في مصر -وما زالت مستمرة- لم نر من هؤلاء الذين هم أدعياء السلفية تأصيلاً لمنهج السلف الصالح، وبياناً لمذهب أهل السنة والجماعة وإنما هي السفسطة والعقليات والتتبع لزلات العلماء والاستشهاد بالشاذ من الأقوال، فهؤلاء اعتقدوا البدع والضلالات، ثم انطلقوا إلى الكتب للبحث عن كلمة هنا وكلمة هناك، وزلة هنا وقول شاذ هناك فإنهم ما تربوا إلا على هذا، وهذا هو نصيبهم من العلم.

قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ:

«من أخذ بنوادر العلماء؛ خرج من الإسلام»^(٢).

وقال إبراهيم بن عُلَيَّة رَحِمَهُ اللهُ:

«مَنْ حَمَلَ شَاذَ الْعُلَمَاءِ؛ حَمَلَ شَرًّا كَثِيرًا»^(٣).

وقال سليمان التيمي رَحِمَهُ اللهُ:

«لو أخذت برخصة كل عالم؛ أو زلة كل عالم اجتمع فيك الشرُّ كله»^(٤).

(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢١١).

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١٤٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦ / ٤٣٨).

(٤) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٨٨)، وابن عبد البر في «جامع

بيان العلم وفضله» (٢ / ٩١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله، وبيان زلة العالم؛ لبيّنوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمّه كل عالم على وجه الأرض وحرموه، وذموا أهله وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم؛ فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه، وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد، فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك، إذ كانت العصمة منتفية عن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولا بد.

ومن المعلوم أن المَخُوف في زلة العالم تقليده فيها؛ إذ لولا التقليد، لم يخف من زلة العالم على غيره، فإذا عرف أنها زلة، لم يجز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين، فإنه اتباع للخطأ على عمد، ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعذر منه، وكلاهما مفرط فيما أمر به»^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«ليس كل خلاف يستروح إليه ويعتمد عليه، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم، تزندق أو كاد»^(٢).

تعرض المنهج السلفي للتغيير والتحريف والتشويه على يد أدعياء السلفية:

وإن المنهج السلفي ليتعرض في هذه الأيام إلى تغيير وتحريف وتشويه على يد أدعياء السلفية الذين طالما عهدنا عنهم تنكُّبهم عن الجادة السلفية والصراط المستقيم، فلقد نسبوا للمنهج السلفي كل بدعة وانحراف.

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٩٢).

(٢) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٤١٥).

وفي هذه الأحداث الأخيرة التي تعصف بالأمة كالإعصار وتجتاحتها كالطوفان نُسب الخروج على أئمة الجور -الذي هو أصل من أصول الخوارج والمعتزلة- إلى أهل السنة والجماعة، ونُسبت المظاهرات والاعتصامات -التي هي من منهج ماركس ولينين والشيوعيين والملحدين- إلى دين الإسلام العظيم، وإلى منهج السلف القويم في الإنكار والتغيير، وكل ذلك -وأكثر- قد صدر من أناس يلتحفون بمروط السلفية، ويتنسبون لأهل السنة، وهم في الحقيقة من التكفيريين خوارج العصر.

ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب، بل ألقوا الشبهات لتدعيم بدعهم، ولتثبيت باطلهم وأكثروا من ذلك؛ حتى ألقوا الكتب وألقوا المحاضرات التي تؤصل هذه الأفكار القطيعة التكفيرية وتروج لتلك الشبهات الداحضة الساقطة. ومن هذه الكتب التي أصّلت مذهب الخوارج والمعتزلة، ودعمت ذلك بأكبر قدر من الأباطيل والشبهات والأكاذيب والترهات، في هذه الأحداث الجارية كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» لمؤلفه ممدوح جابر بتقديم شيخه محمد عبد المقصود.

ولقد استعنت بالله عَزَّ وَجَلَّ في الرد على هذا الكتاب، وعلى مؤلفه ومقدمه في مسألة الخروج على الحكام وما يتعلق بها، ولم أعرض لغيرها من المسائل المخالفة لمنهج السلف والتي يطفح بها هذا الكتاب مع صغر حجمه. ولقد ضمنت إليه عند الرد عليه أقوالاً صدرت ممن سقطوا في هذه الفتنة في مؤتمراتهم ومحاضراتهم ولقاءاتهم وخطبهم؛ كمحمد حسان وأبي إسحاق الحويني وياسر برهامي وأحمد فريد وفوزي السعيد ووحيد بالي ومصطفى العدوي وغيرهم.

وهؤلاء -ولله الحمد والمنة- ليس فيهم واحد من العلماء الربانيين، ولا من طلبة العلم السلفيين الذين هم على المنهج السلفي القويم.
فإن هؤلاء لا لمنهج السلف يَنُتَوْنَ ونصروا، ولا لمناهج المبتدعة فضحوا وكسروا.

فإنهم على مدار أعمارهم ما درسوا ولا دَرَّسُوا ولا أَصَلُوا منهج أهل السنة من خلال كتب السلف، وإنما هو الخبط في كل وادٍ، والتأصيل لكل بدعة، والأخذ من الكتب والصحف من غير رجوعٍ إلى أهل العلم من أهل السنة.
ولقد انتصب كثير من العلماء وطلبة العلم من أهل السنة للرد عليهم في كل انحراف من انحرافاتهم، وفي كل بدعة من بدعهم؛ صيانة للمنهج السلفي، ونصحاً لشباب الأمة.

مجمل شبهات التي تم الرد عليها في هذا الكتاب:

وهاهو مجمل شبهات التي قمت بتتبعها وجمعها والرد عليها:

الشبهة الأولى: الذي حدث في مصر ليس له مثال سابق.

الشبهة الثانية: أن هذه المظاهرات سلمية لإبداء الرأي، والسلمية لا تعتبر خروجاً على الحاكم.

الشبهة الثالثة: أن المظاهرات من الوسائل المشروعة للدعوة ولإنكار المنكر، والأصل في الوسائل الإباحة.

الشبهة الرابعة: أن الحاكم هو الذي أذن بالمظاهرات وقال بمشروعيتها.

الشبهة الخامسة: أن الذي حدث في مصر إنما هو بقدر الله.

الشبهة السادسة: أن هذه المظاهرات كانت للمطالبة بالحقوق المشروعة

والمطالب العادلة ورفع الظلم.

الشبهة السابعة: أن المظاهرات طريقة من طرق التغيير.

الشبهة الثامنة: أن هذه المظاهرات مباركة وأحدثت مصالح عظيمة.

الشبهة التاسعة: أن هذه المظاهرات شهد لها الأعداء وأبهرت العالم والحق

ما شهدت به الأعداء.

الشبهة العاشرة: ليس هناك دليل على حرمة المظاهرات.

الشبهة الحادية عشرة: أن المظاهرات من باب الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر.

الشبهة الثانية عشرة: قول النبي ﷺ: «ومن أنكر؛ سلم».

الشبهة الثالثة عشرة: قول النبي ﷺ: «أفضل الجهاد مَنْ قال كلمة حقٍّ عند

سلطان جائر».

الشبهة الرابعة عشرة: إنكار أبي سعيد الخدري رضي الله عنه على مروان.

الشبهة الخامسة عشرة: قول الطبري في اختلاف السلف في الإنكار على

الأمراء.

الشبهة السادسة عشرة: في صحيح مسلم باب وجوب الإنكار على الأمراء.

الشبهة السابعة عشرة: حديث قصة إسلام عمر وحزمة رضي الله عنهما وخروجهما

في صفين.

الشبهة الثامنة عشرة: فتوى الشيخ ابن عثيمين رحمته الله في إباحة المظاهرات

في بلاد الكفر.

الشبهة التاسعة عشرة: أن ما فعله الصحابة وعلى رأسهم عمر رضي الله عنه مع النبي

ﷺ يوم الحديبية دليل على مشروعية العصيان المدني والاعتصامات.

الشبهة العشرون: الاستدلال على خروج النساء إلى المظاهرات باستشارة

- عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه النساء في خدورهن في أمر خلافة عثمان.
- الشبهة الواحدة والعشرون: الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَظْهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤] على مشروعية المظاهرات النسائية.
- الشبهة الثانية والعشرون: الاستدلال على خروج النساء إلى المظاهرات بأمر النبي ﷺ إخراج النساء إلى مصلى العيد.
- الشبهة الثالثة والعشرون: الخروج على الحاكم لا يكون إلا بالسيف.
- الشبهة الرابعة والعشرون: أن إجماع النووي إنما هو على تحريم الخروج بالسلاح.
- الشبهة الخامسة والعشرون: أنه يفرق بين الحاكم الذي يعود فسقه وظلمه على نفسه، وبين الحاكم الذي يعود فسقه وظلمه على الأمة.
- الشبهة السادسة والعشرون: أنه يخرج على أئمة الجور والفسق، ولا يخرج على أئمة العدل.
- الشبهة السابعة والعشرون: أن تحريم الخروج على أئمة الجور والفسق مغلل بالمفاسد العظيمة
- الشبهة الثامنة والعشرون: قول النبي ﷺ: «إلا أن تروا معصية بواحا».
- الشبهة التاسعة والعشرون: حديث الخلوف.
- الشبهة الثلاثون: قول أبي بكر رضي الله عنه في خطبته المشهورة: «إن زغت فقوموني».
- الشبهة الواحدة والثلاثون: قول عمر رضي الله عنه: «الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر بسيفه».
- الشبهة الثانية والثلاثون: قول سلمان لعمر رضي الله عنه: «لا نسمع لك».

الشبهة الثالثة والثلاثون: خروج عائشة وطلحة والزبير ومعاوية رضي الله عنهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الشبهة الرابعة والثلاثون: خروج الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية.

الشبهة الخامسة والثلاثون: خروج عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

الشبهة السادسة والثلاثون: خروج بعض التابعين، وتبع التابعين، والفقهاء يوم الحرة، وفي فتنة ابن الأشعث وابن المهلب وغيرهما.

الشبهة السابعة والثلاثون: ندم ابن عمر رضي الله عنه في آخر حياته على ترك قتال الحجاج.

الشبهة الثامنة والثلاثون: قول الحسن البصري عن الحجاج أنه أخبث الأخبيين.

الشبهة التاسعة والثلاثون: أن مذهب أبي حنيفة هو الخروج على أئمة الجور.

الشبهة الأربعون: أن مذهب مالك هو الخروج على أئمة الجور.

الشبهة الواحدة والأربعون: أن مذهب الشافعي القديم هو الخروج على أئمة الجور.

الشبهة الثانية والأربعون: أن في مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر.

الشبهة الثالثة والأربعون: دعاء الإمام أحمد على المأمون.

الشبهة الرابعة والأربعون: أن الواثق قتل الخزاعي بسبب الخروج عليه.

الشبهة الخامسة والأربعون: خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الدولة العثمانية.

الشبهة السادسة والأربعون: قول القرطبي صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم».

- الشبهة السابعة والأربعون: قول القرطبي «صاحب التفسير».
- الشبهة الثامنة والأربعون: قول الماوردي في «الأحكام السلطانية».
- الشبهة التاسعة والأربعون: قول الجويني في «أصول الاعتقاد».
- الشبهة الخمسون: قول ابن حزم في «الفصل في الملل والأهواء والنحل».
- الشبهة الواحدة والخمسون: الحاكم غير شرعي.
- الشبهة الثانية والخمسون: حديث: «يقودكم بكتاب الله».
- الشبهة الثالثة والخمسون: الحاكم كافر.
- الشبهة الرابعة والخمسون: كيف تدعون الإجماع على عدم الخروج على الحاكم الجائر مع وجود المخالف؟
- الشبهة الخامسة والخمسون: أنها وقعت وانتهت فلا داعي للكلام فيها.
- الشبهة السادسة والخمسون: أن الكلام في هذه الأحداث يفرق الصف.
- الشبهة السابعة والخمسون: لما لم تسووا في الحكم بين هؤلاء الدعاة المعاصرين الذين وقعوا في بعض الأخطاء وبين من وقع في أخطاء من علماء السنة المتقدمين كابن خزيمة والنووي وابن حجر.
- الشبهة وكيف يتعامل المسلم معها:
- وأختم هذه المقدمة بكلام نفيس لفارس من فرسان أهل السنة الذين رموا بسهامهم في نحور المبتدعة، وطعنوا بحراهم في صدور المنحرفة، وهو العلامة ابن القيم، فقد بين معنى الشبهة، وكيف يتعامل المسلم مع شبهات التي تلقى عليه من أهل الزيغ والانحراف.
- قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:
- «ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة، هذا لضعف علمه وقلة

بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشُّبه بعدد أمواج البحر ما أزال يقينه ولا قدحت فيه شكًا؛ لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه، ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة.

والشبهة وارد يرد على القلب، يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم؛ لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها، ومتى لم يباشر حقيقة العلم بالحق قلبه؛ قدحت فيه الشك بأول وهلة، فإن تداركها وإلا تتابعت على قلبه أمثالها؛ حتى يصير شاكاً مرتاباً.

والقلب يتوارده جيشان من الباطل؛ جيش شهوات الغي، وجيش شبهات الباطل، فأیما قلب صغا إليها وركن إليها؛ تشربها، وامتلاً بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها.

فإن أُشربَ شبهات الباطل؛ تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه. وقال لي شيخ الإسلام رحمته الله، وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيرادٍ: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل الاسفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة، تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها، صار مَقَرًّا للشبهات أو كما قال، فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك.

وإنما سُميت الشبهة شبهة؛ لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها.

وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها فيكشف له حقيقتها.

ومثال هذا: الدرهم الزائف، فإنه يغتر به الجاهل بالنقد نظرًا إلى ما عليه من لباس الفضة.

والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك، فيطلع على زيفه، فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من الفضة على الدرهم الزائف، والمعنى كالحساس الذي تحته، وكم قد قتل هذا الاعتذار من خلق لا يحصيهم إلا الله.

وإذا تأمل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره، رأى أكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ، ويردها بعينها بلفظ آخر، وقد رأيت أنا من هذا في كتب الناس ما شاء الله، وكم ردّ من الحق بتشنيعه بلباس من اللفظ قبيح... وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتههم ومقالتهم أحسن ما يقدرُونَ عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفهم أقبح ما يقدرُونَ عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف به حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل، ولا تغتر باللفظ كما قيل في هذا المعنى.

تقول هذا جني النحل تمدحه وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابير
مدحًا وذمًا وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى هل هو حق أو باطل فجرده من لباس العبارة وجرد قلبك عن النقرة والميل، ثم أعط النظر حقه ناظرًا بعين الإنصاف، ولا تكن ممن ينظر في مقالة أصحابه -ومن يحسن ظنه- نظرًا تامًا بكل قلبه، ثم ينظر في مقالة خصومه وممن يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سَلِمَ من هذا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليله كما أن عين السخط تبدي المساوي

وقال آخر:

نظروا بعين عداوة لو أنها عين الرضا لاستحسنوا ما استقبحوا

فإذا كان هذا في نظر العين الذي يدرك المحسوسات، ولا يتمكن من المكابرة فيها، فما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة، والله المستعان على معرفة الحق وقبوله، ورد الباطل وعدم الاغترار به^(١).

والله المستعان وعليه التكلان، وإلى الله المشتكى وهو حسبنا ونعم الوكيل، وهو من وراء القصد، وصلّ اللهم على محمد وآله وأصحابه أجمعين.



(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ١٤٠).

الشبهة الأولى: الذي حدث في مصر ليس له مثال سابق

قال أبو إسحاق الحويني^(١):

«هذا شيء جديد لا نظير له ولا مثال»^(٢).

قال محمد حسان^(٣):

«ما حدث في مصر أمر فريد جديد لا سابق له في العصر الحديث على

الإطلاق، ولا ينبغي أن نقيس عليه»^(٤).

(١) لمعرفة حال أبي إسحاق الحويني ينظر كتاب «الحدود الفاصلة بين أصول منهج السلف الصالح وأصول السرورية القطبية» للشيخ أبي عبد الأعلى خالد بن عثمان، وكتاب «تحذير أهل الآفاق من منهج الحويني أبي إسحاق» للشيخ سعد الزعترى.

(٢) محاضرة له ألقاها بمسجد (العزیز بالله).

(٣) لمعرفة حال محمد حسان ينظر كتاب «الإيضاح والبيان عن حال محمد حسان» للشيخ عبيد الجابري وكتاب «الكواشف الجليلة» للشيخ أبي عبد الأعلى خالد بن عثمان وكتاب «نظرات سلفية في أصول محمد حسان القطبية» للشيخ محمد بن عبد العليم الماضي وكتاب «تحذير ذوي الفطن والإيمان من منهج القطبي محمد حسان» للشيخ رائد المهداوي.

(٤) لقاء له على قناة (الرحمة).

وهذا من تعديه على وظيفة العلماء المجتهدين فبعد أن اعتبر أن ما يحدث في مصر هو من المسائل النازلة أعطى لنفسه الحق في أن يخوض في تلك النوازل فكأن هو وبعض

هذه الشبهة تحتمل أحد معنيين:

المعنى الأول:

أن الذي حدث في مصر لم يكن له نظير في الماضي على مرّ التاريخ الإسلامي،

=

الأشخاص معه ما يسمى بـ(مجلس شورى العلماء)!!! وهؤلاء الأشخاص جميعاً بلا استثناء ليس فيهم واحد من طلبة العلم السلفيين فضلاً عن أن يكونوا من العلماء المجتهدين ومعلوم أن الذي يفتي في النوازل إنما هم العلماء المجتهدون، في حين أن محمد حسان ومن معه ليسوا من هؤلاء بنص كلامه هو فقد قال تلميذه محمد العفيفي [في كتابه (الجواهر الحسان) (ص ٢٨٠-٢٨١) الطبعة الأولى بتاريخ ١٤٢٧هـ].

(فهذه كلمات موجزة تبين المنهج الحق الذي ينتهجه شيخنا محمد بن حسان في دعوته وتبليغه دين الله في الأرض وقد أقر الشيخ بكل ما سطرناه في هذا البيان... يرى الشيخ ضرورة الرجوع إلى أهل العلم المعبرين عند النوازل والمسائل الكبار كأمثال العلامة ابن باز والألباني وابن عثيمين والشيخ عبد المحسن العباد والشيخ صالح الفوزان... وابن غديان وغيرهم من الأئمة في هذا العصر). اهـ

قلت: وهؤلاء العلماء كالعلامة ابن باز والألباني وابن عثيمين وغيرهم قد منعوا وحرّموا تلك الأعمال من الثورات والمظاهرات وغيرها، ولما اندلعت هذه الأحداث الجارية أفتى العلماء الأحياء -حفظهم الله- ممن سميتهم أنت بأن هذه الأحداث هي من جنس الثورات والمظاهرات، وأفتوا بتحريمها ومنعها، كالشيخ صالح الفوزان والشيخ صالح اللحيدان والشيخ صالح آل الشيخ وغيرهم من الأئمة في هذا العصر.

فما الذي جعلك لا تتبعهم في فتاواهم ولا تقتفي أثرهم، وهم أهل الاجتهاد والفتوى في هذا العصر؟ وما الذي جعلك تضع نفسك في عدادهم وأنت أدري الناس بوزنك وقيمتك وقدرك بجانب هؤلاء؟

وما الذي جعلك تتلون في فتاواك وتتناقض في كلامك وتهدم ما أصلته بنفسك؟ أسئلة كثيرة تحتاج منك إجابة.

وإنما هو من المسائل النازلة التي لم يقع لها مثيل من قبل، فلا يستدل على ما حدث في مصر بأدلة تحريم الخروج على الحكام أو بكلام العلماء في تحريم المظاهرات، بل يكون الأمر خاضعاً للاجتهاد المحض المبني على المصلحة والمفسدة؛ إذ ليس هناك نص قطعي في المسألة.

المعنى الثاني:

أن الذي حدث في مصر لا يتعلق به حكم شرعي وإنما هو من باب العادات.

الرد على المعنى الأول:

من المعلوم الذي لا خلاف فيه: أن هذه الأحداث التي وقعت في مصر هي من باب (المظاهرات والثورات)؛ وليس من اللازم أن تكون الصورة الواقعة في الحاضر مطابقة للصور التي وقعت في الماضي من كل وجه عند القياس^(١)، فهذا لا أثر له في الحكم الشرعي ما دامت العلة التي من أجلها حرم العلماء المظاهرات والثورات والتي هي من أركان القياس الصحيح قد تحققت في هذه المظاهرات والثورات.

(١) وأبو إسحاق الحويني قد جعل ما حدث في مصر (ليس له مثال سابق) ولم يلحقه بحكم الثورات لعدم وجود قيادة أو رأس فسمها (فورة) ولم يسمها (ثورة)؛ لأن الثورة عنده لا بد لها من قيادة أو رأس.

وهذا الكلام الذي قاله لا علاقة له بالعلم الشرعي من قريب أو بعيد وإنما هو من باب السفسطة والعقليات؛ لأن تحريم الخروج أو المظاهرات أو الثورات لم يأت معلقاً في النصوص الشرعية ولا في كلام العلماء على هذه العلة؛ لأنها علة علية مريضة لا أثر لها في الحكم على تلك الأعمال من المظاهرات أو الثورات.

وهذا من جنائية السياسة عليه ومن تكلمه وخوضه فيما لا يحسنه، فنسأل الله السلامة والعافية.

ومن هذه العلل التي من أجلها حرم علماء السنة المظاهرات والثورات:

- ١ - علة الابتداء.
- ٢ - علة مشابهة الكافرين.
- ٣ - علة الخروج على الحاكم.
- ٤ - علة عدم الصبر على جور وفسق الحاكم.
- ٥ - علة المخالفات التي تقع فيها.
- ٦ - علة المفاسد التي تنتج عنها.

فمن أجل تلك العلل أفتى العلماء الراسخون المجتهدون بتحريم المظاهرات والثورات التي وقعت من قبل في الماضي، والمنع منها وحذروا منها تحذيرًا شديدًا. فالذي حدث في مصر هو من باب المظاهرات والثورات والعلل التي من أجلها حرم العلماء المظاهرات والثورات التي وقعت في الماضي قد وجدت في هذه المظاهرات التي حدثت في مصر، فكيف يدعي من له معرفة بالواقع وشم رائحة العلم الشرعي أن الذي حدث في مصر ليس له مثال سابق؟! فينبغي لهؤلاء الذين يخوضون في هذه المسائل النازلة بالأمة أن يرجعوا إلى كلام العلماء الراسخين، وأن يعرفوا قدر أنفسهم بألا يتكلموا في أمورهم ليسوا لها بأهل؛ لأن هذا إنما يدل على مدى جهلهم بمنهج السلف الصالح، وينبغي عليهم أن يكلوا هذه المسائل النازلة الجسيمة للعلماء الراسخين المجتهدين، فإنه لا يفتي في مثل هذه النوازل إلا من كان من العلماء الراسخين المستنبطين الذين وصلوا لدرجة الاجتهاد.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ

وَرَحْمَتُهُ لَا تَبْعَثُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿[النساء: ٨٣].

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يتثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول، وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدها»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ -في معرض كلامه عن الجهاد-:

«وفي الجملة: فالبحث في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم»^(٢).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة فهو المجتهد في أحكام

النوازل»^(٣).

وهامي أقوال علماء السنة الذين لا يُستَوْحَش من ذكرهم في حكم

المظاهرات في الإسلام وفي العلل التي من أجلها حرموا ومنعوا تلك الأعمال.

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«لا أرى المظاهرات النسائية والرجالية من العلاج ولكنها من أسباب الفتن،

ومن أسباب الشرور، ومن أسباب ظلم بعض الناس، والتعدي على بعض الناس

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ١٩٠).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٠٤).

(٣) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٤/ ٢١٢).

بغير حق»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«كما أوصي العلماء وجميع الدعاة وأنصار الحق أن يتجنبوا المسيرات والمظاهرات التي تضر الدعوة ولا تنفعها، وتسبب الفرقة بين المسلمين، والفتنة بين الحكام والمحكومين»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«فالأسلوب الحسن من أعظم الوسائل لقبول الحق، والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق، وعدم قبوله، أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان والمضاربات، ويلحق بهذا الباب ما يفعله بعض الناس من المظاهرات التي تسبب شرًّا عظيمًا على الدعوة، فالمسيرات في الشوارع والتهتافات ليست هي الطريق للإصلاح والدعوة»^(٣).

فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «إن المظاهرات أمر حادث لم يكن معروفًا في عهد النبي، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا عهد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ثم إن فيه من الفوضى والشغب ما يجعله أمرًا ممنوعًا، حيث يحصل فيه تكسير الزجاج والأبواب وغيرها، ويحصل فيه أيضًا اختلاط الرجال بالنساء، والشباب بالشيخوخة، وما أشبه من المفاسد والمنكرات»^(٤).

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٤٥).

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (١٨/ ٣٧٩).

(٣) «مجلة البحوث الإسلامية» (٣٨/ ٢١٠).

(٤) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا شك أن المظاهرات شرٌّ؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى؛ لا من المتظاهرين ولا من الآخرين، وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما على الأعراس أو الأموال، وإما على الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران، لا يدري ما يقول، ولا ما يفعل، فالمظاهرات كلها شرٌّ، سواء أذن الحاكم أو لم يأذن»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات علناً فهذا خلاف هدي السلف، وقد علمتم الآن أن هذه الأمور لا تمت إلى الشريعة بصلة، ولا إلى الإصلاح بصلة، ما هي إلا مضرة.. الخليفة المأمون قتل من العلماء الذين لم يقولوا بقوله في خلق القرآن، قتل جمعاً من العلماء، وأجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل، ما سمعنا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أن أحداً منهم اعتصم في أيّ مسجد أبداً، ولا سمعنا أنهم كانوا ينشرون معايبه من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكراهية، ولا نؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك، لا نؤيدها إطلاقاً، ويمكن الإصلاح بدونها، ولكن لا بد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بثّ مثل هذه الأمور»^(٢).

فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«أنا أقول شيئاً آخر بالإضافة إلى أن التظاهر ظاهرة فيها تقليد للكفار في أساليب استنكارهم لبعض القوانين التي تفرض عليهم من حكامهم، أو إظهار

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (شريط رقم ١٧٩).

(٢) جريدة (المسلمون) (١٠/٥٤٠) - الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

منهم لرضا بعض تلك الأحكام أو القرارات، أضيف إلى ذلك شيئاً آخر ألا وهو: هذه التظاهرات الأوربية، ثم التقليدية من المسلمين، ليست وسيلة شرعية لإصلاح الحكم، وبالتالي إصلاح المجتمع»^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم»^(٢).

فضيلة الشيخ مُقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:
السائل:

ما حكم المظاهرات في الإسلام؟ أَلها أصل شرعي، أم أنها بدعة اقتبسها المسلمون من أعداء الإسلام؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«لا... هي بدعة، وقد تكلمنا على هذا في «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» وذكرنا أن الآيات القرآنية تدل على أن التظاهر يكون على الشر، وهناك آية وهي قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

والظاهر أنها من باب المشاكلة، فليراجع في مقدمة «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين»، وهي نكرة جاهلية اقتدى المسلمون بأعداء الإسلام، وصدق الرسول -صلي الله عليه وعلى آله وسلم- إذ يقول: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه».

وإنني أحمد الله وَجَلَّ فَما تجد سنناً يحمل لواء هذه المظاهرة، ولا يدعو إلى

(١) من شريط «فتاوى جدة» رقم (١٢).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ الألباني (٧٤ / ١٤).

هذه المظاهرات إلا الهمج الرعاع، وماذا يستفيد المجتمع، فالعراق يقصف بالطائرات، والمظاهرات في شوارع اليمن أو غيره»^(١).

فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -:

قال - حفظه الله -:

«ديننا ليس دين فوضى، ديننا دين انضباط، دين نظام، ودين سكينة، والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين، وما كان المسلمون يعرفونها، ودين الإسلام دين هدوء، ودين رحمة، لا فوضى فيه ولا تشويش، ولا إثارة فتن، هذا هو دين الإسلام، والحقوق يتوصل إليها دون هذه الطريقة، بالمطالبة الشرعية، والطرق الشرعية، هذه المظاهرات تحدث فتنًا، وتحدث سفك دماء، وتحدث تخريب أموال، فلا تجوز هذه الأمور»^(٢).

وقال أيضًا - حفظه الله -:

«وأما المظاهرات فإن الإسلام لا يقرها لما فيها من الفوضى، واختلال الأمن، وإتلاف الأنفس والأموال، والاستخفاف بالولاية الإسلامية، وديننا دين النظام والانضباط ودرء المفسد، وإذا استخدمت المساجد منطلقًا للمظاهرات والاعتصامات، فهذا زيادة شرٍّ وامتهان للمساجد، وإسقاط لحرمتها، وترويع لمرتاديها من المصلين والذاكرين الله فيها، فهي إنما بُنيت لذكر الله والصلاة والعبادة والطمأنينة»^(٣).

(١) «فتاوى علماء السنة في المظاهرات» (ص ٧).

(٢) «الإجابات المهمة في المشاكل المدلّمة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٠٠).

(٣) «جريدة الجزيرة» العدد (١١٣٥٨).

هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية:

قالت الهيئة -وفقها الله-:

«كما ننصح كل مسلم ومسلمة بالابتعاد عن هذه المظاهرات الغوغائية التي لا تحترم مالاً ولا نفساً ولا عرضاً، ولا تمت إلى الإسلام بصلة، ليسلم للمسلم دينه ودينه، ويأمن على نفسه وعرضه وماله»^(١).

فضيلة الشيخ صالح السدلان -حفظه الله-:

قال -حفظه الله-:

«الواجب على من وفقهم الله على النهج السبيل وإلى الطريق المستقيم أن يُذكروا الناس ويُعلّموهم... وعليهم أن يبينوا أن هذه الأمور لا تجوز في الإسلام، بل هي عند غير المسلمين، ونحن -للأسف- أخذناها منهم مثلما أخذنا غيرها من الأمور، لذلك علينا أن نتمسك بمنهج الكتاب والسنة...»^(٢).

فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-:

قال الشيخ -حفظه الله-:

«المظاهرات ليست من أعمال المسلمين، هذه دخيلة، ما كان معروفاً إلا من الدول الغربية الدول الكافرة، فأين السنة في هذا؟ السنة هي فعل النبي ﷺ وقوله وتقريره، فعلى هذا المفتي أن يأتي بالدليل على أن النبي ﷺ فعل المظاهرة، أو أقر أحداً على فعل المظاهرة»^(٣).

(١) فتوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، برقم (١٩٩٣٦).

(٢) محاضرة له في الكويت حينما سئل عن المظاهرات.

(٣) كتاب «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» للشيخ محمد الحصين (ص ١٧٧).

فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله -:

قال - حفظه الله -:

«هذه من البدع، لو كان ذلك خيراً لسبقنا إليه الصحابة رضي الله عنهم، بل هذه المظاهرات إنما هي أعمال جاهلية، ما أنزل الله بها من سلطان، بل نصرة الحق بالدعوة إليه، وتأييد من قام به، بما لا يترتب عليه منكر أكبر، وبيان أن أجل الأمور وأعلاها قدرًا: الاكتفاء بسنة المختار ﷺ بكل أمر، ثم إن المظاهرات لا عقل لها، يحصل بها تدمير وإفساد، ربما جرت إلى القمع من الجهات الأخرى وإذلال، وربما إلى سفك دماء وانتهاك حُرُمات، وهكذا كل طريقة تُسلك لم تكن مما سنَّ النبي والخلفاء الراشدون، وخير الهدي ما سرت عليه الأمة، ولن يصلح آخر الأمة إلا ما أصلح أولها»^(١).

فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد البدر - حفظه الله -:

السائل:

هل يمكن القول بأن المظاهرات تعتبر من الخروج على ولي الأمر؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

«لا شك أنها من وسائل الخروج بل هي الخروج لا شك»^(٢).

الرد على المعنى الثاني:

أن من يدعي أن الذي حدث في مصر لا يتعلق به حكم شرعي، ادعاؤه ادعاء باطل؛ لأن الذي حدث في مصر إنما يتعلق بأصل من أصول أهل السنة والجماعة، وهو أصل الصبر على جور الأئمة، وترك الخروج عليهم وقتالهم،

(١) شريط (هذه سبيلي) في «الملتقى المؤمل في اتباع الصدر الأول».

(٢) «أسئلة في المسجد النبوي» بتاريخ ١١ ربيع أول ١٤٣٢ هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠١١ م.

ولقد استفاضت الآثار عن النبي ﷺ وعن السلف الصالح في هذا الأصل العظيم من أصول أهل السنة والجماعة، ونصَّ عليه أئمة السنة في مصنفاتهم، بحيث لا يكاد يخلو مصنف من مصنفاتهم في الاعتقاد والمنهج إلا نص على هذا الأصل العظيم من أصول أهل السنة والجماعة، فعُلم من ذلك أن هذا الباب -أعني: كيفية معاملة الحكام- باب عظيم، وأصل أصيل من أصول أهل السنة والجماعة، وليس من باب العادات التي لا يتعلق بها حكم شرعي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«من العلم والعدل المأمور به الصبر على ظلم الأئمة وجورهم كما هو من أصول أهل السنة والجماعة، وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«مذهب أهل الحديث: ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح برٌّ أو يُستراح من فاجر»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما أهل العلم والدين والفضل: فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاية الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عُرِفَ من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم»^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٤٤/٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/٣٥).

الشبهة الثانية: أن هذه المظاهرات سلمية لإبداء الرأي، والسلمية لا تعتبر خروجاً على الحاكم

قال محمد عبد المقصود^(١) في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨):

«المظاهرات السلمية لا تعتبر خروجاً على الحاكم».

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٦):

«المظاهرات السلمية لا تعتبر خروجاً على الحاكم».

قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير» (ص ٤٢):

«وهذه المظاهرات التي خرجت وتخرج الآن هي مظاهرات سلمية لإبداء الرأي».

(١) لمعرفة حال محمد عبد المقصود والرد عليه ينظر «الرد على أباطيل محمد عبد المقصود»، للشيخ ربيع المدخلي، و«الرد المحدود على محمد عبد المقصود» للشيخ جمال بن فريحان الحارثي، و«ولتستبين سبيل المجرمين»، و«متظاهرون ومتظاهرات»، و«أسئلة حائرة»، و«الداعية الفضائي» كلها للشيخ محمد سعيد رسلان على موقعه.

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن كون هذه المظاهرات سلمية لا يغير حكمها من التحريم إلى التحليل، فالمظاهرات محرمة في أصلها، ولا يتغير حكمها لكونها سلمية، فهي محرمة وإن كانت سلمية؛ لكونها تخالف أصلاً من أصول أهل السنة وهو الصبر على جور الأئمة، ولكونها بدعة في الدين ومشابهة للكافرين، ولما يحدث فيها، وينشأ عنها من شرور جسيمة، ومفاسد عظيمة كما أفتى بذلك العلماء الراسخون.

وهاهي أقوال أهل العلم في تحريم المظاهرات حتى وإن كانت سلمية.

فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

السائل:

ما مدى شرعية ما يسمونه بالاعتصام في المساجد وهم -كما يزعمون- يعتمدون على فتوى لكم في أحوال الجزائر سابقاً أنها تجوز إن لم يكن فيها شغب ولا معارضة بسلاح أو شبيهه، فما الحكم في نظركم؟ وما توجيهكم لنا؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«أما أنا فما أكثر ما يكذب عليّ! وأسأل الله أن يهدي من كذب عليّ وألا يعود لمثلها، والعجب من قوم يفعلون هذا، ولم يتفطنوا لما حصل في البلاد الأخرى التي سار شبابها على مثل هذا المنوال! ماذا حصل؟ هل أنتجوا شيئاً؟ بالأمس تقول إذاعة لندن: إن الذين قُتلوا من الجزائريين في خلال ثلاث سنوات بلغوا أربعين ألفاً! أربعون ألفاً!!^(١) عدد كبير خسرهم المسلمون من أجل إحداث

(١) ولقد قُتل من الليبيين في أحداث ليبيا في ثمانية أشهر: خمسون ألفاً وجرح خمسون ومائة ألف، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

مثل هذه الفوضى!

والنار - كما تعلمون - أولها شرارة، ثم تكون جحيماً؛ لأن الناس إذا كره بعضهم بعضاً، وكرهوا ولاية أمورهم، حملوا السلاح، ما الذي يمنعهم؟ فيحصل الشر والفوضى، وقد أمر النبي من رأى من أميره شيئاً يكرهه أن يصبر، وقال: «من مات على غير إمام؛ مات ميتة جاهلية».

الواجب علينا أن ننصح بقدر المستطاع، أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات علناً فهذا خلاف هدي السلف، وقد علمتم الآن أن هذه الأمور لا تمت إلى الشريعة بصلة، ولا إلى الإصلاح بصلة، ما هي إلا مضرة.

ال خليفة المأمون قتل من العلماء الذين لم يقولوا بقوله في خلق القرآن، قتل جمعاً من العلماء، وأجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل، ما سمعنا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أن أحداً منهم اعتصم في أي مسجد أبداً، ولا سمعنا أنهم كانوا ينشرون معاييه من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكرهية.

ولا نؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك، لا نؤيدها إطلاقاً، ويمكن الإصلاح بدونها، ولكن لا بد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بث مثل هذه الأمور^(١).

فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله -:

السائل:

هل من الوسائل المشروعة إقامة الاعتصامات والمظاهرات بحجة أنها

مظاهرات سلمية لا يوجد فيها عنف ولا تخريب؟

(١) جريدة (المسلمون) (٥٤٠ / ١٠) الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

فأجاب - حفظه الله -:

«هذه من البدع، لو كان ذلك خيرًا لسبقنا إليه الصحابة رضي الله عنهم، بل هذه المظاهرات إنما هي أعمال جاهلية ما أنزل الله بها من سلطان، بل نصرة الحق بالدعوة إليه، وتأييد من قام به، بما لا يترتب عليه منكر أكبر، وبيان أن أجل الأمور وأعلاها قدرًا: الاكتفاء بسنة المختار بكل أمر، ثم إن المظاهرات لا عقل لها، يحصل بها تدمير وإفساد، ربما جرّت إلى القمع من الجهات الأخرى وإذلال، وربما إلى سفك دماء وانتهاك حُرّمات.

وهكذا كل طريقة تُسلك لم تكن مما سنّ النبي والخلفاء الراشدون، وخير الهدى ما سرت عليه الأمة، ولن يصلح آخر الأمة إلا ما أصلح أولها»^(١).

الوجه الثاني:

أن القول بأن هذه المظاهرات التي وقعت في مصر كانت سلمية ليس بصحيح، فإنها وإن بدأت سلمية على حد زعمهم - في أول الأمر - فإنها سرعان ما انقلبت إلى تخريبية في لمح البصر، فقد زُهقت الأرواح، وسُفكت الدماء، وانتُهكت الأعراض، وقُطعت الطرقات وخربت المنشآت، وسُرقت المتاجر، والمحلات وحُرقت مراكز الشرطة والسيارات.

فأين هذه المظاهرات التي يدعون أنها سلمية؟!

قال فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمّه الله:

«وأما قولهم: إن هذه المظاهرات سلمية: فهي قد تكون سلمية في أول الأمر، أو في أول مرة ثم تكون تخريبية، وأنصح الشباب أن يتبعوا سبيل من

(١) شريط (هذه سبيلي) في «الملتقى المؤمل في اتباع الصدر الأول».

سلف، فإن الله ﷻ أثنى على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان»^(١).

الوجه الثالث:

أن قول ممدوح جابر وشيخه محمد عبد المقصود: «هذه المظاهرات سلمية لإبداء الرأي، والسلمية لا تعتبر خروجاً على الحاكم» يتضمن بمفهوم المخالفة أن المظاهرات غير السلمية تعد خروجاً على الحاكم الظالم الفاسق. وهو ما خالفه كل من المؤلف وشيخه حيث قرراً مشروعية الخروج على أئمة الجور والفسق، بل نسباً ذلك للجمهور إذا كان الفسق لا يعود على الأمة، أما إذا كان الفسق يعود على الأمة فقد ادعى في ذلك الإجماع، وكل ذلك من الخلط والكذب والجهل، ونسبة ذلك لأهل السنة كذب محض، بل هو قول الخوارج والمعتزلة على ما سيأتي تفصيله.

فالشاهد: أن ما قرراه في موضع ينقضانه في موضع آخر في نفس الكتاب، وهذا من أبرز علامات أهل الأهواء والبدع وهو الوقوع في التناقض؛ إذ ليس لهم أصل يرجعون إليه، بل هو الخبط في كل طريق، والضرب في كل سبيل، وأما أهل السنة فقد عصمهم الله من ذلك كله، والحمد لله أولاً وأخيراً.



(١) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

الشبهة الثالثة: المظاهرات من الوسائل المشروعة للدعوة ولإنكار المنكر والوسائل ليست توقيفية

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ١٢٥):

«هي من الوسائل التي ينظر فيها إلى المآلات».

قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير»
(ص ٤٢):

«وهي وسيلة لإنكار المنكرات في النظام، والوسائل لإنكار المنكر ليست
توقيفية».

الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:

الوجه الأول:

أن المشروع ما شرعه الله في كتابه، وعلى لسان رسوله، وليس في القرآن
ولا في السنة نص يدل على مشروعية المظاهرات كوسيلة للدعوة ولإنكار المنكر،
وحيث لم يكن في القرآن ولا في السنة نص يدل على مشروعية المظاهرات
كوسيلة للدعوة ولإنكار المنكر، فإن دعوى مشروعيتها كوسيلة للدعوة ولإنكار
المنكر دعوى باطلة مردودة.

الوجه الثاني:

أن دعوى مشروعية المظاهرات كوسيلة للدعوة ولإنكار المنكر دعوى

خطيرة جدًا؛ لأنها تتضمن الافتراء على الله وعلى رسوله، وذلك من أظلم الظلم وأعظم المحرمات.

الوجه الثالث:

أن دعوى مشروعية المظاهرات كوسيلة للدعوة ولإنكار المنكر تقتضي إدخالها في الدين الذي أكمله الله لعباده ورضيه لهم، وهذا من الزيادة في الدين والشرع فيه بما لم يأذن به الله، وقد ورد الوعيد الشديد على هذا والنص على أنه من الظلم، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

الوجه الرابع:

أن دعوى مشروعية المظاهرات كوسيلة للدعوة ولإنكار المنكر تتضمن الطعن على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه بأنهم أهملوا أمرًا من الأمور المشروعة في دعوة الناس، وإنكار المنكر، فلم يعملوا به ولم يرشدوا الناس إليه، وما أعظم الخطر في الأمور التي تتضمن الطعن على رسول الله ﷺ، وعلى أصحابه، وقد ذكر الشاطبي في كتاب «الاعتصام»^(١) ما رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون قال: سمعت مالكا يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمداً خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. فما لم يكن يومئذ ديناً فلا يكون اليوم ديناً.

وذكره الشاطبي في موضع آخر من كتاب «الاعتصام»^(٢) ولفظه: قال مالك:

«من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان

(١) (١/٣٣).

(٢) (١/٣١٩).

الرسالة» وذكر بقية كلامه بمثل ما تقدم.

وإذا كان هذا قول مالك فيمن ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فكيف بمن يرى في بدعة المظاهرات التي قد أحدثت في آخر هذه الأمة أنها من وسائل الدعوة والإنكار المشروعة.

فهذه المجازفة التي قيلت من غير تثبت ولا تعقل أعظم بكثير مما شدد فيه الإمام مالك - رحمه الله تعالى - فليتبته صاحب هذه الشبهة لما يلزم على هذه الجملة الخطيرة من الطعن على رسول الله ﷺ، وليتأمل كلام الإمام مالك فإنه مهم جداً، وليتق الله تعالى، وليعلم أن الشرع في الدين خطير جداً، ولا يأمن أن يكون له نصيب من قول الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١].

ولا يأمن أيضاً أن يكون له نصيب وافر من قول الله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [النحل: ٢٥].

وأن يكون له نصيب كامل مما جاء في قول النبي ﷺ: «من دعا إلى ضلالة؛ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً»^(١). وفي قوله ﷺ: «من أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه»^(٢).

(١) أخرجه أحمد (٣٩٧/٢)، ومسلم (٦٢/٨)، وأبو داود (٢٦٢/٢)، والترمذي (١١٢/٢)، وابن ماجه (٩١/١)، والدارمي (١٢٦-١٢٧)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه أيضاً ابن حبان.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٣)، والحاكم (٣٤٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه =

فليحذر المؤمن الناصح لنفسه من التسرع إلى الفتيا بغير علم، فإن عاقبة التسرع إلى الفتيا خطيرة على أهل العلم، ولا يأنف العاقل أن يقول في الشيء الذي يخفي عليه: لا أعلم، أو لا أدري، فقد قال بعض السلف: «لا أدري نصف العلم».

الوجه الخامس:

أن الله تعالى قد أمر رسوله أن يدعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة. قال بعض المحققين من المفسرين: الحكمة هي: الكتاب والسنة، والموعظة الحسنة هي: ما جاء في القرآن من الزواجر والوقائع بالناس، فهذا هو هدي رسول الله ﷺ في الدعوة وإنكار المنكر، فأما المظاهرات التي يفعلها الناس في هذه الأيام، ويزعمون أنها من وسائل الدعوة وإنكار المنكر المشروعة فليس مما أمر الله بها في كتابه، وليست من هدي رسول الله ﷺ، ولا من عمل الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

ومن خالف هدي رسول الله ﷺ وطريقة أصحابه في الدعوة وإنكار المنكر، فإنه يخشى عليه أن يكون داخلاً في عموم قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ أَلْهُدًى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فليحذر المؤمن الناصح لنفسه أن يكون من أهل هذه الآية وهو يحسب أنه من المهتدين^(١).

=

أيضاً: الدارمي (١٥٩)، والبيهقي (٢٠١١)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٠٦٩).

(١) هذا الرد مقتبس من «تحذير العاقل النبيل مما لفق المبيحون للتمثيل» للشيخ حمود بن عبد الله التويجري.

=

الوجه السادس:

أن في الوسائل الشرعية غُنية وكفاية عن الوسائل البدعية؛ إذ ما من طريق فيه مصلحة للدعوة إلا وقد سلكه الرسول، وشرعه لأُمَّته. فالوسائل الشرعية كثيرة جدًّا، تفي بحاجة الدعوة وإنكار المنكر في كل زمان ومكان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -:

«فالعبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته، قلت رغبته في المشروع وانتفاعه به بقدر ما اعتاض من غيره، بخلاف من صرف نهمه وهمته إلى المشروع، فإنه تعظم محبته له، ومنفعت به، ويتم دينه، ويكمل إسلامه. ولذا تجد من أكثر من سماع القصائد لطلب صلاح قلبه؛ تنقص رغبته في سماع القرآن، حتى ربما كرهه، ومن أكثر من السفر إلى زيارات المشاهد ونحوها؛ لا يبقى لحج البيت الحرام في قلبه من المحبة والتعظيم ما يكون في قلب من وسعته السنة، ومن أدام على أخذ الحكمة والأدب من كلام حكماء فارس والروم؛ لا تبقى لحكمة الإسلام وآدابه في قلبه ذاك الموقع. ومن أدام قصص الملوك وسيرهم؛ لا يبقى لقصص الأنبياء وسيرهم في قلبه ذاك الاهتمام ونظير هذا كثير.

ولهذا جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع الله عنهم من السنة مثلها». رواه الإمام أحمد.

=

وإن كان كلامه خاصًا بوسيلة التمثيل المحدثه، إلا أنه يعد تأصيلًا قويًا، يُردُّ به كل وسيلة محدثة.

وهذا الأمر يجده من نفسه مَنْ نظر في حاله من العلماء، والعُباد والأمرء،
والعامة، وغيرهم، ولهذا عظمت الشريعة النكير على من أحدث البدع، وكرهتها؛
لأن البدع لو خرج الرجل منها كفاف لا عليه ولا له، لكان الأمر خفيفاً، بل لا بد
أن يوجب له فساد منه نقص منفعة الشريعة في حقه، إذ القلب لا يتسع للعوض
والمعوض عنه...»^(١).

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله تعالى -:

«ومن رحمة الله تعالى بعباده، وبالعالم بحكمته في تشريعه لما يصلح الله به
العباد والبلاد أنه سبحانه لما شرع الجهاد، وشرع للأمة وسائل متعددة في ذلك،
ولم يجعلها إلى عقولهم، بل أحالهم على ما شرعه لهم: فالجهاد بالنفس،
والجهاد بالمال بالقوة... والدفاع كذلك، وتغيير المنكر باليد وهذا لذي سلطان،
كرجال الحسبة وباللسان، ومثله القلم. وبالقلب. والأمر بالمعروف كذلك.
والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم بالتي هي أحسن: مناصحة بالكلمة،
ومناصحة بالكتابة، وتذكير بأيام الله، والدعوة تكون بالوظائف المرتبة في
الإسلام: خطب الجمع والعيد، والحج، والتعليم، ومجالس الذكر والإيمان،
والصدع بكلمة الحق: ببيانها حتى يكشف الله الغمّة عن الأمة، وبفتوى عالم
معتبر، يغير الله بها الحال إلى أحسن، فتعمل ما لا تعمله الأحزاب في عقود،
وهكذا بعمل فردي من عالم بارع، ينشر علمه في الأمة: في إقليم، في ولاية، في
مدينة، في قرية... وهكذا.

وبعمل جماعي على رسم منهاج النبوة لا غير، كجماعة الحسبة ودور

(١) «اقتضاء الصراط» لابن تيمية (١/٤٨٣، ٤٨٤)، وانظر أيضاً: (٢/٥٩٧، ٥٩٨).

الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومراكز الدعوة، ورابطة العلماء»^(١).
وهذا الأمر - وهو شمولية الوسائل الشرعية - في غاية الظهور والوضوح
لمن تأمل النصوص الشرعية، ونظر في السير السلفية؛ فلَكمَّ أسلم بسببها من
كافر، وتاب بها من فاسق، واهتدى بها من ضالٍّ، واسترشد بها من غاوٍ.
وإنما يهزل المسلمون، ويضعفون إذا كانت الوسائل البدعية، هي السائدة
بينهم؛ لأن هذه الوسائل لا تُخرج إلا منحرف المعتقد، ضعيف الإيمان، متلطفًا
بأوضار البدع.

وهذه الوسائل البدعية إنما يصار إليها عند ضعف التمسك بآثار النبوة،
فإنه «كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم ونقص إيمانهم، عُوِّضُوا عن
ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك».

وإذا تعلقت القلوب بهذه البدع؛ فإنها تحجب عن السنن بحيث لا ترى فيها
ما تراه في تلك المحدثات، ومن ثمَّ تزهد فيها، وترغب عنها.
فعن حسان بن عطية رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: «ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نزع
الله من سنتهم مثلها، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة»^(٢).

قال الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللهُ:

«إن وسائل الدعوة توقيفية، لا يحل لأحد أن يشرع فيها ما لم يأذن به الله،
وهو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه.

وهذا هو القول الحق الذي شهدت به النصوص، وقام عليه عمل السلف

(١) «حكم الانتماء» للشيخ بكر أبي زيد (ص ١٦٠، ١٦١).

(٢) أخرجه الدارمي (٩٨) وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (١٨٨).

الصالح -رضوان الله عليهم أجمعين- والحجة في ذلك مبنية على المقدمات التالية:

المقدمة الأولى:

أن الله ﷻ أكمل الدين وأتم نعمته على عباده كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قال الإمام مالك -رحمه الله تعالى-: «من أحدث في هذه الأمة شيئاً لم يكن عليه سلفها؛ فقد زعم أن رسول الله ﷺ خان الدين؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]».

المقدمة الثانية:

أن الله تعالى أوجب طاعة الرسول، وعلق سعادة العبد بها، ونهى عن معصيته، ورتب شقاوة العبد عليها، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

المقدمة الثالثة:

أن النبي ﷺ أمر بكل خير، ونهى عن كل شرٍّ، وأحل الطيبات، وحرم الخبائث، كما قال تعالى في صفته: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقال تعالى فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ، مَا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿٥٢﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

وعن أبي ذر قال: «لقد تركنا رسول الله ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً». رواه أحمد والطبراني، وزاد: فقال النبي ﷺ «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويبعد من النار إلا وقد بين لكم».

وفي حديث مسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «ما بعث الله نبياً إلا كان حقاً عليه أن يدل أُمَّته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

وفي بعض ألفاظ حديث العرباض بن سارية أن النبي ﷺ قال: «تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك». رواه ابن ماجه. وأخرج ابن ماجه أيضاً عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال: «... وأيم الله! لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء».

وأخرج الطبراني عنه أنه قال: «لقد تركنا رسول الله ﷺ وما في السماء طائر يطير بجناحيه إلا أذكرنا منه علماً».

إذا تقرر هذا؛ فإننا نقطع بأن النبي ﷺ بيّن لأُمَّته وسائل الدعوة، سواء بالقول أو بالفعل، أو بهما، إذ كيف يبين آداب قضاء الحاجة ونحو ذلك، ويدع وسائل الدعوة التي لا قيام للإسلام إلا بها؟ وبما أنه -عليه الصلاة والسلام- قد بيّن ذلك، فإن بيانه هو الطريقة الشرعية التي يرشد بها الغاوي، ويهدي بها التائه، وهي الطريقة التي أخرج بها النبي ﷺ الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم بها إلى التي هي أقوم، وسلكها من بعده صحابته الكرام وتابعوهم بإحسان واشتد نكيرهم على من خالفها من الدعاة، وأحدث فيها.

فليس من سبيل في إيجاد مجتمع كمجتمعهم إلا بهذه الوسائل الشرعية

والطرق السلفية، كما قال الإمام مالك -رحمه الله تعالى-: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها».

فالزيادة عليها زيادة في الشرع، وخروج عن سبيل المؤمنين، وقد قال النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١). اهـ
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«فتأمل أيها اللبيب هذا الكلام، وانظر فيه بعين الإنصاف، يتجلى لك ما كان عليه السلف من إنكار كل وسيلة ليس فيها أثر عن رسول الله ﷺ حتى ولو كانت نافعة، تُلين القلب، وترغب المعرض عن الحق فيه... ونحو ذلك من الفوائد؛ لأننا نقطع بأن النبي ﷺ يَبَيِّنُ لنا كل شيء، ولو كانت هذه الوسيلة مصلحة للعباد، لما تركها الشارع، بل لأمر بها أمر إيجاب أو استحباب. والمؤمن الذي عظمت في نفسه السيرة المحمدية، ورأى فيها الكمال المطلق: هو الذي يقبل هذا الكلام، وَيُسَلِّمُ به، أما من انطوت نفسه على غير ذلك، فهو الذي يبحث عن وسائل محدثة ليتم بها الشرع، وليكمل بها الدين، فإننا لله وإنا إليه راجعون»^(٢).

ويقول سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله تعالى-:
«ومن المعلوم أن هذه العوامل قام بها نبينا محمد في مكة أولاً، ثم في المدينة ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا الذي صلح به أولها، كما قال أهل العلم والإيمان، ومن جملتهم: الإمام مالك بن أنس قال هذه المقالة، وتلقاها أهل العلم في زمانه وبعده، ووافقوه عليها جميعاً: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

(١) «الحجج القوية» للشيخ ابن برجس (ص ٥٦-٦٠).

(٢) «الحجج القوية» للشيخ ابن برجس (ص ٦٥).

والمعني: الذي صلح به أولها، وهو اتباع كتاب الله وسنة رسوله: هو الذي يصلح به آخرها إلى يوم القيامة، ومن أراد صلاح المجتمع الإسلامي، أو صلاح المجتمعات الأخرى في هذه الدنيا بغير الطريق والوسائل والعوامل التي صلح بها الأولون فقد غلط، وقال غير الحق، فليس إلى غير هذا من سبيل، وإنما السبيل إلى إصلاح الناس وإقامتهم على الطريق السوي، هو السبيل الذي درج عليه نبينا محمد، ودرج عليه صحابته الكرام، ثم أتباعهم بإحسان إلى يومنا هذا^(١). اهـ

يقول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله تعالى -:

«فالدعوة تتكون من وسيلة وغاية، فحقيقة الدعوة (الغاية) توقيفية، لا مجال للاجتهاد فيها، حقيقة الدعوة أمر ثابت لا يتغير، حقيقة الدعوة أمر ثابت لا يتحول، حقيقة الدعوة أمر ثابت لا يتغير بتغير الأزمان والمكان والأحوال.

والأصل في وسائل نشر الدعوة كذلك التوقيف على منهاج النبوة.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد».

وفي لفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٢). اهـ

واليك أقوال علماء السنة في الرد على من قال: إن المظاهرات من وسائل

الدعوة وإنكار المنكر:

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

السائل:

هل المظاهرات الرجالية والنسائية ضد الحكام والولاة تعتبر وسيلة من

وسائل الدعوة؟ وهل من يموت فيها يعتبر شهيداً في سبيل الله؟

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (١/ ٢٤٩).

(٢) «حكم الانتماء» للشيخ بكر أبي زيد (ص ١٥٧).

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«لا أرى المظاهرات النسائية والرجالية من العلاج، ولكنها من أسباب الفتن، ومن أسباب الشرور، ومن أسباب ظلم بعض الناس، والتعدي على بعض الناس بغير حق، ولكن الأسباب الشرعية المكاتبه والنصيحة والدعوة إلى الخير بالطرق السلمية، هكذا سلك أهل العلم، وهكذا أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان بالمكاتبه والمشافهة مع المخطئين، ومع الأمير ومع السلطان، بالاتصال به ومناصحته والمكاتبه له، دون التشهير في المنابر وغيرها بأنه فعل كذا، وصار منه كذا، والله المستعان»^(١).

الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

السائل:

هل تعتبر المظاهرات وسيلة من وسائل الدعوة المشروعة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن المظاهرات أمر حادث لم يكن معروفاً في عهد النبي ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا عهد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ثم إن فيه من الفوضى والشغب ما يجعله أمراً ممنوعاً، حيث يحصل فيه تكسير الزجاج والأبواب وغيرها، ويحصل فيه أيضاً اختلاط الرجال بالنساء، والشباب بالشيخوخة، وما أشبه من المفاسد والمنكرات... لذلك نرى أن المظاهرات أمر منكر... وأنصح الشباب أن يتبعوا

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٤٥).

سبيل من سلف، فإن الله عَزَّوَجَلَّ أثنى على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان»^(١).

الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «هذه التظاهرات الأوربية، ثم التقليدية من المسلمين، ليست وسيلة شرعية لإصلاح الحكم، وبالتالي إصلاح المجتمع، ومن هنا يخطئ كل الجماعات وكل الأحزاب الإسلامية الذين لا يملكون مسلك النبي في تغيير المجتمع، لا يكون تغيير المجتمع في النظام الإسلامي بالهتافات والصيحات والتظاهرات، وإنما يكون ذلك على الصبر على بث العلم بين المسلمين وتربيتهم على هذا الإسلام؛ حتى تأتي هذه التربية أكلها ولو بعد زمن بعيد؛ فالوسائل التربوية في الشريعة الإسلامية تخالف كل الاختلاف عن الوسائل التربوية في الدول الكافرة.

لهذا أقول باختصار عن التظاهرات التي تقع في بعض البلاد الإسلامية: أصلاً هذا خروج عن طريق المسلمين وتشبه بالكافرين وقد قال ربُّ العالمين ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]»^(٢).

الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -:

السائل: هل من وسائل الدعوة القيام بالمظاهرات لحل مشاكل الأمة

الإسلامية؟

فأجاب - حفظه الله -:

«ديننا ليس دين فوضى، ديننا دين انضباط، دين نظام، ودين سكيئة،

(١) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

(٢) من شريط «فتاوى جدة» رقم (١٢).

والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين وما كان المسلمون يعرفونها، ودين الإسلام دين هدوء ودين رحمة لا فوضى فيه ولا تشويش، ولا إثارة فتن، هذا هو دين الإسلام.

والحقوق يتوصل إليها دون هذه الطريقة؛ بالمطالبة الشرعية، والطرق الشرعية، هذه المظاهرات تحدث فتنًا، وتحدث سفك دماء، وتحدث تخريب أموال، فلا تجوز هذه الأمور^(١).

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -:

السائل: هل الخروج في المظاهرات والقيام بالثورات وتربية الشباب عليها من منهج أهل السنة والجماعة أم لا؟ سواء داخل البلاد الإسلامية أو خارجها، وما هي نصيحتكم لمن جعلها طريقة دعوية؟

الجواب:

«هذه من منهج ماركس ولينين وأمثالهم، ليست من مناهج الإسلام الثورية: وسفك الدماء والفتن والمشاكل مذهب ماركس ولينين، والإخوان المسلمون ضموه إلى مذهب الخوارج وقالوا: إسلام، كشأنهم في: الموسيقى الإسلامية، والاشتراكية الإسلامية، والديمقراطية الإسلامية، والرقص الإسلامي، كل الضلالات يأتون بها من الشرق والغرب، ومن القديم والحديث ويلبسونها لباس الإسلام، برأ الله الإسلام من هذه الأساليب.

الله تعالى يقول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

(١) «الإجابات المهمة في المشاكل المدلّمة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٠٠).

والجهاد له أبوابه وله شروطه، وليست هذه الطرق الماركسية التي يلقون عليها ثوب الإسلام، وهم أخذوا الثورية والاشتراكية من ماركس ولينين، وأخذوا الديمقراطية من أمريكا، ويقولون: نحارب أمريكا وهم يروجون للكفر الأمريكي -والله يروجون-، فالتعددية الحزبية وتداول السلطة والانتخابات والمظاهرات كلها أفكار أمريكية وتدفع أمريكا المليارات لنشرها في العالم، وتستولي بها على الأمم، وهم من أعظم خدم أمريكا والمروجين لهذا الفكر، ويقولون عن الناس الآخرين: إنهم عملاء لأمريكا»^(١).

الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله:-

قال -حفظه الله:-

«إذن ما ذكر من أن (الغاية تبرر الوسيلة) هذا باطل وليس في الشرع، وإنما في الشرع أن (الوسائل لها أحكام المقاصد) بشرط كون الوسيلة مباحة، أما إذا كانت الوسيلة محرمة؛ كمن يشرب الخمر للتداوي؛ ولو كان فيه الشفاء فإنه يحرم، فليست كل وسيلة توصل إلى المقصود لها حكم المقصود، بل يشترط أن تكون الوسيلة مباحة.

إذا تقرر هذا؛ فمسألة الوسائل في الدعوة ليست على الإطلاق، بل لابد أن تكون الوسيلة مباحة، ليست كل وسيلة يظنها العبد ناجحة، أو تكون ناجحة بالفعل يجوز فعلها مثل ذلك.

المظاهرات مثلاً؛ إذا أتت طائفة كبيرة وقالوا: إذا عملنا مظاهرة فإن هذا يسبب الضغط على الوالي وبالتالي يُصلح، وإصلاحه مطلوب، والوسيلة تبرر الغاية.

(١) «مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع المدخلي» (١ / ٥٠٩).

نقول: هذا باطل؛ لأن الوسيلة في أصلها محرمة، فهذه الوسيلة وإن أوصلت للمصلحة، لكنها في أصلها محرمة كالتداوي بالمحرم؛ ليوصل إلى الشفاء، فثم وسائل كثيرة يمكن أن تخرعها العقول لا حصر لها، وتجعل الوسائل مبررة للغايات وهذا ليس بجيد، بل هذا باطل، بل يشترط أن تكون الوسيلة مأذوناً بها أصلاً، ثم يُحكم عليها بالحكم على الغاية، إن كانت الغاية مستحبة صارت وسيلة مستحبة، وإن كانت الغاية واجبة صارت الوسيلة واجبة... وهكذا^(١).

الشيخ صالح بن غصون رَحِمَهُ اللهُ:

السائل:

في السنتين الماضيتين نسمع بعض الدعاة يدندنون حول مسألة وسائل الدعوة، وإنكار المنكر، ويدخلون فيها المظاهرات والاعتيالات والمسيرات، وربما أدخلوها بعضهم في باب الجهاد:

أ- فارجو منكم بيان ما إذا كانت هذه الأمور من الوسائل الشرعية؟ أم تدخل في نطاق البدع المذمومة، والوسائل الممنوعة؟
ب- نرجو توضيح المعاملة الشرعية لمن يدعو إلى هذه الأعمال، ومن يقوم بها ويدعو إليها.

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«الحمد لله، معروف أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة والإرشاد من أصل دين الله ﷻ، ولكن الله -جل وعلا- قال في محكم كتابه العزيز: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

(١) شريط «فتاوى العلماء في حكم التفجيرات والمظاهرات والاعتيالات».

ولما أرسل ﷺ موسى وهارون إلى فرعون قال ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا نَعْلَهُ، يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

والنبي جاء بالحكمة وأمر بأن يسلك الداعية الحكمة وأن يتحلى بالصبر، هذا في القرآن العزيز في سورة العصر: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

فالداعي إلى الله ﷻ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه أن يتحلى بالصبر، وعليه أن يحتسب الأجر والثواب، وعليه أيضاً أن يتحمل ما قد يسمع، أو قد يناله في سبيل دعوته، وأما أن الإنسان يسلك مسلك العنف، أو أن يسلك مسلك -والعياذ بالله- أذى الناس أو مسلك التشويش، أو مسلك الخلافات والنزاعات وتفريق الكلمة، فهذه أمور شيطانية، وهي أصل دعوة الخوارج، هذه أصل دعوة الخوارج، وهم الذين ينكرون المنكر بالسلاح وينكرون الأمور التي لا يرونها وتخالف معتقداتهم بالقتال، وبسفك الدماء، وبتكفير الناس وما إلى ذلك من أمور.

ففرق بين دعوة أصحاب النبي وسلفنا الصالح، وبين دعوة الخوارج، ومن نهج منهجهم وجرى مجراهم، دعوة الصحابة بالحكمة وبالموعظة وبيان الحق وبالصبر وبالتحلي واحتساب الأجر والثواب، ودعوة الخوارج بقتال الناس، وسفك دمائهم، وتكفيرهم، وتفريق الكلمة وتمزيق صفوف المسلمين، هذه أعمال خبيثة وأعمال محدثة.

والأولى بالذين يدعون إلى هذه الأمور يُجانبون، ويُبعد عنهم، ويُساء بهم الظن، هؤلاء فرقوا كلمة المسلمين؛ الجماعة رحمة والفرقة نقمة وعذاب -والعياذ بالله-، ولو اجتمع أهل بلد واحد على الخير، واجتمعوا على كلمة واحدة لكان لهم مكانة وكانت لهم هيبة، لكن أهل البلد الآن أحزاب وشيع تمزقوا واختلّفوا،

ودخل عليهم الأعداء من أنفسهم، ومن بعضهم على بعض، هذا مسلك خبيث ومسلك - مثلما تقدم - أنه جاء عن طريق الذين شقوا العصا، والذين قاتلوا أمير المؤمنين علياً عليه السلام ومن معه من الصحابة، وأهل بيعة الرضوان، قاتلوه يريدون الإصلاح!!

وهم رأس الفساد، ورأس البدعة، ورأس الشقاق فهم الذين فرقوا كلمة المسلمين، وأضعفوا جانب المسلمين، وهكذا أيضاً حتى الذي يقول بها ويتبناها ويحسنها، فهذا سيئ المعتقد ويجب أن يُبتعد عنه، واعلم - والعياذ بالله - أنه شخص ضارٌّ لأُمَّته ولجلسائه، ولمن هو من بينهم.

وكلمة الحق أن يكون المسلم عامل بِنَاءٍ، وداعٍ للخير، وملتمساً للخير تماماً، ويقول الحق، ويدعو بالتي هي أحسن، وباللين ويحسن الظن بإخوانه، ويعلم أن الكمال منال صعب، وأن المعصوم هو النبي.

وأن لو ذهب هؤلاء لم يأت أحسن منهم، فلو ذهب هؤلاء الناس الموجودون، سواء منهم الحكام، أو المسئولون، أو طلبة العلم، أو الشعب، لو ذهب هذا كله، شعب أي بلد، لجاء أسوأ منه! فإنه لا يأتي عام إلا والذي بعده شرٌّ منه.

فالذي يريد من الناس أن يصلوا إلى درجة الكمال أو أن يكونوا معصومين من الأخطاء والسيئات، هذا إنسان ضالٌّ، هؤلاء هم الخوارج، هؤلاء هم الذين فرقوا كلمة الناس وأذوهم.

هذه مقاصد المناوئين لأهل السنة والجماعة بالبدع من الرافضة والخوارج والمعتزلة، وسائر ألوان أهل الشر والبدع^(١).

(١) «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» للشيخ محمد الحصين (ص ١٧٤-١٧٦).

الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله -:

السائل:

هل من الوسائل المشروعة إقامة الاعتصامات والمظاهرات بحجة أنها مظاهرات سلمية لا يوجد فيها عنف ولا تخريب؟

فأجاب - حفظه الله -:

«هذه من البدع، لو كان ذلك خيرًا لسبقنا إليه الصحابة رضي الله عنهم، بل هذه المظاهرات إنما هي أعمال جاهلية ما أنزل الله بها من سلطان، بل نصرة الحق بالدعوة إليه، وتأييد من قام به، بما لا يترتب عليه منكر أكبر، وبيان أن أجل الأمور وأعلاها قدرًا: الاكتفاء بسنة المختار ﷺ بكل أمر، ثم إن المظاهرات لا عقل لها، يحصل بها تدمير وإفساد، ربما جرت إلى القمع من الجهات الأخرى وإذلال، وربما إلى سفك دماء، وانتهاك حُرُمات، وهكذا كل طريقة تُسلك لم تكن مما سنَّ النبي والخلفاء الراشدون، وخير الهدي ما سرت عليه الأمة، ولن يصلح آخر الأمة إلا ما أصلح أولها^(١)».



(١) شريط (هذه سبيلي) في «الملتقى المؤمل في اتباع الصدر الأول».

الشبهة الرابعة : الحاكم هو الذي أذن بالمظاهرات وقال بمشروعيتها

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٣):

«وقد أقر النظام بأنها مشروعة وسلمية فلا يمكن لأحد أن يزايد عليها، فيدعي أنها خروج غير مشروع.

تلك دعوى لا يسمع لها، لكن القوم ملكيون أكثر من الملك!».

قال محمد عبد المقصود^(١):

«الحاكم هو الذي أذن بالمظاهرات وفقاً للمواثيق الدولية».

قال مصطفى العدوي:

«أن هذا لا يوصف بأنه خروج على الحاكم؛ لأن... ثانياً: أن الحاكم رخص

لهم في ذلك ووسايرهم رخصت لهم في ذلك»^(٢).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أنه قد ثبت في الشرع حرمة المظاهرات وأفتى العلماء الراسخون بذلك

(١) محاضرة له بعنوان «مسائل هامة حول الإمامة والخروج».

(٢) مقطع صوتي.

كما مرّ، فلا يعارض ذلك بأن الحاكم أقر بمشروعيتها وأذن بها.
فإن العجب لا يكاد ينقضي من مسلك هؤلاء القطبيين التكفيريين الذين
حصرُوا معنى التوحيد في (الحاكمية) وفسروا كلمة التوحيد بأنها (لا مشروع ولا حاكم
إلا الله)، حتى كفّروا المجتمعات الإسلامية، وكفّروا الحكام؛ لأنهم يشعرون
ويحكمون بغير ما أنزل الله.

ومع كل هذا الغلو في قضية (الحاكمية) على طريقة الخوارج، وعلى
طريقة سيد قطب، فإنهم يستدلون على مشروعية المظاهرات بأن الحاكم شرعها.

فمنذ متى وأنتم تأخذون بكلامه؟!

ومنذ متى وأنتم توجبون طاعته؟!

ومنذ متى وأنتم تسمونه حاكمًا أصلاً؟!

أوليس هذا عندكم هو الطاغوت الأكبر، والشیطان اللعين، وآخر الفراعين؟!!

إلى آخر هذه العبارات الطافحة بتكفيره على التعيين.

وهل إذا أذن الحاكم بأمر محرم أو شرعه أصبح هذا الأمر مشروعاً؟!

وهل أصبح إذن الحاكم بأمر محرم أو الإقرار بمشروعيته يجعل هذا الأمر

مما لا يجوز المنازعة فيه؟!

وهل أقوال العلماء الأكابر - والواحد منهم كملء الأرض من أمثالكم - في

تحريم المظاهرات ولو أذن بها الحاكم أصبحت دعوى لا يُسمع لها؟!

وهل هؤلاء العلماء ومن سار على دربهم ملكيون أكثر من الملك؟!

فعلى هذه القاعدة الفاسدة التي لا يقول بها عاميٌّ فضلاً عن طالب علم،

فضلاً عن عالم، فإن فوائد البنوك الربوية (حلال)، واختلاط الرجال بالنساء في

التعليم والوظائف (مشروع)، فكل ذلك أذن به الحاكم ولم يمنعه، فجوابكم على

هذه الأشياء هو نفس جوابنا على المظاهرات، إذ الكل محرم في أصله لدلالة النصوص على ذلك.

وليس القول بالتحريم من أجل إرضاء الحاكم كما يدعي هذا المتعالم حين قال: «القوم ملكيون».

بل نحن متبعون ولسنا ملكيين، نتبع الدليل ونقتفي الأثر ونأخذ بأقوال علماء السنة المجتهدين في النوازل، ولا نخرج عنها إلى أقوال حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام من شيوخ الضلالة، وخطباء الفتنة الذين ليس لهم من علم السلف نصيب، وإنما هم سائرون تائهون في سبل وأودية البدعة والضلالة، ولا نرضي أحداً من الناس مهما كان، ولا نجامله على حساب الدين الحنيف.

فإنه من المعلوم من الدين بالضرورة أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأن الحاكم إذا أمر بأمر يخالف الشرع فلا يسمع له ولا يطاع في هذا الأمر لمخالفته شرع الله.

قال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(١).

وعن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: بعث النبي ﷺ سرية، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يُطيعوه، فغضب، فقال: أليس أمركم رسول الله ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: فاجمعوا حطباً، فجمعوا، قال: أوقدوا ناراً، فأوقدوها فقال: ادخلوها، فهملوا، وجعل بعضهم يمسك بعضاً ويقولون: فررنا إلى النبي ﷺ من النار، فما زالوا حتى خمدت النار، فسكن غضبه، فبلغ النبي ﷺ فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة، الطاعة في المعروف».

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦٧٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٥١٩).

وفي رواية: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف»^(١).
وعن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»^(٢).
وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

إذا كان حاكم يحكم بغير ما أنزل الله، ثم سمح لبعض الناس أن يعملوا مظاهره تسمى عصامية، مع ضوابط يضعها الحاكم، ويمضي هؤلاء الناس على هذا الفعل، يقولون: نحن ما عارضنا الحاكم ونعمل هذا بإذن الحاكم؛ هل يجوز هذا شرعاً مع مخالفة النص؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«عليهم باتباع السلف إن كان هذا موجوداً عند السلف فهو خير، وإن لم يكن موجوداً فهو شرٌّ، ولا شك أن المظاهرات شر؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى، لا من المتظاهرين ولا من الآخرين وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما على الأعراس أو الأموال، وإما على الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران لا يدري ما يقول ولا ما يفعل، فالمظاهرات كلها شر، سواء أذن الحاكم أو لم يأذن»^(٣).

الوجه الثاني:

أن الحاكم الذي أذن بها في أول الأمر هو نفسه الذي منع منها بعد ذلك.
فلم أخذتم بإذن الحاكم لكم ولم تأخذوا بمنعه إياكم؟ فإن كنتم تحتاجون

(١) أخرجه البخاري (٧٢٥٧)، ومسلم (٤٨٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (٤٨٦٩).

(٣) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (شريط رقم ١٧٩).

علينا بإذن الحاكم لكم؛ احتجاجنا عليكم بمنع الحاكم بعد ذلك لكم.
ومن المعلوم أن الكلام المتأخر يقضي على الكلام المتقدم عند التعارض،
وأضف إلى ذلك أن الإذن بالمظاهرات مخالف للشرع، والمنع منها هو الموافق
للشرع، فلما تفعلون الممنوع وتتركون المشروع؟
إنه الاتباع للأهواء والسير وراء المصالح الخاصة، فحسبنا الله ونعم الوكيل.



الشبهة الخامسة: أن الذي حدث في مصر إنما هو بقدر الله كوناً فلا يجوز الاعتراض عليه شرعاً

قال محمد حسان:

«الذي حدث في مصر إنما هو بقدر الله»^(١).

الرد على هذه الشبهة:

قائل هذا الكلام يريد أن يقرر للناس أن الذي حدث في مصر إنما هو بتقدير الله فلا داعي للإنكار على وقوع هذه المظاهرات ولا على من شارك فيها وحرص الناس عليها؛ لأنها وقعت بقدر الله. وهذا تقرير باطل لا يصدر إلا من رجل منحرف عن منهج السلف، قائل بقول خبيث هو قول الجبرية الذين يحتجون بالقدر على المعاصي. فمن المعلوم من الدين بالضرورة أن كل ما يقع في الكون إنما يقع بقدر الله، فلا يقع في الكون شيء لم يُردّه الله، وإنما يقع في الكون ما شاء الله وأراد به بالإرادة الكونية.

قال الإمام حرب الكرماني:

«والزنا والسرقة وشرب الخمر وقتل النفس وأكل المال الحرام والشرك بالله والذنوب والمعاصي كلها بقضاء الله وقدر من الله من غير أن يكون لأحد من

(١) لقاء على قناة (المحور) الفضائية.

الخلق على الله حجة، بل لله الحجة البالغة على خلقه ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] ^(١).

ثم إننا نعرض هذا القضاء الكوني على القضاء الشرعي فإن وافق كان مشروعاً وإن خالف كان ممنوعاً.

فهناك فرق بين القضاء الكوني والقضاء الشرعي:

فالقضاء الكوني: يلزم وقوعه ولا يلزم محبة الله له ورضاه عنه كالكفر والشرك والزنا والسرقه، فهذا يقع في الكون بقضاء الله الكوني ولا يحبه الله ولا يرضى عنه.

وأما القضاء الشرعي: فيلزم منه محبة الله له ورضاه عنه ولا يلزم وقوعه، كالتوحيد والصلاة والطاعات فإن هذه الأشياء شرعها الله وأحبها ورضي عنها شرعاً، ولكن لا يلزم وقوعها كوناً.

فما يحدث في الكون مما يقع من العباد لا بد أن نعرضه على الشرع، ثم نحكم عليه بالموافقة للشرع، أو بالمخالفة، ولا يجوز أن نحتج بالقدر على ما يصدر من العباد من المعاصي؛ لأن هذا هو مذهب الجبرية الضلال.

فإذا ما نظرنا إلى ما حدث في مصر، هل وافق الشرع أم خالفه؟ وجدنا أن السنة وأقوال علماء الأمة جاءت قاضية بأن الذي حدث في مصر مخالف للشرع، وأن الاحتجاج عليه بالقدر ضلال مبين، وانحراف عظيم عن المنهج السلفي القويم.

والعجيب أن محمد حسان كان يجلس في استضافة (مقدمة برامج) في

(١) «إجماع السلف في الاعتقاد كما حكاه الإمام حرب الكرمانى» (ص ٤٠).

إحدى القنوات الفضائية، وكانت هذه المرأة متبرجة تبرزاً فاحشاً، فكانت كاشفة عن شعرها ووجهها ونحرها وجزء من صدرها، وهو جالس أمامها ينظر إليها، فقال لها: تعلمين يا أخت (...) أن ما حدث في مصر إنما هو بقدر الله، كما أن ملابسك هذه التي تلبسينها -وأشار إليها في تبرجها السافر- إنما هي بقدر الله^(١).

نعوذ بالله من الضلال والخذلان.



(١) لقاء على قناة (المحور) الفضائية.

الشبهة السادسة: هذه المظاهرات كانت للمطالبة بالحقوق المشروعة والمطالب العادلة ورفع الظلم

قال محمد حسان:

«هؤلاء الشباب الذين ما خرجوا إلا للمطالبة بحقوق عادلة مشروعة»^(١).
«هؤلاء الشباب قد خرجوا من أجل المطالبة بالحرية والديمقراطية ومن
أجل المطالبة بهذه المطالب المشروعة»^(٢).
الرد على هذه الشبهة من خمسة أوجه:
الوجه الأول:

أن المطالبة بالحقوق المشروعة والمطالب العادلة ورفع الظلم لا يكون إلا
بالطرق الشرعية وبتقدير المصالح والمفاسد، وإلا أدى ذلك إلى إضاعة حقوق
أكبر من الحقوق المراد جلبها، وإلى وقوع مظالم أعظم من المظالم المراد
إزالتها، فالمظاهرات والثورات وغير ذلك من هذه الأعمال ليست من الطرق

(١) لقاء على قناة (الروضة) الفضائية وهذا من تلون محمد حسان وتناقضه في كلامه.
فلقد قال في خطبة جمعة على قناة (الرحمة): «لن تخرج الأمة من أزمة الفقر هذه بالفهلوة!
ولا بالإضرابات المخربة».
وهذا التناقض والتلون من أكبر علامات أهل الأهواء والبدع.
(٢) لقاء على قناة (أزهري) الفضائية.

الشرعية للمطالبة بالحقوق المشروعة، بل هي من الطرق المحرمة التي تؤدي إلى مفساد عظيمة، كما هو حادث الآن على أرض الواقع بعد مرور ما يقرب من العام على تلك الأحداث.

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«فالأسلوب الحسن من أعظم الوسائل لقبول الحق، والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق، وعدم قبوله، أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان والمضاربات، ويلحق بهذا الباب ما يفعله بعض الناس من المظاهرات التي تسبب شرًا عظيمًا على الدعاة، فالمسيرات في الشوارع والتهتافات ليست هي الطريق للإصلاح والدعوة، فالطريق الصحيح بالزيارة والمكاتبات بالتي هي أحسن، فتصح الرئيس والأمير وشيخ القبيلة بهذه الطريقة، لا بالعنف والمظاهرة»^(١).

قال سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-:

«ما هي -أي: المظاهرات- إلا فوضوية ومن أناس لديهم فساد تصور وقلة إدراك للمصالح والمفاسد إن المطالبة بالأشياء تأتي بالطرق المناسبة، أما الفوضويات وهذه المظاهرات فهي من أخلاق غير المسلمين، المسلم ليس فوضويًا، المسلمون ليسوا فوضويين. المسلمون أهل أدب واحترام وسمع وطاعة لولاة الأمر»^(٢).

قال فضيلة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

«والحقوق يتوصل إليها دون هذه الطريقة، بالمطالبة الشرعية، والطرق

(١) «مجلة البحوث الإسلامية» (٣٨ / ٢١٠).

(٢) كما في (مجلة الدعوة) العدد (١٩١٦).

الشرعية، هذه المظاهرات تحدث فتنًا، وتحدث سفك دماء، وتحدث تخريب أموال، فلا تجوز هذه الأمور»^(١).

وقال -حفظه الله-:

«لا نقول: إن الشعوب ليس لها حقوق لا نقول هذا، بل نقول الشعوب لها حقوق والولاة ليسوا معصومين، ويحصل منهم ما يحصل، ولكن ليس العلاج بالفوضى والمظاهرات والتخريب وإحراق المرافق العامة، ليس حل المشكلة في هذا... وما العواقب بعدها انفلات، يحصل انفلات في الأمر، وإذا انفلت الأمر ضاعت الحقوق، هم يطالبون بحقوق، قد تكون يسيرة أو يصبر عنها، لكن تضع الحقوق عامة ولا يبقى حق، نسأل الله العافية»^(٢).

الوجه الثاني:

أن منع الحقوق ووقوع الظلم ليس بمسوغ عند أهل السنة للخروج على الحكام وعدم السمع والطاعة لهم؛ لأن هذا ليس من منهجهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ»^(٣).

فعن وائل عن أبيه قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ قال: يا نبي الله، أرايت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم، ويمنعونا حقنا فما تأمرنا؟

(١) «الإجابات المهمة في المشاكل المدلّمة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٠٠).

(٢) خطبة عن الأحداث بتاريخ (٢٢ ربيع أول ١٤٣٢ هـ).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٩١).

فأعرض عنه، ثم سأل في الثانية أو في الثالثة، فجذبه الأشعث بن قيس، فقال ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حملوا، وعليكم ما حملتم»^(١).
وبوب النووي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا الحديث فقال: «باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق»^(٢).

وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها» قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم»^(٣).
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فقد أخبر النبي ﷺ أن الأمراء يظلمون ويفعلون أمورًا منكراً ومع هذا فأمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم، ونسأل الله الحق الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال، ولم يرخص في ترك الحق الذي لهم»^(٤).

وبوب البيهقي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا الحديث فقال:
«باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه، وإنكار المنكر من أموره بقلبه وترك الخروج عليه»^(٥).
وقال ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ:

«فوصف -أي: النبي ﷺ- أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق

(١) أخرجه مسلم (٤٨٨٨).

(٢) انظر «شرح صحيح مسلم»، كتاب الإمارة.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (٤٨٨١).

(٤) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩٢).

(٥) «سنن البيهقي» (٢/ ٤٨٢).

ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم، والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور»^(١).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«وفيه: الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً سوفاً، فيعطي حقه من الطاعة ولا يخرج عليه، ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه»^(٢).

وعن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك»^(٣).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فهذا أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر، وذلك ظلم منه، ونهى عن منازعة الأمر أهله وذلك نهى عن الخروج عليه؛ لأن أهله هم أولو الأمر الذين أمر بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطان يأمر به، وليس المراد من يستحق أن يولى ولا سلطان له ولا المتولي العادل؛ لأنه قد ذكر أنهم يستأثرون فدل على أنه نهى عن منازعة ولي الأمر، وإن كان مستأثراً وهذا باب واسع»^(٤).

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«قال العلماء معناه: تجب طاعة ولاية الأمور فيما يشق وتكرهه النفوس

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧ / ١٩).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٢٣٢ / ١٢).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦٠).

(٤) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣ / ٣٩٥).

وغيره مما ليس بمعصية»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«(الأثرة)... وهي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم، أي: اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم»^(٢).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله: (وأثرة علينا)... والمراد: أن طواعيتهم لمن يتولى عليهم لا تتوقف على إيصالهم حقوقهم، بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم»^(٣).

وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس». قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطع للأمر، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»^(٤).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الأمير»^(٥).

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«وفي حديث حذيفة هذا: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٢/ ٢٢٤).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٢/ ٢٢٥).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٩١).

(٥) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩٣).

غير معصية»^(١).

قال الشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ اللهُ:

«فقد أمر النبي ﷺ بطاعتهم في غير معصية الله حتى لو بلغ الأمر إلى ضربك وأخذ مالك فلا يحملنك ذلك على ترك طاعتهم وعدم سماع أوامرهم، فإن هذا الجرم عليهم وسيحاسبون ويجازون به يوم القيامة؛ فإن قادت الهوى إلى مخالفة هذا الأمر الحكيم والشرع المستقيم، فلم تسمع ولم تطع لأمرك لحقك الإثم ووقعت في المحذور.

وهذا الأمر النبوي من تمام العدل الذي جاء الإسلام به، فإن هذا المضروب إذا لم يسمع ويطع وذلك المضروب لم يسمع ويطع، أفضى ذلك إلى تعطيل المصالح الدينية والدنيوية، فيقع الظلم على جميع الرعية أو أكثرهم، وبذلك يرتفع العدل عن البلاد فتتحقق المفسدة وتلحق الجميع»^(٢).

الوجه الثالث:

أن من منهج أهل السنة مقابلة منع الحقوق والظلم من الحكام بالصبر والدعاء والتضرع لا بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات.

قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ:

«من التحذير عن مذهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله - عز وجل الكريم - عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة، وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم كشف الظلم عنه وعن جميع المسلمين، ودعا للولاء بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين،

(١) «شرح النووي على مسلم» (٢٣٧/١٢).

(٢) «معاملة الحكام» للشيخ ابن برجس (ص ٦٥).

وصلّى خلفهم الجمعة والعيدين وإن أمروه بطاعتهم، فأمكنته طاعتهم أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت بينهم الفتن لزم بيته، وكف لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه، ولم يُعِنْ على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الطريق المستقيم - إن شاء الله -»^(١).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«من الأصول التي دلت عليها النصوص: أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جورهِ وظلمهِ وبغيهِ ولا يقاتلونه، كما أمر النبي ﷺ بذلك في غير حديث، فلم يأذن في دفع البغي مطلقاً بالقتال، بل إذا كانت فيه فتنة، نهى عن دفع البغي به وأمر بالصبر»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على المملوك البغاة والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح برٌّ أو يستراح من فاجر»^(٣).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«من العلم والعدل المأمور به الصبر على ظلم الأئمة وجورهم، كما هو من أصول أهل السنة والجماعة وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه لما قال: «إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».

وقال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه» إلى أمثال ذلك.

وقال: «أدوا إليهم الذي لهم واسألوا الله الذي لكم».

(١) «الشريعة» للأجري (ص ٣٦).

(٢) «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٤٤٤).

ونهى عن قتالهم ما صلوا؛ وذلك؛ لأن معهم أصل الدين المقصود وهو توحيد الله وعبادته، ومعهم حسنات وترك سيئات كثيرة»^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ لأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور»^(٢).

فلا تكاد ترى -يرحمك الله- مؤلفاً في السنة يخلو من تقرير هذا الأصل والحض عليه، وقد بلغت الأحاديث حد التواتر في ذلك، وهذا من محاسن الشريعة؛ فإن الأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم يجلب من المصالح ويدرك من المفسد ما يكون به صلاح العباد والبلاد.

والدليل على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح:

فمن الكتاب:

قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

فموسى يأمر قومه بالاستعانة بالله والصبر مع كفر وظلم فرعون الذي ادعى الألوهية والربوبية واستحيا النساء وقتل الأبناء واستعبد بني إسرائيل.

ثم جاءت عاقبة الاستعانة بالله والصبر أن مكن الله لهم ودمر عدوهم.

قال تعالى: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعِفُونَ مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا الَّتِي بَرَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٤٢٤/٢).

وَدَمَّرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ، وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴿١٣٧﴾ [الأعراف: ١٣٧].

ومن السنة:

قول النبي ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية»^(١).

وفي رواية^(٢): «من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه؛ فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية».

بواب البيهقي رَحِمَهُ اللهُ عَلَىٰ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ:

«باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه وإنكار المنكر من أموره بقلبه وترك الخروج عليه»^(٣).

وقال ابن أبي جمرة رَحِمَهُ اللهُ:

«المراد بالمفارقة: السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكُنِيَ عنها بمقدار الشبر؛ لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق»^(٤).

وعن أسيد بن حضير: أن رجلاً من الأنصار خلا برسول الله ﷺ فقال: ألا تستعملني كما استعملت فلاناً؟ فقال: «إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»^(٥).

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (٤٨٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (٤٨٩٧).

(٣) «سنن البيهقي» (٢/٤٨٢).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣).

(٥) أخرجه البخاري (٣٧٩٣)، ومسلم (٢٤٩٣).

بواب النووي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا الحديث فقال:

«باب الأمر بالصبر عن ظلم الولاة واستئثارهم»^(١).

وبواب ابن أبي عاصم رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذا الحديث فقال:

«باب ما أمر به النبي ﷺ من الصبر عندما يرى المرء من الأمور التي يفعلها

الولاة»^(٢).

وعن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من

الحجاج فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى

تلقوا ربكم». سمعته من نبيكم ﷺ^(٣).

فعن أنس بن مالك قال: نهانا كبارؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ قال:

«لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر

قريب»^(٤).

وعن سويد بن غفلة: «قال لي عمر: يا أبا أمية، إني لا أدري لعلي لا ألقاك

بعد عامي هذا، فإن أُمِّرَ عليك عبد حبشي مجدع فاسمع له وأطع، وإن ضربك

فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن أراد أمراً ينقص دينك فقل: سمعاً وطاعة، ودمي

(١) «صحيح مسلم» كتاب الإمارة.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣/١٠٦).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٨٨)، وابن حبان في «الثقات» (٥/٣١٤)،

وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/٢٨٧)، وقوام السنة في كتابه: «الترغيب والترهيب»

(٣/٦٨)، والبيهقي في كتابه: «الجامع لشعب الإيمان» (١٣/١٨٦)، وأبو عمرو الداني

في «السنن الواردة في الفتن» (٢/٤٨٨).

دون ديني، ولا تفارق الجماعة»^(١).

وعن عمر بن يزيد، أنه قال: «سمعت الحسن -أيام يزيد بن المهلب- وأتاه رهط؛ فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله عَنَّا ذلك عنهم، وذلك أنهم يفرعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»^(٢).

وعن محمد بن المنكدر قال: «لما بويع يزيد بن معاوية ذكر ذلك لابن عمر فقال: إن كان خيرًا رضينا، وإن كان شرًا صبرنا»^(٣).

وعن كعب الأحبار أنه قال:

«السلطان ظل الله في الأرض، فإذا عمل بطاعة الله كان له الأجر وعليكم الشكر، وإذا عمل بمعصية الله كان عليه الوزر وعليكم الصبر، ولا يحملنك حبه على أن تدخل في معصية الله، ولا بغضه على أن تخرج من طاعته»^(٤).

وعن أبي الحارث أحمد الصانع قال:

«سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج فقلت:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٤٤/١٢)، والخلال في «السنة» (١/٦٦)،

وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١/٤٠٣)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص ٢٧٩).

(٢) «الشرعية» للأجري (ص ٣٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٥٧٥)، وخليفة بن خياط في «تاريخه» (١/١٦٤)،

وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١٤٨).

(٤) أخرجه التبريزي في «النصيحة للراعي والرعية».

يا أبا عبد الله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله! الدماء الدماء! لا أرى ذلك ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة؛ يُسفك فيها الدماء، ويُستباح فيها الأموال، وتُنتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه -يعني: أيام الفتنة-، قلت: والناس اليوم، أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل، الصبر على هذا يسلم لك دينك خير لك.

ورأيته ينكر الخروج على الأئمة وقال: الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به»^(١).

وقال حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

«اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله: أبو بكر بن عبيد وإبراهيم بن علي المطبخي وفضل بن عاصم، فجاءوا إلى أبي عبد الله، فاستأذنت لهم فقالوا: يا أبا عبد الله، هذا الأمر قد تفاقم وفشا -يعنون: إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك-، فقال لهم أبو عبد الله، فما تريدون؟ قالوا: أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه، فناظرهم أبو عبد الله ساعة وقال لهم: عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر، ودار في ذلك كلام كثير لم أحفظه.

ومضوا، ودخلت أنا وأبي عليّ أبي عبد الله بعدما مضوا، فقال أبي لأبي عبد الله: نسأل الله السلامة لنا ولأمة محمد، وما أحب لأحد أن يفعل هذا، وقال أبي: يا أبا عبد الله، هذا عندك صواب قال: لا هذا خلاف الآثار التي أمرنا فيها بالصبر، ثم ذكر أبو عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «إن ضربك فاصبر وإن وإن

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٥).

فأمر بالصبر قال عبد الله بن مسعود: وذكر كلاماً لم أحفظه»^(١).
 «فالصبر على السلاطين إذا جاروا من عزائم الدين، ومن وصايا الأئمة
 الناصحين»^(٢).

الوجه الرابع:

أن منع الحقوق والظلم من الحكام إنما هو عقوبة من الله للمحكومين
 بسبب المعاصي والذنوب.

قال تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ إِنَّ هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ
 عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥].
 وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ
 كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿إِنِ الْآرْضُ لِلَّهِ يُوْرِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾^ط
 [الأنعام: ١٢٩].

وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ
 الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

قال تعالى: ﴿وَبَلَوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].
 وقال تعالى: ﴿وَأَخَذْنَهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٨].

وعن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «إذا ضنَّ الناس بالدينار والدرهم
 وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله، أدخل الله

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٦).

(٢) «بدائع السلك في طبائع الملك» لابن الأزرق (٢/ ٤٥).

عليهم ذلاً لا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم»^(١).
وقال الحسن رَحِمَهُ اللهُ:

«اعلم - عافاك الله - أن جور الملوك نقمة من نعم الله، ونقم الله لا تلاقى بالسيوف، وإنما تتقى وتستدفع بالدعاء والتوبة والإنابة والإقلاع عن الذنوب، إن نَقِمَ الله متى لُقِيَتْ بالسيف كانت هي أقطع».

ولقد حدثني مالك بن دينار أن الحجاج كان يقول:

«اعلموا أنكم كلما أحدثتم ذنباً، أحدث الله في سلطانكم عقوبة».

ولقد حدثت أن قائلاً قال للحجاج: «إنك تفعل بأمة رسول الله ﷺ كيت وكيت، فقال: أجل إنما أنا نقمة على أهل العراق لما أحدثوا في دينهم ما أحدثوا وتركوا من شرائع نبيهم ما تركوا».

وسمع الحسن رجلاً يدعو على الحجاج فقال: لا تفعل، إنكم من أنفسكم أتيتم، إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات أن تليكم القردة والخنازير. ولقد بلغني أن رجلاً كتب إلى بعض الصالحين يشكو إليه جور العمال، فكتب إليه: يا أخي، وصلني كتابك، تذكر ما أنتم فيه من جور العمال، وأنه ليس ينبغي لمن عمل بالمعصية أن ينكر العقوبة، وما أظن الذي أنتم فيه إلا من شؤم الذنوب، والسلام»^(٢).

وقال الحسن:

«إن الحجاج عقوبة من الله ﷻ لم تك؛ فلا تستقبلوا عقوبة الله بالسيوف،

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٨٢٥)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (٦٧٥).

(٢) «آداب الحسن البصري» لابن الجوزي (ص ١٢٠).

ولكن استقبلوها بتوبة وتضرع واستكانة، وتوبوا تَكْفُوهُ»^(١).

وقال الحسن في زمن الحجاج:

«اتقوا الله، فإن عند الله حجاجين كثيرين»^(٢).

وعن منصور بن أبي الأسود قال:

«سألت الأعمش عن قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩].

وما سمعتهم يقولون فيه؟ قال: سمعتهم يقولون: إذا فسد الناس، أُمِرَ عليهم شرارهم»^(٣).

وعن إبراهيم بن حمش قال:

«سمعت أبي يقول: اللهم بما كسبت أيدينا سلطت علينا من لا يعرفنا

ولا يرحمنا»^(٤).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«وتأمل حكمته تعالى في أن جعل ملوك العباد وأمراءهم وولاتهم من

جنس أعمالهم، بل كأن أعمالهم ظهرت في صور وولاتهم وملوكهم، فإن

استقاموا؛ استقامت ملوكهم، وإن عدلوا؛ عدلت عليهم، وإن جاروا؛ جارت

ملوكهم وولاتهم، وإن ظهر فيهم المكر والخديعة فولاتهم كذلك، وإن منعوا

حقوق الله لديهم وبخلوا بها؛ منعت ملوكهم وولاتهم ما لهم عندهم من الحق

وبخلوا بها عليهم، وإن أخذوا ممن يستضعفونه ما لا يستحقونه في معاملتهم؛

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٥٢).

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٤٣٣).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥١ / ٥).

(٤) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٣٩٠).

أخذت منهم الملوك ما لا يستحقونه، وضربت عليهم المكوس والوظائف، وكل ما يستخرجونه من الضعيف، يستخرجه الملوك منهم بالقوة، فعمالهم ظهرت في صور أعمالهم.

وليس في الحكمة الإلهية أن يولى على الأشرار الفجار إلا من يكون من جنسهم، ولما كان الصدر الأول خيار القرون وأبرها، كانت ولائهم كذلك، فلما شابوا، شابت لهم الولاة، فحكمة الله تأبى أن يولى علينا في مثل هذه الأزمان مثل: معاوية وعمر بن عبد العزيز فضلاً عن مثل أبي بكر وعمر بل ولاتنا على قدرنا، وولاة من قبلنا على قدرهم، وكل من الأمرين موجب الحكمة ومقتضاها»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن له معرفة بأحوال العالم ومبدئه: يعرف أن جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه وأحوال أهله حادث بعد خلقه بأسباب اقتضت حدوثه، ولم تزل أعمال بني آدم ومخالفتهم للرسل تحدث لهم من الفساد العام والخاص ما يجلب عليهم من الآلام والأمراض والأسقام، والطواعين والقحوط والجدوب، وسلب بركات الأرض وثمارها ونباتها، وسلب منافعها أو نقصانها أموراً متتابعة، يتلو بعضها بعضاً.

فإن لم يتسع علمك لهذا، فاكتف بقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

ونزل هذه الآية على أحوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وأنت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت في الثمار والزرع والحيوان، وكيف يحدث من تلك الآفات آفات آخر متلازمة، بعضها آخذ برقاب بعض.

(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ٢٥٣).

وكلما أحدث الناس ظلمًا وفجورًا أحدث لهم ربُّهم -تبارك وتعالى- من الآفات والعلل في أغذيتهم وفواكههم ولهويتهم ومياهم وأبدانهم وخلقهم وصورهم وأشكالهم وأخلاقهم من النقص والآفات ما هو موجب أعمالهم وظلمهم وفجورهم...

وأكثر هذه الأمراض والآفات العامة بقية عذاب عُدَّت به الأمم السالفة، ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من أعمالهم حكمًا قسطًا وقضاءً عدلاً.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله في الطاعون: «إنه بقية رجز أو عذاب أرسل على بني إسرائيل».

وكذلك سلط الله ﷻ الريح على قوم سبع ليالٍ وثمانية أيام، ثم أبقى في العالم منها بقية في تلك الأيام، وفي نظيرها عظة وعبرة.

وقد جعل الله سبحانه أعمال البر والفاجر مقتضيات لآثارها في هذا العالم اقتضاء لا بد منه، فجعل منع الإحسان والزكاة والصدقة سببًا لمنع الغيث من السماء والقحط والجذب، وجعل ظلم المساكين والبخس في المكايل والموازين، وتعدي القوي على الضعيف سببًا لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون إن استرحموا، ولا يعطفون إن استعطفوا، وهم في الحقيقة أعمال الرعايا ظهرت في صور ولاتهم، فإن الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس أعمالهم في قوالب وصور تناسبها فتارة بقحط وجذب، وتارة بعدوً، وتارة بولاة جائرين، وتارة بأمراض عامة، وتارة بهموم وآلام وغموم، تحضرها نفوسهم، لا ينفكون عنها، وتارة بمنع بركات السماء والأرض عنهم، وتارة بتسليط الشياطين عليهم تؤزهم إلى أسباب العذاب أژًا؛ لتحقق عليهم الكلمة، وليصير كل منهم إلى ما خُلق له.

والعاقِل يُسَيِّر بصيرته بين أقطار العالم فيشاهده، وينظر مواقع عدل الله وحكمته، وحينئذ يتبين له أن الرسل وأتباعهم خاصة على سبيل النجاة، وسائر الخلق على سبيل الهلاك سائرون، وإلى دار البوار صائرون، والله بالغ أمره، لا معقب لحكمه ولا رادّ لأمره»^(١).

وقال الطُّرطوشي رَحِمَهُ اللهُ:

«لم أزل أسمع الناس يقولون: أعمالكم عمالكم، كما تكونوا يولى عليكم، إلى أن ظفرت بهذا المعنى في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعَصَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. وكان يقال: ما أنكرت من زمانك فإنما أفسده عليك عملك».

وقال عبد الملك بن مروان: «ما أنصفتُمونا يا معشر الرعية، تريدون منا سيرة أبي بكر وعمر، ولا تسيرون فينا ولا في أنفسكم بسيرتهما، نسأل الله أن يعين كل على كل».

وقال قتادة: قالت بنو إسرائيل: إلهنا أنت في السماء ونحن في الأرض، فكيف نعرف رضاك من سخطك؟ فأوحى الله تعالى إلى بعض أنبيائهم: إذا استعملت عليكم خياركم فقد رضيت عنكم، وإذا استعملت عليكم شراركم فقد سخطت عليكم.

وقال عبيدة السلماني لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «يا أمير المؤمنين، ما بال أبي بكر وعمر انطاع الناس لهما، والدنيا عليهما أضيّق من شبر فاتسعت عليهما، ووليت أنت وعثمان الخلافة ولم ينطاعوا لكما، وقد اتسعت فصارت عليكما أضيّق من شبر؟ فقال: لأن رعية أبي بكر وعمر كانوا مثلي ومثل عثمان، ورعيتي

(١) «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٦٢).

أنا اليوم مثلك وشبهك!».

وكتب أخ لمحمد بن يوسف يشكو إليه جور العمال، فكتب إليه محمد بن يوسف: بلغني كتابك وتذكر ما أنتم فيه، وليس ينبغي لمن يعمل المعصية أن ينكر العقوبة، ولم أر ما أنتم فيه إلا من شؤم الذنوب، والسلام»^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلى الاجتهاد بالاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَكُمْ مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّدُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩].

فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم»^(٢).

وقال الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا،

(١) «سراج الملوك» لأبي بكر الطرطوشي (٢/ ٤٦٧).

(٢) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٤٢٤).

ويتكلمون بألسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

والى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم على أرضكم».

وليس طريق الخلاص ما يتوهمه بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح على الحكام بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة؛ لتأسيس البناء عليها: ﴿وَلْيَنْصُرَكَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠] ^(١).

الوجه الخامس:

أن الخروج على الحاكم بسبب الظلم الديني يقتضي أن مبايعة الحاكم كانت على أمور الدنيا فقط، وهذا من الكبائر العظيمة، فمن بايع حاكمه من أجل الأمور الدنيوية فقط بحيث إذا أعطاه حقوقه الدنيوية وفى له بالبيعة، وإذا منعه حقوقه الدنيوية، لم يوف له بالبيعة، من فعل ذلك كان مرتكباً لكبيرة عظيمة. ودليل ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم... ورجل بايع إمامه لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها رضي، وإذا لم يعطه منها سخط» ^(٢).

(١) «التعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية» لجمع من العلماء (ص ٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٨)، ومسلم (٣١٠).

قال ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ:

«نص في الصبر على الأثرة وتعظيم العقوبة لمن نكث لأجل منع العطاء»^(١).

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما مباح الإمام على الوجه المذكور فمستحق هذا الوعيد لغشه المسلمين

وإمامهم، وتسببه إلى الفتن بينهم بنكثه بيعته لا سيما إن كان ممن يقتدى به»^(٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«طاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة

ولاية الأمر لله فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال

فإن أعطوه أطاعهم، وإن منعه عصاهم، فما له في الآخرة من خلاق»^(٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«فهذا الرجل بايع الإمام لكنه بايعه للدنيا لا للدين ولا لطاعة رب العالمين،

إن أعطاه من المال وفى، وإن منعه لم يف، فيكون متبعاً لهواه غير متبع لهداه ولا

طاعة مولاه، بل هو بيعته على الهوى»^(٤).

وأما قول محمد حسان:

«هؤلاء الشباب قد خرجوا من أجل المطالبة بالحرية والديمقراطية»^(٥) ومن

(١) «عارضة الأحوذى» لابن العربي.

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١١٧/٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٦/٣٥).

(٤) «شرح رياض الصالحين» لابن عثيمين (٣٩٥/٤).

(٥) بل لقد وصل الأمر إلى أبعد من ذلك عند هذا الرجل فأصبح يتحاكم إلى الديمقراطية

ويدعوا الناس إليها، بل ويجعل النصارى بمثابة أهل الحل والعقد، بل ويجعل ذلك الأمر

لكل من يعيش في مصر كالعلمانيين والليبراليين والشيوعيين والروافض وغيرهم من

أجل المطالبة بهذه المطالب المشروعة».

=

أصحاب الأفكار المردية والاعتقادات الباطلة والمسالك المنحرفة.
 ففي لقاء مع محمد حسان على قناة (المحور) برنامج (واحد من الناس).
 مقدم البرامج: الأقباط ينون أيضًا ردًا على هذه الأحزاب السياسية التي تنتمي إلي قوي
 دينية أن ينشئوا أحزاب سياسية شايف فكرة تحول قوى دينية إلى قوى سياسية إزاي؟
 محمد حسان: أقول ليس ردًا من الأقباط على هذه الأحزاب؛ فمن حقهم أيضًا كمواطنين
 مصريين أن يشاركوا بحزب ويشاركوا في بناء هذا البلد الذي يعيشون فيه، وكذلك من حق
 أي طيف من الأطياف التي تعيش في هذه البلد أن تشارك أيضًا، إذا كانت هذه هي
 الديمقراطية التي ينادي بها كما ذكرت حضرتك، فليس أيضًا من حق أي أحد أن يمنع أي
 طيف من هذه الأطياف، والإسلاميون علي اختلاف انتماءاتهم أنهم مواطنون مصريون لم
 ينزلوا على هذا البلد من مكان آخر، ومن حقهم أيضًا أن يشاركوا بما يرونه مناسبًا.
 مقدم البرامج: بس دأ ممكن يؤدي لفكرة يعني فكرة حزب ديني مسيحي وحزب ديني
 أخواني أو حزب سياسي وحزب سلفي وحزب لجماعة الجهاد مش ممكن يؤجج فكرة
 الفتنة الطائفية أو يثير الفتنة؟
 محمد حسان: إذا اتقى الله كل هؤلاء جميعًا!!! وعملوا خلال تحت قبة البرلمان
 وقدموا عملاً رائعاً محترماً مهذباً يقوم على أصول وقواعد هذا الدين ومن بينها احترام
 الآخر وعدم اختزال الآخر على الإطلاق، في رأيي أنا فليس من حقي أن أزعج رأيي
 صواب لا يحتمل الخطأ وإنما رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري صواب أيضًا
 يحتمل الخطأ، وليس من العدل أن أقول إن رأيي غيري خطأ يحتمل الصواب.
 مقدم البرامج: بس مين اللي رأيه حيمشي في الآخر؟
 محمد حسان: الأغلبية رأي الأغلبية، وهذه قضية محسومة ومعروفة، وتكون النهاية
 في القضية أي قضية مطروحة للنقاش للأغلبية ولا أعتقد أن أحداً ما من حقه أن ينكر
 هذا الرأي الذي من أجله خرج الجميع. اهـ
 فأني انحراف و ضلال بعد هذا. نسأل الله أن يكفنا شر هؤلاء المنحرفة الضلال.

فأقول منذ متى كانت الديمقراطية مشروعة؟
أليست هذه الديمقراطية التي كانت من المناهج الكفرية الوثنية وكنتم
تحذرون الناس منها وتنهونهم عن التحاكم إليها؟
أم أن دين الله قد تغير وتبدل بعد هذه الثورة الملعونة، فأصبحت الديمقراطية
من الأمور المشروعة؟
فهذا ضلال مبين وانحراف عن الصراط المستقيم من هؤلاء القطبيين
المتلونين.
نسأل الله السلامة والعافية.



الشبهة السابعة

المظاهرات هي طريقة من طرق التغيير

قال محمد حسان:

«هذا الشباب الذي يحول الآن بجدارة مجرى التاريخ»^(١).

(١) لقاء على قناة (أزهرى) الفضائية. وهذا من تلونه وتناقضه.

فلقد قال (درس السيرة النبوية شريط (رقم ٨٤) تاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ):
«أظن إنني وضحت في ثنايا المحاضرة حكم المظاهرات وقلت: بأننا لا ندين الله بها أبداً
لما يحدث فيها من الهرج والمرج والخلل والفساد والدماء والقضية إذا كانت مبنية على
قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد فأنا أدين الله بأن المفاسد التي تترتب عليها أكثر
ولا أراها أبداً منهجاً للتغيير في هذه الأمة في هذه المرحلة ولا في غيرها من المراحل،
وقد بينت المنهج الذي أدين الله به».

وقال (درس السيرة النبوية شريط (رقم ٧٧) الأسئلة): (هذا هو المنهج... أقسم بالله لن
يتغير الواقع إلا بهذا المنهج يا إخواننا القضية ليست قضية عواطف ولا قضية حماس).
فهل صارت بعد الأحداث (سبباً لتغيير مجرى التاريخ) وصار الشباب -كما تدعي-
(يحول بجدارة مجرى التاريخ).

فهل المنهج لعبة في أيديكم تعبثون به وتحرفونه كيفما شئتم من أجل الحفاظ على
مصالحكم الدنيوية الرخيصة؟

بل لقد قال ما هو أعجب من هذا حيث قال (درس السيرة النبوية شريط (رقم ٨٤)
الأسئلة):

=

الرد على هذه الشبهة:

أن التغيير الحقيقي في دين الإسلام هو ما بينه الله في كتابه، وبينه النبي ﷺ في سنته وبينه السلف الصالح في منهجهم.

فالله لا يغير ما بقوم من البلايا والعقوبات حتى يغيروا ما بأنفسهم من المعاصي والمخالفات؛ فإن تاب الناس من الشرك ومظاهره، كالطواف حول القبور والنذر لها والذبح عندها ولأصحابها، والحلف بغير الله، والسحر، وترك الصلاة وغير ذلك، وإن تاب الناس من الكبائر والمعاصي كمنع الزكاة والزنا والسرقة والعقوق والربا والتبرج والاختلاط، وإن عاد الناس إلى دين ربهم، وإلى سنة نبيهم بفهم سلفهم، بذل الله أحوالهم السيئة من الأمراض والفقر وسائر أنواع العقوبات إلى أحوال طيبة مباركة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

«إذا غيّر العباد ما بأنفسهم من المعصية، فانتقلوا إلى طاعة الله؛ غيّر الله عليهم ما كانوا فيه من الشقاء إلى الخير والسرور، والغبطة والرحمة»^(١).

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

=

(إذا صحنا وهتفنا وتظاهروا مليار سنة لا فائدة... أنا أدِين ربي بهذا... وكرروها كنت

حيّاً أو ميتاً قولوا محمد بن حسان قال هكذا وستذكرون ما أقول لكم). اهـ

قلت: لا تعليق.

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ٤١٤).

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

«ذكر أن أهل القرى لو آمنوا بقلوبهم إيماناً صادقاً صدقته الأعمال، واستعملوا تقوى الله تعالى ظاهراً وباطناً بترك جميع ما حرم الله، لفتح عليهم بركات السماء والأرض، فأرسل السماء عليهم مدراراً، وأنبت لهم من الأرض ما به يعيشون وتعيش بهائمهم، في أخصب عيش وأغزر رزق، من غير عناء ولا تعب، ولا كد ولا نصب، ولكنهم لم يؤمنوا ويتقوا ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

بالعقوبات والبلايا ونزع البركات، وكثرة الآفات، وهي بعض جزاء أعمالهم، وإلا فلو أخذهم بجميع ما كسبوا، ما ترك عليها من دابة»^(١).
وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

«استعلن الفساد في البر والبحر -أي: فساد معاشهم ونقصها وحلول الآفات بها-، وفي أنفسهم من الأمراض والوباء وغير ذلك، وذلك بسبب ما قدمت أيديهم من الأعمال الفاسدة المفسدة بطبعها. هذه المذكورة ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾؛ أي: ليعلموا أنه المجازي على الأعمال، فعجل لهم نموذجاً من جزاء أعمالهم في الدنيا، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢] عن أعمالهم التي أثرت لهم من الفساد ما أثرت، فتصلح أحوالهم ويستقيم أمرهم. فسبحان من أنعم ببلائه وتفضل بعقوبته، وإلا فلو أذاقهم جميع ما كسبوا، ما ترك على ظهرها من دابة»^(٢).

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ٢٩٨).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ٦٤٣).

وكان الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَلَا تَخْرُجُ تَغْيِيرًا؟ يَقُولُ: «إِنْ أَلَّهِ
إِنَّمَا يَغْيِرُ بِالتَّوْبَةِ، وَلَا يَغْيِرُ بِالسَّيْفِ»^(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وَمَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْوَالِ الْعَالَمِ وَمَبْدِئِهِ يَعْرِفُ أَنَّ
جَمِيعَ الْفَسَادِ فِي جَوْهٍ وَنَبَاتٍ وَحَيَوَانٍ وَأَحْوَالِ أَهْلِهِ حَادِثٌ بَعْدَ خَلْقِهِ بِأَسْبَابٍ
اِقْتَضَتْ حَدُوثَهُ، وَلَمْ تَزَلْ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ وَمَخَالَفَتُهُمْ لِلرَّسْلِ تَحْدِثُ لَهُمْ مِنْ
الْفَسَادِ الْعَامِ وَالْخَاصِّ مَا يَجْلِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآلَامِ وَالْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ وَالطَّوَاغِينِ
وَالْقَحُوطِ وَالْجُدُوبِ وَسَلْبِ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ وَثَمَارِهَا وَنَبَاتِهَا وَسَلْبِ مَنَافِعِهَا، أَوْ
نَقْصَانِهَا أُمُورًا مُتَتَابِعَةً، يَتَلَوُّ بَعْضُهَا بَعْضًا.

فَإِنْ لَمْ يَتَسَّعْ عِلْمُكَ لِهَذَا فَاتَكْفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]»^(٢).

هذه هي طريقة التغير الحقيقية في ديننا العظيم، وليس التغير بالمظاهرات
ولا بالثورات التي هي من مناهج التغير عند ماركس ولينين، وعند الاشتراكيين
والعلمانيين.

فكيف تكون طريقة هؤلاء هي طريقة التغير عند المسلمين، وديننا الحنيف
لم يترك شيئاً من أمور الدين والدنيا إلا بينها وأوضحها للناس أجمعين؟!

قال تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].
والنبي ﷺ ما مات إلا وقد دلُّ أُمَّتُهُ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَحَذَّرَ أُمَّتَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.
قال الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه التظاهرات الأوربية ثم التقليدية من المسلمين، ليست وسيلة شرعية

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/ ١٧٢).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٦٢).

لإصلاح الحكم، وبالتالي إصلاح المجتمع، ومن هنا تخطئ كل الجماعات، وكل الأحزاب الإسلامية الذين لا يملكون مسلك النبي ﷺ في تغيير المجتمع، لا يكون تغيير المجتمع في النظام الإسلامي بالهتافات وبالصيحات وبالتظاهرات، وإنما يكون ذلك على الصبر على بث العلم بين المسلمين، وتربيتهم على هذا الإسلام؛ حتى تؤتي هذه التربية أكلها ولو بعد زمن بعيد، فالوسائل التربوية في الشريعة الإسلامية تخالف كل الاختلاف عن الوسائل التربوية في الدول الكافرة»^(١).



(١) من شريط «فتاوى جدة» رقم (١٢).

الشبهة الثامنة

أن هذه الثورة مباركة وأحدثت مصالح عظيمة

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٤):

«فإن ثورة الخامس والعشرين من يناير التي... وهبت نسائم (الحرية)»^(١).
«إن هذه الثورة المباركة فيها من... المنح والهبات».

قال محمد حسان:

«هذه الثورة المباركة هذه ثورة كرامة وعزة وإباء و(حرية وعدالة)»^(٢)، وفقر

(١، ٢) قال حكماء صهيون في البروتوكول الأول:

«كذلك كنا قديمًا أول من صاح في الناس (الحرية والمساواة والإخاء) كلمات ما انفكت ترددها منذ ذلك الحين، ببغاوات جاهلة متجمهرة من كل مكان حول هذه الشعائر». اهـ
فلم يدر هؤلاء المساكين أن هذه الشعارات التي يرددونها مثل (الحرية والعدالة) -وهو اسم الحزب الذي كونه (الإخوان المفلسون)- من شعارات الماسونية والصهيونية، وأن الحرية التي يتبجحون بها ويعتبرونها من ثمرات هذه الثورة (اللامباركة) ليست قاصرة على أحد بعينه، بل هي حرية لكل من شارك في هذه الثورة (اللامباركة)، فهي حرية للنصارى، وحرية للعلمانيين، وحرية للملحدين، وحرية للطاعنين في الله، وفي الرسول، وفي دين الإسلام العظيم، وحرية لكل صاحب فكر ضال ومنحرف.

وظلم واستبداد وفساد»^(١).

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن هذه المظاهرات والثورات لم ولن تجلب على ديار المسلمين مصالح معتبرة أو ثمرات طيبة - كما يدَّعون -، بل ترتب عليها من المفسدات والشرور ما الله به عليم، وجنا المسلمون من ورائها ثمرات خبيثة وشرًّا عظيمًا، وهذا مجرب في الماضي وواقع في الحاضر.

فعن عمر بن يزيد، أنه قال:

«سمعت الحسن -أيام يزيد بن المهلب- وأتاه رهط فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله عَنَّا ذلك عنهم، وذلك أنهم يفرعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»^(٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ، فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم، فيصبر عليه كما يصبر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على

(١) لقاء على قناة (أزهري) الفضائية.

(٢) «الشرعية» للأجري (ص ٣٨).

ظلم المأمور والمنهي»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وقلّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير»^(٣).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة، ويخطئ أخرى فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر؛ لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سبباً لشر عظيم، وكان قتل

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٣/٣٩١).

(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/٥٢٧).

الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.
وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً؛ لم يحصل بفعله صلاح، بل فساد»^(١).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كالذين خرجوا بالحرّة وبدير الجماجم على يزيد والحجاج وغيرهما، لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكر»^(٢).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستثثار، فلا تصبر النفوس على ظلمه، ولا يمكنها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله»^(٣).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاة الأمر فلا يُزال أخف الفسادين بأعظمهما»^(٤).

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٣٠).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦).

(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٣٩).

(٤) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٤٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«أن النبي ﷺ شرع لأُمتِه إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه، وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شرٍّ وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة».

وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه، فليصبر ولا ينزع يداً من طاعته». ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه»^(١).

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق، وعدم قبوله، أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان والمضاربات، ويلحق بهذا الباب ما يفعله بعض الناس من المظاهرات التي تسبب شرًّا عظيمًا على الدعاة»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«لا أرى المظاهرات النسائية والرجالية من العلاج، ولكنها من أسباب الفتن، ومن أسباب الشرور، ومن أسباب ظلم بعض الناس، والتعدي على بعض الناس بغير حق»^(٣).

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ٤).

(٢) «مجلة البحوث الإسلامية» (٣٨/ ٢١٠).

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٤٥).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«إن فيه من الفوضى والشغب ما يجعله أمرًا ممنوعًا، حيث يحصل فيه تكسير الزجاج والأبواب وغيرها، ويحصل فيه أيضًا اختلاط الرجال بالنساء، والشباب بالشيخوخ، وما أشبه من المفاسد والمنكرات»^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا شك أن المظاهرات شر؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى لا من المتظاهرين، ولا من الآخرين، وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما على الأعراس أو الأموال، وإما على الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران لا يدري ما يقول، ولا ما يفعل فالمظاهرات كلها شر»^(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«والعجب من قوم يفعلون هذا ولم يتفطنوا لما حصل في البلاد الأخرى التي سار شبابها على مثل هذا المنوال! ماذا حصل؟ هل أنتجوا شيئًا؟ بالأمس تقول إذاعة لندن: إن الذين قتلوا من الجزائريين في خلال ثلاث سنوات بلغوا أربعين ألفًا! أربعون ألفًا!! عدد كبير، خسرهم المسلمون من أجل إحداث مثل هذه الفوضى! والنار - كما تعلمون - أولها شرارة، ثم تكون جحيمًا؛ لأن الناس إذا كره بعضهم بعضًا، وكرهوا ولاية أمورهم، حملوا السلاح، ما الذي يمنعهم؟ فيحصل الشر والفوضى، وقد أمر النبي ﷺ من رأى من أميره شيئًا يكرهه أن يصبر، وقال: «من مات على غير إمام؛ مات ميتة جاهلية».

الواجب علينا أن ننصح بقدر المستطاع، أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات

(١) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

(٢) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (شريط رقم ١٧٩).

علناً، فهذا خلاف هدي السلف، وقد علمتم الآن أن هذه الأمور لا تمت إلى الشريعة بصلة، ولا إلى الإصلاح بصلة، ما هي إلا مضرة»^(١).

وقال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

«هذه المظاهرات تحدث فتناً وتحدث سفك دماء، وتحدث تخريب أموال، فلا تجوز هذه الأمور»^(٢).

وقال أيضاً -حفظه الله-:

«وأما المظاهرات فإن الإسلام لا يقرها لما فيها من الفوضى واختلال الأمن وإتلاف الأنفس والأموال، والاستخفاف بالولاية الإسلامية، وديننا دين النظام والانضباط ودرء المفسد، وإذا استخدمت المساجد منطلقاً للمظاهرات والاعتصامات فهذا زيادة شرٍّ وامتهان للمساجد، وإسقاط لحرمتها، وترويع لمرتاديها من المصلين، والذاكرين الله فيها، فهي إنما بُنيت لذكر الله والصلاة والعبادة والطمأنينة»^(٣).

وقال أيضاً -حفظه الله-:

«ليس العلاج بالفوضى والمظاهرات والتخريب وإحراق المرافق العامة، ليس حل المشكلة في هذا... وما العواقب بعدها انفلات، يحصل انفلات في الأمر، وإذا انفلت الأمر ضاعت الحقوق، هم يطالبون بحقوق قد تكون يسيرة أو يصبر عنها لكن تضيع الحقوق عامة ولا يبقى حق، نسأل الله العافية... هذا لا يجوز هذه

(١) جريدة (المسلمون) (١٠/٥٤٠)، الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

(٢) من كتاب «الإجابات المهمة في المشاكل المدلّمة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٠٠).

(٣) «جريدة الجزيرة» العدد (١١٣٥٨).

فوضى، فوضى فكرية تتول إلى فوضى بدنية، نسأل الله العافية»^(١).

وقال سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله:-

«ما هي إلا فوضوية ومن أناس لديهم فساد تصور وقلة إدراك للمصالح من المفاسد»^(٢).

وبين -حفظه الله:- «أن من أسباب الفتن والغربة والضلال إثارة الفتن بين الشعوب والحكام من خلال المظاهرات والمسيرات التي لا هدف لها ولا حقيقة لها، وإنما هي أمور لضرب الأمة العربية الإسلامية في صميمها، وتفريق كلمتها، وتشتيت شملها، وتقسيم بلادها، والسيطرة على خيراتها، واصفًا نتائجها بـ(السيئة والعواقب الوخيمة)، لما فيها من سفك الدماء، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال، وعيش الناس في رعب وخوف وضلال»^(٣).

وقالت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية -وفقها الله:-

«كما ننصحك وكل مسلم ومسلمة بالابتعاد عن هذه المظاهرات الغوغائية التي لا تحترم مالاً ولا نفساً ولا عرضاً، ولا تمت إلى الإسلام بصلة، ليسلم للمسلم دينه ودنياه، ويأمن على نفسه وعرضه وماله»^(٤).

وقال الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله:-

«ولا يقوم بالثورات والانقلابات إلا من لا يهتم بمصالح أُمته، ولا يرعى ذمتها وهي من أسباب تقويض قيم الأمة، وزرع الأحقاد، وسفك الدماء، وتسليط

(١) خطبة عن الأحداث بتاريخ (٢٢ ربيع أول ١٤٣٢ هـ).

(٢) كما في مجلة الدعوة العدد (١٩١٦).

(٣) خطبة الجمعة التي ألقاها في جامع (الإمام تركي بن عبد الله بالرياض).

(٤) فتوى برقم (١٩٩٣٦).

الأعداء، الشر فيها ظاهر، والخير؛ إما أن يكون ضئيلاً قليلاً، وإما أن يكون معدوماً»^(١).

وقال الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله -:

«المظاهرات لا عقل لها، يحصل بها تدمير وإفساد، ربما جرت إلى القمع من الجهات الأخرى، وإذلال، وربما إلى سفك دماء وانتهاك حُرُمات»^(٢).

وهذه بعض المفاسد والشُرور والمخالفات لتلك الأعمال المستوردة من بلاد الكفر إلى بلاد المسلمين:

١- أنها من صنع أهل الكتاب من اليهود والنصارى، والملل الكافرة المنحلة، والفرق البدعية كالخوارج، حينما خرجوا على الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفق ما سنَّ لهم ساستهم من أنظمة وضعية دخيلة، وقوانين فاسدة شاذة.

٢- أنها تشبه بالكفار في شئونهم، وما خصوا به أنفسهم من عادات وتقاليد جاهلية شاذة وحركات وإشارات وشعارات ولباس وتصفيق وزعيق ومزامير وطبول، وقد نهينا عن ذلك.

٣- أنها تخالف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وسلف الأمة الصالح من إساءة النصيحة سرّاً لولي الأمر، فيما يظهر من منكرات ومخالفات.

٤- أنها خروج وشق عصا الطاعة لولي الأمر، وإشغالهم بالسياسة، والتشهير بهم، ونقدهم بما لا ينفع في دينهم ودنياهم، بل يجرب وبالاً على رعاياهم ويفسدهم، ويفسد فطرتهم، ورحمتهم على شعوبهم.

(١) شريط مفرغ لفتوى الشيخ في (حكم الانقلابات والثورات على الدول).

(٢) شريط (هذه سبيلي) في الملتقى المؤمل في اتباع الصدر الأول.

- ٥- أنها تشعل صدور الرعية من المسلمين، وتحرضهم على ولي الأمر، وتزيد الأحقاد والشقاق، وتبعد العلاقة بين ولي الأمر ورعيته.
- ٦- أنها تتسبب في اختلال الأمن والأمان، وإفساد الممتلكات العامة والخاصة من حرق السيارات والدور وسيارات الدولة، وتكسير النوافذ والمحلات، وسبيل في سفك دماء المسلمين من العسكر والرعية دون أدنى سبب.
- ٧- أنها شوّهت سمعة الإسلام، واستغل أعداء الدين هذه المظاهرات للطعن في الإسلام، وتغيير الناس عنه.
- ٨- أنها بدأت من اجتماعات سرية، وتنظيمات خفية، وتدريبات مريبة، وأشرطة ومنشورات فتنة وخروج تخالف معتقد أهل السنة والجماعة.
- ٩- أنها تحت رايات من لا ينتمي لأهل السنة والجماعة من أحزاب وفرق وجماعات بدعية، ومن يعقد هذه المظاهرات هم رويضة لا يحق لهم أن يتكلموا في الأمور البسيطة فكيف بمصير الأمة؟!؟
- ١٠- أنها لم تحقق أهدافاً إصلاحية منذ أن بدأت في ديار المسلمين، بل فتحت الباب على مصراعيه لأهل الردّة والشذوذ والعقائد الفاسدة أن يفعلوها في ديار المسلمين بعد أن كان أمرهم مكتوماً لا يقدرّون على إظهاره.
- ١١- أنها استهزاء بالعقول البشرية، ووسيلة شيطانية، استخدمها الشيطان للاستخفاف بعقول البشر ومداركهم.
- ١٢- أنها وسيلة لإخراج المرأة المسلمة من بيتها لهتك عرضها، والتشهير بها وبجسدها وحجابها بالإذاعات والتلفزة الفضائية دون غيرة وضوابط ممن يحرض على هذه المظاهرات، وهذا مما لا ينبغي أن تعرض المرأة المسلمة نفسها له.

١٣- أن بها منكرات شنيعة من الاختلاط بين النساء والرجال، وتلاصق الأجساد، وإظهار الزينة من لباس فاضح وبنطال وضحكات، وابتسامات لعدسات المصورين، بل وجمع الصلوات من أجل الخروج في سبيل فلان وعلان أو حزب أو جماعة.

١٤- أنها تحولت من عادات دخيلة على المجتمع المسلم إلى عبادات يؤجر من خرج، ويأثم من قعد.

١٥- أنها أصبحت بشعارات هابطة ولغة خطاب ساقط؛ من سباب وقذف وفحشاء، وأفعال منافية للآداب العامة.

١٦- أنها وسيلة ظلم للآخرين من قطع الطرق على المسلمين، وتعطيل المرور، وسيارات العناية الطبية، وإزعاج الأمنين، والله المستعان^(١).

الوجه الثاني:

أن المصالح والمفاسد على الحقيقة هي المعتبرة في الشرع لا المصالح والمفاسد المبنية على الأقيسة الفاسدة والأهواء المضلة والآراء المذمومة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة»^(٢).

فإذا أردنا أن نحكم على أمر من الأمور الواقعة أنه (مصلحة) فلا بد أن يكون هذا الأمر موافقا للشرع، واعتبره الشارع مصلحة وحكم له بذلك، وقد قرر العلماء أن أدلة وقواعد الشرع قد دلت على تحريم ومنع المظاهرات والثورات لما فيها من مفسد عظيمة، وليس هذا متروكا لآحاد الناس بل هو للعلماء الراسخين

(١) مقال بعنوان: (وقفات مع كلام محمد حسان في أحداث مصر) لمحمد جميل حمامي.

(٢) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/٢١٧).

المجتهدين، ولقد قرر العلامة المعلمي اليماني أن «النظر إلى المصالح العامة يكون من المحققين»^(١).

وهناك أيضاً شروط لابد من مراعاتها عند تطبيق المصالح والمفاسد، والتي منها:

- أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.
- ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ ومن هذه المقاصد حفظ الدين والعرض والمال.
- ج- ألا تكون في الأحكام الواجبة مثل وجوب الواجبات وتحريم المحرمات^(٢).

ولقد بين العلماء الراسخون المجتهدون العلل التي من أجلها صارت المظاهرات والثورات محرمة كما مر بسطه، ومن هذه العلل أنها تجلب على ديار المسلمين المفاسد لا المصالح، ولا تأتي بخير أبداً كما هو مشاهد على أرض الواقع الآن لكل ذي عقل وبصيرة.

الوجه الثالث:

أننا لو سلمنا جدلاً أن المظاهرات والثورات أتت بمصالح في الوقت الحاضر أو أنها سوف تأتي بمصالح في المستقبل، فهذا لا اعتبار له عند إصدار الحكم عليها؛ لأن الحكم على الأشياء لا يرتبط بالنتائج، فالحكم على الأشياء المحرمة لا يتغير بنتائجها إن كانت النتائج صالحة.

وهذا الذي يهرفون به كالذي كان يحدث في الجاهلية عندما كان الرجل إذا

(١) كما في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للمعلمي اليماني.

(٢) (جناية أبي الحسن على الأصول السلفية) للشيخ ربيع المدخلي.

أراد ولدًا ذا صفات نبيلة وأخلاق حميدة!! وهو لا يملك هذه الصفات والأخلاق، فيقول لزوجته: اذهبي إلى فلان -وهو رجل فارس ذو صفات نبيلة وأخلاق حميدة- فممكنه من نفسك حتى تحملي منه.

فتلد المرأة له غلامًا من الزنا، ثم يصبح فارسًا من الفرسان وذو صفات نبيلة وأخلاق حميدة.

فهذا الرجل قد نظر إلى نتيجة الفعل ولم ينظر إلى حقيقته.

فالقوم الذين ينظرون إلى نتائج المظاهرات دون النظر إلى حكمها وحقيقة أمرها، كهذا الرجل حذو النعل بالنعل وهذا مبدأ (اليهود) ومبدأ (ميكافيلي) الذي يقرر أن «الغاية تبرر الوسيلة».

قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله:-

«إذن ما ذكر من أن الغاية تبرر الوسيلة: هذا باطل وليس في الشرع، وإنما في الشرع أن الوسائل لها أحكام المقاصد بشرط كون الوسيلة مباحة، أما إذا كانت الوسيلة محرمة؛ كمن يشرب الخمر للتداوي؛ ولو كان فيه الشفاء فإنه يحرم، فليست كل وسيلة توصل إلى المقصود لها حكم المقصود، بل يشترط أن تكون الوسيلة مباحة.

إذا تقرر هذا، فمسألة الوسائل في الدعوة ليست على الإطلاق، بل لابد أن تكون الوسيلة مباحة، ليست كل وسيلة يظنها العبد ناجحة، أو تكون ناجحة بالفعل يجوز فعلها مثل ذلك المظاهرات مثلاً.

إذا أتى طائفة كبيرة وقالوا: إذا عملنا مظاهرات، فإن هذا يسبب الضغط على الوالي وبالتالي يُصلح، وإصلاحه مطلوب، والوسيلة تبرر الغاية. نقول: هذا باطل؛ لأن الوسيلة في أصلها محرمة، فهذه الوسيلة وإن أوصلت للمصلحة،

لكنها في أصلها محرمة كالتداوي بالمحرم؛ ليوصل إلى الشفاء، فثمّ وسائل كثيرة يمكن أن تخرعها العقول لا حصر لها، وتجعل الوسائل مبررة للغايات، وهذا ليس بجيد، بل هذا باطل، بل يشترط أن تكون الوسيلة مأذوناً بها أصلاً، ثم يُحكم عليها بالحكم على الغاية؛ إن كانت الغاية مستحبة؛ صارت وسيلة مستحبة، وإن كانت الغاية واجبة؛ صارت الوسيلة واجبة. وهكذا^(١).

الوجه الرابع:

أن هؤلاء الذين يصفون ما وقع في مصر من خروج على الحاكم وعزله بأنه ثورة مباركة - لا بارك الله فيهم - ضالون مضلون، إذ كيف تكون مباركة وهي مخالفة لأمر النبي ﷺ بالصبر على أئمة الجور وترك الخروج عليهم وقتالهم.

فمنذ متى كانت مخالفة النبي ﷺ (مباركة)؟!؟

أهذا هو الدين الجديد بعد هذه الثورة الملعونة؟ فما كان محرماً قبل الثورة صار مباركاً بعدها.

ف(ثورة مباركة) هي على وزن (بدعة حسنة)، وهذا باطل، فكما أن كل بدعة ضلالة، فإن كل ثورة خروج وكل الخروج محرم، فالذين قتلوا عثمان بن عفان رضي الله عنه سماهم العلماء: (الثوار) أي: (الخوارج)، وسُمّي (خروجهم على عثمان وقتلهم إيّاه) بـ(الثورة).

قال أبو بكر بن العربي رحمه الله:

«وقد ثبت أن الأشتر وحكيم بن جبلة تخلفا في المدينة عند رحيل (الثوار) عنها، مقتنعين بأجوبة عثمان وحججه، وفي مدة تخلف الأشتر وحكيم بن جبلة

(١) شريط «فتاوى العلماء في حكم التفجيرات والمظاهرات والاعتيالات».

تمّ تدبير الكتاب وحامله للتدريج بهما في تجديد الفتنة، ورد (الثوار)»^(١).

قال ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن هذا الباب أحوال (الثوار) القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء، فإن كثيرًا من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه، والأمر بالمعروف رجاءً في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في تلك السبيل مأزورين غير مأجورين»^(٢).

فليتنق الله أقوام يلقون العبارات الكاذبة جزافاً صُبْرَةً بلا كيل ولا وزن، فليعلموا أنهم مسئولون أمام الله عن هذه العبارات، وعن تلکم الكلمات، وأنهم سيحملون كفالاً من هذه الدماء التي سُفكت، وهذه الأرواح التي أُزهقت، وهذه الأعراض التي انتهكت بسبب فتاواهم المضلة، ومواقفهم المهيجة، ومقالاتهم المردية، فحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ١٠٣).

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ٧٩).

**الشبهة التاسعة : هذه المظاهرات شهد لها الأعداء
وأبهرت العالم والحق ما شهدت به الأعداء**

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ٤):

«ثورة الخامس والعشرين من يناير التي أبهرت العالم».
قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير»
(ص ٣٠):
«فصل:

الحق ما شهدت به الأعداء.
لقد بهر العالم كله بالثورة المصرية واعتبرها أعظم ثورة في تاريخ البشرية،
وحتى لا أتهم بالمحاباة لبلدي وأهلي، فهذه شهادة رؤساء الغرب الكافر وكما
يقولون: الحق ما شهدت به الأعداء.
قال باراك أوباما رئيس أمريكا: يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر.
ويقول رئيس وزراء إيطاليا: لا جديد في مصر، فقد صنع المصريون التاريخ
كالعادة.

ويقول ستولنبرج رئيس وزراء النرويج: اليوم كلنا مصريون.
ويقول رئيس النمسا: شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل
للسلام.

ويقول رئيس وزراء بريطانيا: يجب أن ندرس الثورة المصرية في المدارس.
وتقول السي إن إن: لأول مرة في التاريخ نرى شعبًا يقوم بثورة، ثم ينظف الشوارع بعدها».

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

هذه شبهة ساقطة وكلام باطل يدل على مدى التخبط الذي يعيشه هؤلاء المنحرفون حتى وصل الأمر بهم إلى هذا الدرك الهابط من العماية والغواية، فإنهم يستدلون على مشروعية المظاهرات بأن الأعداء شهدوا لها، فهذا أحدهم قد انطلق في حماقة ظاهرة ينقل كلامًا لرؤساء دول أوروبا وأمريكا، وكأنه ينقل عن علماء هيئة كبار العلماء، أو عن فقهاء المجمع الفقهي، أو عن مفتين اللجنة الدائمة للإفتاء.

أي سفاهة هذه التي وصل إليها هؤلاء القوم؟!

وأي حماقة هذه التي تصدر منهم؟!

ففي الوقت الذي يفتي فيه العلماء الأكابر علماء أهل السنة في جميع بلاد المسلمين بحرمة هذه المظاهرات وهذه الثورات التي اجتاحت بلاد المسلمين وعمتها، لم يلتفت أحد من الحزبيين إلى أقوالهم، ولم يعتد واحد من القطبيين بكلامهم - كما هي عادتهم -؛ وقالوا -تلييسًا وغشًا على جماهير المسلمين-: إن هؤلاء العلماء ليسوا من علماء بلدنا، وإنهم لا يعيشون في واقعنا، وإنهم ليسوا من علماء فقه الواقع، وإنما هم علماء الحيض والنفاس، فجعلوا أقوالهم دبر آذانهم ووراء ظهورهم، كأنها ما قيلت، وصارت أقوال علمائنا لا قيمة لها ولا اعتبار عند هذه الجماعات والأحزاب المبتدعة وصرفوهم إلى أقوال رءوس الجماعات

الحزبية، وعلماء التنظيمات البدعية.

وأخيراً صاروا يستشهدون بكلام رءوس الكفار الذين يحاربون الإسلام والمسلمين على مسألة هي أصل من أصول الدين.

فهذا الشخص يستدل ويستشهد بكلام (أوباما وسركوزي وبرلسكوني) وغيرهم من أئمة الكفر في حكم المظاهرات والثورات، ويترك كلام ابن باز وابن عثيمين والألباني والوادعي والفوزان والمدخلي وعبد العزيز آل الشيخ والسدلان والراجحي وابن غصون والنجمي واللحيدان وغيرهم، إن هذا شيء عجاب!

الوجه الثاني:

أن من جهل هؤلاء الحزبيين أو من تجاهلهم أنهم لا يعلمون أن ما يحدث في مصر وغيرها من بلاد المسلمين إنما هو مخطط (ماسوني صهيوني صليبي)، دبر وخطط له في ظلام حالك، على مدى سنين طوال، ونُفذ بأيدي أبناء المسلمين؛ لتدمير بلادهم وتحويلها إلى دويلات متنازعة متحاربة، حتى إذا ما انتهوا من تدمير أنفسهم انقضَّ عليهم أعداؤهم، وابتلعوهم كالقمة السائغة؛ ليقيموا دولة المسيح الدجال؛ لكي يحكم العالم، ولكي يقتل ويستعبد الشعوب، كما ورد في بروتوكولات حكماء صهيون، وما ورد ضمن خطة الشرق الأوسط الجديد التي اعتمدها الخارجية الأمريكية، وتسعى جاهدة في تنفيذها، ونجحت بالفعل في تنفيذ بعضها والتي تكون على إثر «الفوضى الخلاقة»، التي تعم بلاد المسلمين فتقطع أوصالها، وتعيد تركيبها وفق الأجندة الصهيونية الماسونية الصليبية.

وقد نشرت وثائق من هذا المخطط الذي تقوده الصهيونية والماسونية والصليبية لدعم الانقلابات والثورات في بلاد المسلمين، ومما ورد في هذه

الوثائق أن تحدث فوضى في مصر لإسقاط نظام الدولة في عام ٢٠١١م، وخطط له منذ عام ٢٠٠٥م، وأنفق عليه مليارات الدولارات ويا ليت قومي يعلمون. فكيف لا يشنون على هذه الثورات وهي تحقق لهم ما خططوا له منذ زمن طويل، وهؤلاء الذين أثنوا على هذه الثورة (اللامباركة) هم أنفسهم الذين قتلوا إخواننا في ليبيا بحجة القبض على رئيس ليبيا، فمنذ متى وهؤلاء يريدون الخير للمسلمين؟!

فإن العاقل البصير ليعلم من أول وهلة أن دعم وتشجيع وثناء هؤلاء الغربيين لهذه الثورات يدل دلالة بالغة وواضحة لا لبس فيها ولا غموض على أنها تخدم مصالحهم ومخططاتهم الاستعمارية، وتضر ضرراً بالغاً بالمسلمين وبيدنيهم وبأوطانهم؛ لأنهم حاقدون على الإسلام وأهله، وأضف إلى ذلك أن حدوث هذه الثورات في وقت واحد، وعلى وتيرة واحدة وترتيب واحد لأكبر دليل على ما قرناه.

واليك طرفاً من هذه المؤامرة التي حيكت خيوطها بليل على كل بلاد المسلمين^(١).

في كتاب بروتوكولات حكماء صهيون.

البروتوكول الخامس عشر:

«سنعمل كل ما في وسعنا على منع المؤامرات التي تدبر ضدنا حين نحصل نهائياً على السلطة، متوسلين إليها بعدد من الانقلابات السياسية المفاجئة التي

(١) يرجع إلى كتاب «الوثائق التأميرية على الدول العربية والإسلامية» للشيخ محمد الإمام و«حقيقة ما يحدث في مصر»، و«مصر والبروتوكول الثامن عشر»، و«الماسونية والثورات»، و«الشرق الأوسط الجديد» جميعها للشيخ محمد رسلان على موقعه.

سننظمها بحيث تحدث في وقت واحد في جميع الأقطار، وسنقبض على السلطة بسرعة عند إعلان حكوماتها رسمياً أنها عاجزة عن حكم الشعوب، وقد تنقضي فترة طويلة من الزمن قبل أن يتحقق هذا، وربما تمتد هذه الفترة قرناً بلا رحمة في كل من يشهر أسلحة ضد استقرار سلطتنا.

وحينما يعاني العالم كله القلق، فلن يدل هذا إلا على أنه قد كان من الضروري لنا أن نقلقه هكذا؛ كي نحطم صلابته العظيمة الفائقة، وحينما تبدأ المؤامرات خلاله، فإن بدءها -يعني: أن واحداً من أشد وكلائنا إخلاصاً يقوم على رأس هذه المؤامرة-.

وليس إلا طبعياً أننا كنا الشعب الوحيد الذي يوجه المشروعات الماسونية. ونحن الشعب الوحيد الذي يعرف كيف يوجهها، ونحن نعرف الهدف الأخير لكل عمل، على حين أن الأمميين (غير اليهود) جاهلون بمعظم الأشياء الخاصة بالماسونية، ولا يستطيعون ولو رؤية النتائج العاجلة لما هم فاعلون، وهم بعامة لا يفكرون إلا في المنافع الوقتية العاجلة، ويكتفون بتحقيق غرضهم، حين يرضي غرورهم، ولا يفطنون إلى أن الفكرة الأصلية لم تكن فكرتهم، بل كنا نحن أنفسنا الذين أوحينا إليهم بها».

البروتوكول العاشر:

«لابد أن يستمر في كل البلاد اضطراب العلاقات القائمة بين الشعوب والحكومات، فتستمر العداوات والحروب، والكراهية، والموت استشهاداً أيضاً، هذا مع الجوع والفقر، ومع تفشي الأمراض، وكل ذلك سيمتد إلى حد يرى الأمميون (غير اليهود) أي مخرج لهم من متاعبهم غير أن يلجئوا إلى الاحتماء بأموالنا وسلطتنا الكاملة، ولكننا إذا أعطينا الأمة وقتاً تأخذ فيه نفسها،

فإن رجوع مثل هذه الفرصة سيكون من العسير».

البرتوكول الأول:

«لقد طغت سلطة الذهب على الحكام المتحررين، ولقد مضى الزمن الذي كانت الديانة فيه هي الحاكمة، وإن فكرة الحرية لا يمكن أن تتحقق، إذ ما من أحد يستطيع استعمالها استعمالاً سديداً، يكفي أن يعطى الشعب الحكم الذاتي فترة وجيزة، لكي يصير هذا الشعب رعايا بلا تمييز، ومنذ تلك اللحظة تبدأ المنازعات والاختلافات التي سرعان ما تتفاقم، فتصير معارك اجتماعية، وتندلع النيران في الدول، ويزول أثرها كل الزوال.

وسواء أنهكت الدول الهزاهز الداخلية، أم أسلمتها الحروب الأهلية إلى عدوٍّ خارجي، فإنها في كلتا الحالتين تُعد قد خربت نهائياً كل الخراب، وستقع في قبضتنا.

أي دولة يساء تنظيم قوتها، وتنتكس فيها هيبة القانون، وتصير شخصية الحاكم بتراء عقيمة من جراء الاعتداءات التحررية المستعمرة، فإنني أتخذ لنفسني فيها خطأً جديداً للهجوم، مستفيداً بحق القوة لتحطيم كيان القواعد والنظم القائمة، والإمساك بالقوانين، وإعادة تنظيم الهيئات جميعاً. وبذلك أصير دكتاتوراً على أولئك الذين تخلوا بمحض رغبتهم عن قوتهم، وأنعموا بها علينا.

وفي هذه الأحوال الحاضرة المضطربة لقوى المجتمع ستكون قوتنا أشد من أي قوة أخرى؛ لأنها ستكون مستورة حتى اللحظة التي تبلغ فيها مبلغاً لا تستطيع معه أن تنسفها أي خطة مأكرة... وعليه أن يفهم أن قوة الجمهور عمياء خالية من العقل المميز، وأنه يعير سمعه ذات اليمين وذات الشمال. إذا قاد الأعمى أعمى مثله فيسقطان معاً في الهاوية.

وأفراد الجمهور الذين امتازوا من بين الهيئات ولو كانوا عباقرة لا يستطيعون أن يقودوا هيئاتهم كزعماء دون أن يحطموا الأمة، ما من أحد يستطيع أن يقرأ الكلمات المركبة من الحروف السياسية إلا نشأ تنشئة للملك الأوتوقراطي وأن الشعب المتروك لنفسه؛ أي: للممتازين من الهيئات؛ لتحطمه الخلافات الحزبية التي تنشأ من التهالك على القوة والأمجاد، وتخلق الهزاهز والفتن والاضطراب.

كذلك كنا قديماً أول من صاح في الناس «الحرية والمساواة والإخاء» كلمات ما انفكت ترددها منذ ذلك الحين ببغاوات جاهلة متجمهرة من كل مكان حول هذه الشعائر، وقد حرمت بتردها العالم من نجاحه، وحرمت الفرد من حريته الشخصية الحقيقية التي كانت من قبل في حمى يحفظها من أن يخنقها السفلة. إن أدعياء الحكمة والذكاء من الأميين (غير اليهود) لم يتبينوا كيف كانت عواقب الكلمات التي يلوكونها، ولم يلاحظوا كيف يقل الاتفاق بين بعضها وبعض، وقد يناقض بعضها بعضاً. أنهم لم يروا أنه لا مساواة في الطبيعة، وأن الطبيعة قد خلقت أنماطاً غير متساوية في العقل والشخصية والأخلاق والطاقة، وكذلك في مطاوعة قوانين الطبيعة».

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا تؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك، لا تؤيدها إطلاقاً، ويمكن الإصلاح بدونها، ولكن لا بد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بث مثل هذه الأمور»^(١).

وشنَّ سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ هجوماً على مثيري المظاهرات والمسيرات في بعض البلدان العربية، واصفاً تلك المظاهرات بـ«المخططة

(١) جريدة (المسلمون) (١٠/٥٤٠) بتاريخ (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

والمدمرة»؛ لتفكيك الدول العربية الإسلامية، وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة «متخلفة»^(١).

وقال -حفظه الله-:

«إن الغاية من تلك الإثارة بعيدة المدى لضرب الأمة في صميمها، وتشيت شملها وأيضاً اقتصادها وتحويلها من دول كبيرة قوية إلى دول صغيرة متخلفة على حسب ما خطط لها أعداء الإسلام، داعياً إلى الوقوف موقف الاعتدال والتنبه من شاحني الأنفس المبتعدين عن الساحة».

ووصف -حفظه الله- مخططات مثيري المظاهرات بـ«الإجرامية الكاذبة» لضرب الأمة والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها.

ودعا -حفظه الله- المسلمين إلى التبصر في الواقع والعلم بأن أعداء الإسلام لا يريدون لنا خيراً، وأن الفوضويات التي انتشرت في بعض البلدان العربية جاءت للتدمير من أعداء الإسلام الذين يطيعون لهم، ويظنون النصح من ورائهم قائلاً: «يا شباب الإسلام، كونوا حذرين من مكائد الأعداء، وعدم الانسياق والانخداع خلف ما يروج لنا، والذي يهدف منه الأعداء إلى إضعاف الشعوب والسيطرة عليها، وإشغالها بالترهات عن مصالحها ومقاصدها وغاية أمرها».

وحذر -حفظه الله- مما يبث في وسائل الإعلام خصوصاً التي وصفها بـ«الإعلام الجائر» الذين يبثون الأحداث على غير حقيقتها، وشحن القلوب بلا حقائق لتسيير الأمة حسب ما خطط لها بهدف «التدمير والتخريب».

وقال -حفظه الله-:

«يا شباب الإسلام، كونوا على بصيرة من تلك النار التي أوقدت في العديد

(١) جاء في جريدة (الوطن) بتاريخ (٥/٢/٢٠١١م).

من البلدان التي لا يعرف ما غايتها، ونقلها الإعلام الجائر المدعي بأنه إعلام واقعي، بل مخالف للسير على الخط الصحيح، فما ينقله من مقابلات ومشاهدات، الهدف منها شحن القلوب وضرب الأمة بعضها ببعض.

وتابع -حفظه الله-:

إن تلك المشاحنات استغلت من قبل الأعداء؛ لنشر السموم والشرور داخل الأمة العربية.

وبين -حفظه الله-:

أن من أسباب الفتن والغرابة والضلال: إثارة الفتن بين الشعوب والحكام من خلال المظاهرات والمسيرات التي لا هدف لها ولا حقيقة لها، وإنما هي أمور لضرب الأمة العربية الإسلامية في صميمها، وتفريق كلمتها، وتشيت شملها، وتقسيم بلادها والسيطرة على خيراتها، واصفاً نتائجها بـ«السيئة والعواقب الوخيمة» لما فيها من سفك الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال وعيش الناس في رعب وخوف وضلال»^(١).

الوجه الثالث:

أن الخروج على الحكام من سنن فارس والروم، وكذلك ما في حكمها من المظاهرات والانقلابات والاعتصامات والثورات هي من سنن اليهود والنصارى والملحدين في هذا الزمان، فكيف لا يفرحون بها وهي من سننهم وهم الذين صدروها إلى بلاد المسلمين لإفسادها.

فعن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر قال:

«جاءني رجل من الأنصار في خلافة عثمان فكلمني، فإذا هو يأمرني في

(١) خطبة الجمعة التي ألقاها في (جامع الإمام تركي بن عبد الله بالرياض).

كلامه بأن أعيب على عثمان، فتكلم كلاماً طويلاً وهو امرؤ في لسانه ثقل، ولم يكن يقضي كلامه في سريح، فلما قضى كلامه، قلت: إنا كنا نقول ورسول الله ﷺ حيّ: أفضل أمة رسول الله ﷺ بعده: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، وإنا والله ما نعلم عثمان قتل نفساً بغير حق، ولا جاء في الكبائر شيئاً، ولكن هو هذا المال، فإن أعطاكموه رضيتم، وإن أعطاه أولي قرابته سخطتم، إنما تريدون أن تكونوا كفارس والروم، لا يتركون لهم أميراً إلا قتلوه، قال: ففاضت عيناه بأربع من الدمع، ثم قال: اللهم لا نريد ذلك»^(١).

قال فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله عليه الصلاة والسلام: «ومن تشبه بقوم فهو منهم». وهذا هو منتهى التشبيه بالكفار، إذا وعيتم النهي عن التشبه والأمر بالمخالفة، هذه التظاهرات التي كنا نراها بأعيننا في زمن فرنسا وهي محتلة لسوريا، ونسمع عنها في بلاد أخرى.

وهذا ما سمعناه الآن في الجزائر، لكن الجزائر فاقت البلاد الأخرى في هذه الضلالة وفي هذا التشبه؛ لأننا ما كنا نرى أيضاً الشباب يشتركون في التظاهرات، فهذا منتهى التشبه بالكفار والكافرات؛ لأننا نرى في الصورة أحياناً وفي الأخبار التي تُذاع في التلفاز والراديو ونحو ذلك، يقولوا في التعبير الشامي -وسيعجبكم هذا التعبير- يخرجون رجالاً ونساءً (خليط مليط)، يتزاحمون الكتف بالكتف، وربما العجيزة بالقبل ونحو ذلك، هذا هو تمام التشبه بالكفار، أن تخرج الفتيات مع الفتیان يتظاهرون...

لهذا أقول باختصار عن التظاهرات التي تقع في بعض البلاد الإسلامية:

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٥٤٦).

أصلاً هذا خروج عن طريق المسلمين وتشبه بالكافرين، وقد قال رب العالمين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] ^(١).

وقال فضيلة الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:

(وهي نكرة جاهلية اقتدى المسلمون بأعداء الإسلام، وصدق الرسول ﷺ إذ يقول: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» ^(٢)).

وقال فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -:

«والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين وما كان المسلمون يعرفونها» ^(٣).

وقال فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -:

«هذه المظاهرات والثورات من منهج ماركس ولينين وأمثالهم» ^(٤).

وقال فضيلة الشيخ صالح السدلان - حفظه الله -:

«ونحن للأسف أخذناها منهم مثلما أخذنا غيرها من الأمور» ^(٥).

وقال فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله -:

«المظاهرات ليست من أعمال المسلمين هذه دخيلة، ما كان معروفاً إلا

من الدول الغربية الدول الكافرة» ^(٦).

(١) من شريط «فتاوى جدة» رقم (١٢).

(٢) «فتاوى علماء السنة في المظاهرات» (ص ٧).

(٣) من كتاب «الإجابات المهمة في المشاكل المدلهمة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٠٠).

(٤) «مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع المدخلي» (١/ ٥٠٩).

(٥) محاضرة له في الكويت حينما سُئل عن المظاهرات.

(٦) كتاب «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» للشيخ محمد الحصين (ص ١٧٧).

وقال فضيلة الشيخ العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ اللهُ:

«تنظيم المسيرات والتظاهرات -والإسلام لا يعترف بهذا الصنيع، ولا يقره، بل هو محدث-، من عمل الكفار، وقد انتقل من عندهم إلينا، أفكلما عمل الكفار عملاً جارينا هم فيه وتابعنهم عليه!!»^(١).



(١) «المورد العذب الزلال» للشيخ النجمي (ص ١٩٩).

الشبهة العاشرة

ليس هناك دليل على حرمة المظاهرات

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٢٥):

«الوقوع دليل الجواز ومعنى ذلك: أن المظاهرات إذا وقعت وآتت ثمارها كان ذلك دليل جوازها إذ لا نصّ بالمنع بل هي من الوسائل التي يُنظر فيها إلى المآلات».

قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير» (ص ٤٣):

«فالخروج إلى المظاهرات في ذاته ليس حراماً، بل هو من قبيل المباح».

قال أبو إسحاق الحويني:

«ليس هناك نص قطعي في المسألة»^(١).

(١) محاضرة أُلقيت بمسجد (العزیز بالله). وهذا من تلونه وتناقضه، فقد سأله مقدم البرامج [لقاء علي قناة (الحكمة) الفضائية]:

الحكم الشرعي في مثل هذه الأمور -أي: المظاهرات- يا شيخنا؟

فأجاب أبو إسحاق الحويني:

(لا، أنا أقول بمنتهى الوضوح والصراحة هذا من الأمراض التي دبت إلى الأمة). اهـ

=

قال وحيد عبد السلام بالي^(١):

«ليس هناك دليل على حرمة المظاهرات»^(٢).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أنه من الأمور المؤسفة أن يصدر مثل هذا الجهل والخلط من أناس ينتسبون إلى المنهج السلفي - زوراً وبهتاناً - وهم لا يعرفون أبسط قاعدة من قواعد البدعة، وهي أنها إحداث في الدين بلا دليل.

فالبدعة - كما عرفها الشاطبي - «هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»^(٣).

فصاحب البدعة هو من يُطلب منه بأن يأتي بالدليل على ما قام به وأقدم عليه، ولا يطلب صاحب البدعة الدليل على من حكم على البدعة بحرمتها؛ إذ التحريم هو وصف ملازم للبدعة لا ينفك عنها؛ لقول النبي ﷺ: «فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة»^(٤).

=

فكانت العلة عنده في تحريم المظاهرات في ذلك الوقت هي (مشابهة المشركين والابتداع في الدين).

ثم صار بعد الأحداث يقول: (ليس هناك نص قطعي في المسألة).

(١) وهذا الرجل صار من الذين يؤصلون للبدعة وينشرونها وينافحون عنها، بل ويجالس المبتدعة من التكفيريين والقطبيين ويثني عليهم ويدافع عنهم ومعلوم أن من كان هذا حاله فإنه يلحق بالمبتدعة فيصير منهم ولا كرامة.

(٢) محاضرة أُلقيت بمسجد (أنصار السنة المحمدية) بمركز بدر.

(٣) «الاعتصام» للشاطبي (ص ٢٦).

(٤) أخرجه أحمد (١٧١٨٤)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٤٩).

فإذا قلنا -على سبيل المثال- للذين يذكرون الله بالذِّكر الجماعي المخترع: إن هذا الفعل بدعة قالوا لنا -محتجين علينا بتقعيدكم الفاسد-: ما الدليل على بدعتها وحرمتها؟

فإن حجتكم في تحريم الذكر الجماعي المخترع هو نفس حجتنا في تحريم المظاهرات المخترعة، ولا يُستشكل علينا بأن هذه المظاهرات هي من باب العادات، فهذا الاستشكال استشكال باطل، إذ أن هذه المظاهرات لها تعلق بأصل من أصول أهل السنة كما سبق بيان ذلك.

فالحاصل: أن أصحاب المظاهرات هم من يُطلب منهم الإتيان بالدليل على مشروعيتها، ولا يطلب أصحاب المظاهرات من القائلين بتحريمها الدليل على حرمتها.

فالقائمون بهذه المظاهرات وغيرها التي هي متعلقة بأصل من أصول أهل السنة مطالبون بأن يأتوا بالدليل على مشروعية ما يقومون به -ولا دليل-، وإلا فهم واقعون في الابتداع والإحداث في الدين.

وهذه المسألة متعلقة بنوع من أنواع السنة وهي (السنة التركية)، فإن النبي ﷺ قد ترك القيام بهذه المظاهرات، وغيرها على المشركين من قریش مع (وجود المقتضي)، وهو إزالة الظلم وجلب الحقوق ومع (انتفاء المانع)، فلمَّا لم يفعله النبي ﷺ مع وجود المقتضي وانتفاء المانع، صار هذا الترك سُنة، وهو ما يسمَّى بـ (السنة التركية)، فمن جاء بعده وفعل ذلك الأمر الذي تركه النبي ﷺ مع وجود المقتضي وانتفاء المانع؛ صار مرتكبًا لبدعة هي في مقابل (السنة التركية).

قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«فالنبي ﷺ مكث في مكة ثلاث عشرة سنة لم يستعمل المظاهرات،

ولا المسيرات، ولم يهدد الناس بتخريب أموالهم واغتيالهم»^(١).

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«فإن المظاهرات أمر حادث لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا عهد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ... وأنصح الشباب أن يتبعوا سبيل من سلف، فإن الله وَجَّلَ أثني على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«الخليفة المأمون قتل من العلماء الذين لم يقولوا بقوله في خلق القرآن، قتل جمعاً من العلماء، وأجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل، ما سمعنا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أن أحداً منهم اعتصم في أي مسجد أبداً»^(٣).

وسئل الشيخ مُقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:

ما حكم المظاهرات في الإسلام؟ ألها أصل شرعي، أم أنها بدعة اقتبسها المسلمون من أعداء الإسلام؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ: «لا.. هي بدعة»^(٤).

وقال الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-:

«فأين السنة في هذا؟ السنة هي فعل النبي ﷺ وقوله وتقريره، فعلى هذا المفتي أن يأتي بالدليل على أن النبي ﷺ فعل المظاهرة أو أقر أحداً على فعل

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٢٧/ ١٦٤).

(٢) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

(٣) جريدة (المسلمون) (١٠/ ٥٤٠)، الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

(٤) «فتاوى علماء السنة في المظاهرات» (ص ٧).

المظاهرة»^(١).

وقال الشيخ صالح بن غصون رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه -المظاهرات والاعتيالات والمسيرات- أعمال خبيثة وأعمال محدثة، والأولى بالذين يدعون إلى هذه الأمور يُجانبون، ويُبعد عنهم، ويُساء بهم الظن، هؤلاء فرقوا كلمة المسلمين»^(٢).

وقال الشيخ العلامة أحمد النجمي رَحِمَهُ اللهُ:

«تنظيم المسيرات والتظاهرات... مُحدثٌ»^(٣).

وقال الشيخ صالح اللحيدان -حفظه الله:-

«هذه المظاهرات من البدع، لو كان ذلك خيراً لسبقنا إليه الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، بل هذه المظاهرات إنما هي أعمال جاهلية، ما أنزل الله بها من سلطان»^(٤).

الوجه الثاني:

أن علماء السنة عندما حرموا المظاهرات والاعتصامات والثورات، إنما

حرموها لعدة علل منها:

١ - علة الابتداع.

٢ - علة مشابهة الكافرين.

٣ - علة الخروج على الحاكم.

٤ - علة عدم الصبر على جور وفسق الحاكم.

(١) كتاب «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» للشيخ محمد الحصين (ص ١٧٧).

(٢) من كتاب «الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية» للشيخ محمد الحصين (ص ١٧٥).

(٣) «المورد العذب الزلال» للشيخ النجمي (ص ١٩٩).

(٤) شريط (هذه سبيلي) في «الملتقى المؤمل في اتباع الصدر الأول».

٥ - علة المخالفات التي تقع فيها.

٦ - علة المفاسد التي تنتج عنها.

فكل علة من هذه العلل التي حرم علماء السنة بسببها المظاهرات والاعتصامات والثورات لها أدلتها من الكتاب أو السنة أو الإجماع، فلا وجه لمن يطلب دليلاً ينص على تحريم المظاهرات، فإن أصر على ذلك طالبناه بأن يأتي بآية أو حديث ينص على تحريم (التدخين)، أو تحريم (الفوائد البنكية) فإن قال: إن هذه الأمور المذكورة لها علل كانت سبباً في تحريمها قلنا له، وكذلك المظاهرات والاعتصامات والثورات فإن لها عللاً كانت سبباً في تحريمها والمنع منها، فما كان جوابكم عن تحريم هذه الأشياء، كان جوابنا عن تحريم المظاهرات. فتنبه.

وأما قول ممدوح جابر:

«الوقوع دليل الجواز».

فهذه القاعدة في هذا الموضع قاعدة بدعية وليست بقاعدة شرعية؛ فإنها تفتح الباب على مصراعيه لكل منحرف ومبتدع ليتجراً على محارم الله بحجة النظر إلى نتائجها دون اعتبار حكمها.

وكما سبق أن المظاهرات قد ثبتت حرمتها لعدة علل قد مر ذكرها.

فلا يقال: إنه لم يأت فيها نصٌ فنتنظر نتائجها فهذا كلام باطل لا يقوم على ساق الدليل، وإنما يقول ذلك ويقرره من كان مفلساً في العلم عاجزاً عن إيراد الأدلة، وهذا هو شأن المتعالمين المبتدعين.



الشبهة الحادية عشرة: هذه المظاهرات من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٣):

«وبناء على ذلك لا تعتبر المظاهرات خروجًا؛ لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان وهو جائز بلا خلاف». وقال أيضًا (ص ٤١):

«الإنكار على الحاكم باللسان مشروع -أي: لا يعتبر خروجًا كما هو متواتر مشهور من أحوال السلف في الإنكار على ولادة الأمر سرًا وعلانية-؛ لأن النصوص لم تقيد هذا الإنكار بكونه سرًا أو غير ذلك، كما أن النصوص لم تحدد هيئة أو كيفية معينة للإنكار باللسان».

قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير» (ص ٤٢):

«هي وسيلة لإنكار المنكرات في النظام».

قال محمد عبد المقصود:

«ونحن إنما ننكر باللسان فليس هذا خروجًا»^(١).

(١) كلمة ألقاها في ميدان التحرير.

قال مصطفى العدوي:

«أن هذا لا يوصف بأنه خروج على الحاكم؛... لأنهم من وجهة نظرهم نهاية عن المنكر»^(١).

(١) مقطع صوتي. وهذا من تلون هذا الرجل وتناقضه وانحرافه.

فقد قال مصطفى العدوي في حكم المظاهرات والإضرابات قبل هذه الأحداث (لقاء له علي قناة الرحمة).

«وأذكر في هذا المقام بأن بعض الدول المسلمة يعزم القوم فيها علي إحداث إضرابات!! وأقول -وبالله تعالى التوفيق-: أنصح ألا يشارك المسلمون في هذه الإضرابات: أولاً: لأنها لم ترد عن رسولنا ولا عن أصحاب نبينا محمد. ثانياً: أن فيها من المفساد شيء كبير جداً.

ثالثاً: أن منظمو هذه الإضرابات لا تُدري هويتهم، ولا ينبغي أن يُستقى الأمر ولا النهي إلا من ولاية الأمر، وأيضاً من أهل العلم الراسخين الذين يعلمون بالمفساد وبالمصالح. فلا أنصح أبداً في المشاركة في الإضرابات، ولقد ورد عن النبي علاج وعلاجات طيبة للأزمات التي تمر بأمة محمد ولكن لضيق الوقت لا يتسع الوقت إلا بالتحذير من المشاركة في الإضرابات وفي المظاهرات التي لا تُصلح، بل هي إلي الفساد وإلي الشر أقرب، فضلاً عن كونها شيء دخيل علي أمة محمد ولم تصنع في القرون المفضلة...

فثم أمور وعلاجات شرعية للأزمات التي تمر بأمة محمد أما مشاركة المسلم العاقل الرزين في شيء ينظمه أقوام لا خلاق لهم ولا تعرف لهم هوية وليس منشأهم ديني فلا أنصح أبداً بالمشاركة في الإضرابات ولا بالمشاركة في المظاهرات لما تحمله هذه الإضرابات من شروء عظيمة والمظاهرات من مفساد عظيمة ولاختلاط الحابل فيها بالنابل ولم نجد الناس أيضاً أقاموا مظاهرة لإقامة دينهم، ولكن أقاموا مظاهرات من أجل لقمة العيش فهناك علاج للقمّة العيش من كتاب الله ومن سنة رسول الله، فلا أنصح ثم لا أنصح ثم لا أنصح في المشاركة في الإضرابات ولا في المظاهرات، ولا تسلم زمامك لأحد وما لك إلا رأس

الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:

الوجه الأول:

أن الذين خرجوا في هذه المظاهرات للإنكار على الحاكم بسبب ما يأتيه من المنكرات قد وجدوا منكرات عظيمة ترتكب أمام أعينهم ولم ينكروها، بل قد وقعوا هم أنفسهم في منكرات ومخالفات عظيمة جداً، منها ما يفوق ما يدعون أنهم خرجوا من أجل إنكاره، فإن قيل: لم يكن في هذه المظاهرات منكراً. أقول: إن قائل هذا القول قد طمس الله على قلبه، فما عاد يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً.

أوليس إقامة قداس للنصارى في الميدان منكراً؟!

أوليس حمل المصحف مع الصليب منكراً؟؟؟^(١)

أوليس ترك الصلاة منكراً؟!

أوليس الاختلاط بين الرجال والنساء منكراً؟!

أوليس التبرج والسفور منكراً؟!

أوليس نوم البنات مع الشباب في العراء منكراً؟!

أوليس الموسيقى والغناء والرسم منكراً؟!

=

مال نفس واحدة فأنفقها فيما يرضي الله وأعلم من يقودك». اهـ

وأقول: سبحان مقلب القلوب والأفئدة.

(١) من الذين كانوا في الميدان ولم ينكروا ذلك محمد عبد المقصود -عامله الله بعدله-، فقد حكم من عدة سنوات بالكفر على كل من شارك في مسلسل (أوان الورد) من أجل أنه رفع فيه (مصحف) مع (صليب)، فكفر كل من شارك فيه من الممثلين والمصورين والمنتج والمخرج.

أوليس تعطيل المرافق وقطع الطرقات منكراً؟!
 ألم تخرجوا من أجل إنكار المنكر؟!
 فلما لم تنكروا هذه المنكرات التي وقعت إن كنتم خرجتم بالفعل لإنكار
 المنكر؟!!

أم أنها حسابات قديمة خرجتم من أجل تصفيتها؟!
 والله در شيخ الإسلام حين قال:
 «يفتق أن بعض الولاية يظلم باستئثار، فلا تصبر النفوس على ظلمه ولا يمكنها
 دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه،
 ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله»^(١).

الوجه الثاني:

أن من المنكرات العظيمة التي وقعت من هؤلاء سبهم وإهانتهم وإذلالهم
 للحاكم، وسمّوا ذلك إنكاراً للمنكر، وهو في نفسه من أعظم المنكرات، فقد ورد
 النهي في ديننا الحنيف عن سب الحاكم لما في ذلك من إذكاء نيران الفتنة، وفتح
 أبواب الشرور على الأمة.

فعن زياد بن كسيب العدوي قال: «كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر
 -وهو يخطب وعليه ثياب رفاق- فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب
 الفساق. فقال أبو بكر: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أهان سلطان الله في
 الأرض؛ أهان الله»^(٢).

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٥٣٩/٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٢٢٤)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن
 الترمذي».

وعن أنس بن مالك، قال: «نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ قال: لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب»^(١).

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال:

«إن أول نفاق المرء: طعنه على إمامه»^(٢).

وعنه رضي الله عنه أيضاً أنه قال:

«إياكم ولعن الولاة، فإن لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة»، قيل: يا أبا الدرداء! فكيف نصنع إذا رأينا منهم ما لا نحب؟ قال: اصبروا، فإن الله إذا رأى ذلك منهم حبسهم عنكم بالموت»^(٣).

وعن عون السهمي، قال:

«أتيت أبا أمانة فقال: «لا تسبوا الحجاج، فإنه عليك أمير، وليس عليّ بأمر».

قوله: «ليس عليّ بأمر»؛ لأن أبا أمانة في الشام، والحجاج وال في العراق»^(٤).

وعن هلال بن أبي حميد، قال:

«سمعت عبد الله بن عكيم يقول: لا أعين على دم خليفة أبداً بعد عثمان. فيقال له: يا أبا معبد، أوأعنت على دمه؟! فيقول: «إني أعد ذكر مساويه عوناً على

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٨/٢)، وقال العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (١٠١٥): إسناده جيد.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨/٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٨٧/٢١).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٨/٣).

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٨/٧).

دمه»^(١).

وعن الزبرقان قال:

«كنت عند أبي وائل - شقيق بن سلمة -، فجعلت أسب الحجاج، وأذكر مساويه. قال: لا تسبه، وما يدريك لعله يقول: اللهم اغفر لي فغفر له»^(٢).

وعن زائدة بن قدامة قال:

«قلت لمنصور بن المعتمر: إذا كنت صائماً أنال من السلطان؟

قال: لا. قلت: فأنال من أصحاب الأهواء؟ قال: نعم»^(٣).

وقال أبو إسحاق السبيعي:

«ما سب قوم أميرهم إلا حُرِّموا خيره»^(٤).

وعن معاذ بن جبل قال: «الأمير من أمر الله وَعَزَّ وَجَلَّ، فمن طعن في الأمير،

فإنما يطعن في أمر الله وَعَزَّ وَجَلَّ»^(٥).

وقال أبو مجلز:

«سب الإمام الحالقة لا أقول: حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين»^(٦).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٤٧)،

والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٣١).

(٢) أخرجه هناد في «الزهد» (١/ ٤٦٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت وآداب اللسان» (ص ١٤٥)، وابن الأعرابي في

«معجمه» (٢/ ٨١٥).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٢٨٧)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١/ ٤٠٥).

(٥) أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (١/ ٤٠٤).

(٦) أخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (١/ ٧٨).

وعن أبي إدريس الخولاني أنه قال:

«إياكم والطعن على الأئمة، فإن الطعن عليهم هي الحالقة، حالقة الدين ليس حالقة الشعر، ألا إن الطعانين هم الخائبون وشرار الأشرار»^(١).

وقال معروف الكرخي:

«من لعن إمامه؛ حرم عدله»^(٢).

ففي هذه الآثار وما جاء في معناها: دليل جلي، وحجة قوية على المنع الشديد والنهي الأكيد عن سب الأمراء، وذكر معائبهم، فليقف المسلم حيث وقف القوم فهم خير الناس بشهادة سيد الناس، فهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا فما دونهم مقصر، وما فوقهم محسر، فمن خالف هذا المنهج السلفي، واتبع هواه، فلا ريب أن قلبه مليء بالغل؛ إذ إن السباب والشتائم ينافي النصح للولاة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين»^(٣).

«ومن ظن أن الوقوع في ولاة الأمر بسبهم وانتقاصهم من شرع الله تعالى، أو من إنكار المنكر ونحو ذلك، فقد ضل وقال على الله وعلى شرعه غير الحق، بل هو مخالف لمقتضى الكتاب والسنة، وما نطقت به آثار سلف الأمة، فالواجب على من وقف على هذه النصوص الجليلة أن يزجر كل من سمعه يقع في ولاة الأمر حسبة لله تعالى، ونصحاً للعامة، وهذا هو فعل أهل العلم والدين يكفون ألسنتهم عن الولاة، ويأمرون الناس بالكف عن الوقوع فيهم؛ لأن العلم الذي

(١) أخرجه ابن زنجويه في كتاب «الأموال» (١/ ٨٠).

(٢) ذكره ابن الجوزي في «مناقب معروف الكرخي وأخباره» (١٣٢).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٨٠)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (٦٧٦٦).

حملوه دلهم على ذلك وأرشدتهم إليه»^(١).

الوجه الثالث:

من المعلوم أن المنكر إذا زال وخلفه منكر أعظم منه، حرّم عند هذه الحالة إنكار المنكر، وهذا هو الحاصل عند الإنكار على الملوك والولاة والأمراء بغير الطريقة الشرعية والآداب المرعية.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وإذا كان هو -أي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- من أعظم الواجبات، أو المستحبات، فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بُعثت الرسل ونزلت الكتب والله لا يحب الفساد، بل كل ما أمر الله به فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصالح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات وذم الفساد والمفسدين في غير موضع، فحيث كان مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم يكن مما أمر الله، وإن كان قد ترك واجب وفعل محرم؛ إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباد الله، وليس عليه هداهم»^(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ، أو غير سائغ، فلا يجوز أن يُزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم؛ فيصبر عليه كما يصبر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على

(١) «معاملة الحكام» للشيخ ابن برجس (ص ١٠٧).

(٢) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية (ص ٢٤).

ظلم المأمور والمنهي»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف - وإن كان فيهم ظلم-، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وَقَلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير»^(٣).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كالذين خرجوا بالحرّة وبدير الجماجم على يزيد والحجاج وغيرهما، لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته على هذا الوجه منكرًا، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف؛ كان تحصيل ذلك المعروف؛ على هذا الوجه منكر»^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٣/٣٩١).

(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/٥٢٧).

(٤) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/٥٣٦).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار، فلا تصبر النفوس على ظلمه ولا يمكنها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع الظلم عنه، لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاة الأمر، فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما»^(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«إن النبي ﷺ شرع لأُمة إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شرّ وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة»، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ولا ينزع يداً من طاعته».

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات، ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام، عزم على تغيير البيت وردّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٣٩).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٤٢).

عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء.

فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لم يزُل بجملته.

الثالثة: أن يخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة.

فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله، كرمي الشباب وسباق الخيل ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك وكما إذا كان الرجل مشغلاً بكتب المجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحر، فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع...

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه ونور ضريحه- يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي فأنكرت عليه وقلت له: إنما حرم الله الخمر؛ لأنها تصد عن ذكر الله، وعن الصلاة وهؤلاء يصدhem الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال؛ فدعهم^(١).

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ٤).

قال ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء، فإن كثيرًا من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه، والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتشبثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهلك، وأكثرهم يهلكون في تلك السبيل مأزورين غير مأجورين^(١)».

قال أئمة الدعوة: (الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ سعد بن عتيق، والشيخ عمرو بن سليم، والشيخ عبد الله العنقري) -رحم الله الجميع-:

«وأما ما قد يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع في المجالس ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد، غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفساد العظيم في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين^(٢)».

قال الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-:

«إذا رأيت منكرًا له أحوال فيها: أن يزول المنكر ويحل محله منكر أعظم

(١) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ٧٩).

(٢) «نصيحة مهمة في ثلاث قضايا» لأئمة الدعوة النجدية (ص ٤٩-٥٣).

منه، هذا لا تنكره؛ لأن هذا يجلب الشر، تعلم أنك إذا أنكرت المنكر حصل منكراً أشد منه كما سبق تنكر على ولاية الأمور وظلمهم^(١).

الوجه الرابع:

أن الإنكار على الحكام له طريقة خاصة مبسطة في كتب السنة، وغيرها من كتب أهل العلم، فَوَقَّعَ الله أهل السنة والجماعة إلى عين الهدى والحق، وذهبوا إلى وجوب إنكار المنكر، ولكن بالضوابط الشرعية التي جاءت بها السنة، وكان عليها سلف هذه الأمة.

ومن أهم ذلك وأعظمه قدرًا: أن يُنَاصَحَ لولاية الأمر سرًّا فيما صدر عنهم من منكرات، ولا يكون ذلك على رءوس المنابر، وفي مجامع الناس، لما ينتج عن ذلك غالبًا في تاليب العامة وإثارة الرعاع وإشعال الفتن، وهذا ليس دأب أهل السنة والجماعة، بل سبيلهم ومنهجهم جمع قلوب الناس على ولايتهم، والعمل على نشر المحبة بين الراعي والرعية، والأمر بالصبر على ما يصدر عن الولاية من استئثار بالمال أو ظلم للعباد، مع قيامهم بمناصحة الولاية سرًّا، والتحذير من المنكرات عمومًا أمام الناس دون تخصيص فاعل، كالتحذير من الزنا عمومًا، ومن الربا عمومًا، ومن الظلم عمومًا ونحو ذلك^(٢).

وأما قول ممدوح جابر:

«النصوص لم تقيد هذا الإنكار بكونه سرًّا، أو غير ذلك، كما أن النصوص لم تحدد هيئة أو كيفية معينة للإنكار باللسان».

فهذا جهل فاضح وكذب واضح وطعن في النبي ﷺ وفي دين الإسلام العظيم.

(١) شرح «أصول السنة لابن البنا» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٣٩).

(٢) «معاملة الحكام» للشيخ ابن برجس (ص ٧٥).

أَفَيْلِقُ بالنبى الذى يعلم أمته كيف تقضى حاجتها أن يتركها ولا يعلمها كيف تنكر المنكر، لاسيما على الأمراء والحكام والسلاطين، ويتركها تستورد من الكافرين طرق إنكارهم على حكامهم كالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات والعصيان المدني، وهذه الأفعال يترتب عليها سفك الدماء وإزهاق الأرواح وقطع السبل كما هو معلوم ومشاهد؟

فهذا لا يقول به عاقل، فضلاً عن مسلم.

وهاهي الأحاديث والآثار وأقوال العلماء التي بينت كيفية وطريقة الإنكار على الأمراء.

فعن شريح بن عبد الخضرمي الحمصي قال: «جلد عياض بن غنم صاحب (داراً) حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم، فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي ﷺ يقول: «إن من أشد الناس عذاباً، أشدهم عذاباً في الدنيا للناس».

فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم! قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يُبَدِّ له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له» وإنك يا هشام لأنت الجريء، إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان»، فتكون قتيل سلطان الله -تبارك وتعالى-»^(١).

قال العلامة السندي رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله: «من أراد أن ينصح لسلطان»: نصيحة السلطان ينبغي أن تكون في

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٩٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٢٢٩)، وصححه العلامة الألباني في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (٢/٥٢١).

السرّ، لا بين الخلق»^(١).

وهذا الحديث أصل في إخفاء نصيحة السلطان، وأن الناصح إذا قام بالناصح على هذا الوجه، فقد برئ وخلت ذمته من التبعة.

وفي القصة التي وردت بين الصحابييين الجليلين؛ هشام بن حكيم بن حزام وعياض بن غنم أبلغ ردّ على من استدل بإنكار هشام بن حكيم علانية على السلطان، أو بإنكار غيره من الصحابة؛ إذ إن عياض بن غنم أنكر عليهم ذلك، وساق النص القاطع للنزاع الصريح في الدلالة وهو قوله: «من أراد أن ينصح لذي سلطان، فلا يبدعه علانية».

فما كان من هشام بن حكيم رضي الله عنه إلا التسليم والقبول لهذا الحديث الذي هو غاية في الدلالة على المقصود.

والحجة إنما هي في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا في قول أو فعل أحد من الناس، مهما كان^(٢).

قال الشوكاني رحمه الله:

«ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن ينصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رءوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث: أنه يأخذ بيده ويخلو به، ويبذل له النصيحة، ولا يذل سلطان الله، وقد قدمنا أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة، ولم يظهر منهم الكفر البواح، والأحاديث الواردة في هذا المعنى متواترة»^(٣).

(١) «حاشية السندي على مسند الإمام أحمد» (٣/٣٩٢).

(٢) «معاملة الحكام» للشيخ ابن برجس (ص ٨٤).

(٣) «السييل الجرار» للشوكاني (٤/٥٥٦).

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فيهم، قال: فترك رسول الله ﷺ منهم رجلاً لم يعطه، وهو أعجبهم إلي، فقامت إلي رسول الله ﷺ فساررتة، فقلت: يا رسول الله! ما لك عن فلان؟ والله إني لأراه مؤمناً، قال: «أو مسلماً» وفيه قال: «إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه خشية أن يكب في النار على وجهه»^(١).

قال النووي رحمته الله:

«فيه التأدب مع الكبار، وأنهم يُسَارُّون بما كان من باب التذكير لهم والتنبيه ونحوه، ولا يجاهرون، فقد يكون في المجاهرة به مفسدة»^(٢).

وعن زياد بن كسيب العدوي قال: «كنت مع أبي بكر تحت منبر ابن عامر - وهو يخطب وعليه ثياب رقاق-، فقال أبو بلال: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق. فقال أبو بكر: اسكت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض؛ أهانه الله»^(٣).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» من الطريق نفسه دون ذكر القصة ولفظه: «من أكرم سلطان الله -تبارك وتعالى- في الدنيا؛ أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهان سلطان الله -تبارك وتعالى- في الدنيا؛ أهانه الله يوم القيامة»^(٤).

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله تعالى بعدما قرر أن النصيحة تكون للولاء سرّاً لا علانية، وساق بعض الأدلة على ذلك، ومنها هذا الحديث:-

(١) أخرجه البخاري (٢٧)، ومسلم (٣٩٥).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٤٩/٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٢٢٤)، وصححه الألباني في «صحيح وضعيف سنن الترمذي» (٢٢٢٤).

(٤) حسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٧٦/٥).

«فإذا كان الكلام في الملك بغية، أو نصحه جهراً والتشهير به من إهائته التي توعد الله فاعلها بإهائته، فلا شك أنه يجب مراعاة ما ذكرناه -يريد الإسرار بالنصح ونحوه- لمن استطاع نصيحتهم من العلماء الذين يغشونهم ويخالطونهم، ويتنفعون بنصيحتهم دون غيرهم...»

فإن مخالفة السلطان فيما ليس من ضروريات الدين علناً، وإنكار ذلك عليه في المحافل والمساجد والصحف ومواضع الوعظ وغير ذلك، ليس من باب النصيحة في شيء، فلا تغتر بمن يفعل ذلك، وإن كان عن حسن نية، فإنه خلاف ما عليه السلف الصالح المقتدى بهم، والله يتولى هداك»^(١).

وقال سعيد بن جمهان:

«أتيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسلمت عليه، قال لي: مَنْ أنت؟ فقلت: أنا سعيد بن جمهان. قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت: قتلته الأزارقة. قال: لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار.

قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم، قال: فتناول يدي فغمزها بيده غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم إن كان السلطان يسمع منك، فأته في بيته، فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه»^(٢).

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قيل له: «ألا تدخل على عثمان لتكلمه؟ فقال:

(١) في كتابه «مقاصد الإسلام» (ص ٣٩٣).

(٢) قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٢٣٠): «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات»، وحسنه الألباني في «تخريج السنة» (٢/ ٥٢٣).

أترون أنني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمراً، لا أحب أن أكون أول من فتحه»^(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «قال -أي: أسامة بعد قوله إلا أسمعكم-: «والله لقد كلمته فيما بيني وبينه دون أن أفتح أمراً، لا أحب أن أكون أول من فتحه» يعني: لا أكلمه إلا مع مراعاة المصلحة بكلام لا يهيج به فتنة»^(٢).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«قوله: «قد كلمته ما دون أن أفتح باباً» أي: كلمته فيما أشرت إليه، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر بغير أن يكون في كلامي ما يثير فتنة أو نحوها»^(٣).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم؛ ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير»^(٤).

قال المهلب رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: «قد كلمته سرّاً دون أن أفتح باباً»، أي: باب الإنكار على الأئمة علانية، خشية أن تفترق الكلمة»^(٥).

وقال عياض رَحِمَهُ اللهُ:

«مراد أسامة: أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من

(١) أخرجه البخاري (٧٠٩٨)، ومسلم (٢٩٨٩)، وهذا سياق مسلم.

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥١ / ١٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٥١ / ١٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (٥١ / ١٣).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (٥١ / ١٣).

عاقبة ذلك، بل يتلطف به وينصحه سرًّا، فذلك أجدر بالقول»^(١).

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«يعني: المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ؛ لأن في الإنكار جهارًا ما يخشى عاقبته، كما اتفق في الإنكار على عثمان جهارًا، إذ نشأ عنه قتله»^(٢).

وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال:

«أيتها الرعية! إن عليكم حقًّا، النصيحة بالغيب، والمعاونة على الخير...»^(٣).

وعن سعيد بن جبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «قلت لابن عباس: أمر إمامي بالمعروف؟ فقال: ابن عباس: «إن خشيت أن يقتلك فلا، فإن كنت فاعلاً ففيما بينك وبينه، ولا تغترب إمامك»^(٤).

وعن خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة، قال: قال عبد الله: «إذا أتيت الأمير المؤمر، فلا تأتته على رءوس الناس»^(٥).

وعن تميم الداري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»^(٦).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٥١).

(٢) «تعليق الألباني على مختصر صحيح مسلم» (ص ٣٣٥).

(٣) أخرجه هنّاد بن السري في «الزهد» (٢/٦٠٢).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٧٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٤/١٦٥٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٧٤)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٤/١٦٦٠)، وهذا لفظ سعيد.

(٦) أخرجه البخاري (٥٦)، ومسلم (٢٠٥).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم»^(١).

وقال الخطَّابي رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن النصيحة لهم: الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وألا يُغَرَّوا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح»^(٢).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«والنصيحة لأئمة المسلمين: إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبيههم عند الغفلة، وسد خلَّتْهم عند الهفوة، وجمع الكلمة عليهم، ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن»^(٣).

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ:

«والنصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق وحث الأخيار على ذلك»^(٤).

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«والنصيحة لهم -أي: الأمراء- هي أن تكف عن مساوئهم، وألا ننشرها

(١) «شرح النووي على مسلم» (٣٨/٢).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٣٨/٢).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٣٨/١).

(٤) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص ١٠٠).

بين الناس، وأن نبذل لهم النصيحة ما استطعنا، بالمباشرة إذا كنا نستطيع أن نباشرهم أو بالكتابة إذا كنا لا نستطيع، أو بالاتصال بمن يتصل بهم إذا كنا لا نستطيع الكتابة؛ لأنه أحياناً لا يستطيع الإنسان الكتابة لهم، ولو كتب، لم تصل إلى المسئول، فيتصل بأحد يتصل بالمسئول وينبئه، فهذا من النصح.

أما نشر مساوئهم فليس فيه عدوان شخصي عليهم فقط، بل هو عدوان شخصي عليهم، وعلى الأمة جميعاً؛ لأن الأمة إذا امتلأت صدورها من الحقد على ولاة أمورها، عصت الولاة، وناذتهم، وحيثُ تحصل الفوضى، ويسود الخوف، ويزول الأمن، فإذا بقيت هيئة ولاة الأمور في الصدور، صار لهم هيئة، وحميت أوامرهم ونظمهم التي لا تخالف الشريعة»^(١).

قال صالح آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

«قال: «ولأئمة المسلمين وعامتهم» والنصيحة لأئمة المسلمين: أن يعطوا حقهم الذي أعطاهم الله -جل وعلا-، وَيَبَيِّنَهُ تعالى في الكتاب، وبينه رسول الله ﷺ في السنة؛ من طاعتهم في المعروف، وعدم طاعتهم في المعصية، وأن يجتمع معهم على الحق والهدى، وعلى ما لم نعلم فيه معصية، وأن تؤلف القلوب لهم، وأن يجتمع عليهم، وأن يدعى لهم، وهذا يشمل الحق الواجب والحق المستحب، وأن يترك الخروج عليهم بالسيف طاعة لله -جل وعلا-، وطاعة لرسوله، وأن يبايع ولي الأمر المسلم.

وَألا يموت المرء، وَثُمَّ وَالٍ مسلم، وليس في عنقه بيعة له، وأن يأتمر إذا أمره بما ليس بمعصية، وأن ينتهي إذا نهاه عن غير الطاعة، يعني: ما كان من قبيل الواجبات، فإن أمره بخلافها لا يطاع فيه، وإذا أمر بمعصية لا يطاع فيه، وما كان من قبيل المستحبات

(١) «شرح رياض الصالحين» للشيخ ابن عثيمين (١/ ٥٢٤).

والاجتهادات؛ يعني: ما يدخله الاجتهاد فإنه يترك الرأي لما يراه الإمام المسلم؛ لأن في ذلك مصالح العباد والبلاد، كما قرره أهل العلم في هذا الموضع.

أيضاً من النصيحة لهم: أن تبذل النصيح لهم، بمعنى: النصيح الذي يعلمه الناس، بأن تنبههم على ما يخطئون فيه، وما يتجاوزون فيه الشرعية لمن وصل له، وهذه المرتبة كما قال ابن دقيق: العيد في شرحه وغيره: هذه فرض كفاية تسقط بفعل البعض من أهل العلم ونحوهم.

فحق ولي الأمر المسلم أن ينصح، بمعنى: أن يؤتى إليه، وأن يبين له الحق، وأن يبصر به، وأن يوضح له ما أمر الله به، وما أمر به الرسول، وأن يُعان على الطاعة، ويسدد فيها، ويبين له ما قد يقع فيه من عصيان أو مخالفة للأمر.

وهذه النصيحة الخاصة لولاة الأمر جاءت لها شروط وضوابط معلومة في شروح الأحاديث، ومن أمثل من تكلم عليها في هذا الموضع: ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «جامع العلوم والحكم»، وساق عن ابن عباس وعن غيره أنواعاً من الآداب والشروط، التي ينبغي للناصح أن يتحلى بها إذا نصح ولي الأمر المسلم.

فمن ذلك أن تكون النصيحة برفق، وسهولة لفظ؛ لأن حال ولي الأمر في الغالب أنه تعز عليه النصيحة، إلا إذا كانت بلفظ حسن، وهذا ربما كان في غالب الناس أنهم لا يتتصحون -يعني: لا يقبلون النصيحة إلا إذا كانت بلفظ حسن-.

وقد قال -جل وعلا- لموسى وهارون: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُ: ﴿قَوْلًا لِّبَنَاتِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ ﴿٤٤﴾ [طه: ٤٣-٤٤].

فمن الآداب والشروط في ذلك أن تكون النصيحة بلفظ حسن؛ لأنه ربما كان اللفظ خشناً، فأداه ذلك إلى رفض الحق، ومعلوم أن الناصح يريد الخير للمنصوح له.

كما قال أهل العلم في تفسير النصيحة: إنها إرادة الخير للمنصوح له، فكلما كان السبيل لإرادة الخير للمنصوح له فإنه يؤتى.

ومن الشروط في ذلك: أن تكون النصيحة لولي الأمر سرًّا وليست بعلن؛ لأن الأصل في النصيحة بعامة لولي الأمر ولغيره أن تكون سرًّا، بخلاف الإنكار كما سيأتي عند شرح أبي سعيد الخدري: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» فإن الأصل في الإنكار أن يكون علناً، وأن الأصل في النصيح أن يكون سرًّا. فالنصيحة لولي الأمر يجب ويشترط لكونها شرعية أن تكون سرًّا، بمعنى: أنه لا يعلم بها من جهة الناصح إلا هو، وألا يتحدث بها بأنه نصيح وعمل وكذا؛ لأنه ربما أفسد المراء من النصيحة بذكره، وصعب قبول النصيحة بعد اشتها أن ولي الأمر نصيح، وأشباه ذلك.

وعلى هذا جاء الحديث المعروف الذي صححه بعض أهل العلم، وهو قوله ﷺ: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يبدعه علانية، ولكن ليخل به، وليدنه منه، فإن قبل منه فذاك، وإلا فقد أدى الذي عليه».

وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما: هل أنكر على الإمام علناً؟ فقال: لا، بل دأره بذلك سرًّا.

وفي صحيح البخاري أيضاً: «أن أسامة بن زيد جاءه جماعة، وقالوا له: ألا تنصح لعثمان؟ ألا ترى ما نحن فيه؟ فقال: أما إني لا أكون فاتح باب فتنة وقد بذلته له سرًّا» أو كما جاء عن أسامة بن زيد في صحيح البخاري.

فدل ذلك على اشتراط أن تكون النصيحة سرًّا، وهذا من حقه، إلى غير ذلك من الشروط التي ذكرها أهل العلم في هذا الموضع^(١).

(١) «شرح الأربعين النووية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٧٨).

قال ابن النحاس رَحِمَهُ اللهُ:

«ويختار الكلام مع السلطان في الخلوة على الكلام معه على رءوس الأَشْهاد، بل يود لو كلمه سرًّا ونصحه خفية من غير ثالث لهما»^(١).

قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا ينكر أحد على سلطان إلا واعظًا له وتخويفًا أو تحذيرًا من العاقبة في الدنيا والآخرة فإنه يجب، ويحرم بغير ذلك، ذكره القاضي، وغيره، والمراد: ولم يخف منه بالتخويف والتحذير وإلا سقط وكان حكم ذلك كغيره»^(٢).

قال أئمة الدعوة النجدية رحمهم الله:

«وأما ما قد يقع من ولادة الأمور من المعاصي والمخالفات التي لا توجب الكفر والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق واتباع ما كان عليه السلف الصالح من عدم التشنيع عليهم في المجالس ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر الواجب إنكاره على العباد غلط فاحش وجعل ظاهر لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه من المفساد العظيم في الدين والدنيا كما يعرف ذلك من نور الله قلبه وعرف طريقة السلف الصالح وأئمة الدين»^(٣).

قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاية وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي لا يفيد ولا ينفع».

(١) «تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين» (ص ٦٤).

(٢) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ٢٢١).

(٣) «نصيحة مهمة في ثلاث قضايا» لأئمة الدعوة النجدية (ص ٤٩).

ولكن الطريقة المتبعة عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير. وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنا وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلانًا يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم.

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة بن زيد: ألا تنكر على عثمان؟ قال: لا أنكر عليه عند الناس؟ لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس، ولما فتحوا الشر في زمن عثمان وأنكروا على عثمان جهرة، تمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين عليٍّ ومعاوية، وقُتل عثمان وعليٌّ بأسباب ذلك، وقُتل جَمْعٌ كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علناً حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه، نسأل الله العافية^(١).

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن حقوق الرعاة على رعيتهم: أن يناصحوهم ويرشدوهم، وألا يجعلوا من خطأهم إذا أخطئوا سلماً للقدح فيهم ونشر عيوبهم بين الناس، فإن ذلك يوجب التنفير عنهم وكراهيتهم، وكراهية ما يقومون به من أعمال، وإن كانت حقاً، ويوجب عدم السمع والطاعة لهم، وإن من الواجب على كل ناصح وخصوصاً من ينصح ولادة الأمر أن يستعمل معهم الحكمة في نصيحته، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة^(٢)».

(١) «حقوق الراعي والرعية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٢٧).

(٢) السابق.

قال الشيخ صالح الفوزان رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن النصيحة لهم: تبينهم على الأخطاء والمنكرات التي تحصل في المجتمع وقد لا يعلمون عنها، ولكن يكون هذا بطريقة سرية فيما بين الناصح وبينهم، لا النصيحة التي يجهر بها أمام الناس أو على المنابر؛ لأن هذه الطريقة تثير الشر وتحدث العداوة بين ولاية الأمور والرعية.

ليست النصيحة؛ أن الإنسان يتكلم في أخطاء ولاية الأمور على منبر أو على كرسي أمام الناس هذا لا يخدم المصلح وإنما يزيد الشر شراً. إنما النصيحة أن تتصل بولاية الأمور شخصياً أو كتابياً، أو عن طريق بعض الذين يتصلون بهم، وتبلغهم نصيحتك سراً فيما بينك وبينهم.

وليس من النصيحة أيضاً: أننا نكتب نصيحة وندور بها على الناس، أو على كل أحد؛ ليقعوا عليها ونقول هذه نصيحة.. لا هذه فضيحة، هذه تعتبر من الأمور التي تسبب الشرور، وتفرح الأعداء، ويتدخل فيها أصحاب الأهواء^(١).

وعن أبي البختري، قال: قيل لحذيفة: «ألا تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر؟» قال: «إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن ترفع السلاح على إمامك»^(٢).

فالمتبع للكتاب والسنة والآثار يعلم أن الإنكار على الولاية يراعي فيه ما

يلي:

- أن يكون برفق.

- أن يكون عنده.

(١) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٦٣).

(٢) «شعب الإيمان» للبيهقي (٧٢٤٤).

- أن يخلو به.
 - أن ينكر من عنده فقه الإنكار.
 - ألا يؤدي إلى منكر أعظم منه.
 - ألا ينكر باليد ولا يشهر عليه السلاح.
 - أن تكون مناصحته سرًا.
- فمن التزم ذلك أثمر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثمرته، وبرئت عهدة الأمر ووافق شرع الله في أمره ونهيه.

الوجه الخامس:

أن هناك آدابًا لابد أن يتحلّى بها وشروطًا ينبغي أن تتوفر في القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاسيما مع الأمراء والملوك والحكام.

فمن هذه الآداب والشروط ما ذكره سفيان الثوري حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:

«لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فيه ثلاث خصال»: رفيق بما يأمر، رفيق بما ينهى، عدل بما يأمر، عدل بما ينهى، عالم بما يأمر، عالم بما ينهى»^(١).

ومنها أيضًا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال رَحِمَهُ اللهُ:

«إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب عليه أن يكون عالمًا قبل أن يأمر وينهى، وأن يكون متيقنًا بحصول المصلحة في أمره ونهيه ودرء المفسدة، فإن دخل في الأمر والنهي بظنٍّ ولو كان ظنًّا راجحًا أثم؛ لأن درء المفسد مقدم على جلب المصلح»^(٢).

(١) «الورع» للإمام أحمد (ص ١٥٤).

(٢) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لابن تيمية.

وهذا فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أحاد الناس فما بالناس بالذي يأمر السلطان بالمعروف وينهاه عن المنكر، فلا بد أن تتأكد فيه هذه الآداب كالرفق والعدل والعلم تأكدًا شديدًا.

فهل هؤلاء الذين خرجوا في هذه التظاهرات وهم من عوام الناس وشباب (الإنترنت) و(الفيس بوك) أكثرهم لا يصلي، والذي يصلي منهم لا يصلي كما كان النبي ﷺ يصلي، هل هؤلاء عندهم الآداب التي لا بد أن يتحلى بها الذي يقوم بهذه الشعيرة العظيمة؟!

وهل هؤلاء عندهم رفق وعدل وعلم؟!
وهل هؤلاء يصلحون للقيام بهذه المهمة العظيمة وهي أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر؟!

وهل هؤلاء يعلمون قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي يجب مراعاتها لا سيما مع السلطان؟! والتي منها:

- درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.
 - البدء بالأهم فالأهم.
 - تقديم الكليات على الجزئيات.
 - كيفية أداءها بأساليبها الشرعية وآدابها المرعية.
- لا يقول عاقل فضلاً عن عالم: إن هذه الجموع الغفيرة الحاشدة من المتظاهرين والمتظاهرات الذين خرجوا في همجية واضطراب ورفع للأصوات يعرفون هذه القواعد ويراعون تلكم الآداب.
- ولقد رأينا وسمعنا في هذه الأحداث أمورًا لا يكاد ينقطع العجب منها، قد صدرت من أناس يلجون كل فتنة ويركبون كل موجة.

فهذا محمد حسان يقول عن هؤلاء الأغرار الصغار الهمج الرعاع الذين
خرَّبوا البلاد ودمَّروا الأوطان:

«هؤلاء الشباب الأبي التقي الزكي الذكي الشباب الطاهر!! الشباب الذي
سطر بدمائه الطاهرة هذه الملحمة!! وهذا العمل العظيم!! أوجه له رسالة من
قلب ميدان التحرير وأقول لهم: أيها الأطهار، أيها الأخيار، أيها الأبرار!!»^(١).

ويقول:

«والله إنني أعتذر لهؤلاء الشباب وأنا مستعد أن أقبل أيديكم وأن أقبل
رءوسكم!!»^(٢).

ويقول:

«شبابنا في ميدان التحرير وفي الساحات والميادين العامة عنده من الفهم
الدقيق والوعي العميق!!»^(٣).

(١) لقاء على قناة (العربية) الفضائية.

(٢) لقاء على قناة (المحور) الفضائية.

(٣) لقاء له على قناة (أزهري) الفضائية. وهذا من ركوبه للموجة ومن تلونه وتناقضه.

فقد قال من قبل في محاضرة (بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٣ م) عن الشباب الذي يخرج في
المظاهرات.

(آه الأمة عمالة بتنكر وخلاص مش كده الواقع ومانشعات وبتاع، يعني حاجة يعني بكل أسف
ما اتغير شيء...، ممكن الناس تفضل ماشيه في المظاهرة دي خمس ساعات أقسم بالله وما
تصليش الظهر بالله عليك دا راجل عايز ربنا يغير وهو ما أداش فرض ما أداش فرض، وحده
ماشيه تقول مش عارف إيه صلاح الدين وهي لابسه بنطلون، طيب إيه ده يا إخوانا). اهـ
قلت: وما الذي تغير في هذه المظاهرات فقد كان معظم الشباب فيها لا يصلي وكانت
النساء يلبسن البنطال ويحملن على أكتاف الرجال؟

فإني لأتعجب من جرأة ومجازفة هذا الرجل، كيف يطلق هذه الأوصاف والعبارات الكاذبة الفاجرة هكذا جزافاً بهذه الجرأة؟
 ألا يعلم أنه مسئول ومحاسب أمام الله عن كل كلمة تخرج من فمه، وينطق بها لسانه، فإنه لا يقول مثل هذه المجازفات والأراجيف إلا من انتكست فطرته، وطمس الله على بصيرته.

فهؤلاء الشباب كان أغلبهم في الميدان لا يصلون!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان في اختلاط ومجون!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يرقصون ويعزفون ويغنون!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يسبون الحاكم ويلعنون!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يرفعون المصحف مع الصليب!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يهتفون - كما نقلته أنت^(١) -: شيوعيين شيوعيين حتى الموت شيوعيين!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يرددون.

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر!
 وهؤلاء الشباب كانوا في الميدان يرددون:
 مدنية مدنية مش عايزنها إسلامية!
 يقول سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله -:
 «ما هي -أي: المظاهرات- إلا فوضوية، ومن أناس لديهم فساد تصور، وقلة إدراك للمصالح من المفاسد»^(٢).

(١) خطبة جمعة له على قناة (الرحمة) الفضائية.

(٢) كما في مجلة الدعوة العدد (١٩١٦).

وقال الشيخ مُقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا يدعو إلى هذه المظاهرات إلا الهمج الرعاع»^(١).

وقال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

«إذا جاءهم أمر من الخوف مثل ما يحصل الآن، أو من الأمن فلا يستعجل العوام والغوغاء والدهماء وأصحاب الفكر المحدود، لا يستعجلون بالبحث فيه ونشره وإبداء الآراء فيه، هذا ليس من شأنهم، هذا يرد إلى الرسول -إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته- وإلى أولي الأمر وهم أهل العلم وأهل السياسة والعقل ولالة الأمور، فيحلون هذه المشاكل ويضعون لها الحلول الناجحة بإذن الله عَزَّوَجَلَّ، هذا هو طريق الحل في هذه المسألة، ويتولى ذلك أهل العلم وأهل الرأي من الرعية -أهل الرأي والبصيرة والعقول-، ما هو بالفوضى والدهماء، والفوضى والمظاهرات، هذا ما تزيد الأمر إلا شدة والعياذ بالله»^(٢).

الوجه السادس:

أن من أصول الخوارج والمعتزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٣)، ويقصدون بذلك: الخروج على الحكام، فلما انطلق الخوارج والمعتزلة في أمرهم بالمعروف ونهيه عن المنكر من منطلقات بدعية بعيدة عن نصوص الشريعة وآثار الصحابة ومراعاة المصالح ودرء المفاسد؛ نَجَمَ عن ذلك الفساد العريض، والصدع الكبير في جسد الأمة، فسُفِكَت الدماء وهُتَكَت الأعراض ونُهَبَت الأموال

(١) «فتاوى علماء السنة في المظاهرات» (ص ٧).

(٢) خطبة عن الأحداث بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٤٣٢ هـ.

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الرد على شبهة (أنه يخرج على أئمة الجور، ولا يخرج على أئمة العدل).

وقُتل النساء والأطفال، كل ذلك تحت اسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
 فعن أبي البختري، قال: «قيل لحذيفة: ألا تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر؟
 قال: إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لحسن، ولكن ليس من السنة أن ترفع
 السلاح على إمامك»^(١).

وقد كتب رأس المعتزلة عمرو بن عبيد إلى الإمام ابن شبرمة يحضه ويحثه
 على الجهاد والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فكتب إليه ابن شبرمة:
 الأمر يا عمرو بالمعروف نافلة والقائمون به لله أنصـار
 والتاركون له عجزاً لهم عدد واللائمون لهم يا عمرو أشرار
 الأمر والنهي لا بالسيف نشهره على الخليفة إن القتل إضرار^(٢)



(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٤٤).

(٢) «الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم» للشيخ ابن برجس (ص ٦١).

الشبهة الثانية عشرة قول النبي ﷺ: «ومن أنكر سلم»

قول النبي ﷺ: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع»^(١).

الرد على هذه الشبهة:

أن هذا الحديث إنما هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تقدم الكلام على كيفية الإنكار على الأمراء وصفات المنكر، وآداب الإنكار على الأمراء حتى لا يؤدي إلى ما هو أنكر منه. وها هو فهم السلف لهذا الحديث.

قال الحسن:

«فمن أنكر بلسانه فقد برئ»: وقد ذهب زمان هذه، «ومن كره بقلبه» فقد جاء زمان هذه»^(٢).

قال قتادة:

«يعني: من أنكر بقلبه وكره بقلبه»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٤٩٠٧).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٤٣).

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٤٣).

قال الإمام مسلم:

«أي: من كره بقلبه، وأنكر بقلبه»^(١).



(١) «صحيح مسلم» (٤٩٠٧).

الشبهة الثالثة عشرة: قول النبي ﷺ: «أفضل الجهاد: من قال كلمة حق عند سلطان جائر»^(١)

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

من المقرر أن (الفضل المعين الذي يكون مقيداً بشرط أو قيد، فلا بد لحصول هذا الفضل المعين من تحقيق هذا الشرط أو القيد).

ففي هذا الحديث: قيد النبي ﷺ الكلمة التي يتكلمها الرجل عند السلطان الجائر والتي هي أفضل الجهاد قيدها بشرطين:

الأول: أن تكون (كلمة حق):

فليس السب والشتم والإهانة والاستهزاء والسخرية بـ(كلمة حق).

وليس تهيج الناس على ولاة أمورهم والتشهير بأخطائهم بـ(كلمة حق).

وليس المطالبة بعزل حاكمهم المسلم بـ(كلمة حق).

الثاني: أن تكون (عند السلطان):

فـ(عند) هذه ظرف مكان.

أي: في مكان السلطان، بينك وبينه، في حضرته.

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٤٦)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح وضعيف سنن أبي داود» (٤٣٤٦).

وإن استطاع فليخلو به، وليأخذ بيده، وليكلمه سرًّا وهذا هو الأصل وبذلك جاءت الآثار.

فهل الكلام على أخطاء السلطان والتشهير بها في الميادين، وعلى المنابر، وفي الإذاعات، وعلى الشاشات، وفي الصحف فهل هذا يكون (عند السلطان)؟! فإذا لم تكن الكلمة (كلمة حق) أو لم تكن (عند السلطان)، لم تكن هذه الكلمة أفضل الجهاد بل تصبح هذه الكلمة والشأن كذلك من كبائر الذنوب وعظائم الآثام؛ لأنها عندئذ تكون خروجًا على الحاكم، وتكون سببًا لنزول البلاء وسفك الدماء وإثارة الدهماء.

فمما سبق يتبين أن هذا الحديث داخل ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فقد بَوَّبَ أبو السعادات بن الأثير على هذا الحديث في كتابه: «جامع الأصول من أحاديث الرسول» فقال:

«كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»
وذكر هذا الحديث مع أحاديث آخر.

الوجه الثاني:

أنه قد وردت رواية أخرى لهذا الحديث وجاء فيها:

«ألا إن لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته، ألا وأكبر الغدر غدر أمير عامة، ألا لا يمتنع رجل مهابة الناس أن يتكلم بالحق إذا علمه، ألا إن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»^(١).

ففي هذه الرواية جمع فيها النبي ﷺ بين التحذير من الغدر لاسيما أكبر الغدر

(١) أخرجه أحمد (١١١٥٩)، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف الجامع» (١٢٤٠).

غدر الأمير الذي هو من الكبائر، وبين كلمة الحق عند السلطان الجائر التي هي من أفضل الجهاد، فعلم من ذلك أنه لا تعارض بين هذين الأصلين العظيمين:
 فالأول: ترك الخروج على الأمير وترك غدره وهذا في قوله: «وأكبر الغدر غدر أمير عامة».

والثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا في قوله: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

وقد بين هذا الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جار، وذلك لقول رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري «اصبر وإن كان عبداً حبشياً»، وقوله للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»، وليس من السنة قتال السلطان فإن فيه فساد الدنيا والدين... والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إلا من خُفَّت سيفه وعصاه»^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«وأن أصبر على جور الأئمة، وألا أخرج عليهم في فتنة، لما في الصحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فميتته جاهلية».

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول أو أقوم بالحق حيثما كنت لا أخاف في الله لومة لائم، كما أخرجاه في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في يسرنا وعسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم»،

(١) «شرح السنة» للبربهاري (ص ٣٣ - ٥٨).

فبايعهم على هذه الأصول الثلاثة الجامعة وهي: الطاعة في طاعة الله وإن كان الأمر ظالمًا، وترك منازعة الأمر أهله، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق»^(١).
فلا تعارض بين هذين الأصلين العظيمين عند أهل السنة والجماعة، وإنما يقع التعارض والتخبط في أذهان هؤلاء القطبيين الذين هم خوارج العصر.



(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/٢٤٩).

الشبهة الرابعة عشرة إنكار أبي سعيد الخدري على مروان

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ٤٨):

«ففي الحديث: إنكار أبي سعيد الخدري على الوالي على رءوس الناس يوم العيد، وفي الحضور عدد من أصحاب النبي ﷺ، وكثير من التابعين، وما أنكر أحد على أبي سعيد ما فعله، بل أقره الناس على ذلك، وما نعلم أحداً نسب إلى أبي سعيد أنه خارجي لإنكاره في هذا المشهد العظيم».

وأورد هذه الشبهة أيضاً:

محمد عبد المقصود^(١).

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

نقول لهؤلاء الذين استدلوا بإنكار أبي سعيد الخدري على مروان على جواز المظاهرات: مَنْ من علماء السنة المعاصرين كابن باز وابن عثيمين والألباني استشهد بفعل أبي سعيد على هذه المظاهرات التي هي من عادات الكافرين وأساليب الملحدين؟ فهؤلاء هم الذين اخترعوها لإسقاط حكوماتهم وأنظمتهم

(١) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

وللمطالبة بحقوقهم.

فهل كان هؤلاء الكافرون عند قيامهم بهذه المظاهرات والاعتصامات يستدلون ويقتدون بفعل أبي سعيد الخدري، أم أنهم اخترعوها من عند أنفسهم، ثم قلدهم المسلمون في هذه الأفعال الهمجية البربرية في تبعية لهم مهينة، وتشبه بهم ذليل.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل جاء أناس متعالمون جُهَّال، ليس لهم من العلم الشرعي نصيب، لم يعرفوا قدر علماء السنة فراحوا يطلبون الأدلة لهذه الأفعال التي هي من أفعال الكافرين؛ ليدخلونها في هذا الدين العظيم مبتدعين فيه غير متبعين، سائرين في ذلك على قاعدة «اعتقد ثم استدل» التي هي قاعدة أهل الأهواء المبتدعين.

فليس هناك عالم من علماء السنة قال بمشروعية المظاهرات والثورات التي هي ليست من أفعال المسلمين أصلاً، فضلاً عن أن يستدل بفعل أبي سعيد على مشروعيتهما وهي من أفعال الكافرين، بل إن العلماء الذين ذكروا هذا الحديث في مصنفاتهم، جعلوا هذا الحديث ضمن (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، وقد تقدم أنه ينكر على الأمراء والحكام بالضوابط والشروط والآداب التي جاءت في النصوص عند الإنكار عليهم؛ لكيلا يتولد منكر أعظم من ذلك المنكر الذي يراد إزالته.

فلما أنكر أبو سعيد على مروان أنكر بالضوابط الشرعية والآداب المرعية فلم يهيج العامة والدهماء ولم يدع إلى عزل الحاكم، أو نزع اليد من الطاعة، ولم يدع إلى سبه أو إهانته وإنما أنكر في نفس الوقت وفي الحال؛ لأنه لا يستطيع أن يؤخر البيان عن وقت الحاجة، وأنكر عليه لمخالفته السنة، وأنكر عليه وهو في

حضرته، وأنكر عليه برفق وأدب ولين.

ففرق بين الإنكار على الحكام بالضوابط الشرعية، وبَيَّنَ الإنكار الذي هو في حقيقة الأمر خروج على الحكام تحت مسمى: (إنكار المنكر على الحكام)، كما هو منهج الخوارج والمعتزلة، فيسمون الخروج على الحكام أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، زعموا.

أما الذين استدلوا بفعل أبي سعيد وأنكروا على الحاكم -زعموا ذلك- أنكروا بطريقة غير التي أنكر بها أبو سعيد، فحدثت الفتنة والفوضى والقتل والتخريب وجاءوا بمنكرات أعظم من التي خرجوا من أجل إنكارها.

واليك هذا الكلام المانع والتأصيل الرائع على قواعد منهج السلف الصالح للشيخ العلامة صالح آل الشيخ عند شرحه لهذا الحديث حديث أبي سعيد الخدري.

قال الشيخ -حفظه الله-:

«هذا الحديث يدخل في بحثه الإنكار على الولاة، والإنكار على عامة الناس، ويدخل أيضاً مراتب الإنكار، والقواعد التي تحكم ذلك، وهي كثيرة، -يعني: مباحثه، أعني: مباحثه وفروعه كثيرة يطول المقام بذكرها-، لكن أنه على مسألة مهمة ذكرتها عدة مرات، وهي أن هناك فرقاً ما بين النصيحة والإنكار في الشريعة، وذلك أن الإنكار أضيق من النصيحة، فالنصيحة اسم عامٌ يشمل أشياء كثيرة، كما مرَّ معنا في حديث (الدين النصيحة) ومنها الإنكار، فالإنكار حال من أحوال النصيحة؛ ولهذا كان مقيداً بقيود وله ضوابطه.

فمن ضوابطه: أن الإنكار الأصل فيه أن يكون علناً؛ لقوله: «من رأى منكم فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه»، وهذا بشرط رؤية المنكر.

وهنا ندخل في بحث مسألة بحثناها مراراً، وهي أن الولاة ينكر عليهم إذا

فعلوا المنكر بأنفسهم، ورآه من فعل أمامه ذلك الشيء، وعلى هذا يحمل هدي السلف في ذلك.

وكل الأحاديث التي جاءت -وهي كثيرة- أكثر من عشرة، أو اثني عشر حديثاً في هذا الباب، فيها إنكار طائفة من السلف على الأمير، أو على الوالي، كلها على هذا الضابط، وهو أنهم أنكروا شيئاً رأوه من الأمير أمامهم، ولم يكن هدي السلف أن ينكروا على الوالي شيئاً أجراه في ولايته.

ولهذا لما حصل من عثمان بعض الاجتهادات، وقيل لأسامة بن زيد رحمهما الله: ألا تنصح لعثمان؟ ألا ترى إلى ما فعل؟ قال: أما إني بذلته له سرّاً، لا أكون فاتح باب فتنة.

ففرق السلف في المنكر الذي يُفعل أمام الناس، كحال الأمير الذي قدم خطبتي العيد على الصلاة، وكالذي أتى للناس وقد لبس ثوبين، وأحوال كثيرة في هذا، فرقوا ما بين حصول المنكر منه أمام الناس علناً، وما بين ما يجريه في ولايته، فجعلوا ما يجريه في ولايته باباً من أبواب النصيحة، وما يفعله علناً يأتي هذا الحديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» مع الحكمة في ذلك.

ولهذا قال رجل لابن عباس رحمهما الله: ألا آتي الأمير، فأمره وأنهاه؟ قال: لا تفعل، فإن كان ففيما بينك وبينه. قال: أرأيت إن أمرني بمعصية؟ قال: أما إن كان ذاك فعليك إذن؛ فدل هذا على أن الأمر والنهي المتعلق بالولي إنما يكون فيما بين المرء وبينه، فيما يكون في ولايته، وأما إذا كان يفعل الشيء أمام الناس، فإن هذا يجب أن ينكر من رآه بحسب القدرة، وبحسب القواعد التي تحكم ذلك، إذا تكرر هذا^(١).

(١) «شرح الأربعين النووية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٢٩٣).

الوجه الثاني:

أن إنكار أبي سعيد على مروان بن الحكم كان في حضرته وأمامه وبينه وبينه، وهذا هو شرط من شروط الإنكار على الحاكم، ولم يكن إنكار أبي سعيد في غيبة الحاكم، ولم يكن الإنكار في الميادين، ولم يكن الإنكار على الفضائيات، ولم يكن الإنكار على صفحات الجرائد.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «إنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه»^(١).

فمن أراد أن يحتج بفعل أبي سعيد فليفعل كما فعل وليسلك كما سلك.

الوجه الثالث:

أن أبا سعيد الخدري هو واحد من فقهاء الصحابة وكبارهم، فهو يعلم فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تقدم أن العلماء قد ذكروا آداباً وشروطاً لا بد أن يتحلّى بها القائم بهذا العمل الكبير، والأمر الخطير وهو إنكار المنكر على السلطان إذا فعل منكراً، وليس هذا متروكاً لآحاد الناس يقوم به؛ كأمثال هؤلاء المتظاهرين والمتظاهرات الذين لا يعلمون شيئاً عن دينهم على التفصيل فضلاً عن أن يعرفوا كيف ينكروا على حكامهم.

كما قال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ:

«لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فيه ثلاث خصال: رفيق بما يأمر رفيق بما ينهى، عدل بما يأمر، عدل بما ينهى، عالم بما يأمر، عالم بما ينهى»^(٢).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وفيه -أي: حديث أبي سعيد الخدري-: إنكار

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٤٥٠).

(٢) «الورع» للإمام أحمد (ص ١٥٤).

العلماء على الأمراء إذا صنعوا ما يخالف السنة»^(١).

فهل الذين خرجوا إلى الميادين قد توافرت فيهم هذه الخصال؟

وهل الذين خرجوا إلى الميادين من العلماء الذين يعلمون فقه الإنكار على

الأمراء؟

وهل الذين خرجوا إلى الميادين ممن ينتسبون إلى العلم -كذباً وزوراً-

أنكروا منكرًا أصلاً؟ اللهم لا!!

الوجه الرابع:

أن أبا سعيد الخدري لما أنكر على مروان، ولم يستجب له مروان، لم يهيج عليه الناس، ولم يُشهر بخطئه على الملاء، ولم يحدث فتنة ولم يسبّه، ولم يلعنه، ولم ينزع يده من طاعته، بل حضر الخطبة وصلى خلفه ولم ينصرف، وهذا هو موقف العلماء الراسخين أنهم يخدمون كل فتنة بخلاف غيرهم من الحماسيين الذين يختلقون الفتن والقلاقل التي لا يستطيعون الحياة إلا بها.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وفيه -أي: في حديث أبي سعيد الخدري-: جواز عمل العالم بخلاف الأولى

إذا لم يوافقها الحاكم على الأولى؛ لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف،

فيستدل به على أن المبادأة بالصلاة فيها ليس بشرط في صحتها»^(٢).

وهذا من فقه العلماء وحكمتهم في مثل هذه الأمور بخلاف غيرهم من

الحماسيين الذين لم يؤتوا فقهًا ولا حكمة ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ

الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٤٥٠).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٤٥٠).

والخلاصة مما سبق: أن من أراد أن يستدل بفعل أبي سعيد الخدري فليفعل كفعله وليسلك مسلكه؛ لأن هذا - كما هو معلوم - من شروط القياس الصحيح. فتبين أن حديث أبي سعيد حجة لنا لا علينا؛ فإنه لا يستدل مبطل بدليل صحيح على باطله إلا كان حجة عليه لا له، كما قرر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله.



الشبهة الخامسة عشرة: قول الطبري في اختلاف السلف في الإنكار على الأمراء

قال الطبري رَحِمَهُ اللهُ:

«اختلف السلف في الأمر بالمعروف، فقالت طائفة: يجب مطلقاً، واحتجوا بحديث طارق بن شهاب رفعه: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»، وبعموم قوله: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» الحديث.

وقال بعضهم: يجب إنكار المنكر، لكن شرطه: ألا يلحق المنكر بلاء لا قبل له به؛ من قَتَلَ ونحوه.

وقال آخرون: ينكر بقلبه؛ لحديث أم سلمة مرفوعاً: «يستعمل عليكم أمراء بعدي، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع». الحديث قال: والصواب اعتبار الشرط المذكور ويدل عليه حديث: «لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه»، ثم فسره بأن يتعرض من البلاء لما لا يطيق»^(١).

الرد على هذه الشبهة:

لا حجة لهؤلاء الذين يقولون بمشروعية المظاهرات في كلام الإمام الطبري.

فهل الإمام الطبري نقل اختلاف السلف في حكم المظاهرات على ثلاثة

أقوال؟!

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٥٣).

أم نقل اختلاف السلف في حكم الخروج على أئمة الجور على ثلاثة أقوال؟!

إنما نقل الإمام الطبري اختلاف السلف في الإنكار على الأمراء إذا ارتكبوا منكراً.

- هل ينكر عليهم وهو عندهم مطلقاً ولو كان مؤدياً لهلاكه؟
 - أم ينكر عليهم وهو عندهم إذا أمن عدم تعرض السلطان له؟
 - أم ينكر عليهم وهو عندهم بقلبه فقط مطلقاً، أمِنَ أو لم يَأْمَنِ الأذى؟
 ثم اختار وصبوب الإمام الطبري القول الثاني: وهو أن الرجل إذا كان عند الأمير الذي وقع منه منكر وكان في حضرته أنه ينكر عليه إذا أمن على نفسه بطش الأمير.

واستدل بقول النبي ﷺ: «لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه»، والإنكار كما مرَّ له شروطه وآدابه لاسيما في حال الإنكار على الولاة والأمراء ومنها كما مرَّ ذكره:

- أن يكون برفق.
 - أن يكون عنده.
 - أن يخلو به.
 - أن ينكر من عنده فقه الإنكار.
 - ألا يؤدي إلى منكر أعظم منه.
 - لا ينكر باليد ولا يشهر عليه السلاح.
 - أن تكون مناصحته سرّاً.
- كما سبق ذكر ذلك بالأدلة وأقوال الأئمة.
- هذه هي المسألة لا مسألة أخرى، فكلام الإمام الطبري في سبيل، وكلام

هؤلاء المتعالمين في سبيل آخر.

ومما يدل على صحة ما قررناه: أن ابن حجر بعدما ذكر كلام الإمام الطبري،

قال:

«وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم، وتبليغهم ما يقول الناس فيهم؛ ليكفوا، ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية، بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير»^(١).

فهذا هو فهم ابن حجر لكلام الإمام الطبري، لم يفهم من كلام الإمام الطبري ما فهمه أولئك المتعالمون خوارج العصر.

فبأي شيء يستدل هؤلاء المتعالمون؟!

إن هؤلاء يذهبون إلى المتشابه ويتركون المحكم من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال أهل السنة قديماً وحديثاً، فكلما وجدوا كلاماً متشابهاً أخذوه ووضعوه في غير موضعه وهذا فعل الذين في قلوبهم زيغ وضلال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].



(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥٣).

الشبهة السادسة عشرة في صحيح مسلم باب وجوب الإنكار على الأمراء

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أنه كما تقدم أن الإنكار على الأمراء واجب بشروطه، كالإنكار على آحاد الناس سواء بسواء، ولكن الاختلاف في كيفية الإنكار على الأمراء، فإن الإنكار على الأمراء يختلف عن الإنكار على من سواهم من آحاد الناس، فإنه لا بد أن يكون بالضوابط الشرعية والآداب المرعية السالف ذكرها.

الوجه الثاني:

أن الإمام النووي بَوَّبَ أبواباً قبل ذلك الباب منها:

- «باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم».

- «باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق».

- «باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن في كل حال،

وترك الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة».

- «باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع».

فهل وقع الإمام النووي في تناقض وتخبط عندما ذكر هذا الباب، وذكر قبله

هذه الأبواب؟! حاشاه وإنما الذي يقع في التناقض والتخبط هم الذين لا يعرفون

كيف يستدلون، ولا كيف يفهمون، فيقعون في تناقضات لا آخر لها.
فإنه لا تعارض بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأمراء، وبين
عدم الخروج على الولاة.

ويدل على ذلك حديث عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على
السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألا
ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم».
ولهذا تجد سائر من يصنف في معتقد أهل السنة والجماعة من المتقدمين
يذكر المسألتين مبيناً أنهما من أصول أهل السنة ولا تعارض بينهما.

قال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ: «ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن
جار، وذلك لقول رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري: «اصبر، وإن كان عبداً حبشياً»،
وقوله للأَنْصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»، وليس من السنة قتال السلطان،
فإن فيه فساد الدنيا والدين... والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إلا من
خَفَتَ سيفه وعصاه»^(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وأن أصبر على جور الأئمة وألا أخرج عليهم
في فتنة لما في الصحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره
شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فميتته
جاهلية».

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول أو أقوم بالحق حيثما كنت لا أخاف في الله
لومة لائم، كما أخرجه في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله
ﷺ على السمع والطاعة، في يسرنا وعسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وألا

(١) «شرح السنة» للبر بهاري (ص ٣٣-٥٨).

ننازع الأمر أهله، وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم»، فبايعهم على هذه الأصول الثلاثة الجامعة وهي الطاعة في طاعة الله، وإن كان الأمر ظالمًا، وترك منازعة الأمر أهله والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق»^(١).

فلا تعارض بين الإنكار المنضبط بالضوابط الشرعية، وبين عدم الخروج على الأئمة، وإنما التعارض يكون بين الإنكار على طريقة الخوارج والمعتزلة وبين عدم الخروج على الأئمة.



(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/٢٤٩).

الشبهة السابعة عشرة: حديث قصة إسلام عمر وحمزة وخروجهما في صفين متظاهرين

قال أبو نعيم: «حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا عبد الحميد بن صالح، ثنا محمد بن أبان، عن إسحاق بن عبد الله بن أبان بن صالح، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: سألت عمر -رضي الله تعالى عنه- لأي شيء سُميت الفاروق، قال: «أسلم حمزة قبلي بثلاثة أيام، ثم شرح الله صدري للإسلام، فقلت: الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى، فما في الأرض نسمة أحب إلي من نسمة رسول الله ﷺ، قلت: أين رسول الله ﷺ؟»

قالت أختي: هو في دار الأرقم بن أبي الأرقم عند الصفا، فأتيت الدار وحمزة في أصحابه جلوس في الدار ورسول الله ﷺ في البيت، فضربت الباب، فاستجمع القوم فقال لهم حمزة: ما لكم؟ قالوا: عمر، قال: فخرج رسول الله ﷺ، فأخذ بمجامع ثيابه ثم نثره نثره فما تمالك أن وقع على ركبته، فقال: ما أنت بممنته يا عمر؟!

قال: فقلت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، قال: فكبر أهل الدار تكبيرة سمعها أهل المسجد، قال: فقلت: يا رسول الله، ألسنا على الحق إن متنا وإن حيينا؟ قال: بلى، والذي نفسي بيده إنكم على الحق إن متتم وإن حييتم.

قال: فقلت: ففيم الاختفاء؟! والذي بعثك بالحق لتخرجن، فأخرجناه في صفيين حمزة في أحدهما وأنا في الآخر، له كديد ككديد الطحين حتى دخلنا المسجد، قال: فنظرت إلى قريش وإلى حمزة، فأصابتهم كآبة لم يصبهم مثلها، فسماني رسول الله ﷺ يومئذ الفاروق وفرق الله به بين الحق والباطل»^(١).

الرد على هذه الشبهة:

هذه القصة منكرة متنا وإسنادها ضعيف جداً، فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فالقصة لا تثبت ولا يحتاج بها كما بينه علماء الحديث.
قال الألباني -مبيناً درجة الحديث-: «منكر».

ثم قال:

«ولعل ذلك كان السبب، أو من أسباب استدلال بعض إخواننا الدعاة على شرعية (المظاهرات) المعروفة اليوم، وأنها كانت من أساليب النبي ﷺ في الدعوة! ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية تتظاهر بها، غافلين عن كونها من عادات الكفار وأساليبهم التي تتناسب مع زعمهم أن الحكم للشعب وتتنافى مع قوله: «خير الهدي هدي محمد»^(٢).

قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ في رده على عبد الرحمن عبد الخالق:

«وما ذكرت حول المظاهرة فقد فهمته وعلمت ضعف سند الرواية بذلك كما ذكرت؛ لأن مدارها على إسحاق بن أبي فروة وهو لا يحتاج به، ولو صحت الرواية فإن هذا في أول الإسلام قبل الهجرة، وقبل كمال الشريعة، ولا يخفى أن العمدة في الأمر والنهي وسائر أمور الدين على ما استقرت به الشريعة بعد الهجرة»^(٣).

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤٠).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ الألباني (٧٤ / ١٤).

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨ / ٢٤٦).

الشبهة الثامنة عشرة: فتوى الشيخ ابن عثيمين في إباحة المظاهرات في بلاد الكفر

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«إن المظاهرات لا تفيد بلا شك، بل هي فتح باب للشر والفوضى، فهذه الأفواج ربما تمر على الدكاكين وعلى الأشياء التي تُسرق وتُسرَق، وربما يكون فيها اختلاط بين الشباب المردان والكُهل، وربما يكون فيها نساء أحياناً فهي منكر ولا خير فيها.

ولكن ذكروا لي أن بعض البلاد النصرانية الغربية لا يمكن الحصول على الحق إلا بالمظاهرات، والنصارى والغربىون إذا أرادوا أن يفحموا الخصومة تظاهروا، فإذا كان مستعملاً، وهذه بلاد كفار ولا يرون بها بأساً، ولا يصل المسلم إلى حقه أو المسلمون إلى حقهم إلا بهذا، فأرجو ألا يكون به بأس.

أما في البلاد الإسلامية فأرى أنها حرام ولا تجوز، وأتعجب من بعض الحكام -إن كان كما قلت حقاً- أنه يأذن فيها مع ما فيها من الفوضى، ما الفائدة منها، نعم ربما يكون بعض الحكام يريد أمراً إذا فعله انتقده الغرب مثلاً، وهو يداهن الغرب ويحابي الغرب، فيأذن للشعب أن يتظاهر حتى يقول للغربيين: انظروا إلى الشعب تظاهروا يريدون كذا، أو تظاهروا لا يريدون كذا، فهذه ربما تكون وسيلة لغيرها ينظر فيها، هل مصالحها أكثر أم مفسدها؟

السائل: كذا منكر حصل، فعملت المظاهرة فنفع.

الشيخ: لكنها تضر أكثر، وإن نفعت هذه المرة ضرت المرة الثانية»^(١).

الرد على هذه الشبهة:

أن الشيخ حرم المظاهرات في بلاد المسلمين حتى وإن سمح بها الحاكم،

وعلق الشيخ التحريم على عدة أسباب منها:

- أنها لا تفيد.

- أنها تفتح باباً للشر والفوضى.

- الاختلاط بين الرجال والشباب المردان.

- الاختلاط بين الرجال والنساء.

- أنها منكر لا خير فيها.

هذا هو حكم الشيخ في المظاهرات التي تحدث في بلاد المسلمين حتى

وإن سمح بها الحكام.

لكن الشيخ ذكر صورة خاصة، وهي إذا ما كانت في البلاد الغربية النصرانية

ويعيش المسلم هنالك ولا يتوصل إلى حقه إلا بهذا الفعل، فهذه الحالة تختلف

عن سابقتها في عدة أمور:

- أنها في بلاد الكفر لا في بلاد المسلمين.

- أنها ضرورة فلا يتوصل إلى الحق في تلك البلاد إلا بها.

- أن الكفار في هذه البلاد لا يرون بها بأساً.

فهذه فتوى على حال معين خاص، لا حكم عام على المظاهرات، فهي

مقيدة بهذه القيود ومشروطة بهذه الشروط، فمتى انفك قيد عنها أو فُقد شرط

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (٢٠١/٢٧).

منها؛ صارت الفتوى غير صالحة لهذا الحال ولا تناسب تلك المقام، ونحن نعلم أن هناك فرقاً بين الحكم والفتوى.

ثم إن الشيخ لم يجزم بالحكم في هذه الصورة المخصوصة فقال: «فأرجو ألا يكون به بأس»^(١)، لكنه لما عاد إلى المسألة الأساسية جزم بالحكم فقال: «أما في البلاد الإسلامية فأرى أنها حرام لا تجوز».

فانظروا -يرحمكم الله- إلى هؤلاء الذين يحتجون بهذه الفتوى يبترون منها ما لا يوافق قولهم، ولا يأتون بهذه الجملة وهي صريحة في التحريم، وإنما يأتون بالجملة الأولى فقط؛ لكي يلبسوا على الناس القول بجواز المظاهرات بفتوى الشيخ.

فهذه هي طريقة أهل الأهواء والبدع، وأهل الزيغ والانحراف يستدلون بالمتشابه من كلام الله وكلام رسوله وكلام العلماء، ويتركون المحكم مع أن الكل -المحكم والمتشابه- بين أيديهم وأمام أعينهم، ولكن البدعة قد طمست على بصيرتهم، وختمت على قلوبهم، وصدق فيهم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧].

ثم نقول لهؤلاء: هل مصر دولة كافرة غير مسلمة؛ حتى تحتجوا بهذا الكلام الذي هو في البلاد الغربية النصرانية؟!

ولا نستبعد من هؤلاء الحزبيين أن مصر عندهم دولة كافرة غير مسلمة، فهؤلاء قد نشئوا وتربوا على فكر سيد قطب الذي هو مصدر تكفير المجتمعات

(١) ويرى جُلُّ علماء السنة تحريمها حتى في مثل هذه الحالة لعل المشابهة بالكافرين، وهو الصحيح.

الإسلامية في العصر الحديث.

فقد صرح بهذا ياسر برهامي فقال:

«الدولة -أي: مصر - دولة غير إسلامية في حقيقة الأمر»^(١).

وقال محمد عبد المقصود:

«إن الشعب كشف عن نفسه أنه يريد تطبيق أي قوانين أخرى ما عدا الشريعة الإسلامية. إذن؛ نحن نعيش في بلد غير مسلم، علينا أن نتعامل في هذه الحالة نراجع كتب الفقه؛ لنعرف مسلك المسلم في البلاد غير الإسلامية إن أعلن الشعب أنه لا يريد، أو يريد أي قانون آخر إلا قانون الشريعة الإسلامية -قانون الرب ﷻ - يبقى هذا شعب غير مسلم، هذه مسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم، بل نقل أهل العلم فيها الإجماع عليها»^(٢).

وهاهي فتاوى الشيخ ابن عثيمين في حكم المظاهرات التي تكون بإذن الحاكم أو تكون سلمية.

سئل الشيخ رحمه الله:

إذا كان حاكم يحكم بغير ما أنزل الله، ثم سمح لبعض الناس أن يعملوا مظاهرات تسمى عصامية، مع ضوابط يضعها الحاكم، ويمضي هؤلاء الناس على هذا الفعل يقولون: نحن ما عارضنا الحاكم ونعمل هذا بإذن الحاكم، هل يجوز هذا شرعاً مع مخالفة النص؟

(١) مقطع صوتي له على موقع (أنا السلفي)!!!

(٢) لقاء على قناة (الحكمة) الفضائية، وسيأتي الرد المفصل على هذا الكلام في أثناء الرد على شبهة (أن الحاكم غير شرعي).

فأجاب الشيخ رحمه الله:

«عليهم باتباع السلف إن كان هذا موجوداً عند السلف فهو خير، وإن لم يكن موجوداً فهو شرٌّ، ولا شك أن المظاهرات شرٌّ؛ لأنها تؤدي إلى الفوضى، لا من المتظاهرين ولا من الآخرين وربما يحصل فيها اعتداء؛ إما على الأعراض أو الأموال، وإما على الأبدان؛ لأن الناس في خضم هذه الفوضوية قد يكون الإنسان كالسكران، لا يدري ما يقول ولا ما يفعل فالمظاهرات كلها شر، سواء أذن الحاكم أو لم يأذن»^(١).

وسئل الشيخ رحمه الله:

ما مدى شرعية ما يسمونه بالاعتصام في المساجد، وهم -كما يزعمون- يعتمدون على فتوى لكم في أحوال الجزائر سابقاً أنها تجوز إن لم يكن فيها شغب ولا معارضة بسلاح أو شبيهه، فما الحكم في نظركم؟ وما توجيهكم لنا؟

فأجاب الشيخ رحمه الله:

«أما أنا فما أكثر ما يكذب عليّ! وأسأل الله أن يهدي من كذب عليّ وألا يعود لمثلها، والعجب من قوم يفعلون هذا، ولم يتفطنوا لما حصل في البلاد الأخرى التي سار شبابها على مثل هذا المنوال! ماذا حصل؟ هل أنتجوا شيئاً؟ بالأمس تقول إذاعة لندن: إن الذين قتلوا من الجزائريين في خلال ثلاث سنوات بلغوا أربعين ألفاً! أربعون ألفاً!! عدد كبير خسرهم المسلمون من أجل إحداث مثل هذه الفوضى!

والنار -كما تعلمون- أولها شرارة، ثم تكون جحيماً؛ لأن الناس إذا كره بعضهم بعضاً، وكرهوا ولاية أمورهم، حملوا السلاح، ما الذي يمنعهم؟ فيحصل

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (شريط رقم ١٧٩).

الشر والفوضى، وقد أمر النبي من رأى من أميره شيئاً يكرهه أن يصبر، وقال: «من مات على غير إمام؛ مات ميتة جاهلية».

الواجب علينا أن ننصح بقدر المستطاع، أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات علناً، فهذا خلاف هدي السلف، وقد علمتم الآن أن هذه الأمور لا تمت إلى الشريعة بصلة، ولا إلى الإصلاح بصلة، ما هي إلا مضرة.

ال خليفة المأمون قتل من العلماء الذين لم يقولوا بقوله في خلق القرآن، قتل جمعا من العلماء وأجبر الناس على أن يقولوا بهذا القول الباطل، ما سمعنا عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أن أحدا منهم اعتصم في أي مسجد أبداً، ولا سمعنا أنهم كانوا ينشرون معاييه من أجل أن يحمل الناس عليه الحقد والبغضاء والكرهية. ولا نؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك، لا نؤيدها إطلاقاً، ويمكن الإصلاح بدونها، ولكن لا بد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بث مثل هذه الأمور^(١).

وسئل الشيخ رحمه الله.

هل تعتبر المظاهرات وسيلة من وسائل الدعوة المشروعة؟

فأجاب الشيخ رحمه الله:

«الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه

وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن المظاهرات أمر حادث لم يكن معروفاً في عهد النبي ولا في عهد الخلفاء

الراشدين، ولا عهد الصحابة رضي الله عنهم، ثم إن فيه من الفوضى والشغب ما يجعله

(١) جريدة (المسلمون) (١٠/٥٤٠) - الجمعة (١١ المحرم ١٤١٦هـ).

أمرًا ممنوعًا، حيث يحصل فيه تكسير الزجاج والأبواب وغيرها، ويحصل فيه أيضًا اختلاط الرجال بالنساء، والشباب بالشيوخ، وما أشبه من المفاسد والمنكرات، وأما مسألة الضغط على الحكومة فهي إن كانت مسلمة فيكفيها إعطاء كتاب الله تعالى وسنة رسول الله وهذا خير ما يعرض على المسلم، وإن كانت كافرة فإنها لا تبالي بهؤلاء المتظاهرين، وسوف تتعاملهم ظاهرًا، وهي ما هي عليه من الشر في الباطن؛ لذلك نرى أن المظاهرات أمر منكر، وأما قولهم: إن هذه المظاهرات سلمية، فهي قد تكون سلمية في أول الأمر أو في أول مرة، ثم تكون تخريبية.

وأنصح الشباب أن يتبعوا سبيل من سلف، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ أثنى على المهاجرين والأنصار، وأثنى على الذين اتبعوهم بإحسان^(١).



(١) «الجواب الأبهر» لفؤاد سراج (ص ٧٥).

**الشبهة التاسعة عشرة: أن ما فعله الصحابة
وعلى رأسهم عمر مع النبي ﷺ يوم الحديبية دليل
على مشروعية العصيان المدني والاعتصامات**

الرد على هذه الشبهة^(١) من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن من يستدل بفعل الصحابة -وعلى رأسهم عمر- مع النبي ﷺ يوم الحديبية على مشروعية العصيان المدني، والاعتصام هو في الحقيقة: يطعن في رسول الله ﷺ من حيث لا يدري.

فالذين يقومون بهذه الأعمال من العصيان المدني والاعتصامات، إنما يقومون بها من أجل المطالبة بالحقوق المادية أو المعنوية، ورفع الظلم المادي أو المعنوي، فيقومون بهذه الأعمال لرد حقوقهم المأخوذة، ودفع الظلم الواقع عليهم -عند من اخترعها من الكافرين والملحدين-.

فأي حق منعه النبي ﷺ عن الصحابة؟

وأي ظلم أوقعه النبي ﷺ على الصحابة حتى يقوموا بعصيان مدني مضرين

معتصمين متظاهرين عليه ﷺ؟

فهذا طعن في رسول الله ﷺ واتهام له.

(١) يُنظر خطبة (سنة فرعون) للشيخ محمد سعيد رسلان على موقعه.

وإنما الصحابة هم الذين عصوا عندما تأخروا في امتثال ما أمر به رسول الله ﷺ، ثم تابوا بعد ذلك فكيف يقاس هذا بذاك؟!

الوجه الثاني:

كيف يستدل بفعل قد تاب منه من فعله وارتكبه؟!
فمعلوم أن الصحابة -وعلى رأسهم عمر- قد ندموا ندامة عظيمة على تأخيرهم في امتثال أمر رسول الله ﷺ، وتابوا من هذا الذي قد صدر منهم يوم الحديبية:

«فلقد قام الصحابة عندما رأوا النبي ﷺ قد نحر بدنه، ودعا حالقه فحلقه فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمّاً»^(١) بسبب تأخيرهم في امتثال أمر رسول الله ﷺ.
وقال عمر: «فعملت لذلك أعمالاً»^(٢).

فكيف يستدل بفعل الصحابة -وعلى رأسهم عمر- وهم قد أيقنوا وأقروا أنهم أذنبوا وعصوا أمر رسول الله ﷺ؟!
قال ابن حجر رحمه الله: «المراد به: الأعمال الصالحة؛ ليكفر عنه ما مضى من التوقف في الامتثال ابتداءً، وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله: «أعمالاً»: ففي رواية ابن إسحاق: «وكان عمر يقول: «ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذٍ مخافة كلامي الذي تكلمت به».
وعند الواقدي من حديث ابن عباس: «قال عمر: لقد أعتقت بسبب ذلك رقاباً،

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري معلقاً (٢٧٣١)، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣٤٦/٥): هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور، وهو منقطع بين الزهري وعمر.

وصمت دهرًا»^(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«الصحابة كانوا أفضل قرون الأمة، فهم أعرف القرون بالله، وأشدهم له خشية، وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته، فمن ذكر ما عيب عليهم ولم يذكر توبتهم التي بها رفع الله درجاتهم؛ كان ظالمًا لهم، كما جرى من بعضهم يوم الحديبية وقد تابوا منه مع أنه كان قصدهم الخير»^(٢).

فقد صار القوم يستدلون بالأعمال التي أقر أصحابها أنها معصية. أهؤلاء هم المتصدرون للأمة على أنهم هم فقهاء الواقع ومفتو النوازل والعلماء المجتهدون! وهذا حالهم في الاستدلال، يستدلون بأعمال قد تاب منها أصحابها وأقروا أنها معصية لله ولرسوله، فهؤلاء لا يحتجون بما رجع الصحابة إليه، وإنما يحتجون بالمعاصي التي رجعوا عنها وتابوا منها.

فهذا هو الضلال المبين!

الوجه الثالث:

أنهم احتجوا بفعل عمر ولم يحتجوا بفعل أبي بكر، الذي امثل أمر رسول الله ﷺ وقال لعمر لما جاءه بعدما راجع رسول الله ﷺ في الصلح: «إنه رسول الله، وليس يعصي ربّه، وهو ناصره، فاستمسك بغرزه»^(٣).

واتفق العلماء على أن أبا بكر كان المصيب لمتابعته أمر النبي ﷺ، وأن عمر المخطئ لمخالفته أمر النبي ﷺ.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥/٣٤٦).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/٢٠٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

الوجه الرابع:

أن هذه الأعمال من المظاهرات والثورات والاعتصامات والعصيان المدني: هي من الأشياء التي أحدثها الكفار الملاحدة في الأزمنة الحديثة، فهي لم تكن موجودة في الصدر الأول من هذه الأمة، وليست من منهج السلف في الإنكار، وإنما هي حادثة في هذه الأزمنة المتأخرة.

فكيف يستدل بفعل أصحاب النبي ﷺ على طرق وأساليب الكافرين والملحدين والشيوعيين، وهي ليست من ديننا أصلاً، فضلاً عن كون الصحابة قد قاموا بها، بل إن أول من أحدثها هم: أمثال ماركس ولينين وغيرهم وليس الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين-.



**الشبهة العشرون: الاستدلال على خروج النساء
إلى المظاهرات باستشارة عبد الرحمن بن عوف
النساء في خدورهن في أمر خلافة عثمان**

قال محمد عبد المقصود:

«تنزل المرأة إلى الميدان، فالنساء شقائق الرجال تنزل؛ لكي تكثر سواد أهل الحق، والشعب الموجود، فعبد الرحمن بن عوف؛ لما عيّن عمر ستة وآل الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف، جعل يسأل الناس حتى سأل النساء في خدورهن من يخترن»^(١).

قال محمد حسان -رداً على سؤال وجه إليه-:

هل ترى في ضوء الأعداد الكبيرة نزول النساء والبنات في هذه المظاهرات؟
فأجاب: من يستطيع أن يعبر بنفسه دون أن يتعرض لأذى فليفعل، والله لقد خرجت (زوجتي)! والله وخرج (أطفالي)، وخرجت (أنا)^(٢).

(١) لقاء له على قناة (الحكمة) الفضائية.

(٢) لقاء له على قناة (أزهري) الفضائية.

قال الألباني: (يقولوا في التعبير الشامي -وسيعجبكم هذا التعبير، يخرجون رجالاً ونساءً (خليط مليط)، يتزاحمون الكتف بالكتف، وربما العجيزة بالقبل، ونحو ذلك، هذا هو تمام التشبه بالكفار، أن تخرج الفتيات مع الفتيان يتظاهرون).

=

الرد على هذه الشبهة^(١) من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

قصة استشارة عبد الرحمن بن عوف في أمر الخلافة بعد عمر هي: أن الستة الذين عينهم عمر هم: «عثمان، وعلي، والزبير، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن».

والروايات تذكر أن هؤلاء هم أهل الشورى دون غيرهم وهي ثابتة صحيحة. ذكر ذلك البخاري في «الصحيح»^(٢)، وابن جرير في «التاريخ»^(٣)، والذهبي في «تاريخ الإسلام»^(٤).

وليس عند هؤلاء جميعاً أن عبد الرحمن بن عوف استشار النساء في أمر عثمان، وإنما يذكرون أنه استشار الرجال، وأنه دار تلك الليلة على الصحابة وعلى من في المدينة من أشرف الناس، وهؤلاء هم أهل الحل والعقد، لا يخلو برجل منهم إلا أمره بعثمان.

قال شيخ الإسلام:

«وأقام عبد الرحمن ثلاثاً حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم يشاور السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمراء الأنصار، وكانوا قد حجوا

=

فأين النخوة والرجولة والغيرة على الأعراض؟ قد قتلت في الثورة!!! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

(١) مستفاد من خطبة (متظاهرون ومتظاهرات) للشيخ محمد سعيد رسلان على موقعه.

(٢) رقم (٦٧٨١).

(٣) (٢٩٧/٣).

(٤) (٤١٤/١).

مع عمر ذلك العام فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان، وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان فبايعوه لا عن رغبة أعطاهم إياها ولا عن رهبة أخافهم بها»^(١).
قال ابن حجر:

«قوله: (ومال الناس على عبد الرحمن) أعادها لبيان سبب الميل، وهو قوله: يشاورونه تلك الليالي، زاد الزبيدي في روايته عن الزهري: (يشاورونه ويناجونه تلك الليالي لا يخلو به رجل ذو رأي فيعدل بعثمان أحدا)»^(٢).

وأما قصة استشارة عبد الرحمن بن عوف للنساء فقد ذكرها ابن كثير في «البداية والنهاية»^(٣) بدون سند؛ أي: أنها لا أصل لها، وهي لا تذكر في كتب السنة وكتب التواريخ حتى بدون سند باستثناء ابن كثير كما مر.
فالحاصل: أن قصة استشارة عبد الرحمن بن عوف للنساء قصة باطلة لا تثبت ولا تصح.

الوجه الثاني:

أننا لو سلمنا -تنزلاً- أن القصة ثابتة وصحيحة فلا حجة فيها ولا دليل على ما استدلوا به من مشروعية الاعتصامات والمظاهرات للنساء.
فما هو وجه الاستدلال بسؤال النساء في خدورهن على جواز خروج النساء إلى المظاهرات والاعتصامات في الشوارع والميادين؟
وما وجه الشبه بين سؤال النساء في الخدور، وبين خروج النساء إلى الشوارع والميادين؟!!

فقائل هذا الهراء قد أفصح عن نفسه وفضح أمره وبين للناس جهله.

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (١/٥٣٣).

(٢) «فتح الباري» (١٣/١٩٦).

(٣) (٧/١٤٦).

الوجه الثالث:

أن المجيزين لخروج النساء إلى المظاهرات، إنما يقتفون أثر مشايخ الضلالة وأساتذة البدعة: سفر الحوالي وسلمان العودة وعائض القرني، فهؤلاء قد تربوا على كتب وأفكار سيد قطب الثورية، فهو مصدر تكفير المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث.

فكيف يزعم سفر الحوالي «أن المظاهرة النسوية أسلوب من أساليب الدعوة والتأثير»^(١).

وهذا سلمان العودة يُسرُّ بخروج النساء للمظاهرة فيقول:

«إننا سمعنا في البلاد الأخرى أخباراً سارة على العودة الصادقة - خاصة في أوساط الفتيات - إلى الله ﷻ، كل الناس سمعوا بالمظاهرة الصاخبة في الجزائر، وقادتها مجموعة من النساء، وبلغ العدد فيها ما يزيد على مئات الألوف»^(٢).

وهذا عائض القرني يقسم على عدد وهمي، وعلى قضية خاسرة في الدنيا والآخرة فيقول:

«والذي نفسي بيده لقد خرج في الجزائر في يوم واحد سبعمائة ألف امرأة مسلمة متحجة يطالبن بتحكيم شرع الله»^(٣).

فهم بهذا قد أفصحوا عن الذين يستقون من معينهم ويستدلون بكلامهم، وقد تركوا كلام الأئمة الأعلام في هذا الزمان أمثال: ابن باز وابن عثيمين والألباني،

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» شريط (رقم ١٨٥).

(٢) شريط (للنساء فقط).

(٣) خطبة جمعة، وانظر للأهمية «مدارك النظر في السياسة» للشيخ عبد المالك الرضاني (ص ٣٧٣).

وغيرهم، من الذين حرموا المظاهرات، سواء كانت للرجال أو للنساء.

الوجه الرابع: أن تظاهر المرأة في الشوارع والميادين:

- منافع لرجولة وفحولة من أخرجها، وأذن لها أن تشارك في هذه المظاهرات.
 - منافع لأمر الله تعالى للنساء بالقرار في البيوت.
 - منافع لأمر الشرع بعدم الاختلاط مع الرجال.
 - منافع لحياء المرأة عندما ترفع صوتها بالشعارات والهتافات.
 - منافع لصيانة الإسلام للمرأة بخلاف الغرب الذي يمتهن المرأة.
 - منافع للحفاظ على عفة المرأة وعرضها الذي قد ينتهك في هذه الأماكن المملوءة بالذئاب البشرية المتعطشة للرذيلة والفاحشة.
 - منافع لأمر الله تعالى لعباده المؤمنين برّد الأمور العظيمة النازلة بالأمة إلى أولي الأمر من العلماء والأمراء، لا إلى النساء.
- فأين هذه الشريعة التي خرجتم إلى الميادين من أجل تطبيقها زاعقين ناهقين^(١)، وقد أخرجتم النساء من خدورهن وعرضتموهن للفتن؟! وهل هذا من شرع الله الذي خرجتم من أجل تطبيقه، أم من شرع الغرب الكافر والشرق الملحد؟! وهل تطبيق شرع الله يكون بمخالفة شرع الله؟ أم هو الابتداع في الدين والانحراف عن الصراط المستقيم؟! نسأل الله السلامة والعافية.

(١) وقد أنفقوا الأموال الطائلة والدعايات الهائلة وأخرجوا النساء إلى الميادين في مظاهرة (تطبيق الشريعة) بتاريخ (٢٩/٧/٢٠١١م)، ثم بعد ذلك قاموا بالتوقيع على (وثيقة الأزهر)، موافقين على ما تضمنته من بنود تخالف الشريعة.

الشبهة الواحدة والعشرون: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ على مشروعية المظاهرات النسائية

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن هذا القول لا يقول به عاقل فضلاً عن طالب علم، فضلاً عن عالم؛ إذ كيف يستدل هؤلاء على مشروعية المظاهرات النسائية بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤].

فأين هذا المعنى من معنى المظاهرات التي هي الإفساد والتخريب والصياح والاختلاط والتبرج؟

أين هذا من ذاك؟؟ فهذا إنما هو اشتراك في اللفظ؛ لا في المعنى. فإن قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ مأخوذ من المظاهرة -أي: المعاونة-، فالتظاهر هو التعاون.

قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

«﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤].

أي: تعاوناً على ما يشق عليه»^(١).

فطريقة هؤلاء القوم في استدلالهم كطريقة جماعة التبليغ المبتدعة حين

(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ٨٧٢).

استدلوا لخروجهم البدعي -زعموا أنه في سبيل الله- بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦].

فالقوم يخبطون خبط الأعشى أو الأعمى، فعندما وجدوا لفظ: «تظاهرا»، قالوا: هذا دليل على المظاهرات، ومعلوم أن هذه المظاهرات لم توجد إلا في القرن الثالث عشر الهجري -أي: بعد موت عائشة وحفصة بأكثر من ألف وثلاثمائة سنة-.

فالمظاهرات النسائية هي سنة صفية زغلول ومن كنَّ معها من النساء اللاتي قمن بمظاهرة في ميدان (الإسماعيلية)، خلعن فيها الحجاب، وقمن بحرقه فُسِّمي بعد ذلك بميدان (التحرير)؛ لتحرر المرأة من حجابها. فهذه المظاهرات النسائية هي سنة صفية زغلول ومن كن معها من النساء، وليست سنة عائشة وحفصة عليهِنَّ السَّلَام.

الوجه الثاني:

أن الله قد عاتب عائشة وحفصة عليهِنَّ السَّلَام على ما فعلاه مع النبي ﷺ.

قال الشيخ السعدي رحمَهُ اللهُ:

«وقوله: ﴿إِنْ نُبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، الخطاب للزوجتين الكريمتين من أزواجه ﷺ؛ عائشة وحفصة عليهِنَّ السَّلَام، كانتا سبباً لتحریم النبي ﷺ على نفسه ما يحبه، فعرض الله عليهما التوبة، وعاتبهما على ذلك، وأخبرهما أن قلوبهما قد صغت -أي: مالت وانحرفت عما ينبغي لهن، من الورع والأدب مع الرسول ﷺ واحترامه، وألا يشقن عليه-، ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾، أي: تعاونا على ما يشق عليه، ويستمر هذا الأمر منكن، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾؛ أي: الجميع أعوان للرسول، مظاهرون، ومن كان

هؤلاء أعوانه فهو المنصور، وغيره ممن يناوئه مخذول، وفي هذا أكبر فضيلة وشرف لسيد المرسلين؛ حيث جعل الباري نفسه الكريمة وخواص خلقه أعواناً لهذا الرسول الكريم، وهذا فيه من التحذير للزوجتين الكريمتين ما لا يخفي^(١).
فهذا تحذير من الله لعائشة وحفصة، فكيف يُستدل بفعل عائشة وحفصة -الذي حذر الله منه- على مشروعية المظاهرات النسائية؟!

الوجه الثالث:

هل نساء النبي ﷺ فعلن ما تفعله النسوة في هذه المظاهرات (الآثمة).
- من خرجن إلى الميادين، وظهورهن في الفضائيات، التي تُبث في كل بلاد الدنيا؟!

- ومن تعرضهن للتحرش الجنسي من أناس قليلي الديانة؟!
- ومن خلعهن جلاباب الحياء؟!
- ومن هتافهن وصياحهن بأصوات مرتفعة؟!
- ومن حمل الرجال لهن على الأعناق؟!
هل فعل نساء النبي ﷺ ذلك، حتى يستدل بفعلهن على هذه الأعمال القبيحة المنكرة؟!

حاشاهن أن يفعلن مثل ذلك، فقائل هذا القول في قلبه زيغ وانحراف.
والله المستعان.



(١) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ السعدي (ص ٨٧٢).

**الشبهة الثانية والعشرون: الاستدلال على خروج
النساء إلى المظاهرات بأمر النبي ﷺ النساء
أن يخرجن إلى مصلى العيد**

الرد على هذه الشبهة^(١):

قائل هذا الكلام قد استعمل القياس الفاسد لا الصحيح، فإنه قد قاس خروج النساء إلى المظاهرات التي هي من سنة لينين وماركس والشيوعيين واليهود والنصارى، والتي يختلط فيها الرجال بالنساء والتي تنتهك فيها محارم الله، والتي قد أفتى علماء السنة بحرمتها ومنعها وبعدم المشاركة فيها.

فقاس هذا على صلاة العيد التي هي من دين الله، ومن شعائره الظاهرة بل هي من أعظم العبادات، والتي جاءت الأدلة على مشروعيتها حتى اختار بعض العلماء القول بوجوبها وجوباً عينياً.

قال العلامة ابن باز في أثناء رده على عبد الرحمن عبد الخالق:

«أما ما يتعلق بالجمعة والأعياد، ونحو ذلك من الاجتماعات التي قد يدعو إليها النبي ﷺ، كصلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء، فكل ذلك من باب إظهار شعائر الإسلام، وليس له تعلق بالمظاهرات كما لا يخفى»^(٢).

(١) ينظر خطبة (أسئلة حائرة) للشيخ محمد سعيد رسلان على موقعه وهي في الرد على محمد عبد المقصود صاحب هذه الشبهة.

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٤٦).

الشبهة الثالثة والعشرون الخروج على الحاكم لا يكون إلا بالسيف

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨):

«الخروج: هو ما كان بالسيف».

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٣):

«الخروج: هو ما كان بالسيف».

قال أحمد فريد في كتابه: «خواطر حول أحداث خمسة وعشرين يناير» (ص ٤٢):

«المظاهرات ليست خروجًا على الحاكم؛ لأن المراد بالخروج على الحاكم الخروج بالسلاح».

قال محمد حسان^(١):

(١) ولقد ناقض نفسه حين قال -لقاء على قناة (المحور) الفضائية-: الآن (الكلمة) أخطر من السيف.

والتناقض من أبرز علامات أهل الأهواء والبدع.

ثم إن محمد حسان لما استجلب أبا الحسن المأربي على قناته الملعونة في برنامج (إلى غلاة التجريح) قال وقرر بخلاف ما يقوله وينقله عن (كل علمائه)!!! فقد قال أبو الحسن

«طائفة رأت أن ما حدث من ثورة ليس خروجًا على الحاكم... وإن الخروج عند كل علمائنا^(١) الذين تحدثوا عن الخروج ما هو إلا خروج بالسيف وخروج بالقتال»^(٢).

قال مصطفى العدوي:

«أن هذا لا يوصف بأنه خروج على الحاكم؛ لأن أولًا: الخارجون لم يخرجوا بسلاح»^(٣).

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

=

المأربي: (الخروج يكون بالقول وبالسيف وهذا ما دلت عليه الأدلة والدليل على أن الخروج يكون بالقول حديث ذي الخويصرة وأثر عبد الله بن عكيم).

فما هو رد محمد حسان على قول أبي الحسن؟!؟

نتنظر الرد وإنا لمنتظرون!!

(١) مَنْ هؤلاء العلماء؟

إن كنت تقصد علماء الخوارج القعدية، كسفر وسلمان وعائض وناصر العمر ومحمد عبد المقصود فقد صدقت، وإن كنت تقصد علماء أهل السنة فراجع كلامهم، حتى تعلم افتراءك وكذبك عليهم.

(٢) لقاء صحفي مع جريدة (الأهرام) بثته قناة (الرحمة) الفضائية.

(٣) مقطع صوتي. وهذا الكلام من هذا الرجل يدل على تلونه وتناقضه.

فلقد قدم لكتاب «عقائد الفرق الضالة» لأم تميم وجاء فيه (ص ٦٩):

(أهل السنة لا يخرجون على الحكام المسلمين لا بقول ولا بفعل.

- يجب الالتزام بطاعة الحاكم المسلم في المعروف ولو كان جائرًا أو فاسقًا وعدم جواز

الخروج عليه بقول أو سيف). اهـ

فنعوذ بالله من الضلال والانحراف والتلون.

الوجه الأول:

نقول أولاً: وقبل كل شيء: (ثبت العرش ثم انقش)، فلا بد أولاً من تعريف الخروج على الإمام، وذكر صورته، ثم ننظر، هل الخروج على الإمام محصور في السيف فقط، أم أنه يكون بالاعتقاد أو بالقول أو بالسيف؟

فالخروج على الإمام هو: الخروج عن طاعة الإمام أو مفارقة الجماعة، أو خلع اليد من طاعة الإمام، أو اعتقاد عدم الطاعة، أو اعتقاد انعدام البيعة للإمام، أو اعتقاد انعدام الإمام مع وجوده، أو ذكر مثالب الإمام والتشهير بعيوبه، وتهيج الرعية عليه، أو تزيين مقاتلة الإمام أو مقاتلته بالسيف، أو اعتقاد مقاتلته، أو تسويغ مقاتلته.

ودليل ذلك:

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتة جاهلية»^(١).

وفي رواية: «من كره من أميره شيئاً، فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية»^(٢).

قال ابن حجر رحمه الله:

«قال ابن أبي جمرة: «قوله: «فإنه من خرج من السلطان» أي: من طاعة السلطان...»

وقوله: «شبراً»... وهي كناية عن معصية السلطان ومحاربته.

قال ابن أبي جمرة: المراد بالمفارقة: السعي في حل عقد البيعة التي حصلت

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩٦).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٩٧).

لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكُنِّي عنها بمقدار الشبر؛ لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق.

قوله: «مات ميتة جاهلية»... والمراد بالميتة الجاهلية - وهي بكسر الميم -: حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مطاع؛ لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً، بل يموت عاصياً.

قال ابن بطال: في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها^(١).

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه؛ حتى يراجعه، ومن مات ليس عليه إمام جماعة فإن موته موة جاهلية»^(٢).

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات فميتته ميتة جاهلية»^(٣).

وعن أبي هريرة، ومعاوية أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وليس عليه إمام؛ مات ميتة جاهلية»^(٤).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣).

(٢) أخرجه الحاكم (٧٧/١)، وأصله عند مسلم (٢٢/٦).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٩٤).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٧٤)، وحسنه العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (٢/٢٤٦).

وعن ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة؛ لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية»^(١).
وفي رواية: «من نكث صفقته فلا حجة له ومن مات وهو مفارق للجماعة، فموته ميتة جاهلية»^(٢).

وعن أبي سعيد الخدري قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة -وهو رجل من بني تميم-، فقال: يا رسول الله، اعدل.
قال رسول الله ﷺ: «ويلك ومن يعدل إن لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أعدل».

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله، ائذن لي فيه أضرب عنقه.
قال رسول الله ﷺ: «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»^(٣).
وعن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «سيكون أمراء تعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا»^(٤).

فمن خلال الأحاديث السابقة يتبين أن صور الخروج على الإمام هي:

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩٩).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٩٦)، وحسنه العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (٢) / (٢٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (٢٥٠٥).

(٤) أخرجه مسلم (٤٩٠٦).

- ١ - الخروج عن طاعة الإمام.
 - ٢ - خلع اليد من طاعة الإمام.
 - ٣ - مفارقة الجماعة.
 - ٤ - اعتقاد عدم الطاعة للإمام.
 - ٥ - اعتقاد انعدام البيعة للإمام.
 - ٦ - اعتقاد انعدام الإمام مع وجوده.
 - ٧ - ذكر مثالب الإمام والتشهير بعيوبه وتهيج الرعية عليه.
 - ٨ - تزيين مقاتلة الإمام.
 - ٩ - الخروج بالسيف على الإمام وقتاله.
 - ١٠ - اعتقاد أو تسويغ مقاتلة الإمام.
- فكل هذه الصور التي وردت في هذه الأحاديث هي من الخروج على الإمام.
- وهذه الصور تتحقق بواحدة من ثلاث طرق:
- أولاً: الخروج بالاعتقاد:
- وهو اعتقاد عدم طاعة الإمام، أو اعتقاد انعدام البيعة للإمام، أو اعتقاد انعدام الإمام مع وجوده، أو اعتقاد مقاتلته.
- وقد تقدمت الأدلة على ذلك.
- قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:
- «الخروج على ولي الأمر يكون بشيئين:
- الصورة الأولى: عدم البيعة واعتقاد وجوب الخروج عليه أو تسويغ الخروج عليه.
- وهذا هو الذي كان السلف يطعنون فيمن ذهب إليه بقولهم (كان يرى السيف)؛

- يعني: اعتقاداً ولم يبايع...»^(١).

وقال أيضاً -حفظه الله-:

«قوله: (ولا نرى السيف) هذه الكلمة مصطلح شائع عند العلماء والناس في القرون الثاني والثالث والرابع، فكان يميز من يحبذ الخروج ولو لم يدخل فيه بفعله، وإنما يستحسنه لفظاً ويؤيد من يفعله، كان يوصم عند الأئمة بأنه كان يرى السيف، ويوصف من خالفهم ثناء عليه بأنه كان لا يرى السيف.

وقد ضعّف الأئمة جَمْعاً من الرواة وقدحوا فيهم بقولهم: (كان يرى السيف).

والإمام أحمد حذر من عدد وكذلك سفيان، وغيرهما، ووكيعة، وجماعة كانوا يحذرون من فلان؛ لأنه كان يرى السيف.

فإذن مصطلح: (لا نرى السيف) هذا يراد به أحد فئتين:

الفئة الأولى: من يرى الخروج على الولاية بعامّة، سواء أدخل في الخروج بلسانه ويده، أم كان يراه عقيدة.

الفئة الثانية: من رأى جواز قتل المعين إذا ثبت عنده كفر منه أو ردة، ولا يكل ذلك إلى الإمام.

والسلف يسمون من كان على أحد هذين الوصفين يقولون: (كان يرى السيف).

وفي «تهذيب التهذيب» عدة تراجم، كثير من التراجم ممن طعن فيهم الأئمة بهذا القول كان يرى السيف ونحو ذلك^(٢).

وهاهو موقف السلف ممن كان يرى السيف.

(١) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٩).

(٢) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٨٦).

قال الذهبي عند ترجمة الحسن بن صالح بن حي:

«وقال زكريا الساجي، عن أحمد بن محمد البغدادي: قال المزي شيخنا أظنه أبا بكر الأثرم: سمعت أبا نعيم يقول: دخل الثوري يوم الجمعة من الباب القبلي، فإذا الحسن بن صالح يصلي، فقال: نعوذ بالله من خشوع النفاق، وأخذ نعليه، فتحول إلى سارية أخرى. وقال العلاء بن عمرو الحنفي، عن زفر بن سليمان: أردت الحج، فقال لي الحسن بن صالح: إن لقيت أبا عبد الله -سفيان الثوري- بمكة، فأقره مني السلام، وقل: أنا على الأمر الأول. فلقيت سفيان في الطواف، فقلت: إن أخاك الحسن بن صالح يقرأ عليك السلام، ويقول: أنا على الأمر الأول. قال: فما بال الجمعة؟».

قلت -الذهبي-: كان يترك الجمعة، ولا يراها خلف أئمة الجور، بزعمه. وقال عبيد بن يعيش، عن خلاد بن يزيد، قال: جاءني سفيان، فقال: الحسن بن صالح مع ما سمع من العلم وفقه، يترك الجمعة. ثم قام فذهب. وقال أبو سعيد الأشج: سمعت ابن إدريس: ما أنا وابن حي؟ لا يرى جمعة ولا جهادًا.

وقال محمد بن غيلان: عن أبي نعيم، قال: ذكر الحسن بن صالح عند الثوري، فقال: ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد ﷺ. قال يوسف بن أسباط: كان الحسن بن حي يرى السيف. وقال الخريبي: شهدت حسن بن صالح وأخاه وشريك معهم، فاجتمعوا إليه إلى الصباح في السيف.

وقال بشر بن الحارث وذكر له أبو بكر عبد الرحمن بن عفان الصوفي: سمعت حفص بن غياث يقول: هؤلاء يرون السيف، -أحسبه عن ابن حي وأصحابه.

ثم قال بشر: هات من لم ير السيف من أهل زمانك كلهم إلا قليل، ولا يرون الصلاة أيضًا.

ثم قال بشر: كان زائدة يجلس في المسجد، يحذر الناس من ابن حي وأصحابه.

قال بشر: وكانوا يرون السيف.

قال أبو صالح الفراء: حكيت ليوسف بن أسباط، عن وكيع شيئاً من أمر الفتن، فقال: ذاك يشبه أستاذه -يعني: الحسن بن حي-، فقلت ليوسف: أما تخاف أن تكون هذه غيبة؟ فقال: لِمَ يا أحمق؟ أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم، أنا أنهي الناس أن يعملوا بما أحدثوا، فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم، كان أضر عليهم.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبا معمر يقول: كنا عند وكيع، فكان إذا حدث عن حسن بن صالح أمسكنا أيدينا، فلم نكتب».

فقال: ما لكم لا تكتبون حديث حسن؟ فقال له أخي بيده هكذا -يعني: أنه كان يرى السيف فسكت وكيع...

وقال أبو سعيد الأشج: «سمعت ابن إدريس، وذكر له صعق الحسن بن صالح، فقال: تبسم سفيان أحب إلينا من صعق الحسن...».

وقال خلف بن تميم: «كان زائدة يستتيب من أتى حسن بن صالح».

وقال أحمد بن يونس اليربوعي: «لو لم يولد الحسن بن صالح كان خيرًا له، يترك الجمعة ويرى السيف، جالسته عشرين سنة، ما رأيته رفع رأسه إلى السماء، ولا ذكر الدنيا...».

قلت الذهبي: «كان يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق».

قال عبد الله بن داود الخريبي: «ترك الحسن بن صالح الجمعة، فجاء فلان، فجعل يناظره ليلة إلى الصباح، فذهب الحسن إلى ترك الجمعة معهم، وإلى الخروج عليهم، وهذا مشهور عن الحسن بن صالح، ودفع الله عنه أن يؤخذ، فيقتل بدينه وعبادته»^(١).

وقال الذهبي أيضاً عنه:

«فيه بدعة تشيع قليل، وكان يترك الجمعة».

وقال خلاد بن يحيى: «قال لي سفيان: سمع العلم ويترك الجمعة...».

وقال أبو نعيم: ذكر ابن حي عند الثوري، فقال: ذاك يرى السيف على الأمة

-يعني: الخروج على الولاية الظلمة-...

قال أبو أسامة: سمعت زائدة يقول: ابن حي هذا قد استصلب منذ زمان،

وما يجد أحداً يصلبه.

قلت - الذهبي -: يعني: لكونه يرى السيف...

وقال الأشج: سمعت ابن إدريس وذكر له صعق الحسن بن صالح، فقال:

تبسم سفيان أحب إلينا من صعق الحسن بن صالح^(٢).

قال الذهبي عند ترجمة علي بن أبي طلحة:

قال أبو داود: كان يرى السيف^(٣).

قال الذهبي -عند ترجمة عمران بن داود القطان العمي البصري-:

قال يزيد بن زريع: كان حروياً يرى السيف.

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ٣٦١).

(٢) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٤٩٨).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ١٣٤).

وروى عباس عن يحيى، قال: كان عمران القطان يرى رأي الخوارج، ولم يكن داعية^(١).

وسئل الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -:

أحد الدعاة في إحدى القنوات الفضائية يقول: الخروج على الحاكم لا يكون إلا بالسيف.

فأجاب الشيخ:

«هذا يتكلم بغير علم، الله أعلم إن كان جاهلاً... نرجو الله أن يهديه ويرده إلى الصواب.

وإن كان مغرضاً، فنرجو الله أن يعامله بما يستحق، وأن يكفي المسلمين شره. الخروج على الإمام ليس مقصوداً على حمل السلاح، بل الكلام في حق ولي الأمر وسباب ولي الأمر هذا خروج عليه.. هذا خروج عليه وتحريض عليه ويسبب فتنة وشر، فالكلام لا يقل خطورة عن السلاح، كما قال الشاعر:

فإن النار بالعودين تذكى وإن الحرب أولها كلام

رُبَّ كلمة أثارت حرباً ضرورياً، فالخروج على الإمام يكون بالسلاح، ويكون بالكلام، ويكون حتى بالاعتقاد، إذا اعتقد أنه يجوز الخروج على ولي الأمر، فهذا شارك الخوارج - هذه عقيدة الخوارج^(٢).

فهذا النوع الأول من أنواع الخروج وهو الخروج بالاعتقاد (بالقلب)، كما جاء في قول النبي ﷺ، وقول علماء السنة قديماً وحديثاً كما مر ذكره.

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٢٣٧).

(٢) مقطع صوتي.

فالخروج إذن يكون بالقلب وهذا النوع الأول من أنواع الخروج.

تنبيه:

لابد من التفريق بين الإنكار بالقلب على المعاصي التي تقع من الحكام، وبين اعتقاد عدم البيعة واعتقاد الخروج على الحكام.

فالأول من باب إنكار المنكر وهو واجب؛ لقول النبي ﷺ: «فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم».

قال الإمام مسلم: «أي: من كره بقلبه وأنكر بقلبه»^(١).

وقال الحسن:

«فمن أنكر بلسانه فقد برئ - وقد ذهب زمان هذه - ومن كره بقلبه، فقد جاء زمان هذه»^(٢).

وقال قتادة:

«يعني: من أنكر بقلبه وكره بقلبه»^(٣).

والثاني من باب الخروج على الحكام وهو محرم.

ثانياً: الخروج بالقول (باللسان):

وهو تهيج العامة على حكامهم بذكر مثالبهم، والتشهير بعيوبهم، وتزيين

الخروج عليهم؛ لكي يخرج الناس عليهم.

وأول خروج في الإسلام كان باللسان وهو خروج ذي الخويصرة على

النبي ﷺ.

(١) «صحيح مسلم» (٤٩٠٨).

(٢) «شعب الإيمان» للبيهقي (٧٢٤٣).

(٣) «شعب الإيمان» للبيهقي (٧٢٤٣).

فعن أبي سعيد الخدري قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسمًا، أتاه ذو الخويصرة -وهو رجل من بني تميم-، فقال: يا رسول الله، اعدل. قال رسول الله ﷺ: «ويلك ومن يعدل إن لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أعدل». فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا رسول الله، ائذن لي فيه أضرب عنقه.

قال رسول الله ﷺ: دعه فإن له أصحابًا، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام، كما يمرق السهم من الرمية^(١).

ولقد اتفقت كلمة العلماء عند الكلام على هذا الحديث وما في معناه: أن ذا الخويصرة التميمي هذا هو أول خارجي، وأول من خرج في الإسلام، وقد خرج بالقول (بلسانه) عندما اعترض على قسمة رسول الله ﷺ وقال له: (اعدل).

قال الشيخ ابن عثيمين في الكلام على هذا الحديث:

«وهذا أكبر دليل على أن الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول، ويكون بالكلام؛ لأن هذا ما أخذ السيف على الرسول، ولكنه أنكر عليه، وما يوجد في بعض كتب أهل العلم من أن الخروج على الإمام هو الخروج بالسيف، فمرادهم بذلك الخروج النهائي الأكبر، كما ذكر النبي ﷺ الزنا يكون بالعين ويكون بالإذن، ويكون باليد، ويكون بالرجل، لكن الزنا الأعظم الذي هو الزنا حقيقة هو زنا الفرج ولهذا قال: «والفرج يصدقه أو يكذبه».

فهذه العبارة من العلماء هذا مرادهم ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال، أنه لا يمكن الخروج بالسيف إلا وقد سبقه باللسان، والقول: الناس لا يمكن أن يأخذوا سيوفهم، ويحاربوا الإمام بدون شيء يثيرهم وهو الكلام، فيكون الخروج

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (٢٥٠٥).

على الإمام بالكلام خروجًا حقيقة، دلت عليه السنة ودل عليه الواقع، أما السنة فعرفتموها، وأما الواقع فإننا نعلم علم اليقين أن الخروج بالسيف فرع عن الخروج باللسان والقول؛ لأن الناس لم يخرجوا على الإمام بمجرد قولهم: خذوا السيف، لابد أن يكون هناك توطئة، وتمهيد وقدح في الأئمة، وستر لمحاسنهم، ثم تملك القلوب غيظًا وحقْدًا حينئذٍ، إذن يحصل البلاء»^(١).

وقال الشيخ رحمه الله أيضًا:

«وأول بدعة حدثت في هذه الأمة هي: بدعة الخوارج؛ لأن زعيمهم خرج على النبي ﷺ وهو ذو الخويصرة من بني تميم، حين قسم النبي ﷺ ذهبية جاءت، فقسمها بين الناس، فقال له هذا الرجل: يا محمد، اعدل، فكان هذا أول خروج خرج به على الشريعة الإسلامية، ثم عظمت فتنتهم في أواخر خلافة عثمان، وفي الفتنة بين علي ومعاوية، فكفروا المسلمين واستحلوا دماءهم»^(٢).

«وقال عبد الله بن عكيم: لا أعين على قتل خليفة بعد عثمان أبدًا، قال: فليل له: أعنت على دمه قال: إني أعد ذكر مساوئه عونًا على دمه»^(٣).

لذلك كان من فرق الخوارج فرقة تسمى الخوارج القعدية.

قال الحافظ ابن حجر -عند ترجمة عمران بن حطان-:

«تابعي مشهور، وكان من رءوس الخوارج، من القعدية -بفتحيتين- وهم: الذين يُحسنون لغيرهم الخروج على المسلمين، ولا يباشرون القتال -قاله المبرد-،

(١) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين» للشوكاني، بتعليق الشيخ ابن عثيمين، الشريط (٢/أ).

(٢) «شرح الواسطية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٠٤٣).

قال: وكان من الصفريّة، وقيل: القعدية لا يرون الحرب، وإن كانوا يزينونه...
أبيات عمران هذا التي رثي بها عبد الرحمن بن ملجم قاتل عليّ يقول
فيها:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إنني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
قال فعارضه الإمام أبو الطيب الطبري فقال:

إنني لأبرأ مما أنت تذكره عن ابن ملجم الملعون بهتانا
إنني لأذكره يوماً فألعنه ديناً وألعن عمران بن حطاناً^(١)
وروى أبو داود عن عبد الله بن محمد الضعيف قال: «قعد الخوارج هم
أخبث الخوارج»^(٢).

وسئل الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:
هل الخروج على الأئمة يكون بالسيف فقط، ويدخل في ذلك الطعن فيهم،
وتحريض الناس على منابذتهم والتظاهر ضدهم؟
فأجاب -حفظه الله-: «ذكرنا هذا لكم، قلنا: الخروج على الأئمة يكون
بالسيف، وهذا أشد الخروج، ويكون بالكلام بسبهم وشتيمهم، والكلام فيهم في
المجالس وعلى المنابر: هذا يهيج الناس ويحثهم على الخروج على ولي الأمر،
وينقص قدرة الولاية عندهم، فالكلام خروج»^(٣).

(١) «الإصابة في معرفة الصحابة» لابن حجر (٢/ ٤٢٠).

(٢) «مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود» (ص ٢٧١).

(٣) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ صالح الفوزان.

قال الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -:

«أما الصورة الثالثة التي أدخلها بعض أهل العلم فيها وهي: الخروج بالقول؛ لأن ولي الأمر يكون الخروج عليه بالقول، فهذه لا تنضبط؛ لأن الخروج بالقول قد يكون خروجًا وقد لا يكون خروجًا، - يعني: أنه قد يقول كلامًا يؤدي إلى الخروج، فيكون سعيًا في الخروج، وقد يقول كلامًا هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يوصل إلى الخروج ولا يحدث فتنة في الناس، وهذا لا يدخل فيه... ولهذا من أدخل من أهل العلم الخروج بالقول في صور الخروج، فإن الخروج بالقول فيه تفصيل، لا يطلق القول بأنه ليس بخروج ولا أنه خروج... أما بالقول فهذه فيها تفصيل فقد تكون وقد لا تكون»^(١).

وسئل الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله -:

أحسن الله إليكم! يقول هل الخروج على الحكام يكون بالسيف فقط، أم يكون باللسان أيضًا؟ كمن ينتقد الظلم مثلاً، أو من يطالب بتغيير المنكرات علانية عن طريق الإعلام، والقنوات الفضائية؟
فأجاب - حفظه الله -:

«نعم، الخروج على الولاة يكون بالقتال وبالسيف، ويكون أيضًا بذكر المعايير ونشرها في الصحف، أو فوق المنابر، أو في (الإنترنت)؛ في الشبكة أو غيرها؛ لأن ذكر المعايير تُبَغِّضُ الناس في الحكام، ثم تكون سببًا في الخروج عليهم، أمير المؤمنين عثمان خرج عليه، لما خرج عليه (الثوار) نشروا معاييرهم أولاً، وقالوا: إنه كان؟! نشروا معاييرهم بين الناس، وقالوا: إنه خالف الشيخين اللذين قبله أبا بكر وعمر وخالفهما في التكبير، وأخذ الزكاة على الخيل، وأتم

(١) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٩).

الصلاة بالسفر، وقرب أوليائه، وأعطاهم الولايات. جعلوا ينشرونها، فاجتمع (الثوار)، ثم أحاطوا ببيته، وقتلوه. فلا يجوز للإنسان أن ينشر المعاييب.

هذا نوع من الخروج، إذا نُشِرَتِ المعاييب؛ معاييب الحكام والولاة على المنابر، وفي الصحف والمجلات، وفي الشبكة المعلوماتية؛ أبغض الناس الولاة، وألبوهم عليهم، فخرج الناس عليهم، ولكن النصيحة تكون مبدولة من أهل العلم، وأهل الحل والعقد، ولو كان عندهم ظلم، ولو كان عندهم فسق، ما تنشر هذه؛ هذه مناصحة سرًّا.

ولما قيل لبعض الصحابة: لِمَ لا تتكلم؟ لم لا تُكَلِّمَ عثمان؟ قال: هل تظنون أنني لا أكلمه إلا وأنتم ترون؟! إني أكلمه فيما بيني وبينه؛ حتى لا أفتح باب شرٍّ أكون أوَّل مَنْ فتحه؛ هكذا الصحابة رحمهم الله، أهل العلم يبذلون، لهم جهود، يتصلون بولاة الأمور، ويخاطبونهم بالأسلوب المناسب، وَيُبَلِّغُونَهُمْ، فَإِنْ قَبِلُوا فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا فَقَدْ أَدَّى النَّاسُ مَا عَلَيْهِمْ، بَرَأَتِ الذِّمَّةُ، أَمَّا الْخُرُوجُ فَلَا يَجُوزُ، وَلَوْ بَقِيَتِ الْمُنْكَرَاتُ^(١).

وقال الشيخ أحمد النجمي رحمته الله: «والخروج عليهم ينقسم إلى قسمين:

١ - خروج فعلي بالسيف وما في معناه.

٢ - خروج قولي؛ أن يتكلم الإنسان في ولاية الأمر، ويقدح فيهم، ويذمهم؛ دعوة إلى الخروج عليهم^(٢).

ثالثًا: الخروج بالسيف:

وهو الخروج بالعمل على الإمام سعيًا في قتله أو إزالته وهو المقصود

(١) شرح «المختار في أصول السنة لابن البنا» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٢٨٩).

(٢) «فتح الرب الغني بتوضيح شرح السنة للمزني» للشيخ أحمد النجمي (ص ٥١).

أصالة، وهو أخطر وأعلى أنواع الخروج وهو النتيجة النهائية للخروج بالقلب واللسان وهو الذي نصّ عليه العلماء في قولهم: «ولا نرى السيف».

قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:

«الخروج على ولي الأمر يكون بشيئين:

...الصورة الثانية: وهي المقصودة بالأصالة، أنهم الذين يخرجون على

الإمام بسيفهم، يعني: يخرج على الإمام، ويجتمعون في مكان، ويريدون خلع

الإمام وتبديله، أو إحداث فتنة بها يقتل ولي الأمر أو يُزال أو نحو ذلك؛ يعني:

الخروج بالعمل عليه سعيًا في قتله أو إزالته...

فهاتان صورتان للخروج.

والخروج على هذا:

يكون بالاعتقاد.

ويكون بالعمل...

فإذن نقول: الذي عليه أهل العلم في تقرير العقائد أن الخروج يكون في

صورتين:

الصورة الأولى: عدم البيعة واعتقاد جواز الخروج أو تسويغه أو وجوبه؛

يعني: على ولي الأمر المسلم.

والصورة الثانية: السعي باليد بالسيف بالسلاح على ولي الأمر.

أما بالقول: فهذه فيها تفصيل فقد تكون وقد لا تكون^(١).

فمما سبق يتبين أن الخروج له ثلاث طرق:

أولاً: خروج بالقلب:

(١) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٩).

وهو اعتقاد عدم الإمام أو اعتقاد الخروج على الحكام ومثاله: قول السلف: كان يرى السيف.

ثانيًا: خروج باللسان:

وهو التهيج والإثارة وذكر المثالب والمعائب ومثاله: الخوارج القعدية، وأول خروج في الإسلام خروج ذي الخويصرة.

ثالثًا: خروج بالسيف:

وهو الخروج بالعمل على الإمام سعيًا في قتله، أو إزالته وهو المقصود أصالة وهو ما نص عليه أئمة السنة.

وبعد هذا التفصيل نتوجه بثلاثة أسئلة لهؤلاء المشغبين المتعالمين الذين يحصرون الخروج على الحكام في السيف.

وأنا أمهلهم ثلاث سنوات أن يأتوا بجواب يوافق ما أصلوه من أن (الخروج لا يكون إلا بالسيف).

السؤال الأول: ما معنى قول السلف (كان يرى السيف)؟

السؤال الثاني: من هم الخوارج القعدية؟

السؤال الثالث: ما هو نوع الخروج الذي قام به أول خارجي في الإسلام

(ذو الخويصرة التميمي) مع رسول الله ﷺ؟

الوجه الثاني:

أن تنصيب بعض السلف في مصنفاتهم على (الخروج بالسيف)، ليس حصراً للخروج في السيف، وإنما مرادهم أن الخروج النهائي الأكبر يكون بالسيف، وكذلك ينصون عليه؛ لأنه أخطر وأعظم صور الخروج الثلاث، كالإسماعيلي في «اعتقاد أهل السنة»، والصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث».

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«وما يوجد في بعض كتب أهل العلم من أن الخروج على الإمام هو الخروج بالسيف فمرادهم بذلك: الخروج النهائي الأكبر، كما ذكر النبي ﷺ الزنا يكون بالعين، ويكون بالأذن، ويكون باليد، ويكون بالرجل، لكن الزنا الأعظم الذي هو الزنا حقيقة هو زنا الفرج، ولهذا قال: «والفرج يصدقه أو يكذبه»، فهذه العبارة من العلماء هذا مرادهم...»^(١).

وبعض السلف يذكرون الخروج فقط بدون ذكر السيف، فيدخل فيه الصور الثلاث كالطحاوي في «عقيدته» والمزني في «شرح السنة». وبعضهم يذكر الخروج عامًّا، ثم يخصص الخروج بالسيف والقتال، وهذا من باب ذكر الخاص بعد العام لأهمية الخاص، فالخاص هو الخروج بالسيف والقتال، والعام هو الخروج الذي يشمل الاعتقاد والقول والسيف كأحمد في «أصول السنة»، والبرهاري في «شرح السنة».

الوجه الثالث:

أن هذه المظاهرات كان فيها القتال والتدمير، فالسلف عندما يذكرون (السيف) يقصدون ما يستخدم في القتال، فكل ما يستخدم في القتال يدخل ضمناً في الخروج بالسيف، وفي هذه المظاهرات استُخدمت الحجارة والعصي وقنابل الوقود (المولوتوف)، وأُحرقت مراكز الشرطة وعرباتها، وأُحرقت المنشآت العامة والخاصة، ودُمرت المرافق، وحدث فيها قتال وتدمير وسفك دماء.

فهل يقول عاقل فضلاً عن عالم: إن كل ما حدث مما مر ذكره ليس خروجاً

(١) شرح «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين للشوكانى» للشيخ ابن عثيمين، الشريط (٢/أ).

بالسيف والقتال، فلا عبرة لمن قال: إن هذه المظاهرات لم يكن فيها سيف ولا قتال. فهذا تضليل وخلاف للواقع.

الوجه الرابع:

أننا لو سلمنا جدلاً أن السيف والقتال لم يستخدم في تلك الأحداث، وأن الذي حدث ليس بخروج، بقي أن هؤلاء المتظاهرين عزلوا الحاكم، وعزل الحاكم بالفسق خروج عليه، بل هو أعلى مراتب الخروج، فمن المعلوم أن من أهم أهداف الخارجين على الحاكم عزل الحاكم، وقد وقع العزل وهو حرام بالإجماع كما نقله النووي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال:

«وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه»^(١).

فَعُلِمَ مما تقدم أن عزل الحاكم خروج عليه وهو محرم بالإجماع.



(١) «شرح النووي على مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

الشبهة الرابعة والعشرون : أن إجماع النووي إنما هو على تحريم الخروج بالسلاح

قال محمد عبد المقصود:

«فقد حكى الإمام النووي في شرح مسلم الإجماع على أنه لا يجوز الخروج على الحاكم بالسلاح؛ لأن هذا سيؤدي إلى فتنة، وإراقة دماء، فإن رأى المسلمون منهم منكراً فعليهم أن ينكروا عليه باللسان بكل ما استطاعوا، ونحن إنما ننكر باللسان، فليس هذا خروجاً على كلام الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ، فالأمر المجمع على تحريمه أن نخرج على الحاكم بالسلاح... انظر إلى «صحيح مسلم بشرح الإمام النووي» رَحِمَهُ اللهُ، وأنه فرق بين الخروج بالسلاح، وأن الخروج بالسلاح مجمع على تحريمه لما يؤدي إليه من إراقة الدماء، أما الإنكار باللسان فواجب على المسلمين بكل وسيلة»^(١).

وقال أيضاً:

«قال النووي: أما الخروج عليهم بالسلاح فهو حرام عليهم بإجماع المسلمين، وإن كان ظالماً فاسقاً»^(٢).

(١) كلمة ألقاها في ميدان التحرير.

(٢) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الرجل قد قام بالكذب على الإمام النووي، كعادته مع كلام أهل العلم الذي يخالف ما عليه من بدعة وانحراف، فلقد قام بتر كلام للنووي، ووضع مكانه كلاماً من عند نفسه، ومن كيسه لخدمة بدعته التي يدعو الناس إليها.

فلقد قال محمد عبد المقصود:

«قال النووي:

أما الخروج عليهم بالسلاح فهو حرام عليهم بإجماع المسلمين، وإن كان ظالماً فاسقاً»^(١).

وإليك أيها القارئ اللبيب كلام النووي من شرحه على صحيح مسلم:

قال النووي:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين»^(٢).

فلقد قام هذا الرجل بحذف جملة: (وأما الخروج عليهم وقتالهم)، ووضع من عنده جملة: (أما الخروج عليهم بالسلاح)، ونسبها للنووي، وهذا يعد خيانة علمية وسوء أخلاقية والفرق واضح بين الجملتين.

فكلام النووي المبتور، ذكر فيه النووي الخروج على العموم، ثم ذكر صورة من صور الخروج الثلاث على وجه الخصوص لأهميتها وهو الخروج بالقتال.

وكلام النووي يدل على أن الخروج له صور، ومن تلك هذه الصور: الخروج

(١) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

بالقتال كما فصلنا ذلك في الشبهة السابقة، وبيننا أن الخروج له ثلاث صور؛ الخروج بالاعتقاد، والخروج باللسان، والخروج بالقتال. أما كلام محمد عبد المقصود فقد جاء به على هيئة الحصر للخروج في الخروج بالقتال، فجعل الخروج له صورة واحدة وهي الخروج بالقتال، وهو ما صرح به في مواضع كثيرة.

فتبين مما سبق أن هذا الرجل قد حرّف كلام النووي عن معناه الذي أراده النووي وهذا من الكذب على العلماء وبتر كلامهم وهذا ما يمارسه هذا الرجل كثيرًا مع كلام العلماء كما سيأتي لاحقًا.

الوجه الثاني:

أن محمد عبد المقصود قد وقع في أشد أنواع التناقض والتخبط عند تعامله مع إجماع النووي في ثلاثة مواضع متناقضة تناقضًا شديدًا. وهاهو كلامه في هذه المواضع الثلاثة:

الموضع الأول:

قال محمد عبد المقصود:

«فقد حكى الإمام النووي في شرح مسلم الإجماع على أنه لا يجوز الخروج على الحاكم بالسلاح... فالأمر المجمع على تحريمه أن نخرج على الحاكم بالسلاح»^(١).

ففي هذا الموضع الأول حكى محمد عبد المقصود إجماع النووي مقرًا ومؤيدًا له.

فقد نقل محمد عبد المقصود الإجماع على حُرْمَةِ الخروج بالسلاح على

(١) كلمة ألقاها في ميدان التحرير.

الحاكم الفاسق، أو الظالم، الذي يعود فسقه وظلمه على نفسه -على حد زعمه- من التفريق بين الفسق العائد على نفسه، والفسق العائد على الأمة وسيأتي نقض ذلك.

الموضع الثاني:

قال محمد عبد المقصود:

«فأنا مذهبي عدم جواز الخروج على الحاكم إن كان فاسقاً في نفسه أو ظالماً -يعني: إن كان زانياً «هذا مذهبي، أما أن الأمر مجمع عليه فلا. ليس مجمع عليه»^(١).

وفي هذا الموضع الثاني انقلبت المسألة التي كانت مسألة إجماعية إلى مسألة خلافية، فجعل عدم جواز الخروج على الحاكم إن كان فاسقاً في نفسه، أو ظالماً هو قول الجمهور؛ لأنه استدل بكلام القاضي عياض -على حد زعمه- أن هذا قول الجمهور^(٢) واختار هذا القول، وجعل الخروج على الحاكم إن كان فاسقاً في نفسه، أو ظالماً - هذا قول لبعض أهل العلم، مخالف لقول الجمهور الذي يختاره هو ويرجحه.

الموضع الثالث:

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير

(١) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٢) فالقاضي عياض يقصد من كلمة (الجمهور) أي: (جمهور الأمة) الذين هم أهل السنة ولا يقصد (جمهور أهل السنة)؛ لأن النووي الذي ينقل كلام القاضي عياض بدون تعقب هو الذي حكى إجماع أهل السنة في نفس الموضع ونسب المخالف للمعتزلة، فلو كان كلام القاضي عياض على جمهور أهل السنة، لوقع النووي في تناقض في نفس الموضع، وهذا لا يقع فيه أصغر طالب علم فضلاً عن مثل حجم النووي.

رؤية شرعية» (ص ٨):

«وقد بين -أي: ممدوح جابر- بكل إنصاف أن مسألة الخروج على الحاكم مسألة خلافية عند أهل السنة والجماعة... وقد مال إلى قول الجمهور من أهل العلم المجيزين للخروج بضوابطه».

قلت: وقد بين ممدوح جابر أن قول الجمهور -على حد زعمه- هو الخروج على الفاسق الذي يعود فسقه على نفسه.

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ١٢٧):

«هذا الفاسق تارة يعود فسقه على نفسه، فهذا وقع الخلاف في الخروج عليه من عدمه، أما إن عاد ذلك على الأمة بهدم دينها ونقض قواعده، فهذا لا خلاف في الخروج عليه بحسب الإمكان».

وفي هذا الموضوع الثالث انقلبت المسألة للمرة الثانية إلى كونها قولاً مخالفاً لقول الجمهور.

فهذه المسألة عند محمد عبد المقصود تحولت مرتين.

فبعد أن نقل الإجماع عليها انتقل بعد ذلك إلى القول بأنها قول الجمهور، ثم انتقل بعد ذلك إلى القول بأنها قول مخالف لقول الجمهور والمسألة واحدة لم تتغير!!

فانظروا -بارك الله فيكم- إلى هذا التناقض بهذه الصورة الفاضحة،

فالمسألة الواحدة تنقلب عند هذا الرجل المتخبط من مسألة.

- مجمع عليها.

- إلى قول الجمهور.

- إلى قول مخالف لقول الجمهور.

وهذا أمر في غاية التناقض، وإن دل فإنما يدل على مدى التخبط الذي وصل إليه هؤلاء القوم، وهذه نتيجة طبيعية لمن تتلمذ على الكتب ولم يتلق العلم على أيدي العلماء الراسخين.

أفهل هؤلاء هم الذين يقدمون للأمة على أنهم علماء النوازل وفقهاء الواقع؟ وهم في هذا التخبط سارحون، وفي أودية التناقض على وجوههم هائمون، فما يقولونه اليوم يردون عليه وينقضونه في الغد، إذ ليس لهم أصل يرجعون إليه، وهذا من أكبر علامات أهل الأهواء والبدع، فاللهم ثبتنا على الحق حتى نلقاك.



**الشبهة الخامسة والعشرون : أنه يفرق بين الحاكم
الذي يعود فسقه وظلمه على نفسه وبين الحاكم
الذي يعود فسقه وظلمه على الأمة**

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ١٢٦):

«الحكام أربعة أصناف:

الحاكم العدل ويقابله الكافر، ويتوسط بينهما الحاكم الفاسق، لكن هذا
الفاسق تارة يعود فسقه على نفسه، فهذا وقع الخلاف في الخروج عليه من عدمه،
أما إن عاد ذلك على الأمة بهدم دينها ونقض قواعده، فهذا لا خلاف في الخروج
عليه بحسب الإمكان».

قال محمد عبد المقصود:

«حكى النووي الإجماع على أنه لا يجوز الخروج على الحاكم لفسق أو
ظلم؛ إن فسق ففسقه على نفسه، وإن ظلم فقد طالبتنا الشريعة بأن نتحمل
ظلمه... لكن إن كان الظلم عاماً على الرعية تضيع فيه أحكام الشريعة، ولا يعود
الإنسان في وطنه آمناً لا على نفسه، ولا على زوجته، ولا على أولاده، ولا على
أرضه...»^(١).

(١) كلمة ألقاها في ميدان التحرير.

الرد على هذه الشبهة:

أن تقسيم الفسق والظلم الصادر من الحاكم إلى قسمين، وتخصيص كل قسم بحكم خاص به، تقسيم بدعي، لم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، ولا في كلام أئمة السنة في مصنفاتهم التي اعتنت بأصول أهل السنة، وإنما هو من جنس تقسيمات المبتدعة التي أحدثوها من أجل تأصيل بدعهم.

وهذا التقسيم يشبه تمامًا تقسيم المبتدعة من المعتزلة لأحاديث النبي ﷺ إلى آحاد ومتواترة، ثم رتبوا على ذلك التقسيم بدعة شنيعة وهي: أن أخبار الآحاد لا تقبل في باب الاعتقاد، فهذا التقسيم بهذا الاعتبار تقسيم بدعي، أما مجرد التقسيم لبيان عدد الطرق الناقلة لحديث النبي ﷺ فهذا لا بأس به، والشأن نفسه في مسألة فسق وظلم الحاكم، فإن هذا التقسيم تقسيم بدعي مردود، لم يقل به أحد من أهل السنة، وإنما اخترعه هؤلاء القطبيون في هذا العصر؛ لتأصيل بدعتهم الداعية إلى الخروج على أئمة الفسق والظلم، وإذا نظرنا إلى الأحاديث الواردة في بيان ظلم الولاة وفسقهم، فإنها لم تفرق بين الظلم أو الفسق العام، والظلم أو الفسق الخاص، إلا أن ينقلب ذلك إلى الكفر البواح فهذا حكم آخر.

فعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها قالوا: يا رسول الله، كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»^(١).

ف(الأثرة) نكرة في سياق الإثبات، فتفيد العموم -أي: كل أنواع الاستئثار-، الاستئثار بالمناصب، والاستئثار بالأموال وغير ذلك.

و(أمور تنكرونها) نكرة في سياق الإثبات فتفيد العموم -أي: كل الأمور

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٣)، ومسلم (٤٨٨١).

المنكرة حقيرة كانت أو عظيمة، لا فرق بينها ما دامت في إطار الفسق والظلم - .
وعن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس» قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك فاسمع وأطع»^(١).
فالظلم والفسق في هذا الحديث ظلم وفسق عام يعود على الأمة بضرب الظهور وأكل الأموال.

ومع ذلك أثبت النبي ﷺ لمن هذا وصفه وهذا فعله، أثبت له الإمارة، وأمر له بالسمع والطاعة.
قال الشوكاني رحمه الله:

«ولا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة، ولم يظهر منهم الكفر البواح، والأحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة»^(٢).
قال عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رحمه الله:

«ولم يدّر هؤلاء المفتونون أن أكثر ولاية أهل الإسلام، من عهد يزيد بن معاوية حاشا عمر بن عبد العزيز، ومن شاء الله من بني أمية قد وقع منهم ما وقع من الجراءة، والحوادث العظام، والخروج والفساد في ولاية أهل الإسلام؛ ومع ذلك فسيرة الأئمة الأعلام، والسادة العظام معهم، معروفة مشهورة، لا ينزعون يدًا من طاعة، فيما أمر الله به ورسوله، من شرائع الإسلام وواجبات الدين»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩١).

(٢) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» (٣٥٥ / ٢).

(٣) «الدرر السنية» (١٧٧ / ٧).

فمن المعلوم أن (التخصيص من العموم بدون دليل هو استدراك على الله وافتراء على رسول الله ﷺ وهدم لدين الله وفتح لباب الابتداع على مصراعيه؛ ليلججه كل ضال ومبتدع).

فأين الدليل من كتاب الله، أو من سنة رسول الله ﷺ، أو من كلام أئمة السنة على التفريق بين فسق وظلم الحاكم الذي يعود على نفسه، وفسق وظلم الحاكم الذي يعود على الأمة؟

بل الأدلة بخلاف ذلك كما سبق.

وإجماع النووي نفسه -الذي حرّف محمد عبد المقصود معناه كما حرّف مبناه- لم يفرق بين الظلم والفسق العام، والظلم والفسق الخاص، بل جاء موافقاً لأحاديث النبي ﷺ التي لم تفرق بين الحالتين.

أما محمد عبد المقصود فقد جعل الإجماع الذي نقله النووي في الظلم والفسق الخاص لا العام، وجاء بنقل آخر ينسبه للنووي استشهد به على أن الظلم والفسق العام موجب للخروج على الحكام.

واليك تحريف هذا الرجل لكلام النووي كما هي عادته لكلام أهل العلم.

قال محمد عبد المقصود:

«قال النووي:

وأما قوله (ما صلوا)؛ أي: لا تخرجوا عليهم إلا أن يتركوا إقامة قاعدة من قواعد الدين. راجع كلام النووي على هذا الحديث في شرح مسلم»^(١).

نقول له:

لقد أخذنا بنصيحتك وراجعناه فوجدنا أنك قد كذبت على النووي،

(١) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

وحرقت كلامه وجئت بكلام ليس من كلامه، ونسبته له لكي تمرر بدعتك التي تنافح عنها بالكذب والخيانة العلمية.

وهاهو كلام النووي:

«وأما قوله: «ألا نقاتلهم قال: لا، ما صلوا»، ففيه معنى ما سبق: أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام»^(١).

فلقد قام هذا الرجل بجريمة علمية وأخلاقية في النقل السابق ألا وهي البتر، وتحريف المعنى عند النقل عن أهل العلم.

حيث بتر جملة مهمة من كلام النووي وهي (ففيه معنى ما سبق)؛ لأن النووي يبين أن معنى قوله: (لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم، أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام) هو نفس معنى (الإجماع) الذي سبق أن نقله، فهذه الجملة تنقض ما ادعاه محمد عبد المقصود من أن الموضوعين ليسا في معنى واحد، وأن كل موضع له معنى مختلف عن الآخر، فقام ببتر هذه الجملة من كلام النووي؛ لأنها تبين كذبه وادعائه على النووي في التفريق بين الظلم أو الفسق الخاص، والظلم أو الفسق العام.

فكلام النووي على (الخروج على الخلفاء إذا غيروا شيئاً من قواعد الإسلام)، إنما هو على وجه مكفر؛ لأنه قال: (ففيه معنى ما سبق) أي: ففيه معنى الإجماع الذي سبق نقله بتحريم الخروج على أئمة الفسق أو الظلم وقتالهم^(٢).

ثم إن هذا الرجل ينقل كلام العلماء ويتصرف فيه كيفما شاء، وهذا سوء

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٤٣).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

أدب منه مع العلماء وتحريف لكلامهم، فالناقل لكلام العلماء ينقله كما هو بدون تدخل منه، ولا ينبغي للناقل عن العلماء أن ينقل ما فهمه هو من كلام العالم المنقول عنه، ثم ينسب ذلك إليه وهذه عادة مرذولة يمارسها هذا الرجل بكل سوء أدب مع العلماء في مواضع لا حصر لها من كلامه.

قال محمد عبد المقصود:

«قال النووي:

أي: لا تخرجوا عليهم إلا أن يتركوا إقامة قاعدة من قواعد الدين».

وها هو كلام النووي:

«أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام».

فقارن -رحمك الله- بين ما نسبه للنووي وكلام النووي الحقيقي؛ لتجد الفرق بين النقلين في اللفظ وفي المعنى واضحاً جلياً.

فمما سبق يتبين أن تقسيم الحاكم الفاسق من حيث حكم الخروج عليه إلى حاكم الفاسق يعود فسقه على نفسه، وحاكم فاسق يعود فسقه على الأمة، فالأول وقع الخلاف في الخروج عليه، والثاني لا خلاف في الخروج عليه -على حد زعمهم-، فهذا التقسيم تقسيم بدعي؛ إذ لا فرق من حيث حكم الخروج بين الحاكم الفاسق الذي يعود فسقه على نفسه، والحاكم الفاسق الذي يعود فسقه على الأمة، ومن فرق فعليه الدليل.

وأما حكم الخروج على الحاكم الفاسق، سواء كان فسقه يعود على نفسه، أو يعود على الأمة.

فهو ما سيأتي بيانه في الشبهة التالية بحول الله وفضله ومنتته.

**الشبهة السادسة والعشرون: أنه يخرج على
أئمة الجور والفسق، ولا يخرج على أئمة العدل**

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٠٥):

«بل يتبين أن القول بالخروج بالشروط المتقدمة هو قول صحيح معتمد عند أهل السنة من الصحابة والتابعين، وأئمة الفقه، والفتوى بالأمصار».

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٢٦):

«الحكام أربعة أصناف:

الحاكم العدل ويقابله الكافر ويتوسط بينهما الحاكم الفاسق، لكن هذا الفاسق تارة يعود فسقه على نفسه، فهذا وقع الخلاف في الخروج عليه من عدمه، أما إن عاد ذلك على الأمة بهدم دينها ونقض قواعده، فهذا لا خلاف في الخروج عليه بحسب الإمكان».

قال ياسر برهامي في مجلة (السلفيون والسياسة) (ص ١٥):

«وإزالة الحاكم إذا جار وطغى موجود في الفقه الإسلامي، ومأخوذ من قواعد الشرع.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

الرد على هذه الشبهة:

أنه قبل الشروع في الرد على هذه الشبهة لابد من التأكيد على بدعية تقسيم الفسق الصادر من الحاكم إلى فسق يعود على نفسه، وفسق يعود على الأمة من حيث حكم الخروج عليه.

وسيكون الكلام في الرد على هذه الشبهة متعلقا بالحاكم الفاسق فسقاً يعود على نفسه أو فسقاً يعود على الأمة، إذ لا فرق بينهما عند أهل السنة، فالكل فسق وظلم، فالحاكم الذي يسرق درهماً مثل الحاكم الذي يسرق ألف ألف درهم، فلا فرق بينهما في حكم الخروج، وإن كان بينهما فرق في العقاب عند الله، ولكننا نتكلم عن حكم الخروج عليه.

وهاهي أوجه الرد على هذه الشبهة وهي أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن قائل هذا الكلام؛ إما جاهل بمنهج السلف، وإما كاذب على السلف. فإنه من أصول أهل السنة والجماعة المتفق عليها عدم الخروج على أئمة الجور والفسق وإن بلغوا في الظلم والفسق أي مبلغ ما داموا في حظيرة الإسلام، وهذا الأصل مذكور في جُلِّ كتب اعتقاد أهل السنة، لا تكاد تجد كتاباً من كتب اعتقاد أهل السنة يخلو من ذكر هذا الأصل.

ودليل هذا الأصل من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال علماء السنة:

فأما من الكتاب:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾

[النساء: ٥٩].

وأما من السنة:

* فعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع» قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما صلوا»^(١).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما قوله: «ألا نقاتلهم قال: لا، ما صلوا»، ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام»^(٢).

* وعن عوف بن مالك: عن رسول الله ﷺ قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم»، قيل: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة»^(٣).

* وعن حذيفة بن اليمان قال: قلت: يا رسول الله، إنا كنا بشر، فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شرٌّ؟ قال: «نعم»، قلت: هل من وراء ذلك الشر خير؟ قال: «نعم». قلت: فهل من وراء ذلك الخير شرٌّ؟ قال: «نعم» قلت: كيف؟ قال: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس». قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب

(١) أخرجه مسلم (٤٩٠٦).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٤٣/١٢).

(٣) أخرجه مسلم (٤٩١٠).

ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الأمير»^(٢).

* وعن عبادة بن الصامت قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا:

«أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا،
وإذا نازع الأمر أهله، «إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان»^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر، وذلك

ظلم منه، ونهى عن منازعة الأمر أهله، وذلك نهى عن الخروج عليه؛ لأن أهله هم
أولو الأمر، الذين أمر بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطان يأمرون به، وليس المراد من
يستحق أن يولى ولا سلطان له، ولا المتولي العادل؛ لأنه قد ذكر أنهم يستأثرون، فدل
على أنه نهى عن منازعة ولي الأمر، وإن كان مستأثراً وهذا باب واسع»^(٤).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم
إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك
فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيثما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام
بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين.

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩١).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/٣٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (٤٨٧٧).

(٤) «منهاج السنة النبوية» (٣/٣٩٥).

السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزل، وحُكي عن المعتزلة أيضًا، فغلط من قائله، مخالف للإجماع»^(١).
قال ابن بطلال رَحِمَهُ اللهُ:

«في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجماعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء.

ألا ترى قوله لأصحابه: «سترون بعدي أثره وأمورًا تنكرونها»، فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء يأخذون منهم الحقوق، ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم، والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور.

وذكر علي بن معبد، عن علي بن أبي طالب، أنه قال: لا بد من إمامة برة أو فاجرة. قيل له: البرة لا بد منها، فما بال الفاجرة؟ قال: تُقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويقسم بها الفيء، ويجاهد بها العدو، ألا ترى قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «من خرج من السلطان شبرًا؛ مات ميتة جاهلية».

وفي حديث عبادة: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة» إلى قوله: «وَأَلَّا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا»، فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم، إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه»^(٢).

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢٢٩ / ١٢).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (٧ / ١٩).

وهاهي أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الإسلام قديماً

وحديثاً:

١ - عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

فعن سويد بن غفلة قال:

«قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا أدري لعلك أن تخلف بعدي، أطع الإمام، وإن أمّر عليك عبداً حبشياً مجدعاً، وإن ظلمك فاصبر، وإن ضربك فاصبر، وإن دعاك إلى أمر ينقصك في دينك فقل: سمعاً وطاعة، دمي دون ديني»^(١).

قال محمد بن الحسين الآجري رحمته الله - معلقاً على هذا الأثر -:

«فإن قال قائل: أين الذي يحتمل عندك قول عمر رضي الله عنه فيما قاله؟ قيل له: يحتمل - والله تعالى أعلم - أن نقول: من أمّر عليك من عربي أو غيره، أسود أو أبيض أو أعجمي، فأطعه فيما ليس لله وَجَلَّ فِيهِ معصية، وإن ظلمك حقاً لك، وإن ضربك ظلماً لك، وانتهك عرضك، وأخذ مالك، فلا يحملك ذلك على أن تخرج عليه سيفك حتى تقتله، ولا تخرج مع خارجي حتى تقتله، ولا تحرض غيرك على الخروج عليه، ولكن اصبر عليه»^(٢).

٢ - أنس بن مالك رضي الله عنه:

قال رضي الله عنه: «نهانا كبارؤنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تسبوا أمراءكم،

ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب»^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٧٣٧)، والخلال في «السنة» (٥٤)، وأبو عمرو

الداني في «الفتن» (١٤٦)، والآجري في «الشرعية» (٧١).

(٢) «الشرعية» للآجري (١/٨٢).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٨٨)، وابن حبان في «الثقات» (٥/٣١٤)،

وعن الزبير بن عدي قال:

«أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال: «اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم» سمعته من نبيكم ﷺ^(١).

٣- الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ:

عن عمر بن يزيد، أنه قال:

«سمعت الحسن -أيام يزيد بن المهلب، وأتاه رهط- فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله ﷻ ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»^(٢).

٤- سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ:

عن شعيب بن حرب قال: «قلت لأبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري: حدثني بحديث من السنة ينفعني الله ﷻ به، فإذا وقفت بين يدي الله -تبارك وتعالى- وسألني عنه.

=

وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٨٧/٢١)، وقوام السنة في كتابه «الترغيب والترهيب»

(٦٨/٣)، والبيهقي في كتابه «الجامع لشعب الإيمان» (١٨٦/١٣)، وأبو عمرو الداني

في «السنن الواردة في الفتن» (٤٨٨/٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

(٢) أخرجه الآجري في «الشریعة» (٣٦/١).

فقال لي: من أين أخذت هذا؟

قلت: يا رب حدثني بهذا الحديث سفيان الثوري، وأخذته عنه فأنجو أنا وتؤاخذ أنت.

فقال: يا شعيب هذا تأكيد وأي تأكيد، اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم...
يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد
ماضيًا إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل»^(١).

٥ - سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ:

عن حرملة بن يحيى قال: سمعت سفيان بن عيينة وسئل عن قول الناس
السنة والجماعة وقولهم فلان سني جماعي وما تفسير السنة والجماعة؟
فقال: الجماعة ما اجتمع عليه أصحاب محمد من بيعة أبي بكر وعمر
والسنة الصبر على الولاية وإن جاروا وإن ظلموا»^(٢).

٦ - علي بن المديني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«السمع والطاعة للأئمة وأمراء المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة
بإجماع الناس ورضاهم، لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ليلة إلا
وعليه إمام، برًا كان أو فاجرًا، فهو أمير المؤمنين.

والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البر والفاجر، لا يترك. وقسمة الفيء
 وإقامة الحدود للأئمة ماضية ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع
الصدقات إليهم جائزة نافذة قد برئ من دفعها إليهم وأجزأت عنه برًا كان أو فاجرًا،

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١١٩).

(٢) رواه ابن الخطاب الرازي في (مشيخته) (٢٥).

وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولّاه جائزة قائمة ركعتان، مَنْ أعادها فهو مبتدع تارك للإيمان مخالف، وليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الجمعة خلف الأئمة مَنْ كانوا برهم وفاجرهم، والسنة أن يصلوا خلفهم لا يكون في صدره حرج من ذلك.

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد اجتمع عليه الناس فأقروا له بالخلافة بأيّ وجه كانت، برضاً كانت أو بغلبة فهو شاقّ هذا الخارج عليه العصا، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه؛ مات ميتة جاهلية.

ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة^(١).

٧- قتيبة بن سعيد رَحِمَهُ اللهُ:

هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة... وألا نخرج على الأمراء بالسيف وإن جاروا ونبرأ من كل من يرى السيف على المسلمين كائناً من كان^(٢).

٨- الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقتها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٣١).

(٢) رواه أبو أحمد الحاكم في (شعار أصحاب الحديث) (ص ٣٠-٣١).

عن منهج السنة وسبيل الحق...

والجهاد ماضٍ قائم مع الأئمة بروا أو فجروا، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والعيدان والحج مع السلطان، وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات، والخراج والأعشار، والفيء، والغنائم إلى الأمراء، عدلوا فيها أم جاروا.

والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعة، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«أصول السنة عندنا: السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة فاجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، والغزو ماضٍ مع الأمراء إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماضٍ ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة ونافذة، من دفعها إليهم؛ أجزأت عنه برّاً كان أو فاجراً، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولي جائزة تامة ركعتين، مَنْ أعادهما فهو مبتدع، تارك للآثار، مخالف للسنة، ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا برهم وفاجرهم، فالسنة أن تصلي معهم ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع، وتدين بأنها تامة، ولا يكن في صدرك من ذلك شك.

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى برواية أبي العباس الإصطخري (١/ ٢٤).

ومن خرج على إمام المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه؛ مات ميتة جاهلية. ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق»^(١).

٩ - محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان... فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: ألا ننازع الأمر أهله؛ لقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، ثم أكد في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وألا يرى السيف على أمة محمد. وقال الفضيل: «لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام؛ أمن البلاد والعباد، قال ابن المبارك: يا معلم الخير، من يجترئ على هذا غيرك»^(٢).

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٢٦).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٣٤-١٣٦).

١٠- أبو إبراهيم المزني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مسخطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم والتوبة إلى الله كيما يعطف بهم على رعيّتهم... هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى وجانبوا التكلف فيما كفوا فسدوا بعون الله ووفقوا لم يرغبوا عن الاتباع فيقصروا ولم يجاوزوه تزيدا فيعتدوا فنحن بالله واثقون وعليه متوكلون وإليه في اتباع آثارهم راغبون»^(١).

١١-١٢-١٣- أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وابن أبي حاتم الرازي -رحمهم

الله-:

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ:

«سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم... نقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولّاه الله ورسوله أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة»^(٢).

(١) «شرح السنة» للمزني (ص ٨٤-٨٥).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٣٧-١٣٨).

١٤ - حرب بن إسماعيل الكرمانى رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ في مسائله المشهورة:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مخالف مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق قال: وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم وعبد الله بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم كمن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وكان من قولهم: ... والانقياد لمن ولاه الله ﷻ أمرهم لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيف حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته.

فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف، مفارق للسنة للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر فيه لله معصية فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(١).

١٥ - سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللهُ:

قيل له رَحِمَهُ اللهُ: متى يعلم الرجل أنه على السنة والجماعة؟

قال رَحِمَهُ اللهُ: «إذا عرف من نفسه عشر خصال: لا يترك الجماعة، ولا يسب أصحاب النبي ﷺ، ولا يخرج على هذه الأمة بالسيف، ولا يكذب بالقدر، ولا يشك في الإيمان، ولا يماري في الدين، ولا يترك الصلاة على من يموت من أهل القبلة

(١) «حادي الأرواح» لابن القيم (١/٢٨٩).

بالذنب، ولا يترك المسح على الخفين، ولا يترك الجماعة خلف كل والٍ جارٍ أو عدل»^(١).

١٦ - أبو بكر بن الخلال رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«أول كتاب المسند، ما يتبدأ به من طاعة الإمام، وترك الخروج عليه»^(٢).

١٧ - أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني -رضوان الله عليهم أجمعين-، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين... ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة»^(٣).

١٨ - أبو محمد البربهاري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جار؛ وذلك لقول رسول الله ﷺ لأبي ذر الغفاري: «اصبر وإن كان عبداً حبشياً»، وقوله للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض». وليس من السنة قتال السلطان فإن فيه فساد الدنيا والدين.

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٤١).

(٢) «السنة» للخلال.

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص ٣٦٨).

واعلم أن جور السلطان لا ينقص فريضة من فرائض الله التي افترضها على لسان نبيه ﷺ جوره على نفسه، وتطوعك وبرك معه تام إن شاء الله تعالى؛ يعني: الجماعة والجمعة والجهاد معهم، وكل شيء من الطاعات فشاركهم فيه فلك نيتك له.

وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح، فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله.

يقول فضيل بن عياض: لو كان لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان، قيل له: يا أبا علي، فسر لنا هذا قال: إذا جعلتها في نفسي لم تعدني، وإذا جعلتها في السلطان صلح فصلح بصلاحه العباد والبلاد.

فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا؛ لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين^(١).

«ولا يحل لرجل أن يقول فلان صاحب سنة حتى يعلم أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، فلا يقال له: صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها...

ومن قال الصلاة خلف كل برّ وفاجر والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف ودعا لهم بالصلاح فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره... وهو صاحب سنة»^(٢).

١٩ - أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة:

(١) «شرح السنة» للبرهاري (ص ٦٠).

(٢) «شرح السنة» للبرهاري (ص ٦٧).

فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون. قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا ﷺ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما رُوي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نصر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدّم، وجليل معظّم، وكبير مفهّم. وجملة قولنا: ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة، وندين بإنكار الخروج بالسيف»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة.

جملة ما عليه أهل الحديث والسنة... ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وألا يخرجوا عليهم بالسيف»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«واختلف الناس في السيف على أربعة أقاويل... وقال قائلون: السيف باطل ولو قُتلت الرجال، وسُبيت الذرية، وأن الإمام قد يكون عادلاً، ويكون غير

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ص ٧-١١).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (ص ٢٩٠-٢٩٥).

عادل وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه، وهذا قول أصحاب الحديث»^(١).

٢٠- ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ:
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة ومن السنن التي خلافتها بدعة وضلالة... والسمع والطاعة لأئمة المسلمين وكل من ولي من أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة فاشتدت وطأته من بر وفاجر فلا يخرج عليه جار أو عدل ويغزى معه العدو ويحج البيت ودفع الصدقات إليهم مجزئة إذا طلبوها وتصلي خلفهم الجمعة والعيدين...»

وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه وكله قول مالك فمنه منصوص من قوله ومنه معلوم من مذهبه»^(٢).

٢١- محمد بن الحسين الأجري رَحِمَهُ اللهُ:
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«قد ذكرت من التحذير عن مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله وَحَمَلَهُ الكَرِيم عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة، وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم أن يكشف الظلم عنه، وعن جميع المسلمين، ودعا للولاء بالصلاح، وحجَّ معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى خلفهم الجمعة والعيدين، وإن أمروه بطاعتهم فأمكنه طاعتهم أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (ص ٤٥١).

(٢) «الجامع» (ص ١٠٧-١١٧).

بينهم الفتن، لزم بيته وكفَّ لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه، ولم يعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه؛ كان على الطريق المستقيم - إن شاء الله تعالى -.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ:

«باب في السمع والطاعة لمن ولي أمر المسلمين، والصبر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة»^(١).

٢٢ - أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة: ويرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جوراً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم»^(٢).

٢٣ - ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها، وما هي في نفسها، وما الذي إذا تمسك به العبد، ودان الله به سُمِّيَ بها، واستحق الدخول في جملة أهلها، وما إن خالفه أو شيئاً منه، دخل في جملة من عبناه، وذكرناه وحذرنا منه، من أهل البدع والزيف، مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام، وسائر الأمة، مذ بعث الله نبيه ﷺ إلى وقتنا هذا...»

ثم بعد ذلك الكف والقعود في الفتنة، ولا تخرج بالسيف على الأئمة وإن ظلموا.

(١) «الشرعية» للأجري (١/ ٣٦).

(٢) «اعتقاد أهل السنة» للإسماعيلي (٥٥).

وقال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن ظلمك فاصبر، وإن حرمك فاصبر.

وقال النبي ﷺ لأبي ذر: «اصبر وإن كان عبداً حبشياً».

وقد أجمع العلماء من أهل الفقه والعلم والنسك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا: أن صلاة الجمعة والعيدين، ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير بر أو فاجر، وإعطاءهم الخراج والأعشار جائز، والصلاة في المساجد العظام التي بنوها، والمشي على القناطر، والجسور التي عقدوها، والبيع والشراء وسائر التجارة والصناعة والزراعة كلها في كل عصر.

ومع كل أمير جائزة على حكم الكتاب والسنة، لا يضر المحتاط لدينه والتمسك بسنة نبيه ﷺ ظلم ظالم، ولا جور جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة، كما أنه لو باع أو اشترى في زمن الإمام العادل بيعاً يخالف الكتاب والسنة، لم ينفعه عدل الإمام والمحاكمة إلى قضائهم، ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة لأمرائهم وشرطهم والسمع والطاعة لمن ولوه - وإن كان عبداً حبشياً - إلا في معصية الله ﻋَﻠَﻴْﻪَ ﺳَﻠَﻮَﺓُ ﻭَﺍﻟﻌَﻠَﻴْﻮﻩَ ﻭَﺍﻟﻤَﻮَﺍﻟِﻲﻦَ ﻭَﺍﻟﻤُﺴَﻠِﻤِﻴﻦَ، فليس لمخلوق فيها طاعة^(١).

٢٤ - أبو القاسم اللالكائي رحمته الله:

قال رحمته الله:

«سياق ما روي عن النبي ﷺ في طاعة الأئمة والأمراء ومنع الخروج عليهم»^(٢).

(١) «الشرح والإبانة» لابن بطة (ص ١٧٥)، (ص ٢٧٦).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٥/ ٣٨٣).

٢٥- أبو الحسن بن بطلال رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ عند شرح حديث: «السمع والطاعة حقٌّ ما لم يؤمر بالمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»:

«احتج بهذا الحديث الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام عليهم عند ظهور جورهم، والذي عليه جمهور الأمة أنه لا يجب القيام عليهم، ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان، وتركهم إقامة الصلوات، وأما دون ذلك من الجور، فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم وأمر الناس معهم؛ لأن في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج والأموال وحقن الدماء، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة وتشتت الألفة»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم، والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجمعيات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء.

ألا ترى قوله لأصحابه: «سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها»، فوصف أنهم سيكون عليهم أمراء، يأخذون منهم الحقوق ويستأثرون بها، ويؤثرون بها من لا تجب له الأثرة، ولا يعدلون فيها، وأمرهم بالصبر عليهم، والتزام طاعتهم على ما فيهم من الجور.

وذكر علي بن معبد، عن علي بن أبي طالب أنه قال: لا بد من إمامة برة أو فاجرة. قيل له: البرة لا بد منها، فما بال الفاجرة؟ قال: تقام بها الحدود، وتأمين بها

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطلال (٩/١٦٨).

السبل، ويقسم بها الفيء، ويجاهد بها العدو.

ألا ترى قوله ﷺ في حديث ابن عباس: «مَن خرج من السلطان شبرًا، مات ميتة جاهلية».

وفي حديث عبادة: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة» إلى قوله: «وَأَلَّا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا»، فدل هذا كله على ترك الخروج على الأئمة، وألا يشق عصا المسلمين، وألا يتسبب إلى سفك الدماء وهتك الحريم، إلا أن يكفر الإمام ويظهر خلاف دعوة الإسلام، فلا طاعة لمخلوق عليه»^(١).

٢٦- أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام برًا كان أو فاجرًا، ويرون جهاد الكفرة معهم، وإن كانوا جوراء فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق، والصالح وبسط العدل في الرعية، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيث، والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضيًا، واجتناب ما كان عند الله مُسْخَطًا، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله كيما يعطف بهم على رعيته»^(٢).

٢٧- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي - أشعري - رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ موصيًا ولديه:

«فالتزما الطاعة وملازمة الجماعة، فإن السلطان الجائر الظالم أرفق بالناس

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧ / ١٩).

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص ٦٨).

من الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة»^(١).

٢٨- أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«والى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج، وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً؛ فإن لم يكن، فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء، وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جورهِ وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك.

وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو، ويقيم الحدود على أهل العداء، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمين به السبل فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح»^(٢).

٢٩- محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللهُ:

«ولست أرى شق العصا لا ولا أرى خروجاً على السلطان إن جار أو غدر، وأبرأ من رأي الخوارج إنهم أراقوا دماء المسلمين كما اشتهر»^(٣).

٣٠- قوام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ:

قال علماء السلف: ... ونسمع ونطيع الولاة ماداموا يصلون ونجاهد معهم

(١) «وصية أبي الوليد الباجي لولديه» (ص ٢٢).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣ / ٢٧٩).

(٣) «الحجة على تارك المحجة» لابن طاهر المقدسي (٢ / ٥٩١).

ولا نخرج عليهم»^(١).

٣١- ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن السنة السمع والطاعة لائمة المسلمين وأمرء المؤمنين برهم وفاجرهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله ومن ولي الخلافة واجتمع الناس ورضوا به أو غلبهم بسيفه حتى صار الخليفة وُسُمي أمير المؤمنين وجبت طاعته وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين»^(٢).

٣٢- أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيثما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم، فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين.

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه»^(٣).

(١) «الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة الأصبهاني (ص ٢٨٢).

(٢) «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة المقدسي (١/ ١٨٨).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٩).

٣٣- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا أمر النبي بقتال الخوارج المبتدعين مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم، ونهى عن الخروج على أئمة الظلم وأمر بالصبر عليهم»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«مذهب أهل الحديث: ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يستراح من فاجر»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ما تواترت به السنن عن النبي من نهيه عن قتل ولادة الأمور وقتالهم»^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«من العلم والعدل المأمور به: الصبر على ظلم الأئمة وجورهم كما هو من أصول أهل السنة والجماعة، وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه لما قال: «إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض»، وقال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه»، إلى أمثال ذلك وقال: «أدوا إليهم الذي لهم، واسألوا الله الذي لكم»، ونهوا عن قتالهم ما صلوا.

وذلك؛ لأن معهم أصل الدين المقصود وهو توحيد الله وعبادته ومعهم حسنات وترك سيئات كثيرة، وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ، فلا يجوز أن يُزال لما فيه من ظلم وجور، كما هو عادة أكثر النفوس تزيل

(١) «درء تعارض العقل مع النقل» لابن تيمية (٣/ ٣٧٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٤٤٤).

(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٣٨١).

الشر بما هو شر منه، وتزِيلُ العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم الفساد أكثر من ظلمهم، فيصبر عليه كما يصبر عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ظلم المأمور والمنهي في مواضع كثيرة»^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولادة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم»^(٢).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«من الأصول التي دلت عليها النصوص أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جوره وظلمه وبغيه ولا يقاتلونه، كما أمر النبي ﷺ بذلك في غير حديث»^(٣).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته، والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغٍ كيفما

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/٣٥).

(٣) «الاستقامة» لابن تيمية (٣٢/١).

كان ولا أمر بقتال الباغين ابتداءً، بل قال: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

فلم يأمر بقتال الباغية ابتداءً، فكيف يأمر بقتال ولاة الأمر ابتداءً، فقد أخبر النبي ﷺ أن الأمراء يظلمون ويفعلون أموراً منكراً، ومع هذا فأمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسأل الله الحق الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال، ولم يرخص في ترك الحق الذي لهم.

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية»، وفي لفظ: «فإنه من خرج من السلطان شبراً فمات مات ميتة جاهلية»، واللفظ للبخاري. وقد تقدم قوله ﷺ لما ذكر أنهم لا يهتدون بهديه، ولا يستنون بسنته.

قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك». (فاسمع وأطع)، فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الأمير، وتقدم قوله ﷺ: «من ولّى عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة»، وهذا نهى عن الخروج عن السلطان وإن عصى.

وتقدم حديث عبادة: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، قال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان».

وفي رواية: «وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم».

فهذا أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر، وذلك ظلم منه، ونهى عن منازعة الأمر أهله وذلك نهى عن الخروج عليه؛ لأن أهله هم أولو الأمر الذين أمر بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطان يأمر به، وليس المراد من يستحق أن يولى ولا سلطان له ولا المتولي العادل؛ لأنه قد ذكر أنهم يستأثرون، فدل على أنه نهى عن منازعة ولي الأمر، وإن كان مستأثراً وهذا باب واسع^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث، ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرهم بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خَلَقَ كثير من أهل العلم والدين»^(٢).

٣٤- أبو عبد الله محمد بن قيس الجوزية رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«إن النبي ﷺ شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم فإنه أساس كل شر وفتنة إلى

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩١).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٢٩).

آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة»، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر ولا ينزعن يداً من طاعته». ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات، ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام، عزم على تغيير البيت وردة على قواعد إبراهيم ومنعه من ذلك -مع قدرته عليه- خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد ذكرنا في أول الكتاب جملة من مقالات أهل السنة والحديث التي أجمعوا عليها كما حكاها الأشعري عنهم، ونحن نحكي إجماعهم كما حكاها حرب بن إسماعيل الكرماني صاحب الإمام أحمد عنهم بلفظه، قال في مسائله المشهورة:

هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها، فهو مخالف مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، قال: وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم وعبد الله بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور وغيرهم،

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ٤).

كمن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وكان من قولهم...
والانقياد لمن ولّاه الله عزّاه أمركم، لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه
بسيف؛ حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع
وتطيع، ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع، مخالف مفارق للسنة
للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر فيه الله معصية، فليس لك أن تطيعه البتة، وليس
لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(١).

٣٥- ابن أبي العز الحنفي رحمّه الله:

قال رحمّه الله:

«وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من
المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات،
فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا
الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ
مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].
وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّْا أَصَابَتْكُمْ مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِّثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ
عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّ بِعُضِّ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير، فليتركوا الظلم»^(٢).

(١) «حادي الأرواح» لابن القيم (٢٨٩).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٤٢٤).

٣٦- ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«قال ابن بطال: في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار، وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها، كما في الحديث الذي بعده»^(١).

٣٧- الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام أن ينصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رءوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده، ويخلو به، ويبذل له النصيحة، ولا يذل سلطان الله، ولا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي: مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والأحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة»^(٢).

٣٨- صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ:

«فاعلم أن جملة ما عليه أصحاب الحديث والسنة... يرون الدعاء للأئمة المسلمين بالصلاح والسداد، والنصيحة لهم ولعامتهم، ولا يخرج عليهم بالسيف»^(٣).

(١) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (٧/١٣).

(٢) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» للشوكاني (٢/٣٥٥).

(٣) «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» لصديق حسن خان (ص ١٤٥).

٣٩- الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم، ما لم يأمرُوا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة؛ وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«الأصل الثالث: أن من تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا، ولو كان عبداً حبشياً، فبين له هذا بياناً شائعاً كافياً بوجوه من أنواع البيان شرعاً وقدرًا، ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند كثير ممن يدعي العلم، فكيف العمل به»^(٢).

٤٠- الشيخ عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولم يدر هؤلاء المفتونون، أن أكثر ولاية أهل الإسلام، من عهد يزيد بن معاوية حاشا عمر بن عبد العزيز، ومن شاء الله من بني أمية قد وقع منهم ما وقع من الجراءة، والحوادث العظام، والخروج والفساد في ولاية أهل الإسلام؛ ومع ذلك فسيرة الأئمة الأعلام، والسادة العظام معهم، معروفة مشهورة، لا ينزعون يداً من طاعة، فيما أمر الله به ورسوله، من شرائع الإسلام وواجبات الدين»^(٣).

٤١- الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ

رَحِمَهُ اللهُ:

(١) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (١١ / ٥).

(٢) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (٣٩٤ / ١).

(٣) «الدرر السنية» (١٧٧ / ٧).

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ونرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم، ما لم يأمرُوا بمعصية»^(١).

٤٢ - سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

سُئِلَ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

سماحة الشيخ: هناك من يرى أن اقتراف بعض الحكام للمعاصي والكبائر موجب للخروج عليهم، ومحاولة التغيير وإن ترتب عليه ضرر للمسلمين في البلد، والأحداث التي يعاني منها عالمنا الإسلامي كثيرة، فما رأي سماحتكم؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

فقد قال الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ نَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

والنصوص من السنة تبين المعنى، وتُقيّد إطلاق الآية بأن المراد: طاعتهم في المعروف، ويجب على المسلمين طاعة ولاة الأمور في المعروف لا في المعاصي، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها؛ لقوله ﷻ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَال، فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزَعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»، ولقوله ﷻ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، وقال ﷻ: «عَلَى الْمَرْءِ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

(١) «الهدية السنية» (ص ١٠٩).

وسأله الصحابة رضي الله عنهم لما ذكر أنه يكون أمراء تعرفون منهم وتنكرون قالوا: فما تأمرنا؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم». قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه: بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، وقال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان».

فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم منازعة ولاية الأمور، ولا الخروج عليهم إلا أن يروا كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان؛ وما ذاك إلا لأن الخروج على ولاية الأمور يسبب فساداً كبيراً وشرّاً عظيماً، فيختل به الأمن، وتضيع الحقوق، ولا يتيسر ردع الظالم، ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تأمن، فيترتب على الخروج على ولاية الأمور فساد عظيم وشرٌّ كثير^(١).

٤٣ - الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمته الله:

سئل الشيخ رحمته الله:

سمعت بعض طلاب العلم يقول: إنه يجوز الخروج على ولي الأمر الفاسق، ولكن بشرطين: أن يكون عندنا القدرة على الخروج عليه، وأن نتأكد أن المفسدة أقل من المصلحة.

وقال: هذا منهج السلف، نرجو توضيح هذه المسألة حيث إنه ذكر الفسق، ولم يقل ما رأينا عليه كفراً بواحاً أو ضحوا ما أشكل علينا رعاكم الله.

فأجاب الشيخ رحمته الله:

«نقول: -بارك الله فيك- إن هذا الرجل لا يعرف من مذهب السلف شيئاً،

والسلف متفقون على أنه لا يجوز الخروج على الأئمة أبراراً كانوا أو فجاراً، وأنه يجب

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٠٣).

الجهاد معهم، وأنه يجب حضور الجمع والأعياد التي يصلونها بالناس، كانوا في الماضي يصلون هم بالناس، وإذا أرادوا معرفة شيء من هذا، فليرجعوا إلى العقيدة الواسطية؛ حيث ذكر أن أهل السنة والجماعة يرون إقامة الحج والجهاد والأعياد مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً - هذه عبارته رَحِمَهُ اللهُ.

فقل له: إن ما ذكره أنه منهج السلف هو بين أمرين؛ إما كاذب على السلف، وإما جاهل بمذهبهم.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقلت: «إذا كان الرسول يقول: «إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم فيه من الله برهان»، فكيف يقول هذا الأخ: إن منهج السلف الخروج على الفاسق؟! يعني: أنهم خالفوا كلام الرسول صراحة، ثم إن هذا الأخ في الواقع ما يعرف الواقع، الذين خرجوا على الملوك سواء بأمر ديني، أو بأمر دنيوي، هل تحولت الحال من سيئ إلى أحسن، بل من سيئ إلى أسوأ وانظر الآن الدول كلها تحولت إلى شيء آخر»^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«كذلك من الأصول التي يختلف فيها أهل السنة وأهل البدع الخروج على الأئمة، فالحرورية هؤلاء الخوارج خرجوا على إمام المسلمين، وكفروه، وقتلوه، واستباحوا دماء المسلمين من أجل ذلك، وأما أهل السنة والجماعة فيقولون: علينا أن نسمع ونطيع لولي الأمر، فعل ما فعل من الكبائر والفسق، ما لم يصل إلى حد الكفر البواح، فحينئذٍ نقاتله إذا لم يترتب على قتاله شر وفتن»^(٢).

(١) «شرح السياسة الشرعية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٧١٢).

(٢) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١٩ / ٤٥).

٤٤ - الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا، ويتكلمون بالسنتنا، وهو أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربوا أنفسهم وأهلهم على الإسلام الصحيح، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله: «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم على أرضكم».

وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح على الحكام بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها ﴿وَلْيَنْصُرُوا اللَّهَ مِنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]^(١).

٤٥ - الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -:

قال - حفظه الله -:

«قال الطحاوي: ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا».

هذه مسألة عظيمة، فمن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم لا يرون الخروج على ولاة أمر المسلمين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال - عليه الصلاة والسلام -: «من يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص

(١) «التعليقات الأثرية على العقيدة الطحاوية» لجمع من العلماء (ص ٤٢).

الأمير فقد عصاني»، فلا يجوز الخروج عليهم؛ ولو كانوا فساقاً؛ لأنهم انعقدت بيعتهم، وثبتت ولايتهم، وفي الخروج عليهم ولو كانوا فساقاً مفسد عزيمة، من شق العصا، واختلاف الكلمة، واختلال الأمن، وتسلب الكفار على المسلمين^(١).

٤٦ - الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -:

قال - حفظه الله -:

«قال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن

جاروا».

هذه الجملة يذكر فيها العقيدة التي أجمع عليها أئمة السلف الصالح ودونوها في عقائدهم، وجعلوا من خالفها مخالفاً للسنة وللجماعة^(٢).

وقال - حفظه الله -:

«قال شيخ الإسلام: ويرون إقامة الحج والجهاد والجمع والأعياد مع

الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً».

هذه هي السنة الماضية فإن النبي ﷺ روي عنه كما في السنن أنه قال: «الحج والجهاد ماضيان مع الأمراء أبراراً كانوا أو فجاراً». وفي إسناده بحث، وأجمع أهل السنة على هذا الأصل لما قرّر القرار، وأنه لا يجوز الخروج على الولاة، ولا يجوز التخلف عن حضور الجماعات معهم ولو آخروا الصلاة، قال فيها - عليه الصلاة والسلام -: «صلّ الصلاة لميقاتها وصلها معهم فإنها لك نافلة»، وكذلك الجهاد معهم؛ لأن بر الأمير أو فجور الأمير هذا يرجع إلى نفسه.

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٦٣).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٤).

وقد قال ابن المبارك - رحمه الله تعالى -:

لولا الخلافة لم تأمن لنا سبل

في الأبيات المشهورة عنه.

وقال الحسن - رضي الله عنه ورحمه -، الحسن البصري، قال: «إن ما

يصلحون أكثر مما يفسدون».

وهذا الأصل عامٌّ عند أهل السنة والجماعة في كل أمير ووال ما دام أنه لم يخرج عن الإسلام، فإذا خرج عن الإسلام وكفر بالله - جل وعلا -، كان البحث بحثاً آخر، لكن ما دام أن اسم الإسلام باقٍ عليه ولو كان معه ليس إلا القدر الذي يصح معه بقاءه على الإسلام، فإن الحج ماضٍ معه والجهاد ماضٍ معه، والجمعة ماضية معه، والجماعات كذلك، والأعياد، وذلك سواء أكان صالحاً أم طالحاً، فاسقاً معلناً بالفسق، أم مستتراً بالفسق، الأمر عندهم واحد في ذلك»^(١).

٤٧ - الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله -:

قال الشيخ - حفظه الله -:

«قول الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمرنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله وَعَلَىٰ فَرِيضَةٍ ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة».

هذا معتقد أهل السنة والجماعة، أنهم لا يرون الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي، ولو جاروا ولو ظلموا؛ لأننا لا نرى الخروج عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ولا نؤلب الناس على الخروج عليهم، وندعو لهم، ولا ندعو عليهم،

(١) «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ صالح آل الشيخ (٢/٣١٨).

ندعو لهم بالصلاح والمعافاة، هذا معتقد أهل السنة والجماعة؛ ولهذا أدخله المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في كتب العقائد.

إذن؛ مذهب أهل السنة والجماعة، عدم الخروج على ولاية الأمور بالمعاصي، ولو جاروا، ولو ظلموا هذا من أصول أهل السنة والجماعة، عدم الخروج على الأئمة، ولو جاروا ولو ظلموا خلافاً لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة والرافضة^(١).

وقال -حفظه الله-:

«معتقد أهل السنة والجماعة: أنه لا يجوز الخروج على ولاية الأمور بالمعاصي خلافاً لأهل البدع، شعار أهل البدع الخروج على ولاية الأمور بالمعاصي كالرافضة والخوارج والمعتزلة، من أصول أهل السنة والجماعة واعتقادهم وفصلوا فيها عن أهل البدع عدم الخروج على ولاية الأمور بالمعاصي والسمع لهم في طاعة الله، وفي الأمور المباحة، أما المعاصي فلا يطاع فيها أحد»^(٢).

الوجه الثاني:

أن الخروج على أئمة الجور والفسق هو مذهب الخوارج والمعتزلة وهو من أصولهم لا من أصول أهل السنة والجماعة، فإن الخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة، فإذا وقع الحاكم في فسق أو ظلم فهو كافر عندهم فيخرجوا عليه. والمعتزلة من أصولهم الخمسة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتضمن الخروج على أئمة الفسق والجور.

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٢٧٧).

(٢) «شرح الرد على الزنادقة والجهمية» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٤٤).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

«وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج»^(١).

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ:

«واختلف الناس في السيف على أربعة أقاويل: فقالت المعتزلة والزيدية

والخوارج وكثير من المرجئة: ذلك أوجب إذا أمكننا أن نزيل بالسيف أهل البغي

ونقيم الحق، واعتلوا بقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وبقوله: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي حَتَّى تَفِئَءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، واعتلوا

بقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]^(٢).

قال الشهرستاني رَحِمَهُ اللهُ:

«ويكفرون -أي: الخوارج- أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام

إذا خالف السنة حقاً واجباً»^(٣).

قال أبو منصور البغدادي رَحِمَهُ اللهُ: «قال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها -أي:

فرق الخوارج-... وجوب الخروج على السلطان الجائر»^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال

الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة

من أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة؛ التوحيد الذي هو سلب

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٢٧٩).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (ص ١١٠).

(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١١٣).

(٤) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص ٥٥).

الصفات، والعدل الذي هو التكذيب بالقدر، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة»^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«فدل على أنه لا يجوز الإنكار عليهم بالسيف كما يراه من يقاتل ولاية الأمر من الخوارج والزيدية والمعتزلة وطائفة من الفقهاء وغيرهم»^(٢).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وبهذا الوجه صارت الخوارج تستحل السيف على أهل القبلة؛ حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم»^(٣).
قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التي هدموا بها كثيراً من الدين: ... ثم تكلموا في إلزام الغير بذلك، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمنوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال، فهذه أصولهم الخمسة، التي وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التي بعث بها الرسول والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة»^(٤).

قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«وإنما الذي يستبيح الخروج على الدولة بالمعاصي هم الخوارج»^(٥).

(١) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٣٤٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩٢).

(٣) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦).

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٢١٢).

(٥) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٤/ ١٦١).

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«من يرى جواز الخروج على أئمة المسلمين الذين هم مسلمون، -هذا رأي الخوارج-، نعرف أن هؤلاء متشددون في دين الله، لكن دينهم لم يتجاوز حناجرهم، قلوبهم خاوية وخالية من الإيمان»^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«كذلك من الأصول التي يختلف فيها أهل السنة وأهل البدع: الخروج على الأئمة: فالحرورية هؤلاء الخوارج خرجوا على إمام المسلمين، وكفروه، وقتلوه، واستباحوا دماء المسلمين من أجل ذلك»^(٢).

قال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله:-

«فالفسق والمعاصي لا توجب الخروج عليهم، خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج عليهم إن كان عندهم معاصٍ، وحصل منهم فسق، فيقولون: هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصدون به الخروج على ولاية أمور المسلمين.

فأصول المعتزلة خمسة:...

الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به الخروج على أئمة المسلمين إن كان عندهم معاصٍ دون الكفر، وهذا هو المنكر بنفسه، وليس من المعروف في شيء»^(٣).

وقال الشيخ -حفظه الله:- «والخوارج والمعتزلة غلوا في الأمر بالمعروف

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١١/٢٦).

(٢) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (٤٥/١٩).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٣٨).

والنهي عن المنكر، حتى خرجوا على أئمة المسلمين، ومن أصولهم: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى: الخروج على الأئمة»^(١).

قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:

«الخروج على ولاية الأمور وعلى من انعقدت له بيعة هو مذهب طوائف من المنتسبين إلى القبلة، منهم: الخوارج والمعتزلة، وبعض شواذ قليلين من التابعين وتبع التابعين، وبعض الفقهاء المتأخرين ممن تأثروا بمذهب المعتزلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(٢).

قال الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-:

«الخوارج يرون الخروج على ولاية الأمور بالمعاصي، إذا عصى ولي الأمر يرون كفره وقتله، وإخراجه من الإمامة هذا من مذهب الخوارج؛ لأنه يروونه كافرًا إذا فسق ولي الأمر، إذا شرب الخمر ولي الأمر، يقول الخوارج: هذا يجب قتله والخروج عليه، وإزالته من الإمامة؛ لأنه كافر، أو تعامل بالربا، أو ظلم بعض الناس بغير حق يقولون: يجب الخروج عليه وقتله، وإخراجه من الإمامة، هذا مذهب باطل، هذا مذهب الخوارج، وكذلك المعتزلة يرون أن ولي الأمر إذا فسق، أو شرب الخمر يجب الخروج عليه؛ لأنه خرج من الإيمان ودخل في الكفر، ويخلدونه في النار. وكذلك الرافضة يرون الخروج على ولاية الأمور للمعاصي؛ لأنهم يرون أن الإمامة باطلة، هؤلاء الرافضة، لا يرون الإمامة إلا للإمام المعصوم، وما عداه فالإمامة باطلة»^(٣).

(١) «شرح كتاب التوحيد» للشيخ صالح الفوزان (٢/ ٥).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٧).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٢٧٧).

وقال الشيخ -حفظه الله-: «وأما النهي عن المنكر فستروا تحته جواز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا وظلموا»^(١).

فالقائل بهذا القول قائل بقول الخوارج والمعتزلة، ومؤصل لأصل من أصولهم -شاء أم أبى- التي خرجوا بها عن جماعة المسلمين، وعن منهج أهل السنة والجماعة.

الوجه الثالث:

أن الخروج على الحكام من سنن فارس والروم:

فعن عبد الله بن عمر قال:

«جاءني رجل من الأنصار في خلافة عثمان فكلمني، فإذا هو يأمرني في كلامه بأن أعيب على عثمان، فتكلم كلاماً طويلاً وهو امرؤ في لسانه ثقل، ولم يكن يقضي كلامه في سريح، فلما قضى كلامه، قلت: إنا كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة رسول الله ﷺ بعده: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، وإنا والله ما نعلم عثمان قتل نفساً بغير حقٍّ، ولا جاء في الكبائر شيئاً، ولكن هو هذا المال، فإن أعطاكموه رضيتم، وإن أعطاه أولي قرابته سخطتم، إنما تريدون أن تكونوا كفارس والروم، لا يتركون لهم أميراً إلا قتلوه، قال: ففاضت عيناه بأربع من الدمع، ثم قال: اللهم لا نريد ذلك»^(٢).

قال محمد بن الحسين الآجري رَحِمَهُ اللهُ:

«من تصفح أمر هذه الأمة من عالم عاقل، علم أن أكثرهم العام منهم تجري أمورهم على سنن أهل الكتابين، كما قال النبي ﷺ، أو على سنن كسرى وقيصر،

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٤١٠).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (٥٥٨).

أو على سنن الجاهلية، وذلك مثل السلطنة وأحكامهم في العمال والأمرء وغيرهم، وأمر المصائب والأفراح والمساكن واللباس والحلية، والأكل والشرب والولائم، والمراكب والخدام والمجالس والمجالسة، والبيع والشراء، والمكاسب من جهات كثيرة، وأشبه لما ذكرت يطول شرحها، تجري بينهم على خلاف السنة والكتاب، وإنما تجري بينهم على سنن من قبلنا، كما قال النبي ﷺ، والله المستعان»^(١).

فليحذر كل مسلم من إحياء سنن الكافرين والتشبه بالمشركين والتي منها الخروج على الحكام الظالمين.

الوجه الرابع:

أن بقاء الحكام المسلمين الجائرين أهون من إزالتهم بالخروج عليهم لما ينتج من الفوضى، وزعزعة الأمن، وعدم الاستقرار، وفتح أبواب الفتن التي لا تبقي ولا تذر.

وهذا من استقراء أحوال الأمم والمجتمعات قديماً وحديثاً وهو الحاصل في مصر الآن، فبعد مرور ما يقرب من عام على هذه الأحداث وعلى إسقاط الحاكم، فإن الأوضاع تزداد سوءاً يوماً بعد يوم في كل شأن من شئون الناس، وكل هذا إنما هو عقوبة من الله بسبب مخالفة المسلمين لدين ربهم، ولسنة نبيهم في التعامل مع ولاية أمورهم، والتعامل في أوقات الفتن.

وسار الناس في هذه الفتن وراء هؤلاء الضالين المضلين من جماعات البدعة وشيوخ الضلالة وخطباء الفتنة الذين لبسوا على الناس أمر دينهم، وحرفوهم عن الصراط المستقيم، وأدخلوهم في التيه - فعليهم من الله ما يستحقون.

(١) «الشرعية» للأجري (ص ٢٠).

فمن ليث قال: قال علي بن أبي طالب: «لا يصلح الناس إلا أمير برّ أو فاجر» قالوا: يا أمير المؤمنين، هذا البر، فكيف بالفاجر؟ قال: «إن الفاجر يؤمن الله وَجَلَّ بِهِ السُّبُل، ويجاهد به العدو، ويجبي به الفيء، وتُقَام به الحدود، ويحج به البيت، ويعبد الله فيه المسلم آمنًا حتى يأتيه أجله»^(١).

وقال الحسن رَحِمَهُ اللهُ فِي الْأَمْرَاء:

«هم يلون من أمورنا خمسًا: الجمعة والجماعة والعيد والثغور والحدود، والله ما يستقيم الدين إلا بهم، وإن جاروا وظلموا، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون»^(٢).

وقال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ:

الله يدفع بالسلطان معضلة عن ديننا رحمة منه ورضوانا
لولا الأئمة لم تأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبًا لأقوانا
فيقال: إن الرشيد أعجبه هذا، فلما أن بلغه موت ابن المبارك بهيت قال: إنا لله وإنا إليه راجعون. يا فضل، ائذن للناس يعزونا في ابن المبارك.
وقال: أما هو القائل:

الله يدفع بالسلطان معضلة

فمن الذي يسمع هذا من ابن المبارك، ولا يعرف حقنا؟!«^(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا استقر في عقول الناس... يرجحون وجود السلطان مع ظلمه على عدم

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٥٠٨).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص ٣٤٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٤١٤).

السلطان، كما قال بعض العقلاء: ستون سنة من سلطان ظالم خير من ليلة واحدة بلا سلطان»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ويقال: ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان، والتجربة تبين ذلك، ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون: لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان»^(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما السمع والطاعة لولادة أمور المسلمين، ففيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم»^(٣).
وهاهو موقف إمام أهل السنة أحمد بن حنبل من الخروج على الأئمة وموقفه في الفتنة مطبقاً تطبيقاً عملياً على أرض الواقع، ما دونه السلف في مصنفاتهم، في الصبر على فسق وجور الأئمة، وترك الخروج عليهم وقتالهم، ومبيناً أن الصبر على جورهم أهون من الخروج عليهم».

فعن أبي الحارث أحمد الصانع قال:

«سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج، فقلت: يا أبا عبد الله، ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله!! الدماء الدماء، لا أرى ذلك، ولا أمر به. الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة، يسفك فيها الدماء، ويستباح فيها الأموال، وتنتهك فيها المحارم،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥٤ / ٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٩١ / ٢٨).

(٣) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (ص ٣٤٠).

أما علمت ما كان الناس فيه -يعني: أيام الفتنة- قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟

قال: وإن كان فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة، وانقطعت السبل، الصبر على هذا يسلم لك دينك خير لك. ورأيتك ينكر الخروج على الأئمة، وقال: الدماء لا أرى ذلك، ولا آمر به^(١).

وقال حنبل في ولاية الواثق: اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله: أبو بكر بن عبيد وإبراهيم بن علي المطبخي، وفضل بن عاصم، فجاءوا إلى أبي عبد الله، فاستأذنت لهم فقالوا: يا أبا عبد الله، هذا الأمر قد تفاقم وفشا -يعنون: إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك-.

فقال لهم أبو عبد الله: فما تريدون؟

قالوا: أن نشاورك في أننا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه، فناظرهم أبو عبد الله ساعة، وقال لهم: عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم واصبروا حتى يستريح برؤ أو يستراح من فاجر، ودار في ذلك كلام كثير لم أحفظه، ومضوا ودخلت أنا وأبي على أبي عبد الله بعدما مضوا. فقال أبي لأبي عبد الله: نسأل الله السلامة لنا ولأمة محمد، وما أحب لأحد أن يفعل هذا.

وقال أبي: يا أبا عبد الله، هذا عندك صواب، قال: لا، هذا خلاف الآثار التي أمرنا فيها بالصبر، ثم ذكر أبو عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: «إن ضربك فاصبر

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٥).

وإن... وإن فاصبر» فأمر بالصبر، قال عبد الله بن مسعود: وذكر كلاماً لم أحفظه^(١).

فرحم الله سلفنا الصالحين، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيها لو كان أحرى وإنهم لهم السابقون^(٢).



(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٦).

(٢) من كلام عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ، انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٨/٤).

الشبهة السابعة والعشرون: أن تحريم الخروج على أئمة الجور والفسق معلل بالمفاسد العظيمة

قال أبو الحسن المأري:

«الإجماع الوارد في ترك الخروج على أئمة الجور والفسق هو إجماع معلل بالمفسدة؛ فإذا كانت المفسدة الناتجة من الخروج على أئمة الجور والفسق أكبر من مفسدة بقائهم حرم الخروج عليهم وإن كانت المفسدة الناتجة من الخروج على أئمة الجور والفسق أقل من مفسدة بقائهم جاز عندئذ الخروج عليهم»^(١).

(١) لقاء على قناة الرحمة الفضائية وهذا من تلونه وخداعه.

فقد قال في كتابه «مختصر فتنة التفجيرات والاغتيالات» (ص ١٢٢) الطبعة الأولى ٢٠٠٧م: «أجمع السلف - بعد خلاف سابق - على الصبر على جور الأئمة وعدوا من خرج على الإمام، وإن كان ظالمًا من المبتدعة أهل الأهواء وجعلوا الصبر على من هذا حاله أصلاً من أصول السنة».

وقال (ص ١٠١-١٠٢) بعدما نقل بعض إجماعات السلف في ترك الخروج على أئمة الجور والفسق:

«فمن احتج بالخلاف القديم بعد هذا وغيره فهو محجوج بالإجماع اللاحق ولا يخالف الإجماع هذا إلا من ضل السبيل كما صرح بذلك السلف».

فأين تعليق ترك الخروج على المفسدة في الإجماعات التي نقلتها أنت في كتابك بخط يدك؟

=

قال محمد حسان:...

«لا يجوز الخروج علي الحاكم إذا كان الخروج عليه سترتب عليه من المفساد وسفك الدماء ما يربو على مصلحة خروجه»^(١).

قال ياسر برهامي - في معرض كلامه عن حكم الإسلام في الخروج على الحاكم الظالم:-

=

وأين في كتابك أن الإجماع معلن بالمفسدة فإن كانت المفسدة قليلة جاز الخروج عندئذ؟ فلما لم تذكر ذلك في كتابك ولو في موضع واحد والمقام مقام تفصيل إن كنت تعتقد ذلك حقاً من قبل؟

أم هو التلون في الدين والانحراف عن المنهج.

(١) لقاء على قناة أزهرى الفضائية وهذا أيضاً من تلونه وتناقضه.

فقد قال درس السيرة رقم (٨٤) الأسئلة بتاريخ (٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ):

«مسألة الخروج على الحاكم الظالم الجائر، فمعتقد أهل السنة والجماعة أنهم لا يجوزون الخروج على الحاكم وإن ظلم لأن المفسدة المترتبة على الخروج أكبر هذا معتقد أهل السنة في كلمات قليلة... فنحن لا نرى أبداً الخروج على الحاكم؛ لأن المفسدة التي تترتب على ذلك من الدماء والأشلاء أكبر بكثير».

فأين في كلامه تعليق الخروج على المفسدة بحيث إذا انتفت جاز الخروج؟

وإنما ذكر أن الحكمة من منع الخروج هي المفساد العظيمة.

بدليل أنه قال: (هذا معتقد أهل السنة) ومعلوم أن أهل السنة لم يعلقوا الخروج على المفسدة.

وقال أيضاً: (فنحن لا نرى أبداً الخروج على الحاكم) فمنع من الخروج على التأييد

سواء كانت المفسدة أكبر أو أقل.

فنعوذ بالله من التلون والخداع.

«الخروج على الحاكم الظالم معلق على المفسدة والمصلحة»^(١).

الرد على هذه الشبهة من سبعة أوجه.

الوجه الأول^(٢):

أن المنع من الخروج على أئمة الجور والفسق لم يأت معلقاً بالمفسدة لا في الأحاديث المروية عن النبي ولا في الآثار الواردة عن السلف ولا في الإجماعات المنقولة عن أهل السنة - كما مر ذلك في أثناء الرد على الشبهة السابقة -.

وإنما جاءت الأحاديث والآثار والإجماعات مطلقة بالمنع من الخروج على أئمة الجور والفسق، ولم تقيد بما إذا كانت مفسدة الخروج عليهم أكبر من مفسدة بقائهم.

فلم يقل النبي في الأحاديث الواردة عنه ولا جاء في الإجماعات المنقولة عن أهل السنة في مصنفاتهم في الاعتقاد والمنهج.

(لا تخرجوا على أئمة الجور والفسق إذا كانت مفسدة الخروج عليهم أكبر من مفسدة بقائهم، وأما إذا كانت مفسدة الخروج عليهم أقل من مفسدة بقائهم فاخرجوا عليهم وانزعوا اليد من الطاعة وقتلوهم واعزلوهم).

ومن المعلوم أن (تقييد الأدلة المطلقة بقيد لم يرد في الشرع إنما هو استدراك على الشارع وطعن في الشريعة وابتداع في الدين).

فنحن نطالب أصحاب هذا القول المخترع بنص واحد عن النبي يعلق حكم الخروج - على أئمة الجور والفسق - على المفاصد والمصالح.

(١) لقاء له على قناة الجزيرة مصر الفضائية.

(٢) من فوائد وتعليقات شيخنا الشيخ هشام البيلي - حفظه الله - عند قراءة ومراجعة هذا الكتاب عليه.

فهل غاب عن النبي بيان ذلك التعليل فلم يبينه ولو مرة واحدة طوال حياته؟

فإذا لم يجدوا دليلاً ولن يجدوا؛ فأين كتاب واحد من كتب السلف في الاعتقاد والمنهج ذكر أن الإجماع في الخروج يكون معللاً؟
 فهل غاب ذلك عن السلف فلم يذكروه ولو في كتاب واحد؟
 ثم إنه من المعلوم أن الإجماع لو كان معللاً فلا بد من أن يكون لهذه العلة دليل، فإن الإجماع لا يكون إلا بنص كما هو مقرر عند علماء الأصول.
 فهؤلاء عندما قالوا بـ(علية الإجماع) مخالفين بهذا مذهب السلف الدال على (مطلق الإجماع)؛ فإنهم قد سلكوا مسلك اليهود حين حرفوا (حطة) إلى (حنطة).
 وسلكوا مسلك المنحرفة من المعطلة حين قالوا (استوى) بمعنى (استولى).
 وأنا أمهل هؤلاء المتعالمين المتخبطين ثلاث سنوات أن يأتوا لنا بحديث واحد عن رسول الله أو بنقل واحد من كتب السلف في الاعتقاد والمنهج، جاء فيه تعليق الخروج على أئمة الجور والفسق على المفساد والمصالح.
 وإنا لمنتظرون!
 الوجه الثاني^(١):

أن تعليق منع الخروج على أئمة الجور والفسق على المفساد العظيمة يجعل (الخروج على أئمة الجور والفسق هو الأصل في الحكم، وأن هذا الأصل إنما يُعدل عنه إذا وجدت مفسدة أكبر)، وهذا هو مذهب الخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج على أئمة الجور والفسق لأنه أصل من أصولهم التي خالفوا بها أهل السنة والجماعة.

(١) من فوائد شيخنا الشيخ هشام البيلي - حفظه الله -.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة... والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة»^(١).

وإلا فما هو الفرق بين هذا القول وقول الخوارج والمعتزلة؛ فإن الخوارج والمعتزلة أيضًا يعلقون خروجهم على أئمة الجور والفسق بالفسدة كما يعتقد خوارج العصر من القطبيين والتكفيريين.

الوجه الثالث:

أن تعليق الخروج على أئمة الجور والفسق على المفسدة (يسوي بين الحاكم الجائر الفاسق وبين الحاكم الكافر في حكم الخروج).

فإن الخروج على الحاكم الكافر عند أهل السنة متعلق بالمفسدة؛ فإن كانت مفسدة الخروج على الحاكم الكافر أعظم من مفسدة بقاءه حرم الخروج عليه في هذه الحالة.

وإن كانت مفسدة الخروج على الحاكم الكافر أقل من مفسدة بقاءه شرع الخروج عليه.

فما الفرق عندكم إذن بين الحاكم الكافر والحاكم الفاسق الجائر في حكم الخروج؟

فإن قلتم لا فرق في حكم الخروج بين الحاكم الكافر والحاكم الفاسق الجائر.

(١) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٣٤٨).

فقد قلتم بقول الخوارج والمعتزلة الذين لا يفرقون في حكم الخروج بين الحاكم الكافر والحاكم الفاسق الجائر إذ الكل عندهم يخرج عليه عند أمن المفسدة.

وإن قلتم هناك فرق في حكم الخروج بين الحاكم الكافر والحاكم الفاسق الجائر.

فقد نقضتم قولكم الباطل، وهو تعليق الخروج على أئمة الجور والفسق على المفسدة.

الوجه الرابع:

أن هناك فرقاً بين (الحكمة المستنبطة من الحكم التي لا تؤثر في الحكم وجوداً وعدمًا عند وجودها أو عدمها).

وبين (تعليق الحكم على علة إذا وجدت وجد الحكم وإذا انتفت انتف الحكم).

فإن المفسدة بالنسبة لترك الخروج هي من باب (الحكمة المستنبطة من الحكم التي لا تؤثر في الحكم وجوداً وعدمًا عند وجودها أو عدمها).

وليست من باب (تعليق الحكم على علة إذا وجدت وجد الحكم وإذا انتفت انتف الحكم).

وسأضرب مثالين على هاتين القاعدتين للتوضيح.

فأما مثال القاعدة الأولى:

فإن الشارع قد حرم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية والحكمة المستنبطة من ذلك الحكم هو خشية الوقوع في محرم كالزنا وغيره؛ فإن تيقنا في حالة ما بعينها أنه لن يقع محرم بين رجل وامرأة بعينيهما عند الخلوة؛ أي: أن الحكمة من

التحريم قد انتفت ما جاز لأحد أن يلغي الحكم من أجل ذلك، بل حكم التحريم على ما هو عليه حتى في تلك الحالة وهي حالة الأمن من الوقوع في محرم، وتحريم الخروج على أئمة الجور والفسق من هذا الباب.

وأما مثال القاعدة الثانية:

فإن الشارع قد حرم الخمر لعله الإسكار؛ فإن زالت تلك العلة التي من أجلها حرم الخمر بأن تخللت الخمر؛ أي: أصبحت خللاً بنفسها صارت في هذه الحالة حلالاً؛ لأن علة الإسكار تدور مع حكم التحريم وجوداً وعدماً.

وأهل العلم من أهل السنة قد بينوا الحكمة من المنع من الخروج على أئمة الجور والفسق، وهي وقوع مفسد أعظم من بقائهم وهذه الحكمة استنبطها العلماء من استقراء التاريخ، وهم إنما يجتهدون في بيان الحكمة من الأحكام من أجل بيان حكمة الله في أحكامه وأن أحكامه مبنية على الحكمة البالغة.

لذلك فإن (الشارع لا ينهى إلا عن ما كانت مفسدته خالصة أو راجحة).

فكانت الحكمة المستنبطة من المنع من الخروج على أئمة الجور والفسق هو ما يتولد منه من الفساد العظيم والشر الجسيم ولم يعلق الشارع المنع من الخروج على أئمة الجور والفسق على المفسدة العظيمة في نصوص السنة، ولا ورد ذلك في الإجماعات التي نقلها الأئمة بحيث (لو لم تكن مفسدة عظيمة جاز الخروج وإذا كانت المفسدة عظيمة حرم عندئذ الخروج).

فهذا باطل ولم يقل هذا أبداً أحد من السلف.

وهذا الذي قررناه نرد به على أبي الحسن المأربي حين قال:

«تحريم الخروج له حكمة وتعليل فهو ليس كمقادير الكفارات التي ليس

لها حكمة معلومة»^(١).

وهذا من تلبسه وخداعه في التعامل مع النصوص الشرعية والنقول السلفية كما هو معلوم عنه.

الوجه الخامس:

أننا لو سلمنا بذلك -تنزلاً-: فإن المفسد والمصالح على الحقيقة هي المعتبرة في الشرع، وليست المبنية على الأقيسة الفاسدة والأهواء المضلة والآراء المذمومة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة»^(٢).
وهناك أيضاً شروط لا بد من مراعاتها عند تطبيق المصالح والمفاسد، والتي منها:

- أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.
- ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ ومن هذه المقاصد حفظ الدين والعرض والمال.
- ج- ألا تكون في الأحكام الواجبة مثل وجوب الواجبات وتحريم المحرمات^(٣).

فإن الضلال والجهال يعتبرون ما حدث ويحدث في البلاد العربية إنما هو خير ومصالح للأمة، ومن المصالح -على حد زعمهم- التي نتجت عن هذه الأحداث

(١) لقاء على (قناة الرحمة الفضائية) برنامج (إلى غلاة التجريح).

(٢) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٢١٧).

(٣) «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» للشيخ ربيع المدخلي.

وتلك الخروج؛ الحرية والمساواة والتعددية الحزبية وتطبيق الديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية والدخول في البرلمانات التشريعية وكسر حاجز الخوف^(١)، وهذه الأمور في الحقيقة هي من أعظم المفسد وأخطرها على دين الإسلام العظيم وعلى منهج السلف القويم.

فإن ما وقع من هذه الأحداث في الأمة من خروج الشعوب على حكامها وإزالتهم إياهم: قد نتج عنه مفسد عظيمة وشرور جسيمة على الإسلام والمسلمين وعلى البلاد والعباد.

فإن الشريعة قد شوهت والملة قد غُيرت واختلطت أصول أهل السنة بأصول أهل البدعة، ونُسبت المناهج الكفرية إلى الشريعة الربانية، وأُدخل في الإسلام ما ليس منه كآليات الديمقراطية والتعددية الحزبية والأنظمة البرلمانية. أضف إلى ذلك: ظهور وانتشار المناهج المنحرفة والأفكار المردية والعقائد المبتدعة والآراء الباطلة.

وإن لم يكن إلا هذا لكفى، فأى مفسدة هي أعظم من هذه المفسد التي لا ينكرها إلا جاحد معاند ولا يجهلها إلا أحمق جاهل.

(١) فمن هؤلاء الذين صار عندهم المنكر معروفاً والمعروف منكراً محمد حسان حيث قال (لقاء له على قناة أزهرى الفضائية مع خالد الجندي):

«كُسر حاجز الخوف يا فضيلة الشيخ وهذه أعظم نعمة وأعظم ثمرة!!!». اهـ

أفكسر حاجز الخوف الذي يمنع كثير من ضعاف النفوس والإيمان عن الإفساد والتخريب والسلب والسرقة والاعتصاب وهؤلاء لا ينزجرون بالقرآن؛ وإنما ينزجرون بالسلطان فإن الله لينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن أفصار كسر حاجز الخوف هذا أعظم نعمة وأعظم ثمرة؟

إنا لله وإنا إليه راجعون.

الوجه السادس:

أن المفاسد والشرور المعتبرة في الشرع تكاد تكون صفة ملازمة لا تنفك عن الخروج على أئمة الجور والفسق في الغالب الأكثر، وأما افتراض خروج على إمام من أئمة الجور والفسق، ثم تكون المفسدة المتولدة أقل من مفسدة بقاءه فهو من باب الشاذ النادر، وهذا لا حكم له، بل يأخذ حكم الأغلب الأكثر كما هو مقرر في علم الأصول.

فعن عمر بن يزيد، أنه قال:

«سمعت الحسن -أيام يزيد بن المهلب- وأتاه رهط فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم، ثم قال: والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله عَنَّا ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»^(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأما ما يقع من ظلمهم وجورهم بتأويل سائغ أو غير سائغ، فلا يجوز أن يزال لما فيه من ظلم وجور كما هو عادة أكثر النفوس تزيل الشر بما هو شر منه، وتزيل العدوان بما هو أعدى منه، فالخروج عليهم يوجب من الظلم والفساد أكثر من ظلمهم، فيصبر عليه كما يصبر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ظلم المأمور والمنهي»^(٢).

(١) أخرجه الأجرى في «الشرعة» (ص ٣٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧٩/٢٨).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة، ويخطئ أخرى فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر؛ لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سبباً لشرٍ عظيم، وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٣/ ٣٩١).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٢٧).

قتالهم، والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً؛ لم يحصل بفعله صلاح، بل فساد»^(١).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولادة الأمر فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما»^(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«أن النبي ﷺ شرع لأُمة إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه، وأبغض إلى الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شرٍّ وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة»، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه، فليصبر ولا ينزع يداً من طاعته».

ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه»^(٣).

الوجه السابع:

أن المتأمل في هذا القول يجد أن به (نفساً اعتزالياً)؛ لأن هؤلاء قد جعلوا الخروج على أئمة الجور والفسق من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حيث

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٣٠).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٤٢).

(٣) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٣/ ٤).

مراعاة المصالح والفساد، ومن المعلوم أن النهي عن المنكر إذا زال وخلفه معروف أو منكر أقل كان ذلك مشروعاً أما إذا خلفه منكر أعظم كان ذلك ممنوعاً. فاجعلوا الخروج على أئمة الجور والفسق من النهي عن المنكر، وهذا هو قول المعتزلة، بل هو أصل من أصولهم التي خالفوا بها أصول أهل السنة والجماعة كما سبق بيان ذلك.



الشبهة الثامنة والعشرون
حديث: «إلا أن تروا معصية بواحاً»

عن حيان أبي النضر، سمع جنادة بن أبي أمية، سمع عبادة بن الصامت يقول: قال رسول الله ﷺ: «يا عبادة»، قلت: لبيك، قال: «اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومكرهك، وأثرة عليك، وإن أكلوا مالك، وضربوا ظهرك، إلا أن تكون معصية لله بواحاً»^(١).

قال محمد عبد المقصود:

«قال النووي: «إلا أن تروا كفرًا بواحًا، إلا أن تروا معصية بواحًا»^(٢).

الرد على هذه الشبهة^(٣) من أربعة أوجه:

«إنه لا حجة في هذا الحديث على جواز الخروج على الحاكم غير الكافر،

وبيان ذلك من أربعة أوجه»:

الوجه الأول:

أن لفظ الصحيحين من طريق: بسر بن سعيد، عن جنادة بن أبي أمية، عن

(١) أخرجه ابن حبان (٤٥٦٦)، وصححه العلامة الألباني في «ظلال الجنة» (١٠٢٦).

(٢) محاضرة بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٣) رد هذه الشبهة مأخوذ من كتاب: «وجادلهم بالتي هي أحسن»، للشيخ بندر بن نايف

العتيبي - حفظه الله - (ص ٢٠-٢١).

عبادة بن الصامت مرفوعاً: «كفرًا بواحًا».

وهو أصح مما عند ابن حبان من طريق: حيان أبي النضر عن جنادة به: «معصية بواحًا».

وبسر أوثق من حيان.

ولذلك حكم بعض أهل العلم في الحديث بشذوذ رواية ابن حبان: «معصية بواحًا» لمخالفتها لرواية الثقات: «كفرًا بواحًا».

الوجه الثاني:

يجب تفسير (المعصية) بالكفر في هذا الحديث، فالكفر يصح أن يسمّى معصية؛ لأن اسم المعصية يشملها، والموجب لهذا التفسير أمران:

١ - الإجماع المستقر على منع الخروج إلا في حالة الكفر.

٢ - الأحاديث الأخرى المانعة من الخروج على الحاكم ولو عصي.

الوجه الثالث - وهو وجه قوي دقيق -:

أن الحديث الذي فيه (الكفر) سبق في غير مساق الحديث الذي فيه (المعصية) فحديث: «كفرًا بواحًا»: جاء جواباً على السؤال عن مشروعية المنابذة التي هي الخروج، وحديث: «معصية لله بواحًا»، جاء تقريراً لعدم الطاعة في المعصية، فمعنى الحديثين: لا تخرجوا إلا إن رأيتم الكفر البواح، ولا تطيعوا إن أمرتم بالمعصية، ومعلوم أن النهي عن الطاعة في المعصية لا يلزم منه تجويز الخروج؛ إذ غايته: ألا يطاع في تلك المعصية فحسب.

ومما يجلي هذا الوجه تأمل اللفظين:

فلفظ الرواية الأولى: «وَأَلَّا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ».

قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بَرَهَانٌ». وهو ما أخرجه

البخاري ومسلم.

ولفظ الرواية الثانية: «اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومكرهك، وأثرة عليك، وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك، إلا أن تكون معصية لله بواحاً». وهو ما أخرجه ابن حبان.

وهو في معنى الحديث المتفق عليه: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف»^(١).

قال ابن حجر -بعد ذكر الروایتين-:

«والذي يظهر: حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية، فلا ينازعه بما يقدر في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية، فإذا لم يقدر في الولاية، نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق، ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف، ومحل ذلك إذا كان قادراً»^(٢).

الوجه الرابع:

أن هذا الرجل قد وقع في جريمة علمية وأخلاقية كبيرة ألا وهي: (بتر كلام العلماء والكذب عليهم)، وهذه الجريمة كفيلة بإسقاط هذا الرجل، وهذا الرجل يمارس هذه الجريمة كثيراً مع كلام أهل العلم المخالف لبدعه التي يتتبعها، ويدعو الناس إليها كما مر قريباً.

ففي هذا الموضع:

قد نقل هذا الرجل عن النووي عند شرح هذا الحديث فقال:

(١) أخرجه البخاري (٧٢٥٧)، ومسلم (٤٨٧١).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٨/١٣).

قال النووي: «إلا أن تروا كفرًا بواحا» «إلا أن تروا معصية بواحا». وترك كلام النووي الذي يتمم ويوضح ويبين هذا الكلام؛ لأنه ينقض كلامه الذي أسس عليه ضلالته. وهما كلام النووي كاملاً، وكل الكلام الذي فوق الخط قد قام هذا المدعو ببيتره.

قال النووي:

«قوله ﷺ: «إلا أن تروا كفرًا بواحا، عندكم من الله فيه برهان». ومعناها: كفرًا ظاهرًا، والمراد: (بالكفر) هنا: (المعاصي) ... ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيثما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين.

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحُكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع»^(١).

وأنا أترك أخي القارئ ليحكم على هذا البتر لكلام أهل العلم والكذب عليهم، ولا تنس -بارك الله فيك- أن الكذب مسقط لعدالة ومروءة الرجل. فإنا لله وإنا إليه راجعون!!!

* * *

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

الشبهة التاسعة والعشرون حديث الخلوؑ

عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمتة حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون؛ فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١).

وفي رواية: «إنها ستكون أمراء بعدي يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون؛ فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، لا إيمان بعده»^(٢).

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ٣٧):

«والحديث نصٌّ على أن الإنكار باللسان واليد لا يعتبر خروجاً منهياً عنه».

(١) أخرجه مسلم (١٨٨).

(٢) أخرجه البزار (١٨٩٦)، وابن حبان (١٧٧)، وصححه العلامة الألباني في «إصلاح

المساجد» (٤٤).

وأورد هذه الشبهة.

محمد عبد المقصود^(١).

محمد حسان^(٢).

الرد على هذه الشبهة:

أنه لا حجة في هذا الحديث على مشروعية الخروج على أئمة الجور والفسق وذلك لأمرين:

الأمر الأول:

أنه خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصبر على جور الأئمة، وخلاف الإجماع المنعقد على عدم الخروج على أئمة الجور وعدم قتالهم؛ فلا بد من حمل هذا الحديث على وجه لا يعارض تلك الأحاديث والإجماع.

وهذا ما فعله ابن رجب عند الكلام على هذا الحديث حيث قال:

«وقد ذكرنا حديث ابن مسعود الذي فيه: «يخلف من بعدهم خلوف، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن» الحديث، وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد، وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصبر على جور الأئمة.

وقد يجاب عن ذلك: بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نص على ذلك أحمد أيضًا في رواية صالح، فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح، وحينئذ فجهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات، مثل أن يريق خمرهم أو يكسر آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم

(١) محاضرة بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٢) لقاء على قناة (أزهري) الفضائية.

إن كان له قدرة على ذلك، وكل هذا جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتل الأمر وحده، وأما الخروج عليهم بالسيف، فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين.

نعم، إن خشي في الإقدام على الإنكار على الملوك أن يؤذي أهله أو جيرانه، لم ينبغ له التعرض لهم حيثئذ، لما فيه من تعدي الأذى إلى غيره، كذلك قال الفضيل بن عياض وغيره، ومع هذا، فمتى خاف منهم على نفسه السيف، أو السوط، أو الحبس، أو القيد، أو النفي، أو أخذ المال، أو نحو ذلك من الأذى، سقط أمرهم ونهيهم، وقد نص الأئمة على ذلك، منهم: مالك وأحمد وإسحاق وغيرهم^(١).

الأمر الثاني:

أن هذا الحديث هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس من باب الخروج على الحكام وقتالهم؛ لأن العلماء الذين ذكروا هذا الحديث وضعوه ضمن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا ضمن الخروج على الحكام وقتالهم.

فالنووي وضع هذا الحديث مع أحاديث آخر في كتابه «رياض الصالحين»

وبوب عليها فقال:

«باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وكذلك بوب النووي على هذا الحديث وأحاديث آخر في صحيح مسلم

فقال:

«باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص،

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (ص ٤١٦).

وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً».

وأورده المنذري أيضاً في كتاب «الترغيب والترهيب» وبوب عليه فقال: «باب الترغيب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والترهيب من تركهما والمداهنة فيهما».

فهذا هو فهم العلماء لهذا الحديث أنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا من باب الخروج على أئمة الجور والفسق؛ إذ ليس عند أهل السنة والجماعة هذا الباب أصلاً، وإنما هو عند الخوارج والمعتزلة ومن سار على نهجهم وتأثر بمعتقدهم من هؤلاء الحركيين والحزبيين الذين هم خوارج العصر. ففرق بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبين الخروج على أئمة الجور والفسق؛ فإن الأول واجب بالضوابط الشرعية والثاني محرم. فينكر على الأمراء عند ارتكابهم للمنكر بالضوابط الشرعية والآداب المرعية، ولا يخرج عليهم، كما مر بسطه فيما سبق.



**الشبهة الثلاثون: قول أبي بكر رضي الله عنه
في خطبته المشهورة: إن زغت فقوموني**

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ٣١):

«وهذه الحقيقة -أي: انخلاع الإمام عند فقد شرط من شروطه^(١) - تراها واضحة في خطبة الصديق لما ولي الخلافة حيث قال: «أما بعد أيها الناس قد وليت أمركم ولست بخيركم، ولكن نزل القرآن وسن النبي ﷺ السنن فعلمنا، اعلموا: أن أكيس الكيس التقوى وأن أحقق الحقم الفجور، وأن أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه، وأن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، أيها الناس إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم»^(٢).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن التقويم المذكور في الأثر إنما يراد منه إنكار المنكر بالضوابط الشرعية.

(١) سيأتي الرد على هذا البهتان عند الرد على شبهة (الحاكم غير شرعي).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٨٢)، والهندي في «كنز العمال» (١٤١٤).

فالتَّقْوِيم: هو (التَّعْدِيل وإزالة العوج)^(١).

فيكون معنى كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه: إذا رأيتم مني منكرًا وانحرفًا عن الحق إلى الباطل فعدلوني بأن تنكروا عليَّ هذا المنكر وهذا الانحراف عن الحق إلى الباطل.

فلا حجة في هذا الأثر بهذا المعنى لمن يرى الخروج على أئمة الجور؛ لأن هذا الأثر إنما هو من باب إنكار المنكر، وكما سبق مرارًا أن الإنكار على الولاة لا إشكال فيه إذا كان بالطرق الشرعية والآداب المرعية.

الوجه الثاني:

أن كلام أبي بكر الصديق رضي الله عنه في هذا الأثر إنما خرج مخرج التواضع ودليل ذلك قوله: «وليت عليكم ولست بخيركم»، وهو والصحابة كلهم يعرفون أنه خيرهم؛ ولذلك استخلفه النبي ﷺ في الصلاة، وهذا يعرفه المؤمنون ويعرفه الكافرون، فأبو سفيان في غزوة أحد لما ظن وفاة النبي ﷺ قال: «أفي القوم ابن أبي قحافة».

فعن الحسن أنه ذكر قول أبي بكر هذا ثم قال:

«بل والله إنه لخيرهم ولكن المؤمن يهضم نفسه»^(٢).

(١) (قوم المعوج) عدله وأزال عوجه «المعجم الوسيط».

وقيل: (عدَلْتُهُ) قَوَّمْتُهُ عن ميله و(عدَلْتُ الشَّيْءَ أَعَدَلْتُهُ) إذا كان فيه أدنى ميل فأَقَمْتُهُ و(التَّعْدِيل) التَّقْوِيم، وقال عمر: الحمد لله الذي جعلني في قوم إذا ملْتُ عدَلُوني كما يُعَدِّل السَّهْم. «المخصص» لابن سيده.

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٠ / ٣٠٤).

وقال أبو سليمان الخطابي:

«وفي حديث أبي بكر أنه قال: «وليتكم ولست بخيركم» فذهب هذا الكلام وطريقه مذهب التواضع وترك الاعتداد بالولاية والتباعد من كبرياء السلطنة، ولم يزل من شيم الأبرار ومذاهب الصالحين والأخيار أن يهتضموا أنفسهم وأن يسوغوا من حقوقهم، وقد كان له برسول الله ﷺ أسوة حتى يقول: «ليس لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى» وهو سيد ولد آدم أحمرهم وأسودهم»^(١).

قال ابن كثير:

«فقوله ﷺ: «وليتكم ولست بخيركم» من باب الهضم والتواضع؛ فإنهم مجمعون على أنه أفضلهم وخيرهم ﷺ»^(٢).



(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٠/٣٠٤).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٥/٢٤٨).

الشبهة الواحدة والثلاثون :
قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : الحمد لله الذي جعل
في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
 (ص ٣٢):

«وهذا عمر يخطب فيقول: «إذا أحسنت فأعينوني وإذا أسأت فقوموني،
 فقام رجل فقال: لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فرد عمر: الحمد لله الذي
 جعل في أمة محمد من يقوم عمر بسيفه».

قال علي محمد الصلابي في كتابه: «فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب»: «
 «فعمر كان يرى أن من حق أي فرد في الأمة أن يراقبه ويقوم اعوجاجه ولو
 بحد السيف إن هو حاد عن الطريق».

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الأثر بهذا السياق لا أصل له وكذب مختلق على صحابة رسول الله
 ﷺ، وعلى رأسهم الفاروق عمر بن الخطاب؛ فإن كل من أورد هذا الأثر من العلماء
 في مصنفاتهم لم يذكروا لفظة: «قومناك بسيوفنا» ولا هي موجودة في أي ديوان من
 دواوين السنة كما هو منتشر على السنة العوام والوعاظ والقصاص، والحزبيين من

القطبيين والإخوان الذين يهيجون الناس على حكامهم بمثل هذه المقولات المكذوبة التي لا أصل لها.

وهاهي القصة الصحيحة كما وردت في كتب السنة:

فعن النعمان بن بشير: «أن عمر بن الخطاب قال في مجلس وحوله المهاجرون

والأنصار:

أرأيتم لو ترخصت في بعض الأمور ما كنتم فاعلين فسكتوا؛ فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً فقال بشر بن سعد: لو فعلت ذلك قومناك تقويم القدح^(١)، فقال عمر: أنتم إذن أنتم إذن^(٢).

فالتقويم هو التعديل وإزالة العوج.

وهذا لا إشكال فيه فإنه من باب النصيحة ومن باب الأمر بالمعروف والنهي

عن المنكر.

أما التقويم بالسيف فهو منهج الخوارج والمعتزلة في الإنكار لا منهج أصحاب رسول الله ﷺ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الوجه الثاني:

أن الوارد الصحيح عن عمر بخلاف ما يدعيه عليه خوارج العصر.

فهاهي وصية عمر لسويد بن غفلة وفيها الأمر بالسمع والطاعة والنهي عن

مفارقة الجماعة عند الظلم والبغي من الولاية بخلاف ما يدعيه القوم على عمر

والصحابة.

(١) أي: مثل السهم أو سطر الكتابة.

(٢) أخرجه السيوطي في «جامع الأحاديث» (٢٨٧٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠)

/ (٢٩٢)، والهندي في «كنز العمال» (١٤١٩٦).

فعن سويد بن غفلة قال: «قال لي عمر: يا أبا أمية، إني لا أدري لعلي لا ألقاك بعد عامي هذا؛ فإن أمر عليك عبد حبشي مجدع فاسمع له وأطع، وإن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن أراد أمرًا ينقص دينك فقل: سمعًا وطاعة ودمي دون ديني، ولا تفارق الجماعة»^(١).

فهؤلاء الحزبيون يذهبون إلى كل موضوع ومكذوب ومختلق ما دام يخدم بدعهم، ويتركون الصحيح الثابت الذي لا يوافق بدعهم، وهذا هو مسلك المبتدعة في كل وقت وحين.

فهذا هو الانحراف والضلال واتباع الأهواء، نعوذ بالله من الخذلان.



(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢ / ٥٤٤)، والخلال في «السنة» (١ / ٦٦)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١ / ٤٠٣)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص ٢٧٩).

الشبهة الثانية والثلاثون قول سلمان لعمر: «لا نسمع لك»

عن أبي حاتم عن العُتْبِي قال:

«بعث إلى عمر بحلل فقسّمها فأصاب كلّ رجل ثوبٌ، ثم صعد المنبر وعليه حلة، والحلة ثوبان، فقال: أيها الناس ألا تسمعون؟ فقال سلمان: لا نسمع. فقال عمر: لم يا أبا عبد الله؟ قال: إنك قسمت علينا ثوبًا ثوبًا وعليك حلة. فقال: لا تعجل يا أبا عبد الله. ثم نادى: يا عبد الله. فلم يجبه أحد فقال: يا عبد الله بن عمر. فقال: لبيك يا أمير المؤمنين. فقال: ناشدتك الله، الثوب الذي اتّزرت به أهو ثوبك؟ قال: اللهم نعم قال سلمان: فقل الآن نسمع»^(١).

قال علي محمد الصلابي في كتابه: «فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب»:

«فكان النقد أو النصح للحاكم في عهد الفاروق والخلفاء الراشدين مفتوحًا على مصراعيه».

الرد على هذه الشبهة:

هذه قصة لا سند لها.

فقد أوردها ابن الجوزي بلا إسناد في كتاب «صفوة الصفوة»، وكذلك أوردها بلا إسناد ابن قتيبة الدينوري في كتاب «عيون الأخبار»، وكل من يوردها

(١) «صفة الصفوة» لابن الجوزي (١/٩٦).

إنما يوردها بلا إسناد.

قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١).

وقال أيضًا:

«مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»^(٢).

وقال أيضًا:

«بيننا وبين القوم القوائم، يعني: الإسناد»^(٣).

وقال محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللهُ:

«لقد أتى على الناس زمان وما سئل عن إسناد الحديث، فلما وقعت الفتن سئل عن إسناد الحديث»^(٤).

وقال أيضًا:

«إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٥).

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «مثل الذي يطلب العلم بلا إسناد مثل حاطب ليل،

لعل فيها أفعى تلدغه وهو لا يدري»^(٦).

قال أبو عبد الله الحاكم: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٢).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (٧٣).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٣).

(٤) «القراءة خلف الإمام» للبيهقي (٣٨٨).

(٥) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى الخليلي (٢٦).

(٦) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلى الخليلي (١ / ١).

على حفظه؛ لدَرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد؛ فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا»^(١).

فإن العجب لا يكاد ينقضي من سبيل هؤلاء الحزبيين الذين يتركون الآثار الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، ثم يذهبون إلى آثار إما مكذوبة على قائلها أو ليس لها سند أصلاً، وكل ذلك من أجل نصرة معتقد فاسد أو بدعة مضلة فيتركون الصحيح، ويذهبون إلى الضعيف كالذباب لا يقع إلا على العقير.



(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٨).

الشبهة الثالثة والثلاثون : خروج عائشة وطلحة والزبير ومعاوية على علي بن أبي طالب

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ٥٤):

«قال الشيخ حاتم العوني:

فقد سبق السلف من الصحابة الكرام إلى عمل مظاهرة بصورتها العصرية؛
فإن من خرج من الصحابة يوم الجمل للمطالبة بدم عثمان وعلى رأسهم الزبير بن
العوام وطلحة بن عبيد الله وعائشة -رضي الله عن الجميع-، وكانوا ألوفاً مؤلفة
خرجوا من الحجاز للعراق ولم يخرجوا لقتال ابتداءً، كما يقرره أهل السنة في
عرضهم لهذا الحديث، وإذا لم تخرج تلك الألوف للقتال فلم يبق إلا أنهم
خرجوا للتعبير عن الاعتراض على عدم القصاص من قَتلة عثمان، وللضغط على
أمير المؤمنين وخليفة المسلمين الراشد علي بن أبي طالب لكي يبادر بالقصاص
من قَتلة عثمان.

وهذه مظاهرة سلفية بكل معنى الكلمة وقعت في محضر الرعيل الأول من
الصحابة الكرام، ولا أنكر عليهم على أصل عملهم ولا حرمة العلماء ولا وصفوه
بأنه خروج على الحاكم، مع ما ترتب على هذا الحدث من مفسدة؛ لأن مفسدته
كانت طارئة على أصل العمل ودخيلة عليه، والمهم هو موقف علي فهو من كانت

المظاهرة ضده، ومع ذلك فما شنع على الذين تجمعوا بدعوى حرمة مجرد التجمع والمجيء للعراق، ولو كان تجمعهم وتوجههم للعراق منكرًا لأنكره عليهم علي، بل حتى لو أنكره عليهم فيكفي أن يخالفه الزبير وطلحة وعائشة ومن معهم من الصحابة أجمعين لبيان أن مسألة مظاهرتهم مسألة خلافية». الرد على هذه الشبهة^(١):

أن هذا النقل من هذا الثوري المتعالم عن هذا النكرة البهات مليء بالكذب والافتراء على صحابة النبي الكريم وعلى دين الإسلام العظيم. والرد من ستة أوجه:

الوجه الأول:

أن مذهب أهل السنة والجماعة المحافظة على مكانة الصحابة المتقاتلين وإبقاء منزلتهم بعد القتال، كما كانت قبل الشجار والقتال لقيام المانع من تفسيقهم وتبديعهم والقدح فيهم، فإنهم لم يتقاتلوا من أجل الملك ولا المال ولا التعصب للهوى والأشخاص، بل كانت معركة الجمل مدبرة من قبل المندسين في صفوفهم، وكانت معركة صفين بسبب فتنة قتل عثمان، وما جلبه المشتركون في قتل عثمان من فتن بعد قتله، وحسب الصحابة أنهم اجتهدوا وهم أهل لذلك؛ فالمصيب منهم له أجران والمخطئ له أجر واحد، بل من توفيق الله لهم أنهم لم يبدعوا ولم يفسقوا بعضهم بعضًا مع أنهم قد تقاتلوا، وقد شهد لهم النبي ﷺ بأن دعوتهم واحدة كما هو معلوم، وأيضًا فإن خطأ المخطئ منهم في هذا القتال مغمور في كثرة حسناتهم.

(١) الرد على هذه الشبهة مستفاد من كتاب «تمام المنة في فقه قتال الفتنة» للشيخ محمد الإمام - حفظه الله - وراجع له للأهمية.

قال أبو سعيد الخدري: «مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون، ودواء العيون ترك مسها»^(١).

سئل عمر بن عبد العزيز عن علي وعثمان والجمل وصفين وما كان بينهم فقال:

«تلك دماء كف الله يدي عنها، وأنا أكره أن أغمس لساني فيها»^(٢).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«واعلم أن الدماء التي جرت بين الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ ليست بداخلة في هذا الوعيد، ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم، والإمساك عما شجر بينهم، وتأويل قتالهم، وأنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا، بل اعتقد كل فريق أنه المحق، ومخالفه باغ، فوجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر الله، وكان بعضهم مصيبًا، وبعضهم مخطئًا معذورًا في الخطأ؛ لأنه اجتهاد، والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه»^(٣).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عرف المحق منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرًا واحدًا وأن المصيب يؤجر أجرين»^(٤).

(١) «أمالى ابن سمعون» (٨٥).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥ / ٣٩٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥ / ١٣٣).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٨ / ١١).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٣٤).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فمن جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعًا فهو كاذب مفتر؛ فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلًا؛ فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه فمن تكلم فيما شجر بينهم، وقد نهى الله عنه من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل فهو ظالم معتد»^(١).

الوجه الثاني:

أن ما حصل بين الصحابة في معركتي الجمل وصفين ليس من قبيل المنازعة على الملك والحكم ولا من أجل الدنيا؛ وإنما كان قتال فتنة.

قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ:

«السيف الذي وقع بين الصحابة فتنة، ولا أقول لأحد منهم هو مفتون»^(٢).

قال أبو سعيد الخدري لما سُئل عما وقع بين علي وطلحة والزبير:

«أقوام سبقت لهم سوابق وأصابتهم فتنة فردوا أمرهم إلى الله»^(٣).

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ:

«فأما ما جرى من عليّ والزبير وعائشة -رضي الله عنهم أجمعين- فإنما كان على تأويل واجتهاد، وعليّ الإمام وكلهم من أهل الاجتهاد، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم، وكذلك ما جرى بين سيدنا علي ومعاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فدل على تأويل واجتهاد، وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٤٣٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٤٠٥).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٧٩٠)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٨٣).

وتعبّدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم، والتبري من كل من ينتقص أحداً منهم - رضي الله عنهم أجمعين -»^(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وكلهم -أي: الصحابة- متأول مأجور -إن شاء الله- بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا»^(٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وعليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يقاتل أحداً على إمامة من قاتله، ولا قاتله أحد على إمامته نفسه، ولا ادعى أحد قط في زمن خلافته أنه أحق بالإمامة منه، لا عائشة ولا طلحة ولا الزبير ولا معاوية وأصحابه ولا الخوارج، بل كل الأمة كانوا معترفين بفضل علي وسابقتهم بعد قتل عثمان»^(٣).

فعن شأن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُما:

قال أبو مسلم الخولاني وأناس معه لمعاوية: أنت تنازع علياً أم أنت مثله. فقال معاوية: لا والله إني لأعلم أن علياً أفضل مني وإنه لأحق بالأمر مني ولكن أستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه وإنما أطلب بدم عثمان فائتوه فقولوا له فليدفع إليّ قتله عثمان وأسلم له، فأتوا علياً فكلّموه بذلك فلم يدفعهم إليه^(٤).

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (١/ ٩٤).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٣).

(٣) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٣٢٨).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٩/ ١٣٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣/ ١٤٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٣٨).

وعن أبي بردة قال: قال معاوية: ما قاتلت علياً إلا في أمر عثمان^(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبايع له بها حين قاتل علياً ولم يقاتل على أنه خليفة ولا أنه يستحق الخلافة ويقرّون له بذلك، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سألته عنه ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يتدعوا علياً وأصحابه بالقتال ولا يعلوا^(٢).

وأما شأن طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام رَحِمَهُمُ اللهُ:

فيقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الحرب التي كانت بين طلحة والزبير وبين علي فكان كل منهما يقاتل عن نفسه ظاناً أنه يدفع صول غيره عليه، لم يكن لعلي غرض في قتالهم، ولا لهم غرض في قتاله، بل كانوا قبل قدوم علي يطلبون قتلة عثمان، وكان للقتلة من قبائلهم من يدفع عنهم، فلم يتمكنوا منهم، فلما قدم علي وعرفوه مقصودهم عرفهم أن هذا أيضاً رأيهم، لكن لا يتمكن حتى يتتظم الأمر، فلما علم بعض القتلة ذلك حمل على أحد العسكريين فظن الآخرون أنهم بدءوا بالقتال فوق القتال بقصد أهل الفتنة لا بقصد السابقين الأولين»^(٣).

وأما شأن عائشة رَحِمَهُ اللهُ:

فقد سألها عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي بعدما قتل عثمان وقال لها:

ما تأمرين؟ قالت: «الزم علياً»^(٤).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٥٥٢).

(٢) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤٤٦/٣).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٣٣٩/٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٣١)، وجوّد الأثر ابن حجر في «فتح الباري».

وعائشة خرجت للإصلاح ولم تخرج لقتال علي كما جاء في الحديث أن الزبير رضي الله عنه أقنعها بترك الرجوع بقوله: «عسى الله أن يصلح بك بين الناس»، ولم تنزع يدًا من طاعة.

وقال محمد بن طلحة لها: «مريني بأمرك يا أماه. قالت: «أمرك أن تكون كخير ابني آدم»^(١).

فمما سبق يتضح أن القتال الذي وقع بين الصحابة قتال فتنة، فكيف يستدل بقتال فتنة على مشروعية هذه المظاهرات والثورات؛ فهذا من أبطل الباطل، فالمستدل بقتال الفتنة على مشروعية المظاهرات رجل فتان مفتون.

الوجه الثالث:

أن الصحابة الذين شاركوا في الفتنة كانوا قلة يسيرة بالمقارنة بعدد الصحابة الذين لم يشاركوا فيها، وهم كثير جدًا بالألوف المؤلفة.

«فقد قيل لسعد بن أبي وقاص: ألا تقاتل فإنك من أهل الشورى وأنت أحق بهذا الأمر من غيرك؟

فقال سعد بن أبي وقاص: لا أقاتل حتى تأتوني بسيف له عينان ولسان وشفطان، يعرف المؤمن من الكافر، إن ضربت به مسلمًا نبأ عنه، وإن ضربت كافرًا قتله، فقد جاهدت وأنا أعرف الجهاد.

وَضَرَبَ لَهُمْ مَثَلًا فَقَالَ: مَثَلُنَا وَمِثْلُكُمْ كَمِثْلِ قَوْمٍ كَانُوا عَلَى مُحِجَّةٍ بِيضَاءٍ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ يَسِيرُونَ هَاجَتْ رِيحٌ عَجَاجَةٌ، فَضَلُّوا الطَّرِيقَ، وَالتَّبَسَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ بَعْضُهُم: الطَّرِيقُ ذَاتُ الْيَمِينِ؛ فَأَخَذُوا فِيهَا فَتَاهُوا وَضَلُّوا، وَقَالَ آخَرُونَ: الطَّرِيقُ ذَاتُ الشَّمَالِ؛ فَأَخَذُوا فِيهَا فَتَاهُوا وَضَلُّوا، وَقَالَ آخَرُونَ: كُنَّا فِي الطَّرِيقِ حَيْثُ هَاجَتْ

(١) «تاريخ الطبري» (٣/ ٥٣٣)، و«البداية والنهاية» (٧/ ٢٤٤).

الريح فنيخ؛ فأناخوا فأصبحوا فذهب الريح، وتبين الطريق فهؤلاء هم الجماعة قالوا: نلزم ما فارقنا عليه رسول الله حتى نلقاه ولا ندخل في شيء من الفتن»^(١).

قال محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللهُ:

«هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضر فيها مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين»^(٢).

قال الشعبي رَحِمَهُ اللهُ:

«من حدثك أنه شهد الجمل من أهل بدر غير أربعة أو إن جاءوا بخامس كان علي وعمار ناحية وطلحة والزبير ناحية»^(٣).

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ:

«لما كانت الفتن جعل رجل يسأل عن أفضل أصحاب رسول الله ﷺ في أنفسهم لا يسأل أحداً إلا قالوا له سعد بن مالك... هذا علي يدعو الناس وهذا معاوية يدعو الناس وقد جلس عنهما عامة أصحاب رسول الله ﷺ...»^(٤).

قال بكير بن الأشج رَحِمَهُ اللهُ:

«إن رجلاً من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا

(١) «الجامع» لمعمر بن راشد (٢٠٧٣٦)، «الفتن» لنعيم بن حماد (ص ١٦٧)، «الطبقات الكبرى» (١٤٣/٣)، «المعجم الكبير» (٣٢٢)، «العزلة» للخطابي (ص ١٣)، «المستدرک» (٤/٤٩١)، «حلية الأولياء» (١/٩٤)، «تاريخ مدينة دمشق» (٢٠/٣٥٦).

وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٩٩): «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح».

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (٧٣٣).

(٣) أخرجه خليفة بن خياط في «تاريخه» (ص ١٨٦).

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/٤٧٥).

إلى قبورهم»^(١).

قال ميمون بن مهران فيما اختلف الناس فيه في أمر عثمان وعلي وطلحة والزبير ومعاوية وعن قول العامة في ذلك:

«وأما من لزم الجماعة فمنهم سعد بن أبي وقاص وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمر وأسامة بن زيد وحبيب بن مسلمة الفهري وصهيب بن سنان ومحمد بن مسلمة في أكثر من عشرة آلاف من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان قالوا جميعاً: نتولى عثمان وعلياً لا نتبرأ منهما، ونشهد عليهما وعلي شيعتهما بالإيمان، ونرجو لهم ونخاف عليهم»^(٢).

قال الخطابي رحمه الله:

«وممن اعتزل تلك الفتنة فلم يكن مع واحد من الفريقين حتى انجلت محمد بن مسلمة الأنصاري وعبد الله بن عمر في عدة كثيرة من الصحابة»^(٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأما الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنة. قال عبد الله ابن الإمام أحمد: حدثنا أبي حدثنا إسماعيل -يعني: ابن علي- حدثنا أيوب -يعني: السخثياني- عن محمد بن سيرين قال: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين» هذا الإسناد من أصح إسناد علي وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أروع الناس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «تاريخ المدينة» (٤/١٢٤٢)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٧/٢٠٧).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/٤٩٥).

(٣) «العزلة» للخطابي (٧٣).

في منطقته، ومراسيله من أصح المراسيل.

وقال عبد الله: حدثنا أبي حدثنا إسماعيل حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال: قال الشعبي: «لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله ﷺ غير علي وعمار وطلحة والزبير فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب».

وقال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبي حدثنا أمية بن خالد قال: «قيل لشعبة: إن أبا شيبة روى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً فقال: كذب والله لقد ذكرت الحكم بذلك وذاكرناه في بيته فما وجدناه شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت».

قلت: هذا النفي يدل على قلة من حضرها، وقد قيل: إنه حضرها سهل بن حنيف وأبو أيوب، وكلام ابن سيرين مقارب، فما يكاد يذكر مائة واحد. وقد روى ابن بطة عن بكير بن الأشج قال: «أما إن رجلاً من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم» اهـ^(١).

وقال أيضاً رحمه الله:

«وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب، واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي ﷺ في ترك القتال في الفتنة، وبينوا أن هذا قتال فتنة»^(٢).

وقال أيضاً رحمه الله:

«والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين أن قتال الجمل وصفين لم يكن من القتال المأمور به، وأن تركه أفضل من الدخول فيه، بل عدوه قتال فتنة، وعلى هذا

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٢٣٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٥/ ٥٥).

جمهور أهل الحديث وجمهور أئمة الفقهاء»^(١).

فهذه النقول كافية في الدلالة على أن أكثر الصحابة اعتزلوا القتال في معركتي الجمل وصفين فكيف يستدل بما حدث بين بعض الصحابة، وقد اعتزله أكثر الصحابة باعتباره قتال فتنة.

الوجه الرابع:

أن النبي ﷺ قد حذر من مسير عائشة ومن خروجها في تلك الفتنة، وهو من دلائل نبوته ﷺ، وقد وقع كما أخبر ﷺ من مسيرها وخروجها في تلك الفتنة فلا يجوز لأحد شم رائحة العلم الشرعي أن يستدل بفعل قد حذر منه النبي ﷺ.

فعن قيس قال:

«لما بلغت عائشة بعض مياه بني عامر ليلاً نبحت الكلاب عليها، فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوآب، فوقفت فقالت: ما أظنني إلا راجعة، فقال لها طلحة والزبير: مهلاً رحمك الله، بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم، قالت: ما أظنني إلا راجعة، إني سمعت رسول الله ﷺ قال لنا ذات يوم: «كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوآب»^(٢).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أيتكن صاحبة الجمل الأدب،

يقتل حولها قتلى كثيرة تنجو بعدما كادت»^(٣).

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥٢٢/٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٢٥٤)، والحاكم (٤٦١٣)، وصححه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٧٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة «في المصنف» (٣٧٧٨٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٨٩٨).

قال ابن حجر: «وهذا رواه البزار ورجاله ثقات» (١٠٧/٢٠).

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا نشك أن خروج أم المؤمنين كان خطأ من أصله، ولذلك همت بالرجوع حين علمت بتحقيق نبوءة النبي ﷺ عند الحوَّاب، ولكن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أقنعها بترك الرجوع بقوله: «عسى الله أن يصلح بك بين الناس» ولا نشك أنه كان مخطئاً في ذلك أيضاً»^(١).

والصحابة كذلك أنكروا مسير عائشة وخروجها في تلك الفتنة.

ولهذا كانت أم سلمة تقول: «لا يحركني ظهر بعير حتى ألقى النبي ﷺ»^(٢).

فكان مذهبها هي وأمّهات المؤمنين لزوم بيوتهن ومجانبة الفتن.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن أبي يزيد المدني قال: «قال عمار بن

ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل: ما أبعد هذا المسير من العهد الذي عهد

إليكم» يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فقالت: أبو اليقظان؟ قال: نعم. قالت: والله إنك ما علمت لقوال بالحق.

قال: الحمد لله الذي قضى لي على لسانك»^(٣).

وعن أبي مريم عبد الله بن زياد الأسدي قال:

«لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بعث علي عمار بن ياسر

وحسن بن علي، فقدموا علينا الكوفة فصعدا المنبر، فكان الحسن بن علي فوق

المنبر في أعلاه، وقام عمار أسفل من الحسن، فاجتمعنا إليه فسمعت عماراً

(١) «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني (٤٧٣).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠٨/٧).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٥٨/١٣).

يقول: إن عائشة قد سارت إلى البصرة، ووالله إنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة، ولكن الله -تبارك وتعالى- ابتلاكُم ليعلم إياه تطيعون أم هي»^(١).
قال ابن حجر رحمه الله:

«قيل: الضمير لـ(علي)؛ لأنه الذي كان عمار يدعو إليه، والذي يظهر أنه (الله) والمراد باتباع الله: اتباع حكمه الشرعي في طاعة الإمام وعدم الخروج عليه، ولعله أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾؛ فإنه أمر حقيقي خوطب به أزواج النبي ﷺ، ولهذا كانت أم سلمة تقول: «لا يحركني ظهر بعير حتى ألقى النبي ﷺ». والعذر في ذلك عن عائشة أنها كانت متأولة هي وطلحة والزبير، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس، وأخذ القصاص من قتلة عثمان -رضي الله عنهم أجمعين-، وكان رأي علي الاجتماع على الطاعة وطلب أولياء المقتول القصاص ممن يثبت عليه القتل بشروطه»^(٢).

وعن أبي بكره قال:

«لقد نفعتني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل، بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٣).

وعن ابن أبي عتيق قال:

قالت عائشة: إذا مر ابن عمر فأرونيه فلمّا مرّ ابن عمر قالوا: هذا ابن عمر، فقالت: يا أبا عبد الرحمن ما منعك أن تنهاني عن مسيري؟ قال: رأيت رجلاً قد

(١) أخرجه البخاري (٦٦٨٧).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٥٨/١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٦٣).

غلب عليك، وظننت أنك لا تخالفينه -يعني: ابن الزبير-.

قالت: أما إنك لو نهيتني ما خرجت»^(١).

والنبي ﷺ قد أخبر الزبير بأنه سيقاتل علياً وأنه سيكون له ظالمًا فخطأه النبي ﷺ من أجل قتاله لعلي.

فقد روى الحاكم في «المستدرک» بإسناده عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، قال:

شهدت علياً والزبير، لما رجع الزبير علي دابته يشق الصفوف، فعرض له ابنه عبد الله، فقال: ما لك؟ فقال: ذكر لي علي حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ يقول: «لتقاتلنه وأنت ظالم له» فلا أقاتله، قال: وللقاتل جئت؟ إنما جئت لتصلح بين الناس ويصلح الله هذا الأمر بك، قال: قد حلفت ألا أقاتل، قال: فاعتق غلامك جرجس وقف حتى تصلح بين الناس، قال: فأعتق غلامه جرجس ووقف فاختلف أمر الناس، فذهب علي فرسه»^(٢).

قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد روي إقرار الزبير لعلي رَحِمَهُ اللهُ بذلك من غير هذه الوجوه والروايات»^(٣).

الوجه الخامس:

أن الصحابة الذين شاركوا في هذه الفتنة استدركوا علي أنفسهم بعد ذلك

(١) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٢٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١١٠).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٥٥٨٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٧١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٩).

(٣) «المستدرک علی الصحیحین» للحاکم (٥٥٨٨).

وندموا ندامة عظيمة على ما حدث منهم وتابوا من ذلك.

علي بن أبي طالب عليه السلام:

قال سليمان بن صرد الخزاعي للحسن بن علي:

«اعذرني عند أمير المؤمنين، فإنما منعني من يوم الجمل كذا وكذا، قال: فقال الحسن: لقد رأيته حين اشتد القتال يلوذ بي ويقول: يا حسن، لوددت أنني مت قبل هذا بعشرين حجة»^(١).

وعن قيس بن عباد قال: قال علي لابنه الحسن يوم الجمل: يا حسن يا حسن، ليت أباك مات من عشرين سنة. قال فقال الحسن: يا أبت قد كنت أنهارك عن هذا. قال: يا بني، لم أر الأمر يبلغ هذا»^(٢).

قال شيخ الإسلام رحمته الله:

«وعلي عليه السلام في آخر الأمر تبين له أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله»^(٣).

وقال أيضاً رحمته الله:

«وأصحابه كانوا أفضل قرون الأمة فهم أعرف القرون بالله وأشدّهم له خشية، وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته؛ فمن ذكر ما عيب عليهم ولم يذكر توبتهم التي بها رفع الله درجاتهم كان ظالماً لهم... وعلي بن أبي طالب عليه السلام ندم على أمور فعلها من القتال وغيره.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٨٣١).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (ص ٢٤٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/٤٥٨).

(٣) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/٥٣٥).

وكان يقول:

لقد عجزت عجزاً لا أعتذر سوف أكيس بعدها وأستمر
وأجمع الرأي الشتيت المنتشر

وكان يقول ليالي صفين: لله در مقام قامه عبد الله بن عمر وسعد بن مالك،
إن كان براءً، إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً إن خطره ليسير!
وكان يقول: يا حسن يا حسن، ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ إلى هذا، ود أبوك
لو مات قبل هذا بعشرين سنة.

ولما رجع من صفين تغير كلامه وكان يقول: لا تكرهوا إمارة معاوية؛ فلو قد
فقدتموه لرأيتكم الرؤوس تتطاير عن كواهلها، وقد روي هذا عن علي عليه السلام من وجهين أو
ثلاثة، وتواترت الآثار بكرأته الأحوال في آخر الأمر، ورؤيته اختلاف الناس وتفرقهم
وكثرة الشر الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل»^(١).

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

عن ابن أبي مليكة قال: «قال عبد الله بن عمرو: ما لي ولصفين، ما لي ولقتال
المسلمين، لوددت أني مت قبله بعشر سنين، أما والله على ذلك ما ضربت بسيف
ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم»^(٢).

عائشة رضي الله عنها:

قالت عائشة:

«لوددت أني لم أسر مسيري الذي سرت وأن لي عشرة أولاد من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثكلتهم كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - وكان رجلاً شريفاً

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٢٦٦).

سخياً مرياً -»^(١).

وعن ابن أبي عتيق قال قالت عائشة: إذا مر ابن عمر فأرونيه فلما مر ابن عمر قالوا: هذا ابن عمر، فقالت: يا أبا عبد الرحمن، ما منعك أن تنهاني عن مسيري؟ قال: رأيت رجلاً قد غلب عليك، وظننت أنك لا تخالفينه -يعني ابن الزبير-. قالت: أما إنك لو نهيتني ما خرجت»^(٢).

قال الزيلعي رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد أظهرت عائشة الندم»^(٣).

وعن قيس بن أبي حازم، قال:

«قالت عائشة رَحِمَهُ اللهُ وكانت تحدث نفسها أن تدفن في بيتها مع رسول الله ﷺ وأبي بكر، فقالت: إني أحدثت بعد رسول الله ﷺ حدثاً ادفنوني مع أزواجه. فدفنت بالبقيع»^(٤).

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

«تعني بالحدث: مسيرها يوم الجمل، فإنها ندمت ندامة كلية، وتابت من ذلك على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة قاصدة للخير، كما اجتهد طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وجماعة من الكبار -رضي الله عن الجميع-»^(٥).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/٥)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤٣٥/٦٢).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٧٥/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/١١٠).

(٣) «نصب الراية» للزيلعي (٦٩/٤).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٩/٨)، والحاكم في «المستدرک» (٦/٤) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٥) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩٣/٢).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وأصحابه كانوا أفضل قرون الأمة فهم أعرف القرون بالله وأشدّهم له خشية، وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته؛ فمن ذكر ما عيب عليهم ولم يذكر توبتهم التي بها رفع الله درجاتهم كان ظالماً لهم... وكذلك عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ندمت على مسيرها إلى البصرة وكانت إذا ذكرته تبكي حتى تبل خمارها»^(١).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«لا شك أن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا المخطئة لأسباب كثيرة وأدلة واضحة، ومنها ندمها على خروجها، وذلك هو اللائق بفضلها وكمالها، وذلك مما يدل على أن خطأها من الخطأ المغفور بل المأجور»^(٢).
طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعمار بن ياسر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

قال الحسن بن علي:

«لود علي أنه لم يعمل ما عمل، ولود عمار أنه لم يعمل ما عمل، ولود طلحه أنه لم يعمل ما عمل، ولود الزبير أنه لم يعمل ما عمل، هبطوا على قوم متوشحي مصاحفهم أهل آخرة فسينفوا بينهم»^(٣).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وأصحابه كانوا أفضل قرون الأمة فهم أعرف القرون بالله وأشدّهم له خشية، وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته؛ فمن ذكر ما عيب عليهم ولم يذكر

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦ / ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني (٤٧٣).

(٣) أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٠).

توبتهم التي بها رفع الله درجاتهم كان ظالمًا لهم... والزيير ندم على مسيره يوم
الجملة»^(١).

فالصحابة الذين شاركوا في هذه الفتنة لم يحمدوا ما فعلوه من القتال
وندموا عليه، ومعلوم أن الندامة شرط من شروط التوبة، والتوبة لا تكون إلا من
معصية فكيف يحتج هؤلاء بأمور قد تاب منها أصحابها وأظهروا الندامة عليها
فهذا من الإفلاس والضلال؟!!

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وبالجملة، ليس علينا أن نعرف كل واحد تاب، ولكن نحن نعلم أن التوبة
مشروعة لكل عبد للأنبيا ولمن دونهم، وأن الله سبحانه يرفع عبده بالتوبة، وإذا
ابتلاه بما يتوب منه فالمقصود كمال النهاية لا نقص البداية؛ فإنه تعالى يحب
التوابين ويحب المتطهرين وهو يبدل بالتوبة السيئات حسنات»^(٢).

الوجه السادس:

أنه من المعلوم أن علي بن أبي طالب كان هو صاحب الحق، وأن الذين
قاتلوا عليًا لم يكن معهم الحق وإنما تأولوه، وهذا ما عليه أهل العلم أن الحق كان
مع علي وأصحابه وأنه كان أقرب الطائفتين إليه.

ففي الصحيحين عن أبي سعيد: «أن النبي ﷺ ذكر قومًا يكونون في أمته
يخرجون في فرقة من الناس، سيماهم التحليق، قال: «هم شر الناس -أو: من شر
الخلق- يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق». قال: فضرَب رسول الله ﷺ لهم مثلًا -أو
قال: قولًا-: «الرجل يرمي الرمية، -أو قال: الغرض-، فينظر في النصل، فلا يرى

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٦/ ٢٠٩).

بصيرة، وينظر في النصبي فلا يرى بصيرة، وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة»^(١).
وفي لفظ آخر عنه في هذا الحديث: «يكون في أمتي فرقان، فتخرج بينهما مارقة يلي قتلهم أولا هم بالحق»^(٢).
وفي أخرى: «تمرق مارقة في فرقة من الناس، يلي قتلهم أولى الطائفتين بالحق»^(٣).
وفي أخرى: «يخرجون على فرقة مختلفة، يقتلهم أقرب الطائفتين من الحق»^(٤).
وقوله ﷺ لعمار: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار»^(٥).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فمثل هذا الحديث الصحيح عن أبي سعيد بين فيه أن علياً وأصحابه أولى بالحق من معاوية وأصحابه؛ فكيف لا يروى عنه مثل هذا لو كان صحيحاً؟»^(٦).
قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «والعقل يقطع بأنه لا مناص من القول بتخبطة إحدى الطائفتين المتقاتلتين اللتين وقع فيهما مئات القتلى، ولا شك أن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا المخطئة لأسباب كثيرة وأدلة واضحة»^(٧).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٠٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٠٩).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥١٠).

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٥٧)، ومسلم (٧٥٠٦).

(٦) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٨/١٩٣).

(٧) «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني (٤٧٣).

الشبهة الرابعة والثلاثون خروج الحسين على يزيد بن معاوية

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٩٩):

«قلت: ثبت تاريخياً خروج سيد شباب أهل الجنة إمام الهدى الحسين بن علي -رضوان الله وسلامه عليه- على يزيد بن معاوية ومبايعة أهل الكوفة له سنة ٦١ هجرياً، وقد أرسل الحسين ابن عمه مسلم بن عقيل لأخذ البيعة له فبايعه ثمانية عشر ألفاً، ولم يقل أحد في التاريخ أن الحسين وأهل الكوفة كانوا يومئذ فرقة من الفرق الضالة».

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن قول أو فعل أي أحد سوى النبي ﷺ لا يستدل به، وإنما يستدل له؛ فإن وافق الدليل قبلناه، وإن خالف الدليل رددناه على قائله كائناً من كان، إذ الحجة في قول النبي ﷺ وفعله وتركه وتقريره لا غيره ﷺ.

فإن المسألة الأصولية التي يبحثها الأصوليون والفقهاء هي (إذا تعارض فعل النبي مع قوله ﷺ).

وليس في المسائل الأصولية التي تُبحث أبداً على الإطلاق مسألة (إذا تعارض

قول النبي ﷺ مع قول أو فعل أحد غيره ﷺ).

فهذه المسألة غير واردة أصلاً ولا هي داخلة في نطاق البحث والنظر^(١)؛ لأنه لا يعارض قول أو فعل النبي ﷺ بقول أو فعل أحد على الإطلاق^(٢). فإذا نظرنا إلى فعل الحسين وجدناه مخالفاً للأدلة الآمرة بالصبر على ظلم وجور الولاة الناهية عن الخروج عليهم وقتالهم، وهذا ما دلت عليه النصوص وأجمع عليه أهل السنة كما سبق. فالأدلة تمنع من الخروج على الإمام ولو ظلم وفسق ولم تستثن من ذلك إلا الكفر البواح.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«ومما يتعلق بهذا الباب: أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة من أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الخفي؛ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين. ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين. طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه. وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان. وكلا هذين الطرفين فاسد، والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا.

(١) وهذه ليست مسألة (حجية قول الصحابي) فهي مسألة أخرى فتنبه.

(٢) من فوائد شيخنا الشيخ هشام البيلي - حفظه الله -.

ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات؛ فيحمد ويذم ويثاب ويعاقب ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم، وقد بسط هذا في موضعه»^(١).

فعلم من ذلك أنه لا حجة في فعل الحسين، بل الحجة على فعله؛ فبطل الاستدلال بفعل الحسين على الخروج على أئمة الجور والفسق.

الوجه الثاني:

أن أكابر الصحابة نهوا الحسين عن الخروج؛ لما فيه من مخالفة النبي ﷺ وتفريق الجماعة، ولما سترتب على خروجه من المفاصد والشرور العظيمة والتي وقعت بالفعل بعد خروج الحسين ومن أعظمها قتل الحسين. وهؤلاء الذين نهوا الحسين كانوا أكبر منه سنّاً وأكثر منه علماً كابن عمر رضي الله عنهما.

فلقد قال رضي الله عنه للحسين ولابن الزبير عندما خرجا من المدينة إلى مكة عندما تولى يزيد بن معاوية ولم يبايعاه: «اتقيا الله ولا تفرقا بين جماعة المسلمين»^(٢).

وبالفعل فلقد وقعت الفرقة العظيمة والمفاصد الكبيرة والأحداث الخطيرة، كما أخبر ابن عمر الذي كان إماماً في أزمنة الفتن.

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤ / ٥٤٤).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨ / ١٥٨).

وقال ابن عمر للحسين عليه السلام :

«لا تخرج؛ فإن رسول الله ﷺ خير الله بين الدنيا والآخرة، فاختار الآخرة»^(١)، وإنك بضعة منه، ولا تنالها؛ يعني: الدنيا فاعتنقه وبكى، وودعه وكان ابن عمر يقول: غلبنا حسين بالخروج، ولعمري لقد رأى في أبيه وأخيه عبرة، ورأى من الفتنة وخذلان الناس لهم ما كان ينبغي له ألا يتحرك ما عاش وأن يدخل في صالح ما دخل فيه الناس؛ فإن الجماعة خير»^(٢).

وقال ابن عباس عليه السلام :

«استشارني الحسين بن علي في الخروج فقلت: لولا أن يزري بي الناس وبك لشببت يدي في رأسك فلم أتركك تذهب»^(٣).

وقال له:

«أين تريد يا بن فاطمة قال: العراق وشيعتي، قال: إني لكاره لوجهك هذا، تخرج إلى قوم قتلوا أباك وطعنوا أخاك، حتى تركهم سخطه وملهم، أذكرك الله أن تغرر بنفسك»^(٤).

وقال له:

«والله إني لأظنك ستقتل غداً بين نساءك وبناتك كما قتل عثمان، وإني لأخاف أن تكون الذي يقاد به عثمان، فإننا لله وإنا إليه راجعون»^(٥).

(١) أحمد (١١٨٨١)، وأخرجه الدارمي (٧٧).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٠٨/١٤)، «بغية الطلب في تاريخ حلب» لابن العديم (٢٦/٣).

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٠٠/١٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٧٨/٨).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٠٨/١٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٧٦/٨).

(٥) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢١١/١٤)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٧٨/٨).

«وخرج الحسين من المدينة، فمر بابن مطيع وهو يحفر بئر، فقال: إلى أين، فذاك أبي وأمي! متعنا بنفسك ولا تسر، فأبى الحسين»^(١).

وقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه:

«غلبني الحسين على الخروج، وقد قلت له: اتق الله والزم بيتك، ولا تخرج على إمامك»^(٢).

وقال أبو واقد الليثي رضي الله عنه:

«بلغني خروج الحسين فأدركته بملل فناشدته بالله ألا تخرج؛ فإنه يخرج في غير وجه خروج إنما خرج يقتل نفسه»^(٣).

وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

«كلمت حسيناً فقلت: اتق الله ولا تضرب الناس بعضهم ببعض فوالله ما حمدتم ما منعتهم فعصاني»^(٤).

وقال سعيد بن المسيب رضي الله عنه:

«لو أن حسيناً لم يخرج لكان خيراً له»^(٥).

وكتبت إليه عمرة بنت عبد الرحمن تعظم عليه ما يريد أن يصنع وتأمره بالطاعة ولزوم الجماعة، وتخبره أنه إنما يساق إلى مصرعه^(٦).

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ١٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣/ ٢٩٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣/ ٢٩٦)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٦).

(٣) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ٢٠٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٦).

(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ٢٠٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٦).

(٥) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ٢٠٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٦).

(٦) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ٢٠٩)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٦).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتباً كثيرة؛ أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ألا يخرج، وغلب على ظنهم أنه يقتل، حتى إن بعضهم قال: أستودعك الله من قتيل، وقال بعضهم: لولا الشناعة لأمسكتك ومصلحة المسلمين، والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى.

فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج لا مصلحة دين ولا مصلحة دنيا، بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله صلى الله عليه وآله حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده؛ فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار ذلك سبباً لشر عظيم، وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً؛ لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، ولهذا أثنى النبي صلى الله عليه وآله على الحسن بقوله: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأئمة، ولا نزع يد من طاعة ولا مفارقة للجماعة»^(١).

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣١).

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ:

«فأتاه كتب أهل الكوفة وهو بمكة فتجهز للمسير فنهاه جماعة منهم: أخوه محمد بن الحنفية وابن عمر وابن عباس وغيرهم»^(١).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«ولما استشعر الناس خروجه أشفقوا عليه من ذلك وحذروه منه، وأشار عليه ذوو الرأي منهم والمحبة له بعدم الخروج إلى العراق، وأمره بالمقام بمكة، وذكره ما جرى لأبيه وأخيه معهم»^(٢).

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي:

«وذكر المؤرخون أن كتب أهل الكوفة وردت على الحسين، وأنه أرسل مسلم بن عقيل ابن عمه إليهم ليأخذ عليهم البيعة وينظر هو في أتباعه، فنهاه ابن عباس وأعلمه أنهم خذلوا أباه وأخاه، وأشار عليه ابن الزبير بالخروج فخرج، فلم يبلغ الكوفة إلا ومسلم بن عقيل قد قتل وأسلمه من كان استدعاه! ويكفيك بهذا عظة لمن اتعظ.

فتمادى واستمر غضباً للدين وقياماً بالحق، ولكنه ﷺ لم يقبل نصيحة أعلم أهل زمانه ابن عباس، وعدل عن رأي شيخ الصحابة ابن عمر، وطلب الابتداء في الانتهاء، والاستقامة في الاعوجاج، ونضارة الشبية في هشيم المشيخة.

ليس حوله مثله ولا له من الأنصار من يرعى حقه، ولا من يبذل نفسه دونه. فأردنا أن نطهر الأرض من خمر يزيد فأرقنا دم الحسين، فجاءتنا مصيبة لا يجبرها سرور الدهر، وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من

(١) «أسد الغابة» لابن الأثير (١/ ٢٦٥).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ١٧٢).

جده المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المحذر من الدخول في الفتن.
وأقواله في ذلك كثيرة: منها قوله ﷺ: «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان». فما خرج الناس إلا بهذا وأمثاله.

ولو أن عظيمها وابن عظيمها وشريفها وابن شريفها الحسين وسعه بيته أو ضيعته أو إبله ولو جاء الخلق يطلبونه ليقوم بالحق، وفي جملتهم ابن عباس وابن عمر لم يلتفت إليهم، وحضره ما أنذر به النبي ﷺ وما قال في أخيه، ورأى أنها خرجت عن أخيه ومعه جيوش الأرض وكبار الخلق يطلبونه، فكيف ترجع إليه بأوباش الكوفة، وكبار الصحابة ينهونه وينأون عنه؟!^(١)

فمما سبق يتضح أن الحسين اجتهد وتأول ولكنه أخطأ كما بين ذلك كبار الصحابة الذين عاصروه وعلماء أهل السنة كشيخ الإسلام وغيره؛ فلا يقتدى بفعل الحسين المخالف للأثار الواردة عن النبي ﷺ وما أجمع عليه أهل السنة.

الوجه الثالث:

أن آخر الأمرين من أمر الحسين لزوم الجماعة وترك الخروج على الأئمة.
قال شيخ الإسلام رحمه الله عن آخر أمر الحسين:
«ويقولون أهل السنة والجماعة: إن الحسين قتل مظلوماً شهيداً، وإن الذين قتلوه كانوا ظالمين معتدين، وأحاديث النبي ﷺ التي يأمر فيها بقتال المفارق للجماعة لم تتناوله، فإنه ﷺ لم يفرق الجماعة ولم يُقتل إلا وهو طالب للرجوع إلى بلده، أو إلى الثغر، أو إلى يزيد داخلاً في الجماعة معرضاً عن تفريق الأمة»^(٢).

(١) «العواصم من القواصم» لابن العربي (ص ١٨٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٨٦).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«وكذلك الحسين عليه السلام لم يقتل إلا مظلومًا شهيدًا، تاركًا لطلب الإمارة، طالبًا للرجوع إما إلى بلده، أو إلى الثغر، أو إلى المتولي على الناس يزيد. وإذا قال القائل: إن عليًا والحسين إنما تركا القتال في آخر الأمر للعجز؛ لأنه لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة.

قيل له: وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع عليه السلام في النهي عن الخروج على الأمراء، وندب إلى ترك القتال في الفتنة، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل، ولكن كتب إلى ابن زياد أن يمنع عن ولاية العراق، والحسين عليه السلام كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويفنون له بما كتبوا إليه، فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل، فلما قتلوا مسلمًا وغدروا به وبايعوا ابن زياد أراد الرجوع فأدركته السرية الظالمة؛ فطلب أن يذهب إلى يزيد، أو يذهب إلى الثغر، أو يرجع إلى بلده فلم يمكنه من شيء من ذلك حتى يستأسر لهم؛ فامتنع، فقاتلوه حتى قتل شهيدًا مظلومًا عليه السلام، ولما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجع على ذلك وظهر البكاء في داره، ولم يسب له حريمًا أصلاً، بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم»^(٢).

فآخر الأمرين من أمر الحسين لزوم الجماعة واعتقاد ولاية يزيد؛ لأنه أراد أن

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٤٧٢).

يذهب إلى ثغر من الثغور، ومعلوم أن الرباط في الثغور إنما كان يقيمه السلطان.
وبهذا يتبين أنه لا يصح الاستدلال بفعل الحسين على الخروج على
الولاية؛ لأن آخر الأمرين من أمر الحسين ترك الخروج على يزيد والدخول في
الطاعة والجماعة.

فمن أراد أن يحتج فليحتج بما رجع إليه الحسين من لزوم جماعة المسلمين
وإمامهم، وترك الخروج عليه وتفريق الأمة، لا بما رجع عنه وتاب منه وهو
خلاف ذلك.

الوجه الرابع:

أن الخروج على أئمة الجور والفسق كان رأيًا خاطئًا لبعض السلف
ورجعوا عنه، ثم استقر الإجماع بعد ذلك على منع الخروج على الحاكم إلا في
حالة الكفر البواح.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة؛ كما كان
عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة
عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن
الخروج في فتنة ابن الأشعث؛ ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في
الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في
عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في
الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين»^(١).

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٢٩).

تنبيه:

قال بعض العلماء كابن حجر أن الخروج بالسيف على أئمة الجور والفسق كان مذهباً للسلف قديماً، ثم استقر الأمر على ترك ذلك.
وهذا القول غير صحيح.

قال الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -:

«الخروج على ولاية الأمور وعلى من انعقدت له بيعة هو مذهب طوائف من المنتسبين إلى القبلة، منهم الخوارج والمعتزلة، وبعض شواذ قليلين من التابعين وتبع التابعين، وبعض الفقهاء المتأخرين ممن تأثروا بمذهب المعتزلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والذي عليه الصحابة جميعاً وعامة التابعين، وهكذا أئمة الإسلام، من أن الخروج على ولي الأمر محرم وكبيرة من الكبائر، ومن خرج على ولي الأمر فليس من الله في شيء.

والأدلة على هذا الأصل من الكتاب والسنة متعددة، احتج بها الأئمة ورأوا أن من خالفها ممن تأول من السلف أنهم خالفوا فيه الدليل الواضح البين المتواتر تواتراً معنوياً، كما سيأتي ذكر الأدلة إن شاء الله.

فإذن؛ أهل السنة والجماعة لما رأوا ما أحدثته اجتهدات بعض الناس ممن اتبعوا فخرجوا على ولاية الأمر من بني أمية، أو خرجوا على ولي الأمر، على بعض ولاية الأمر من بني العباس، أو قبل ذلك ممن خرجوا على علي عليه السلام؛ بل قبل ذلك على عثمان وإن لم يكونوا من المنتسبين للسنة في الجملة، ذكروا هذا في عقائدهم ودونوه، وجعلوا أن الخروج بدعة لمخالفته للأدلة.

وتلخيص ذلك: أن اجتهد من اجتهد في مسألة الخروج على ولي الأمر

المسلم كان اجتهداً في مقابلة الأدلة الكثيرة المتواترة تواتراً معنوياً من أن ولي الأمر والأمير تجب طاعته وتحرم مخالفته إلا إذا أمر بمعصية؛ فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله.

ومن أهل العلم من قال توسعاً في اللفظ: «الخروج على الولاة كان مذهباً لبعض السلف قديماً، ثم لما رأى أنه ما أتى للأمة إلا بالشر والفساد فأجمعت أئمة الإسلام على تحريمه وعلى الإنكار على من فعله» كما قاله الحافظ ابن حجر. وهذا فيه توسع؛ لأنه لا يقال في مثل هذا الأمر أنه مذهب لبعض السلف، وإنما يقال: إن بعض السلف اجتهدوا في هذه المسائل من التابعين، كما أنه يوجد من التابعين من ذهب إلى القدر والقول المنافي للسنة في القدر، ومن ذهب إلى الإرجاء، ومن ذهب إلى إثبات أشياء لم تثبت في النصوص، فكذا في مسألة طاعة ولاة الأمور، فربما وجد منهم الشيء الذي الدليل بخلافه، والعبرة بما دلت عليه الأدلة لا باجتهاد من اجتهد وأخطأ في ذلك»^(١).

قال الشيخ عبيد الجابري - حفظه الله -:

«هذه المقولة - أعني: مذهباً للسلف قديماً - هذه موجودة عند الحافظ في الفتح لكنها خطأ فلم تكن هذه الطريق وهي (الخروج على الحكام) مذهباً للسلف أبداً، لكن بعض الناس خرج على الإمام ثم رجع إلى السنة، فالخارج على الإمام ليس على السنة؛ لأن الخارج على الإمام وهو الذي لا يعرف عند الإطلاق غيره من يكفره ويستحل دمه ودم من يواليه كما فعلت الحرورية في عهد علي فهذه نسبة جزاف ليست بصحيحة.

(١) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٧).

فالسلف لا يقرون الخروج لكن لو قيل: (مذهباً لبعض السلف ثم رجع عنه). يفهم السامع والقارئ أن من كان مسوغاً للخروج على الحاكم لم يكن على السنة عند ذلك، بل على السنة حين رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وهو الصبر على جور الجائر واستئثار المستأثر، ومذهبهم هو الصلاة خلف كل بر وفاجر^(١).



(١) «إسبال المطر بكشف شبهات بعض المتصدرين للتدريس في قطر» للشيخ عبيد الجابري (ص ٨).

الشبهة الخامسة والثلاثون خروج عبد الله بن الزبير

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٠٠):

«ثبت تاريخياً خروج عبد الله بن الزبير بعد موت يزيد بن معاوية وطلبه البيعة لنفسه، وقد بايعه جميع الأمصار إلا الأردن، وسمي بحق بأمر المؤمنين ثم انتهى الأمر بمقتله سنة ٧٣ هجرياً على أيدي بني أمية».

الرد على هذه الشبهة:

أن عبد الله بن الزبير مرَّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى:

وهي الفترة منذ أن تولى يزيد بن معاوية الحكم إلى أن مات معاوية بن يزيد، وفي هذه الفترة خرج عبد الله بن الزبير على يزيد بن معاوية ولم يبايع له، وانطلق هو والحسين إلى مكة وظل عبد الله بن الزبير في مكة غير مبائع ليزيد وهو يهيج الناس عليه، إلى أن مات يزيد بن معاوية وتولى ابنه معاوية مدة قصيرة جداً قيل: أربعين يوماً ثم مات.

ولا حجة لمن استدل بفعل عبد الله بن الزبير في هذه المرحلة على الخروج على أئمة الجور.

لثلاثة أمور:

الأمر الأول:

أن فعل عبد الله بن الزبير يحتاج إلى دليل، وليس هو دليلاً في نفسه، بل إن الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع لتخالف ما كان عليه ابن الزبير، والتي فيها عدم الخروج على الإمام، وعدم نزع اليد من طاعته، وعدم شق عصا المسلمين وتفريق كلمتهم، وكل ذلك جاء به الأثر وأجمع عليه أهل السنة.

الأمر الثاني:

أن أكابر الصحابة والتابعين قد نهوا عبد الله بن الزبير عن فعله هذا، ولم يحمّدوا فعله، وكان ذلك واضحاً في موقف عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. قال ابن عمر للحسين ولابن الزبير عندما خرجا من المدينة إلى مكة عندما تولّى يزيد ابن معاوية ولم يبايعاه:

«اتقيا الله ولا تفرقا بين جماعة المسلمين»^(١).

الأمر الثالث:

أن الخروج على أئمة الجور والفسق كان رأياً خاطئاً لبعض السلف، ثم رجعوا عنه، ثم استقر الإجماع بعد ذلك على منع الخروج على الحاكم إلا في حالة الكفر البواح كما مر تفصيل ذلك قريباً.

المرحلة الثانية:

وهي منذ أن مات معاوية بن يزيد بن معاوية إلى أن قتل عبد الله بن الزبير على يد الحجاج في زمن عبد الملك بن مروان: وهذه المرحلة بُويع فيها لعبد الله بن الزبير بالخلافة بعد موت معاوية بن

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/١٥٨).

يزيد بن معاوية الذي لم يعهد إلى أحد؛ فبويع لعبد الله بالإمارة ودانت له الممالك كلها إلا الشام؛ فكان ممن بايعه أهل مصر والحجاز والعراق حتى لقبه بعض العلماء -كابن كثير- بأمير المؤمنين، ولكن أهل دمشق وأعمالها من بلاد الأردن لم يبايعوه؛ لأنهم بايعوا مروان بن الحكم ثم صار القتال بين عبد الله بن الزبير ومروان ومن بعده عبد الملك بن مروان الذي أمر الحجاج على الجيوش المحاربة لعبد الله بن الزبير حتى قتله الحجاج وصلبه.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلافة فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها، وبايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن، ومن بها من بني أمية ومن كان على هواهم، حتى همَّ مروان أن يرحل إلى ابن الزبير ويبايعه فمنعوه وبايعوا له بالخلافة، وحارب الضحاك بن قيس فهزمه وغلب على الشام، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها، ثم مات في سنته فبايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واضحا... والذي ذكرته هو الذي توارد عليه أهل الأخبار بالأسانيد الجيدة.

وابن الزبير لم يبايع لمروان قط؛ بل مروان همَّ أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه»^(١).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«لما مات يزيد أقلع الجيش عن مكة وهم الذين كانوا يحاصرون ابن الزبير وهو عائذ بالبيت، فلما رجع حصين بن نمير السكوني بالجيش إلى الشام استفحل ابن الزبير بالحجاز وما والاها وبايعه الناس بعد يزيد بيعة هناك، واستتاب على

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٦٩).

أهل المدينة أخاه عبيد الله بن الزبير، وأمره بإجلاء بني أمية عن المدينة؛ فأجلاهم فرحلوا إلى الشام وفيهم مروان بن الحكم وابنه عبد الملك.

ثم بعث أهل البصرة إلى ابن الزبير بعد حروب جرت بينهم وفتن كثيرة يطول استقصاؤها، غير أنهم في أقل من ستة أشهر أقاموا عليهم نحوًا من أربعة أمراء من بينهم، ثم تضطرب أمورهم، ثم بعثوا إلى ابن الزبير وهو بمكة يخطبونه لأنفسهم؛ فكتب إلى أنس بن مالك ليصلي بهم.

ويقال: إن أول من بايع الزبير مصعب بن عبد الرحمن فقال الناس: هذا أمر فيه صعوبة، وبايعه عبد الله بن جعفر وعبد الله بن علي بن أبي طالب، وبعث إلى ابن عمر وابن الحنفية وابن عباس ليبايعوا فأبوا عليه، وبويع في رجب بعد أن أقام الناس نحو ثلاثة أشهر بلا إمام.

وبعث الزبير إلى أهل الكوفة عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري على الصلاة، وإبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله على الخراج، واستوثق له المصران جميعًا، وأرسل إلى مصر فبايعوه واستتاب عليها عبد الرحمن بن جحدر، وأطاعت له الجزيرة، وبعث على البصرة الحارث بن عبد الله بن ربيعة، وبعث إلى اليمن فبايعوه، وإلى خراسان فبايعوه، وإلى الضحاك بن قيس بالشام فبايع، وقيل: إن أهل دمشق وأعمالها من بلاد الأردن لم يبايعوه؛ لأنهم بايعوا مروان بن الحكم لما رجع الحصين بن نمير من مكة إلى الشام^(١).

وهذه المرحلة لم يخرج ابن الزبير على أحد؛ إذ هو الأمير الذي بايع له الناس، بل مروان بن الحكم هو الذي خرج عليه ونازعه على الإمارة على الراجح.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «ومذهب أهل الحق أن ابن الزبير كان مظلومًا، وأن

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٦٢/٨).

الحجاج ورفقته كانوا خوارج عليه»^(١).

ومن العلماء من ذهب إلى أن الأمر كان مبايعة لأمرين في وقت واحد؛ فلم يخرج أحد منهما على الآخر، والقتال الذي دار بينهما كان قتال فتنة وكان من أجل الملك.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

«ولم يستوثق له الأمر ومن ثم لم يُعَدَّ بعض العلماء في أمراء المؤمنين، وعد دولته زمن فرقة؛ فإن مروان غلب على الشام ثم مصر، وقام عند مصرعه ابنه عبد الملك بن مروان، وحارب ابن الزبير، وقتل ابن الزبير رَحِمَهُ اللهُ»^(٢).
فابن الزبير لم يستقر له حكم، وإنما أراد الحكم فقتل على ذلك، وحكم بعض النواحي مدة محددة حتى قتل.

ففي كلتا الحالتين لم يخرج ابن الزبير على أحد في هذه المرحلة الأخيرة من حياته، وكان هذا الزمن زمن فتنة ودماء وقتال من أجل الملك؛ ولذلك اعتزل كبار الصحابة والتابعين هذه الفتنة.

وهذه أحوال كبار الصحابة والتابعين في تلك الفترة:

فهذا موقف الصحابي الجليل عبد الله بن عمر الذي كان أكبر من عبد الله بن الزبير سنًا، وأكثر منه علمًا، وأبصر منه بمآلات الأمور؛ فكان يعلم أن هذا الأمر وهو طلب الملك دونه دماء وتهيج للفتن، فلم يحرص يومًا من الأيام على طلب الملك، ولا حارب من أجله، وكان بعيدًا عنه كل البعد؛ لأن صيانة الدماء وحفظ بيضة الإسلام وجماعة المسلمين هو خير للجماعة؛ فإن السيف متى

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٩٩ / ١٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩٩ / ١٦).

جرى في أمة محمد ﷺ فإنه لا يرفع.

فقد قال مروان بن الحكم لعبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«هلم نبايعك، فإنك سيد العرب وابن سيدها، فقال ابن عمر: فكيف أصنع بأهل المشرق؟ قال: نقاتلهم، قال: والله ما يسرني أن العرب دانت لي سبعين عاماً وأنه قتل في سببي رجل واحد»^(١).

وعن أبي نوفل، قال:

«رأيت عبد الله بن الزبير على عقبه المدينة قال: فجعلت قريش تمر عليه والناس حتى مر عليه عبد الله بن عمر، فوقف عليه، فقال: السلام عليك أبا خبيب، السلام عليك أبا خبيب، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله لقد كنت أنهاك عن هذا، أما والله إن كنت ما علمت صوّماً، قوّماً، وصوّلاً للرحم، أما والله لأمة أنت أشرفها لأمة خير»^(٢).

وكذلك كان موقف أبي برزة الأسلمي موقف المعتزل لتلك الفتن:

فعن أبي المنهال قال:

«لما كان ابن زياد ومروان بالشّام، ووثب ابن الزبير بمكة، ووثب القراء بالبصرة، فانطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي حتى دخلنا عليه في داره وهو جالس في ظل عليه له من قصب، فجلسنا إليه، فأنشأ أبي يستطعمه الحديث، فقال: يا أبا برزة، ألا ترى ما وقع فيه الناس؟ فأول شيء سمعته تكلم به: إني احتسبت عند الله أني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، إنكم يا معشر العرب كنتم على الحال الذي علمتم من الذلة والقلّة والضلالة، وإن الله أنقذكم بالإسلام

(١) «الإشراف في منازل الأشراف» لابن أبي الدنيا (٧).

(٢) أخرجه مسلم (٦٦٦٠).

وبمحمد ﷺ حتى بلغ بكم ما ترون، وهذه الدنيا التي أفسدت بينكم، إنَّ ذاك الذي بالشَّام، والله إنَّ يقاتل إلا على الدنيا، وإنَّ ذاك الذي بمكة، والله إنَّ يقاتل إلا على الدنيا، وإنَّ هؤلاء الذين بين أظهركم، والله إنَّ يقاتلون إلا على الدنيا»^(١).

وكذلك كان موقف التابعي الجليل مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير من فتنة ابن الزبير هو اعتزالها وعدم الخوض والمشاركة فيها.

قال مُطَرِّف بن عبد الله:

«لبثتُ في فتنة ابن الزبير تسعاً أو سبعة ما أُخبرت فيها بخبر، ولا استخبرت فيها عن خبر»^(٢).



(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٥).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٤٢/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٤/٥٨).

**الشبهة السادسة والثلاثون: خروج بعض التابعين
وتبع التابعين والفقهاء يوم الحرة وفي فتنة
ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك**

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٠٠):

«ثبت تاريخياً خروج عبد الله بن حنظلة على يزيد بن معاوية نفسه، ومبايعة أهل المدينة له سنة ٦٣ هجرياً.

ثم كانت واقعة الحرة لم يقل أحد يعتد به أنه هو ومن بايعه من أهل المدينة كانوا فرقة من الفرق الضالة.

خروج عبد الرحمن بن الأشعث على الحجاج، ثم على الخليفة عبد الملك بن مروان، وكان مع ابن الأشعث كبار علماء الأمة سعيد بن جبير الذي قُتل فيها والإمام المفسر الكبير مجاهد والإمام الشعبي وغيرهم».

الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:

الوجه الأول:

فإنه كما سبق مراراً ليس قول أو فعل أحد حجة إلا الرسول ﷺ، وأن قول أو فعل أي أحد كائناً من كان إنما يستدل له ولا يستدل به، فلا يحتج بقول أو فعل أحد خالف الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة، بل يُعْتَذَرُ له إن كان من أهل السنة ولا يُتَابَعُ على ذلك، ويبين خطؤه حتى لا يُقْتَدَى به في هذه الزلة.

الوجه الثاني:

أن أكابر الصحابة والتابعين قد أنكروا على الذين خرجوا يوم الحرة في المدينة مع عبد الله بن مطيع على يزيد بن معاوية وعزلوه وكذلك فتنة ابن الأشعث وفتنة يزيد بن المهلب، ولم يشاركوا معهم، وبينوا أن هذا الذي حدث مخالف لأمر رسول الله ﷺ بالصبر على أئمة الجور والفسق وعدم الخروج عليهم. وهاهو موقف أئمتنا من الصحابة والتابعين من هذه الأحداث التي جرت وكانوا معاصرين لها شاهدين عليها:

موقف الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

عن نافع قال: «لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة». وإننا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإنني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله، ثم يُنصب له القتال، وإنني لا أعلم أحدًا منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر؛ إلا كانت الفيصل بيني وبينه»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله:

«وهذا حدث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي أمرهم ينقضون بيعته»^(٢).

قال ابن حجر رحمته الله:

«وفي هذا الحديث: وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة والمنع من

(١) أخرجه البخاري (٦٦٩٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/٣٥).

الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق»^(١).

وعن نافع قال: «جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرية ما كان زمن يزيد بن معاوية؛ فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة؛ فقال: إني لم آتكم لأجلس أتيتمك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقول؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(٢).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وجماعات أهل بيت النبوة ممن لم ينقض العهد، ولا بايع أحداً بعد بيعته ليزيد»^(٣).

موقف محمد بن الحنفية رَحِمَهُ اللهُ:

«قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«ولما رجع أهل المدينة من عند يزيد مشى عبد الله بن مطيع وأصحابه إلى محمد بن الحنفية؛ فأرادوه خلع يزيد فأبى عليهم، فقال ابن مطيع: إن يزيد يشرب الخمر ويترك الصلاة ويتعدى حكم الكتاب.

فقال لهم: ما رأيتم منه ما تذكرون، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيتته مواظباً على الصلاة، متحريراً للخير، يسأل عن الفقه، ملازماً للسنة، قالوا: فإن ذلك كان منه تصنعاً لك.

فقال: وما الذي خاف مني أو رجا حتى يظهر إليّ الخشوع؟ أفأطلعكم على

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣ / ٧١).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٩٩).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨ / ٢٥٥).

ما تذكرون من شرب الخمر؟ فليئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يكن أطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا.
 قالوا: إنه عندنا لحقٌّ وإن لم يكن رأيناه.
 فقال لهم: أبى الله ذلك على أهل الشهادة، فقال: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، ولست من أمركم في شيء.
 قالوا: فلعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك فنحن نوليكَ أمرنا.
 قال: ما أستحل القتال على ما تريدونني عليه تابِعًا ولا متبوعًا.
 قالوا: فقد قاتلت مع أبيك، قال: جيئوني بمثل أبي أقاتل على مثل ما قاتل عليه.

قالوا: فمُر ابنك أبا القاسم والقاسم بالقتال معنا.
 قال: لو أمرتهما قاتلت.
 قالوا: فقم معنا مقامًا تحض الناس فيه على القتال.
 قال: سبحان الله! أمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه؛ إذن ما نصحت الله في عباده.

قالوا: إذن نكرهك.
 قال: إذن؛ أمر الناس بتقوى الله ولا يُرْضُونَ المخلوق بسخط الخالق، وخرج إلى مكة^(١).

موقف آل أبي طالب وبني عبد المطلب:
 قال أبو جعفر الباقر:
 «لم يخرج أحد من آل أبي طالب ولا من بني عبد المطلب أيام الحرية»^(٢).

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٢٣٣).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٢٣٣).

موقف أنس بن مالك رضي الله عنه:

فعن الزبير بن عدي قال:

«أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج فقال: «اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم». سمعته من نبيكم ﷺ»^(١).

موقف التابعي الجليل الحسن البصري رحمته الله:

قال يونس: «كان الحسن والله من رءوس العلماء في الفتن والدماء»^(٢).

قال سليمان بن علي الربيعي:

«لما كانت الفتنة - فتنة ابن الأشعث إذ قاتل الحجاج بن يوسف - انطلق عقبة بن عبد الغافر وأبو الجوزاء وعبد الله بن غالب في نفر من نظرائهم فدخلوا على الحسن فقالوا: يا أبا سعيد ما تقول في قتال هذا الطاغية الذي سفك الدم الحرام وأخذ المال الحرام وترك الصلاة وفعل وفعل؟ قال: وذكرنا من فعل الحجاج، قال: فقال الحسن: أرى ألا تقاقلوه؛ فإنها إن تكن عقوبة من الله فما أنتم برادي عقوبة الله بأسيا فكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين، قال: فخرجوا من عنده وهم يقولون: نطيع هذا العليج! قال: وهم قوم عرب، قال: وخرجوا مع ابن الأشعث، قال: فقتلوا جميعاً»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٣/٧).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٣/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧٨/١٢).

قال سلم بن أبي الذيال:

«سأل رجل الحسن وهو يسمع وأناس من أهل الشام فقال: يا أبا سعيد، ما تقول في الفتن مثل يزيد بن المهلب وابن الأشعث؟ فقال: لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء، فقال رجل من أهل الشام: ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد؟ فغضب ثم قال بيده فخطر بها ثم قال: ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد، نعم، ولا مع أمير المؤمنين»^(١).

وعن أبي التياح قال:

«شهدت الحسن وسعيد بن أبي الحسن حين أقبل ابن الأشعث فكان الحسن ينهى عن الخروج على الحجاج، ويأمر بالكف، وكان سعيد بن أبي الحسن يحضض، ثم قال سعيد فيما يقول: ما ظنك بأهل الشام إذا لقيناهم غدًا؟ فقلنا: والله ما خلعنا أمير المؤمنين ولا نريد خلعه، ولكننا نقمنا عليه استعماله الحجاج فاعزله عنا.

فلما فرغ سعيد من كلامه تكلم الحسن فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: يا أيها الناس؛ إنه والله ما سلط الله الحجاج عليكم إلا عقوبة؛ فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم السكينة والتضرع، وأما ما ذكرت من ظني بأهل الشام، فإن ظني بهم أن لو جاءوا فألقمهم الحجاج دنياه لم يحملهم على أمر إلا ركبوه، هذا ظني بهم»^(٢).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٤ / ٧).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٤ / ٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧٨ / ١٢).

وعن عمرو بن يزيد العبدي قال:

«سمعت الحسن يقول: لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يفرج عنهم، ولكنهم يجزعون إلى السيف فيوكلون إليه فوالله ما جاءوا بيوم خير قط ثم قرأ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَّرْنَا مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»^(١).

قال ابن عون:

«كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خرج مع ابن الأشعث وكف الحسن فلم يزل أبو سعيد في علو منها بعد، وسقط الآخر»^(٢).

وقال أيضاً:

«استبطأ الناس أيام ابن الأشعث فقالوا له: أخرج هذا الشيخ، يعني: الحسن، قال ابن عون: فنظرت إليه بين الجسرين وعليه عمامة سوداء، قال: فغفلوا عنه، فألقى نفسه في بعض تلك الأنهار حتى نجا منهم وكاد يهلك يومئذ»^(٣).

قال شعبة بن الحجاج:

«سمعت الحسن البصري يقول في فتنة يزيد بن المهلب: هذا عدو الله يزيد بن المهلب، كلما نعق بهم ناعق اتبعوه»^(٤).

وعن أبي بكر الهذلي، أن يزيد بن المهلب قال:

«أدعوكم إلى سنة عمر بن عبد العزيز، فخطب الحسن، وقال: اللهم اصرع

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٥)، والآجري في «الشريعة» (٦٣).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٦٥٦).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٦٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤/ ٥٠٦).

يزيد بن المهلب صرعة تجعله نكالا، يا عجباً لفاسق غير برهة من دهره، ينتهك المحارم، يأكل معهم ما أكلوا، ويقتل من قتلوا، حتى إذا منع شيئاً، قال: إني غضبان فاغضبوا، فنصب قصباً عليها خرق، فاتبعه رجرجة ورعاع، يقول: أطلب بسنة عمر، إن من سنة عمر أن توضع رجلاه في القيد، ثم يوضع حيث وضعه عمر»^(١).

قال الذهبي:

«قتل عن تسع وأربعين سنة، ولقد قاتل قتالاً عظيماً، وتفلفت جموعه، فما زال يحمل بنفسه في الألوف، لا لجهاد، بل شجاعة وحمية، حتى ذاق حمامه، نعوذ بالله من هذه القتلة الجاهلية»^(٢).

موقف مُطَرَّف بن عبد الله بن الشخير رَحِمَهُ اللهُ:

وقال مُطَرَّف:

«لأن أخذ بالثقة في القعود أحب إلي من أن ألتمس -أو قال: أطلب- فضل الجهاد بالتغريز»^(٣).

قال حميد بن هلال:

«أتى مُطَرَّف بن عبد الله زمان ابن الأشعث ناس يدعوهم إلى قتال الحجاج؛ فلما أكثروا عليه قال: أرايتم هذا الذي تدعوني إليه هل يزيد على أن يكون جهاداً في سبيل الله؟ قالوا: لا، قال: فإني لا أخاطر بين هلكة أقع فيها، وبين فضل أصيبه»^(٤).

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٠٦/٤)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣٠٤/٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥٠٦/٤).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٤٣/٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩١/٤).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٤٣/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٥/٥٨).

قال أبو عقيل بشير بن عقبة:

«قلت ليزيد بن عبد الله بن الشخير أبي العلاء: ما كان مُطَرَّف يصنع إذا هاج في الناس هيج؟ قال: كان يلزم قعر بيته، ولا يقرب لهم جمعة ولا جماعة حتى تنجلي لهم عما انجلت»^(١).

قال قتادة:

«كان مُطَرَّف إذا كانت -يعني: الفتنة-، نهى عنها وهرب، وكان الحسن ينهى عنها ولا يبرح، فقال مُطَرَّف: ما أشبه الحسن إلا رجلاً يحذر الناس السيل ويقوم بسببه»^(٢).

قال الحرمازي:

«بلغني أن الحجاج بعث إلى مُطَرَّف بن عبد الله أيام ابن الأشعث وكان من اعتزل أو قاتل عند الحجاج سواء فقال له: اشهد على نفسك بالكفر فقال: إن من خلع الخلفاء وشق العصا وسفك الدماء ونكث البيعة وأخاف المسلمين لجدير بالكفر، فقال الحجاج: يا أهل الشام إن المعتزلين هم الفائزون، وخلى سبيله»^(٣).

موقف طلق بن حبيب رَحِمَهُ اللهُ:

عن بكر المزني قال:

«لما كانت فتنة ابن الأشعث قال طلق بن حبيب: اتقوها بالتقوى فقليل له:

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٤٢/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٤/٥٨).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٤٢/٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٤/٥٨).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٤/٥٨).

صف لنا التقوى قال: العمل بطاعة الله على نور من الله رجاء ثواب الله، وترك معاصي الله على نور من الله مخافة عذاب الله»^(١).

موقف محمد بن سيرين وخيثمة بن عبد الرحمن الجعفي وإبراهيم النخعي - رحمهم الله -:
قال العجلي رَحِمَهُ اللهُ:

«لم ينج من فتنة ابن الأشعث بالبصرة إلا رجلاً: مُطَرِّف بن عبد الله، ومحمد بن سيرين، ولم ينج منها بالكوفة إلا رجلاً: خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي، وإبراهيم النخعي»^(٢).

وأسوق إليك أيها القاري هذا الكلام النفيس الذي يكتب بماء العيون للخبير بمنهج السلف المستقرئ لتاريخ الإسلام شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان حال تلك الفتن وبيان حال الذين خرجوا فيها.
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«قُلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة.
وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق.
وكابن المهلب الذي خرج على ابنه بخراسان.
وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضاً.
وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء.

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧٧٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/٦٠١).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/٢٩٧)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/١٨٩).

وغاية هؤلاء إما أن يُغلبوا وإما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة.

فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قَتَلَا خَلْقًا كَثِيرًا وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور.

وأما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب وغيرهم فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا دينًا ولا أبقوا دنيا.

والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة؛ فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم، ومع هذا لم يحمدوا ما فعلوه من القتال، وهم أعظم قدرًا عند الله وأحسن نية من غيرهم.

وكذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق.

وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم.

وقد قيل للشعبي في فتنة ابن الأشعث: أين كنت يا عامر قال: كنت حيث يقول الشاعر:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنسان فكدت أطيّر
أصابتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء.

وكان الحسن البصري يقول: إن الحجاج عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَضُرُّهُمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

وكان طلق بن حبيب يقول: «اتقوا الفتنة بالتقوى فقليل له: أجمل لنا التقوى

فقال: أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله». (رواه أحمد وابن أبي الدنيا).

وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة.

كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد.

وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث.

ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ.

وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين...

ولهذا لم يثن النبي ﷺ على أحد بما جرى من القتال يوم الجمل وصفين.

فضلاً عما جرى في المدينة يوم الحرة.

وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير.

وما جرى في فتنة ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن.

ولكن تواتر عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ بالنهروان بعد خروجهم عليه بحروراء، فهؤلاء استفاضت السنن عن النبي ﷺ بالأمر بقتالهم، ولما قاتلهم علي ﷺ فرح بقتالهم، وروى الحديث فيهم، واتفق الصحابة على قتال هؤلاء، وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما مما لم يأت فيه نص ولا إجماع ولا حمده أفاضل الداخلين فيه بل ندموا عليه ورجعوا عنه...

وإذا قال القائل: إن علياً والحسين إنما تركا القتال في آخر الأمر للعجز؛ لأنه لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة.

قيل له: وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع ﷺ في النهي عن الخروج على الأمراء، وندب إلى ترك القتال في الفتنة، وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالحرّة وبدير الجماجم على يزيد والحجاج وغيرهما.

لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه صار إزالته على هذا الوجه منكرًا، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرًا.

وبهذا الوجه صارت الخوارج تستحل السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم.

كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه إبراهيم بن عبد الله ابن حسن بن حسين وغير هؤلاء؛ فإن أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه دينًا لكن قد يخطئون من وجهين:

أحدهما: أن يكون ما رأوه دينًا ليس بدين، كراي الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء؛ فإنهم يعتقدون رأيًا هو خطأ وبدعة ويقاتلون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم؛ فيصيرون مخطئين في رأيهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم، وهذه حال عامة أهل الأهواء...

الوجه الثاني: من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة

كأهل الجمل وصفين والحرّة والجماجم وغيرهم، لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت فيتبين لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر.

وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع أو لم تثبت عنده.

وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم.

وفيهم من يتأولها كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص.

فإن بهذه الوجوه الثلاثة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض

النصوص.

- إما ألا يعتقد ثبوتها عن النبي ﷺ.

- وإما أن يعتقدها غير دالة على مورد الاستدلال.

- وإما أن يعتقدها منسوخة.

ومما ينبغي أن يعلم: أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة؛ فيردّ على

القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده؛ ولهذا تكون بمنزلة

الجاهلية، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده، والإسلام جاء بالعلم

النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده.

فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستثارة فلا تصبر النفوس على ظلمه، ولا يمكنها

دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فساداً منه، ولكن لأجل محبة الإنسان لأخذ حقه ودفع

الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد عن فعله؛ ولهذا قال النبي ﷺ:

«إنكم ستلقون بعدي أثرة؛ فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».

وفي الصحيح من حديث أنس بن مالك وأسيد بن حضير رضي الله عنهما: أن رجلاً

من الأنصار قال: يا رسول الله، ألا تستعملني كما استعملت فلاناً؟ قال: «ستلقون

بعدي أثره؛ فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».

وفي رواية للبخاري عن يحيى بن سعيد الأنصاري سمع أنس بن مالك حين خرج معه إلى الوليد قال: دعا النبي ﷺ الأنصار إلى أن يقطع لهم البحرين فقالوا: لا إلا أن تقطع لإخواننا من المهاجرين مثلها فقال: «أما لا؛ فاصبروا حتى تلقوني على الحوض؛ فإنه ستصيبكم أثره بعدي».

وكذلك ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة في يسره وعسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه».

وفي الصحيح عن النبي ﷺ عن عبادة قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا، وألا ننازع الأمر أهله، وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم».

فقد أمر النبي ﷺ المسلمين بأن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطيعوا ولاة أمورهم وإن استأثروا عليهم وألا ينازعوهم الأمر.

وكثير ممن خرج على ولاة الأمور أو أكثرهم إنما خرج لينازعهم مع استئثارهم عليه، ولم يصبروا على الاستئثار، ثم إنه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى فيبقى بغضه لاستئثاره يعظم تلك السيئات ويبقى المقاتل له ظاناً أنه يقاتله لثلاث تكون فتنة ويكون الدين كله لله، ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه إما ولاية، وإما مال، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم: رجل على فضل ماء يمنع من ابن السبيل؛ يقول الله له يوم القيامة: اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل

يداك، ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا إن أعطاه منها رضي وإن منعه سخط، ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذباً لقد أعطى بها أكثر مما أعطي». فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشهوة، ومن هذه الجهة شهوة وشبهة؛ قامت الفتنة.

والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة له وللمسلمين فأمر الولاة بالعدل والنصح لرعيته حتى قال: «ما من راع يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه رائحة الجنة».

وأمر الرعية بالطاعة والنصح كما ثبت في الحديث الصحيح: «الدين النصيحة» ثلاثاً قالوا: لمن يا رسول الله قال ﷺ: «الله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم؛ لأن الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ظلم ولاية الأمر فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما. ومن تدبر الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ واعتبر ذلك بما يجده في نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى: ﴿سَرُّهُمْ ءَايَتَنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ﴾ [فصلت: ٥٣]. أن القرآن حق فخبره صدق وأمره عدل ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥].

ومما يتعلق بهذا الباب: أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة من أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الخفي؛ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين.

ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين.
 طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.
 وطائفة تذمه فتجعل ذلك قاذحاً في ولايته وتقواه بل في بره وكونه من أهل
 الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان.
 وكلا هذين الطرفين فاسد.
 والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من
 هذا.

ومن سلك طريق الاعتدال؛ عظم من يستحق التعظيم، وأحبه ووالاه،
 وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له
 حسنات وسيئات؛ فيحمد ويذم ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من
 وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم
 وقد بسط هذا في موضعه^(١).

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«والعجب كل العجب من هؤلاء الذين بايعوه بالإمارة وليس من قريش، وإنما
 هو كندي من اليمن، وقد اجتمع الصحابة يوم السقيفة على أن الإمارة لا تكون إلا
 في قريش، واحتج عليهم الصديق بالحديث في ذلك، حتى إن الأنصار سألوا أن
 يكون منهم أمير مع أمير المهاجرين فأبى الصديق عليهم ذلك، ثم مع هذا كله

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/٥٢٧، ٥٤٤).

فرحم الله شيخ الإسلام على هذا الكلام النفيس والتأصيل الفريد الذي لا يخرج إلا منه؛
 فقد أقام الحجة وأزال الشبهة، وقرر السنة ورد البدعة.
 فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه إيانا فسيح جناته، اللهم آمين.

ضرب سعد بن عبادة الذي دعا إلى ذلك أولاً ثم رجع عنه، كما قررنا ذلك فيما تقدم، فكيف يعمدون إلى خليفة قد بويع له بالإمارة على المسلمين من سنين فيعزلونه وهو من صلبية قريش، ويباعون لرجل كندي بيعة لم يتفق عليها أهل الحل والعقد؟ ولهذا لما كانت هذه زلة وفلتة نشأ بسببها شر كبير هلك فيه خلق كثير؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون»^(١).

الوجه الثالث:

أن الخارجين على الحجاج لم يخرجوا لمجرد الفسق، وإنما خرجوا على الحجاج لتكفيرهم إياه لما وقع منه بعض الأمور المكفرة، فكفره بسببها بعض علماء عصره فخرجوا عليه وقتلوه.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فَسَقَةً ظالمين.

وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع...

وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويله؛ للأحاديث الواردة في ذلك قال القاضي: وقد ادعى أبو بكر بن مجاهد في هذا الإجماع.

وقد رد عليه بعضهم هذا بقيام الحسن وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية،

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٦٦/٩).

وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله: ألا ننازع الأمر أهله في أئمة العدل، وحجة الجمهور أن قيامهم على الحجاج ليس بمجرد الفسق، بل لما غير من الشرع وظاهر من الكفر»^(١).

أما ما ادعاه محمد عبد المقصود حين قال:

«ما سمعنا أن أحداً من العلماء كفر الحجاج سوى عامر الشعبي»^(٢).

فنقول له: كيف تسمع كلام أهل السنة وكيف تعرف مذهبهم، وأنت ما درست كتبهم ولا تربيت عليها بل درست وتربيت على كتب وأفكار سيدك سيد قطب.

وكيف تسمع كلام أهل السنة وكيف تعرف مذهبهم، وقد طمست البدعة على سمعك وبصرك.

فأنا أنصحك أن تتعلم مذهب أهل السنة وأن تتربى على كتبهم قبل أن تصدر لتعليم الناس في المجالس والمحاضرات والقنوات. وهاهي أقوال علماء أهل السنة الذين قالوا بكفر الحجاج بن يوسف الثقفي.

قال طاووس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«عجباً لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمناً»^(٣).

وعن إبراهيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان إذا ذكر الحجاج قال:

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

(٢) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥٣).

«ألا لعنة الله على الظالمين»^(١).

وقال الشعبي رَحِمَهُ اللهُ:

«أشهد أنه مؤمن بالطاغوت كافر بالله، يعني: الحجاج»^(٢).

وقال زاذان رَحِمَهُ اللهُ:

«كان مفلساً من دينه»^(٣).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

«الحجاج بن يوسف... ومن أهل العلم طائفة تكفره، وقد ذكرنا أخبارهم

في كتاب مفرد»^(٤).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وكفره جماعة منهم سعيد بن جبير والنخعي ومجاهد وعاصم بن أبي النجود

والشعبي وغيرهم»^(٥).

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«وقال علي بن عبد الله بن مبشر، عن عباس الدوري، عن مسلم بن

إبراهيم: ثنا الصلت بن دينار سمعت الحجاج على منبر واسط يقول: عبد الله بن

مسعود رأس المنافقين، لو أدركته لأسقيت الأرض من دمه.

قال: وسمعته على منبر واسط وتلا هذه الآية ﴿وَهَبْ لِي مَلَكًا لَا يُبَغِي لِحَدِّمْ﴾

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥٤).

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٨٥).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٦/ ١٠).

(٥) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٨٥).

بَعْدِي ﴿[ص: ٣٥]، قال: والله إن كان سليمان لحسودًا.

وهذه جرأة عظيمة تفضي به إلى الكفر: قبحه الله وأخزاه، وأبعده وأقصاه»^(١).
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف هذا، وقد كان ناصبًا يبغض عليًا وشيعته في هوى آل مروان بني أمية، وكان جبارًا عنيدًا، مقدامًا على سفك الدماء بأدنى شبهة، وقد روي عنه ألفاظ بشعة شنيعة ظاهرها الكفر كما قدمنا؛ فإن كان قد تاب منها وأقلع عنها وإلا فهو باق في عهدتها، ولكن قد يخشى أنها رويت عنه بنوع من زيادة عليه؛ فإن الشيعة كانوا يبغضونه جدًا لوجوه، وربما حرفوا عليه بعض الكلم وزادوا فيما يحكونه عنه بشاعات وشناعات. وقد رويناه عنه أنه كان يتدين بترك المسكر، وكان يكثر تلاوة القرآن، ويتجنب المحارم، ولم يشتهر عنه شيء من التلطيخ بالفروج، وإن كان متسرعًا في سفك الدماء؛ فالله تعالى أعلم بالصواب وحقائق الأمور وسرائرها وخفيات الصدور وضمائرها»^(٢).

وأما الذين نهوا عن الخروج على الحجاج فإن حالهم يحتمل أحد أمرين:
الأول: أنهم منعوا الخروج على الحجاج لعدم تكفيرهم إياه؛ امتثالاً لما أمر به النبي ﷺ أمته من الصبر على أئمة الجور والفسق وعدم الخروج عليهم وقتالهم.
الثاني: أنهم منعوا الخروج على الحجاج مع تكفيرهم إياه؛ لعدم استيفاء الشروط المتعلقة بالخروج على الحاكم الكافر من القدرة والاستطاعة وأمن المفسدة وغيرها من الشروط.

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ١٤٩).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ١٥٣).

فعلى كلتا الحالتين فالذين خرجوا على الحجاج قد أخطئوا في خروجهم، إما لعدم كفره، أو لعدم الاستطاعة على إزالته، فتولد من الشر أضعاف أضعاف ما خرجوا من أجل إزالته، كما سيأتي تفصيله في الوجه التالي، وأن الذين منعوا من الخروج كانوا على الحق ثابتين وبكتابه معتصمين وبسنة النبي ﷺ متمسكين.

الوجه الرابع:

أن من يقرأ في كتب التواريخ وحوادث السنين وما وقع يوم الحرة وفي فتنة ابن الأشعث وفي فتنة ابن المهلب وغير ذلك يتحسر كثيراً لوقوع أمور جسيمة ومفاسد كبيرة ومصائب عظيمة فقد انتهكت الأعراض وقُطعت السبل وقُتل وأُسر خلق كثير بسبب هذه الفتن، ومن هؤلاء علماء كبار وزهاد وصالحون لهم سير عطرة لا تمل قراءتها.

ولقد صدق ظن مُطَرِّف لما قالوا له: هذا عبد الرحمن بن الأشعث قد أقبل فقال: «والله لقد رايتني أُمَراً: لئن ظهر لا يقوم لله دين، ولئن ظهر عليه لا يزالون أذلة إلى يوم القيامة»^(١).

وهذا الكلام المتين من هذا التابعي الجليل متحقق الآن على أرض الواقع في كل الدول التي خرجت شعوبها على حكامها؛ فرحم الله هذا التابعي الجليل وجميع سلفنا الصالحين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«ثم انهزم أهل المدينة إليها وقد قتل من الفريقين خلق من السادات والأعيان منهم عبد الله بن مطيع وبنون له سبعة بين يديه وعبد الله بن حنظلة الغسيل، وأخوه لأمه محمد بن ثابت بن شماس ومحمد بن عمرو بن حزم، وقد

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٧٠٤).

مر به مروان وهو مجندل فقال: رحمك الله فكم من سارية قد رأيتك تطيل عندها القيام والسجود.

ثم أباح مسلم بن عقبة -الذي يقول فيه السلف: مسرف بن عقبة قبحه الله من شيخ سوء ما أجهله- المدينة ثلاثة أيام كما أمره يزيد لا جزاه الله خيراً وقتل خلقاً من أشrafها وقرائها وانتهب أموالاً كثيرة منها، ووقع شر وفساد عريض على ما ذكره غير واحد...

قال المدائني: وأباح مسلم بن عقبة المدينة ثلاثة أيام يقتلون من وجدوا من الناس ويأخذون الأموال... ووقعوا على النساء حتى قيل: إنه حبلت ألف امرأة في تلك الأيام من غير زوج، والله أعلم.

قال المدائني عن أبي قرّة قال: قال هشام بن حسان: ولدت ألف امرأة من أهل المدينة بعد وقعة الحرة من غير زوج، وقد اختفى جماعة من سادات الصحابة منهم جابر بن عبد الله وخرج أبو سعيد الخدري فلجأ إلى غار في جبل...

قال المدائني عن شيخ من أهل المدينة قال: سألت الزهري كم كان القتلى يوم الحرة؟ قال: سبعمائة من وجوه الناس من المهاجرين والأنصار، ووجوه الموالي، وممن لا أعرف من حر وعبد وغيرهم عشرة آلاف قال: وكانت الوقعة لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وستين وانتهبوا المدينة ثلاثة أيام قال الواقدي وأبو معشر: كانت وقعة الحرة يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ثلاث وستين^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ثم دخلت سنة ثلاث وثمانين... وفيها فقد جماعة من القراء والعلماء

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٢٤٠).

الذين كانوا مع الأشعث: منهم من هرب، ومنهم من قُتل في المعركة، ومنهم من أُسر فضرب الحجاج عنقه، ومنهم من تتبعه الحجاج حتى قتله..

ومن أعيان مَنْ قَتَلَ الْحَجَّاجُ:

- عمران بن عصام الضُّبَعي والد أبي جمرة، كان من علماء أهل البصرة، وكان صالحًا عابدًا، أُتي به أسيرًا إلى الحجاج فقال له: اشهد علي نفسك بالكفر حتى أطلقك، فقال: والله إنني ما كفرت بالله منذ آمنت به، فأمر به فضربت عنقه.

- عبد الرحمن بن أبي ليلى، روى عن جماعة من الصحابة، ولأبيه أبي ليلى صحبة، أخذ عبد الرحمن القرآن عن علي بن أبي طالب، خرج مع ابن الأشعث فأتى به الحجاج أسيرًا فضرب عنقه بين يديه صبرًا^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«ثم دخلت سنة أربع وثمانين... وفيها قتل الحجاج أيضًا جماعة من أصحاب ابن الأشعث منهم:

- أيوب بن القُرَيْبَةِ، وكان فصيحًا بليغًا واعظًا قتله صبرًا بين يديه...

- وغير هؤلاء جماعة؛ منهم من قتله الحجاج»^(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«قال ابن جرير: وفي هذه السنة سنة أربع وتسعين قتل الحجاج بن يوسف سعيد بن جبير... وتولى على المدينة عثمان بن حيان بدل عمر بن عبد العزيز؛ فجعل يبعث من بالمدينة من أصحاب ابن الأشعث من أهل العراق إلى الحجاج في القيود، فتعلم منه خالد بن الوليد القسري، فعين من عنده من مكة: سعيد بن جبير، وعطاء

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ٦٣).

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ٦٤).

ابن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، وعمرو بن دينار، وطلق بن حبيب.
ويقال: إن الحجاج كتب إلى الوليد يخبره أن بمكة أقواماً من أهل الشقاق،
فبعث خالد بهؤلاء إليه ثم عفا عن عطاء وعمرو بن دينار لأنهما من أهل مكة، وبعث
بأولئك الثلاثة.

فأما طلق فمات في الطريق قبل أن يصل.
وأما مجاهد فحبس فما زال في السجن حتى مات الحجاج...
وذكر عن الإمام أحمد أنه قال: قُتل سعيد بن جبير وما على وجه الأرض
أحد إلا وهو محتاج -أو قال: مفتقر إلى علمه-، ويقال: إن الحجاج لم يسلط
بعده على أحد^(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وخرج عليه ابن الأشعث ومعه أكثر الفقهاء والقراء
من أهل البصرة وغيرها فحاربه حتى قتله وتتبع من كان معه فعرضهم على
السيف، فمن أقر له أنه كفر بخروجه عليه أطلقه ومن امتنع قتله صبراً، حتى قال
عمر بن عبد العزيز: لو جاءت كل أمة بخبيثها وجئنا بالحجاج لغلبناهم.
وأخرج الترمذي من طريق هشام بن حسان: أحصينا من قتله الحجاج صبراً
فبلغ مائة ألف وعشرين ألف قتيل»^(٢).

فلينظر العاقل بعين بصيرته إلى هذه الأحداث المؤسفة والوقائع المؤلمة؛
فلقد كانت عبرة لمن يعتبر، وعظة لمن يتعظ؛ فلقد قُتل الحسين وصُلب ابن الزبير
وضُربت الكعبة بالمنجنيق؛ حتى هُدمت وقُتل في فتنة ابن الأشعث مائة ألف
وعشرون ألفاً وانتُهكت المدينة ثلاثة أيام يوم الحرة، وقُتل خلق كثير من المهاجرين

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ١١٥-١١٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٨٥).

والأنصار وفُعلت الفاحشة بألف امرأة.

فإن الشرع لا ينهى إلا عما مفسدته خالصة أو راجحة، ولا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة؛ فمن أجل ذلك جاء النهي عن الخروج على أئمة الجور والفسق وقتالهم.

وفي هذه الأحداث التي تجتاح العالم العربي كالطوفان قُتل وجُرح وشُردّ مئات الألوف في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

الوجه الخامس:

أن الذين شاركوا في هذه الفتن ندموا على ذلك أشد الندامة، وودوا لو أنهم لم يشاركوا، وصدرت منهم عبارات تدل على ندمهم وأسفهم وتوبتهم، وهذا من أعظم ما يبطل كلام من يستدل بفعل هؤلاء على الخروج على أئمة الجور والفسق؛ فإنه من المعلوم أن الندم هو أحد شروط التوبة، والتوبة إنما تكون من المعصية والذنب لا من الطاعة والقربى.

وإليك مواقف هؤلاء الذين شاركوا في تلك الفتن ثم ندموا على ذلك

وتابوا منه:

موقف القُرّاء الذين خرجوا مع ابن الأشعث:

قال حماد بن زيد:

«ذكر أيوب السخيتاني القُرّاء الذين خرجوا مع ابن الأشعث فقال: لا أعلم أحداً منهم قُتل إلا قد رُغب عن مصرعه، ولا نجا أحد منهم إلا حمد الله الذي سلّمه، وندم على ما كان منه»^(١).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٨٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ»

موقف عامر الشعبي:

«قال الأصمعي: لما أتى الحجاج بالشعبي عاتبه، فقال الشعبي: أجذب بنا الجناب، وأحزن بنا المنزل، واستحلسنا الخوف، وخبطتنا فتنة لم نكن فيها بررة أنقياء ولا فجرة أقوياء، فقال له: لله أبوك»^(١).

موقف زُبَيْد بن الحارث اليامي:

عن محمد بن طلحة قال: «رأني زُبَيْد مع العلاء بن عبد الكريم ونحن نضحك فقال: لو شهدت الجماجم ما ضحكت، ولوددت أن يدي أو قال: يميني قطعت من العضد وأنا لم أكن شهدت»^(٢).

وعن عُقْبَة بن إسحاق قال:

«كان منصور بن المعتمر يختلف إلى زُبَيْد، فذكر أن أهل البيت يُقتلون يريده على الخروج مع زيد بن علي فقال زُبَيْد: ما أنا بخارج إلا مع نبي، وما أنا بواجده»^(٣).

موقف معبد الجهني (وهو من القدرية)^(٤):

عن مالك بن دينار قال: «لقيت معبدًا الجهني بمكة بعد ابن الأشعث وهو

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٦/٢٥)، وخليفة بن خياط في «تاريخه» (٢٢٢/١).

(٢) أخرجه خليفة بن خياط في «تاريخه» (٢٢٢/١).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٧٣/١٩)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٧٤/١).

(٤) قال ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» (١٩٨٩) عن مرحوم قال: «سمعت أبي، وعمي، يقولان: سمعنا الحسن ينهى عن مجالسة معبد الجهني، فقال: لا تجالسوه، فإنه ضال مضل. قال أبو حاتم: وزاد إبراهيم في حديثه: قالوا: ولا نعلم يومئذ أحدًا يتكلم في القدر غير معبد ورجل من الأساورة يقال له: سيسويه».

جريح، وقد قاتل الحجاج في المواطن كلها، فقال: لقيت الفقهاء والناس، لم أرَ مثل الحسن -يعني: البصري-، يا ليتنا أطعناه، كأنه نادم على قتال الحجاج^(١).

موقف مسلم بن يسار:

عن أبي قلابة قال:

«لما انجلت فتنة ابن الأشعث كنا في مجلس ومعنا مسلم بن يسار، فقال مسلم: الحمد لله الذي أنجاني من هذه الفتنة، فوالله ما رميتُ فيها بسهم، ولا طعنتُ فيها برمح، ولا ضربتُ فيها بسيف، قال أبو قلابة: فقلتُ له: فما ظنك يا مسلم بجاهل نظر إليك فقال: والله ما قام مسلم بن يسار سيّد القراء هذا المقام إلا وهو يراه عليه حقاً فقاتل حتى قُتل قال: فبكى والذي نفسي بيده حتى تمنيتُ أني لم أكن قلتُ شيئاً»^(٢).

فلما ذكر مسلم بن يسار مشاركته وكانت دون القتال بكى بكاءً شديداً ندماً على ما وقع منه.

قال عبد الله بن عون:

«كان مسلم بن يسار لا يفضل عليه أحد في ذلك الزمان حتى فعل تلك الفعل، فلقبه أبو قلابة فقال: والله لا أعود أبداً، فقال أبو قلابة: إن شاء الله، فتلا أبو قلابة: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا فَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فأرسل مسلم عينيه؛ أي: بكى»^(٣).

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٥/٥٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤٧/٢٨).

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٧/٥٨)، ونعيم بن حماد في الفتن (٣٦١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٤٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٨٨/٧).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٨/٥٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١٩٩/١).

قال ابن عون:

«كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خرج مع ابن الأشعث وكف الحسن فلم يزل أبو سعيد في علو منها بعد، وسقط الآخر»^(١).
فقد نقص قدر مسلم بن يسار بسبب دخوله في هذه الفتنة.

موقف فيروز بن الحصين:

فإنه لما أتى بفيزوز بن الحصين إلى الحجاج قال له: «أبا عثمان، ما أخرجك مع هؤلاء؟ فقال: أيها الأمير فتنة عمت، فأمر به الحجاج فضربت عنقه»^(٢).

موقف عقبة بن عبد الغافر:

قال أبو المعذل مرة بن ذباب: «أتيت على عقبة بن عبد الغافر وهو صريع في الخندق فقال: يا أبا المعذل لا دنيا ولا آخرة. وذلك يوم ابن الأشعث»^(٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة؛ فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم، ومع هذا لم يحمدوا ما فعلوه من القتال، وهم أعظم قدرًا عند الله وأحسن نية من غيرهم، وكذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق، وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٥/٧)، و ابن أبي شيبة «المصنف» (٣٠٦٥٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤٤/٥)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٨١).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٦٤/٧)، وابن عساكر «تاريخ دمشق» (١٧٨/١٢).

والدين، والله يغفر لهم كلهم»^(١).

فكيف يحتج القوم بمعصية قد تاب منها أصحابها ورجعوا إلى الصواب والحق؟!؟

أليس هذا من الإفلاس والضلال والخذلان أن يحتج هؤلاء بالخروج والقتال وقد تاب أصحابه منه وندموا أشد الندامة، ولا يحتجون بما رجعوا إليه من ترك الخروج والقتال وهذا هو الحق؟!؟

الوجه السادس:

أن الخروج على أئمة الجور والفسق كان رأياً خاطئاً لبعض السلف ثم رجعوا عنه ثم استقر الإجماع بعد ذلك على منع الخروج على الحاكم إلا في حالة الكفر البواح كما مرّ تفصيل ذلك قريباً.

تنبيه:

إن عبد الرحمن بن الأشعث لم يخرج على عبد الملك بن مروان في أول أمره، وإنما كان قتال ابن الأشعث للحجاج على ما كان عنده، وهذا القتال كان يعد قتالاً بين أميرين وليس خروجاً من ابن الأشعث على عبد الملك، فالبداية لم تكن خروجاً.

ثم بعد ذلك عرض عبد الملك بن مروان على ابن الأشعث ومن معه أن يعزل الحجاج وأن يولي ابن الأشعث ما يختاره من البلدان حتى يموت هو أو يموت ابن الأشعث، فرفض أتباع ابن الأشعث ذلك؛ وطلبوا عزل عبد الملك بن مروان فسلط عبد الملك عليهم الحجاج فدارت بينهم معارك كثيرة حتى انتهت بهزيمة ابن الأشعث وأتباعه.

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٤/ ٥٢٨-٥٢٩).

فهرس موضوعات الجزء الأول

٣	مقدمة الطبعة الثانية.....
٥	بيان حال عبد الرحمن عبد الخالق.....
	أبو إسحاق الحويني يشني على عبد الرحمن عبد الخالق كما هي عادته في الثناء
٦	على أهل الأهواء والبدع (هامش).....
	بعض الأصول المنحرفة لعبد الرحمن عبد الخالق التي خالف بها أصول
٨	المنهج السلفي.....
	يوم (٢٥ يناير) عند عبد الرحمن عبد الخالق ومحمد عبد المقصود ومحمد
	حسان ك (يوم غزوة بدر) وك (اليوم الذي نجَّ الله فيه موسى من فرعون) وهو
١٠	يوم (من أيام الله) !!! (هامش).....
١١	بيان حال أبي الحسن المأربي.....
	بعض انحرافات أبي الحسن المأربي وبدعه وضلالاته التي خالف بها المنهج
١٨	السلفي ووافق بها أهل الأهواء والبدع.....
١٨	بيان تلون أبي الحسن المأربي ومحمد حسان في (منهج الموازنات) (هامش)....
	موقف محمد عبد المقصود وعماد عبد الغفور من الليبراليين والعلمانيين
٢٣	(هامش).....
٢٦	الشبهات التي تمت إضافتها في هذه الطبعة.....
٢٩	مقدمة الطبعة الأولى (مقدمة تأصيلية منهجية مفصلة).....

- تلون أدعياء السلفية في حكم تكوين الأحزاب والمشاركة في الانتخابات
والدخول في البرلمانات قبل هذه الاحداث وبعدها(هامش)..... ٣٣
- محمد حسان لم يجد عالمًا من علماء السنة على مر العصور قد أصّل مسائل
التوحيد لكي ينقل عنه في كتابه (حقيقة التوحيد) فذهب ينقل عن سيد قطب
والمودودي! ٤٢
- مجمال الشبهات التي تمّ الرد عليها في هذا الكتاب..... ٥٥
- الشبهة الأولى: الذي حدث في مصر ليس له مثال سابق..... ٦٣
- أسئلة عديدة موجهة إلى محمد حسان تحتاج منه إجابة(هامش) ٦٤
- هذه الشبهة تحتمل أحد معنيين ٦٤
- المعنى الأول..... ٦٤
- المعنى الثاني..... ٦٥
- الرد على المعنى الأول ٦٥
- من الفروق البديعة النافعة !!! لأبي إسحاق الحويني تفريقه بين «الفورة»،
و«الثورة»!!! (هامش) ٦٥
- العلل التي من أجلها حرم علماء السنة المظاهرات ٦٦
- أقوال علماء السنة في حكم المظاهرات وفي العلل التي من أجلها حرموا
ومنعوا تلك الأعمال ٦٧
- سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ٦٧
- فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ٦٨
- فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ ٦٩
- الشيخ مُقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ ٧٠
- فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ٧١
- هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية..... ٧٢

- فضيلة الشيخ صالح السدلان - حفظه الله - ٧٢
- فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - ٧٢
- فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله - ٧٣
- فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد البدر - حفظه الله - ٧٣
- الرد على المعنى الثاني ٧٣
- الشبهة الثانية: أن هذه المظاهرات سلمية لإبداء الرأي والسلمية لا تعتبر خروجاً
على الحاكم ٧٥
- الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:
- الوجه الأول ٧٦
- أقوال أهل العلم في تحريم المظاهرات حتى وإن كانت سلمية ٧٦
- فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ٧٦
- فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله - ٧٧
- الوجه الثاني ٧٨
- الوجه الثالث ٧٩
- وقوع ممدوح جابر وشيخه محمد عبد المقصود في التناقض كعادة أهل الأهواء
والبدع ٧٩
- الشبهة الثالثة: المظاهرات من الوسائل المشروعة للدعوة ولإنكار المنكر
والوسائل ليست توقيفية ٨٠
- الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:
- الوجه الأول ٨٠
- الوجه الثاني ٨٠
- الوجه الثالث ٨١
- الوجه الرابع ٨١

- الوجه الخامس ٨٣
- الوجه السادس ٨٤
- وسائل الدعوة توقيفية، لا يحل لأحد أن يشرع فيها ما لم يأذن به الله، وهو ما كان عليه رسول الله وأصحابه والحجة في ذلك مبنية على ثلاث مقدمات: ٨٦
- المقدمة الأولى ٨٧
- المقدمة الثانية ٨٧
- المقدمة الثالثة ٨٧
- أقوال علماء السنة في الرد على من قال: إن المظاهرات من وسائل الدعوة ... ٩٠
- سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ٩٠
- فضيلة الشيخ محمد بن صالح عثيمين رَحِمَهُ اللهُ ٩١
- فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ ٩٢
- فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ٩٢
- فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - ٩٣
- فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله - ٩٤
- فضيلة الشيخ صالح بن غصون رَحِمَهُ اللهُ ٩٥
- فضيلة الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله - ٩٨
- الشبهة الرابعة: أن الحاكم هو الذي أذن بالمظاهرات وقال بمشروعيتها ٩٩
- الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- الوجه الأول ٩٩
- الوجه الثاني ١٠٢
- الشبهة الخامسة: أن الذي حدث في مصر إنما هو بقدر الله ١٠٤
- الرد على هذه الشبهة ١٠٤
- قول محمد حسان للمذيع المتبرجة: (ملا بسك هذه التي تلبسينها إنما هي

- بقدر الله) ١٠٥-١٠٦
- الشبهة السادسة: هذه المظاهرات كانت للمطالبة بالحقوق المشروعة والمطالب
- العادلة ورفع الظلم ١٠٧
- الرد على هذه الشبهة من أوجه:
- الوجه الأول ١٠٧
- بيان تلون وتناقض محمد حسان قبل وبعد الأحداث (هامش) ١٠٧
- رد سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ١٠٨
- رد سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ - حفظه الله - ١٠٨
- رد فضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ١٠٨
- الوجه الثاني ١٠٩
- الوجه الثالث ١١٣
- الدليل من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة على الصبر على جور الأئمة ١١٥
- الوجه الرابع ١٢٠
- الوجه الخامس ١٢٧
- محمد حسان يتحاكم إلى الديمقراطية (هامش) ١٢٨
- الشبهة السابعة: المظاهرات هي طريقة من طرق التغيير ١٣١
- بيان تلون وتناقض محمد حسان في مناهج التغيير قبل الأحداث وبعدها
- (هامش) ١٣١
- الرد على هذه الشبهة ١٣٢
- الشبهة الثامنة: المظاهرات أحدثت مصالح عظيمة ١٣٦
- محمد حسان يرفع شعارات الماسونية ويرددها متبجحاً بذلك ١٣٦
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ١٣٧

- أقوال علماء السنة في بيان المفاسد الناتجة عن الخروج والمظاهرات ١٤٠
- بعض المفاسد والشُرور والمخالفات لتلك الأعمال المستوردة من بلاد
- الكفر إلى بلاد المسلمين ١٤٤
- الوجه الثاني ١٤٦
- شروط لا بد من مراعاتها عند النظر إلى المصالح والمفاسد ١٤٧
- الوجه الثالث ١٤٧
- الوجه الرابع ١٤٩
- الشبهة التاسعة: هذه المظاهرات شهد لها الأعداء وأبهرت العالم والحق
- ما شهدت به الأعداء ١٥١
- الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:
- الوجه الأول ١٥٢
- الوجه الثاني ١٥٣
- الوجه الثالث ١٥٩
- أقوال علماء السنة في أن المظاهرات ليست من أعمال المسلمين ١٦٠
- الشبهة العاشرة: ليس هناك دليل على حرمة المظاهرات ١٦٣
- بيان تلون أبي إسحاق الحويني في حكم المظاهرات قبل الأحداث
- وبعدها (هامش) ١٦٣
- الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- الوجه الأول ١٦٤
- بيان حال وحيد بالي بعد الأحداث (هامش) ١٦٤
- أقوال علماء السنة في بدعية الثورات والمظاهرات ١٦٥
- الوجه الثاني ١٦٧
- العلل التي من أجلها حرم علماء السنة المظاهرات ١٦٧

- الرد على قاعدة ممدوح جابر الباطلة (الوقوع دليل الجواز) ١٦٨
- الشبهة الحادية عشرة: هذه المظاهرات من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٦٩
- الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:
- الوجه الأول ١٧١
- بعض المنكرات التي وقعت في تلك المظاهرات وسكت عنها أولئك الذين يتسبون للسلفية ١٧١
- محمد عبد المقصود يكفر كل من اشترك في مسلسل من أجل رفع مصحف مع صليب قبل الأحداث ثم هو يرى الجموع الحاشدة ترفع المصاحف مع الصليب في الميدان ولا يتكلم بكلمة واحدة (هامش) ١٧١
- الوجه الثاني ١٧٢
- الأحاديث والآثار الواردة في بيان أن من المنكرات الخطيرة والكبائر العظيمة إهانة وإذلال وسب الحاكم المسلم ١٧٢-١٧٣
- الوجه الثالث ١٧٦
- الوجه الرابع ١٨١
- الأحاديث والآثار وأقوال العلماء التي بينت كيفية وطريقة الإنكار على الأمراء ١٨٢
- الأمور التي ينبغي مراعاتها عند الإنكار على الأمراء ١٨٤-١٨٥
- الوجه الخامس ١٩٥
- الآداب والشروط التي ينبغي أن يتحلّى بها وأن تتوفر في القائم بالأمر والنهي ... ١٩٥
- قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي يجب مراعاتها ١٩٦
- المديح الكاذب والثناء المبالغ فيه من محمد حسان - كما هي عادته - لهؤلاء الأغرار الصغار الهمج الرعاع الذين خربوا البلاد ودمروا الأوطان ١٩٧

- بيان لركوب محمد حسان الموجة قبل الأحداث وبعدها (هامش) ١٩٧
- أقوال علماء السنة فيمن يركب الأحداث ويشارك في الفتن ١٩٨
- الوجه السادس ١٩٩
- الشبهة الثانية عشرة: قول النبي: «ومن أنكر سلم» ٢٠١
- الرد على هذه الشبهة ٢٠١
- الشبهة الثالثة عشرة: قول النبي «أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر» ٢٠٣
- الرد على هذه الشبهة من أوجه:
- الوجه الأول ٢٠٣
- الوجه الثاني ٢٠٤
- الشبهة الرابعة عشرة: إنكار أبي سعيد الخدري على مروان ٢٠٧
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ٢٠٧
- كلام مائع وتأصيل رائع على قواعد منهج السلف الصالح للشيخ العلامة
- صالح آل الشيخ عند شرحه لحديث أبي سعيد الخدري ٢٠٩
- الوجه الثاني ٢١١
- الوجه الثالث ٢١١
- الوجه الرابع ٢١٢
- الشبهة الخامسة عشرة: قول الطبري في اختلاف السلف في الإنكار على
- الأمراء ٢١٤
- الرد على هذه الشبهة ٢١٤
- الشبهة السادسة عشرة: في صحيح مسلم باب وجوب الإنكار على
- الأمراء ٢١٧

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

- الوجه الأول ٢١٧
- الوجه الثاني ٢١٧
- الشبهة السابعة عشرة: حديث قصة إسلام عمر وحمزة وخروجهما في صفين ٢٢٠
- الرد على هذه الشبهة ٢٢١
- رد سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ عَلَى عبد الرحمن عبد الخالق في تجويزه للمظاهرات ٢٢١
- الشبهة الثامنة عشرة: فتوى الشيخ ابن عثيمين في إباحة المظاهرات في بلاد الكفر ٢٢٢
- الرد على هذه الشبهة ٢٢٣
- ياسر برهامي يعتبر مصر دولة محاربة كافرة ٢٢٥
- فتاوى الشيخ ابن عثيمين في حكم المظاهرات التي تكون بإذن الحاكم أو تكون سلمية ٢٢٥
- الشبهة التاسعة عشرة: أن ما فعله الصحابة وعلى رأسهم عمر مع النبي ﷺ يوم الحديبية دليل على مشروعية العصيان المدني والاعتصامات ٢٢٩
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ٢٢٩
- الوجه الثاني ٢٣٠
- الوجه الثالث ٢٣١
- الوجه الرابع ٢٣٢
- الشبهة العشرون: الاستدلال على خروج النساء إلى المظاهرات باستشارة عبد الرحمن بن عوف النساء في خدورهن في أمر خلافة عثمان ٢٣٣

- محمد عبد المقصود ينشر الفاحشة في المسلمين بتجويزه نزول النساء إلى
المظاهرات في الشوارع والبيادين ٢٣٣
- محمد حسان - في انتكاسة لفطرته - يفتخر بنزول (زوجه) إلى الميدان الممتلئ
والمزدحم بالفساق ٢٣٣
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ٢٣٤
- الوجه الثاني ٢٣٥
- الوجه الثالث ٢٣٦
- سفر الحوالي وسلمان العودة وعائض القرني أفتوا من قبل بنزول النساء إلى
المظاهرات ٢٣٦
- الوجه الرابع ٢٣٧
- أدعاء السلفية بين (مظاهرة تطبيق الشريعة) والتوقيع على (وثيقة الأزهر)
(هامش) ٢٣٧
- الشبهة الواحدة والعشرون: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾
على مشروعية المظاهرات النسائية ٢٣٨
- الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:
- الوجه الأول ٢٣٨
- الوجه الثاني ٢٣٩
- الوجه الثالث ٢٤٠
- الشبهة الثانية والعشرون: الاستدلال على خروج النساء إلى المظاهرات بأمر
النبي ﷺ إخراج النساء إلى مصلى العيد ٢٤١
- الرد على هذه الشبهة ٢٤١
- رد سماحة الشيخ ابن باز على عبد الرحمن عبد الخالق في تشبيهه الاجتماع

- ٢٤١ في المظاهرات بالاجتماع في الجمعة والأعياد
- ٢٤٢ الشبهة الثالثة والعشرون: الخروج على الحاكم لا يكون إلا بالسيف
- تناقض محمد حسان في كلامه حيث قال: (إن الخروج لا يكون إلا بالسلاح)
- ثم قال (إن الكلمة الآن أخطر من السلاح) وهذا من أبرز علامات أهل الأهواء
- ٢٤٣ والبدع
- ٢٤٣ بيان افتراء وكذب محمد حسان على علماء السنة
- بيان تلون وتناقض مصطفى العدوي قبل الأحداث وبعدها في مسألة الخروج
- ٢٤٣ بالسيف (هامش)
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- ٢٤٤ الوجه الأول
- ٢٤٤ تعريف الخروج على الإمام
- ٢٤٧-٢٤٦ صور الخروج على الإمام
- ٢٤٧ طرق الخروج على الإمام
- ٢٤٧ الخروج بالاعتقاد
- ٢٤٩-٢٤٨ موقف السلف ممن كان يرى السيف
- ٢٥٣ الخروج بالقول
- ٢٥٨ الخروج بالسيف
- ثلاثة أسئلة نتوجه بها إلى هؤلاء المشغبين المتعالمين الذين يحصرون الخروج
- على الأحكام في السيف ونمهلهم ثلاث سنوات أن يأتوا بجواب يوافق ما أصلوه
- ٢٦٠ من (أن الخروج لا يكون إلا بالسيف)
- ٢٦٠ الوجه الثاني
- ٢٦١ الوجه الثالث
- ٢٦٢ الوجه الرابع

- الشبهة الرابعة والعشرون: أن إجماع النووي إنما هو على تحريم الخروج
 بالسلاح ٢٦٣
- الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- الوجه الأول ٢٦٤
- بيان الخيانة العلمية لمحمد عبد المقصود عندما قام بتر كلام الإمام النووي .. ٢٦٤
- الوجه الثاني ٢٦٥
- بيان تناقض محمد عبد المقصود تناقضاً شديداً عند تعامله مع إجماع النووي في
 ثلاثة مواضع ٢٦٥
- الشبهة الخامسة والعشرون: أنه يفرق بين الحاكم الذي يعود فسقه وظلمه على
 نفسه وبين الحاكم الذي يعود فسقه وظلمه على الأمة ٢٦٩
- الرد على هذه الشبهة ٢٧٠
- بيان بتر محمد عبد المقصود لكلام النووي كعادة أهل الأهواء والبدع في
 التعامل مع كلام أهل العلم ٢٧٢
- الشبهة السادسة والعشرون: أنه يخرج على أئمة الجور والفسق، ولا يخرج
 على أئمة العدل ٢٧٥
- الرد على هذه الشبهة من أوجه:
- الوجه الأول ٢٧٦
- الدليل من الكتاب والسنة والإجماع وأقوال علماء السنة على هذا عدم
 الخروج على أئمة الجور والفسق وإن بلغوا في الظلم والفسق أي مبلغ
 ما داموا في حظيرة الإسلام ٢٧٦
- الدليل من الكتاب على هذا الأصل ٢٧٦
- الدليل من السنة على هذا الأصل ٢٧٧
- أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الإسلام قديماً وحديثاً على

- ٢٨٠ هذا الأصل
- ٢٨٠ عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- ٢٨٠ أنس بن مالك رضي الله عنه
- ٢٨١ الحسن البصري رحمته الله
- ٢٨١ سفيان الثوري رحمته الله
- ٢٨٢ سفيان بن عيينة رحمته الله
- ٢٨٢ علي بن المديني رحمته الله
- ٢٨٣ قتيبة بن سعيد رحمته الله
- ٢٨٣ الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله
- ٢٨٥ محمد بن إسماعيل البخاري رحمته الله
- ٢٨٦ أبو إبراهيم المزني رحمته الله
- ٢٨٦ أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وابن أبي حاتم - رحمهم الله -
- ٢٨٧ حرب بن إسماعيل الكرماني رحمته الله
- ٢٨٧ سهل بن عبد الله التستري رحمته الله
- ٢٨٨ أبو بكر بن الخلال رحمته الله
- ٢٨٨ أبو جعفر الطحاوي رحمته الله
- ٢٨٨ أبو محمد البربهاري رحمته الله
- ٢٨٩ أبو الحسن الأشعري رحمته الله
- ٢٩١ ابن أبي زيد القيرواني رحمته الله
- ٢٩١ محمد بن الحسين الآجري رحمته الله
- ٢٩٢ أبو بكر الإسماعيلي رحمته الله
- ٢٩٢ ابن بطة العكبري رحمته الله
- ٢٩٣ أبو القاسم اللالكائي رحمته الله

- أبو الحسن بن بطلال رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٤
- أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٥
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٥
- أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٦
- محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٦
- قوام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٦
- ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٧
- أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٧
- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ٢٩٨
- أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ ٣٠١
- ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٣
- ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٤
- الشوكانى رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٤
- صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٤
- الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٥
- الشيخ عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٥
- الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ... ٣٠٥
- سماعة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٦
- الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٧
- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ ٣٠٩
- الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ٣٠٩
- الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله - ٣١٠
- الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - ٣١١

- الوجه الثاني ٣١٢
- أقوال أهل العلم أن الخروج على أئمة الجور والفسق هو مذهب الخوارج
والمعتزلة ومن أصولهم ٣١٢-٣١٣
- ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ ٣١٣
- أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ ٣١٣
- الشهرستاني رَحِمَهُ اللهُ ٣١٣
- أبو منصور البغدادي رَحِمَهُ اللهُ ٣١٣
- ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ ٣١٤
- سماعة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ ٣١٤
- الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ٣١٥
- الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ٣١٥
- الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله - ٣١٦
- الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - ٣١٦
- الوجه الثالث ٣١٧
- الوجه الرابع ٣١٨
- الشبهة السابعة والعشرون: أن تحريم الخروج على أئمة الجور والفسق معلل
بالمفاسد العظيمة ٣٢٣
- بيان تلون وتناقض أبي الحسن المأربي في تعليق الخروج على المفسدة أو ما
يسمي بالإجماع المعلل قبل وبعد الأحداث ٣٢٣
- بيان تلون وتناقض محمد حسان في تعليق الخروج على المفسدة قبل وبعد
الأحداث ٣٢٤
- الرد على هذه الشبهة من سبعة أوجه:
- الوجه الأول ٣٢٥

- بيان إمهال هؤلاء المتعالمين المتخبطين ثلاث سنوات بأن يأتوا لنا بحديث واحد عن رسول الله أو بنقل واحد من كتب السلف في الاعتقاد والمنهج جاء فيه تعليق الخروج على أئمة الجور والفسق على المفاسد والمصالح ٣٢٥
- الوجه الثاني ٣٢٦
- الوجه الثالث ٣٢٧
- الوجه الرابع ٣٢٨
- الوجه الخامس ٣٣٠
- الوجه السادس ٣٣٢
- الوجه السابع ٣٣٤
- الشبهة الثامنة والعشرون: قول النبي إلا أن تروا معصية بواحا ٣٣٦
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ٣٣٦
- الوجه الثاني ٣٣٧
- الوجه الثالث ٣٣٧
- الوجه الرابع ٣٣٨
- بتر آخر يقوم به محمد عبد المقصود لكلام الإمام النووي ٣٣٨-٣٣٩
- الشبهة التاسعة والعشرون: حديث الخلف ٣٤٠
- الرد على هذه الشبهة ٣٤١
- الشبهة الثلاثون: قول أبي بكر في خطبته المشهورة إن زغت فقوموني ٣٤٤
- الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- الوجه الأول ٣٤٤
- الوجه الثاني ٣٤٥
- الشبهة الواحدة والثلاثون: قول عمر بن الخطاب الحمد لله الذي جعل في

- هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه ٣٤٧
الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- الوجه الأول ٣٤٧
الوجه الثاني ٣٤٨
الشبهة الثانية والثلاثون: قول سلمان لعمر «لا نسمع لك» ٣٥٠
الرد على هذه الشبهة ٣٥٠
الشبهة الثالثة والثلاثون: خروج عائشة وطلحة والزبير ومعاوية على علي بن أبي طالب يوم الجمل وصفين ٣٥٣
الرد على هذه الشبهة من ستة أوجه:
- الوجه الأول ٣٥٤
الوجه الثاني ٣٥٦
الوجه الثالث ٣٥٩
الوجه الرابع ٣٦٣
الوجه الخامس ٣٦٦
الوجه السادس ٣٧١
الشبهة الرابعة والثلاثون: خروج الحسين على يزيد بن معاوية ٣٧٣
الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:
- الوجه الأول ٣٧٣
الوجه الثاني ٣٧٥
الوجه الثالث ٣٨٠
الوجه الرابع ٣٨٢
الشبهة الخامسة والثلاثون: خروج عبد الله بن الزبير ٣٨٦
الرد على هذه الشبهة: أن عبد الله بن الزبير مرَّ بمرحلتين: ٣٨٦
المرحلة الأولى ٣٨٦

ولا حجة لمن استدل بفعل عبد الله بن الزبير في هذه المرحلة على الخروج	
على أئمة الجور لثلاثة أمور	٣٨٦-٣٨٧
المرحلة الثانية	٣٨٧
الشبهة السادسة والثلاثون: خروج بعض التابعين وتبع التابعين والفقهاء يوم	
الحرّة وفي فتنة ابن الأشعث وابن المهلب وغيرهما	٣٩٣
الرد على هذه الشبهة من أوجه:	
الوجه الأول	٣٩٣
الوجه الثاني	٣٩٤
موقف الصحابة والتابعين من هذه الأحداث التي جرت وكانوا معاصرين لها	
شاهدين عليها الوجه	٣٩٤
موقف الصحابي الجليل عبد الله بن عمر	٣٩٤
موقف محمد بن الحنفية	٣٩٥
موقف آل أبي طالب وبني عبد المطلب	٣٩٦
موقف أنس بن مالك	٣٩٧
موقف التابعي الجليل الحسن البصري	٣٩٧
موقف مُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير	٤٠٠
موقف طلق بن حبيب	٤٠١
كلام نفيس يكتب بماء العيون للخبير بمنهج السلف المستقرئ للتاريخ شيخ	
الإسلام ابن تيمية في بيان حال تلك الفتن وبيان حال الذين خرجوا فيها	٤٠٢
الوجه الثالث	٤١٠
الوجه الرابع	٤١٤
الوجه الخامس	٤١٨
الوجه السادس	٤٢٢

الشبهة السابعة والثلاثون : ندم ابن عمر في آخر حياته على ترك قتال الحجاج

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ٨٠-٧٧):

«عن سعيد بن جبير، قال: لما احتضر ابن عمر، قال: ما آسئ على شيء من الدنيا إلا على ثلاث، ظمأ الهواجر، ومكابدة الليل، وأني لم أقاتل الفئة الباغية التي نزلت بنا، يعني: الحجاج^(١).

وهذا يدل على رجوع ابن عمر عن مذهبه».

الرد على هذه الشبهة:

أن ادعاء رجوع ابن عمر عن مذهبه -وهو ترك الخروج وقتال أئمة الجور والفسق- كذب محض وافتراء سافر على هذا الصحابي الجليل، الذي كان إماماً في التحذير من الفتن التي وقعت في عصره؛ فكان موقفه واضحاً من خروج الحسين وابن الزبير على يزيد بن معاوية، وهو المنع لمخالفته لما أمر به النبي ﷺ من الصبر على ظلم الولاة، وترك الخروج والقتال، وكان الموقف نفسه من الذين خرجوا يوم الحرة وعلى رأسهم عبد الله بن مطيع على يزيد بن معاوية وقد مر هذا كله.

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٨٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٣٢)، من طريق يزيد بن هارون.

قال شيخ الإسلام:

«وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد»^(١).

أما ما ورد في هذا الأثر عن عبد الله بن عمر أنه ندم على أنه لم يقاتل الفئة الباغية -يعني: الحجاج- التي نزلت به.

فلا إشكال فيه؛ فإنه قد تقدم أن عبد الله بن الزبير لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية الذي لم يعهد إلى أحد ببيع بالخلافة لعبد الله بن الزبير، ودانت له الممالك كلها إلا دمشق وأعمالها من بلاد الأردن، فكان ممن بايعه أهل مصر والحجاز والعراق حتى لقبه بعض العلماء -كابن كثير- بأمير المؤمنين، ولكن أهل دمشق وأعمالها من بلاد الأردن لم يبايعوه؛ لأنهم كانوا قد بايعوا مروان بن الحكم، ثم صار القتال بين عبد الله بن الزبير ومروان ومن بعده عبد الملك بن مروان الذي أمر الحجاج على الجيوش المحاربة لعبد الله بن الزبير حتى قتله الحجاج وصلبه.

فالحجاج هو الذي خرج على ابن الزبير وبغى عليه حتى قتله وصلبه وهو

الراجح كما تقدم.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«ومذهب أهل الحق أن ابن الزبير كان مظلوماً، وأن الحجاج ورفقته كانوا

خوارج عليه»^(٢).

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٢٩).

(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٦/ ٩٩).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلافة، فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها، وبايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بني أمية ومن كان على هواهم، حتى هم مروان أن يرحل إلى ابن الزبير ويبايعه فمنعوه وبايعوا له بالخلافة، وحارب الضحاك بن قيس فهزمه وغلب على الشام، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها، ثم مات في سنته فبايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واضحا... والذي ذكرته هو الذي توارد عليه أهل الأخبار بالأسانيد الجيدة، وابن الزبير لم يبايع لمروان قط، بل مروان هم أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه»^(١).

فابن عمر لم يقاتل في هذه الفترة؛ لأنه اعتبر أن هذا القتال قتال فتنة، والفتنة هي اختلاط الحق بالباطل بحيث لا يتبين الحق من الباطل.

ومعلوم أن الواجب على المسلم تجاه الفتنة أن يتجنبها وألا يخوض فيها، وكان هذا موقف كبار الصحابة والتابعين في هذه الفتنة وفي غيرها.

ثم إن ابن عمر ندم في آخر حياته على ترك قتال الحجاج الخارج الباغي على ابن الزبير الذي بُويع له بالخلافة ولُقّب بأمر المؤمنين وذلك لما تبين له بغى الحجاج وخروجه على ابن الزبير.

فهل هذا يُعد رجوعاً من عبد الله بن عمر عن مذهبه؛ إن هذا لشيء عجاب. فهذا هو مذهب عبد الله بن عمر لا يلتبس على أحد شم رائحة العلم الشرعي، ولكن هؤلاء قد طمست البدعة على بصيرتهم وختمت على قلوبهم.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/٦٩).

**الشبهة الثامنة والثلاثون : قول الحسن البصري عن
الحجاج بن يوسف الثقفي على ملا من الناس «أخبث الأخبثين»**

ذكر هذه القصة رأفت الباشا في كتابه «صور من حياة التابعين بدون
إسناد».

وذكرها أيضاً وحيد عبد السلام بالي في كتابه «ابتلاء العلماء مواقف مشرقة
من تاريخ أمتنا الإسلامية».

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذه القصة لا تثبت عن الحسن البصري، وليس لها إسناد، ولا هي
موجودة في كتب التواريخ، وإنما تُحكى حكاية بلا إسناد فلا قيمة لها ولا اعتبار
وخاصة في هذا الأمر الذي هو أصل من أصول أهل السنة والجماعة.

الوجه الثاني:

أن الثابت الصحيح عن الحسن البصري بخلاف ذلك، فإن الحسن كان
إماماً في أزمنة الفتن، وأقواله كثيرة في النهي عن الخروج على الأئمة وقتالهم،
والنهي عن القتال في الفتنة، وقد تقدمت مواقفه في الفتن التي عاصرها ونزلت
بالأُمة في زمنه.

فما لهؤلاء القوم يتركون الصحيح الثابت المشهور عن العلماء ويذهبون

إلى بُنيات الطريق هنا وهناك، ليأتوا بقصص واهية مكذوبة لا تقوم على ساق
 الثبوت وليس لها أصل لكي يحتجوا بها؟
 ولا يعرفون من سيرة الحسن البصري إلا هذه القصة الواهية التي تخدم
 بدعهم، ولا يذكرون مواقفه في اعتزال الفتن ودم الخروج؛ فهذا صنيع من في
 قلوبهم زيغ وانحراف.



الشبهة التاسعة والثلاثون أن مذهب أبي حنيفة الخروج على أئمة الجور

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨١):

«وقال أبو بكر الجصاص:

وكان مذهبه؛ يعني: أبا حنيفة مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور، وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه وفتياه الناس سرّاً في وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن»^(١).

وقال (ص ٩١):

«ولقد أيد الإمام أبو حنيفة وساعد كل من خرج على أئمة الجور في

عصره».

وقال (ص ٩٤):

«ورأي أبو حنيفة واضح جلي أن الجهاد لتخليص الناس والمجتمع المسلم من سطوة الحاكم الجائر المبتدع أفضل من قتال الكفار الأصليين».

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

إن هذا الرجل قد وقع في جريمة علمية وأخلاقية لا يُقبل العلم ممن تلبس

(١) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٨٧).

بها؛ لأنها تسقط مروءته وأمانته العلمية ألا وهي (بتر كلام أهل العلم عند النقل المتعلق بالمسألة التي تناقش وعدم الإشارة إليه). وهذا شأن أهل الأهواء والبدع يبترون من كلام العلماء ما يخالف بدعتهم وانحرافهم.

فلقد قام ممدوح جابر ببتير كلام أبي بكر الجصاص وفيه (إنكار الأوزاعي على أبي حنيفة في الخروج بالسيف على أئمة الجور)، ولم يشر إلى أن هناك كلاماً قد حذف مع أن الكلام المبتور متعلق بالمسألة التي ساق من أجلها النقل. وهاهو النص كاملاً من كلام الجصاص ولقد قمنا بوضع خطوط تحت الكلام الذي قام ببتيره.

قال أبو بكر الجصاص:

«وكان مذهبه مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي: احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف يعني: قتال الظلمة فلم نحتمله، وكان من قوله: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف، على ما روي عن النبي ﷺ، وسأله إبراهيم الصائغ وكان من فقهاء أهل خراسان ورواة الأخبار ونسألكم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقال: «هو فرض» وحدثه بحديث عن عكرمة عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل». فرجع إبراهيم إلى مر وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء بغير حق، فاحتمله مراراً ثم قتله، وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه وفتياه الناس سرّاً في وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد

وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن»^(١).

الوجه الثاني:

أنه قد وردت آثار عن السلف تدل على أن الإمام أبا حنيفة كان ممن يرى السيف، وكان يرى قتال أئمة الجور والفسق، وكان يقول بقول المرجئة في الإيمان، ومعلوم أن الإرجاء لا بد أن يُسلم إلى السيف.

فعن أبي إسحاق الفزاري قال:

«سمعت سفيان والأوزاعي يقولان: إن قول المرجئة يخرج إلى السيف»^(٢).
ولذلك اشتد نكير السلف على أبي حنيفة في هاتين المسألتين، وبين العلماء خطأ أبي حنيفة في هذا، وأنه لا يتابع على هذه الزلات؛ فليس بأعلى قدرًا من الحسين، ولا الذين خرجوا على يزيد يوم الحرة، ومع ذلك فأهل السنة قد بينوا خطأ هؤلاء، وأنهم اجتهدوا، ولكن اجتهدهم كان في مقابل النص؛ فرد قولهم وعمل بالنص والدليل، والنص والدليل يدلان على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق.

وأبو حنيفة لم يتعمد مخالفة النص كما هو معلوم عنه وكما قرره شيخ الإسلام في رسالته «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لكن مع هذا لا نتبعه على خطئه، ونبين للناس خطأه حتى لا يقعوا فيه، وهذا من باب النصح لهؤلاء الأئمة، وليس من محبتهم اتباعهم فيما خالفوا فيه الدليل.
وهاهي أقوال العلماء في الإنكار على أبي حنيفة في الخروج بالسيف على أئمة الجور والفسق.

(١) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٨٧).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٢١٧).

أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ:
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«أتاني شعيب بن إسحاق وابن أبي مالك وابن علاق وابن ناصح فقالوا: قد أخذنا عن أبي حنيفة شيئاً فانظر فيه فلم يبرح بي وبهم حتى أريتهم فيما جاءوني به عنه أنه قد أحل لهم الخروج على الأئمة»^(١).

وعن عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ قال:

«كنت عند الأوزاعي فأطريت أبا حنيفة فسكت عني فلما كان عند الوداع قلت له: أوصني؟ قال: أما إنني أردت ولو لم تسألني، سمعتك تطري رجلاً كان يرى السيف في الأمة؟ قلت له: أفلا أعلمتني، قال: لا أدع ذاك»^(٢).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«ذكرت أبا حنيفة يوماً عند الأوزاعي فأعرض عني فعاتبته فقال: تجيء إلى رجل يرى السيف في أمة محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - فتذكره عندنا؟»^(٣).
وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«سمعت الأوزاعي يقول: احتملنا عن أبي حنيفة كذا وعقد بأصبعه، واحتملنا عنه كذا وعقد بأصبعه الثانية، واحتملنا عنه كذا وعقد بأصبعه الثالثة، العيوب حتى جاء السيف على أمة محمد - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، فلما جاء السيف على أمة محمد لم نقدر أن نحتمله»^(٤).

(١) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٨٨).

(٢) أخرجه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٥٠٦).

(٣) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٩٦).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ١٨٥).

أبو إسحاق إبراهيم الفزاري:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«حدثت أبا حنيفة عن رسول الله بحديث في رد السيف، فقال: هذا حديث

خرافة»^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«كان أبو حنيفة مرجئًا يرى السيف»^(٢).

وكان رَحِمَهُ اللهُ يحدث الأوزاعي فقال:

«قتل أخي مع إبراهيم الفاطمي بالبصرة فركبت لأتعد في تركته فلقيت

أبا حنيفة، قال لي: من أين أقبلت وأين أردت؟ فأخبرته أنني أقبلت من المصيصة

وأردت أخا لي قتل مع إبراهيم، فقال: لو أنك قتلت مع أخيك كان خيرًا لك من

المكان الذي جئت منه، قلت: فما منعك أنت من ذلك؟ قال: لولا ودائع كانت

عندي وأشياء للناس ما تلبثت في ذلك»^(٣).

أبو داود بن الأشعث السجستاني:

قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ:

«قلت لأبي داود: كان أبو حنيفة يرى السيف؟ قال: نعم»^(٤).

أبو بكر الخطيب البغدادي:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ذكر ما حكى عن أبي حنيفة من رأيه في الخروج على السلطان»^(٥).

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد «السنة» (٢٠٧/١).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد «السنة» (٢١٨/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٨٣/٤).

(٣) أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٧٨٨/٢).

(٤) «سؤالات الآجري» لأبي داود (٢٦٤).

(٥) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣٩٥/١٣).

الوجه الثالث:

أنه قد نُقل عن أبي حنيفة ما يوافق مذهب أهل السنة والجماعة من ترك الخروج على أئمة الجور والفسق والدعاء لهم وعدم نزع اليد من الطاعة، ولعل هذا كان آخر ما ذهب إليه أبو حنيفة، ورجع عما كان مخالفاً لمذهب السلف. وذلك لأن الطحاوي ينقل عن أبي حنيفة هذا المعتقد في العقيدة الطحاوية، وهو لا ينقل إلا ما استقر عليه أبو حنيفة ومات عليه؛ فإن اعتقاد الرجل الذي ينقل عنه هو الذي مات عليه، كما هو الشأن في أبي الحسن الأشعري فإنه كان على عقيدة المعتزلة ثم الكلابية، ثم كان آخر أمره وما مات عليه هو مذهب أهل السنة فحين ننسبه ننسبه إلى السنة ولا ننسبه إلى الاعتزال ولا إلى الكلابية. فهذه هي عقيدة أبي حنيفة التي ينقلها الطحاوي في عقيدته.

قال أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني -رضوان الله عليهم أجمعين-، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين: ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم، من طاعة الله وَجَلَّ فَرِيضَةً، ما لم يأمرُوا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»^(١).

وينقل هذا أيضًا ابن الدماطي عن أبي حنيفة ويبين أن هذا ما أجمع عليه أصحاب أبي حنيفة وهو ترك الخروج على أئمة الجور والفسق.

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص ٣٦٨).

قال ابن الدميّاطي:

«يقول أبو حنيفة: ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا علينا وندعو لهم.

ثم إجماع أصحاب أبي حنيفة على ما قلت، ثم أبو حنيفة جعل قتال علي رضي الله عنه مع البغاة والخوارج حجة، كما جعل قتال النبي ﷺ مع الكفار.

قال: وإذا سمع الإمام أن قومًا يدعون إلى الخروج فعليه أن ينبذ إليهم ويمسكهم حتى يُظهروا توبة، فإذا صار فئة يرجعون إليها يقتل مقاتلهم ويجهز على جريحهم، ويقتل أسراهم كما يقتل الكفار؛ فمن يكون هذا رأيه كيف يرى الخروج على الأئمة»^(١).

فمما سبق يتبين أن آخر أمر أبي حنيفة وما استقر عليه مذهبه هو ترك الخروج على أئمة الجور والفسق والدعاء لهم بالصلاح وعدم نزع اليد من الطاعة.



(١) «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» لابن الدميّاطي (٢/ ٥١).

الشبهة الأربعون أن مذهب مالك هو الخروج على أئمة الجور

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨١):

وهو مذهب مالك، قال ابن العربي: قال علماؤنا في رواية سحنون إنما يقاتل مع الإمام العدل سواء أكان الأول أو الخارج عليه؛ فإن لم يكونا عدلين فأمسك عنهما إلا أن تراد بنفسك ومالك أو ظلم المسلمين فادفع ذلك هؤلاء لا بيعة لهم إذا كان ببيع لهم على الخوف^(١).

الرد على هذه الشبهة من وجهين^(٢):

الوجه الأول:

أن هذا الكلام الذي نُقل إنما هو فيما إذا قامت طائفة لقتال الإمام الجائر!!!
فهل يقاتل مع هذا الإمام الجائر أم لا؟
هذه هي المسألة لا مسألة الخروج على الإمام الجائر ويوضح ذلك عدة أمور:

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي (٤/ ١٣٠).

(٢) رد هذه الشبهة مأخوذ من كتاب «ضوابط معاملة الحاكم عند أهل السنة» للشيخ خالد الظفيري (٢/ ٥٣٤-٥٣٨).

الأمر الأول:

أنه قد جاء في نفس الموضع عن الإمام مالك أنه قال:
إذا خرج على الإمام العدل خارج وجب الدفع عنه، مثل عمر بن عبد
العزیز، فأما غيره فدعه ينتقم الله من ظالم بمثله ثم ينتقم من كليهما.

الأمر الثاني:

أنه قد جاء في نفس الموضع أيضًا عن الإمام مالك أنه قال: «لا بد من إمام
بر أو فاجر».

الأمر الثالث:

أن ابن العربي الذي ينقل هذا الكلام السابق قد قرر النهي عن الخروج على
أئمة الجور والفسق.

قال رَحِمَهُ اللهُ في شرح حديث «سترون بعدي أثره وأمورًا تنكرونها»:
«وأفاد -أي: الحديث- أن الوالي الجائر لا يخرج عليه ويصبر على ظلمه»^(١).
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ في شرح حديث «ورجل بايع إمامه لا يبايعه إلا لدنيا»:
«نص -أي: الحديث- في الصبر على الأثرة وتعظيم العقوبة لمن نكث
لأجل منع العطاء»^(٢).

الأمر الرابع:

أن أبا البركات الدردير المالكي قد وضع هذه المسألة فقال:
«لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد إمامته وإنما
يجب وعظه».

(١) «عارضة الأحوذى» لابن العربي (٩/ ٤٠).

(٢) المصدر السابق.

ثم قال:

«فللعدل قتالهم وإن تأولوا الخروج عليه لشبهة قامت عندهم ويجب على الناس معاونته عليهم، وأما غير العدل فلا تجب معاونته، قال مالك رحمته الله: دعه وما يراد منه ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما، كما أنه لا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يكون خروجهم عليه لفسقه وجوره، وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه»^(١).

الوجه الثاني:

أن أئمة المالكية ينقلون إجماع أهل السنة والجماعة على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، ولا شك أن هؤلاء هم أدرى الناس بمذهب مالك، ولو كان الإمام مالك يخالف هذا المعتقد ما استقام وما صح أن ينقلوا الإجماع، ولا ينبهوا على مخالفة مالك لهذا الإجماع.

فقد ذكر الإمام ابن عبد البر المالكي أن إجماع أهل السنة على هذا القول

فقال رحمته الله:

«والى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج، وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً؛ فإن لم يكن، فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء، وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك.

وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو، ويقيم الحدود على أهل

(١) «الشرح الكبير» لأبي البركات الدردير (٢٩٩/٤).

العداء، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمين به السبل فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح»^(١).
ولا شك أن الإمام ابن عبد البر من أعلم الناس بمذهب مالك ورأيه.
بل إن الإمام المالكي ابن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير ينص على أن الإمام مالكا على قول أهل السنة ولا يخالفهم في ذلك، وأنه يرى تحريم الخروج على ولاية الجور بعدما نقل الإجماع من أهل السنة على ذلك.
قال رَحِمَهُ اللهُ:

فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة... والسمع والطاعة لأئمة المسلمين وكل من ولي من أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة فاشتدت وطأته من بر وفاجر فلا يخرج عليه جار أو عدل ويغزى معه العدو ويحج البيت ودفع الصدقات إليهم مجزئة إذا طلبوها وتصلي خلفهم الجمعة والعيدان...

وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك فمنه منصوص من قوله ومنه معلوم من مذهبه»^(٢).
وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن هذا هو مذهب أهل المدينة والإمام مالك هو شيخهم وإمامهم كما قال رَحِمَهُ اللهُ:

«نهى النبي عن القتال في الفتنة وكان ذلك من أصول السنة، وهذا مذهب أهل السنة والحديث وأئمة أهل المدينة من فقهاءهم وغيرهم»^(٣).

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٢٧٩).

(٢) «الجامع» (ص ١٠٧-١١٧).

(٣) «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣٢).

بل قد ثبت عن الإمام مالك من الأقوال ما يدل على ذلك، فمن ذلك ما قاله الإمام مالك -عن الخوارج-:

«إن خيف منهم عودة أجهز على جريحهم وأتبع مدبرهم، وإنما يقاتلون من أجل خروجهم على الجماعة»^(١).

«وقد قيل ليحيى بن يحيى تلميذ مالك البيعة مكروهة؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر عبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك أخبرني مالك عنه أنه كتب إليه وأمر بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيه، قال يحيى: والبيعة خير من الفرقة»^(٢).

وقد قرر الشاطبي أن استدامة ولاية الفاسق وعدم منازعته فيها هي الأصل في مذهب مالك^(٣).

بل هذا القول هو مذهب أكثر المالكية الموافق لإجماع أهل السنة والجماعة^(٤).

فمما سبق يتضح أن الإمام مالك علي اعتقاد أهل السنة والجماعة وهو ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، وأنه يسير في ركبهم ويدور في فلکهم كما نقله

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٨/ ٥٨٤).

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (٣/ ٤٦).

(٣) «الاعتصام» للشاطبي (٣/ ٤٦).

(٤) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٦/ ٢٤٧)، و«الاستذكار» (١٤/ ٣٩)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٢٧٩)، و«الذخيرة» للقرافي (١٣/ ٢٣٤)، و«القوانين الفقهية» لابن جزي (ص ١٦)، و«التاج والإكليل» للعبدري المالكي (٦/ ٢٧٧).

عنه أئمة المالكية^(١).

(١) وأما ما جاء في «تاريخ الطبري» (٥٦٠/٧) من أن مالكا قد أفتى بالخروج مع محمد بن علي المعروف بالنفس الزكية فقليل له إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر فقال: إنما بايعتم مكرهين وليس على كل مكره يمين فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته. وقد رد على هذه الشبهة الشيخ خالد الظفيري؛ حيث قال في كتابه «ضوابط معاملة الحاكم عند أهل السنة» (٥٣٨-٥٣٩/٢):

فهذا خبر باطل لا يصح وذلك لأمر:

أولاً: ضعف الإسناد؛ إذ قد رواها الطبري بإسناده عن عمر بن شبة قال: حدثني سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن سنان الحكمي أخو الأنصار قال: أخبرني غير واحد أن مالك بن انس استفتي... ثم ذكر الخبر.

ففي إسناده علتان:

العلة الأولى: جهالة من روى عنهم سعد بن عبد الحميد إذ قد قال: (أخبرني غير واحد)، ولم يسم أحداً، والجهالة علة قاذحة في الخبر إذ لا يستبعد أن يكونوا ضعفاء. العلة الثانية: حال سعد بن عبد الحميد نفسه فقد تكلم فيه العلماء وأن له أغلاطاً، ومناكير ولعل منها.

قال منها بن يحيى سألت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا خيثمة عنه فقالوا: كان هاهنا في ربح الأنصار يدعي انه سمع عرض كتب مالك قال: أحمد والناس ينكرون عليه ذلك هو هاهنا ببغداد لم يحج فكيف سمع عرض مالك؟! انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٨٦-٢٨٧/١٠).

وقال ابن حبان في كتابه «المجروحين» (٣٥٧/١): «وكان ممن يروي المناكير عن المشاهير ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به». وقال عنه الحافظ ابن حجر وهو أعدل الأقوال فيه «صدوق له أغاليط». «التقريب» (ص ٣٧٠).

وأما هؤلاء الذين يستدلون بالمتشابه من كلام الله وكلام رسوله وكلام الأئمة ويجادلون به فأولئك الذين سماهم الله **كُفَّارًا** في كتابه فاحذروهم.



ولعل هذا من أغاليطه، ولذلك ذكرها القاضي عياض بصيغة التمريض (ذكر) كما في «ترتيب المدارك» (٢/ ١٣٤).

ثانيًا: ورود ما يعارض هذه الحكاية.

فمما جاء عن الإمام مالك أنه أنكر على عبد الله بن عبد العزيز العمري لما جاءه وعرض عليه الدخول معهم في خروجهم مع النفس الزكية قال القاضي عياض قال: ابن كنانة قال: العمري لمالك بايعني أهل الحرمين وأنت ترى ظلم أبي جعفر -يعني: الخليفة المنصور- فقال مالك: أتدري ما الذي منع عمر بن عبد العزيز أن يولي رجلاً صالحاً بعده؟ قال: لا. قال: كانت البيعة ليزيد فخاف عمر إن بايع لغيره أن يقيم يزيد الهيج ويقاوم الناس فيفسد ما لا يصلح فاحتمل العمري على رأي مالك «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (١/ ١٦٩-١٧٠).

وقد روى ابن قتيبة وعنه الزواوي في «مناقب الإمام مالك» (ص ١١٨-١١٩) أن أبا جعفر المنصور بلغه أن العلماء يطعنون عليه ويتكلمون فيه فبعث إلى مالك فلما دخل عليه وأدناه قال له أبو جعفر: ما هذا الذي يبلغنا عنكم معاشر الفقهاء وأنتم أحق الناس بالطاعة وأعرفهم بما يلزم من حق الأئمة؟

فقال مالك: يا أمير المؤمنين إن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. ثم جرى بينهما كلام ومذاكرة إلى آخر القصة المذكورة.

فظهر من هذا التحقيق أن الإمام مالكاً لا يخالف بقية العلماء من أهل السنة في تحريم الخروج على ولاة الجور وأن طاعتهم واجبة ولا ينافون في إمامتهم، والله ولي التوفيق.

الشبهة الواحدة والأربعون
أن مذهب الشافعي القديم هو الخروج على أئمة الجور

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ٨١):

«وفي مذهب الشافعي قال الزبيدي: أن الخروج على الإمام الجائر هو

مذهب الشافعي القديم»^(١).

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن العجب لا يكاد ينقضي من فعل هؤلاء المنحرفين عن الصراط المستقيم

المفلسين من العلم القويم.

فإن هذا المنحرف المفلس يستشهد بقول للشافعي في مذهبه القديم - لو

صح نسبته إليه وهو لا يصح كما سيأتي - ومعلوم أن الشافعي قد رجع عن جل

مذهبه القديم، وصارت أقوال هذا المذهب القديم أقوالاً لا تُنسب للشافعي

لرجوعه عنها ولتبرؤه منها بعدما رحل إلى مصر، وأسس بها مذهبه الجديد،

وتبرأ من جُلّ مذهبه القديم لمخالفته الآثار الواردة عن النبي ﷺ.

فكيف يُحتج بقول قد رجع عنه صاحبه وقال بخلافه، ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾.

(١) انظر: «إتحاف السادة المتقين» للزبيدي.

فمثلك يا هذا كمثل المبتدعة من الأشاعرة الذين تمسكوا بما كان عليه الأشعري من البدع قبل رجوعه إلى الاعتقاد الحق، ولم يتبعوه على الحق الذي رجع إليه.

فأنت كهؤلاء حذو القذة بالقذة والله المستعان.

الوجه الثاني:

أن أئمة الشافعية ينقلون إجماع أهل السنة والجماعة على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، وهم أدرى الناس بمذهب الإمام الشافعي، ولو كان الإمام الشافعي يخالف هذا المعتقد ما استقام وما صح أن ينقلوا الإجماع وهو يخالفه. فهاهو المزني - وهو من تلامذة الإمام الشافعي - ينقل إجماع أهل السنة والأئمة على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق.

فقد قال رَحِمَهُ اللهُ:

«والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مسخطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم والتوبة إلى الله كيما يعطف بهم على رعيّتهم...»

هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى وجانبوا التكلف فيما كفوا فسدوا بعون الله ووقفوا لم يرغبوا عن الاتباع فيقصروا ولم يجاوزوه تزيدا فيعتدوا فنحن بالله واثقون وعليه متوكلون وإليه في اتباع آثارهم راغبون»^(١).

وهذا النووي وهو من فحول المذهب الكبار الذين لا يشق لهم في معرفة مذهب الشافعي غبار؛ قد نقل هو أيضاً الإجماع على تحريم الخروج على أئمة

(١) «شرح السنة» للمزني (ص ٨٤-٨٥).

الجور والفسق وعزلهم، ولم يكتفِ بذلك، بل نسب المخالف إلى مخالفة الإجماع كالمعتزلة.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع»^(١).

وقد نقل كثير من فقهاء الشافعية إجماع النووي هذا مؤيدين له غير معترضين عليه، بل هذا الإمام أحمد - وهو أجل وأعظم تلامذة الشافعي على الإطلاق - ينقل إجماع أهل السنة على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، بل ويرمي المخالف بالبدعة.

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقتها المعروفين بها، المقتدئ بهم فيها؛ من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق...

والجهاد ماض قائم مع الأئمة برؤوا أو فَجَرُوا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء. ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء، عدلوا

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

فيها أم جاروا.

والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تنزع يدًا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث ببيعة؛ فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة. وإن أمرك السلطان بأمر هو الله معصية فليس لك أن تطيعه ألبته، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(١).

الوجه الثالث:

أن هذا الإجماع السابق الذي نقله الإمام أحمد ينسف القول بأن الخروج على الإمام الجائر هو مذهب الشافعي القديم؛ لأن الإمام أحمد إنما التقى بالشافعي وأخذ العلم عنه في بغداد حين كان مذهبه القديم قبل أن يرحل إلى مصر ويؤصل بها مذهبه الجديد.

فعندما ينقل الإمام أحمد هذا الإجماع فمعنى ذلك أن الشافعي قد دخل فيه بالاضطرار إذ هو إمام وقته وفريد دهره ووحيد عصره. أضف إلى ذلك أن الإمام أحمد قد رمى المخالف بالبدعة وبمفارقة الجماعة.

الوجه الرابع:

أن المنصوص من قول الشافعي نفسه ترك الخروج على أئمة الجور والفسق.

قال البيهقي:

«ثم إنه -يعني: الشافعي- كان يرى وجوب طاعة من غلب بالسيف من

المسلمين في غير معصية...

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى برواية أبي العباس الإصطخري (١/ ٢٤).

وعن حرملة أنه قال سمعت الشافعي يقول: كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة»^(١).

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ:

والطبقة الثانية من أهل العلم، كأحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل، ومحمد ابن إدريس -يعني: الشافعي-، وأحمد بن نصر، وإسحاق بن راهويه، وإخوانهم، وقع في عصرهم من الملوك ما وقع، من البدع العظام، وإنكار الصفات، ودعوا إلى ذلك، وامتحنوا فيه، وقتل من قتل، كأحمد بن نصر؛ ومع ذلك فلا يعلم أن أحداً منهم نزع يداً من طاعة، ولا رأى الخروج عليهم^(٢).

فَعُلم مما سبق: أن الخروج على أئمة الجور والفسق ليس مذهباً للشافعي لا في القديم ولا في الجديد، والله الحمد والمنة.



(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/٤٤٨).

(٢) «الدرر السنية» جمع ابن القاسم (٨/٣٨٠).

الشبهة الثانية والأربعون: في مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨١):

«وفي مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر بناء على ما روي عنه من عدم انعقاد الإمامة بالاستيلاء، وإليه ذهب ابن رزين وقدمه في الرعاية من كتب الحنابلة، وقد قال بجواز الخروج من أئمة المذهب: ابن عقيل وابن الجوزي»^(١).

وقال أيضاً (ص ٨٢):

قال أبو يعلى -ذيل طبقات الحنابلة-: «من دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة وإن قدرتم على خلعه فافعلوا».

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الذي استدل به هذا المشغب أوهى من بيت العنكبوت ولا تقوم به حجة.

فأي علم هذا الذي يقوم على (رواية مرجوحة) وعلى (كلام قد رُوي)!!!؟

(١) «الإنصاف» للمرداوي (١٦/٦٢).

ف(رواية مرجوحة) هي رواية ضعيفة، و(رُوي) تفيد (التضعيف)، كما هو معلوم عند المبتدئين في الطلب، ولكنها البدعة إذا اعتنقها صاحبها صار يدافع عنها ويستدل لها، وإن خالف القواعد المعمول بها عند أهل العلم عند الاستدلال، وهذا هو صنيع أهل الأهواء والبدع.

فإن العلم الحقيقي هو قال الله قال رسوله بفهم الصحابة والتابعين والأئمة.

الوجه الثاني:

أن الإمام أحمد هو أشهر من قرر هذا الأصل وناصح عنه ونهى عن مخالفته كما هو معلوم متواتر من سيرته في النهي عن الخروج على أئمة الجور والفسق، بل إن الإمام أحمد نفسه قد نقل الإجماع على ذلك.

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقتها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها؛ من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق...

والجهاد ماضٍ قائم مع الأئمة بروا أو فجروا لا يطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء.

ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا، والانقياد إلى من ولاه الله أمرهم، لا تنزع يدًا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث ببيعة؛ فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة.

وإن أمرك السلطان بأمر هو الله معصية فليس لك أن تطيعه ألبتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(١).

فهاهو الإمام أحمد ينقل الإجماع على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق وعلى السمع والطاعة وعدم نكث البيعة ويصف مخالف ذلك بالبدعة وبمفارقة الجماعة.

بل إن غالب من يحكي الإجماع على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق هم من علماء الحنابلة كما سبق النقل في ذلك وكما سيأتي.

وأما قول ممدوح جابر: (وإليه ذهب ابن رزين وقدمه في الرعاية من الكتب الحنابلة وقد قال بجواز الخروج من أئمة المذهب ابن عقيل وابن الجوزي). فإنه قد قام بتر كلام مهم للمرداوي صاحب (الإنصاف) الذي قام بالعزو إليه!!

وهاهو كلام المرداوي كاملاً:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«تنبيهات: أحدها: ظاهر قوله: (وهم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ) أنه سواء كان الإمام عادلاً أو لا، وهو المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجوز ابن عقيل، وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل، وذكرنا خروج الحسين على يزيد لإقامة الحق.

وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم.

قال^(٢) في الفروع: ونصوص الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ:

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى برواية أبي العباس الإصطخري (١ / ٢٤).

(٢) يعني: ابن مفلح.

إن ذلك لا يحل.

وأنه بدعة مخالف للسنة.

وأمره بالصبر.

وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة.

وانقطعت السبل.

فتسفك الدماء.

وتستباح الأموال.

وتنتهك المحارم»^(١).

ففي هذا الكلام الذي قام ببتره ممدوح جابر:

- بيان أن ترك الخروج على أئمة الجور والفسق هو قول جماهير الحنابلة

الموافق لإجماع أهل السنة الذي نقله الإمام أحمد وغيره.

- وكذلك بيان أن قول ابن عقيل، وابن الجوزي، وابن رزين في الخروج على

أئمة الجور والفسق هو قول شاذ مخالف للآثار الواردة عن النبي في تحريم ذلك.

- وكذلك بيان أن المنصوص عن أحمد هو القول بالتحريم والبدعة ومخالفة

الدليل والسنة.

وأما قول ممدوح جابر:

«قال أبو يعلى^(٢) - ذيل طبقات الحنابلة: - (من دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه

ولا كرامة وإن قدرتم على خلعه فافعلوا)».

(١) «الإنصاف» للمرداوي (١٦ / ٦٢).

(٢) هكذا في كُتَيْبِه والصواب قال: «ابن أبي يعلى».

فالرد على هذا الكلام^(١):

أن هذا الكلام المنقول ليس من كلام ابن أبي يعلى إذ إن ذيل طبقات الحنابلة الذي نقل منه هذا الكلام ليس من كلام ابن أبي يعلى؛ لأن كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ينتهي في الصفحة (٢٦١) من المجلد الثاني، وهذا الكلام الذي نقل منسوباً لابن أبي يعلى في الصفحة (٣٠٥) من المجلد الثاني، وإنما أضافها المحقق وهو الشيخ محمد حامد الفقي كملحق للكتاب فنسبتها لابن أبي يعلى وهم ظاهر وخطأ واضح!!

وإنما هي لأبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي، والاعتقاد الذي حكاه أبو الفضل - ومنه هذه الجملة (من دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة وإن قدرتم على خلعه فافعلوا) -؛ فيه عدد من المسائل لا توافق ما عليه الإمام أحمد وما هو مشهور عنه، وأبو الفضل كان يميل إلى الأشاعرة، وكانت بينه وبين أبي بكر الباقلاني - الأشعري - مودة كما ذكر ذلك الذهبي، وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية على اعتقاده هذا.

فقال رحمه الله:

«وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور، ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد لما ذكر اعتقاده اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي، وله في هذا الباب

(١) هذا الرد مأخوذ من كتاب «ضوابط معاملة الحاكم عند أهل السنة» للشيخ خالد الظفيري (٢/٤٣٦).

مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه وجعل يقول: وكان أبو عبد الله وهو بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده.

فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم أن أحدهم يقول حكم الله كذا أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده^(١).

فما قاله أبو الفضل في خلع الحاكم المبتدع والخروج عليه مخالف لما كان عليه الإمام أحمد قولاً وفعلاً، ومخالف لإجماع أهل السنة والجماعة، إلا إذا كان يقصد البدعة المكفرة فلا إشكال في ذلك.

فمما سبق يتبين: أن مذهب الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد هو ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، وهو الموافق لإجماع أهل السنة والجماعة، فله الحمد والمنة.



(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ١٦٧-١٦٨).

الشبهة الثالثة والأربعون دعاء الإمام أحمد على المأمون

قال الحافظ ابن كثير:

«فلما اقتربا أي: الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح من جيش الخليفة ونزلوا بمرحلة جاء خادم وهو يمسح دموعه بطرف ثوبه ويقول: يعز علي يا أبا عبد الله إن المأمون قد سلَّ سيفاً لم يسَّله قبل ذلك، وأنه يقسم بقرابته من رسول الله لئن لم تجبه إلى القول بخلق القرآن ليقتلنك بذلك السيف؛ قال: فجثا الإمام أحمد على ركبتيه ورمق بطرفه إلى السماء وقال: سيدي غرَّ حلمك هذا الفاجر حتى تجرأ على أوليائك بالضرب والقتل، اللهم فإن لم يكن القرآن كلامك غير مخلوق فاكفنا مؤنته قال: فجاءهم الصريخ بموت المأمون في الثلث الأخير من الليل قال أحمد: ففرحنا»^(١).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

من المعلوم أن الإمام أحمد قد امتحن في فتنة خلق القرآن، وعرض المأمون عليه أن يقول بخلق القرآن؛ فرفض ذلك واختار العزيمة، ولم يأخذ بالرخصة، فأمر المأمون أن يُحمل إليه الإمام أحمد حتى يقتله، فلما علم ذلك

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/٣٦٦).

الإمام أحمد وهو في الطريق إلى المأمون التجأ إلى الله لدفع ظلم هذا الظالم عنه، وأن يكفيه مؤنة المأمون الذي يريد قتله.

فهل من أحد شم رائحة العلم يقول: إن هذا الذي فعله الإمام أحمد يعد خروجاً على المأمون؟

فمن العلماء قال هذا القول على مر العصور والأزمان ﴿يَتَوَنَّبُ عَلَيْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٣].

فلم يقل أحد من أهل السنة على الإطلاق: إن هذا يعد خروجاً على المأمون.

أضف إلى ذلك أنه لم يدع عليه على رؤوس الأشهاد، ولم يهيج عليه الناس، وإنما دعا عليه بينه وبين الله، ولم يسمعه إلا راوي هذه القصة ومن كان معه.

الوجه الثاني:

أن الإمام أحمد مع ما تعرض إليه من الضرب والحبس والمنع من التحديث والمحنة العظيمة التي وقعت عليه بسبب مقالته في القرآن في عهد المأمون ومن بعده المعتصم ومن بعدهما الواثق، ومع كل هذا؛ فإنه ما نزع يداً من طاعة ولا فارق الجماعة، وكان يلقب كل واحد منهم بـ(أمير المؤمنين) ولا خرج على واحد من هؤلاء بقول أو فعل.

بل لما جاءه الفقهاء يستأذنونهم في الخروج ويطلبون منه أن يخرج معهم على الواثق، الذي كان يدعو الناس إلى القول بخلق القرآن وهو قول كفري، ناظرهم في ذلك، ونهاهم عن الخروج عليه، وحذرهم من المفاصد والفتن والمحن العظيمة التي تقع بسبب ذلك.

فهذا هو منهج الإمام أحمد في التعامل مع أئمة عصره الذين كانوا يدعون

الناس إلى القول بخلق القرآن وهو قول كفري بالإجماع؛ فمن أراد أن يستدل
فليستدل بالمحكمات لا بالمتشابهات؛ فإن الاستدلال بالمتشابهات طريقة أهل
الزيغ والضلال؛ نعوذ بالله من الخذلان.



الشبهة الرابعة والأربعون أن الوثائق قتل الخزاعي بسبب الخروج عليه

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٠٢):

«ثبت تاريخياً خروج أحمد بن نصر الخزاعي على الخليفة لفسقه وبدعته سنة ٢٠١ هجرياً، وقد بايعه الناس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموماً، حين كثر الشطار والدُّعار في غيبة المأمون عن بغداد، وكان أحمد بن نصر من أهل العمل والديانة، ومن أئمة السنة الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال عنه الإمام أحمد: رجل جاد بنفسه في سبيل الله. يقول ابن كثير:

فلما كان شهر شعبان من هذه السنة انتظمت البيعة لأحمد بن نصر الخزاعي في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن، ولما هو عليه وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها».

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذه القصة ضعيفة سنداً منكراً متناً فلا حجة فيها على ما ذهبوا إليه واحتجوا له.

فأما من جهة السند:

فقد قال الخطيب البغدادي^(١):

«حدثني القاضي أبو عبد الله الصيمري حدثنا محمد بن عمران المرزباني أخبرني محمد بن يحيى الصولي.

قال: كان أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي من أهل الحديث، وكان جده من رؤساء نقباء بني العباس، وكان أحمد وسهل بن سلامة حين كان المأمون بخراسان بايعا الناس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إلى أن دخل المأمون بغداد ففرق بسهل حتى لبس السواد وأخذ الأرزاق، ولزم أحمد بيته.

ثم إن أمره تحرك ببغداد في آخر أيام الواثق، واجتمع إليه خلق من الناس يأمرهم بالمعروف إلى أن ملكوا بغداد، وتعدى رجلاً من أصحابه يقال لأحدهما: طالب في الجانب الغربي، ويقال للآخر: أبو هارون في الجانب الشرقي، وكانا موسرين فبدلاً مالا، وعزما على الوثوب ببغداد في شعبان سنة إحدى وثلاثين ومائتين، فتم عليهم قوم إلى إسحاق بن إبراهيم؛ فأخذ جماعة فيهم أحمد بن نصر وأخذ صاحبيه طالباً وأبا هارون فقيدهما ووجد في منزل أحدهما أعلاماً، وضرب خادماً لأحمد بن نصر فأقر أن هؤلاء كانوا يصيرون إليه ليلاً فيعرفونه ما عملوا فحملهم إسحاق مقيدين إلى سُرٍّ من رأى».

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد بايعه العامة في سنة إحدى ومائتين على القيام بالأمر والنهي حين كثرت الشطار والدُّعار في غيبة المأمون عن بغداد كما تقدم ذلك...»

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٧٦/٥).

فاجتمع عليه جماعة من أهل بغداد، والتف عليه من الألوف أعداد، وانتصب للدعوة إلى أحمد بن نصر هذا رجلان وهما أبو هارون السراج يدعو أهل الجانب الشرقي، وآخر يقال له: طالب يدعو أهل الجانب الغربي، فاجتمع عليه من الخلائق ألوف كثيرة، وجماعات غزيرة، فلما كان شهر شعبان من هذه السنة انتظمت البيعة لأحمد بن نصر الخزاعي في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن، ولما هو عليه وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها.

فتواعدوا على أنهم في الليلة الثالثة من شعبان وهي ليلة الجمعة يضرب طبل في الليل فيجتمع الذين بايعوا في مكان اتفقوا عليه، وأنفق طالب أبو هارون في أصحابه دينارًا دينارًا، وكان من جملة من أعطوه رجلان من بني أشرس، وكانا يتعاطيان الشراب، فلما كانت ليلة الخميس شربا في قوم من أصحابهم واعتقدا أن تلك الليلة هي ليلة الوعد، وكان ذلك قبله ليلة، فقاما يضربان على طبل في الليل ليجتمع إليهما الناس، فلم يجرى أحد وانخرم النظام وسمع الحرس في الليل فأعلموا نائب السلطنة، وهو محمد بن إبراهيم بن مصعب، وكان نائبًا لأخيه إسحاق بن إبراهيم لغيبته عن بغداد.

فأصبح الناس متخبطين، واجتهد نائب السلطنة على إحضار ذينك الرجلين فأحضرا فعاقبهما فأقرا على أحمد بن نصر، فطلبه وأخذ خادمًا له فاستقره فأقر بما أقر به الرجلان، فجمع جماعة من رءوس أصحاب أحمد بن نصر معه وأرسل بهم إلى الخليفة بسُرٍّ من رأى، وذلك في آخر شعبان، فأحضر له جماعة من الأعيان وحضر القاضي أحمد بن أبي دؤاد المعتزلي، وأحضر أحمد بن نصر ولم يظهر منه على أحمد بن نصر عتب.

فلما أوقف أحمد بن نصر بين يدي الوثائق لم يعاتبه على شيء مما كان منه في مبايعته العوام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيره، بل أعرض عن ذلك كله وقال له: ما تقول في القرآن؟ فقال: هو كلام الله. قال: أمخلوق هو؟ قال: هو كلام الله^(١).

فالقدر من القصة والذي فيه: (انتظام البيعة لأحمد بن نصر الخزاعي في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن، ولما هو عليه وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها).

هذا القدر من القصة قد أورده ابن كثير بدون إسناد والمتن فيه نكارة. فقد ورد فيها: (انتظام البيعة لأحمد بن نصر الخزاعي في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن، ولما هو عليه وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها).

وهذا القدر لا يقبل وهو مردود؛ لأنه ورد بدون إسناد ولمخالفته أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة وهو الصبر على الأئمة وترك الخروج عليهم وقتالهم. وأورد القصة الخطيب في «تاريخ بغداد»^(٢) بالسند إليه حيث قال: «حدثني القاضي أبو عبد الله الصيمري حدثنا محمد بن عمران المرزباني أخبرني محمد بن يحيى الصولي...» وذكر القصة.

ولم يذكر الخطيب القدر من القصة الذي فيه: (انتظام البيعة لأحمد بن

(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠ / ٣٣٤-٣٣٥).

(٢) (١٧٦ / ٥).

نصر الخزاعي في السر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن ولما هو عليه وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها).

وإنما جاءت الرواية بذكر (اجتماع الخلق من الناس إليه يأمرن بالمعروف إلى أن ملكوا بغداد).

وهذا الإسناد فيه علتان.

العلة الأولى:

محمد بن عمران المرزباني وهو من المعتزلة وقد ضعفه بعض العلماء ووثقه البعض.

قال الذهبي^(١) وابن حجر^(٢):

«محمد بن عمران، أبو عبيد الله المرزباني الكاتب الإخباري: قال العتيقي: كان مذهبه الاعتزال وكان ثقة..... وقال الخطيب: قال الأزهرى: كان معتزلياً، وما كان ثقة».

ومن المقرر في علم المصطلح أن المبتدع الذي يروي ما يدعم بدعته فإن روايته ترد حتى ولو كان هذا المبتدع ثقة في نفسه وغير داعٍ لبدعته.

ومحمد بن عمران المرزباني كما جاء في ترجمته من المعتزلة، ومن أصول المعتزلة الخمسة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعنون به الخروج على أئمة الجور والفسق.

وهذه القصة التي يرويها محمد بن عمران المرزباني تدعم البدعة التي

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/٦٧٢).

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر (٢/٤٥٦).

ينتحلها فترد روايته في هذه القصة.

والعلة الثانية: هي الانقطاع^(١).

فإن القصة مروية عن محمد بن يحيى الصولي وهو لم يدرك زمن هذه الواقعة وليس له رواية عن أحمد بن نصر الخزاعي، فقد قُتل أحمد بن نصر الخزاعي سنة (٢٣١ هجرًا) فبين مقتل الخزاعي ووفاة الصولي (١٠٥ عام).

فمن المؤكد أنه لم يسمع منه ولم يدرك هذه القصة أصلاً، والصولي من جملة مشايخه أبو داود، وأبو داود نفسه لم يسمع من الخزاعي وإنما روى أبو داود عن الخزاعي بواسطة، فما ظنك بتلميذ أبي داود.

هذا من جهة الإسناد.

وأما من جهة المتن ففيه نكارة شديدة.

فمن المعروف عن السلف في زمن الخزاعي أنهم لا يخرجون على أمراء الجور بل يصبرون على أذاهم وينصحون لهم؛ قياماً بواجب النصيحة ودرءاً للفتنة والفساد والفوضى، فكيف يمدحه الإمام أحمد في الخروج على الأئمة، وأحمد بن حنبل قد حذر من ذلك أيما تحذير، كما هو ثابت من كلامه مع الفقهاء الذين أرادوا الخروج على الواثق فما زال بهم حتى عدلوا عن خروجهم ورجعوا عن قصدهم.

فعن أبي الحارث أحمد الصانع قال:

«سألت أبا عبد الله في أمر كان حدث ببغداد وهم قوم بالخروج فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم؟ فأكرر ذلك عليهم وجعل يقول: سبحان الله! الدماء الدماء، لا أرى ذلك ولا أمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من

(١) مستفاد من كلام الشيخ محمد سعيد رسلان.

الفتنة، يسفك فيها الدماء ويستباح فيها الأموال وتنتهك فيها المحارم! أما علمت ما كان الناس فيه، يعني: أيام الفتنة قلت: والناس اليوم أليس هم في فتنة يا أبا عبد الله؟ قال: وإن كان، فإنما هي فتنة خاصة، فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل، الصبر على هذا يسلم لك دينك خير لك.

ورأيت أنه ينكر الخروج على الأئمة وقال: الدماء لا أرى ذلك ولا أمر به»^(١).

وقال حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

«اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله: أبو بكر بن عبيد وإبراهيم بن علي المطبخي وفضل بن عاصم؛ فجاءوا إلى أبي عبد الله فاستأذنت لهم فقالوا: يا أبا عبد الله هذا الأمر قد تفاقم وفشا -يعنون إظهاره لخلق القرآن وغير ذلك- فقال لهم أبو عبد الله: فما تريدون؟ قالوا: أن نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه؛ فناظرهم أبو عبد الله ساعة وقال لهم: عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، انظروا في عاقبة أمركم واصبروا حتى يستريح برٌّ أو يستراح من فاجر، ودار في ذلك كلام كثير لم أحفظه ومضوا.

ودخلت أنا وأبي علي أبي عبد الله بعدما مضوا فقال أبي لأبي عبد الله: نسأل الله السلامة لنا ولأمة محمد وما أحب لأحد أن يفعل هذا، وقال أبي: يا أبا عبد الله، هذا عندك صواب؟ قال: لا، هذا خلاف الآثار التي أمرنا فيها بالصبر؛ ثم ذكر أبو عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «إن ضربك فاصبر وإن... وإن فاصبر» فأمر بالصبر قال عبد الله بن مسعود: وذكر كلاماً لم أحفظه»^(٢).

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٥).

(٢) أخرجه الخلال في «السنة» (٩٦).

وأما قول الإمام أحمد عن الخزاعي: «ما كان أسخاه؛ لقد جاد بنفسه»^(١). فكان من أجل (القول بعدم خلق القرآن وأن الله يُرى في الآخرة) لا من أجل (خروجه على الواثق وأخذه البيعة في السر).

فإن الثابت الصحيح في كتب السير والتراجم: أن الواثق قتل الخزاعي وذبحه وصلبه بسبب (القول بعدم خلق القرآن وأن الله يُرى في الآخرة)، فلما امتحنه الواثق في هاتين المسألتين، قام إليه الواثق فذبحه من أجل هذا، والعلماء الذين مدحوا الخزاعي وأثنوا عليه إنما كان بسبب ذلك لا من أجل الخروج على الواثق وأخذ البيعة لنفسه.

قال الخطيب البغدادي:

«وكان قتله في خلافة الواثق لا متناعه عن القول بخلق القرآن»^(٢).

قال ابن أبي يعلى:

«وذكره يحيى بن معين فترحم عليه وقال: قد ختم له بالشهادة وقتل في خلافة الواثق لا متناعه عن القول بخلق القرآن»^(٣).

بل إنه قد ورد في هذه القصة -التي يستدلون بها على مذهبهم الفاسد- ما يدل على أن الواثق قتل الخزاعي لقوله (القرآن كلام الله غير مخلوق) لا لخروجه عليه فإنه قال: (دع ما أخذت له، ما تقول في القرآن) إلى أن قال: (وقد طلب منه العفو عنه ما أوراه مؤيداً لكفره قائماً لما يعتقده منه).

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ١٦٨).

(٢) «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/ ١٧٦).

(٣) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٣٠).

الوجه الثاني:

أنها لو صحت تنزُّلاً -ولا تصح-؛ فإن قيامه على الواثق والخروج عليه ومبايعة الناس له كان بسبب كفر الواثق عند الخزاعي؛ فكفره الخزاعي على التعيين وأسقط ولايته بسبب قوله بخلق القرآن وبنفي رؤية الله في الآخرة وكلاهما كفر بإجماع المسلمين.

ثم يبقى أنه أخطأ في تقدير الاستطاعة المشروطة للخروج على الحاكم الكافر.

فمما سبق يتبين بطلان ما يستدلون به، فإنهم يستدلون بالمشابهة ويتركون المحكم وهذا هو شأن أهل الأهواء والبدع.



الشبهة الخامسة والأربعون: خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الدولة العثمانية

الرد على هذه الشبهة:

قد رد على هذه الشبهة صاحب كتاب^(١) «دعوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض».

في مبحث كامل من كتابه:

وهاهو المبحث كاملاً في الرد على هذه الشبهة.

قال:

«شبهة خروج الشيخ على دولة الخلافة.

ادعى بعض أذعياء السلفية أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب قد خرج

على دولة الخلافة العثمانية.

وقبل أن نورد الجواب على شبهة خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب

على دولة الخلافة، فإنه من المناسب أن نذكر ما كان عليه الشيخ الإمام من اعتقاد

وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم، ما لم يأمرُوا بمعصية

الله؛ لأن الطاعة إنما تكون في المعروف.

(١) وهو الدكتور عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف.

يقول الشيخ الإمام في رسالته لأهل القصيم:

«وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته، وحرّم الخروج عليه»^(١).

ويقول أيضاً:

«الأصل الثالث: أن من تمام الاجتماع: السمع والطاعة لمن تأمّر علينا، ولو كان عبداً حبشياً؛ فبين له هذا بياناً شائعاً كافياً بوجوه من أنواع البيان شرعاً وقدرّاً، ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند كثير ممن يدعي العلم، فكيف العمل به»^(٢).

وصرّح الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللهُ باعتقادهم في هذه المسألة فقال:

«ونرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم ما لم يأمرُوا بمعصية»^(٣).

وبعد هذا التقرير الموجز الذي أبان ما كان عليه الشيخ من وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برّهم وفاجرهم ما لم يأمرُوا بمعصية الله.

فإننا نشير إلى مسألة مهمة جواباً عن تلك الشبهة، فهناك سؤال مهم هو: هل كانت نجد موطن هذه الدعوة ومحل نشأتها تحت سيطرة دولة الخلافة العثمانية؟

يجيب الدكتور صالح العبود على هذا السؤال فيقول:

«لم تشهد نجد على العموم نفوذاً للدولة العثمانية، فما امتد إليها سلطانها،

(١) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (١١ / ٥).

(٢) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (٣٩٤ / ١).

(٣) «الهدية السنية» (ص ١٠٩).

ولا أتى إليها ولاية عثمانيون، ولا جابت خلال ديارها حامية تركية في الزمان الذي سبق ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ.

ومما يدل على هذه الحقيقة التاريخية استقراء تقسيمات الدولة العثمانية الإدارية، فمن خلال رسالة تركية عنوانها (قوانين آل عثمان مضامين دفتر الديوان) يعني: قوانين آل عثمان فيما يتضمنه دفتر (الديوان) ألفها يمين علي أفندي الذي كان أميناً للدفتر الخاقاني سنة ١٠١٨ هـ الموافقة ١٦٠٩ م، من خلال هذه الرسالة يتبين أنه منذ أوائل القرن الحادي عشر الهجري، كانت دولة آل عثمان تنقسم إلى اثنتين وثلاثين إيالة، منها أربع عشرة إيالة عربية، وبلاد نجد ليست معها ما عدا الإحساء، إن اعتبرناه من نجد...»^(١).

ويقول الدكتور عبد الله العثيمين:

«ومهما يكن فإن نجدًا لم تشهد نفوذًا مباشرًا للعثمانيين عليها قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما أنها لم تشهد نفوذًا قويًا بفرض وجوده على سير الحوادث داخلها لأية جهة كانت، فلا نفوذ بني جبر، أو بني خالد في بعض جهاتها، ولا نفوذ الأشراف في بعض جهاتها الأخرى أحدث نوعًا من الاستقرار السياسي، فالحروب بين البلدان النجدية ظلت قائمة، والصراع بين قبائلها المختلفة استمر حادًا عنيفًا»^(٢).

(١) «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي» - غير منشور - (١) / (٢٧).

(٢) «محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره» (ص ١١).

واستكمالاً لما ذكره الدكتور عبد الله العثيمين آنفاً، فإننا نورد قوله: «وما ورد من أن بعض أئمة المساجد النجديين كانوا حينذاك يمجدون السلطان العثماني في الخطبة، ربما =

يقول الدكتور عجيل النشمي:

«إن نجدًا وما جاورها لم تُعَرِّها دولة الخلافة أهمية تذكر، وربما كانت سياستها هذه تجاه بلاد نجد لسعة أراضيها، وترامي أطرافها، هذا من جانب، ولتمكن التوزيع القبلي والعشائري من جانب آخر...»^(١).

ومما يدل على أن موقف الشيخ من دولة الخلافة كان سليماً، وأن الشيخ كان لا يجد شكاً بأن محل دعوته ليس لها علاقة بدولة الخلافة، ما جاء في رسالته لفاضل آل مزيد رئيس بادية الشام حيث قال له: «إن هذا الذي أنكروا علي وأبغضوني وعادوني من أجله إذا سألوا عنه كل عالم في الشام أو اليمن أو غيرهم يقول: هذا هو الحق وهو دين الله ورسوله، ولكن ما أقدر أن أظهره في مكاني لأجل أن الدولة ما يرضون، وابن عبد الوهاب أظهره؛ لأن الحاكم في بلده ما أنكره بل لما عرف الحق اتبعه»^(٢).

فيبدو من هذا النص سلامة موقف الشيخ من دولة الخلافة، وأن الشيخ كان لا يجد شكاً بأن محل دعوته ليست خاضعة لدولة الخلافة.

ويقول أمين سعيد في هذا الشأن:

«ولقد حاولنا كثيراً في خلال دراستنا لتاريخ الدولتين الأموية والعباسية، وتاريخ الأيوبيين، والمماليك في مصر، ثم تاريخ العثمانيين الذين جاءوا بعدهم

=

كان سببه ما يكنه الناس عامة من مشاعر طيبة تجاه ذلك السلطان، وربما كان ناتجاً عن استعمال أولئك الأئمة لخطب من هم أغزر علماً في المناطق الخاضعة خضوعاً مباشراً للعثمانيين». عن كتاب «تاريخ المملكة العربية السعودية»، (ص ٣٦، ٣٧).

(١) (مجلة المجتمع)، عدد ٥٠٩، ٢٣ صفر ١٤٠١هـ.

(٢) «مجموعة مؤلفات الشيخ» (٥ / ٣٢).

وورثوهم، أن نعثر على اسم وال، أو حاكم أرسله هؤلاء، أو أولئك أو أحدهم إلى نجد أو إحدى مقاطعاتها الوسطى، أو الشمالية أو الغربية أو الجنوبية، فلم نقع على شيء، مما يدل على مزيد من الإهمال تحمل تبعته هذه الدول.. على أن الذي استتجنه في النهاية هو أنهم تركوا أمر مقاطعات نجد الوسطى والغربية إلى الأشراف الهاشميين حكام الحجاز الذين جروا على أن يشرفوا على قبائلها إشرافاً جزئياً^(١).

ويقول أيضاً:

«وكان كل شيخ أو أمير في نجد مستقلاً استقلالاً تاماً في إدارة بلاده وما كان يعرف الترك، ولا الترك يعرفونه»^(٢).

ويبين حسين خزعل حال نجد زمن العصر العثماني فيقول:

«ولما حلت سنة ٩٢٣هـ، وظهرت الدولة العثمانية على المسرح السياسي في جزيرة العرب، وإن كانت الجزيرة العربية لم تشتمل بالحكم العثماني المركزي المباشر، بل اكتفت الدولة العثمانية بالسلطة الاسمية عليها، كان كل قطر من أقطار الجزيرة العربية مستقلاً بذاته، ولا سيما نجد، فقد كانت العصبية فيها قائمة على قدم وساق، لكل عشيرة دولة، ولكل حاكم من أولئك الحكام حوزته الخاصة يحكمها حكماً مطلقاً»^(٣).

ويقول جاكليين بيرين في ذلك:

«ولكن شبه الجزيرة العربية ظلت ممتنعة على الفتح التركي بفضل صحرائها

(١) «تاريخ الدولة السعودية» من مطبوعات دار الملك عبد العزيز (ص ٢٣).

(٢) «كتاب عن الإمام محمد بن عبد الوهاب»، ط ١، شركة التوزيع العربية، بيروت (ص ١٧٩).

(٣) «تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، دار مكتبة الهلال (ص

التي هلك فيها عطشاً الجيوش التي وجهها السلطان سليمان سنة ١٥٥٠ م^(١).
 فإذا كانت نجد محل ظهور وانطلاق هذه الدعوة ليست تحت سيطرة العثمانيين
 فكيف ترد هذه الشبهة ويظن أن الشيخ قد خرج على دولة الخلافة؟!
 واستكمالاً لهذا المبحث نذكر بعض جواب سماحة الشيخ عبد العزيز بن
 عبد الله بن باز على ذلك الاعتراض.

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز:

«لم يخرج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على دولة الخلافة العثمانية فيما
 أعلم وأعتقد، فلم يكن في نجد رئاسة ولا إمارة للأتراك، بل كانت نجد إمارات
 صغيرة وقرى متناثرة، وعلى كل بلدة أو قرية مهما صغرت أمير مستقل (وهي
 إمارات بينها قتال وحروب ومشاجرات، والشيخ محمد بن عبد الوهاب لم
 يخرج على دولة الخلافة، وإنما خرج على أوضاع فاسدة في بلده، فجاهد في الله
 حق جهاده وصابر وثابر حتى امتد نور هذه الدعوة إلى البلاد الأخرى)^(٢).
 ويجب الشيخ محمد نسيب الرفاعي على من ادعى أن هذه الدعوة حركة
 انقلابية المراد منها خلع الخليفة العثماني، وإعادة الخلافة إلى العرب، فكان
 مما قاله:

«لم يكن ليخطر على بال الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن ينقلب على
 خليفة المسلمين ولا مرّ بخاطره ذلك... ولكن الملتفين حول الخليفة إذ ذاك من

(١) «اكتشاف جزيرة العرب» نقله إلى العربية قدرى قلعجي، دار الكتاب العربي، بيروت،
 (ص ٢٤).

(٢) (ندوة تجديد الفكر الإسلامي)، ألقى في قاعة المحاضرات بجامعة الملك سعود،
 ١٤٠٢ هـ، (مسجلة على أشرطة كاسيت).

الطريقين المتصوفة قلبوا له الأخبار، وشوهوها، ليوغروا صدر الخليفة عليهم، وحرصوه عليهم بحجة أنهم أهل حركة انقلابية على الخليفة نفسه، تقصد إرجاع الخلافة إلى العرب.. مع أن من صميم عقيدة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ -التي هي العقيدة الإسلامية الحقة- أنه لا تنقض الأيدي من طاعة الخليفة القائم إلا أن يروا فيه كفرًا بواحا صراحًا، ولم ير الشيخ شيئًا من هذا حتى يدعو الناس إلى خلع الخليفة، حتى ولو كان الخليفة فاسقًا في ذاته، إن لم يصل فسقه إلى درجة الكفر البواح الصراح.

فلا يجوز الانقلاب عليه، ولا الانتفاض على حكمه، وأن الشرع يخالف القيام على السلطان إلا في حالات الكفر البواح الصراح، حتى وإن الحركة من أولها إلى آخرها لم يكن للخليفة والخلافة؛ أي: علاقة في الدعوة البتة، حتى ولما استتب لهم الأمر في نجد والحجاز، أنهم انتقضوا على الخليفة، ولم يكن للخليفة ذكر قط في مراحل الدعوة...»^(١).

يتبين من خلال النصين السابقين جانب من موقف الشيخ من دولة الخلافة؛ فليس هناك عداً أو خصومة لدولة الخلافة.

ولذا يقول الدكتور عجيل النشمي:

«نستطيع القول باطمئنان أن كتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس فيها تصريح بموقف عدائي ضد دولة الخلافة».

يقول أيضًا: «ولم نعثر على أي فتوى له تكفر الدولة العثمانية بل حصر

(١) «الشبهات التي أثرت حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» من بحوث أسبوع الشيخ - غير منشور - (ص ٩، ١٠).

إفتاءاته في البوادي القريبة منه التي كان على علم بأنها على شرك...^(١).
بل كما يقول النشمي أن موقفه من دولة الخلافة هو موقف الناصح الأمر
بالمعروف، المنكر لما يخالف الشرع دون أن يتعداه إلى الصدام المسلح، بل كان
يتجنبه ويتحاشاه، كما هو واضح في موقفه من الأشراف الذين يحكمون الحجاز باسم
دولة الخلافة، ويذكر النشمي بعض الأحداث التاريخية في زمن الشيخ التي تثبت ما
كان عليه الشيخ الإمام من نبل الموقف، وتقدير الدولة العثمانية وإجلالها^(٢).

ونورد خلاصة ما كتبه النشمي في هذا الموضوع، حيث يقول:
«فكانت سياسة الشيخ وموقفه تجاه الحجاز أنه لم يؤثر عنه طوال حياته
تحريض أو استعداد أو دعوة لحربها، أو الاستيلاء عليها لشعوره أن ذلك الفعل قد
يفسر على أنه خروج على دولة الخلافة؛ لم تحرك دولة الخلافة ساكنًا، ولم تبدر منها
أية مبادرة امتعاض أو خلاف يذكر رغم توالي أربعة من سلاطين آل عثمان في حياة
الشيخ...»^(٣).

إذا كان ما سبق يعكس تصور الشيخ لدولة الخلافة، فكيف كانت صورة
دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدى دولة الخلافة؟
يقول د. عجيل النشمي مجيبًا على هذا السؤال:

«لقد كانت صورة حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدى دولة الخلافة
صورة قد بلغت من التشويه والتشويش مداه، فلم تطلع دولة الخلافة إلا على الوجه

(١) «مجلة المجتمع»، عدد ٥٠٦، ١٧ محرم ١٤٠١هـ.

(٢) انظر: ما كتبه النشمي في «مجلة المجتمع»: عدد ٥٠٩، ٢٣ صفر ١٤٠١هـ، عدد ٥١٠، ٣٠ صفر ١٤٠١هـ.

(٣) «مجلة المجتمع»، عدد ٥١٠، ٣٠ صفر ١٤٠١هـ.

المعادي لحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سواء عن طريق التقارير التي يرسلها ولايتها في الحجاز، أو بغداد، أو غيرهما.. أو عن طريق بعض الأفراد الذين يصلون إلى الأستانة يحملون الأخبار»^(١).

وساق النشوي بعضاً من الأمثلة التي تظهر مدى التشويه وقلب الحقائق الذي ضمته تلك التقارير، أو نقله بعض الأفراد.

ولا زالت آثار هذا التشويش، وتبديل الحقائق وتزويرها ظاهراً جلياً فيما كتب عن تاريخ العثمانيين، ونورد مثلاً على ذلك:

يقول المؤرخ التركي سليمان بن خليل العزي: «إن المراسلات التي وصلت إلى القسطنطينية من الشريف مسعود بن سعيد شريف مكة تبين أن ملحدًا لا دينيًا باسم محمد بن عبد الوهاب قد ظهر من الشرق، قام بضرب وإجبار سكان تلك المنطقة لإخضاعهم لنفسه عن طريق اجتهد زائف..»^(٢).

وأما دعوى (زلوم) أن دعوة الشيخ أحد أسباب سقوط الخلافة، وأن الإنكليز ساعدوا الوهابيين على إسقاطها.

فيقول محمود مهدي الإستانبولي جواباً على هذه الدعوى العريضة: «قد كان من واجب هذا الكاتب أن يدعم رأيه بأدلة وإثباتات، وقديماً

(١) مجلة المجتمع، عدد ٥٠٤، ٣ محرم ١٤٠١ هـ.

(٢) نقلاً عن «الوهابيون الأوائل» لعبد الباري عبد الباقي (ص ٥)، وقد تضمن «تاريخ الدولة العلية العثمانية» لمحمد فريد بك (ص ٤٠٤) معلومات خاطئة عن الشيخ محمد بن الوهاب، فقد ذكر أن الشيخ ولد في الدرعية وأنه درس مذهب أبي حنيفة، وسافر إلى أصفهان، وأنه عاد يقرر مذهب أبي حنيفة، ويذكر أيضاً أن الشيخ أدته ألمعيته إلى الاجتهاد والاستقلال فأنشأ مذهباً جديداً.

قال الشاعر:

وإذا الدعاوى لم تقم بدليلها بالنصر فهي على السفاه دليل
مع العلم أن التاريخ يذكر أن هؤلاء الإنكليز وقفوا ضد هذه الدعوة منذ
قيامها؛ خشية يقظة العالم الإسلامي^(١).

ويقول الإستانبولي:

«والغريب المضحك والمبكي معاً أن يتهم هذا الأستاذ حركة الشيخ محمد
ابن عبد الوهاب بأنها من عوامل هدم الخلافة العثمانية، مع العلم أن هذه الحركة
قامت حوالي عام ١٨١١ م، والخلافة هدمت حوالي ١٩٢٢ م»^(٢).
ومما يدل على أن الإنكليز ضد الحركة الوهابية، أنهم أرسلوا الكابتن فورستر
سادلير ليهني إبراهيم باشا على النجاح الذي حققه ضد الوهابيين إبان حرب
إبراهيم باشا للدرعية، وليؤكد له أيضاً مدى ميله إلى التعاون مع الحركة البريطانية
لتخفيض ما أسموه بأعمال القرصنة الوهابية في الخليج العربي^(٣).
بل صرحت هذه الرسالة بالرغبة في إقامة الاتفاق بين الحكومة البريطانية،
وبين إبراهيم باشا بهدف سحق نفوذ الوهابيين بشكل كامل^(٤).

يقول الشيخ محمد بن منظور النعماني:

«لقد استغل الإنجليز الوضع المعاكس في الهند للشيخ محمد بن عبد الوهاب،

(١) «الشيخ محمد بن الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب» (ص ٦٢).

(٢) المرجع السابق (ص ٦٤).

(٣) انظر: «الكابتن فورستر سادلير، رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام ١٨١٩ م»، ترجمة أنس
الرفاعي، أشرف على طبعتها سعود العجمي، ط ٢، الصفاة، الكويت ١٤٠٣ هـ، (ص ٧).

(٤) انظر: المرجع السابق (ص ١٥٦، ١٥٧). وانظر: كتاب «محمد بن عبد الوهاب مصلح
مظلوم» لمسعود الندوي (ص ١٢١، ١٢٣).

ورموا كل من عارضهم ووقف في طريقهم، ورأوه خطراً على كيانهم بالوهابية، ودعواهم وهابيين، وكذلك دعا الإنجليز علماء ديوبند في الهند بالوهابيين من أجل معارضتهم السفارة للإنجليز، وتضييقهم الخناق عليهم...»^(١).

وبهذه النقول المتنوعة ينكشف زيف هذه الشبهة، وتهافتها أمام البراهين العلمية الواضحة من رسائل الشيخ الإمام ومؤلفاته، كما يظهر زيف الشبهة أمام الحقائق التاريخية التي كتبها المنصفون.

انتهى النقل من كتاب «دعوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض» في الرد على هذه الشبهة.



(١) «دعايات مكثفة ضد الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، (ص ١٠٥، ١٠٦) باختصار.

الشبهة السادسة والأربعون قول القرطبي صاحب المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ٨٣):

«وقال أبو العباس القرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (باب
الإمارة):

ثم إن كانت تلك المعصية كفرًا وجب خلعها على المسلمين كلهم، وكذلك
لو ترك قاعدة من قواعد الدين كإقام الصلاة وصوم رمضان وإقامة الحدود ومنع
من ذلك، وكذلك لو أباح الخمر والزنا ولم يمنع من ذلك لا يختلف في وجوب
خلعه».

وأورد هذه الشبهة أيضًا:

محمد عبد المقصود^(١).

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن أبا العباس القرطبي صاحب كتاب «المفهم لما أشكل من تلخيص
كتاب مسلم» هو من كبار علماء الأشاعرة كما هو واضح من خلال النظر في

(١) محاضرة بعنوان (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

كتابه هذا؛ فلقد كان أبو العباس القرطبي على مذهب الأشاعرة في عامة مسائل العقيدة، وإن كان قد خالفهم في بعض المسائل.

قال صاحب كتاب^(١) «آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحهما لصحيح مسلم دراسة وترجيح» (ص ٨٤٦ - ٨٤٨):

«توصلت من خلال دراستي هذه إلى بعض النتائج أوجزها فيما يلي:
تبين من خلال دراسة هذا العصر -الذي عاش فيه القرطبي والمازري- أن المذهب الأشعري في الاعتقاد هو السائد خصوصاً في تلك البلاد، وهذا يظهر من خلال التزام المازري والقرطبي بهذا المعتقد كما كان عليه شيوخهما، ومن أخذ العلم عنهما...»

ظهر من خلال الرسالة انتساب المازري والقرطبي للمذهب الأشعري...». فهل علماء أهل السنة لم يؤصلوا هذا الأصل في مصنفاتهم حتى نذهب إلى علماء الأشاعرة ليؤصلوا لنا هذا الأصل من أصول أهل السنة والجماعة؟ فإن كتب السلف ومصنفاتهم في العقيدة والمنهج لا تكاد تخلو من بيان هذا الأصل الأصيل من أصول أهل السنة والجماعة، ولكنها البدعة تعمي وتصم! وإني لأنصح هؤلاء المتكلمين في دين الله بدون معرفة أصول أهل السنة أن يطلبوا العلم على يد الراسخين من علماء السنة وأن يكبروا أربع تكبيرات على ما درسوه طوال أعمارهم المليئة بالبدعة والانحراف ولا يعيبهم ذلك إذا ما تابوا ورجعوا إلى منهج السلف، أما هذا الخبط في دين الله وفي أصول أهل السنة فخيانة لدين الله وخيانة لمنهج السلف وخيانة للشريعة المسلمة.

(١) وهو الدكتور عبد الله بن رميان الرميان

الوجه الثاني:

أن الأمور التي ذكرها القرطبي التي ينزل الإمام بسببها هي إما تُحمل على الكفر، فيكون المعنى (لو جحد إقامة قاعدة من قواعد الدين ومنع منها كالصلاة والصيام وإقامة الحدود وكذلك لو استحل الخمر والزنا ولم يمنع من ذلك). فهذه الأشياء مكفرات بهذا المعنى وإذا وقعت من الإمام وجب خلعه وعزله لكفره عند القدرة.

وحملنا كلامه على هذا المعنى لسببين:

السبب الأول:

موافقة للأحاديث النبوية، فإن الأحاديث لم تستثن إلا الكفر البواح وكذا ترك الصلوات وترك إقامتها لكي يخرج على الحاكم ويعزل، فمن باب إحسان الظن بهذا العالم أن يخالف الآثار حملنا كلامه على حالة مكفرة؛ حتى يوافق كلامه أحاديث النبي ﷺ الناهية عن الخروج على الحاكم إلا في حالة الكفر البواح وترك الصلوات وترك إقامتها.

وموافقة للإجماع المنعقد عند أهل السنة على عدم جواز انعزال الحاكم بالفسق فإن انعزال الحاكم بالفسق هو قول الخوارج والمعتزلة.

السبب الثاني:

أنه في نفس الموضع من كتابه نقل قول البصريين على أنه لا ينخلع المبتدع تمسكاً بقوله: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله بهان».

فقد قال القرطبي: «وهذا يدل على استدامة ولاية المتأول وإن كان مبتدعاً».

فظهر من ذلك أن القرطبي في هذا الموضع لا يرى عزل الحاكم بالبدعة إن

كان متأولاً؛ لأن غير المتأول يكفر؛ فدل ذلك على أن القرطبي إنما ذكر هذه الأشياء التي ينزل بها الحاكم إذا كانت كفرية كجحد الواجبات أو استحلال المحرمات، وهذا توجيه قوي لقول القرطبي.

الوجه الثالث:

أنه لو قيل: إن هذه الأمور التي ذكرها القرطبي هي ليست بكفر وإنما هي فسق فيكون معنى كلامه في هذه الحالة: (أنه لا يختلف في وجوب خلعه عند ارتكاب هذه الأمور التي هي ليست بكفر).

فأقول:

أولاً: أن هذا مخالف للآثار الواردة عن النبي ﷺ في منع الخروج على الأئمة إلا في حالة الكفر وترك الصلاة وترك إقامتها، وكما قدمنا أننا نحمل كلامه على أحسن المحامل وهو موافقة كلام النبي ﷺ.

الثاني: أنه مخالف للإجماع الذي انعقد ونقله علماء السنة في تحريم الخروج على الأئمة وتحريم عزلهم بالفسق والجور.

قال النووي:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينزل السلطان بالفسق.

وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع...

قال: ولا تنعقد لفاسق ابتداءً، فلو طرأ على الخليفة فسق قال بعضهم: يجب خلعه إلا إن تترتب عليه فتنة وحرب، وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء

والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويله؛ للأحاديث الواردة في ذلك»^(١).

أما من أبى إلا أن يجعل كلامه يفيد أن هذه الأمور المذكورة ليست بكفر ويستدل بكلامه على عزل الإمام بالفسق.

فأقول له: إن هذا لا حجة فيه؛ لأنه مخالف لأحاديث رسول الله ﷺ ومخالف للإجماعات الناهية عن الخروج إلا في حالة الكفر البواح، وكذا ترك الصلوات وترك إقامتها والحجة في كلام النبي ﷺ وفي إجماع الأمة لا في كلام القرطبي.

الوجه الرابع:

أن علماء السنة الذين قرروا عقيدة أهل السنة والجماعة في معتقداتهم أجمعوا على عدم جواز الخروج على أئمة الجور والفسق أو عزلهم إلا في حالة الكفر البواح وترك الصلوات وترك إقامتها.

وهذه كتب محكمة يذكر فيها ما أجمع عليه أهل السنة ويذكر فيها أصولهم التي يفترون بها عن الفرق المخالفة لأصول أهل السنة والجماعة، وهي التي يؤخذ منها عقيدة السلف الصالح في مسائل الاعتقاد؛ فالواجب علينا عند وجود كلام مخالف لأصل من أصول أهل السنة كالكلام المتشابه الذي قد يقع في بعض كتب التفاسير والتواريخ والتراجم وشروح الأحاديث: أن يُرد إلى الكلام المحكم المقرر المؤصل في كتب الاعتقاد والمنهج؛ لأن مسائل العقيدة والمنهج إنما تؤخذ ابتداءً وتأصيلاً وتقعيداً من كتب أهل السنة كـ«شرح اعتقاد أهل السنة»

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

للالكائي، و«الشريعة» للآجري، و«الإبانة الكبرى» و«الإبانة الصغرى» لابن بطة، و«شرح السنة» للبربهاري، و«أصول السنة» للإمام أحمد، و«السنة» للخلال، و«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، و«شرح السنة» للمزني، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني، و«عقيدة أهل الحديث» للإسماعيلي، وغيرها من كتب الاعتقاد والمنهج التي بينت أصول أهل السنة والجماعة.



الشبهة السابعة والأربعون قول القرطبي صاحب التفسير

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٠):

«ينخلع الإمام إذا أخل بذلك عند جمهور العلماء.

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

المسألة الثالثة عشر:

الإمام إذا نصب ثم فسق بعد انبرام العقد فقال الجمهور: إنه تنسخ إمامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعه عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها. فلو جوزنا أن يكون فاسقاً أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجر أن يعقد للفسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله.

وقال آخرون: لا ينخلع إلا بالكفر أو بترك إقامة الصلاة أو الترك إلى دعائها أو شيء من الشريعة، لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبادة: وألا ننازع

الأمر أهله «إلا أن تروا كفرًا بواحدًا عندكم من الله فيه برهان». وفي حديث عوف بن مالك: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة...» الحديث. أخرجهما مسلم.

وعن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا»؛ أي: من كره بقلبه وأنكر بقلبه. أخرجه أيضًا مسلم^(١).

وأورد هذه الشبهة أيضًا: محمد عبد المقصود^(٢).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن أبا عبد الله القرطبي صاحب «التفسير» هو أيضًا من كبار علماء الأشاعرة كشيخه أبي العباس القرطبي صاحب كتاب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» كما هو واضح من خلال النظر في تفسيره هذا؛ فلقد كان أبو العباس القرطبي على مذهب الأشاعرة في عامة مسائل العقيدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«أبو عبد الله القرطبي وهو من أكابر علماء الأشعرية»^(٣).

الوجه الثاني:

أن هذا الذي ذكره القرطبي قد غلط ووهم فيه فلا يعول عليه ولا يستدل به.

(١) «تفسير القرطبي».

(٢) محاضرة بعنوان (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٣) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (١٠ / ٤٣٧).

فإنه قد قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]:

«المسألة الحادية والعشرون:

استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على أن الإمام يكون من أهل العدل والإحسان والفضل مع القوة على القيام بذلك، وهو الذي أمر النبي ﷺ ألا ينازعوا الأمر أهله، على ما تقدم من القول فيه، فأما أهل الفسوق والجور والظلم فليسوا له بأهل، لقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ولهذا خرج ابن الزبير والحسين بن علي رضي الله عنهما.

وخرج خيار أهل العراق وعلمائهم على الحجاج، وأخرج أهل المدينة بني أمية وقاموا عليهم، فكانت الحرة التي أوقعها بهم مسلم بن عقبة. والذي عليه الأكثر من العلماء: أن الصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي السفهاء، وشن الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض. والأول مذهب طائفة من المعتزلة، وهو مذهب الخوارج، فاعلمه»^(١).

قد علمناه وعلمنا كذب هؤلاء الحزبيين القطبيين الذين يبترون كلام أهل العلم لينصروا بدعهم، فيظهرون الذي لهم ويخفون الذي عليهم شأنهم في ذلك شأن اليهود ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَمُخَفُّونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١].

فلماذا يستشهدون بكلام القرطبي في الموضع الأول، ولا يذكرون كلامه

في الموضع الثاني، والكل موجود بين أيديهم وأمام أعينهم؟!

أم أن البدعة قد طمست بصيرتهم وختمت على قلوبهم فلا يرون إلا

(١) «تفسير القرطبي».

الباطل ولا يعتقدون إلا البدع؟!!

فما استشهدوا به في الموضع الأول وقال عنه القرطبي هو (قول الجمهور) هو نفسه الذي قال عنه القرطبي في الموضع الثاني هو (مذهب طائفة من المعتزلة، وهو مذهب الخوارج)!

فنعوذ بالله من الكذب والغش والخداع!

بل وصل الأمر بمحمد عبد المقصود أن عارض إجماع النووي الذي ينقله عن أهل السنة بقول القرطبي هذا الذي وهم وأخطأ فيه واعتمد هذا الرجل على قول القرطبي فجعل الخروج على أئمة الجور والفسق هو قول الجمهور^(١).

ونقول له: لماذا لم تأخذ بقول القرطبي -في نفس الكتاب- الذي صرح فيه بأن هذا القول -الذي نسبته للجمهور- هو قول الخوارج والمعتزلة. فلقد وقع هذا الرجل في جريمة علمية وبدعة منهجية حيث عارض أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة بقول الخوارج والمعتزلة، وهذا فتح للطعن في أصول أهل السنة.

فلطاعن في أسماء الله وصفاته أن يعارضه بقول الجهمية والمعتزلة!

ولطاعن في الصحابة أن يعارضه بقول الرافضة!

وهكذا في سلسلة لا تنتهي إلا بنقض أصول أهل السنة أصلاً وفقاً وهذا التعيد البدعي الذي قعده وأصله هذا المبتدع في دين الله المنحرف عن أصول أهل السنة والجماعة.



(١) محاضرة بعنوان (مسائل هامة حول الإمامة والخروج)، وكتاب «ثورة ٢٥ يناير رؤية شرعية» (ص ٨).

الشبهة الثامنة والأربعون قول الماوردي في الأحكام السلطانية

قال أبو الحسن الماوردي:

«(فصل) وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم، ووجب له عليهم حقان: الطاعة والنصرة ما لم يتغير حاله، والذي يتغير به حاله فيخرج به عن الإمامة شيئان: أحدهما: جرح في عدالته. والثاني: نقص في بدنه. فأما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين: أحدهما: ما تابع فيه الشهوة.

والثاني: ما تعلق فيه بشبهة.

فأما الأول منهما: فمتعلق بأفعال الجوارح: وهو ارتكابه للمحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى؛ فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها؛ فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها»^(١).

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

أن الذي ذكره الماوردي وهو عزل السلطان بالفسق هو مذهب المعتزلة في

(١) «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص ٢٨).

أئمة الجور والفسق، ولا عجب من ذلك؛ فالماوردي متهم بالاعتزال كما هو وارد في ترجمته.

وإليك أقوال أهل العلم في أبي الحسن الماوردي:

قال ابن قاضي شهبة رَحِمَهُ اللهُ: «ذكره ابن الصلاح في طبقاته واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل، بحسب ما فهم عنه في تفسيره في موافقة المعتزلة فيها، ولا يوافقهم في جميع أصولهم، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة، نعم يوافقهم في القول بالقدر وهي بلية غلبت على البصريين»^(١).
وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ:

«قال أبو عمرو بن الصلاح: هو متهم بالاعتزال وكنت أتأول له، وأعتذر عنه، حتى وجدته يختار في بعض الأوقات أقوالهم، قال في تفسيره: لا يشاء عبادة الأوثان.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١١٢]: معناه: حكمنا بأنهم أعداء، أو تركناهم على العداوة، فلم نمنعهم منها.

فتفسيره عظيم الضرر، وكان لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة، بل يتكتم، ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن، ويوافقهم في القدر قال في قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]: أي: بحكم سابق»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«صدوق في نفسه، لكنه معتزلي»^(٣).

(١) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٨ / ٦٧).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣ / ١٥٥).

وقال الزركلي رَحِمَهُ اللهُ:

«كان يميل إلى مذهب الاعتزال»^(١).

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«صدوق في نفسه لكنه معتزلي. انتهى، ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال»^(٢).

فالماوردي عندما يقرر أن الفاسق يعزل بفسقه إنما يقرر عقيدة المعتزلة، وهذا أصل من أصولهم، وقد مر عليك -يرعاك الله- أقوال العلماء في الماوردي ما بين وصفه بأنه معتزلي، وبين من قال إنه واقع في الاعتزال فهو إنما يقرر عقيدة المعتزلة، وأما عقيدة أهل السنة والجماعة فإنها تقضي بعدم عزل الإمام أو خلعه إلا عند الكفر البواح.

الوجه الثاني:

أن النووي متوفي سنة ٦٧٦ وهو شافعي المذهب قد رد على الذين قالوا: إن السلطان يعزل بالفسق من أصحابه من الشافعية على وجه التخصيص، ومعلوم أن الماوردي متوفي سنة ٤٥٠ وهو شافعي المذهب.

قال النووي:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا يعزل السلطان بالفسق.

(١) «الأعلام» للزركلي (٤/٣٢٧).

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر (٢/٢١٦).

وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع^(١).

* * *

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

الشبهة التاسعة والأربعون قول الجويني في أصول الاعتقاد

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٠٣):

«بل إننا نجد -في مثل هذه الحالة- أن كثيرًا من أهل العلم يصرحون بوجوب الخروج على الحاكم المقدور عليه.
قال الجويني في «أصول الاعتقاد»:

وإذا جار والي الوقت وظهر ظلمه وغشمه ولم يُزجر حين زُجر عن سوء صنيعه بالقول؛ فلأهل الحل والعقد التواطؤ على خلعه ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب.

قال ياسر برهامي في مجلة «السلفيون والسياسة» (ص ١٥):
«وإزالة الحاكم إذا جار وطغى موجود في الفقه الإسلامي، ومأخوذ من قواعد الشرع.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].
قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].
قال الجويني في «أصول الاعتقاد»:

«وإذا جار والي الوقت وظهر ظلمه وغشمه ولم يُزجر حين زُجر عن سوء

صنيعه بالقول؛ فلاهل الحل والعقد التواطؤ على خلعه ولو بشهر الأسلحة ونصب الحروب».

وقد أورد هذه الشبهة أيضاً:

محمد عبد المقصود^(١).

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أن الجويني ليس من علماء أهل السنة والجماعة كما هو معلوم، وإنما هو من علماء الأشاعرة والمتكلمين.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«إمام المتأخرين من الأشعرية أبو المعالي الجويني»^(٢).

ومعلوم أن السمع والطاعة وترك الخروج على أئمة الجور والفسق وترك قتالهم أصل من أصول أهل السنة.

فعند تحرير وتأصيل هذا الأصل يرجع إلى علماء أهل السنة لا إلى غيرهم من الأشعرية والمعتزلة، والجويني قد تأثر بالمعتزلة ودخلت عليه أصولهم، والتي منها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصدون به الخروج على أئمة الجور والفسق وقتالهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الجويني ومن سلك طريقته فمالوا إلى مذهب المعتزلة؛ فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم قليل المعرفة بالآثار؛ فأثر فيه

(١) محاضرة بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/٢٨٣).

مجموع الأمرين»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«فكل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع والأهواء أشعرياً كان أو غير أشعري.

وذكر ابن خزيمة وغيره أن الإمام أحمد كان يحذر مما ابتدعه عبد الله بن سعيد بن كلاب، وعن أصحابه كالحارث، وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة، وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف؛ فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يُعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم.

فلما كان الأمر كذلك جاء بعض المتأخرين من أتباعهم فنظروا في الأصول التي وافقوا فيها الجهمية وأخذوا لوازمها.

وكان أبو المعالي الجويني كثير المطالعة لكتب أبي هاشم بن أبي علي الجبائي، وكان من أذكياء العالم، وكان هو وأبو الحسن الأشعري كلاهما تلميذاً لأبي علي الجبائي، لكن الأشعري رجع إلى مذهب أهل الإثبات الذين يثبتون الصفات والقدر، ويثبتون خروج أهل الكبائر من النار، ولا يخرجون أحداً من الإيمان، ولا يرون القتال في الفتنة؛ فناقض المعتزلة في أصولهم الخمسة التي خالفوا بها أهل السنة والجماعة التي يسمونها: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/٥٢).

وأما أبو هاشم فكان على هذه الأصول مع أبيه وإن كان يخالفه في كثير من المسائل وكان أبو المعالي كثير المطالعة لكتب أبي هاشم فصار هو وغيره يقدون الأصول التي وافق قداماؤهم فيها المعتزلة^(١).

والجويني لم يأت بدليل على ما قاله من الخروج على السلطان الجائر وعزله، حتى لو لزم الأمر شهر الأسلحة ونصب الحروب بل الدليل على خلافه؛ فصار المتبع لكلام الجويني مقلداً له في مسألة هي من أصول الدين، مع أنه لا يجوز تقليده في مسألة من مسائل الفروع، فما بالك بمسائل أصول الدين التي يقررها وفق أصول الأشاعرة والمعتزلة؟!

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وأبو المعالي ليس له وجه في المذهب، ولا يجوز تقليده في شيء من فروع الدين عند أصحاب الشافعي، فكيف يجوز أو يجب تقليده في أصول الدين؟! هذا وهو الذكي اللودعي وكتابه في المذهب هو الذي رفع قدره وفخم أمره؛ فإذا لم يجز تقليده فيما ارتفع به قدره وعظم به أمره عند الأصحاب؛ فكيف يقلد في الأمر الذي كثر فيه الاضطراب وأقر عند موته بالرجوع عنه وتاب؟! وهجره على بعض مسائله مثل أبي القاسم القشيري وغيره من الأصحاب. وإذا كان هذا حال من يقلد إمام الحرمين الأستاذ المطاع فكيف بمن يقلد من هو دونه بلا نزاع؛ وذلك؛ لأن التقليد في الفروع دون الأصول إنما يكون لمن كان عالماً بمدارك الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع، وأبو المعالي لم يكن من هذا الصنف؛ فإنه كان قليل المعرفة بالكتاب والسنة وعامة ما يعتمد عليه في الشريعة، الإجماع في المسائل القطعية، والقياس، أو التقليد في المسائل الظنية.

(١) «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٢/ ٨٨).

وكذلك هو في مسائل أصول الدين غالب أمره الدوران بين الإجماع السمعي القطعي والقياس العقلي الذي يعتمد أنه قطعي مذهب الشافعي، وبخلاف المنصوب مع أبي حنيفة، وأما بالأصول فبالدلائل والمسائل المذكورة في كتب المعتزلة والأشعرية، هذا وهو أجل من يقرن به من المناظرين وعمدة من يسلك سبيله من المتأخرين؛ فكيف بمن لم يبلغ شأوه في العلم والذكاء ومقاومة الخصوم الفضلاء»^(١).

والجويني كان متخبطاً في تقرير مسائل الاعتقاد وأصول الدين بين أهل السنة وأهل البدعة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعل غير واحد مثل أبي المعالي الجويني وأبي حامد الغزالي والرازي وغيرهم ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد؛ فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك، وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة»^(٢).

ولقد تداركه الله برحمته في آخر حياته واعترف بانحرافه عن منهج أهل السنة والجماعة وتاب من ذلك وهو على فراش موته.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وحق لمن يكون هذا وأمثاله كلامه إذا أراد الله رحمته أن يتوب منه كما قال أبو المعالي عند الموت: لقد خضت البحر الخضم وخلت أهل الإسلام

(١) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٦/٣٤٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/١٥٧).

وعلمهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجويني وهأنا أموت على عقيدة أُمِّي - وروي: على عقيدة عجائز نيسابور -.

ولهذا يقول مثل هؤلاء: عليكم بدين العجائز فإن تلك العقيدة الفطرية التي للعجائز خير من هذه الأباطيل التي هي من شعب الكفر والنفاق، وهم يجعلونها من باب التحقيق والتدقيق»^(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«قال أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستمي: حكى لنا الإمام أبو الفتح محمد بن علي الطبري الفقيه قال: دخلنا على الإمام أبي المعالي الجويني نعوده في مرضه الذي مات فيه بنيسابور فأقعدَ فقال لنا: اشهدوا عليّ أني رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللهُ، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»^(٢).

الوجه الثاني:

أن كلام الجويني مخالف لأحاديث النبي ﷺ، وللإجماع الذي حكاه غير واحد عن أهل السنة، فكلامه يعرض على أحاديث النبي ﷺ وما أجمعت عليه الأمة، ولا يؤخذ بكلامه إذا عارض الآثار وخالف ما أجمعت عليه الأمة، لاسيما وهو ممن يقرر عقيدة الأشاعرة والمعتزلة كما مر، ولقد نبه على ذلك النووي.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة

(١) «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/ ١٢٢).

(٢) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٦/ ٦١٥).

ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق.

وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع^(١).

ومعلوم أن الجويني شافعي المذهب.

الوجه الثالث:

أن الجويني نفسه قد ذكر في كتابه «غياث الأمم»: أن الإمام لا ينعزل بالفسق وقرر ذلك في كلام طويل.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«المصير إلى أن الفسق يتضمن الانعزال والانخلاع بعيد عن التحصيل، فإن التعرض لما يتضمن الفسق في حق من لا يجب عصمته ظاهر الكون سرّاً وعلناً عام الوقوع... ثم لو كان الفسق المتفق منه عليه يوجب انخلاع الإمام أو خلعه لكان الكلام يتطرق إلى جميع أفعاله وأقواله على تفنن أطواره وأحواله، ولما خلا زمن عن خوض خائضين في فسقه المقتضي خلعه وانحرب الناس أبداً في مطرّد الأوقات على اقتراف وشتات في النفي والإثبات.

ولما استتبت صفوة الطاعة للإمام في ساعة... القائم بأمور المسلمين؛ إذ لم يكن معصوماً، وكان لا يأمن اقتحام الآثام فيما يتعلق بخاصته؛ فيبعد أن يسلم من احتقاب الأوزار في حقوق كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها واستيفاء ومنعاً واستدعاء وردعاً ودعاء وقبولاً وردّاً وفتحاً وسدّاً؛ فلا يبقى لذي

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

بصيرة إشكال في استحالة استمرار مقاصد الإمامة مع المصير إلى أن الفسق يوجب انحلال الإمام أو يسلط خلعه على الإطلاق.

والذي يجب القطع به: أن الفسق الصادر من الإمام لا يقطع نظره، ومن الممكن أن يتوب ويسترجع ويثوب.

وقد قررنا بكل عبارة أن في الذهاب إلى خلعه وانحلاله بكل عشرة رفض الإمامة ونقضها واستئصال فائدها ورفع عائدها وإسقاط الثقة بها، واستحاث الناس على الأيدي عن ربة الطاعة.

ولا خلاف أن الإمام لو طرأ عليه عرَض أو عراء مرض وامتنع عليه الرأي به، ولكنه كان مرقوب الزوال لم نقض بانحلاله ومن تشبث في ذلك بخلاف كان منسلًا عن وفاق المسلمين انسلال الشعرة عن العجين؛ فإذا كان كذلك مع أن المرض قاطع نظره في الحال فما يطرأ من زلة، وهي لا تقطع نظره على أنها مرقوبة الزوال أولى بالأ يتضمن انحلاله...
فإن قيل: فلم منعتم الإمامة لفاسق.

قلنا: إن أهل العقد على تخيرهم في افتتاح العهد ومن سوء الاختيار أن يعين لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم فاسق، وهم مأمورون بالنظر للمسلمين من أقصى الإمكان، وأما الذهاب إلى الانحلال بعد الاستمرار والاستتباب مع التعرض للزلات فمفسد لقاعدة الولاية ولا خفاء بذلك عند ذوي الدراية، وهذا كله حرس الله مولانا في بواذر الفسق.

فأما إذا تواصل منه العصيان وفشا منه العدوان وظهر الفساد وزال السداد وتعطلت الحقوق والحدود وارتفعت الصيانة ووضحت الخيانة واستجرأ الظلمة، ولم يجد المظلوم منتصفاً ممن ظلمه، وتداعى الخلل والخطل إلى عظام

الأمر، وتعطل الثغور؛ فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم على ما سنقرر القول فيه على الفاهم إن شاء الله وَعَلَّاهُ^(١)، وذلك أن الإمامة إنما تعني لنقيض هذه الحالة؛ فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة؛ فيجب استدراكه لا محالة، وترك الناس سدئ ملتطمين مقتحمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى عليهم من تقريرهم اتباع من هو عون الظالمين وملاذ الغاشين وموئل الهاجمين ومعتصم المارقين الناجمين.

وإذا وقع الخلق إلى ذلك فقد اعتاصت المسالك وأعضلت المدارك فليتبد الناظر هنالك، وليعلم أن الأمر إذا استمر على الخبط والخبال والاختلال؛ كان ذلك لصفة في التصدي للإمرة ويَبْكُ هي التي جرت منه الفترة، ولا يرتضي هذه الحالة من نفسه ذو حصافة في العقل.

ودوام التهافت والتفاوت في القول والفعل مُشْعِرُ بركاكة الدين في الأصل أو باضطراب الجبلية وهو خبل؛ فإن أمكن استدراك ذلك؛ فالبَدَار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها وتميل من ماصبها وتميد خطة الإسلام بمناكبها.

وها أنا بعون الله عزت قدرته وجلت عظمته لا آلو في وجه ذلك جهداً ولا أغادر مضطرباً وقصداً وعلى المنتهى إلى هذا الموضع أن يقبل في هذه الإطالة عذري ويحسن أمري؛ فقد انجر الكلام إلى غائلة ومَعَاصَة هائلة لا يدركها أولو الآراء القائلة.

والوجه عندي قبض الكلام فيما لا يتعلق بالمقصود والمرام وبسطه على أبلغ وجه في التمام فيما يتعلق بأحكام الإمام وفيها الاتساق والانتظام. فأقول: إن عسر القبض على يده الممتدة لاستظهاره بالشوكة العتيدة والعدد

(١) وهو شغور الزمان عن الإمام شغوراً معنوياً وهو ما يسمى بـ(انهيار السلطة المركزية).

المعدة فقد شغل الزمان عن القائم بالحق، ودفع إلى مصابرة المحن طبقات الخلق، ووقع الكلام في أحد مقصود الكتاب؛ إذ هذا المجموع مطلوبه أمران أحدهما بيان أحكام الله عند خلو الزمن عن الأئمة^(١).

فكلام الجويني هذا ينقض كلامه الأول، وهذا يدلنا على عدم تأصيله لهذه المسائل على طريقة أهل السنة والجماعة؛ فإن من أصّل هذه المسائل على طريقة أهل السنة لا يقع في مثل هذا التناقض، وإنما هو يؤصّل هذه المسائل على طريقة المعتزلة والمتكلمين والأشاعرة كما بين ذلك شيخ الإسلام في النُّقول التي أوردناها عنه.

فالجويني - فيما سبق من كلامه - يبين أن مجرد الفسق لا ينزعزل به الحاكم المستتب له الأمر، أما الحاكم الذي فقد سيطرته على البلاد بحيث لم يعد له سلطان على ولايته وتعطلت وظيفته وهو ما يسمى بـ (انهيار السلطة المركزية)^(٢) فعندها يخلعه أهل الحل والعقد؛ إذ هو مخلوع بالفعل لعجزه بالكلية عن القيام بمهامه، وهو ما فصله بعد ذلك الجويني في الكلام على (شغور الزمان من الإمام) فهذه هي الحالة التي قصدها الجويني وهي صورة مفترضة لم تكن موجودة قبل هذه الأحداث.

فهل كانت مصر قبل هذه الأحداث بهذا الوضع وهو (انهيار السلطة المركزية)؟!

وهل كانت مصر قبل هذه الأحداث بهذا الوضع الذي صوره الجويني وهي الفوضى العارمة في كل أنحاء البلاد وعدم السيطرة عليها؟

(١) كتاب «غياث الأمم» (ص ٢٨-٣١).

(٢) ينظر: «وفي أحداث الجزائر عبرة» للشيخ محمد سعيد رسلان على موقعه.

من ادعى ذلك فقد أعظم الفرية والبهتان وخالف الواقع المشاهد لكل ذي عينين.

بل نقول: إن هؤلاء هم الذين أحدثوا هذه الفوضى العارمة التي اجتاحت أنحاء البلاد كالطوفان.

والتي ما كان يتوقعها أحد على الإطلاق وما زالت الفوضى قائمة حتى الآن وبعد مرور أكثر من عام على هذه الأحداث (الملعونة).

فقد أخرجوا الناس من صبرهم وصمتهم وجرءوهم على حكامهم وأسقطوا هيبة دولتهم، وصار الأمر في يد هؤلاء الأغرار الصغار، والواحد منهم لا يستطيع أن يتحمل مسئولية أسرة وهو يتكلم في مصير أمة!

فهؤلاء الحزبيون والقطيبيون هم سبب هذا الشر والبلاء على العباد والبلاد فاللهم اكف البلاد والعباد شرورهم.



الشبهة الخمسون قول ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٤٣):

«في البحث قول ابن حزم في جواز الخروج على أئمة الجور بالسلاح أيضًا». قال أيضًا في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٨٩). «وقد حكى ابن حزم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة جواز الخروج على الأئمة الظلمة بالقوة».

قال ابن حزم: وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سَلَّ السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك».

الرد على هذه الشبهة من خمسة أوجه:
الوجه الأول:

أن ابن حزم ليس من العلماء الذين أصلوا عقيدة أهل السنة والجماعة، وإنما هو متخبط في مسائل كثيرة من مسائل الاعتقاد، فهو ليس من علماء السنة في باب الاعتقاد.

فقد سئل الشيخ صالح آل الشيخ:
هل ابن حزم من أهل السنة والجماعة؟

فأجاب الشيخ:

«لا، ابن حزم ليس سنياً بل له مذهب خاص، ابن عبد الهادي وغيره يعتبرونه من الجهمية، طائفة تعتبره من الفلاسفة يعني: خليط، هو في العقيدة مختلط لا يتبع مذهباً من المذاهب، عنده تجهم، وعنده أشعريات، وعنده فلسفة؛ يعني: مختلط»^(١).
فابن حزم ليس من الذين يؤخذ عنهم عقيدة أهل السنة والجماعة وإنما هو يؤصل أحياناً مذهب الجهمية، وأحياناً مذهب المعتزلة، وأحياناً مذهب الفلاسفة وغير ذلك.

ولقد قام الشيخ عبد الرحمن بن صالح السديس في كتابه «من مخالفات ابن حزم لمذهب أهل السنة» بذكر بعض المسائل التي خالف فيها ابن حزم مذهب أهل السنة والجماعة، وفيها من الطوام الشيء الكثير، وسوف أنقل كلام الشيخ عبد الرحمن بن صالح السديس كاملاً حتى نقف على حجم مخالفات ابن حزم لمذهب أهل السنة والجماعة.

قال الشيخ عبد الرحمن بن صالح السديس:

«فهناك بعض الشباب والمبتدئين في الطلب من يطالع كتب العلامة ابن حزم، وقد يخفى عليهم ما فيها من مخالفات متعددة لمنهج السلف في عدد من الجوانب أهمها العقيدة، فأحببت من باب النصيحة للمسلمين تبين بعض الأمور التي يحذر منها في أقواله، وكتبه، وذلك بذكر النقول عن أئمة المحققين من العلماء... وهذه بعض النقول المقصودة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٩):
«وكذلك أبو محمد بن حزم مع معرفته بالحديث، وانتصاره لطريقة داود

(١) «شرح الطحاوية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٧٥).

وأمثاله من نفاة القياس أصحاب الظاهر؛ قد بالغ في نفي الصفات، وردّها إلى العلم مع أنه لا يثبت علمًا هو صفة، ويزعم أن أسماء الله كالعليم والقدير ونحوهما لا تدل على العلم والقدرة، ويتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذمًا عظيمًا، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات، ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعتة: أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنة والحديث من مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك».

وقال في «منهاج السنة» (٢/ ٥٨٣):

«وزعم ابن حزم أن أسماء الله تعالى الحسنى لا تدل على المعاني فلا يدل عليم على علم، ولا قدير على قدرة، بل هي أعلام محضة! وهذا يشبه قول من يقول بأنها تقال بالاشتراك اللفظي.

وأصل غلط هؤلاء شيئان:

- إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه.

- وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج.

فالأول هو مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات، قالوا: إذا قلنا عليم يدل على علم، وقدير يدل على قدرة؛ لزم من إثبات الأسماء إثبات الصفات، وهذا مأخذ ابن حزم فإنه من نفاة الصفات، مع تعظيمه للحديث والسنة والإمام أحمد، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره.

وغلطه في ذلك بسبب أنه أخذ أشياء من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه، ولم يتفق له من يبين له خطأهم، ونقل المنطق بالإسناد عن متي الترجمان، وكذلك قالوا: إذا قلنا: موجود وموجود، وحي وحي لزم التشبيه فهذا

أصل غلط هؤلاء».

وانظر نحوه في كتاب: «الرد على المنطقيين» (ص ١٣١-١٣٢).

وقال في «العقيدة الأصفهانية» (ص ١٠٦-١٠٨):

«وبهذا يتبين أن الحي القابل للسمع والبصر والكلام؛ إما أن يتصف بذلك، وإما أن يتصف بضده، وهو الصمم، والبكم، والخرس، ومن قُدِّر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: لا يوصف بأنه حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، بل قالوا: لا يوصف بالإيجاب، ولا بالسلب؛ فلا يقال: هو حي عالم، ولا يقال: ليس بحي عالم، ولا يقال: هو عليم قدير، ولا يقال: ليس بقدير عليم، ولا يقال: هو متكلم مريد، ولا يقال: ليس بمتكلم مريد، قالوا: لأن في الإثبات تشبيهاً بما تثبت له هذه الصفات، وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات.

وقد قاربهم في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية كابن حزم: أن أسماء الحسنى كالحى والعليم، والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة، ولا علم، ولا قدرة، وقال: لا فرق بين الحى، وبين العليم، وبين القدير في المعنى أصلاً! ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقلية، وقرمطة في السمعية، فإننا نعلم بالاضطرار الفرق بين الحى، والقدير، والعليم، والملك، والقدوس، والغفور...

إلى أن قال: ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه، وإنما امتنعوا عن بعضها.

وأيضاً؛ فالله له الأسماء الحسنى دون السوءى، وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيئ بمعناه، فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى لا تنقسم إلى حسنى وسوءى، بل هذا القائل لو سمي معبوده: بالميت

والعاجز والجاهل، بدل الحي والعالم والقادر؛ لجاز ذلك عنده! فهذا ونحوه قرمطة ظاهرة من هؤلاء الظاهرية الذين يدعون الوقوف مع الظاهر، وقد قالوا بنحو مقالة القرامطة الباطنية في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته، مع ادعائهم الحديث، ومذهب السلف، وإنكارهم على الأشعري وأصحابه أعظم إنكار، ومعلوم أن الأشعري وأصحابه أقرب إلى السلف والأئمة، ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير.

وأيضاً؛ فهم يدعون أنهم يوافقون أحمد بن حنبل، ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن، والصفات، وينكرون على الأشعري وأصحابه، والأشعري وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبل، ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات منهم تحقيقاً وانتساباً.

أما تحقيقاً: فمن عرف مذهب الأشعري وأصحابه، ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات؛ تبين له ذلك، وعلم هو وكل من فهم المقاليتين أن هؤلاء الظاهرية الباطنية أقرب إلى المعتزلة، بل إلى الفلاسفة من الأشعرية، وأن الأشعرية أقرب إلى السلف، والأئمة، وأهل الحديث منهم.

وأيضاً؛ فإن إمامهم داود، وأكابر أصحابه كانوا من المثبتين للصفات على مذهب أهل السنة والحديث، ولكن من أصحابه طائفة سلكت مسلك المعتزلة، وهؤلاء وافقوا المعتزلة في مسائل الصفات، وإن خالفوهم في القدر والوعيد.

وفي (ص ١٠٩-١١٠):

«وهذه الجمل نافعة؛ فإن كثيراً من الناس ينتسب إلى السنة، أو الحديث، أو اتباع مذهب السلف، أو الأئمة، أو مذهب الإمام أحمد، أو غيره من الأئمة، أو قول الأشعري، أو غيره، ويكون في أقواله ما ليس بموافق لقول من انتسب إليهم،

فمعرفة ذلك نافعة جداً كما تقدم في الظاهرية الذين ينتسبون إلى الحديث، والسنة حتى أنكروا القياس الشرعي المأثور عن السلف والأئمة، ودخلوا في الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، حتى نفوا حقيقة أسماء الله وصفاته، وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنية بحيث تكون مقالة المعتزلة في أسماء الله أحسن من مقالته، فهم مع دعوى الظاهر يقرمطون في توحيد الله وأسمائه».

وقال الإمام ابن تيمية كما في «جامع الرسائل» (١/ ١٧٠-١٧١) بعد ذكره لأقوال ابن عربي، وأصحابه، ثم الغزالي في كتابيه المضمون بهما على غير أهلها، والفلاسفة:

«وقد يقرب من هؤلاء ابن حزم حيث رد الكلام، والسمع، والبصر، وغير ذلك إلى العلم، مع أنه لا يثبت صفة لله هي العلم، ويجعل أسماء الحسنى إنما هي أعلام محضة! فالحي، والعالم، والقادر، والسميع، والبصير، ونحوه كلها أسماء أعلام لا تدل على الحياة، والعلم، والقدرة، وهذا يؤول إلى قول القرامطة الباطنية ونحوهم نفاة أسماء الله تعالى الذين يقولون: لا يقال حي ولا عالم ولا قادر، وهذا كله من الإلحاد في أسماء الله وآياته قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]... إلخ. اهـ وكلام ابن حزم المشار إليه في «الفصل» (٣/ ١٢٤، ١٢٨).

وقال في «الرد على الأحنائي» (ص ١٥):

«وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام، وأما السفر إلى آثار الأنبياء فذلك مستحب، ولأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب، وهو إحدى الروايتين عن داود الظاهري، فلا يقول إن قوله ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] يدل على النهي عن الضرب والشتم ولا إن قوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]؛ يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار، وأمثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين، ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك، فينسبونه إلى عدم الفهم، ونقص العقل.

وانظر نحوه في «الفتاوى» (٢٧/ ٢٥٠).

وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٩٥):

«فصل:

وأما نساء النبي ﷺ فلم يقل: إنهن أفضل من العشرة إلا أبو محمد بن حزم، وهو قول شاذ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تبطل هذا القول، وحجته التي احتج بها فاسدة. ذكر حجته ورد عليها ثم قال: «وبالجملة؛ فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، كما يعجب مما يأتي من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله: إن مريم نبية، وإن آسية نبية، وإن أم موسى نبية». اهـ [..ثم رد عليه].

وانظر كلام ابن تيمية في «الصفدية» (١/ ١٩٨): على هذه المسألة، والرد

على ابن حزم.

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢١/ ٢٠٧):

«ومن لم يلحظ المعاني من خطاب الله ورسوله، ولا يفهم تنبيه الخطاب، وفحواه من أهل الظاهر كالذين يقولون: إن قوله ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَ أَفْ﴾ لا يفيد النهي عن الضرب، وهو إحدى الروايتين عن داود، واختاره ابن حزم وهذا في غاية الضعف، بل وكذلك قياس الأولى، وإن لم يدل عليه الخطاب لكن عرف أنه

أولاً بالحكم من المنطوق بهذا؛ فإنكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف فما زال السلف يحتجون بمثل هذا وهذا».

وقال في «درء تعارض العقل والنقل» (٨ / ٦١) في كلامه على ابن عقيل: «فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور، وكذلك يوجد هذا وهذا في كلام كثير من المشهورين بالعلم مثل أبي محمد بن حزم، ومثل أبي حامد الغزالي، ومثل أبي عبد الله الرازي وغيرهم».

قال شيخ الإسلام في «الصفدية» (٢ / ١٧٨):

«... ابن حزم، وهو ممن يعظم الفلاسفة».

في «الفتاوى» (٩ / ٢٧٤):

«وهي الفلسفة الأولى، والحكمة العليا عندهم وهم يقسمون الوجود إلى:

جوهر وعرض.

والأعراض يجعلونها تسعة أنواع، هذا هو الذي ذكره أرسطو وأتباعه؛ يجعلون هذا من جملة المنطق؛ لأن فيه المفردات التي تنتهي إليها الحدود المؤلفة، وكذلك من سلك سبيلهم ممن صنف في هذا الباب كابن حزم وغيره».

وفي «الفتاوى» (٥ / ٢٨٢) ذكر أن ابن حزم ينفي الصفات.

وفي «الفتاوى» (٤ / ٢٦٢):

«فصل:

مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل إثبات القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم، والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ ما بين الموت إلى يوم القيامة، هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة،

وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع، لكن من أهل الكلام من يقول هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية.

ومنهم من يقول بل هو على النفس فقط بناء على أنه ليس في البرزخ عذاب على البدن، ولا نعيم كما يقول ذلك ابن ميسرة وابن حزم...» وانظر ما بعده.

وانظر: (٥/٤٤٦، ٥٢٥) وفيه:

«ولهذا صار بعض الناس إلى أن عذاب القبر إنما هو على الروح فقط كما يقوله ابن ميسرة وابن حزم، وهذا قول منكر عند عامة أهل السنة والجماعة». وانظر: «الروح» لابن القيم (ص ٤٢) فقد استفاض في المسألة ورد على أبي محمد بن حزم.

وفي «الفتاوى» (٨/٨):

«في مسألة كون الرب قادراً مختاراً، وما وقع فيها من التقصير الكثير مما ليس هذا موضعه، والمقصود هنا الكلام بين أهل الملل الذين يصدقون الرسل فنقول هنا مسائل:

المسألة الأولى: قد أخبر الله أنه على كل شيء قدير، والناس في هذا على ثلاثة أقوال:

- طائفة تقول: هذا عام يدخل فيه الممتنع لذاته من الجمع بين الضدين، وكذلك دخل في المقدور، كما قال ذلك طائفة منهم ابن حزم.

- وطائفة تقول: هذا عام مخصوص يخص منه الممتنع لذاته؛ فإنه وإن كان شيئاً فإنه لا يدخل في المقدور كما ذكر ذلك ابن عطية، وغيره، وكلا القولين خطأ.

- والصواب هو: القول الثالث الذي عليه عامة النظار، وهو: أن الممتنع لذاته ليس شيئاً ألَبَتَهُ...».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٨/٤):

«كذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل؛ وإنما يُستحمد بموافقة السنة والحديث؛ مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات؛ فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد بن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك؛ فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له.

كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب مضمومًا إلى ما في كلامه من الوقعة في الأكابر والإسراف في نفى المعاني ودعوى متابعة الظواهر وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر.

ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره.

فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء». اهـ

قلت: يضاف على كلام الإمام ابن تيمية قيدين مهمين أعملهما هو كثيرًا، وكذا غيره من العلماء هما:

١ - أن يكون كلامه في التصحيح، والتضعيف، والكلام على الرواة موافقًا لمنهج المحدثين لا مما شذ به عنهم.

٢ - موافقته للسلف فيما يفهم من النص لا مما تفرد به من الغرائب.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٢):

«وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به الرسول ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان فإليهم المرجع في هذا الباب، لا إلى من هو أجنبي عن معرفته ليس له معرفة بذلك، ولولا أنه قلد في الفقه لبعض الأئمة لكان في الشرع مثل آحاد الجاهل من العامة.

فإن قيل: قلت: إن أكثر أئمة النفاة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرسول وأقوال السلف في تفسير القرآن، وأصول الدين وما بلغوه عن الرسول ففي النفاة كثير ممن له معرفة بذلك.

قيل: هؤلاء أنواع:

نوع: ليس لهم خبرة بالعقليات، بل هم يأخذون ما قاله النفاة عن الحكم والدليل ويعتقدونها براهين قطعية، وليس لهم قوة على الاستقلال بها، بل هم في الحقيقة مقلدون فيها، وقد اعتقد أقوال أولئك؛ فجميع ما يسمعون من القرآن والحديث، وأقوال السلف لا يحملونه على ما يخالف ذلك، بل إما أن يظنوه موافقًا

شبهات حول الخروج والثورات

لهم، وإما أن يعرضوا عنه مفوضين لمعناه، وهذه حال مثل أبي حاتم البستي، وأبي سعد السمان المعتزلي، ومثل أبي ذر الهروي، وأبي بكر البيهقي، والقاضي عياض، وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي وأمثالهم.

والثاني: من يسلك في العقلية مسلك الاجتهاد ويغلط فيها كما غلط غيره، فيشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة، مع أنه لا يكون له من الخبرة بكلام السلف والأئمة في هذا الباب ما كان لأئمة السنة، وإن كان يعرف متون الصحيحين وغيرهما، وهذه حال أبي محمد بن حزم، وأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي وأمثالهم، ومن هذا النوع بشر المريسي، ومحمد بن شجاع الثلجي، وأمثالهما.

ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار وعظموا مذهب السلف وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأمثالهم.

وقال في «درء تعارض العقل» (٢٦٣/٧):

وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممن وافقوا الجهمية على نفي الصفات وإن كانوا منتسبين إلى الحديث والسنة.

وقال في «النبوات» (١٢٩/١):

فقال طائفة: لا تخرق العادة إلا لنبي، وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين، وهذه طريقة أكثر المعتزلة وغيرهم كأبي محمد

ابن حزم وغيره».

وفي «الفتاوى» (٢٢ / ٤٨٢):

«الحمد لله هذا القول [ليس لله إلا تسعة وتسعين اسمًا]، وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد بن حزم وغيره، فإن جمهور العلماء على خلافه، وعلى ذلك مضى سلف الأمة، وأئمتها وهو الصواب لوجوه».

قال ابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص ١٢-١٥):

«وإنما نعني بقولنا: العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم - رضي الله عنهم أجمعين -.

ولسنا نعني أبا الهذيل ولا ابن الأصم ولا بشر بن المعتمر ولا إبراهيم بن سيار ولا جعفر بن حرب ولا جعفر بن مبشر ولا ثمامة ولا أبا [عفان] ولا الرقاشي ولا الأزارقة والصفرية، ولا جهال الإباضية، ولا أهل الرفض؛ فإن هؤلاء لم يتعنوا من تثقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها ولا البحث عن أحكام القرآن لتمييز حق الفتيا من باطلها بطرف محمود، بل اشتغلوا عن ذلك بالجدال في أصول الاعتقادات، ولكل قوم علمهم، ونحن وإن كنا لا نكفر كثيرًا ممن ذكرنا ولا نفسق كثيرًا منهم بل نتولى جميعهم حاشا من أجمعت الأمة على تكفيره منهم».

قلت - أي: الشيخ السديس -: الحقيقة تعجب من كلامه رَحِمَهُ اللهُ لا تكفير،

ولا تفسيق، وتولي لجميعهم ما هذه الرقة لأهل البدع، أين تلك الشدة المعهودة؟!

إلى أن قال ابن حزم:

«ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدالته وبحثه عن حدود الفتيا،

وإن كان مخالفًا لنحلتنا، بل نعتد بخلافه كسائر العلماء ولا فرق، كعمرو بن عبيد

شبهات حول الخروج والثورات

ومحمد بن إسحاق وقتادة بن دعامة السدوسي وشبابة بن سوار والحسن بن حيي وجابر بن زيد ونظرائهم، وإن كان فيهم القدرى والشيعة والإباضي والمرجئ؛ لأنهم كانوا أهل علم وفضل وخير واجتهاد -رحمهم الله-، وغلط هؤلاء بما خالفونا فيه كغلط سائر العلماء في التحريم والتحليل ولا فرق».

قلت: وهذا خلط بين من نسب لبدعة هو منها بريء، وبين من تاب ورجع، وبين من هو من رءوس الاعتزال.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله في «شرح كتاب التوحيد» (١/ ٥٤٦):

في شرحه لحديث: «يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر»، وراجعته هناك:

«فقد تبين بهذا خطأ ابن حزم في عده الدهر من أسماء الله الحسنی، وهذا غلط فاحش، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: ﴿وَمَا يُلْكَا إِلَّا الْدَّهْرُ﴾ مصيبين!»
قال العلامة ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٤٩) بعد أن أثنى عليه بما يستحق نقلاً، وإنشاء:

«أبو محمد بن حزم من بحور العلم له اختيارات كثيرة حسنة، وافق عليها غيره من الأئمة، وله اختيارات انفرد بها في الأصول والفروع وجميع ما انفرد به خطأ، وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث، وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة». اهـ
ثم قال ابن عبد الهادي أيضاً (٣/ ٣٥٠):

«وقد طالعت أكثر كتاب «الملل والنحل» لابن حزم، فرأيت قد ذكر فيه عجائب كثيرة، ونُقُولاً غريبة، وهو يدل على قوة ذكاء مؤلفه، وكثرة اطلاعه، لكن تبين لي أنه جهمي جلد لا يثبت من معاني أسماء الله الحسنی إلا القليل كالخالق، والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدل على معنى أصلاً كالرحيم، والعليم، والقدير، ونحوها، بل العلم عنده هو: القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل

العلم على معنى زائد على الذات المجردة أصلاً، وهذا عين السفسطة والمكابرة.
 وكان ابن حزم في صغره قد اشتغل في المنطق، والفلسفة، وأخذ المنطق عن
 محمد بن الحسن المذحجي، وأمعن في ذلك فتقرر في ذهنه بهذا السبب معاني باطلة.
 ثم نظر في الكتاب والسنة، ووجد ما فيها من المعاني المخالفة لما تقرر في
 ذهنه، فصار في الحقيقة حائرًا في تلك المعاني الموجودة في الكتاب، والسنة،
 فراوغ في ردها روغان الثعلب، فتارة يحمل اللفظ على غير معناه اللغوي، ومرة
 يحمل ويقول: هذا اللفظ لا معنى له أصلاً، بل هو بمنزلة الأعلام، وتارة يرد ما
 ثبت عن المصدوق كرده الحديث المتفق على صحته في إطلاق لفظ الصفات،
 وقول الذي كان يلزم قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]؛ لأنها صفة
 الرحمن وَعَلَّاهُ فأنا أحب أن أقرأ بها.

ومرة يخالف إجماع المسلمين في إطلاق بعض الأسماء على الله وَعَلَّاهُ،
 وفي كلامه على اليهود والنصارى، ومذاهبهم، وتناقضهم فوائد كثيرة، وتخليط
 كثير، وهجوم عظيم، فإنه رد كثيرًا من باطلهم ببطل مثله، كما رد على النصارى
 في التثليث بما يتضمن نفي الصفات، وكثيرًا ما يلعن، ويكفر، ويشتم جماعة ممن
 نقل كتبهم كمتي، ولوقا، ويوحنا، وغيرهم، ويقذع في القدح فيهم إقذاعًا بليغًا.
 وهو في الجملة: لون غريب، وشيء عجيب، وقد تكلم على نقل القرآن،
 والمعجزات، وهيئة العالم بكلام أكثره مليح حسن، ومما عيب على ابن حزم فجاجة
 عبارته، وكلامه في الكبار». اهـ

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢ / ٩٢): بعدما وصفه بـ: الإمام الحافظ

العلامة...:

«وكان ابن حزم كثير الوقعة في العلماء بلسانه وقلمه، فأورثه ذلك حقدًا

في قلوب أهل زمانه».

إلى أن قال: «والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً في الفروع لا يقول بشيء من القياس، لا الجلي ولا غيره، وهذا الذي وضعه عند العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره وتصرفه.

وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول، وآيات الصفات، وأحاديث الصفات؛ لأنه كان أولاً قد تضرع من علم المنطق أخذه عن محمد بن الحسن... ففسد بذلك حاله في باب الصفات».

وقال ابن القيم في «أقسام القرآن» (ص ١٥٢):

«وها هنا أمر يجب التنبيه عليه غلط فيه أبو محمد بن حزم أقبح غلط؛ فذكر في أسماء الرب تعالى الهوي بفتح الهاء، واحتج بما في الصحيح من حديث عائشة أن رسوله ﷺ كان يقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى الهوي»، فظن أبو محمد أن الهوي صفة للرب! وهذا من غلطه رَحِمَهُ اللهُ، وإنما الهوي على وزن فعيل اسم لقطعة من الليل، يقال: مضى هوي من الليل على وزن فعيل، ومضى هزيع منه؛ أي: طرف وجانب، وكان يقول سبحان ربي الأعلى في قطعة من الليل وجانب منه، وقد صرحت بذلك في اللفظ الآخر فقالت: كان يقول: سبحان ربي الأعلى الهوي من الليل».

قال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري عن ابن حزم: «إنه غير موفق في كثير من مسائل الأسماء والصفات». «ابن حزم خلال ألف عام» (٢/ ١٥٣).

انتهى كلام الشيخ السديس^(١).

وبعد هذا الكم الهائل من مخالفات ابن حزم لمذهب أهل السنة والجماعة؛

(١) «من مخالفات ابن حزم لمذهب أهل السنة» للشيخ عبد الرحمن بن صالح السديس.

فإن العجب لا يكاد ينقطع من هؤلاء الذين يؤيدون ما حدث في مصر ويعتبرون الخروج بالسيف هو مذهب أهل السنة -وكذبوا في ذلك- ويوردون كلام ابن حزم ويعتمدون عليه اعتماداً كلياً، وكأن علماء أهل السنة قاطبة ما تكلموا في هذه المسألة حتى تكلم فيها ابن حزم الذي تخطب تخطباً شديداً في باب الاعتقاد! وهذه هي عادة أهل الأهواء والبدع ينظرون إلى الأدلة وإلى أقوال العلماء نظر الأعور، يأخذون ما يوافق بدعهم ويجعلون ما يخالف أهواءهم وراء ظهورهم، وكأنه ما كان ولا وُجد؛ فنسأل الله أن يعاملهم بما يستحقون.

الوجه الثاني:

أن ابن حزم قد ذكر أن تغيير المنكر بالسيف هو مذهب طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية، وهذا مخالف لما قرره علماء السنة أن تغيير المنكر بالسيف ليس مذهباً لأهل السنة؛ لأن ما وقع من بعض السلف إنما هو مخالف لمذهب أهل السنة، وإلا فما هو الفرق بين مذهب أهل السنة في الخروج وبين مذهب الخوارج والمعتزلة؟

ثم إن هناك فرقاً بين مسألة فيها مذهبان وقولان للسلف، ومسألة هي مذهب السلف وأصل من أصول أهل السنة ثم يخالف بعض السلف فيها؛ فلا تعد مخالفتهم لمذهب السلف في هذا الأصل من أصول أهل السنة قولاً آخر عند السلف، بل تعد من باب مخالفة أصل من أصول السلف، كمسألة ترك الخروج على أئمة الجور والفسق وترك قتالهم التي من خالفها فقد خالف أصلاً من أصول أهل السنة ووقع في قول الخوارج والمعتزلة.

قال الخبير بأصول أهل السنة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال

الأئمة وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة: التوحيد الذي هو سلب الصفات، والعدل الذي هو التكذيب بالقدر، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة»^(١).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«لا يجوز الإنكار عليهم بالسيف كما يراه من يقاتل ولا الأمر من الخوارج والزيدية والمعتزلة وطائفة من الفقهاء وغيرهم»^(٢).

وقال أيضاً رَحِمَهُ اللهُ:

«وبهذا الوجه صارت الخوارج تستحل السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم»^(٣).

فلا يحتج بكلام ابن حزم في هذه المسألة ولا في المسائل التي خالف فيها عقيدة أهل السنة والجماعة، وقرر فيها عقائد الفرقة المنحرفة عن الصراط المستقيم كالجهمية والمعتزلة والفلاسفة وغيرهم.

الوجه الثالث:

أن ابن حزم في نفس الكتاب قد ذكر أن الإمام إن ترك فرائض أو ارتكب كبائر فإن ولايته صحيحة ولكن هذا يكره فقط.

(١) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٣٤٨).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩٢).

(٣) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦).

قال ابن حزم:

«يستحب أن يكون:

عالمًا بما يخص أمور الدين من العبادات والسياسة والأحكام.

مؤديًا للفرائض كلها لا يُخلُ بشيء منها.

مجتنبًا لجميع الكبائر سرًا وجهرًا.

مستترًا بالصغائر إن كانت منه.

فهذه أربع صفات يكره المرء أن يلي الأمة من لم ينتظمها؛ فإن وليَ فولايته

صحيحة ونكرها»^(١).

فهذا تناقض منه في نفس كتابه، وهذا عادة من لم يؤصل العلم على طريقة

السلف الوقوع في التناقض، فمرة يوجب الخروج بالسيف على من وقع في الكبائر،

ومرة يجعل ولايته صحيحة مع كراهتها.

وهذا ما لا تجده عند السلف الصالح؛ فإن الناظر إلى المصنفات في أصول

الدين عند أهل السنة يجد أمرًا عجبًا.

فإنهم وإن اختلفت بلدانهم وأزمانهم فعباراتهم واحدة في المعنى، بل ربما

في المبنى، فلا يقع التناقض بين كلام أهل السنة فضلًا أن يقع التناقض بين كلام

العالم الواحد في نفس الكتاب.

قال محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة

والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنًا بعد قرن ثم

قرنًا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٤/١٢٩).

ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان - وذكر أسمائهم - فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: ثم ذكر جملاً من أصول أهل السنة^(١).

وهذا من أكبر الدلائل على صحة مذهب السلف الصالح وأن ما عداه إنما هو منحرف عن الصراط المستقيم.

الوجه الرابع:

أن الأمر الذي جعل ابن حزم يذهب إلى هذا القول أنه اعتقد أن أكثر الأحاديث الواردة في الصبر على جور الأئمة وترك الخروج عليهم، أنها إما ضعيفة أو منسوخة، مع تصحيحه الأحاديث الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعلها هي العمدة في كلامه مع الأحداث التاريخية التي وردت في هذا الشأن.

قال ابن حزم:

«فكان ظاهر هذه الأخبار معارضة للآخر فصَحَّ أن إحدى هاتين الجملتين ناسخة للأخرى لا يمكن غير ذلك؛ فوجب النظر في أيهما هو الناسخ فوجدنا تلك الأحاديث التي منها النهي عن القتال موافقة لمعهود الأصل، ولما كانت الحال فيه في أول الإسلام بلا شك، وكانت هذه الأحاديث الأخر واردة بشريعة زائدة وهي القتال هذا ما لا شك فيه فقد صح نسخ متن تلك الأحاديث ورفع حكمها حين نطقه - عليه الصلاة والسلام - بهذه الأخر بلا شك، فمن المحال المحرم أن يؤخذ بالمنسوخ ويترك الناسخ، وأن يؤخذ الشك ويترك اليقين، ومن

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٧٢).

ادعى أن هذه الأخبار بعد أن كانت هي النسخة فعادت منسوخة، فقد ادعى الباطل وَقَفًا ما لا علم له به فقال على الله ما لم يعلم وهذا لا يحل»^(١).

وهذا قول شاذ قد انفرد به ابن حزم ولم يقل به أحد من الأئمة من أهل السنة؛ فإنه عمد إلى قدر كبير جداً من الأحاديث الواردة في «الصحيحين» و«السنن» من الأحاديث الصحيحة المعتمدة المتلقاة من الأمة بالقبول وطرحها وأبطل دلائلها أو ثبوتها؛ إذ هي عنده إما منسوخة أو ضعيفة، ومن هذه الأحاديث الواردة في (كتاب الإمارة) من (صحيح مسلم) وغيرها مما ورد في دواوين السنة، وهذا قول شاذ من ابن حزم لم يقل به أحد قط من أهل السنة.

ثم إنه عمد إلى الأحاديث الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلها العمدة في كلامه مع الأحداث التاريخية التي وردت في هذا الشأن، وهذا المسلك في هذه المسألة هو مسلك المعتزلة والخوارج، واختلق تناقضاً وتعارضاً بين الأحاديث الواردة في الصبر على جور الولاة وترك الخروج عليهم ومناذرتهم بالسيوف والأحاديث الواردة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد بيناً فيما سبق أنه لا تعارض بين هذين الأصلين عند أهل السنة وإنما وقع التعارض عند الخوارج والمعتزلة ومن سلك مسلكهم في هذا الزمن من القطبيين الذين هم خوارج العصر.

فنقول للذين يحتجون بكلام ابن حزم:

هل أنتم تسلكون مسلك ابن حزم مع هذه الأدلة؟!

فإن قالوا: نعم.

(١) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٤/١٣٣).

فقد وقعوا في ضلالة وبدعة، وقلدوا ابن حزم في شذوذه في التعامل مع هذه الأدلة تضعيفاً ونسخاً، الأمر الذي لم يقل به أحد قط من أهل السنة. وإن قالوا: لا.

فقد بطل استدلالهم بكلام ابن حزم؛ إذ هو مبني على مسلك شاذ لم يقل به أحد قط من أهل السنة الذين يعرفون قدر «الصحيحين» وكما هو معلوم أن (الحكم المبني على قاعدة باطلة هو حكم باطل).

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن حزم في قوله بنسخ الأدلة الآمرة بالصبر على جور الأئمة، وبَيَّن أن هذا القول من ابن حزم مخالف لأهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فإن أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه ديناً لكن قد يخطئون

من وجهين:

أحدهما: أن يكون ما رأوه ديناً ليس بدين، كرأي الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء؛ فإنهم يعتقدون رأياً هو خطأ وبدعة ويقاتلون الناس عليه، بل يكفرون من خالفهم؛ فيصيرون مخطئين في رأيهم، وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم، وهذه حال عامة أهل الأهواء...

الوجه الثاني: من يقاتل على اعتقاد رأي يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة كأهل الجمل وصفين والحرّة والجماجم وغيرهم، لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة أكثر مما كانت؛ فيتبين لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر. وفيهم من لم تبلغه نصوص الشارع أو لم تثبت عنده.

وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم. وفيهم من يتأولها كما يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص. فإن بهذه الوجوه الثلاثة يترك من يترك من أهل الاستدلال العمل ببعض النصوص، إما ألا يعتد بثبوتها عن النبي ﷺ، وإما أن يعتقدها غير دالة على مورد الاستدلال، وإما أن يعتقدها منسوخة^(١).

الوجه الخامس:

أن قول ممدوح جابر:

«وقد حكى ابن حزم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة جواز الخروج على الأئمة الظلمة بالقوة قال أبو محمد... وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك».

فأقول:

هذا قول غير صحيح؛ لأنه نسب القول بجواز الخروج على الأئمة الظلمة بالقوة إلى أناس من الصحابة والتابعين وتبع التابعين والأئمة وليس الأمر كما ادعى ممدوح جابر.

فأما قوله:

«وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة».

فأقول:

من الإمام الذي خرج عليه علي بن أبي طالب ومن كان معه؛ وهو الذي كان أميراً للمؤمنين؟!

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٣٦-٥٣٨).

وأما قوله:

«وقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة، وقول معاوية وعمرو والنعمان بن بشير وغيرهم ممن معهم من الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -».

فأقول:

سبق الرد على هذه الشبهة وخلاصتها:

أن هؤلاء الصحابة ما خرجوا لقتال وما قصدوا ذلك وإنما دفعوا إليه دفعاً. أنهم ما خرجوا من أجل المنازعة على الملك وإنما من أجل طلب القصاص.

أنهم ندموا على ذلك أشد الندامة وتابوا منه ورجعوا عنه.

وأما قوله:

«وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد والحسن بن علي وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار والقائمين يوم الحرة - رضي الله عن جميعهم أجمعين -».

فأقول:

قد سبق بيان أنه لا حجة مع هؤلاء، وأنهم خالفوا الآثار في ذلك، وخالفوا كبار الصحابة والتابعين ومنهم من ندم على ذلك.

وأما نسبة ذلك لمحمد بن الحنفية فخطأ، والصحيح الذي ورد عنه بخلاف

ذلك كما سبق.

وأما قوله:

«وقول كل من أقام على الفاسق الحجاج ومن والاه من الصحابة - رضي الله عنهم جميعهم -».

فأقول:

قد سبق الرد على ذلك بأن قيامهم كان بسبب كفر الحجاج، ومع ذلك فقد ندم كل من خرج عليه.

وحذر من الخروج عليه كبار الصحابة والتابعين.

أما نسبة ذلك لأنس بن مالك وطلق بن حبيب ومطرف بن عبد الله بن الشخير والحسن البصري، فخطأ واضح؛ لأن هؤلاء اعتزلوا الفتنة وحذروا منها وكانوا يأمرون بالصبر وترك الخروج على الحجاج كما سبق ذكر ذلك عنهم.

وأما قوله:

«وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء... والحسن بن حيي وشريك».

فأقول:

هؤلاء كانوا يرون السيف لذلك جاءت أقوال أئمة السنة محذرة من هذا القول وأنكروا على من كان يعتقد ذلك كما سبق النقل في ذلك.

وأما قوله:

«وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كأبي حنيفة... ومالك والشافعي».

فأقول:

قد سبق الرد على ذلك وأثبتنا بالحجج والبراهين كما تقدم أن الأئمة الأربعة متفقون على ترك الخروج على أئمة الجور والفسق كما هو إجماع أهل السنة، والله الحمد والمنة.



الشبهة الواحدة والخمسون الحاكم غير شرعي

قال أبو إسحاق الحويني:

«ليس هناك سلطان شرعي في الأرض اليوم»^(١).

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير

رؤية شرعية» (ص ٦):

«أن الطاغية لم يستمد حكمه من منظور شرعي إسلامي، ولم يستمد

شرعيته من اختيار الشعب له، بل كان يجدد حكمه باستفتاء صوري هزلي يعلم

الجميع أنه تزوير فاضح فلم يكن لحكمه شرعية».

وقال أيضاً في نفس الكتاب (ص ٨):

«أن هذا الطاغية ليس هو الحاكم الشرعي الوارد ذكره في النصوص وكلام

أهل العلم».

وقال أيضاً في نفس الكتاب (ص ٨):

«المراد بالحاكم محل النزاع: من يحمي جناب الشريعة وثغور المسلمين

ويقوم الحدود ويستوفي الحقوق، لا من يعمل ضد ذلك».

(١) شريط له بعنوان: «نداء الغرباء».

قال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ٣٥):

«الرئيس البائد لا تنطبق عليه معايير الحاكم الشرعي الذي قد يختلف في الخروج عليه عند فسقه من عدمه حيث لم توجد بيعة ولا أهل حل وعقد».

وقال أيضًا في نفس الكتاب (ص ١٢٥):

«حقيقة الحاكم الشرعي أن يقام لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وحماية البيضة ودفع الفتنة».

قال ياسر برهامي^(١) في كتابه «فقه الخلاف» (ص ٥٣):

«ولا شك أن القبول بتصدر أمثال هؤلاء ورياستهم للمجتمع والإقرار بولايتهم على المسلمين ولاية شرعية يؤمر فيها بالسمع والطاعة والاعتراف لهم بحق التوجيه والأمر والنهي من أعظم ما يؤدي إلى فرقة المسلمين وهلاكهم في طاعة هؤلاء».

وقال أيضًا في نفس الكتاب (ص ٥٥):

«وهذه المسألة -يعني: عدم اعتبارهم ولاية شرعيين- ليست مبنية على تكفير أعيانهم من عدم تكفيرهم».

وممن أورد هذه الشبهة أيضًا:

مصطفى العدوي^(٢).

الرد على هذه الشبهة:

أن لفظ (حاكم شرعي) و(حاكم غير شرعي) ليس من ألفاظ السلف، ولم يرد

(١) لمعرفة حال ياسر برهامي ينظر: «فتح المنان في نقد شرح منة الرحمن»، و«الإنصاف بنقد كتاب فقه الخلاف»، و«كشف الحقائق الخفية عند سلفية الإسكندرية» كلهم للشيخ أحمد بن زايد.

(٢) وهذا قد حدثني به الثقات الذين سمعوه من مصطفى العدوي بلا واسطة.

عن أحد منهم مثل هذه الألفاظ المحدثّة.
وهي أيضاً من الألفاظ المجملّة التي تحتمل حقاً وباطلاً، فلا بد من الاستفسار عن معناها أولاً قبل القول بصحتها أو بطلانها، ثم نحكم عليها بالبطلان أو الصحة، والأولى ترك استعمال هذه الألفاظ لعدم استخدام السلف لها؛ ولأنّ الغالب على استخدامها أنه يكون على المعنى الباطل المبتدع؛ فيترك استعمالها وتستعمل الألفاظ التي استعمالها السلف.

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن صفات الله:

«كل لفظ وجد في الكتاب والسنة بالإثبات أثبت ذلك اللفظ، وكل لفظ وجد منفياً نفي ذلك اللفظ، وأما الألفاظ التي لا توجد في الكتاب والسنة بل ولا في كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين لا إثباتها ولا نفيها وقد تنازع فيها الناس؛ فهذه الألفاظ لا تثبت ولا تُنفى إلا بعد الاستفسار عن معانيها...»

ولم يكره السلف هذه لمجرد كونها اصطلاحية ولا كرهوا الاستدلال بدليل صحيح جاء به الرسول، بل كرهوا الأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة ولا يخالف الكتاب والسنة إلا ما هو باطل لا يصح بعقل ولا سمع...

والمقصود هنا: أن أئمة السنة كأحمد بن حنبل وغيره كانوا إذا ذكرت لهم أهل البدع الألفاظ المجملّة كلفظ الجسم والجوهر والحيز ونحوها؛ لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق النفي.

وأهل البدع بالعكس ابتدعوا ألفاظاً ومعاني إما في النفي وإما في الإثبات، وجعلوها هي الأصل المعقول المحكم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه، ثم نظروا في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه، وإلا قالوا هذا من الألفاظ المتشابهة المشكّلة التي لا ندري ما أريد بها، فجعلوا بدعهم أصلاً

محكمًا وما جاء به الرسول فرعًا له ومشكلاً إذا لم يوافقه.

وهذا أصل الجهمية والقدرية وأمثالهم وأصل الملاحدة من الفلاسفة الباطنية جميع كتبهم توجد على هذا الطريق، ومعرفة الفرق بين هذا وهذا من أعظم ما يعلم به الفرق بين الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله وبين السبل المخالفة له، وكذلك الحكم في المسائل العلمية والفقهية ومسائل أعمال القلوب وحقائقها وغير ذلك كل هذه الأمور قد دخل فيها ألفاظ ومعان محدثة وألفاظ ومعان مشتركة؛ فالواجب أن يجعل ما أنزله الله من الكتاب والحكمة أصلاً في جميع هذه الأمور ثم يرد ما تكلم فيه الناس إلى ذلك ويبين ما في الألفاظ المجملة من المعاني الموافقة للكتاب والسنة؛ فتقبل، وما فيها من المعاني المخالفة للكتاب والسنة، فترد.

ولهذا؛ كل طائفة أنكر عليها ما ابتدعت احتجت بما ابتدعته الأخرى، كما يوجد في ألفاظ أهل الرأي والكلام والتصوف، وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات إنه مشكل ومتشابه إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة؛ فإذا جاءت نصوص بينة محكمة بأمر وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك يقال في هذا: إنه يرد المتشابه إلى المحكم أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد؛ لم يجوز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل ويجعل ما في القرآن والسنة مشكلاً متشابهاً فلا يقبل ما دل عليه^(١).

فأهل السنة يقسمون الأحكام إلى قسمين:

١ - حاكم مسلم.

٢ - حاكم كافر.

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٧ / ٣٠٤ - ٣٠٧).

والحاكم المسلم له أحوال:

١ - حاكم مسلم عادل صالح.

٢ - حاكم مسلم ظالم فاسق.

٣ - حاكم مسلم ارتكب مكفرًا ولم تثبت في حقه شروط تكفير المعين

وانتفت عنه الموانع، فهو مسلم باق على أصله.

فالحاكم المسلم بأحواله الثلاثة يسمى حاكمًا أو سلطانًا وله البيعة والسمع

والطاعة في المعروف ﷺ، ويحرم الخروج عليه وقتاله وعزله بإجماع أهل السنة،

وهذا ما دلت عليه أحاديث النبي ﷺ.

فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون بعدي أئمة

لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب

الشياطين في جثمان إنس» قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟

قال: «تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٤٨٩١).

ولقد قام محمد عبد المقصود بالطعن في هذا الحديث الذي هو في «صحيح مسلم»

كعادة أهل الأهواء والبدع في رد الأحاديث التي تخالف بدعهم حتى ولو كانت في

«الصحيحين»؛ ولأن هذا الحديث يخالف عقيدة الخوارج التي ينتحلها هذا الرجل؛ فلقد

استشهد بكلام للنووي قام ببتره؛ لأن كلام النووي هذا (عليه لا له) فقام ببتره.

قال محمد عبد المقصود محاضرة بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج):

«قال النووي: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة، وهو كما

قال الدارقطني».

وإليك كلام النووي كاملاً الذي بتره هذا الرجل.

=

فتأمل في هذا الحديث -يرعاك الله- فمع أن النبي ﷺ وصف هؤلاء أنهم لا يستنون بسنته ولا يهتدون بهديه ووصف بطانتهم بأبشع وصف وهو أن قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان أنس، ومع كل هذا سماهم النبي ﷺ أمراء فلم ينزع عنهم وصف الإمارة مع ما هم فيه من هذه الأمور المستشنة بل وأمر بالسمع والطاعة في غير معصية الله، وإن ضربوا الظهور وأخذوا الأموال؛ فهذه هي سنة النبي ﷺ ومن خالفها فهو على غير السنة والطريقة.

وأما الحاكم الكافر فيخرج عليه بشروط سيأتي ذكرها.

أما تقسيم الحاكم إلى (حاكم شرعي) و(حاكم غير شرعي)، فتقسيم مبتدع فاسد أتى به المبتدعة من القطبيين خوارج العصر؛ ليتوصلوا به إلى الخروج على أئمة الجور والفسق، وهذا هو مسلك المبتدعة في كل حين يبتدعون ألفاظاً؛ ثم يبنون على هذه الألفاظ المبتدعة قواعد باطلة ثم يحاكمون الناس إلى تلك الألفاظ المبتدعة والقواعد الباطلة.

=

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٣٨/١٢):

«قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى؛ وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً تبيناً به صحة المرسل، وجاز الاحتجاج به، ويصير في المسألة حديثان صحيحان».

وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢٣٧/١٢):

«وفي حديث حذيفة هذا: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية». ونتوجه إلى هذا الرجل بهذا السؤال: هل ما قمت به من بتر كلام النووي هذا البتر القبيح يعد من باب الأمانة العلمية أم من باب الخيانة العلمية والجريمة الأخلاقية!

فأما قولهم: «إن الحاكم الشرعي هو من يقيم الحدود». فبمفهوم المخالفة أنه إن لم يقم الحدود فهو حاكم غير شرعي وتسقط ولايته وبالتالي يشرع الخروج عليه وقتاله وعزله.

وهذا كلام يحتاج إلى تفصيل لعدم وقوع الاشتباه.

فأقول: بالنسبة لعدم إقامة الحدود هذا فيه تفصيل:

- فإن ترك إقامة الحدود جاحداً إياها.
- أو مستحلاً الأحكام الوضعية.
- أو مفضلاً الأحكام الوضعية على إقامة الحدود.
- أو مجوزاً الحكم بالأحكام الوضعية.
- أو مساوياً الأحكام الوضعية بإقامة الحدود.
- أو ناسباً الأحكام الوضعية إلى الشرع.

فكل هذه الحالات هي كفر باتفاق أهل السنة والجماعة.

ثم بعد ذلك لابد من استيفاء الشروط وانتفاء الموانع عند الحكم على شخص بعينه، أما قبل ذلك فهو حاكم مسلم؛ فليس كل من وقع في الكفر صار كافراً بمجرد وقوعه في الكفر.

ودليل ذلك من الواقع العملي: ما كان من موقف أئمة السنة، وعلى رأسهم إمام أهل السنة الإمام أحمد عندما عاصر وعاش تحت ولاية ثلاثة من الأمراء هم المأمون والمعتصم والواثق، وكلهم كانوا يدعون إلى قول كفري باتفاق أهل السنة قاطبة لم يشذ منهم أحد، وهو القول بخلق القرآن ونفي الصفات وأن الله لا يرى في الآخرة.

ولم يقف الأمر على مجرد الدعوة بل تعدى ذلك إلى امتحان أهل السنة على القول بخلق القرآن، وأعمل فيهم القتل والضرب والحبس وقطع الأرزاق

من بيت مال المسلمين والمنع من التدريس والتحديث إلى غير ذلك من الأعمال الكفرية والبدعية.

ومع ذلك فلم يقل أحد من الأئمة - كأحمد وغيره - أن هؤلاء الولاة غير شرعيين، بل كانوا يلقبونهم بالإمارة؛ فكان أحمد يقول للمعتصم وهو يجلد على قول كفري (يا أمير المؤمنين)! ولكنه لم يكفره على التعيين، وكان يقول للوائق أيضًا (يا أمير المؤمنين)، وكان يدعو لهم بالصلاح، ولم ينزع يدًا من طاعة ولم يخرج عليهم؛ بل نهى الذين أرادوا الخروج على الواثق بسبب مقالاته وأفعاله.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فإن الإمام أحمد مثلاً قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات، وامتنحونه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو؛ بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم يكفرون كل من لم يكن جهمياً موافقاً لهم على نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر فلا يولونه ولاية، ولا يفتكونه من عدو، ولا يعطونه شيئاً من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة ولا فتياً ولا رواية، ويمتنحون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك؛ فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان، ومن كان داعياً إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه.

ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها

أعظم من العقوبة بالضرب.

ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع^(١).

وأما إن ترك إقامة الحدود لشهوة أو لرشوة أو لظلم فهذه كبيرة عظيمة وذنوب جسيم، ومع ذلك فهو مسلم عاصٍ فلا يخرج عليه ولا يقاتل كما جاء في الحديث.

قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم:

فمن حكم بغير ما أنزل الله يرى أن ذلك أحسن من شرع الله فهو كافر عند جميع المسلمين.

وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلاً من شرع الله ويرى أن ذلك جائز، ولو قال: إن تحكيم الشريعة أفضل؛ فهو كافر لكونه استحله ما حرم الله.

أما من حكم بغير ما أنزل الله اتباعاً للهوى، أو لرشوة، أو لعداوة بينه وبين المحكوم عليه، أو لأسباب أخرى، وهو يعلم أنه عاص لله بذلك، وأن الواجب عليه تحكيم شرع الله؛ فهذا يعتبر من أهل المعاصي والكبائر ويعتبر قد أتى كفراً أصغر وظلماً أصغر وفسقاً أصغر؛ كما جاء هذا المعنى عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا،

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/٥٨٨-٢٨٩).

وعن طاوس وجماعة من السلف الصالح، وهو المعروف عند أهل العلم، والله ولي التوفيق»^(١).

وأما قولهم:

«ويحمي جناب الشريعة».

فهذا - والله الحمد والمنة - كان موجوداً ولا ينكره إلا جاحد مكابر، فالشريعة في الجملة مصانة؛ فالصلوات تقام والأذان يرفع والحجيج والمعتمرون يذهبون إلى البيت الحرام على مدار العام، والسنن الظاهرة قد انتشرت كاللحية والنقاب والسواك والاعتكاف وصلاة العيد في الخلاء، وغيرها من السنن الظاهرة المنتشرة، وقلّت إلى حد ما مظاهر الشرك عند القبور والأضرحة والمشاهد، وإن كانت موجودة، ومع ذلك لا ننكر انتشار المعاصي والفواحش والتبرج والسفور وغيرها من الموبقات، وهذا لم تخل منه دولة بعد زمن معاوية خلا زمن عمر بن عبد العزيز إلى يومنا هذا، ولكن الحزبيين من القطبيين والإخوان وغيرهم يعتبرون أنفسهم هم (الإسلام) ويعتبرون بدعهم من التكفير والتفجير والخروج هي (الشريعة) فمن حاربهم فقد حارب الإسلام ومن حذر من بدعهم فقد تعدى على جناب الشريعة فيحكمون على أغلب مخالفاتهم بالردة والكفر والنفاق والعمالة.

ومن العجب الذي لا ينقضي من أولئك الحزبيين من القطبيين وغيرهم أنهم قاموا بحملات ومؤتمرات وندوات من أجل الحفاظ على (المادة الثانية من الدستور المصري) والتي تنص على أن (مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) وهذه المادة كانت موجودة من قبل، ومع ذلك كانوا يحكمون بالكفر على الحاكم السابق

(١) «مجموع فتاوى ومقالات ابن باز» (٦٨ / ٥).

فنقول لهم: هل هذه المادة تؤثر في حكم التكفير أم لا؟
 فإن قالوا: لا تؤثر في الحكم بالتكفير فيكفر الحاكم مع وجودها.
 قلنا لهم: فلم كل هذا الضجيج والصراخ والأموال الطائلة والدعايات
 الهائلة من أجل إبقائها ما دام الحكم بالتكفير لا يتغير؟!
 وإن قالوا: إن هذه المادة تؤثر في الحكم بالتكفير حيث تمنع منه.
 قلنا لهم: فلم كفرتم الحاكم السابق بحجة أنه يحكم بغير الشريعة مع
 وجودها؟!
 وأما قولهم:

«ويستوفي الحقوق ويحمي البيضة وثغور المسلمين ويدفع الفتنة».
 فهذا أيضًا كان موجودًا، فالحقوق كانت تستوفي في الجملة، وكان الأمن يعم
 أنحاء البلاد، وكانت الثغور مؤمنة، وكانت الفتنة نائمة وبالأخص بين المسلمين
 والنصارى، وكانت هيبة الدولة موجودة وافرة؛ فلما قامت هذه الأحداث المشؤمة،
 وأُحرقت مراكز الشرطة وخرج الناس على حاكمهم، وأهانوه وسبوه وعزلوه؛
 سقطت هيبة الدولة وضاعت حقوق الناس، وامتدت أيدي السراق وقطاع الطرق
 تنهش في جسد المجتمع الضعيف، وانتُهكت الأعراض، واغتُصبت النساء،
 وقُطعت الطرقات، وعاش الناس في خوف وفزع واضطراب بعد الأمن والأمان،
 وحدثت فتن عظيمة متتالية بين المسلمين والنصارى مما ينذر بخطر جسيم
 قادم؛ وتصارعت الأحزاب فيما بينها على الكراسي والمناصب وعلى المصالح
 الشخصية. فإننا لله وإنا إليه راجعون!

ومن الأسباب الرئيسية في انحراف هؤلاء القوم وضلالهم أنهم جهال
 بمنهج السلف ومنحرفون عنه فإنهم لم يفرقوا بين شروط الابتداء عند الاختيار،

وشروط الاستمرار وشروط المتغلب؛ فلقد ذكر العلماء من أهل السنة شروطاً للابتداء عند اختيار أهل الحل والعقد لمن سيلبي الولاية أو عند اختيار الحاكم لمن سيعهد له بالولاية من بعده، ثم بينوا أن هذه الشروط التي تكون عند الابتداء لا تشترط جميعاً عند الاستمرار أو فيمن يتغلب بالقهر والقوة.

فمن شروط الابتداء عند الاختيار ما ذكره العلماء كالسفاريني حيث قال:

وشروطه الإسلام والحرية عدالة سَمْعُ مع الدَّريه
وأن يكون من قريش عالمًا مكلفًا ذا خبرة وحاكمًا
فكن مطيعًا أمره فيما أمر ما لم يكن بمنكر فيُحتذر^(١)

أما ما يشترط في الاستمرار أو فيمن يتغلب بالقهر والقوة من هذه الشروط التي هي للابتداء عند الاختيار ما أجمع عليه أهل السنة وهو الإسلام فهذا شرط في الابتداء عند الاختيار وشرط في الاستمرار وشرط فيمن يتغلب بالقهر والقوة. قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«عشرة شروط:

واحدٌ منها شرطٌ للابتداء والاستمرار وهو الإسلام، وأيضًا يلحق به العقل، العقل لا بد منه لو أنه جُنَّ لا بد من عزله يجب عزله وإقامة غيره، لكن إذا فسق بعد العدالة أو ضعف لكنه يستطيع تدبير الحكم فإنه لا تزول ولايته»^(٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ:

«الشرط الثالث: قوله أي: السفاريني: (عدالة): العدالة هي العدل؛ أي: أن

(١) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٨٩، ٦٩٤).

(٢) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٩٣، ٦٩٤).

يكون عدلاً».

والعدالة في اللغة: الاستقامة وفي الشرع: هي «الاستقامة في الدين والمروءة». يعني: أن يكون مؤدياً للفرائض مجتنباً للكبائر، ذا مروءة من الكرم والشجاعة والحزم واليقظة وما أشبه ذلك.

فإذا لم يكن مستقيماً في دينه؛ فإنه لا يجوز أن يؤلّى، وهذا الشرط شرطٌ للابتداء أعني: العدالة شرطٌ للابتداء، بمعنى أننا لا نؤليه وهو غير عدل إذا كان الأمر باختيارنا، أما من ملك وصار خليفة؛ فإن العدالة ليست شرطاً فيه؛ ولهذا أذعن المسلمون للخلفاء ذوي الفسق والفجور مع فسقهم وفجورهم وخلاعة بعضهم وانحراف بعضهم في الدين إلا أنه انحراف لا يصل إلى الكفر، أذعن المسلمون وأئمة المسلمين للولادة؛ إذن فالعدالة هنا شرط للابتداء يعني: عندما نريد أن ننصب إماماً فلا بد أن يكون عدلاً؛ أي: مستقيماً في دينه ومستقيماً في مروءته»^(١).

وأما قولهم:

«إن الحاكم الشرعي هو الحاكم الذي له بيعة واختاره أهل الحل والعقد». فبمفهوم المخالفة أن الحاكم الذي وصل إلى الحكم بطريقة غير شرعية كالانقلابات أو التزوير فهو حاكم غير شرعي فلا ولاية له ولا سمع ولا طاعة ويجوز الخروج عليه.

فنقول لهم: من قال ذلك من السلف على مرّ العصور، فهذا القول قول باطل لم يقل به أحد من علماء السنة؛ فإن أهل السنة قرروا أن الحاكم إذا استولى

(١) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٩٠، ٦٩١).

على البلاد بالسيف وعلا عليهم بالقوة وأصبح حاكماً فله السمع والطاعة والبيعة، ولا يخرج عليه، ويجاهد معه وتدفع له الصدقات ويسمى حاكماً وسلطاناً؛ فقد صار حاكماً مع أن أهل الحل والعقد ما اختاروه ولا بايعوه وهو قد وصل إلى الحكم بطريقة محرمة.

ومع ذلك فسيرة أهل السنة معلومة على مرّ العصور مع الأمراء الذين يستولون على الإمارة أنهم يثبتون لهم الإمارة ولا ينزعون يداً من طاعة، وهذا إجماع من أهل السنة على مرّ العصور لم يشذ أحد من أهل السنة عن هذا؛ فهذا من أقوى أنواع الإجماعات.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ:

«أصول السنة عندنا... السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به ومن عَلِيَهُم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين.

ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة من دفعها إليهم أجزأت عنه برّاً كان أو فاجراً وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة باقية تامة ركعتين من أعادهما؛ فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شيء، إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا! برهم وفاجرهم، فالسنة بأن يصلي معهم ركعتين وتدين بأنها تامة لا يكن في صدرك من ذلك شيء.

ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ؛ فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير

السنة والطريق»^(١).

وقال ابن بطل رَحِمَهُ اللهُ:

«والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجمعيات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»^(٢).

قال السفاريني رَحِمَهُ اللهُ:

«ونصبه بالنص والإجماع وقهره فحُلَّ عن الخداع»^(٣)

قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«وتحصل الخلافة بواحد من أمور ثلاثة:

الأول: النص عليه من الخليفة السابق، كما في خلافة عمر بن الخطاب

فإنها بنص من أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثاني: اجتماع أهل الحل والعقد سواء كانوا معينين من الخليفة السابق

كما في خلافة عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قبل

عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أم غير معينين كما في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على أحد

الأقوال، وكما في خلافة علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الثالث: القهر والغلبة كما في خلافة عبد الملك بن مروان حين قتل ابن الزبير

وتمت الخلافة له»^(٤).

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/١٢٦).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطل (٧/١٩).

(٣) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٨٧).

(٤) «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين» (٥/٥٧).

«وإذا قلنا: إن الخلافة تثبت بواحد من هذه الطرق الثلاث، فيعني: أنه لا يجوز الخروج على من كان إمامًا بواحد منها أبدًا... فلا تخادع، ولا تخُن»^(١).
وسئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

ثبت في الحديث عنه رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «من مات وليس في عنقه بيعة لأحد؛ مات ميتة جاهلية» ومعلوم: أنه في أكثر بلاد المسلمين اليوم لا يتحقق هذا الأمر، وأنه ليس في عنقهم بيعة، لأسباب كثيرة منها: الاضطرابات السياسية، والانقلابات وغيرها، فكيف يخرج المسلمون في تلك البلاد من هذا الإثم وهذا الوعيد جزاك الله خيرًا؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

«المعروف عند أهل العلم: أن البيعة لا يلزم منها رضا كل واحد، وإلا من المعلوم أن في البلاد من لا يرضى أحد من الناس أن يكون وليًا عليه، لكن إذا قهر الولي وسيطر وصارت له السلطة؛ فهذا هو تمام البيعة، لا يجوز الخروج عليه، إلا في حالة واحدة استثناهما النبي رَحِمَهُ اللهُ فقال: «إلا أن تروا كفرًا بواحدًا عندكم فيه من الله برهان»^(٢).

وأما قول محمد عبد المقصود:

«إن هذا الحاكم غير شرعي؛ لأنه لم يستمد شرعيته من «الشعب»!
فأقول:

منذ متى أصبح الشعب هو الذي تستمد منه الشرعية؟
وهل في شريعة الإسلام هذا الخطب الذي تهرف به؟

(١) «شرح العقيدة السفارينية» للشيخ ابن عثيمين (ص ٦٨٩).

(٢) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١٢ / ٩٤).

وهل في شرعنا أن الفساق والصبيان والنساء والمجانين وعوام الناس يختارون الحاكم؟

وهل في شرعنا أن صوت المسلم كصوت الكافر، وصوت الرجل كصوت المرأة، وصوت العالم المجتهد كصوت الجاهل الأمي، وصوت أعبد الناس كصوت أفجر الناس، وصوت وجهاء القوم كصوت سفلة القوم؟
إن هذا الذي تهرف به ليس من ديننا في شيء، إنما هو من دين الديمقراطية التي تدعي محاربتها وأنت تقرر مبدأً أساسياً من مبادئها.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«النبى ﷺ قد جاء بشريعة كاملة بـ(مقاصدها) و(وسائلها) ومن مقاصدها مثلاً: النهي عن التشبه بالكفار وتبني وسائلهم ونظمهم التي تتناسب مع تقاليدهم وعاداتهم، ومنها اختيار الحاكم والنواب بطريقة الانتخاب؛ فإن هذه الوسيلة تتناسب مع كفرهم وجهلهم الذي لا يفرق بين الإيمان والكفر، ولا بين الصالح والطالح، ولا بين الذكر والأنثى، وربنا يقول: ﴿أَفَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿[القلم: ٣٥-٣٦].

ويقول ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦]»^(١).

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«الذي لا يرى البيعة لولي الأمر يموت ميتة جاهلية؛ لأنه ليس له إمام، ومن المعلوم أن البيعة تثبت للإمام إذا بايعه أهل الحل والعقد، ولا يمكن أن نقول: إن البيعة حق لكل فرد من أفراد الأمة، والدليل على هذا: أن الصحابة رَضِوا بايعوا الخليفة الأول أبا بكر رَضِوا، ولم يكن ذلك من كل فرد من أفراد الأمة، بل من أهل

(١) «مدارك النظر في السياسة» للشيخ عبد المالك الرمضاني (ص ٣٠٧).

الحل والعقد.

فإذا بايع أهل الحل والعقد لرجل وجعلوه إماماً عليهم صار إماماً، وصار من خرج عن هذه البيعة يجب عليه أن يعود إلى البيعة حتى لا يموت ميتة جاهلية، أو يرفع أمره إلى ولي الأمر لينظر فيه ما يرى؛ لأن مثل هذا المبدأ مبدأ خطير فاسد يؤدي إلى الفتن والشرور.

فنقول لهذا الرجل ناصحين له: اتق الله في نفسك، واتق الله في أمتك، ويجب عليك أن تباع لولي الأمر أو تعتقد أنه إمام ثابت، سواء بايعت أنت أم لم تباع؛ إذ إن الأمر في البيعة ليس لكل فرد من أفراد الناس ولكنه لأهل الحل والعقد^(١).

فعند أهل السنة اختيار أهل الحل والعقد وليس عندهم اختيار الشعب. ونحن نسألك: في أي كتاب من كتب أهل السنة - التي ما درستها ولا تربيت عليها - ذكر فيه أن (الشعب)!!! هو الذي يختار حاكمه؟!!! ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

إنما ذكر ذلك في كتب حسن البناء والمودودي وسيد قطب؛ فلقد تربيت ونشأت عليها واختلطت بدمائك حتى صرت تنضح ببدعهم وانحرافهم في كل وقت وحين فاللهم اكفنا شر هؤلاء المبتدعين.

ولأن البدعة لا بد أن تسلم إلى بدعة أخرى فإن هذه البدعة وهي (أن الشرعية تستمد من الشعب) أسلمته إلى بدعة (تكفير الشعب إذا لم يرد تطبيق الشرع) على طريقة سيد قطب ومريديه في تكفير المجتمعات الإسلامية.

حيث قال محمد عبد المقصود:

«إن الشعب كشف عن نفسه أنه يريد تطبيق أي قوانين أخرى ما عدا

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (٦/٥٤).

الشريعة الإسلامية؛ إذن نحن نعيش في بلد غير مسلم علينا أن نتعامل في هذه الحالة نراجع كتب الفقه لنعرف مسلك المسلم في البلاد غير الإسلامية، إن أعلن الشعب أنه لا يريد أو يريد أي قانون آخر إلا قانون الشريعة الإسلامية، قانون الرب وَعَلَّاهُ يبقى هذا شعباً غير مسلم هذه مسألة لا خلاف فيها بين أهل العلم بل نقل أهل العلم فيها الإجماع عليها^(١).

فأقول:

إن وصف (الإسلام) من جهة و(الكفر) من جهة أخرى أوصاف شرعية اختص الله بحكمها، دون غيره من خلقه، فليس لأحد من الناس أن يدخل في (الإسلام) إلا من أدخله الله، ولا يخرج منه إلا من أخرجه الله. وكذلك الكفر لا يدخل فيه إلا من أدخله الله، وإذا كان هذا في الأشخاص، فكذلك في الأراضي والبقاع، فإذا (دار إسلام)، وإما (دار كفر)، فإذا تقرر ذلك؛ فليس لأحد من الناس أن يُنزل أحد الحكمين (الإسلام) أو (الكفر) على شخص أو أرض إلا إذا توفرت شروطهما، وانتفت موانعهما (أي: الإسلام أو الكفر). فلقد أسس هذا الرجل هذا الحكم الخطير وهو تكفير المجتمع على قاعدة فاسدة باطلة وهي (عرض تحكيم الشرع على الشعب) وليس هذا من دين الإسلام بل هذا من دين الديمقراطية التي يروج له القوم في هذه الأيام تحت غطاء تطبيق الشريعة والشريعة بريئة منهم ومن بدعهم، فالشرع لا يُعرض على الناس بل يُفرض عليهم جميعاً بدون اختيار ولا استفتاء.

ثم إن الشعب هذا يوجد فيه السراق وقطاع الطرق والزناة والمرابون والمحتكرون والمرتشون والمتبرجات والممثلات والفساق وغيرهم من أصحاب

(١) لقاء على قناة (الحكمة) الفضائية.

المعاصي والكبائر، فهل هؤلاء مع جهلهم والتباس الأمر عليهم إذا عُرِضَ عليهم إقامة الحدود -بدون علم ووعي- سيقبلونها لأول وهلة أم أن شأنهم شأن صاحب المعصية كالذي يسرق على سبيل المثال، ولا يريد أن تقطع يده ويهرب من الحد ولا يحبه، فهل هذا الرجل بمجرد عدم إرادته لإقامة الحد عليه الذي يستحقه يصير كافرًا، أم لابد لكي يقع في الكفر أن يقترب بهذا جحود للحد أو استحلال للمعصية حتى يكون قد وقع في الكفر؟

ثم أقول:

هب أن مجرد عدم إرادة تحكيم الشرع كفر -تنزلاً- فهل يكفر الشعب بأكمله ويصير خارجًا من ملة الإسلام كما يقول محمد عبد المقصود (يبقى هذا شعب غير مسلم) أي: أن الشعب كافر ويدعي على ذلك كذبًا وزورًا الإجماع وهو كما قال أمر مجمع عليه لكنه ليس عند أهل السنة، وإنما هو أمر مجمع عليه عند القطبيين والتكفيريين الذين هو واحد منهم!

فأين إقامة الحجة؟!

وأين العذر بالجهل؟!

وأكثر الناس لا يعلمون دين الله على التفصيل وأعداء الإسلام قد أخافوا الناس من شريعة الله ووصفوا إقامة الحدود بالوحشية.

أفلا يُعذر هؤلاء بالجهل والتأويل؟!

وهل إذا وقع المسلم في الكفر صار كافرًا من غير استيفاء شروط تكفير

المعين وبدون انتفاء الموانع؟!

وكيف يحكم هذا الرجل على الدولة بأنها دولة كافرة يتعامل فيها المسلم

على أنها دولة كافرة بحيث تسقط فيها صلاة الجمعة والجماعة وغير ذلك؟!

فيقول هذا الرجل:

«إذن نحن نعيش في بلد غير مسلم علينا أن نتعامل في هذه الحالة نراجع كتب الفقه لنعرف مسلك المسلم في البلاد غير الإسلامية».

ونحمد الله تعالى أن فضح أمر هذا الرجل، وأفصح بتكفيره للدولة والشعب على رءوس الأشهاد فلَكُمْ خُذع وفُتن بهذا الرجل خلق كثير وما زال بعض المفتونين الفتانين يدافعون عنه، ويصفونه بالفقه وينسبونه إلى العلم، وكل هذا من الخداع والتلبيس والغش للمسلمين فأمر هذا الرجل قد اتضح وانكشف لكل من أعطاه الله بصيرة وفهماً، وكأني بهذا الرجل وقد سقط علينا من قطع الخوارج الأوائل ليؤصل بدعهم وانحرافاتهم فاللهم اهتك سترهم وافضح أمرهم إنك على كل شيء قدير!

بل قد وصل الأمر بأحدهم أن اعتبر مصر بالفعل دولة غير إسلامية أي: أن الدولة المصرية دولة كافرة وهذه الديار المصرية دار حرب.

قال ياسر برهامي:

«الدولة - أي مصر - دولة غير إسلامية في حقيقة الأمر»^(١).

فمن المعلوم أن الدولة تكون دولة إسلامية والدار تكون دار إسلام بوجود الشعائر الظاهرة خلافاً للمعتزلة.

والدليل على أن الدار تكون دار إسلام بوجود الشعائر الظاهرة: ما رواه أنس بن مالك أن النبي ﷺ: «كان إذا غزا بنا قومًا لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر؛ فإن سمع أذانًا كف عنهم، وإن لم يسمع أذانًا أغار عليهم»^(٢).

(١) مقطع صوتي على موقع (أنا السلفي)!!! على الإنترنت.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠).

قال الإمام الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ:

«اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة... ويرون الدار دار إسلام لا دار كفر -كما رأته المعتزلة- ما دام النداء بالصلاة والإقامة بها ظاهرين وأهلها منها آمنين»^(١).

وسئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«ماذا تقول في قول بعض الناس إن البلاد الإسلامية هي التي يحكم فيها بالشرعية؟

فأجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

قد يظن بعض الناس أن البلاد الإسلامية هي التي يحكم فيها بالشرعية وهذا من جهله فإن بلاد الإسلام هي التي تقام فيها شعائر الإسلام كالصلوات والأذان والصيام والعيد وما أشبه ذلك وأما كون الحاكم يخالف بحكمه بغير ما أنزل الله فهذا لا يخرجها عن كونها بلاد إسلام»^(٢).

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

«الهجرة في اللغة: «مأخوذة من الهجر وهو الترك».

وأما في الشرع فهي كما قال الشيخ -يعني محمد بن عبد الوهاب-: «الانتقال من بلد الشرك إلى بلد الإسلام».

وبلد الشرك هو الذي تقام فيه شعائر الكفر ولا تقام فيه شعائر الإسلام كالأذان والصلاة جماعة، والأعياد، والجمعة على وجه عام شامل، وإنما قلنا: على وجه عام شامل ليخرج ما تقام فيه هذه الشعائر على وجه محصور كبلاد

(١) «اعتقاد أهل السنة» للإسماعيلي (ص ٥٦).

(٢) «شرح صحيح البخاري» للشيخ ابن عثيمين (٢/ ٦٢٥).

الكفار التي فيها أقليات مسلمة فإنها لا تكون بلاد إسلام بما تقيمه الأقليات المسلمة فيها من شعائر الإسلام، أما بلاد الإسلام فهي البلاد التي تقام فيها هذه الشعائر على وجه عام شامل»^(١).

ولسائل أن يقول: فمن قدوة هؤلاء القوم في هذه الأفكار المنحرفة؟ فأقول: إن هؤلاء القوم ما درسوا كتب السلف، ولا يعرفون عنها إلا اسمها أضف إلى ذلك أنهم ما تلقوا العلم على أيدي العلماء الراسخين، وإنما دخلوا في العلم بمفردهم وتلقوا من الكتب مباشرة بدون الرجوع إلى العلماء^(٢)؛ فخرجوا

(١) «شرح الأصول الثلاثة» للشيخ ابن عثيمين (ص ١٢٩-١٣٠).

(٢) ولكي لا يقول أحد أنني أتجنئ على هؤلاء فهذا واحد منهم وهو محمد عبد المقصود يحكي للناس قصة طلبه للعلم، وأنه ما تعلم على يد شيخ، وإنما كان شيخه الكتاب، بل حتى الكتب التي بدأ بها لم يكن فيها كتاب من كتب السلف في العقيدة والمنهج. وهاهو نص كلامه [لقاء على قناة (الناس) الفضائية].

سئل محمد عبد المقصود: كيف بدأت تطلب العلم يا شيخنا؟!!!

فأجاب:

(والله يا دكتور أنا نزلت معرض الكتاب مع صديق لي واختار لي مجموعة من الكتب اختار لي: البداية والنهاية، ولسان العرب، وفتح الباري، والتاج الجامع للأصول، ونيل الأوطار، دخلت في كتاب نيل الأوطار وجدته مثلاً يتكلم عن قاعدة أصولية، يا جماعة هذه القواعد أين نجدوها؟ فأوجه إلى أصول الفقه فابتدي أقرأ في كتاب مثل مذكرة أصول الفقه للشنقيطي، طبعاً هو يبذكر قال الغزالي قال ابن قدامة فأروح طيب فين الغزالي دخلت على الأصول، وهذا حديث مرسل أو هذا حديث موقوف، فيا جماعة الحديث المرسل أو الموقوف أين أجده؟ قالوا لي: تجده في كتب المصطلح؛ فكان أول كتاب قرأته في المصطلح كتاب الباعث الحثيث للحافظ ابن كثير بتعليق الشيخ أحمد شاكر.

=

للأمة بكل قول باطل ومنحرف وشاذ وخلطوا الحق بالباطل ونسبوا كثيراً من أصول أهل الأهواء والبدع تحريفاً وتلييساً إلى مذهب أهل السنة والجماعة. وقد قيل: «من دخل العلم وحده خرج وحده»^(١).

أي من دخل في طلب العلم بلا شيخ خرج منه بلا علم ولا أدب إذ العلم صنعة وكل صنعة تحتاج إلى صانع فلا بد إذن لتعلمها من معلمها الحاذق وهذا يكاد يكون محل إجماع كلمة من أهل العلم^(٢). ولقد سألناهم مراراً وتكراراً من العلماء الراسخين تلقيتم العلم على أيديهم؟

وما هي كتب السنة التي درستموها على أيدي العلماء ودرستموها للأمة من غير تحريف ولا تبديل؟! من غير تحريف ولا تبديل؟!

فلم نجد جواباً إلى تلك اللحظة^(٣)، ولكننا نعلم أن هؤلاء قد تربوا ونشئوا

=

والطريق كان وعراً عليّ لأنني كنت أسير بمفردي، ولكن بذلت جهداً كبيراً في كتاب نيل الأوطار، واستعنت بالله، وكنت أحاول أن أحفظ!!!!).

فهذه هي طريقة طلبه للعلم الشرعي، وهذه الطريقة في التعلم والتلقي مشابهة في الجملة لطريقة كل من أبي إسحاق الحويني ومحمد حسان وياسر برهامي وغيرهم في التعلم والتلقي.

وهذا هو سبب انحرافهم وزيفهم عن الصراط المستقيم وعن منهج السلف القويم!! وإذا عُرف السبب بطل العجب).

(١) «الجواهر والدرر» للسخاوي (١/ ٥٨).

(٢) انظر شرح «حلية طالب العلم للشيخ بكر» للشيخ ابن عثيمين (ص ٧٥).

(٣) ثم إن أهل العلم من أهل السنة لما أكثروا عليهم من السؤال عن العلماء السلفيين الذين

=

وترعرعوا على كتب وأفكار سيد قطب الذي هو مصدر تكفير المجتمعات الإسلامية في العصر الحديث وأمثاله من المنحرفين عن الصراط المستقيم.

قال ياسر برهامي:

«وكان لكتاب «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته»؛ للأستاذ سيد قطب

أثر كبير في تعميق هذا التوجه»^(١).

وقال محمد عبد المقصود:

«أنا مع الإخوان المسلمين قلبًا وقالبا»^(٢).

ولك أن تقارن كلام هؤلاء بكلام سيد قطب في هذه المسألة لتعلم أنهم قد أُشربوا فكر هذا الرجل حتى اختلط فكره بدمائهم وصارت ألسنتهم تنضح بهذا الفكر من حينٍ إلى آخر.

وإليك أيها القارئ -يرعاك الله- كلام سيد قطب في تكفير المجتمعات

=

أخذ محمد عبد المقصود عنهم العلم وتعلم على أيديهم الأدب!!! وزاد الإلحاح عليهم في ذلك جاءت الإجابة الكارثية التي صمت الأذان من هول فظاعتها، فقد قال أحد مريديه -في إحدى منتدياتهم على شبكة الإنترنت-: «لمن سأل عن شيوخ العلامة!!! محمد بن عبد المقصود على من اشتغل؟ ومن شيوخه؟

نقول لهم هذا الرجل خلقه الله إمامًا عالمًا في فنونه لا يُقال على من اشتغل؟! ولا من كان شيخه؟! فإنه أكبر من هذا!!!». اهـ

فأقول: لا تعليق!!!

(١) «فتاوى ياسر برهامي» (ص ٣٨)، وانظر كتاب «فتح المنان» الجزء الثاني (ص ٢٧١) للشيخ أحمد زايد.

(٢) كلمة ألقاها في مؤتمر من مؤتمرات (الإخوان المفلسون).

الإسلامية واعتبار الديار الإسلامية ديار حرب لا ديار إسلام.
ثم قارن بينه وبين كلام هؤلاء لتعلم أنه ما خرج إلا من مستنقع واحد وهو
مستنقع التكفير.

قال سيد قطب:

«دار الحرب: وتشمل كل بلد لا تطبق فيه أحكام الإسلام، ولا يحكم
بشريعة الإسلام كائناً أهله ما كانوا، سواء قالوا: إنهم مسلمون، أو إنهم أهل كتاب،
أو إنهم كفار، فالمدار كله في اعتبار بلد ما «دار حرب» هو عدم تطبيقه لأحكام
الإسلام وعدم حكمه بشريعة الإسلام، وهو يعتبر «دار حرب» بالقياس للمسلم
وللجماعة المسلمة»^(١).

وقال:

«لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين إلى البشرية بلا إله إلا الله، فقد
ارتدت البشرية إلى عبادة العباد، وإلى جور الأديان؛ ونكصت عن لا إله إلا الله،
وإن ظل فريق منها يردد على المآذن «لا إله إلا الله»؛ دون أن يدرك مدلولها،
ودون أن يعني هذا المدلول وهو يرددها، ودون أن يرفض شرعية «الحاكمية»
التي يدعيها العباد لأنفسهم وهي مرادف الألوهية سواء ادعوا كأفراد، أو
كتشكيلات تشريعية، أو كشعوب، فالأفراد، كالتشكيلات، كالشعوب، ليست آلهة
فليس لها إذن حق الحاكمية.

إلا أن البشرية عادت إلى الجاهلية، وارتدت عن لا إله إلا الله. فأعطت
لهؤلاء العباد خصائص الألوهية، ولم تعد توحّد الله، وتخلص له الولاء، البشرية
بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها

(١) «في ظلال القرآن» لسيد قطب عند تفسير الآية (٢٧) من سورة (المائدة).

كلمات: «لا إله إلا الله» بلا مدلول ولا واقع وهؤلاء أثقل إنمًا وأشد عذابًا يوم القيامة؛ لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد من بعدما تبين لهم الهدى ومن بعد أن كانوا في دين الله!»^(١).

وقال:

«البشرية اليوم بجملتها قد ارتدت إلى جاهلية شاملة، وأنها تعاني رجعية نكدة إلى الجاهلية التي أنقذها منها الإسلام مرات متعددة، كان آخرها الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ، وهذا بدوره يحدد طبيعة الدور الأساسي لطلائع البعث الإسلامي، والمهمة الأساسية التي عليها أن تقوم بها للبشرية؛ ونقطة البدء الحاسمة في هذه المهمة، إن على هذه الطلائع أن تبدأ في دعوة البشرية من جديد إلى الدخول في الإسلام كرة أخرى، والخروج من هذه الجاهلية النكدة التي ارتدت إليها، على أن تحدد للبشرية مدلول الإسلام الأساسي: وهو الاعتقاد بالوهمية الله وحده، وتقدير الشعائر لله وحده والدينونة والاتباع والطاعة والخضوع في أمور الحياة كلها لله وحده وأنه بغير هذه المدلولات كلها لا يتم الدخول في الإسلام؛ ولا تحتسب للناس صفة المسلمين؛ ولا تكون لهم تلك الحقوق التي يرتبها الإسلام في أنفسهم وأموالهم كذلك»^(٢).

ولقد قام سيد قطب بتطبيق ذلك الكلام النظري إلى واقع عملي، فلقد ترك

صلاة الجمعة في آخر حياته^(٣).

(١) «في ظلال القرآن» لسيد قطب عند تفسير الآية (١٩) من سورة (الأنعام).

(٢) «في ظلال القرآن» لسيد قطب عند تفسير الآية (١٢٣) من سورة (هود).

(٣) قال علي عشاوي (التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين) (ص ٢٠٩):

«وجاء وقت صلاة الجمعة فقلت له -أي: لسيد قطب-:

فهذه هي حقيقة هؤلاء القوم أدعياء السلفية أنهم أصحاب الأفكار القطبية التكفيرية.

فاللهم جنب بلدنا وجميع بلاد المسلمين شر هؤلاء المبتدعين المنحرفين!



=

دعنا نقم ونصلي وكانت المفاجأة أن علمت -ولأول مرة- أنه لا يصلي الجمعة.
وقال: إنه يرى -فقهياً- أن صلاة الجمعة تسقط إذا سقطت الخلافة، وأنه لا جمعة إلا
بالخلافة». اهـ

الشبهة الثانية والخمسون حديث يقودكم بكتاب الله

عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين قال: سمعتها تقول: حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع قالت: فقال رسول الله ﷺ قولاً كثيراً ثم سمعته يقول: «إن أمر عليكم عبد مجدع -حسبتها قالت: أسود- يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا»^(١).

قال محمد عبد المقصود:

«وإن تولي عليكم عبد مجدع الأطراف» لكن في رواية «يقودكم بكتاب الله»، فلا يكون ولي أمر إلا بذلك»^(٢).

وأورد هذه الشبهة أيضاً ياسر برهامي في كتابه «فقه الخلاف» (ص ٥٤). الرد على هذه الشبهة^(٣):

أن الحديث إنما سيق في السمع والطاعة ولم يُسق في الخروج على الحكام. فمعنى الحديث: إن قادكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا، وإن لم يقدم بكتاب الله؛ -أي: إن أمركم بمعصية الله- فلا سمع ولا طاعة.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦٨).

(٢) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

(٣) هذا الرد من فوائد شيخنا فضيلة الشيخ هشام البيلي -حفظه الله-.

فلم يذكر فيه النبي ﷺ الخروج على الحاكم إن لم يقدنا بكتاب الله.

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ:

«فأمر ﷺ بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الخساسة ما دام يقودنا بكتاب الله

تعالى، قال العلماء:

معناه ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في أنفسهم وأديانهم وأخلاقهم، ولا يشق عليهم العصا، بل إذا ظهرت منهم المنكرات وُعِظُوا وَذُكِّرُوا»^(١).

قال السندي رَحِمَهُ اللهُ:

«يقودكم بكتاب الله» فيه إشارة إلى أنه لا طاعة له فيما يخالف حكم الله

تعالى والله تعالى أعلم»^(٢).

فعدم القيادة بكتاب الله راجع إلى فسق وكفر.

فإن كلاً من الكفر والفسق عدم قيادة بكتاب الله وعليه فنسقط الأحكام على هذا.

فإن كانت عدم القيادة بمفسق فلا سمع ولا طاعة في معصية الله مع عدم

الخروج عليه وعدم نزع ولايته.

وإن كان عدم القيادة بمكفر خرج عليه ونُزعت ولايته عند توافر الشروط.

وهذا الحديث نظير قول النبي ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِلْقُرْآنِ»^(٣).

فكلام النبي ﷺ هذا هو عند الاختيار، أما إن أَمَّنَّا من لا يحسن من القرآن

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٤٧/٩).

(٢) «حاشية السندي على النسائي» (١٥٤/٧).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٦٤).

إلا الفاتحة مع وجود ماهر بالقرآن فصلاته صحيحة ما لم يرتكب ناقصاً من نواقض الصلاة.

وكذلك في الحاكم فعند الاختيار يقدم من اكتملت فيه شروط الإمامة، أما إن تغلب من لم تكتمل فيه شروط الإمامة، وإن لم يكن معه إلا شرط الإسلام مع وجود من اكتملت فيه شروط الولاية فولايته صحيحة وصار حاكماً إلا أن يأتي بالكفر البواح فعندئذٍ تصبح ولايته باطلة.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

«وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج، وأما أهل الحق - وهم أهل السنة - فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً؛ فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليهم^(١).

فلا حجة في هذا الحديث لمن يستدل به على مشروعية الخروج على الحكام وإسقاط ولايتهم واعتبارهم ولاية غير شرعيين ما داموا لا يقودون الأمة بكتاب الله، وقد فصلنا الرد على كل هذا في أثناء الرد على الشبهة السابقة، والله هو الهادي إلى سواء السبيل.



(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٢٧٩).

الشبهة الثالثة والخمسون الحاكم كافر

قال محمد عبد المقصود:

«بفضل الله والحمد لله أنني أبرأ إلى الله من هذه القوانين الوضعية ومن واضعيها ومن الحاكمين بها أبغضهم في الله، وأحكم عليهم بأنهم كفروا حين بدلوا شريعة الله، وأبرأ إلى الله منهم ومن قوانينهم وممن شايعهم أو والاهم على هذا الأمر؛ هذا الأمر مفخرة لي بفضل الله»^(١).

وقال أيضاً:

«كان مبارك معادياً للإسلام»^(٢).

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ٢٥):

«هذا المجرم السفاح المستهزئ بشرع الله المعظم لكل شعيرة كفر».

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

إن حكم التكفير من الأمور العظيمة لما يترتب عليه من أحكام في الدنيا

(١) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

(٢) لقاء على قناة (الحكمة) الفضائية.

قبل الآخرة، من حيث كونه تسقط ولايته ولا يرث ولا يُورث ولا يُدفن في مقابر المسلمين ولا يُصلّى عليه، وإسقاط ولايته والخروج عليه وقتاله وعزله إن كان حاكماً للمسلمين وخلوده في النار يوم القيامة وهو أعظمها، لذلك كان تكفير المسلم كقتله لقول رسول الله ﷺ: «من رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله»^(١).

لذلك كان الحكم بأن هذا الاعتقاد أو القول أو الفعل من الأمور الكفرية أو لا، إنما هو من اختصاص أهل العلم من أهل السنة، وليس من اختصاص هؤلاء الجهّال بالمنهج السلفي من الحزبيين والقطبيين الذين هم في الحقيقة من خوارج العصر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«ولا ينبغي أن يظن أن التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام، بل التكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدماء، والحكم بالخلود في النار؛ فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين، وتارة يدرك بظن غالب، وتارة يتردد فيه، ومهما حصل ترددٌ فالتوقف عن التكفير أولى، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل»^(٢).

فلقد خرجت الخوارج في الصدر الأول من الإسلام على الصحابة فكفروهم وقتلوهم، كما أخبر النبي ﷺ، وحكموا على مرتكب الكبيرة بالكفر؛ فكفروا المسلمين بالمعاصي، وكفروا أئمتهم بالجور والفسق، ثم عمدوا إلى آيات نزلت في الكافرين فجعلوها في المسلمين، وعمدوا إلى آيات هي في المعاصي فجعلوها في الكفر.

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٤).

(٢) «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص ٣٤٥).

ولا يزال هذا المذهب الرديء يتوارثه جيل عن جيل حتى جاء سيد قطب، الذي هو مصدر تكفير المجتمعات الإسلامية -حكاماً ومحكومين- في العصر الحديث؛ فصنف الكتب المشبوهة، وقعد القواعد المبتدعة، وأصل الأصول المنحرفة التي تخدم فكرة التكفير واعتقاد الخوارج؛ فكفر المجتمعات، وحكم عليها بالردة، ووصفها بالجاهلية العامة المطبقة، كالجاهلية الأولى، ووصف المساجد بأنها معابد جاهلية، وجعل الذين يرفعون الأذان أشد الناس كفرًا، وقال بالعزلة الشعور عن المجتمعات الإسلامية التي هي عنده مجتمعات جاهلية؛ حتى وصل به الأمر في آخر حياته أن ترك الجمعة؛ لأن المجتمع عنده مجتمع جاهلي كما سبق النقل عنه^(١).

ولقد قامت الجماعات المعاصرة على فكر سيد قطب حذو النعل بالنعل، وقاموا بالثناء عليه ووضع في عداد العلماء المجددين المجتهدين؛ فلذلك كان تكفير الحكام هو القاسم المشترك بين جميع الجماعات المعاصرة كجماعة (الإخوان) وجماعة (التكفير والهجرة) وجماعة (الجهاد) و(الجماعة الإسلامية) و(القطبيين) و(مدرسة الإسكندرية الحزبية) وغيرهم ممن نشر هذه الأفكار المنحرفة؛ لذلك نجد أن غالب ما يكفرون به الحكام هو في الأصل ليس من الأمور المكفرة، بل هو من جنس المعاصي ومع ذلك يكفرون به على طريقة الخوارج في التكفير بالمعاصي.

ومن هذه الأمور التي جعلوها من المكفرات وهي في أصلها من المعاصي:

- أن الحاكم حكم بغير ما أنزل الله.

(١) وانظر تفضلاً: «سيد قطب مصدر تكفير المجتمعات الإسلامية» للشيخ ربيع بن هادي المدخلي.

- واستعان بالكفار ووالاهم وأعانهم على المسلمين.
 - وأمات الجهاد.
 - وسجن الدعاة.
 - وأذن بالربا وحماه.
 - وفرض المكوس والضرائب.
 - وأضاع أموال الدولة... وغيرها من الشبهات.
- وهذه الشبهات وغيرها قد ردَّ عليها أهل العلم من أهل السنة وبينوا أنها في الأصل من جنس المعاصي لا من الكفر الأكبر^(١).
- وأما قول محمد عبد المقصود:
- «بفضل الله والحمد لله... أحكم عليهم بأنهم كفروا... هذا الأمر مفخرة لي بفضل الله».

فهذا والله من الأعاجيب والأباطيل في آن واحد.

أفصار تكفير المسلمين بالجهل والظلم والهوى شيئاً من فضل الله؟

(١) ومن أخصر هذه الردود وأنفعها كتاب «وجادلهم بالتى هي أحسن» للشيخ بندر بن نايف العتيبي - حفظه الله -؛ فقد رد على هذه الشبهات وغيرها.

ونظراً لأهمية موضوع «الحكم بغير ما أنزل الله»، والتي هي من أكبر الشبه عند هؤلاء القوم وبها يكفر بعضهم كل حكام المسلمين بلا استثناء على التعيين، بل ويكفرون المجتمعات كذلك؛ فقد أفرد الشيخ بندر بن نايف العتيبي - حفظه الله - هذه الشبه بكتاب «الحكم بغير ما أنزل الله» ورد على هذه الشبهة ردّاً وافياً شافياً وفق قواعد وأصول أهل السنة والجماعة؛ فليرجع إلى هذين الكتابين لأهميتهما، والله هو الهادي إلى الصراط المستقيم.

أفصار إخراج الناس من ملة الإسلام بالعدوان والتشفي والتشهّي من النعم التي يُحمد عليها الله؟

أفصار فكر الخوارج التكفيريين من المفاجر التي يتبجح بها؟
فإنه لا يشك أحد ممن أتاه الله شيئاً من العلم والفهم: أن هذا الرجل إنما هو على مذهب الخوارج الأوائل الذين حذر منهم النبي والأئمة ومن مسالكهم الخبيثة الفاجرة.

وأما قوله:

«وأحكم عليهم بأنهم كفروا حين بدلوا شريعة الله».

فيا هذا أتعلم ما هو حد التبديل؟ وما هو حد الاستبدال؟ وما حكم كل واحد منهما؟ وما هو الفرق بينهما؟

فأقول مبيناً لك حتى تتعلم شيئاً من منهج أهل السنة والجماعة الذي تجهله أو تتجاهله:

أما حد التبديل^(١):

فهو أن يحكم بغير ما أنزل الله ويزعم أن ما حكم به هو من حكم الله.

وحكم هذه الصورة:

هو الكفر الأكبر بالإجماع.

قال شيخ الإسلام:

«والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء، وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؛

(١) ينظر: «الحكم بغير ما أنزل الله» للشيخ بندر بن نايف العتيبي (ص ٢٠-٢٨).

أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله».

ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الشرع المنزل وهو ما جاء به الرسول وهذا يجب اتباعه ومن خالفه وجبت

عقوبته.

والثاني: الشرع المؤول وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك

ونحوه؛ فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس

به ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: الشرع المبدل وهو الكذب على الله ورسوله أو على الناس بشهادات

الزور ونحوها، والظلم البين؛ فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع^(١).

قال ابن العربي:

إن حكم بما عنده على أنه من عند الله فهو تبديل له يوجب الكفر^(٢).

وأما حد الاستبدال:

فهو أن يحكم بغير ما أنزل الله ولا يكون مستحلاً ولا جاحداً ولا مكذباً،

ولا مفضلاً ولا مساوياً ولا ينسب الحكم الذي جاء به لدين الله.

وحكم هذه الصورة:

هي أنها معصية من المعاصي وكفر أصغر لا تخرج من الملة.

قال ابن عبد البر:

وأجمع العلماء على أن الجور في الحكم من الكبائر لمن تعمد ذلك عالماً

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٦٢٥)، ونقله الشنقيطي عن القرطبي مقررًا له في

«أضواء البيان» (١/ ٤٠٧).

به^(١).

فَعُلِمَ من ذلك: أن الفرق بين التبديل والاستبدال هو في نسبة الحكم إلى الشرع؛ فليس مجرد إبدال حكم غير الله بحكم الله يصير كفرًا إلا إذا نسب ذلك الحكم إلى الشرع.

ومن قال: إن المستبدل يصير كفرًا، وإن لم ينسب ذلك للشرع لزم من هذا التعارض مع إجماعين:

الإجماع الأول:

وهو الإجماع على كفر المبدل وهو إجماع مطلق لا قيد فيه.

قال شيخ الإسلام:

والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كفرًا مرتدًا باتفاق الفقهاء^(٢).

والإجماع الثاني:

وهو الإجماع على عدم كفر من جار في الحكم.

قال ابن عبد البر:

وأجمع العلماء على أن الجور في الحكم من الكبائر لمن تعمد ذلك عالمًا به^(٣).

ثم إنه إذا كان التبديل هو الاستبدال للزم من هذا تكفير أصحاب الذنوب كالزاني وشارب الخمر والسارق؛ لأن كل واحد منهم قد قام بالاستبدال حيث

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١٦/٣٥٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/٢٦٧).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٦/٣٥٨).

أبدل حكم هواه بحكم الله.

وهذا هو قول الخوارج والمعتزلة الذين كفروا أصحاب المعاصي بناء على هذه القاعدة الفاسدة.

ثم نعود فنسأل محمد عبد المقصود:

هل حكام المسلمين جميعاً ومنهم حاكم مصر السابق -الذين تفتخر وتتباهى وتصرح بتكفيرهم- قد بدّلوا حكم الله ونسبوا تلك الأحكام الوضعية للشرع؟
إن قلت: نعم؛ فقد ناديت على نفسك بجهل الواقع الذي تدعي أنك تعلمه!
وإن قلت: لا؛ فقد سلكت مسلك الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبائر!!
وأما قوله:

«كان مبارك معادياً للإسلام».

فهذا كذب وافتراء ورمي بالباطل والبهتان، وليس هذا دفاعاً بالباطل عن أحد وإنما هو التحذير من طريقة الخوارج في تكفير من ثبت الإسلام في حقه بيقين.

فإننا لا ننكر ما كان واقعاً من ظلم وجور وفساد، ولكن كل هذا لا يعني أن نتجاوز الحد في مسألة هي من أخطر المسائل، وهي مسألة التكفير فنجعل هذا الظلم والجور والفساد من جنس الكفر الأكبر، بل يصل الأمر إلى تكفير الشخص على التعيين بلا موجب صحيح لذلك.

وسبب هذا الغلو والتسرع في التكفير: أنهم قد جعلوا (أنفسهم) بمثابة (الإسلام)، وجعلوا (منهجهم) هو (الدين)؛ فمن حذر الناس منهم وضيق على انتشار فاسد منهجهم جعلوه محارباً للدين معادياً للإسلام منافحاً عن الكفر موالياً للشرك!!!

فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَرَى هَذَا الرَّجُلَ وَمَنْ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنَ التَّكْفِيرِيِّينَ يَرْمُونَ مُخَالَفِيهِمْ مِنْ دَعَاةِ السُّنَّةِ بِالْكَفْرِ الْأَكْبَرِ الْمَخْرُجِ مِنَ الْمِلَّةِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُمْ قَدْ حَذَرُوا مِنْهُمْ وَبَيَّنُوا لِلنَّاسِ فُسَادَ مَنْهَجِهِمْ؛ فَرَمَوْهُمْ بِأَوْصَافِ التَّكْفِيرِ كـ(عِبَادِ الطَّوَاعِيتِ) وَ(عِبِيدِ الطَّوَاعِيتِ) وَ(مِنَ الْمُنَافِقِينَ) كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ مَفْصَلًا مَنقُولًا عَنْهُمْ.

ثم إنني متوجه إلى هذا الرجل وإلى من على منهجه بهذا السؤال.
إذا كان (الحاكم السابق) معاديًا للإسلام في فترة حكمه.

* فكيف يجوز لمحمد حسان أن يمدحه ويزكيه ويشد على يده ويطلب من الناس أن يقفوا بجانبه، وكان هذا منه على المنبر في خطبة الجمعة أيام حصار وقصف غزة؟؟!!

* وما حكم من يقول ذلك فيمن يعادي ويحارب الإسلام -على حد زعمكم-؟؟!!

* وهذا هو نص كلامه:

قال محمد حسان:

«وَأُحْيِي لِّلَّهِ كَلِمَاتِ (الرَّئِيسِ مَبَارَكٍ) وَاللَّهُ لَلَّهِ حِينَ قَالَ بِالْأَمْسِ: (لَنْ تَقِفَ مِصْرُ مَكْتُوفَةُ الْأَيْدِي أَمَامَ حِصَارٍ وَتَجْوِيعِ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ) كَلِمَاتٌ رَائِعَةٌ يَجِبُ عَلَيَّ الْأَمَّةُ أَنْ تَقْدِرَهَا، وَأَنْ تَأْخُذَ عَلَيَّ يَدَهُ، وَأَنْ نَعِينَهُ وَنُسَاعِدَهُ، وَأَنْ نَقُولَ لَهُ هَذَا دَوْرُ مِصْرٍ وَهَذِهِ مَكَانَةُ مِصْرٍ، وَنُحْيِي هَذَا الْمَوْقِفَ وَدَعْوَتَهُ لِلْمُؤَسَّسَاتِ الْخَيْرِيَّةِ وَالْقَطَاعِ الْخَاصِّ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْمَدْنِيَّةِ فِي مِصْرٍ أَنْ تَهْبَ لِمُسَاعَدَةِ وَنَجْدَةِ إِخْوَانِنَا مِمَّنْ عَبَرُوا إِلَى مَنطَقَةِ رَفَحَ وَمَنطَقَةِ الْعَرِيشِ.

نُحْيِي هَذَا الْمَوْقِفَ، وَأَنَا قُلْتُ فِي أَوَّلِ لِقَاءٍ: أَنَا عَلَى يَقِينٍ بِفَضْلِ اللَّهِ لَوْ

رفع الرئيس هاتفه واتصل أقسمت أن الموقف سيتغير، وفي الصباح تغير الموقف بإذن الله ولا زالت الأمة تنتظر المزيد بفضل الله من مصر، ولا ينبغي لأحد في الدنيا كلها أن يزايد على دور مصر، أو أن يزايد على موقف مصر، مصر ما خانت وما كانت خائنة قط»^(١).

فنريد منك وممن على شاكلتك ردًا على هذا الكلام، وإنا لمنتظرون!!!
وأما قول ممدوح جابر:

«هذا المجرم السفاح المستهزئ بشرع الله المعظم لكل شعيرة كفر».
فهذا كذب وفجور في الخصومة شأنه في ذلك شأن شيخه.

(١) خطبة جمعة بثتها قناة (الرحمة) أثناء حرب اليهود على غزة.

وقد كان محمد حسان من الذين يدعون للحاكم من على المنابر ويحرمون الخروج عليه ويدينون له بالسمع والطاعة والبيعة كل ذلك كان قبل الأحداث.
ثم إنه كعادته في التلون وركوب الموجة انقلب بعد الأحداث إلى رجل (ثوري) فقد بارك هذا الخروج وهذه الثورة وبارك الذين خرجوا، بل ونزل إلى الميدان هو وأولاده وزوجه!!! وطالب الحاكم السابق بالتنحي وخرج عليه بسبب ظلمه وفساده، وغير ذلك مما هو من فعل أهل الزيغ والانحراف.

قال محمد حسان في لقاء له بعد الأحداث (قناة الرحمة):

«أن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه يوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده...
كفانا تخذيلًا وخذلانًا، كفانا تخذيلًا وخذلانًا، كفانا تخذيلًا وخذلانًا!!! بلا (إتيكيت) فكري، بلا دبلوماسية حوار، بلا لف أو دوران، بلا خداع أو ضلال أو تضليل سأمنا اللف والدوران!!! وسأمنا الخداع، وسأمنا العمل للحسابات الشخصية، وسأمنا العمل للمجد والزعامة الفردية، كفانا تأليهًا للبشر!!!». اهـ

وهذا ليس بمستغرب عليه عند من خبر أمره وعرف حاله ورصد تقلباته.

فأين هذا الاستهزاء بشرع الله منه؟
 وأين هذا التعظيم لشعائر الكفر الذي قام به؟
 فهذا رمي بالكفر لمسلم قد ثبت إسلامه بيقين.
 وإني لمذكرك وشيخك وكل من سار على نهجك بحديث رسول الله الذي
 قال فيه:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا
 رَجَعَتْ عَلَيْهِ»^(١).

الوجه الثاني:

أننا لو سلمنا جدلاً أن الحاكم السابق قد صدر منه بعض الأمور المكفرة؛
 فهذا لا يعني تكفيره على التعيين؛ فإنه من المعلوم من مذهب أهل السنة
 والجماعة أن هناك فرقاً بين الكفر على الإطلاق، والكفر على التعيين؛ فليس كل
 من يقع في الكفر يكون كافراً؛ إذ قد يوجد فيه ما يمنع من تكفيره على التعيين،
 ومن القواعد الأصولية «اليقين لا يزول بالشك»، فلا نخرج من الإسلام مسلماً
 بيقين من أجل كفر ظني محتمل؛ فلا يكفر المسلم بيقين إذا وقع في الكفر حتى
 تقام عليه الحجة؛ بحيث تتوفر فيه شروط التكفير وتنتفي عنه موانعه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه
 الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول
 إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٥٧٥٢)، ومسلم (١١١).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤٦٦/١٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه.

فإن الإمام أحمد مثلاً قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات... ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع.

وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قومًا معينين؛ فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل؛ فيقال: من كفر بعينه فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه فلانتفاء ذلك في حقه، هذا مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم، والدليل على هذا الأصل: الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«حقيقة الأمر في ذلك: أن القول قد يكون كفرًا فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/ ٤٨٧-٤٨٩).

بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها وهذا كما في نصوص الوعيد؛ فإن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]؛ فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق، لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد؛ فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز ألا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع؛ فقد لا يكون التحريم بلغه، وقد يتوب من فعل المحرم، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرم، وقد يبتلى بمصائب تكفر عنه، وقد يشفع فيه شفيع مطاع.

وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها.

فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا مع أني دائماً ومن جالسي يعلم ذلك مني أني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى، وإنني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخيرية القولية والمسائل العملية»^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٤٥/٢٣ - ٣٤٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٢٩/٣).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«ليس كل من وقع في الكفر من المؤمنين وقع الكفر عليه وأحاط به»^(١).

وسُئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

هناك قضية تثار الآن حول ما يناط للتشريع العام فيما يحكم به الحكام، ويستدل أصحاب هذا الرأي بفتواكم حفظكم الله في المجموع الثمين بأن هذا الكفر وأنه واضح؛ لأنه تبديل لشرع الله^(٢)، كذلك ينسب هذا إلى الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ^(٣)، فالسؤال هنا: هل ترد موانع التكفير أو ما اشترطه أهل السنة والجماعة في إقامة الحجة على من حكم بغير ما أنزل الله تشريعاً عاماً؟
فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«كل إنسان فعل مكفراً فلا بد ألا يوجد فيه مانع التكفير، ولهذا جاء في الحديث الصحيح لما سألوه: هل ننبذ الحكام؟ قال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان»، فلا بد من الكفر الصريح المعروف الذي لا يحتمل التأويل.
فإن كان يحتمل التأويل؛ فإنه لا يكفر صاحبه وإن قلنا إنه كفر؛ فيفرق بين

(١) «السلسلة الصحيحة» للشيخ الألباني.

(٢) وللشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فتوى متأخرة في آخر حياته يشترط فيها (الاستحلال) للتكفير في مسألة (التشريع العام في الحكم بغير ما أنزل الله)، وهذا هو الموافق لمنهج أهل السنة في أن (الحكم بغير ما أنزل الله) (معصية) كسائر المعاصي التي لا يكفر مرتكبها إلا عند الاستحلال، وهذه الفتوى في كتاب «الحكم بغير ما أنزل الله» (ص ٦٩) للشيخ بندر بن نايف العتيبي - حفظه الله -.

(٣) ولسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فتوى متأخرة أيضاً يشترط فيها (الاستحلال) للتكفير في مسألة (التشريع العام في الحكم بغير ما أنزل الله)، وهذه الفتوى ضمن (فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ) (١/ ٨٠).

القول والقائل وبين الفعل والفاعل، قد تكون الفعلة فسقًا ولا يفسق الفاعل لوجود مانع يمنع من تفسيقه، وقد تكون كفرًا ولا يكفر الفاعل لوجود ما يمنع من تكفيره.

وما ضر الأمة الإسلامية في خروج الخوارج إلا هذا التأويل، فالخوارج كانوا مع علي بن أبي طالب على جيش أهل الشام، فلما حصلت المصالحة بين علي بن أبي طالب وأهل الشام خرجت الخوارج الذين كانوا معه عليه حتى قاتلهم وقتلهم والحمد لله، لكن الشاهد أنهم قالوا: حكمت بغير ما أنزل الله؛ لأنك حكمت البشر، فخرجوا عليه.

فالتأويل الفاسد هو بلاء الأمة؛ فقد يكون الشيء غير كفر فيعتقدها هذا الإنسان أنه كفر بواح فيخرج، وقد يكون الشيء كفرًا لكن الفاعل ليس بكافر لوجود مانع يمنع من تكفيره، فيعتقد هذا الخارج أنه لا عذر له فيخرج. ولهذا يجب على الإنسان التحرز من التسرع في تكفير الناس أو تفسيق الناس، ربما يفعل الإنسان فعلًا فسقًا لا إشكال فيه، لكنه لا يدري، فإذا قلت: يا أخي! هذا حرام. قال: جزاك الله خيرًا. وانتهى عنه.

إذن؛ كيف أحكم على إنسان بأنه فاسق دون أن تقوم عليه الحجة؟ فهؤلاء الذين تشير إليهم من حكام العرب والمسلمين قد يكونون معذورين لم تبين لهم الحجة، أو بينت لهم وجاءهم من يلبس عليهم ويشبه عليهم، فلا بد من التأني في الأمر^(١).

فمن علماء أهل السنة المعتبرين أو القضاة الشرعيين كفر (حاكم مصر السابق) على التعيين وأخرجه من ملة الإسلام.

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١٩/٥١).

ولا أقصد بالعلماء هؤلاء المتعالمين الذين يتزعمون وينتمون إلى تلك الأحزاب والجماعات الضالة المنحرفة التي هي امتداد للفرق النارية؛ فإن هؤلاء ليسوا بطلبة علم فضلاً عن أن يكونوا في عداد العلماء الراسخين المجتهدين، فلا قيمة لكلامهم ولا عبرة بأقوالهم؛ فهي مبنية على الظلم والجهل، وهم منحرفون في الجملة عن الصراط المستقيم، مفارقون لجماعة المسلمين، قد اتبعوا الأفكار المنحرفة والآراء المضلة، وأغلبهم سائر على منهج وفكر الخوارج وسيد قطب في تكفير الحكام، بل وتكفير المجتمعات الإسلامية.

الوجه الثالث:

أننا لو سلمنا جدلاً بأن الحاكم قد كفر على التعيين؛ فإن الخروج عليه ليس على إطلاقه، بل هو مشروط بشروط هي:

- ١ - وقوعه في الكفر البواح الذي عندنا من الله فيه برهان.
- ٢ - القدرة على إزالته.
- ٣ - القدرة على تنصيب مسلم مكانه.
- ٤ - ألا يترتب على هذا الخروج مفسدة أعظم من مفسدة بقاء الكافر.
- ٥ - الاستغناء الذاتي^(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ:

«فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت هو فيه مستضعف؛ فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عمن يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين، وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين

(١) اشترط هذا الشرط العلامة مقبل الوادعي في كتابه «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (ص ١٦٤).

يطعنون في الدين وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^(١).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها»^(٢).

قال سماحة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ:

«إذا رأى المسلمون كفرًا بواحا عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرًا أكثر فليس لهم الخروج؛ رعاية للمصالح العامة»^(٣)، والقاعدة الشرعية المجمع عليها: (أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه)، أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين.

فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرًا بواحا عندها قدرة تزيله بها، وتضع إمامًا صالحًا طيبًا من دون أن يترتب على هذا فساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاغتيال... إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر،

(١) «الصارم المسلول» لابن تيمية (ص ٢٢٩).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣).

(٣) وقد قرر العلامة المعلمي اليماني في «التنكيل» (١/٢٨٩) أن النظر إلى المصالح العامة يكون من المحققين.

والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاية الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولا يجوز الخروج على ولاية الأمور وشق العصا إلا إذا وجد منهم كفر بواح عند الخارجين عليه من الله برهان، ويستطيعون بخروجهم أن ينفعوا المسلمين، وأن يزيلوا الظلم، وأن يقيموا دولة صالحة، أما إذا كانوا لا يستطيعون فليس لهم الخروج ولو رأوا كفرًا بواحًا؛ لأن خروجهم يضر الناس ويفسد الأمة ويوجب الفتنة والقتل بغير الحق، ولكن إذا كانت عندهم القدرة والقوة على أن يزيلوا هذا الوالي الكافر فليزيلوه وليضعوا مكانه واليًا صالحًا ينفذ أمر الله فعليهم ذلك إذا وجدوا كفرًا بواحًا عندهم من الله فيه برهان، وعندهم قدرة على نصر الحق وإيجاد البديل الصالح وتنفيذ الحق»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وهذا لا يكون إلا إذا وجدت أمة لها قوة تستطيع إزالة الحكم الباطل أما خروج الأفراد والناس العامة الذين يفسدون ولا يصلحون؛ فلا يجوز خروجهم هذا يضرون به الناس ولا ينفعونهم»^(٣).

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

«ثم على فرض أننا رأينا كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان، وكلمة (رأينا) شرط، و(كفرًا) شرط، و(بواحًا) شرط، و(عندنا فيه من الله برهان) شرط.. أربعة

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٠٣).

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٧/ ١١٩).

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٢٨/ ٢٧١).

شروط.

فأقول: (أن تروا) أي: تعلموا يقيناً احترازاً من الشائعات التي لا حقيقة لها. وكلمة (كفرًا) احترازاً من الفسق، يعني: لو كان الحاكم فاسقاً فاجراً لكن لم يصل إلى حد الكفر فإنه لا يجوز الخروج عليه.

الثالث: (بواحاً) أي: صريحاً لا يحتمل التأويل، وقيل البواح: المعلن.

والرابع: (عندكم فيه من الله برهان) يعني: ليس صريحاً في أنفسنا فقط، بل نحن مستندون على دليل واضح قاطع،

هذه الشروط الأربعة شرط لجواز الخروج.

لكن يبقى عندنا شرط خامس لوجوب الخروج وهو: هل يجب علينا إذا جاز لنا أن نخرج على الحاكم؟ هل يجب علينا أن نخرج؟ ينظر للمصلحة، إن كنا قادرين على إزالته فحينئذٍ نخرج، وإذا كنا غير قادرين فلا نخرج؛ لأن جميع الواجبات الشرعية مشروطة بالقدرة والاستطاعة.

ثم إذا خرجنا فقد يترتب على خروجنا مفسدة أكبر وأعظم مما لو بقي هذا الرجل على ما هو عليه؛ لأننا خرجنا ثم ظهرت العزة له، صرنا أذلة أكثر، وتمادى في طغيانه وكفره أكثر، فهذه المسائل تحتاج إلى تعقل، وأن يقتصر الشرع بالعقل، وأن تبعد العاطفة في هذه الأمور، فنحن محتاجون للعاطفة لأجل تحمسنا، ومحتاجون للعقل والشرع حتى لا ننساق وراء العاطفة التي تؤدي إلى الهلاك^(١).

(١) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١٩/٥١).

ولقد كان أهل ليبيا وسوريا من أشد الناس احتياجاً إلى أن يأخذوا بمثل هذا التأصيل المتين الصادر من عالم راسخ كالشيخ ابن عثيمين بدلاً من أن يسيروا وراء الحماسيين المنحرفين، والتي كان من نتاج ذلك أن وقع كل ذلك القتل والجرح والتشريد والتقاتل

قال الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:

«فإذا رأينا كفرًا بواحا فهل يجب الخروج عليه أم لا؟

يجب النظر في أحوال المسلمين هل لديهم القدرة على مواجهة الكفر البواح أم أنهم سيقدمون أنفسهم أضحية.

وهل عندهم استغناء ذاتي أم سيمدون أيديهم لأمريكا وغيرها من الحكومات، وهي ستركهم حتى تسفك دماؤهم ثم ينصبون لهم علمانيًا بدل العلماني الأول أو شيوعيًا بدل العلماني أو نصرانيًا بدلًا من المسلم فلا بد أن يكون هناك استغناء ذاتي؟

ثم بعد ذلك هل أعدوا ما تحتاج إلى الحرب من قوات ولا يشترط أن تكون مماثلة لقوات العدو فإن الله وَجَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]؟

وهل أعدوا ما تحتاج إليه الحرب من أطباء ومستشفيات، أم ربما يتركون الشخص ينتهي دمه من الجرح، وكذلك ما تحتاجه الحرب من تغذية؛ فالناس ليسوا مستعدين أن يصبروا كما صبر صحابة رسول الله ﷺ على الاستضعاف وعلى الخروج من الأوطان وعلى المرض وعلى الفقر^(١).

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

«ثم قلت: وما أزال أقول لهؤلاء الذين يدندنون حول تكفير حكام المسلمين: هبوا أن هؤلاء الحكام كفار كفر ردة، وهبوا أيضًا أن هناك حاكمًا أعلى

=

والنزاع في ليبيا وسوريا.

ولكن قدر الله وما شاء فعل!

(١) «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» للشيخ مقبل الوادعي (ص ١٦٤).

على هؤلاء؛ فالواجب والحالة هذه أن يطبق هذا الحاكم الأعلى فيهم الحد.
ولكن الآن: ماذا تستفيدون أنتم من الناحية العملية إذا سلمنا جدلاً أن
هؤلاء الحكام كفار كفر ردة؟ ماذا يمكن أن تصنعوا وتفعلوا؟
إذا قالوا: ولاء وبراء.

فأقول: الولاء والبراء مرتبطان بالموالاة والمعاداة قلبية وعملية، وعلى
حسب الاستطاعة، فلا يشترط لوجودهما إعلان التكفير وإشهار الردة.
بل إن الولاء والبراء قد يكونان في مبتدع أو عاص أو ظالم.
ثم أقول لهؤلاء: هاهم هؤلاء الكفار قد احتلوا من بلاد الإسلام مواقع عدة
ونحن - مع الأسف - ابتلينا باحتلال اليهود لفلسطين.
فما الذي نستطيع نحن وأنتم فعله مع هؤلاء؟ حتى تقفوا أنتم وحدكم ضد
أولئك الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار؟

هلا تركتم هذه الناحية جانباً وبدأن بتأسيس القاعدة التي على أساسها
تقوم قائمة الحكومة المسلمة وذلك باتباع سنة رسول الله ﷺ التي ربي أصحابه
عليها ونشأهم على نظامها وأساسها.

نذكر هذا مراراً ونؤكد تكررًا: لا بد لكل جماعة مسلمة من العمل بحق
لإعادة حكم الإسلام ليس فقط على أرض الإسلام بل على الأرض كلها، وذلك
تحقيقاً لقوله -تبارك وتعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ
لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

وقد جاء في بعض بشائر الأحاديث النبوية أن هذه الآية ستتحقق فيما بعد؛
فلكي يتمكن المسلمون من تحقيق هذا النص القرآني والوعد الإلهي فلا بد من
سبيل بين وطريق واضح؛ فهل يكون ذلك الطريق بإعلان ثورة على هؤلاء

الحكام الذين يظن هؤلاء أن كفرهم كفر ردة؟
 ثم مع ظنهم هذا وهو ظن غالط خاطئ لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً.
 إذن؛ ما هو المنهج؟ وما هو الطريق؟
 لا شك أن الطريق الصحيح هو ما كان رسول الله ﷺ يدندن حوله ويذكر أصحابه به في كل خطبة:
 «وخير الهدي هدي محمد ﷺ».

فعلى المسلمين كافة وبخاصة منهم من يهتم بإعادة الحكم الإسلامي أن يبدءوا من حيث بدأ رسول الله ﷺ وهو ما نوجزه نحن بكلمتين خفيفتين (التصفية والتربية)؛ ذلك لأننا نعلم حقائق ثابتة وراسخة يغفل عنها أو يتغافل عنها أولئك الغلاة الذين ليس لهم إلا إعلان تكفير الحكام ثم لا شيء، وسيظلون يعلنون تكفير الحكام، ثم لا يصدر منهم أو عنهم إلا الفتن والمحن والواقع في هذه السنوات الأخيرة، على أيدي هؤلاء بدءاً من فتنة الحرم المكي إلى فتنة مصر وقتل السادات، وأخيراً في سوريا ثم الآن في مصر والجزائر منظور لكل أحد هدر دماء من المسلمين الأبرياء بسبب هذه الفتن والبلايا وحصول كثير من المحن والرايا»^(١).

الوجه الرابع:

أن ثمة فروقاً بين الخروج على الحاكم الكافر وبين المظاهرات على الحاكم الكافر، فالخروج على الحاكم الكافر لإزالته هو من باب مجاهدة الكفار وهذا الجهاد له أحكامه وآدابه وشروطه، فهذا كله إنما يكون موكولاً للعلماء المحققين المجتهدين الراسخين، فهم الذين يصدر منهم تكفير الحاكم عند

(١) «فتنة التكفير» للشيخ الألباني (ص ١١) بتعليق الشيخين ابن باز وابن عثيمين -رحمهم الله جميعاً-.

استحقاقه ذلك، وهم الذين يعرفون القدرة الحقيقية من القدرة الوهمية، وهم الذين يحددون المصالح والمفاسد المعتبرة لا المُدَّعاة، وهم الذين يُعلنون الجهاد على الحاكم الكافر إن توفرت شروط ذلك، بخلاف المظاهرات المبتدعة التي هي من شعار وسنن الكافرين الملحدين، فالقائمون عليها والمشاركون فيها والداعون إليها ليس فيهم واحد من العلماء والله الحمد والمنة.

بل هم من الهمج الرّعاع أتباع كل ناعق أكثرهم لا يصلي، والذي يصلي منهم لا يصلي كما كان النبي ﷺ يصلي وأكثرهم جاهل بدين الله فضلاً أن يكون طالب علم فضلاً أن يكون عالماً مجتهداً مفتياً في مسائل النوازل الكبيرة، فهؤلاء هم وقود الفتنة وعليهم تقوم المحنة، فهذه المظاهرات ولو كانت ضد حاكم كافر فهي غير جائزة وغير مشروعة؛ لأنها ليست من الجهاد المشروع، ولأنها من البدع المحدثه؛ ولأنها من أعمال الكافرين المصدرة إلى بلاد المسلمين؛ ولأنها سبب في مفسد عظيمة وفتن جسيمة بخلاف الجهاد المنضبط بالضوابط الشرعية^(١) فتنبه.



(١) وهذا ما يحدث الآن في ليبيا وسوريا.

**الشبهة الرابعة والخمسون : كيف تدعون الإجماع
على عدم الخروج على الحاكم الجائر مع وجود المخالف**

قال محمد عبد المقصود في كتاب: «ثورة الخامس والعشرين من يناير
رؤية شرعية» (ص ٩):

«وادعائه الإجماع على عدم الخروج عليه وليس في المسألة إجماع؛ لأن
في المسألة خلافاً في القديم والحديث».

قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»
(ص ١٢٦):

«لا إجماع على عدم الخروج على الحاكم الجائر».

قال أيضاً (ص ١٢١):

«هذا لا يعتبر إجماعاً؛ إذ لا يصح ولا يتصور إجماع والمخالف مثل هذا
الجم الغفير».

الرد على هذه الشبهة من وجهين:

الوجه الأول:

من المعلوم أن وجود مخالف في أصل من أصول أهل السنة والجماعة لا يعتبر
وجود ذلك المخالف مانعاً من حكاية الإجماع في هذا الأصل؛ لأن الإجماع في
مثل هذه الأصول يتحقق بتتابع ذكر أئمة السلف لهذا الأصل في مصنفاتهم في

الاعتقاد والمنهج، وإن وُجدَ مخالف لهذا الأصل المدون في كتب السلف؛ فلا عبرة به ولا اعتبار.

فلا يقال: إن السلف لهم في هذا الأصل مذهبان، وإنما يقال: إن هذا رأي خاطئ لبعض السلف في هذا الأصل المجمع عليه.

ومثال ذلك: أن أبا حنيفة ومن قبله شيخه حماد بن أبي سليمان، وغالب الأحناف، وغيرهم من الذين قالوا بإخراج الأعمال الظاهرة-كالصلاة والزكاة- من مسمى الإيمان؛ ومع ذلك؛ فإن إجماع أهل السنة منعقد على أن الإيمان قول وعمل وأن الأعمال الظاهرة داخلة في مسمى الإيمان وهذا ما لا ينكره أحد من أهل السنة.

فلو استشكل مستشكل فقال على نفس طريقتكم: كيف نحكي الإجماع على هذا وعندنا من أهل السنة من خالف في هذا الأصل؟!

والأمر كذلك في الأسماء والصفات؛ فالمخالفون لهذا الأصل فيهم من هم من أهل السنة في الجملة، فهل هؤلاء مع كثرتهم وعلو شأنهم في الأمة يقال في قولهم في تأويل الصفات: إن هذا قول آخر عند أهل السنة؟!

فالذي تجيبون به في مسألة الإيمان والأسماء والصفات، هو نفسه جوابنا في مسألة ترك الخروج على أئمة الجور والفسق، والكل أصول عند أهل السنة والجماعة.

وقس على ذلك أمثلة كثيرة كقول إمام الأئمة ابن خزيمة في حديث الصورة وقول قتادة في القدر، وتلبس بعض السلف ببعض البدع كبدعة النصب وبدعة التشيع وبدعة الجبر وغير ذلك من البدع، ومع ذلك لم يقل أحد أن تلك البدع مذهب أو قول ثانٍ للسلف بسبب أن بعض أهل السنة قال بتلك البدع.

وهأنذا أسوق إليك -يرعاك الله- نقلين رائعين للعلامة الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله- في بيان وتأصيل هذه المسألة.
النقل الأول:

قال الشيخ -حفظه الله-:

«الإجماع الذي يذكر في العقائد غير الإجماع الذي يذكر في الفقه.
إجماع أهل العقائد معناه أنه لا تجد أحداً من أئمة الحديث والسنة يذكر غير هذا القول ويرجحه، هذا معناه الإجماع، وإذا خالف أحد، واحد أو نحوه فلا يعد خلافاً؛ لأنه يعد خالف الإجماع، فلا يعد قولاً آخر.
ف نجد أنه مثلاً أنهم أجمعوا على أن الله -جل وعلا- له (صورة) وذلك؛ لأنه لا خلاف بينهم على ذلك كلهم يوردون ذلك، فأتى (ابن خزيمة) -رحمه الله تعالى- رحمة واسعة- فنفي حديث الصورة، وتأوله يعني: حديث الخاص: «أن الله خلق آدم على صورة الرحمن»، وحمل حديث: «خلق الله آدم على صورته»، يعني: على غير صورة الرحمن، وأنكر ذلك، وهذا عُدَّ من غلطاته رَحِمَهُ اللهُ، ولم يُقَل: إن ذلك فيه خلاف للإجماع، أو: إنه قول آخر.
فإذن الإجماع في العقائد؛ يعني: أن أهل السنة والجماعة تتابعوا على ذكر هذا بدون خلاف بينهم.

مثل مسألة الخروج على أئمة الجور: على ولاية الجور من المسلمين، هذا كان فيه خلاف فيها عند بعض التابعين وحصلت من هذا وقائع، وتبع التابعين، والمسألة تذكر بإجماع، يقال: أجمع أهل السنة والجماعة على أن السمع والطاعة وعدم الخروج على أئمة الجور واجب، وهذا مع وجود الخلاف عند بعض التابعين وتبع التابعين.

لكن ذلك الخلاف قبل أن تقرر عقائد أهل السنة والجماعة، ولما بينت العقائد وقررت وأوضحها الأئمة وتتبعوا فيها الأدلة وقرروها؛ تتابع الأئمة على ذلك وأهل الحديث دون خلاف بينهم.

ففي هذه المسألة بخصوصها رد على من سلك ذلك المسلك من التابعين ومن تبع التابعين؛ لأن هذا فيه مخالفة للأدلة؛ فيكون خلافهم غير معتبر؛ لأنه خلاف للدليل، وأهل السنة والجماعة على خلاف ذلك القول.

إذن الخلاصة: أن مسألة الإجماع معناها أن يتتابع العلماء على ذكر المسألة العقدية؛ إذا تتابعوا على ذكرها بدون خلاف فيقال: أجمع أهل السنة والجماعة على ذلك»^(١).

النقل الثاني:

قال -حفظه الله-:

«الخروج على ولاية الأمور وعلى من انعقدت له بيعة هو مذهب طوائف من المنتسبين إلى القبلة، منهم الخوارج والمعتزلة، وبعض شواذ قليلين من التابعين وتبع التابعين، وبعض الفقهاء المتأخرين ممن تأثروا بمذهب المعتزلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والذي عليه الصحابة جميعاً وعامة التابعين، وهكذا أئمة الإسلام من أن الخروج على ولي الأمر محرم وكبيرة من الكبائر، ومن خرج على ولي الأمر فليس من الله في شيء.

والأدلة على هذا الأصل من الكتاب والسنة متعددة، احتج بها الأئمة ورأوا أن من خالفها ممن تأول من السلف أنهم خالفوا فيه الدليل الواضح البين المتواتر

(١) «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ صالح آل الشيخ (١/١٢٦).

تواتراً معنوياً، كما سيأتي ذكر الأدلة إن شاء الله.

فإذن أهل السنة والجماعة لما رأوا ما أحدثته اجتهادات بعض الناس ممن اتبعوا فخرجوا على ولاة الأمر من بني أمية، أو خرجوا على ولي الأمر، على بعض ولاة الأمر من بني العباس، أو قبل ذلك ممن خرجوا على علي عليه السلام؛ بل قبل ذلك على عثمان وإن لم يكونوا من المنتسبين للسنة في الجملة، ذكروا هذا في عقائدهم ودونوه، وجعلوا أن الخروج بدعة لمخالفته للأدلة.

وتلخيص ذلك: أن اجتهاد من اجتهد في مسألة الخروج على ولي الأمر المسلم كان اجتهاداً في مقابلة الأدلة الكثيرة المتواترة تواتراً معنوياً من أن ولي الأمر والأمير يجب طاعته وتحرم مخالفته إلا إذا أمر بمعصية فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله.

ومن أهل العلم من قال توسعاً في اللفظ: (الخروج على الولاية كان مذهباً لبعض السلف قديم، ثم لما رئي أنه ما أتى للأمة إلا بالشر والفساد؛ فأجمعت أئمة الإسلام على تحريمه وعلى الإنكار على من فعله) كما قاله الحافظ ابن حجر. وهذا فيه توسع؛ لأنه لا يقال في مثل هذا الأمر أنه مذهب لبعض السلف، وإنما يقال: إن بعض السلف اجتهدوا في هذه المسائل من التابعين، كما أنه يوجد من التابعين من ذهب إلى القدر والقول المنافي للسنة في القدر، ومن ذهب إلى الإرجاء، ومن ذهب إلى إثبات أشياء لم تثبت في النصوص، فكذلك في مسألة طاعة ولاة الأمور فربما وجد منهم الشيء الذي الدليل بخلافه، والعبرة بما دلت عليه الأدلة لا باجتهاد من اجتهد وأخطأ في ذلك»^(١).

ولقد وقفت على كلام لممدوح جابر في كتابه «حكم تارك الصلاة» بتقديم

(١) «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٧).

شيخه محمد عبد المقصود يتعلق بنقل الإجماع على كفر تارك الصلاة كسلاً وعدم اعتبار من لم يكفر بترك الصلاة ناقضاً لحكاية الإجماع. فقد قال (ص ١٤٣):

«ألا يعتبر هذا التابعي قد نقل الإجماع وكذلك ابن راهويه، فهذا نقل للإجماع لا يعارض بأن يقال: كيف يقابل كل هؤلاء؛ فهذا كأنه اعتراض على طريقة ثبوت الإجماع وليس هذا الاعتراض بصحيح، فإن الإجماع يثبت بنقل واحد إذا لم يعارض غيره، أما كيف ثبت هذا الإجماع فهذا يراجع في أصول الفقه (الأمدي - المستصفي) لكي يعرف أنه يمكن أن يثبت الإجماع رغم التشكيك بمثل هذه الدعوى «كيف يقابل كل هؤلاء...» ولماذا لا يقال: إن قول عبد الله هذا متلقى من الصحابة؟!... فكيف يرد قوله بمثل ما قاله الشيخ؟! ومن طعن فيه فعليه الدليل». انتهى.

فممدوح جابر ومحمد عبد المقصود يردان في كتاب «حكم تارك الصلاة» على ممدوح جابر ومحمد عبد المقصود في كتاب «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية».

حيث قرر المؤلف ممدوح جابر بموافقة شيخه محمد عبد المقصود أن إجماع الصحابة منعقد على كفر تارك الصلاة تكاسلاً - وهذا ما أدين الله به-، وأنه قد نقل الإجماع عبد الله بن شقيق وابن راهويه وأن هذا الإجماع لا يعارض بأن يقال: كيف يقابل كل هؤلاء.

وهؤلاء هم أبو حنيفة والشافعي ومالك وجل أصحابهم فهذا قول جمهور الفقهاء.

مع أن مسألة ترك الصلاة من مسائل الخلاف السائغ بين أهل السنة بحيث

لا ينسب المخالف إلى البدعة، بخلاف الصبر على جور الأئمة وترك الخروج عليهم وقتالهم؛ فإنه أصل من أصول أهل السنة والجماعة المتفق عليه، والمخالف لأصل من أصولهم إما أن يقال فيه (وقع في بدعة)، أو يقال فيه (مبتدع) بحسب حال المخالف، كما هو معلوم من قواعد أهل السنة والجماعة في التبديع.

فهذا هو حال المتعالمين المبتدعين أنهم متخبطون متناقضون، فما يقررونه في كتاب ينقضونه في كتاب آخر، بل ما يقررونه في كتاب ينقضونه في نفس الكتاب، بل ما يقررونه في لقاء ينقضونه في نفس اللقاء.

الوجه الثاني:

أنه لا ينكر هذا الإجماع إلا أحد رجلين:

- إما جاهل بمنهج السلف وبمصنفاتهم في الاعتقاد، والتي لا تكاد تخلو من نقل الإجماع على هذا الأصل من أصول أهل السنة والجماعة.
- أو كاذب على السلف.

ومن التلبيس المتعمد الذي يمارسه هؤلاء المبتدعة -خوارج العصر- أنهم لا يعرضون إلا الإجماع الذي ينقله النووي فقط على ترك الخروج على أئمة الجور، وكأن النووي هو وحده الناقل للإجماع، ثم يطعنون في هذا الإجماع بحجة أن النووي إنما ينقل إجماع الشافعية وليس إجماع أهل السنة، أو أنه ينقل الإجماع في الخروج بالسلاح، أو أنه لا يعول عليه في حكاية الإجماع، وبالتالي تسقط حكاية الإجماع؛ فيخرجون بنتيجة مفادها: أنه ليس هناك إجماع في المسألة، وهذا من التلبيس والتدليس، فإن النووي هو واحد من الذين نقلوا الإجماع وهم كثير من المتقدمين والمتأخرين.

وهاهم العلماء الذين حكوا إجماع أهل السنة والجماعة على ترك
الخروج على أئمة الجور والفسق:

- ١- أنس بن مالك رضي الله عنه.
- ٢- قتيبة بن سعيد رحمته الله.
- ٣- أحمد بن حنبل رحمته الله.
- ٤- محمد بن إسماعيل البخاري رحمته الله.
- ٥- أبو إبراهيم المزني رحمته الله.
- ٦- أبو زرعة الرازي رحمته الله.
- ٧- أبو حاتم الرازي رحمته الله.
- ٨- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رحمته الله.
- ٩- حرب بن إسماعيل الكرماني رحمته الله.
- ١٠- أبو جعفر الطحاوي رحمته الله.
- ١١- أبو الحسن الأشعري رحمته الله.
- ١٢- ابن أبي زيد القيرواني رحمته الله.
- ١٣- أبو بكر الإسماعيلي رحمته الله.
- ١٤- ابن بطة العكبري رحمته الله.
- ١٥- أبو الحسن ابن بطل رحمته الله.
- ١٦- أبو عثمان الصابوني رحمته الله.
- ١٧- أبو عمر بن عبد البر رحمته الله.
- ١٨- قوام السنة الأصبهاني رحمته الله.
- ١٩- أبو زكريا النووي رحمته الله.

- ٢٠- شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.
 ٢١- ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ.
 ٢٢- ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ.
 ٢٣- عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.
 ٢٤- صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ:
 ٢٥- الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ.
 ٢٦- الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -.
 ٢٧- الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -.
 ٢٨- الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله -.
 وهاهي المواضع التي ورد فيها حكاية الإجماع.
 ١- أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«نهانا كبراًؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ قال: لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب»^(١).

٢- قتيبة بن سعيد رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة... وألاً نخرج على الأمراء بالسيف

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٤٨٨)، وابن حبان في «الثقات» (٥/٣١٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/٢٨٧)، وقوام السنة في كتابه «الترغيب والترهيب» (٣/٦٨)، والبيهقي في كتابه «الجامع لشعب الإيمان» (١٣/١٨٦)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢/٤٨٨).

وإن جاروا، ونبراً من كل من يرى السيف على المسلمين كائناً من كان»^(١).

٣- الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقتها المعروفين بها، المقتدى بهم فيها؛ من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق... والجهد ماض قائم مع الأئمة بروا أو فجروا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، والجمعة والعيدين والحج مع السلطان وإن لم يكونوا بررة عدولاً أتقياء، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والنفى والغنائم إلى الأمراء عدلوا فيها أم جاروا.

والانقياد إلى من ولاه الله أمرهم، لا تنزع يداً من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع ولا تنكث ببيعة؛ فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة.

وإن أمرك السلطان بأمر هو الله معصية فليس لك أن تطيعه ألبته.

وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(٢).

٤- محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة

(١) رواه أبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (ص ٣٠-٣١).

(٢) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى برواية أبي العباس الإصطخري (١/ ٢٤).

والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كراتٍ قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان... فما رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء... وألا ننازع الأمر أهله لقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، ثم أكد في قوله: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، وألا يرى السيف على أمة محمد»^(١).

٥- أبو إبراهيم المزني رَحِمَهُ اللهُ:
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مسخطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله كيما يعطف بهم على رعيته... هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى وجانبوا التكلف فيما كفوا فسدوا بعون الله ووفقوا لم يرغبوا عن الاتباع فيقصروا ولم يجاوزوه تزيذا فيعتدوا فنحن بالله واثقون وعليه متوكلون وإليه في اتباع آثارهم راغبون»^(٢).

٦- ٧- ٨- أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وابن أبي حاتم - رحمهم الله -:

عن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال:

«سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٧٢).

(٢) «شرح السنة» للمزني (ص ٨٤-٨٥).

عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً؛ فكان من مذهبهم... ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان.

ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله وَجَلَّ أمرنا ولا ننزع يداً من طاعة»^(١).

٩ - حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللهُ:

قال في مسائله المشهورة:

«هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها؛ فهو مخالف مبتدع خارج عن الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق قال: وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم وعبد الله بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وكان من قولهم... والانقياد لمن ولاه الله وَجَلَّ أمركم لا تنزع يداً من طاعته ولا تخرج عليه بسيف حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للسنة للجماعة وإن أمرك السلطان بأمر فيه لله معصية فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(٢).

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/١٧٦).

(٢) «حادي الأرواح» لابن قيم (١/٢٨٩).

١٠ - أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني -رضوان الله عليهم أجمعين-، وما يعتقدون من أصول الدين ويدينون به رب العالمين...»

ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة»^(١).

١١ - أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة:

فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا ﷻ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نصر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيع الزائعين وشك الشاكين؛

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص ٣٦٨).

فرحمة الله عليه من إمام مقدّم وجليل معظّم وكبير مُفَهِّم.

وجملة قولنا: ... ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة وندين بإنكار الخروج بالسيف»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة: جملة ما عليه أهل الحديث والسنة... ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وألا يخرجوا عليهم بالسيف»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«واختلف الناس في السيف على أربعة أقاويل... وقال قائلون: السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية، وأن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً.

وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه، وهذا قول أصحاب الحديث»^(٣).

١٢ - ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة... والسمع والطاعة لأئمة المسلمين وكل من ولي من أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة فاشتدت وطأته من بر وفاجر فلا يخرج عليه جار أو عدل ويُغزى معه

(١) «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (٧-١١).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (٢٩٥-٢٩٠).

(٣) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري (٤٥١).

العدو ويحج البيت ودفع الصدقات إليهم مجزئة إذا طلبوها وتُصلّى خلفهم الجمعة والعيدين... وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه وكله قول مالك، فمنه منصوص من قوله ومنه معلوم من مذهبه»^(١).

١٣- أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة... ويرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جوراً، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم»^(٢).

١٤- ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ونحن الآن ذاكرون شرح السنة ووصفها، وما هي في نفسها، وما الذي إذا تمسك به العبد، ودان الله به سمي بها، واستحق الدخول في جملة أهلها، وما إن خالفه أو شيئاً منه، دخل في جملة من عبناه، وذكرناه وحذرنا منه، من أهل البدع والزيف، مما أجمع على شرحنا له أهل الإسلام، وسائر الأمة، مذ بعث الله نبيه ﷺ، إلى وقتنا هذا...»

ثم بعد ذلك الكف والقعود في الفتنة، ولا تخرج بالسيف على الأئمة وإن ظلموا.

(١) الجامع (ص ١٠٧-١١٧)

(٢) «اعتقاد أهل السنة» للإسماعيلي (٥٥).

وقال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن ظلمك فاصبر، وإن حرمك

فاصبر».

وقال النبي ﷺ لأبي ذر: «اصبر وإن كان عبداً حبشياً».

وقد أجمع العلماء من أهل الفقه والعلم والنسك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا: أن صلاة الجمعة والعيدين، ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي مع كل أمير بر أو فاجر، وإعطاءهم الخراج والأعشار جائز، والصلاة في المساجد العظام التي بنوها والمشى على القناطر والجسور التي عقدوها، والبيع والشراء وسائر التجارة والصناعة والزراعة كلها في كل عصر، ومع كل أمير جائزة على حكم الكتاب والسنة، لا يضر المحتاط لدينه والتمسك بسنة نبيه ﷺ ظلم ظالم، ولا جور جائر إذا كان ما يأتيه هو على حكم الكتاب والسنة، كما أنه لو باع أو اشترى في زمن الإمام العادل بيعاً يخالف الكتاب والسنة لم ينفعه عدل الإمام.

والمحاكمة إلى قضاتهم، ورفع الحدود والقصاص وانتزاع الحقوق من أيدي الظلمة لأمرائهم وشرطهم، والسمع والطاعة لمن ولوه وإن كان عبداً حبشياً إلا في معصية الله وَعَجَّلَ فليس لمخلوق فيها طاعة»^(١).

١٥ - أبو الحسن بن بطل رحمته الله:

قال رحمته الله عند شرح حديث «السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية،

فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»:

«احتج بهذا الحديث الخوارج ورأوا الخروج على أئمة الجور والقيام

عليهم عند ظهور جورهم، والذي عليه جمهور الأمة: أنه لا يجب القيام عليهم

(١) «الشرح والإبانة» لابن بطة (ص ١٧٥-٢٧٦).

ولا خلعهم إلا بكفرهم بعد الإيمان، وتركهم إقامة الصلوات، وأما دون ذلك من الجور فلا يجوز الخروج عليهم إذا استوطأ أمرهم وأمر الناس معهم؛ لأن في ترك الخروج عليهم تحصين الفروج والأموال وحقن الدماء، وفي القيام عليهم تفرق الكلمة وتشتت الألفة»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«في هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور، ولزوم السمع والطاعة لهم والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة، ما أقام الجمعيات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»^(٢).

١٦ - أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام برًّا كان أو فاجرًا، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبسط العدل في الرعية، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيث والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضيًا، واجتناب ما كان عند الله مسخطًا، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله كيما يعطف بهم على رعيّتهم»^(٣).

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٩/ ١٦٨).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ١٩).

(٣) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (٦٨).

١٧ - أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج. وأما أهل الحق - وهم أهل السنة - فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عدلاً محسناً؛ فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء، وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك.

وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو، ويقيم الحدود على أهل العدا، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمين به السبل؛ فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح»^(١).

١٨ - قوام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

قال علماء السلف... ونسمع ونطيع الولاة ما داموا يصلون ونجاهد معهم ولا نخرج عليهم»^(٢).

١٩ - أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٣/ ٢٧٩).

(٢) «الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة الأصبهاني (ص ٢٨٢).

ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكي عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله، مخالف للإجماع^(١).

٢٠ - شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:
قال رَحِمَهُ اللهُ:

«مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يستراح من فاجر»^(٢).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«من العلم والعدل المأمور به الصبر على ظلم الأئمة وجورهم، كما هو من أصول أهل السنة والجماعة وكما أمر به النبي ﷺ في الأحاديث المشهورة عنه»^(٣).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولالة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم»^(٤).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ومن أصول هذا الموضع أن مجرد وجود البغي من إمام أو طائفة

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/٢٢٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/٤٤٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/١٧٩).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٥/١٢).

لا يوجب قتالهم بل لا يبيحه، بل من الأصول التي دلت عليها النصوص أن الإمام الجائر الظالم يؤمر الناس بالصبر على جوره وظلمه وبغيه ولا يقاتلونه؛ كما أمر النبي ﷺ بذلك في غير حديث^(١).
وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ»^(٢).

٢١ - ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ:

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

(١) «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣٢).

(٢) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/ ٣٩١).

قال ممدوح جابر في كتابه (ص ١٢١) معترضاً على هذا الإجماع الذي ينقله شيخ الإسلام: «هذا لا يعتبر إجماعاً؛ إذ لا يصح ولا يتصور إجماع والمخالف مثل هذا الجَمِّ الغفير». وهاهو شيخ الإسلام يرد على هؤلاء المتعالمين في القديم والحديث الذين يطعنون عليه في نقله للإجماع، ويبين رَحِمَهُ اللهُ أن الإجماع الذي ينقله في مسائل أصول الدين إنما هو إجماع أهل السنة وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها في القرون الثلاثة المفضلة.
قال رَحِمَهُ اللهُ «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٩):

«مع أنني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بالفاظهم وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف».

«وقد ذكرنا في أول الكتاب جملة من مقالات أهل السنة والحديث التي أجمعوا عليها كما حكاها الأشعري عنهم، ونحن نحكي إجماعهم كما حكاها حرب بن إسماعيل الكرماني عنهم بلفظه قال في مسائله المشهورة: هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها؛ فهو مخالف مبتدع، خارج عن الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، قال: وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم وعبد الله بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم؛ كمن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وكان من قولهم...»

والانقياد لمن ولاه الله ﷻ أمركم لا تنزع يداً من طاعته، ولا تخرج عليه بسيف حتى يجعل الله لك فرجاً ومخرجاً، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته؛ فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للسنة للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر فيه لله معصية؛ فليس لك أن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه»^(١).

٢٢- ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»^(٢).

(١) «حادي الأرواح» لابن القيم (٢٨٩).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣).

٢٣ - عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«ولم يدر هؤلاء المفتونون أن أكثر ولاية أهل الإسلام من عهد يزيد بن معاوية حاشا عمر بن عبد العزيز ومن شاء الله من بني أمية، قد وقع منهم ما وقع من الجراءة، والحوادث العظام، والخروج والفساد في ولاية أهل الإسلام؛ ومع ذلك فسيرة الأئمة الأعلام، والسادة العظام معهم، معروفة مشهورة، لا ينزعون يدًا من طاعة، فيما أمر الله به ورسوله، من شرائع الإسلام وواجبات الدين»^(١).

٢٤ - صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«فاعلم أن جملة ما عليه أصحاب الحديث والسنة... يرون الدعاء للائمة المسلمين بالصلاح والسداد والنصيحة لهم ولعامتهم ولا يخرج عليهم بالسيف»^(٢).

٢٥ - الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

«كذلك من الأصول التي يختلف فيها أهل السنة وأهل البدع الخروج على الأئمة، فالحرورية هؤلاء الخوارج خرجوا على إمام المسلمين، وكفروه، وقتلوه، واستباحوا دماء المسلمين من أجل ذلك، وأما أهل السنة والجماعة فيقولون: علينا أن نسمع ونطيع لولي الأمر فعل ما فعل من الكبائر والفسق ما لم يصل إلى حد الكفر البواح، فحينئذ نقاتله إذا لم يترتب على قتاله شر وفتن»^(٣).

(١) «الدرر السنية» (١٧٧/٧).

(٢) «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» للشوكانى (ص ١٤٥).

(٣) «لقاءات الباب المفتوح» للشيخ ابن عثيمين (١٩/٤٥).

٢٦- الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله:-

قال -حفظه الله-:

«قال الطحاوي (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا):
هذه مسألة عظيمة، فمن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم لا يرون
الخروج على ولاة أمر المسلمين»^(١).

٢٧- الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:

قال -حفظه الله-:

«قال الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن
جاروا).

هذه الجملة يذكر فيها العقيدة التي أجمع عليها أئمة السلف الصالح
ودونوها في عقائدهم وجعلوا من خالفها مخالفاً للسنة وللجماعة»^(٢).

٢٨- الشيخ عبد العزيز الراجحي -حفظه الله-:

قال الشيخ -حفظه الله-:

«مذهب أهل السنة والجماعة عدم الخروج على ولاة الأمور بالمعاصي،
ولو جاروا، ولو ظلموا، هذا من أصول أهل السنة والجماعة، عدم الخروج على
الأئمة، ولو جاروا ولو ظلموا، خلافاً لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة
والرافضة»^(٣).



(١) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح الفوزان (ص ١٦٣).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ صالح آل الشيخ (ص ٤٧٤).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ٢٧٧).

الشبهة الخامسة والخمسون أنها وقعت وانتهت فلا داعي للكلام فيها

الرد على هذه الشبهة من خمسة أوجه:

الوجه الأول:

من المعلوم أن الصبر على أئمة الجور والفسق وترك الخروج عليهم وقتالهم أصل من أصول أهل السنة، وأصول أهل السنة هي عقيدة المسلم التي لا بد للمسلم أن يتعلمها ويعتقدها حتى يموت عليها، والواجب على الدعاة وطلبة العلم والعلماء أن يعلموا المسلمين أصول دينهم التي يجب عليهم اعتقادها كالإيمان بالله والإيمان بالرسول... إلى آخر هذه الأصول والتي منها الصبر على أئمة الجور وترك الخروج عليهم وقتالهم؛ فهذا الأصل لا يرتبط بحدث إذا وقع تكلمنا فيه وإذا انتهى سكتنا عنه، ولا يرتبط بزمن دون زمن.

فإن قائل هذا الكلام يدور بين أمرين إما الجهل بأصول أهل السنة، وإما الكذب على أهل السنة؛ فإن الكتب التي كتبها السلف في الاعتقاد والمنهج لا تكاد تخلو من تقرير هذا الأصل العظيم من أصول أهل السنة الذي يفرق بينهم وبين الخوارج والمعتزلة.

الوجه الثاني:

أن هذه الأحداث قد نسبت إلى الإسلام من أشخاص ينتسبون إلى العلم

الشرعي زوراً وبهتاناً، وليس لهم من العلم الشرعي نصيب؛ فهذه خيانة للدين القويم، وهذا مسخ وطمس وتشويه لمعالم الإسلام العظيم، والتحذير من البدع التي تنسب إلى الإسلام أصل من أصول هذا الدين.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «

فلا بد من التحذير من تلك البدع وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم»^(١).

فلا عبرة بكلام من يمنع أهل العلم من أهل السنة من الكلام في هذه الأحداث حتى بعد انتهائها -لو سلمنا أنها انتهت-.

فأين النصح للمسلمين؟! وأين الذب عن دين رب العالمين؟! وأين الذين ينفون عن دين الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؟!

فإن الباطل قد كُسي بثوب الحق؛ واختلطت أصول أهل السنة والجماعة بأصول أهل الأهواء والبدع؛ فصار الخروج على الحاكم وعزله الذي هو من الكبائر العظيمة صار من الجهاد في سبيل الله ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر! وصارت المظاهرات والانقلابات والعصيان التي هي طريقة ماركس ولينين والملحدين والشيوعيين والكافرين؛ صارت سنة الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين!

الوجه الثالث:

من المعلوم أن التوبة من الذنوب والمعاصي لها شروط لا تقبل إلا بها؛ فمنها الندم على هذا الذنب، ومنها العزم على عدم العودة إلى هذا الذنب، ومنها

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/٢٣٣).

رد المظالم إلى أهلها.

وهذه المظاهرات التي وقعت هي من جنس المعاصي والذنوب؛ فالواجب على الدعاة وطلبة العلم والعلماء من أهل السنة أن يبينوا للناس ابتداءً أن ما حدث من الخروج على الحاكم وعزله معصية خطيرة وكبيرة عظيمة، ثم يدعوهم إلى أن يتوبوا مما حدث بأن يندموا على ما فعلوا من التحريض أو المشاركة أو التنظيم لهذه المظاهرات، وأن يعزموا على ألا يعودوا لمثل هذه الأفعال، وأن يرد كل من اغتصب أو سرق شيئاً في هذه الأحداث إلى أصحابها، وهكذا حتى يتوب الناس مما وقع منهم.

فإن المرتكب للمحرمات والقائم على المعاصي لا بد من نصحه في ذلك إن كان يجهله حتى يتوب إلى الله من هذا الذي فعله، ولا نقول إنه انتهى من فعله، فهل يقول قائل: إننا لا نخبر الزاني الذي زنى وانتهى من الزنا أن ما فعله محرم يستلزم التوبة ونأمره بها؟!

وكذلك ما نحن فيه وإن وقع وانتهى -على زعمهم- فإنه لا بد من بيان الحكم الشرعي فيه -وهو التحريم والمنع- حتى لا يرجع الناس إليه، وحتى يتوبوا مما ارتكبوه ووقعوا فيه، وهذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه ما نزلت عقوبة إلا بذنب ولا رفعت إلا بتوبة.

الوجه الرابع:

أن هذه المظاهرات لم ولن تنتهي -إلا أن يشاء الله-، فلقد انتشرت المظاهرات والاعتصامات والإضرابات في كل مجال من مجالات الدولة، وبعضها يطالب بعزل الحاكم الحالي^(١)، وهذا خروج محرم.

(١) وهو المتمثل الآن في (المجلس العسكري).

فإن هذه الأحداث التي وقعت وأدت إلى عزل (الحاكم السابق) قد قلقلت القاعدة الشعبية، وخرج الناس عن صمتهم، ولم يعد عندهم صبر على الظلم، وصاروا يخرجون إلى الميادين لأتفه الأسباب، وربما يخرجون من أجل الخروج وصار مبدؤهم (الشرعية للميدان).

وانتشر القتل والهرج انتشاراً عظيماً حتى أنه لا يعلم القاتل فيما قتل ولا المقتول فيما قُتل كما أخبر بذلك الصادق المصدوق ﷺ.

ومن العجب أنه لا يمر يوم جمعة منذ اندلاع هذه (الثورة الملعونة) إلى يومنا هذا، إلا قاموا بمظاهرات كبيرة في الميادين ووضعوا لها اسماً، وهذا في كل يوم جمعة لا يتخلف جمعة واحدة^(١).

ثم إن هذه المظاهرات انتقلت إلى دول أخرى كليبيا واليمن وسوريا فصارت سنة سيئة، وصارت الشعوب تقلد بعضها البعض في هذه الأعمال الفوضوية تقليداً أعمى حذو النعل بالنعل.

وهذه الأحداث جاءت فرصة عظيمة لأعداء الإسلام ليكيدوا بالإسلام وأهله، وهم حريصون على ألا يُفوّتوا تلك الفرصة التي لا طالما خططوا لها منذ سنوات طويلة بإشعال الفتن وإشاعة الفوضى والاضطرابات في المجتمعات الإسلامية.

وهاهو واحد من الذين يريدون أن يحرفوا الأمة عن سبيلها ويلبسوا عليها

(١) وصار هؤلاء يصلون الجمعة في الميدان ولا يصلونها في المسجد وهذه بدعة منكرة. بل وصل الأمر مؤخراً إلى أن أفتى بعضهم بجواز (جمع العصر مع الجمعة) في الميدان حتى للذين يسكنون بجوار الميدان لأنهم (مرابطون). فهذه منكرات بعضها فوق بعض وبدع بعضها يعقب بعض، فنسأل الله السلامة والعافية.

أمر دينها قد ألف كتابًا بعد عزل الحاكم ليُرسل لهم الباطل والبدعة وفق قواعد الخوارج والقطبية.

فقد قال ممدوح جابر في كتابه «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية» (ص ١٥):

«وقد يتساءل البعض ما الفائدة من هذا البحث بعد الثورة؟
والجواب: أن الأحداث ما زالت جارية في المنطقة من حولنا ولا بد من تأصيل شرعي لهذه المسألة».

فهل من الأمانة لهذا الدين والنصح لهذه الأمة أن نسكت عن بيان الحكم في هذه الأحداث مع استمرارها ووقوع الناس فيها ووقوع الفراش في النار؟! وهل من الأمانة لهذا الدين والنصح لهذه الأمة أن نسكت عن هؤلاء المنحرفين المبتدعين ولا نبين للأمة انحرافاتهم وبدعهم؟

الوجه الخامس:

أن الكلام من الدعاة وطلبة العلم والعلماء من أهل السنة في هذه الأحداث من باب الإعذار إلى الله ﷻ، وإن قل المتبعون للحق، حتى إذا نزلت عقوبة من عند الله لم تصب الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفِقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِصَمٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الأعراف:

[١٦٤-١٦٥].



الشبهة السادسة والخمسون أن الكلام في هذه الأحداث يفرق الصف

الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه:

الوجه الأول:

أن هذا الذي يسمونه تفریقاً للصف هو من باب الرد على المخالف؛ فالرد على أهل الأهواء والبدع وبيان ضلالهم وزيف مذهبهم أصل من أصول الإسلام، ومن الأمور الواجبة فهو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل هو من الجهاد في سبيل الله تعالى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله:

«وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة مثل نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكا والثوري والليث بن سعد أظنه والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ فقالوا: بين أمره.

وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا؟

فقال: إذا سكت أنت وسكت أنا؛ فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم؟!

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات

المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق

المسلمين.

حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلي واعتكف؛ فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع؛ فإنما هو للمسلمين هذا أفضل.

فَبَيَّنَ أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله. إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«قال ابن عقيل عن شيخه أبي الفضل الهمداني: مبتدعة الإسلام والكذابون والواضعون للحديث أشد من الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل فهم كأهل بلد سعوا في فساد أحواله والملحدون كالمحاصرين من خارج فالدخلاء يفتحون الحصن فهم شر على الإسلام من غير الملايسين له»^(٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«الراي على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب عن السنة أفضل الجهاد»^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨ / ٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) «الصارم المسلول» لابن تيمية (١ / ١٧٨).

(٣) «نقض المنطق» لابن تيمية (ص ١٢).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ - في بيان أنواع الأقلام :-

«القلم الثاني عشر: القلم الجامع، وهو قلم الرد على المبطلين ورفع سنة المحققين، وكشف أباطيل المبطلين، على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم وتهافتهم، وخروجهم عن الحق ودخولهم في الباطل، وهذا القلم في الأفلاك نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدل، وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل وعدو لكل مخالف للرسول فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن»^(١).

وقال رَحِمَهُ اللهُ:

«وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل؛ ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين؛ فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظاً وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين؛ فهما عدوان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران. فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون أحسن الكلام وأبينه وأفصحه وأحقه بكل هدى وبيان وعلم من المعاني الباطلة والتأويلات الفاسدة؛ لكدت تقضي من ذلك عجباً، وتتخذ في بطن الأرض سرباً؛ فتارة تعجب وتارة تغضب، وتارة تبكي، وتارة تضحك، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام وحل بساحة الوحي ممن

(١) «التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم (ص ١٣١).

هم أضل من الأنعام!

فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله.

وقد قال النبي ﷺ لحسان بن ثابت: «إن روح القدس معك ما دمت تنافح عن رسوله». وقال: «اهجهم - أو: هاجهم - وجبريل معك». وقال: «اللهم أیده بروح القدس ما دام ينافح عن رسولك». وقال عن هجائه لهم: «والذي نفسي بيده لهو أشد فيهم من النبل»^(١). وقال رَحِمَهُ اللهُ - واصفاً أهل السنة -:

«فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، ومن ضال جاهل لا يعلم طريق رشده قد هدوه، ومن مبتدع في دين الله بشهب الحق قد رموه؛ جهاداً في الله وابتغاء مرضاته، وبياناً لحججه على العالمين وبياناته، وطلباً للزلفى لديه ونيل رضوانه وجناته؛ فحاربوا في الله من خرج عن دينه القويم وصراطه المستقيم الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا أعنة الفتنة، وخالفوا الكتاب، واختلفوا في الكتاب، واتفقوا على مفارقة الكتاب، ونبذوه وراء ظهورهم، وارتضوا غيره منه بديلاً»^(٢).

وكتب السلف في الرد على أهل الباطل والبدع كثيرة جداً من ذلك:

«الرد على الزنادقة والجهمية» لأحمد بن حنبل.

«الرد على الجهمية» لابن مندة.

«الرد على الجهمية» للدارمي.

«الرد على من أنكر الحرف والصوت» للسجزي.

(١) «الصواعق المرسلّة» لابن القيم (١ / ٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١ / ٢).

«الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن» لعبد العزيز الكناني.
 «الرد على ابن عربي» لابن تيمية.
 «الرد على البكري» لابن تيمية.
 «الرد على المنطقيين» لابن تيمية.
 «منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة القدرية» لابن تيمية.
 «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» لابن تيمية.
 «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» لابن القيم.
 «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن القيم.
 «الرد على الرافضة» لمحمد بن عبد الوهاب.
 «الإيمان والرد على أهل البدع» لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.

وهذه الكتب التي تظهر الحق من الباطل أقضت وأرقت مضاجع أهل الأهواء والبدع؛ فصرفوا عنها أتباعهم وحذروا منها مرديهم؛ لأنها تكشف زيغهم وزيفهم وتبين ضلالهم وانحرافهم.
 فالواجب على المسلم أن يحترم دينه وعقله، ولا يضعه تحت أقدام هؤلاء الحزبيين السياسيين يروحون به ويغدون حيث شاءوا وأرادوا؛ فإنهم بحق طاعون القلوب!

الوجه الثاني:

أن طائفة ممن تقول بهذا الكلام وتردده هم من المخذّلين الذين سكتوا عن الحق مع معرفتهم إياه، ومع سكوتهم عنه يخذلون من يتكلم به؛ فوقعوا في جريمتين جريمة السكوت عن الحق وجريمة تخذيل الناطق بالحق.

وإليك هذا الكلام الرائع عن هذه الظاهرة الخطيرة للشيخ بكر بن عبد الله
أبي زيد رَحِمَهُ اللهُ:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

«من مواطن الأذى والأسى اعتمال أقوام بذل طاقاتهم وجهودهم لتحطيم
الرادين على أهل الأهواء والشغب عليهم.

ففي الوقت الذي نرى فيه نَزْرًا ينزوي عن النذارة بغير وجه، نرى فريقاً آخر
يضيف إليه المجادلة عن المبطلين بتخذيل القائم بالحراسة؛ لتغطية مرض التقصير
بداء التخذيل، وانظر كيف تدفع آفة بآفة، وتُعَوِّق مسيرة الحياة الإسلامية الصافية.

و«التخذيل» لا يسري في أمة إلا وتعمل على إسقاط نفسها بنفسها، وتوجد
من تقصيرها وتخذيل الناصحين فيها، معاول لهدمها، وإذا نظرت في تاريخ «داء
التخذيل» الطويل منذ فجر الرسالة؛ رأيت من سمات المسلمين ظاهراً لا باطناً -
المنافقين-؛ فانظر كيف يسري على حين غفلة إلى صالح المسلمين؟!

ولما دب هذا الداء من المنافقين، وأرجفوا به بين صفوف المسلمين حفته
الشريعة بأحكام، وحجرت على مُعْتَمِلِهِ حفظاً لبيضة الإسلام.

فالمخذل وفي معناه «المرجف»: يُمنع من الغزو، فينحى من صفوف الغزاة
والمجاهدين.

والمخذل؛ لو قتل كافراً لم يستحق سَلْبُهُ عند الشافعي وأحمد.

والمخذل؛ مقدوح في شهادته، ويبين خبره ونباه.

والمخذل؛ آثم شرعاً مرتين؛ بالتقصير والتخذيل.

والمخذل؛ وإن نال شيئاً من حظوظ الدنيا؛ فقد نزلت به حرفة التخذيل،

إلى وظيفة «خفير للعدو» وهذه عقوبة عاجلة.

والمخذل؛ عاص بمعصيته الجهرية، فلا بد له في الشرع من أدب زاجر يردعه.
وهذا كلام في غاية النفاسة والدقة لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله
تعالى -^(١)؛ إذ يقول عن موالاة المبتدعة وعقوبة الساكت والمخذل:

«ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، وأثنى عليهم، أو عظم
كتبهم، أو عُرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم،
بأن هذا الكلام لا يدرى ما هو؟ أو: من قال إنه صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه
المعاذير؛ التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق. بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم،
ولم يعاون على القيام عليهم فإن القيام على هؤلاء من المشايخ والعلماء والملوك
والأمراء، وهم يسعون في الأرض فساداً، ويصدون عن سبيل الله...».

وإذا كانت الأشباح التي تحمل نفوساً محشوة بمرض الشبهة وما تلقى بين
يدي الأمة من أمراض متنوعة: هي أسوأ داء ينزل في ساحة المسلمين، ويتحول
بينهم، ويدمر طلائعهم؛ فإن المسلم الموحد ليصاب بأذى مضاعف من المقرنين
بالتخذيل، إذا خفقت في الصف ريحهم، فما أن يقبض عالم قبضة من الهداية
ليرمي بها على بدعة وعماية، إلا وترى في الصف نزراً رغبت بطونهم، ملتفين
بملاءاتهم، أشغلتهم دنياهم عن آخرتهم، دأبهم «الموالسة»^(٢)، يرمون بالتخذيل
والتحطيم، صبرة بلا كيل ولا وزن؛ فيسقطون ألسنتهم بالنقد حيناً، والاستعداد
أحياناً، ويُنزلون أنفسهم في «رَوَزَنَة» يفيضون منها: الحكمة والتعقل والذكاء
الخارق في أبعاد الأمور، وهكذا من أمور ما إن تفور إلا وتغور!

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢/ ١٣٢).

(٢) انظر: في «القاموس» مادة: «ولس»، و«معالم الكتابة» لابن شيث (ص ١٨٨)، وهذا من
العربي الفصيح المستعمل في قلب الجزيرة العربية حالياً، والمُوالَسَة: الخِداع.

وهم في الحقيقة: المخذلون، المنزويون عن الواقع، الفرّارون من المواجهة، وارثو التأويل الخاطيء لقول الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ورضي الله عن الصديق، الملقب من الله بالعتيق، الخليفة الراشد، رأس الراشدين ورئيسهم -أبي بكر رضي الله عنه-؛ إذ قام في الأمة خطيباً فقال: «إنكم تقرأون هذه الآية (فذكرها) وتضعونها في غير موضعها، وإنني سمعت رسول الله يقول: «إن الناس إذا رأوا المنكر ولم ينكروه يوشك أن يعمهم الله بعقاب».

فهذا التخذيل المشوب بالإعراض عن مواجهة الباطل من باب تحريف الكلم عن مواضعه.

والمعرض عن رد الباطل بعد تذكيره: يخشى أن يدخل في الدين إذا ذكروا بآيات ربهم: يخرون عليها صمًا وعميانًا.

والمعرض عن رد الباطل، إداراً عن تدبر القرآن: يُخشى أن يكون من الذين لا يعلمون الكتاب إلا أمانياً.

والبصراء؛ يعرفون أن المخذل قد لا يقصد التخذيل، وإنما يرمي إلى الاعتذار لنفسه عن القيام بهذا الواجب، وحجب تقصيره عن العدل والملام.

ألا إن التخذيل في هذه المسيرة الآثمة، كما أنه انصراف عن معاضدة العدل، ونصرة الحق، وتعزية لفرسان الدعوة، وهز لمواقفهم، فهو مظاهرة للمجرمين من المبتدعين والمفسدين، والله سبحانه قد نهى عن ذلك فقال تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦].

وقال عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].

والحاصل: أن «التخذيل» يواجه المجاهدين بألستهم وأقلامهم وسانهم.. لكنه مع حامله كصحوة الموت يتقلص ويضمحل بين غمضة عين وانتباهتها، والعاقبة للمتقين.

وهذه سنة الله الجارية، بالنصر والتأييد لكل حامل حق وبخاصة «حراس الشريعة» الذين ينفون عن دين الله كل هوى وبدعة فيكون قولهم الأعلى ومقامهم أسنى^١.

وما الحال مع «المخذل» المخذول، إلا كما قال شاعر رسول الله حسان بن ثابت رضي الله عنه:

ما أبالي أنَّب بالحزن تيس أم لحاني عن ظهر غيب لئيم
ولغيره:

ما يضير البحر أمسى زاخراً أن رمى فيه غلام بحجر
أما إذا بلغت الحال ببعض المخذلين المقبوحين إلى استعداء السلطة على أهل السنة فما حق هذا إلا أن ينشد في وجهه قول زفر بن الحارث:

فإن عدت والله الذي فوق عرشه منحتك مسنون الغرارين أزرقا
فإن دواء الجهل أن تضرب الطلى وأن يغمس العريض حتى يُغرقا^(١)

وكلما ازداد «المخذل» -المخذول- تعرضاً للمصلحين، فإن هذا من أسباب زيادة الأجر للداعي على بصيرة، الذاب عن حرمان دينه.

وخذ في مسيرة علماء الأمة، وجهادهم الطويل، ما شئت من ضرب المثال،

(١) «غرار السيف»: حده. «الطلى»: أصل الأعناق. «العريض»: الذي يتعرض للناس بغير حق، على وزن خريت.

ووقائع الأحوال؛ لتزداد إيماناً على إيمان^(١).

وأختم هذه المظاهرة للحق ضد هذه الظاهرة الباطلة بما ختمت به «التحذير من مختصرات الجهول بالتفسير» (ص ٦٨٧)، وهذا نصه:

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - في «الصواعق المرسلّة» (١/ ٢٦٣-٢٦٥):

«فما ذنب أهل السنة والحديث؛ إذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وأمسكوا عما أمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه، ووصفه رسوله، وردوا تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين الذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنة المحنة، وقالوا على الله وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله.

فلم يقدروا على أخذ الثأر منهم إلا بأن سموهم: «مشبهة، ممثلة، مجسمة، حشوية» ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا أن التلقب بهذه الألقاب ليس لهم، وإنما هو لمن جاء بهذه النصوص وتكلم بها ودعا الأمة إلى الإيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها.

فدعوا التشنيع بما تعلمون أنتم وكل عاقل منتصف: أنه كذب ظاهر، وإفك مفترئ...».

وهذا الكلام من ابن القيم - رحمه الله تعالى -: مستل من مشكاة النبوة؛ الرامية إلى حراسة الشريعة بنصب عامل الاحتساب «لضرب كل بنان» يريد أن يخط في وحدة صف الأمة سطور الفرقة والاختلاف، ومزاحمة اعتقاد السلف والقضاء عليه.

والذين يلوون ألسنتهم باستنكار نقد الباطل وإن كان في بعضهم صلاح

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢/ ٤٣٨-٤٣٩).

وخير، لكنه الوهن وضعف العزائم حيناً، وضعف إدراك الحق ومناهج الصواب أحياناً، بل في حقيقته من «التولي يوم الزحف» عن «مواقع الحراسة» لدين الله والذب عنه، وحينئذ يكون الساكت عن كلمة الحق كالناطق بالباطل في «الإثم».

قال أبو علي الدقاق:

«الساكت عن الحق شيطان أخرس، والمتكلم بالباطل شيطان ناطق».

والنبي يخبر بافتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، والنجاة منها لفرقة واحدة؛ على منهاج النبوة.

أيريد هؤلاء: اختصار الأمة إلى فرقة وجماعة واحدة مع قيام التمايز العقدي المضطرب؟!!

أم أنها «دعوة إلى وحدة تُصدع كلمة التوحيد» فاحذروا.

وما حجتهم؛ إلا المقولات الباطلة.

لا تصدعوا الصف من الداخل.

لا تثيروا الغبار من الخارج.

لا تحركوا الخلاف بين المسلمين:

«نلتقي فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

وهكذا..

وأضعف الإيمان أن يقال لهؤلاء: هل سكت المبطلون لنسكت، أم أنهم

يهاجمون الاعتقاد على مرأى ومسمع ويطلب السكوت؟! اللهم لا...

ونعيد بالله كل مسلم؛ من تسرب حجة يهود، فهم:

مختلفون على الكتاب، مخالفون للكتاب.

ومع هذا؛ يظهرون الوحدة والاجتماع وقد كذبهم الله تعالى فقال سبحانه:

﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤].

وكان من أسباب لعنتهم ما ذكره الله بقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩].

فلابد لشدة الاعتقاد الإسلامي الصافي من كل شائبة: من كشف زيوف العداء والاستعداد وحراسة الصف من الداخل كحراسته من العدو الخارج سواء: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فنحن والله الحمد؛ على أمر جامع في الاعتقاد على ضوء الكتاب وسنة النبي، فلابد من لازم ذلك بالذب عن الاعتقاد، ونفي أي دخيل عليه، سيراً على منهاج النبوة، وردعاً لـ «خفراء العدو»، واستصلاحاً لهم. وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، ومنه نقضهم على أهل الأهواء أهواءهم في حملاتهم الشرسة، وهزأتهم العنيفة لبقى الاعتقاد على ميراث النبوة نقياً صافياً.

وإن المؤمن للمؤمن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في «الفتاوى» (٥٣ / ٢٨):

«المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة، لكن ذلك يوجب من النظافة والنعمومة ما نحمد معه ذلك التخشين».

فعلى أهل العلم والإيمان؛ التيقظ لتلك الأقلام ﴿وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

وكل يقوم بهذا الواجب حسب وسعه وطاقته على منهاج الشريعة: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩].

والنصح لكل مسلم: (ميثاق نبوي) والسلام».

انتهى كلام الشيخ بكر^(١).

الوجه الثالث:

أن هذا الذي يطلق عليه تفريقاً للصف، إنما هو تمييز لأهل السنة والجماعة عن أهل الأهواء والبدع، وهذا واجب شرعي ومطلب ديني؛ فينبغي على أهل العلم من أهل السنة أن يميزوا بين أهل السنة ودعوتهم وبين أهل البدع وبدعتهم، فلا بد من تمايز الصفوف بوضع الحدود الفاصلة والسدود الحاجزة بين أهل الحق وأهل الباطل؛ حتى لا تختلط الأوراق، وحتى لا يتراءى نار سني ونار بدعي، وحتى لا يذوب أهل السنة بمنهجهم في أهل الأهواء وبدعتهم.

وأما التميع والتجميع والخلط والتكتيل على غير الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة بين أهل الحق وغيرهم من أهل الباطل؛ فهذه جريمة في حق المنهج السلفي والداعي إليها والمشارك فيها والقائم عليها خائن لدين الله ملبس على الناس أمر دينهم يريد أن يسوى بين الحق والباطل.

قال محمد عبد المقصود:

وحدة الصف بين المسلمين واجبة لاسيما ونحن في عنق الزجاجة فالمسلم ينبغي أن يكون ولائه لجميع المسلمين دون تفريق بين إخوان وسلفيين وغيرهم فالسلف كانوا دعاة تجميع ولم يكونوا دعاة فرقة^(٢)!!!

وقال محمد حسان:

«نريد تكوين (مجلس شورى العلماء) من علماء أنصار السنة وعلماء

(١) «الرد على المخالف» للشيخ بكر أبي زيد (ص ٩٩-١٠٩).

(٢) كلمة له في مؤتمر لـ (جماعة الإخوان المسلمون).

الدعوة السلفية-يعني: مدرسة الإسكندرية الحزبية- وعلماء الإخوان وعلماء الأزهر وعلماء التبليغ»^(١).

وقال أيضاً:

لا فرق بين أخٍ سلفي لا فرق بينه وبين أخيه من جماعة التبليغ ولا فرق بين هذا وبين أخيه من جماعة الإخوان، ولا فرق بين هذا وبين أخيه من جماعة أنصار السنة، كلنا جميعاً نقول لا إله إلا الله، كلنا جميعاً نقول محمد رسول الله^(٢).

وقال محمد حسين يعقوب -في معرض كلامه عن جماعة التبليغ والإخوان ومدرسة الإسكندرية الحزبية وأنصار السنة والجمعية الشرعية-:

«لكن إن محمد حسين -يعني: نفسه- يقعد يقولك أما جماعة الإخوان فهم جماعة باطلة وفيهم كذا، يبقى أنا اللي على باطل لو أنا قلت كده أنا ما أقولش على حد حاجة سيب الناس، الساحة تسعنا وتسع غيرنا لكن المشكلة مشكلتك... افهم وتشوف الحال وساعتها تحب الناس كلهم كل الناس، دول فيهم خير

(١) لقاء على قناة (الرحمة) الفضائية. وهذا من تلونه وتناقضاته.

فقد قال محمد حسان قبل هذه الأحداث [درس السيرة (غزوة خيبر) رقم (١١٥) نقلاً عن كتاب «الجواهر الحسان حول منهج محمد حسان» (ص ٨٢)، (ص ٢٨٣) لتلميذه محمد عفيفي]:

«الجماعات والفرق المعاصرة عندها انحرافات وضلالات، وإن الاختلاف بينها ليس اختلاف تنوع، وإنما هو اختلاف تضاد في الأصول والمناهج، وإن هذه التسميات الموجودة على الساحة الآن جاهلية منتنة وحزبية مقيتة».

سبحان الله! أوصّل الأمر إلى هذا الحد من التلون والتغير والتناقض؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون.

(٢) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

كلهم، كل الناس دول فيهم إخلاص بس ينقصهم الصواب... كل دول عايزين يخدموا الدين وعايزين ينصروا الإسلام وكل دول بيعانوا من اضطهاد وأذى في سبيل الدين ومع ذلك مازالوا متمسكين وثابتين فيه إخلاص لكن الصواب -يعني الاتباع- الصواب عزيز صعب في عصرنا^(١).

وقال ممدوح جابر في كتابه: «ثورة الخامس والعشرين من يناير رؤية شرعية»

(ص ١٥):

«الوقت لا يحتمل توسيع دائرة الخلاف والتحزيب لمثل هذه الأمور؛ لأننا أمام تحديات كبيره تحتاج إلى وحدة الصف المسلم كله، وعلى رأسهم الإخوان الذين هم رجال هذه المرحلة، والسلفيون الذين هم ضمير الأمة، والصوفية الذين سبق لهم لواء الجهاد في ليبيا متمثلاً في عمر المختار، ولا ينسى التاريخ الشيخ عبد القادر الجيلاني وهذا هو سمت الأمة على مر العصور والأزمان كانت أمة متحدة بكل طوائفها».

وهذا الذي يدعوا إليه هؤلاء الملبسون هو (المنهج الأفح)!!
المنهج الذي يسع الأمة كلها من أشعرية وصوفية وإخوانية وتبليغية وقطبية وتكفيرية ويسع كل أحد إلا أهل السنة على منهاج النبوة فليس لهم مكان في هذا الخليط وهذا من فضل الله ومنته عليهم أن جعلهم غير متدنسين بهذه الحزبيات العفنة والفرق المتننة والاتجاهات المنحرفة.

فيا عجباً لهؤلاء!!!

أفقال النبي: (ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة)

حتى تسعوا جاهدين في تجميع الفرق الضالة والجماعات المنحرفة؟!

(١) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

فهذا التجميع الذي يدعوا إليه هؤلاء المنحرفون تجميع باطل زائف لا فائدة منه، فهو تجميع على غير الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة. وهذه الدعوة دعوة فاشلة وباطلة يقودها بعض هؤلاء المتكلمين المتعالمين الذين لا يعرفون حقيقة المنهج السلفي القويم. فقد قيل للأوزاعي: «إن رجلاً يقول: أنا أجالس أهل السنة، وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي: هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل»^(١). فهم بذلك يريدون خلط الحق بالباطل، والجمع بين المتناقضات؛ فقد دعوا إلى اجتماع الفرق والجماعات وأهل الأهواء والبدع على اختلاف مشاربهم وتنوع بدعهم، بل ونسبوهم للعلم، بل وسمّوا رءوس تلك الفرق الجماعات والأحزاب المنحرفة (علماء).

فأي انتكاسة هذه وأي ضلال وانحراف هذا؟! نعوذ بالله من الخذلان!

الوجه الرابع:

أن أهل السنة هم الذين يمنعون من بيان الحق ومن توضيح عقيدة أهل السنة والجماعة، وأما أهل الأهواء والبدع فإنهم يتكلمون بالباطل والبدع ويلقون الشبهات في كل مكان وسبيل بالليل والنهار على القنوات وفي المؤتمرات، وهم أولى الناس بالسكوت؛ فلقد حرفوا الناس عن الصراط المستقيم ومسخوا وشوهوا دين الإسلام العظيم الذي جاء به سيد المرسلين. ولقد قرر هؤلاء المنحرفون -كذباً وخداعاً- في كتبهم ومحاضراتهم ومؤتمراتهم: أن ما حدث في مصر من الخروج على الحاكم هو من باب الجهاد في سبيل الله ومن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١) أخرجه ابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (٤٣٤).

أُفِطِّلَب بعد ذلك من أهل السنة أن يسكتوا عن بدعهم، ولا يوضحوا للناس انحرافاتهم تحت هذه الدعوات الخبيثة التي يلوکها وينشرها هؤلاء الضلال المنحرفون؟

بل وصل الأمر بهم أن رموا دعاة وعلماء أهل السنة بكل منقصة ورذيلة، بل وصل الأمر ببعضهم أن كفر بعض أهل السنة الذين يخالفون أصوله المنحرفة ويردون على بدعه المنكرة!

فلم لا يقال لهؤلاء فرقتم الصف كما يقال ذلك لأهل السنة؟! أم أن كلام أهل السنة هو الذي يفرق وكلام أهل الأهواء والبدع لا يفرق؟! وهاهي بعض ألفاظهم الفجة الوقحة القبيحة التي تشتمل على السب والشتم والتكفير بأفحش العبارات التي لا تصدر من عوام الناس فضلاً عما ينتسب للعلم الشرعي كذباً وزوراً.

قال أبو الحسن المأربي

هذه مدرسة القصابين الجزائريين^(١).

قال محمد عبد المقصود:

«أما المنافقون الذين تربوا في حجر (أمن الدولة) ورضعوا من (لبان الطواغيت) فهؤلاء في غاية القلق من هذه الأوضاع الجديدة»^(٢). وقال أيضاً:

«مجموعة من (الجهال) و(الحثالة) استعملهم النظام فعلاً، وتمكن أحمد

(١) سلسلة لقاءات (إلى غلاة التجريح) على قناة (الرحمة) الفضائية.

ويقصد بذلك علماء الجرح والتعديل.

(٢) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

رأفت من تربية طبقة -إن شاء الله- بعد التخلص من أمن الدولة سنسعى جاهدين إلى (التخلص) من هذه الطبقة (دورهم قادم) إن شاء الله»^(١).

وقال أيضاً: «إذا كانت المسألة مسألة كلام لنا أن نقول أن هؤلاء (عباد الطواغيت)!»^(٢).

وقال أيضاً:

«هؤلاء (عبيد الطواغيت)!»^(٣).

وقال أيضاً: «هذا الرجل تربية (الزريبة)! واللي بينام جنب (الحمار والجاموسة)!!! لازم تكون أخلاقه أخلاق (الحمير والجاموس)!!!»^(٤).

وقال أيضاً: «هؤلاء قد خرج لهم (قرون)! -ومثل بيديه قرنين-!»^(٥).

وقال أيضاً: «هؤلاء في حمأة الضلالة أخشى أن يكونوا قد (ارتدوا)»^(٦).

قال فوزي السعيد:

«هؤلاء الذين يقولون أن هذا خروج قلوبهم (مليسة)!!!»^(٧).

(١) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٢) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج)، ويقصد بهذا الكلام فضيلة الشيخ هشام البيلي -حفظه الله-.

(٣) لقاء على قناة (الحكمة) الفضائية.

(٤) لقاء على قناة (الحكمة) الفضائية. ويقصد بهذا الكلام فضيلة الشيخ محمد سعيد رسلان -حفظه الله-.

(٥) لقاء على قناة (الناس) الفضائية، وشاهد -تفضلاً- سلسلة (قرة العينين بمناقب ذي القرنين) على شبكة الإنترنت.

(٦) محاضرة له بعنوان: (مسائل هامة حول الإمامة والخروج).

(٧) محاضرة له مسجلة.

وقال أيضًا: «الذين يقولون أن هذا خروج أسأل الله أن (يحشرهم معه) -يعني: الحاكم السابق-»^(١).

وإني لأعتذر لأخي القارئ أن سقت إليه مثل هذه الألفاظ الساقطة البذيئة الوقحة التي لا تصدر إلا ممن تربى في بيئة تنتشر فيها مثل هذه الألفاظ الخارجة، حتى نشأ عليها وشب واختلطت بلحمه ودمه حتى صار لسانه ينضح بها في كل وقت وحين بدون خجل ولا حياء ولا أدب.

ولكنها قد صدرت -للأسف- من أناس ينتسبون إلى العلم الشرعي كذبًا وزورًا ويتصدرون لإفتاء الناس كمحمد عبد المقصود الذي يقال عنه (فقيه)!!!

بل أطلق أحدهم عليه (أمير الفقهاء)!!!

وإني لأسأل هؤلاء:

أي فقه تنسبون هذا الرجل إليه؟

أفقه السب والشتم والبذاءة والألفاظ الساقطة والالتهامات الكاذبة الفاجرة

تقصدون؟!

أم فقه التلون والتناقض والبتر والتسرع في التكفير على طريقة الخوارج

وسيد قطب تعنون؟!

وهذه عادة أهل الأهواء والبدع مع أهل السنة يرمونهم بكل عيب ونقص

لتنفير الناس منهم؛ ثم إنهم مع هذا الطعن في علماء ودعاة أهل السنة تراهم

يوالون المبتدعة ويثنون عليهم ويدافعون عنهم ويطعنون فيمن يرد عليهم بالحق

والبرهان.

(١) محاضرة له مسجلة.

وهاهي بعض أقوال أدعياء السلفية في الشناء على أهل الأهواء والبدع:

- محمد عبد المقصود قال في شأن الإخوان:

«أتيت كسلفي!!! لأنضم لإخواني في مواقفهم؛ فكل مرحلة لها رجال وأنا أشعر أن (الإخوان) هم رجال هذه المرحلة، وأن القفز على دورهم هذا سيؤدي إلى تعقيد الأمور وتفريق كلمة المسلمين فأنا كسلفي!!! لأن البعض قالوا: هل انضم محمد عبد المقصود إلى (الإخوان)؟ ليس من الضروري أن انضم إلى (الإخوان)؛ ولكنني معهم قلبًا وقالبًا»^(١).

وقال في شأن حسن البنا:

«حسن البنا اللي كان بيقتل على القهاوي ويقول لهم: لقد أسقطت الخلافة وإقامتها فرض»^(٢).

وقال في شأن سيد قطب:

«سيد قطب الذي دفع حياته في سبيل كلمة الحق»^(٣).

وقال في شأن يوسف القرضاوي:

«فضيلة العالم القرضاوي - حفظه الله -»^(٤).

وقال في شأن أسامة بن لادن:

«والله إني لأحب هذا الرجل وأواليه، وأعتقد أنه من المجاهدين في سبيل

الله»^(٥).

(١) كلمة له في مؤتمر لجماعة (الإخوان المسلمون).

(٢) لقاء له على (قناة الناس الفضائية) برنامج (محاسن الشريعة).

(٣) لقاء له على (قناة الناس الفضائية) برنامج (محاسن الشريعة).

(٤) لقاء له على (قناة النيل الفضائية).

(٥) ضمن مقطع بعنوان: (فيلم وثائقي عن الداعية محمد بن عبد المقصود عفيفي) على شبكة الإنترنت.

وقال أيضًا:

«هذا الرجل مني وأنا منه»^(١).

- محمد حسان:

قال في شأن الصوفية المعاصرين:

«نحن ندعو الناس بفضل الله ومعنا كثير من الصوفيين الحقيقيين!!! ندعو الناس إلى توحيد الله -تبارك وتعالى-، ندعو الناس إلى أفراد الله بالسؤال وبالطلب وبالاستغاثة، وبالعبادة ندعو الناس إلى الطواف حول بيت الله وحده»^(٢).

(١) لقاء له على (قناة الناس الفضائية).

(٢) لقاء له على (قناة المحور الفضائية) برنامج (واحد من الناس).

بل لقد قام هذا الرجل بخيانة وجريمة علمية جسيمة (لقاء له على قناة الحياة الفضائية مع مصطفى بكري).

فلقد قام بنقل كلام شيخ الإسلام في تقسيم الصوفية المتقدمين فنزله على الصوفية المعاصرين الذين يعبدون القبور والأضرحة والمشاهد، ويتعبدون بالمكاء والتصدية والرقص والمعازف فجعلهم ثلاثة أقسام: ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات. وهذا كلام في غاية الضلال والانحراف والمكر والخداع، الأمر الذي جعل (المسئول الإعلامي للطريقة العزمية) بعدما سمع هذا المدح والإطراء على الصوفية من رجل يتكلم باسم السلفية وينتسب إليهم الأمر الذي جعله يقول:

«أنا عندما أسمع لكلام الشيخ محمد حسان فكأنني أسمع لرجل صوفي».

ثم قال: «لكن أنا باسم من سلفية آخرين إن الصوفية عباد قبور ومشركون».

فقام محمد حسان بخيانة وجريمة علمية جسيمة أخرى في نفس الحلقة فقام بنقل كلام للشيخ محمد بن عبد الوهاب في (عدم تكفير المعين من الذين يطوفون حول قبر البدوي إلا بعد إقامة الحججة عليه).

=

وقال في شأن الإخوان:

«وأنا أشدُّ أيضًا على أيديهم»^(١).

وقال في شأن سيد قطب:

«فهو الرجل الذي قدم دمه وفكره وعقله لدين الله... وأنا أشهد الله أنني

أحب هذا الرجل في الله»^(٢).

وقال في شأن أسامة بن لادن:

«هذا البطل أسأل الله أن يحفظه بحفظه وإخوانه جميعاً الذين ردّوا شيئاً من

الكرامة المسلوبة للأمة»^(٣).

وقال في شأن محمد متولي الشعراوي:

«ورحم الله الشيخ الشعراوي من باب الأدب والأمانة أسأل الله أن يرحم

شيخنا الشيخ الشعراوي رحمة واسعة.

وأنا أتصور -يعني- أنني لست أهلاً؛ لأن أسير على الدرب، فأين نور السها من

شمس الضحى، وأين الأرض من السما وأين الثرى من كواكب الجوزاء»^(٤).

- محمد حسين يعقوب:

قال في شأن الجماعات المعاصرة:

«الجماعات اللي أنا بقولك عليها التبليغ والإخوان والسلفية -يعني: مدرسة

=

فقام بإيراد هذا النقل لتبرئة نفسه من القول الذي يقول: (إن الصوفية عباد قبور ومشركون).

فهل بعد هذا العبث بتوحيد الله، وهذا المكر والخداع هل بعد هذا ضلال وانحراف؟!

(١) لقاء له على (قناة الجزيرة مصر الفضائية).

(٢) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

(٣) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت.

(٤) لقاء له على (قناة الرحمة الفضائية) برنامج التفسير.

الإسكندرية- وأنصار السنة والجمعية الشرعية كل دول يقولوا بعقيدة واحدة كل دول من أهل السنة بس فيهم من هو على جادة الطريق، ومن هم على جنبه الصراط كلهم فيهم حق وباطل»^(١).

- أبو الحسن المأربي:

قال في شأن الإخوان:

«الإخوان من أهل السنة»^(٢).

وقال في شأن حسن البناء:

«حتى الشيخ حسن البناء أيضاً هو انتهج من طريقة السلف»^(٣).

- محمد إسماعيل المقدم:

قال في شأن سيد قطب:

«ونختم الكلام في هذا الفصل -أي: فصل شرف النفس- بمثال فذ من عصرنا الحديث، لرجل بذل حياته لإعلاء كلمة الله، وهو الأستاذ سيد قطب -رحمه الله تعالى-، وأعلى درجاته في الشهداء، فإن ذلك الرجل -وما أقل الرجال في هذا العصر- ارتضع منذ طفولته معاني العزة والكرامة والأنفة وشرف النفس حتى عاش حياته سيّداً، وغادر الدنيا سيّداً رافعاً رأسه، وعاش حياته قطباً، وغادرها أيضاً قطباً في الدعوة والجهاد، وحياته الطويلة حافلة بمواقف العزة والكرامة»^(٤).

(١) مقطع صوتي له على شبكة الإنترنت وهذا كلام متناقض إذ كيف يكونوا جميعاً من أهل السنة ويكون منهم من هو على جنبه الصراط، ومعلوم أن الذي يكون على جنبه الصراط يكون خارجاً عن أهل السنة داخلاً ضمن الثنتين والسبعين فرقة.

(٢) لقاء له على (قناة النيل الفضائية).

(٣) لقاء له على (قناة النيل الفضائية).

(٤) سلسلة (علو الهمة)!!! لمحمد إسماعيل المقدم (الدرس الخامس).

فمما سبق يتبين انحراف هؤلاء عن الجادة السلفية وعن الصراط المستقيم؛
 فإن من أكبر علامات أهل الأهواء الطعن في أهل السنة والثناء على أهل البدعة.
 فاللهم اجعل كيدهم لأهل السنة في نحورهم وأعذنا من شرورهم.



**الشبهة السابعة والخمسون : لَمْ تَسُوا فِي الْحُكْمِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ
الدَّاعَةِ الْمُعَاَصِرِينَ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي بَعْضِ الْأَخْطَاءِ وَبَيْنَ مَنْ وَقَعَ فِي
أَخْطَاءِ مِنْ عُلَمَاءِ السَّنَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَابْنِ خَزِيمَةَ وَالنُّووي وَابْنِ حَجَرٍ**

قال محمد حسان -في معرض رده على من يبدع الجماعات المعاصرة
كجماعة التبليغ-:

«كيف تفعلون بالحافظ ابن حجر كيف تفعلون بالإمام النووي كيف
تفعلون بابن الأثير كيف تفعلون بهؤلاء»^(١).

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

أننا لا بد أن نفرق بين الزلة والانحراف، وبيان ذلك: أن المخالف ليس على
درجة واحدة في المخالفة، وإنما هو واحد من قسمين:

القسم الأول:

مَنْ كَانَ إِمَامًا مِنْ أُمَّةٍ الدِّينَ الْمَشْهُودَ لَهُمْ بِالْخَيْرِ وَالِاتِّبَاعِ الْمَوْافِقَ لِلْمَنْهَجِ
السَّلَفِيِّ الْمُؤَصَّلِ لِأَصُولِ أَهْلِ السَّنَةِ الرَّادِّ عَلَى الْبِدْعَةِ وَأَهْلِهَا، السَّالِكَ لِمَسَالِكِ
أَهْلِ السَّنَةِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ وَالْوُصُولِ إِلَيْهِ غَيْرِ سَالِكِ مَسَالِكِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ؛

(١) نقل هذا الكلام محمد عبد المقصود عن محمد حسان مؤيداً له كما في مقطع صوتي
بعنوان: (فيلم وثائقي عن الداعية محمد بن عبد المقصود) على شبكة الإنترنت.

كالاستدلال بالمتشابه وبتر النصوص والعناد والمراوغة وعدم الرجوع إلى الحق بعدما تبين له.

فإن هذا إذا وقعت منه زلة في مسألة أو أكثر من المسائل التي وافق فيها أهل البدع فإننا لا نضلله ولا نبذعه ولا نطرحه ولا ننسئ محاسنه، بل نعتذر له بما هو أهله ونرجو له التوبة والمغفرة، ومع ذلك لا نقتدي به في زلته وبدعته ونحذر منها بالحكمة لكي لا يتابع عليها.

وهذا من باب النصيحة.

قال الشاطبي:

«زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عُدَّت زلة وإلا فلو كانت معتدًا بها لم يجعل لها هذه الرتبة ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها؛ كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير ولا أن يشنع عليه بها، ولا ينتقص من أجلها أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحثًا؛ فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين»^(١).

قال شيخ الإسلام:

«ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه، إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته ولا يؤاخذ به بما أخطأ»^(٢).

(١) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ١٧٠-١٧١).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠/ ١٦٥).

وقال أيضاً:

«وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جلي؛ فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه.

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ^(١).

وقال أيضاً:

«الخطأ والغلط مع حسن القصد وسلامته وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته كثير جداً؛ فليس من شرط ولي الله أن يكون معصوماً من الخطأ والغلط بل ولا من الذنوب»^(٢).

قال ابن القيم:

«فإنه يعفى للمحب ولصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره ويسامح بما لا يسامح به غيره، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- يقول: انظر إلى موسى -صلوات الله وسلامه عليه- رمى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه بيده فكسرها، وجر بلحية نبي مثله، وهو هارون، ولطم عين ملك

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٠/٢٣٢).

(٢) «الاستقامة» لابن تيمية (٢/٩٣).

الموت ففقاها وعاتب ربه ليلة الإسراء في محمد ورفع عليه وربه تعالى يحتمل له ذلك، ويحبه ويكرمه ويد الله؛ لأنه قام الله تلك المقامات العظيمة في مقابلة أعدى عدو له وصدع بأمره، وعالج أمتي القبط وبني إسرائيل أشد المعالجة فكانت هذه الأمور كالشعرة في البحر.

وانظر إلى يونس بن متى حيث لم يكن له هذه المقامات التي لموسى غاضب ربه مرة؛ فأخذه وسجنه في بطن الحوت ولم يحتمل له ما احتمل لموسى، وفرق بين من إذا أتى بذنب واحد ولم يكن له من الإحسان والمحاسن ما يشفع له، وبين من إذا أتى بذنب جاءت محاسنه بكل شفيع كما قيل:

وَإِذَا الْحَبِيبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مَحَاسِنُهُ بِأَلْفِ شَفِيعٍ^(١)

قال الذهبي - في ترجمة محمد بن نصر المروزي -:

«ولو أنه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»^(٢).

وقال أيضاً - في ترجمة قتادة -:

«وكان يرى القدر - نسأل الله العفو -، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/٣٢٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/٣٩-٤٠).

الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريره للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه نعم ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»^(١).

قال ابن رجب الحنبلي:

«وأكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا يقدر في إمامتهم وعلمهم

فكان ماذا؟

لقد انغمز ذلك في محاسنهم وكثرة صوابهم وحسن مقاصدهم ونصرهم للدين، والانتصاب للتنقيب عن زلاتهم ليس محموداً ولا مشكوراً ولا سيما في فضول المسائل التي لا يضر فيها كشف خطئهم وبيانهم»^(٢).

قال الشيخ ابن عثيمين:

«كل بدعة ضلالة، ثم هذه الضلالات تنقسم إلى: بدع مكفرة، وبدع مفسقة، وبدع يعذر فيها صاحبها ولكن الذي يعذر صاحبها فيها لا تخرج عن كونها ضلالة، ولكن يعذر الإنسان إذا صدرت منه هذه البدعة عن تأويل وحسن قصد.

وأضرب مثلاً بحافظين معتمدين موثقين بين المسلمين وهما: النووي

وابن حجر -رحمهما الله تعالى-.

فالنووي: لا نشك أن الرجل ناصح، وأن له قدم صدق في الإسلام، ويدل

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥/ ٢٧١).

(٢) «مجموع الرسائل» لابن رجب (٢/ ٦٣٧).

وهذا النقل والنقول التي قبله والنقول التي على شاكلته، إنما قالها العلماء فيمن زل من أئمة السنة، وأما المميلة والمنحرفة فينزلون تلك النقول على ضلالات وانحرافات أهل الأهواء والبدع تحت المنهج المحدث المعروف بـ(منهج الموازنات)، فتنبه.

لذلك قبول مؤلفاته حتى إنك لا تجد مسجداً من مساجد المسلمين إلا ويقرأ فيه كتاب «رياض الصالحين»، وهذا يدل على القبول، ولا شك أنه ناصح، ولكنه رَحِمَهُ اللهُ أخطأ في تأويل آيات الصفات حيث سلك فيها مسلك المؤولة.

فهل نقول: إن الرجل مبتدع؟

نقول: قوله بدعة لكن هو غير مبتدع، لأنه في الحقيقة متأول، والمتأول إذا أخطأ مع اجتهاده فله أجر، فكيف نصفه بأنه مبتدع وننفر الناس منه، والقول غير القائل، فقد يقول الإنسان كلمة الكفر ولا يكفر.

أرأيتم الرجل الذي أضل راحلته حتى أيس منها، واضطجع تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بالناقة على رأسه، فأخذ بها وقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، وهذه الكلمة كلمة كفر لكن هو لم يكفر، قال النبي ﷺ: «أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ».

أرأيتم الرجل يكره على الكفر قولاً أو فعلاً فهل يكفر؟

الجواب: لا، القول كفر والفعل كفر لكن هذا القائل أو الفاعل ليس بكافر؛ لأنه مكره.

أرأيتم الرجل الذي كان مسرفاً على نفسه فقال لأهله: إذا مت فأحرقوني وذروني في اليم - أي: البحر - فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين، ظن أنه بذلك ينجو من عذاب الله، وهذا شك في قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، والشك في قدرة الله كفر، ولكن هذا الرجل لم يكفر.

جمعه الله عَزَّوَجَلَّ وسأله لماذا صنعت هذا؟ قال: مخافتك.

وفي رواية أخرى: من خشيتك، فغفر الله له.

أما الحافظ الثاني: فهو ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، وابن حجر حسب ما بلغ علمي

متذبذب في الواقع، أحياناً يسلك مسلك السلف، وأحياناً يمشي على طريقة التأويل التي هي في نظرنا تحريف.

مثل هذين الرجلين هل يمكن أن نقدح فيهما؟

أبداً، لكننا لا نقبل خطأهما، خطؤهما شيء واجتهادهما شيء آخر.

أقول هذا لأنه نبتت نابتة قبل سنتين أو ثلاث تهاجم هذين الرجلين هجوماً عنيفاً، وتقول: يجب إحراق فتح الباري وإحراق شرح صحيح مسلم -أعوذ بالله- كيف يجروا إنسان على هذا الكلام، لكنه الغرور والإعجاب بالنفس واحتقار الآخرين.

والبدعة المكفرة أو المفسقة لا نحكم على صاحبها أنه كافر أو فاسق حتى تقوم عليه الحجة، لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩].

وقال ﷺ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ولو كان الإنسان يكفر ولو لم تقم عليه الحجة لكان يعذب، وقال ﷺ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. والآيات في هذه كثيرة.

فعلينا أن نتند وألاً نتسرع، وألاً نقول لشخص أتى ببدعة واحدة من آلاف السنن إنه رجل مبتدع.

وهل يصح أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى الأشاعرة، ونقول: هما من الأشاعرة؟

الجواب: لا، لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقل له كيانه في الأسماء

والصفات والإيمان وأحوال الآخرة^(١).

قال الشيخ عبد العزيز الراجحي:

«ولهذا تجد علماء كباراً فطاحل لم يوفقوا لمشايخ ينشئونهم على معتقد أهل السنة والجماعة، وهم علماء كبار خدموا الإسلام: مثل الحافظ ابن حجر رحمته الله شارح صحيح البخاري، عالم كبير حافظ له اليد الطولى في علوم الحديث، ومع ذلك تجده يؤول الصفات على معتقد الأشاعرة؛ لأنه لم يوفق لمن ينشئه على معتقد أهل السنة والجماعة، ونرجو أن يغفر له هذه الزلات في بحر حسناته الكثيرة لأنه لم يتعمد، لكن ما وفق لمن ينشئه على معتقد أهل السنة والجماعة، وظن أن هذا هو الحق، وأن فيه تنزيه الله، تجده يؤول الغضب -مثلاً- بالانتقام، يؤول الرضا بالثواب.

وكذلك النووي، الإمام النووي رحمته الله العالم الجليل، له التصانيف العظيمة: رياض الصالحين هذا الكتاب العظيم الذي قل أن يوجد مسجد أو بيت إلا وفيه رياض الصالحين، وهذا من حسن نيته، ومع ذلك تجده يؤول الصفات على معتقد الأشاعرة؛ لأنه لم ينشأ على معتقد أهل السنة والجماعة، ما وفق من الأساس لمن ينشئه على معتقد أهل السنة والجماعة، وإذا قرأت -أحياناً- في الشروح شرح فتح الباري أو غيره في بعض الصفات يقول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢].

أو في بعضها ينقل لك نقولاً كثيرة عن علماء فطاحل كلهم يؤولون الصفات، ولا يصلون إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

وتجد الإمام النووي رحمته الله في شرح صحيح مسلم إذا جاء في الصفات

(١) «شرح الأربعين النووية» للشيخ ابن عثيمين (حديث رقم ٢٨).

مثلاً: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ و﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ و﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾. يقول -أي النووي-: للناس مذهبان: مذهب للسلف، ومذهب للخلف، ومذهب السلف لا يتكلم في الصفات ويفوضها إلى الله، ومذهب الخلف يتأولها. وكل من المذهبيين ما وصل لمذهب أهل السنة مذهب السلف الذي سمى نفسه مذهب المفوضة؛ يعني: يفوضون المعني، ومذهب الخلف مذهب المؤولة، ولم يصل إلى معتقد أهل السنة والجماعة، ما وصلا إلى مذهب أهل السنة والجماعة، لا هذا ولا هذا، ما السبب؟ السبب: أنهم لم يوفقوا لمن ينشئهم على معتقد أهل السنة والجماعة، بل نشأهم مشايخهم على هذا، وظنوا أن هذا هو الحق، وأن هذا فيه تنزيه الله وَجَلَّ ^(١).

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي:

«كل من وقع في البدع لا يبدع؛ لأننا لو أخذنا بهذه القاعدة لبدعنا أكثر أئمة الإسلام فيقول شيخ الإسلام (أنه كثير من أئمة السلف والخلف وقع في البدعة من حيث لا يشعر إما لأنه اعتمد حديثاً ضعيفاً، أو فهم من النص غير مراد الله ومراد رسوله أو الاجتهاد).

الآن عندنا أئمة مجتهدون وقد يؤدي اجتهاده إلى خطأ أو بدعة؛ فإذا عرفنا سلامة المنهج وسلامة المقصد والبعد عن الهوى وتحري الحق إذا عرف هذا عنه ثم وقع في بدعة لا يبدع لكن إذا عرفنا منه الهوى، وعرفنا منه سوء القصد وعرفنا منه أشياء تدل على أنه يريد البدعة فهذا يبدع لهذا تجدهم حكموا على كثير من الناس بأنهم مبتدعة، وكثير من الناس وقعوا في أخطاء ما سموهم مبتدعة؛ لأنهم عرفوا سلامة مقصدهم وحسن نواياهم وتحريمهم للحق وسلامة

(١) شرح «كتاب الشرح والإبانة لابن بطة» للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص ١٤١).

المنهج الذي يسرون عليه»^(١).

قال الشيخ عبيد الجابري:

«أهل السنة ينظرون إلى المخالفة وإلى المخالف؛ فالمخالفة لا تخلو من حالين إما أن تكون مخالفة في أمر لا يسوغ فيها الاجتهاد سواء كان في أصول الدين أو في فروعه؛ لأنه تضافرت عليها النصوص من القرآن والسنة وأجمع عليها الأئمة أو كانت في حكم الإجماع، وكان المخالف ليس عنده من النصوص ما يقوي مذهبه، وإما أن تكون المخالفة حدثت في أمر يسوغ فيه الاجتهاد أو أمر النصوص تحتل وتحتل فالصنف الأول وهو الذي لا يسوغ فيه الاجتهاد؛ فإن الخلاف فيه غير سائغ أبداً ويرد الخطأ على قائله كائناً من كان، ثم هذا المخالف لا يخلو عن واحد من رجلين:

إما أن يكون صاحب سنة، عرف الناس منه الاستقامة عليها والذب عنها وعن أهلها كما عرفوا منه النصح للأئمة فهذا لا يتابع على زلته. وتحفظ كرامته وإن كنا رددنا مخالفته؛ فإننا نتأدب معه ونحفظ كرامته ولا نشنع عليه كما نشنع على المبتدعة الضلال، وذلك رعاية لما من الله به عليه من السابقة في الفضل والجلالة في القدر والإمامة في الدين.

فنحن نرعى هذا كله وإذا نظرت في كثير من الأئمة الذين هم على السنة يشهد لهم الناس في محياهم، وكذلك نرجو أن يكونوا بعد مماتهم -إن شاء الله- حدث منهم أخطاء زلت بهم القدم فرد عليهم المعاصرون لهم واللاحقون لهم مع حفظ كرامتهم وصيانة أعراضهم وعدم التطاول عليهم بنابيات العبارات»^(٢).

(١) «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول (ص ١٦٥).

(٢) شريط (الحد الفاصل بين معاملة أهل السنة وأهل الباطل) للشيخ عبيد الجابري.

القسم الثاني:

من كانت أصوله أصولاً بدعية غير سنية وكان مخالفاً للمنهج السلفي وقرر البدع ودافع عن المبتدعة، وسلك مسالك أهل الأهواء في الاستدلال والطريقة كالاستدلال بالمتشابه وترك المحكم وبتت النصوص والعناد والمراوغة وعدم الرجوع إلى الحق بعدما تبين له.

فهذا الرجل يصير مبتدعاً، ويجب بيان حاله للناس، والرد عليه وعلى بدعه، وتحذير الناس منه ومن بدعه حفاظاً على منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة.

وهذا من باب الرد على أهل الأهواء والبدع:

قال شيخ الإسلام:

«أهل البدع والأهواء الذين يتمسكون بالمتشابه المشكوك ويدعون المحكم الصريح من نصوص الأنبياء، ويتمسكون بالقدر المشترك المتشابه في المقاييس والآراء، ويُعرضون عما بينهما من الفروق المانعة من الإلحاق والاستواء»^(١).

وقال أيضاً:

«من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يُعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع»^(٢).

وقال أيضاً:

«أهل الأهواء والخصومات فهم مذمومون في مناقضاتهم؛ لأنهم يتكلمون بغير علم ولا قصد لما يجب قصده... وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء مع وجود الاختلاف في قول كل منهما؛ أن العالم فعل ما أمر به من الاقتضاء

(١) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٤/ ١٧٢).

والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام دليله، وإن لم يكن مطابقاً لكن اعتقاداً ليس بيقين، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذوي العدل، وإن كانا في الباطن قد أخطأ أو كذبا، وكما يؤمر المفتي بتصديق المخبر العدل الضابط أو باتباع الظاهر؛ فيعتقد ما دل عليه ذلك، وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقاً.

فالاعتقاد الذي يغلب على الظن هو المأمور به العباد، وإن كان قد يكون غير مطابق ولم يؤمروا في الباطن باعتقاد غير مطابق قط؛ فإذا اعتقد العالم اعتقادين متضادين في قضية أو قضيتين مع قصده الحق واتباعه لما أمرنا باتباعه من الكتاب والحكمة عذر بما لم يعلمه وهو الخطأ المرفوع هنا بخلاف أهل الأهواء؛ فإنهم ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(١)، ويجزمون بما يقولون جزماً لا يقبل النقيض مع عدم العلم بجزمه؛ فيعتقدون ما لم يؤمروا باعتقاده لا باطناً ولا ظاهراً، ويقصدون ما لم يؤمروا باقتصاده، ويجتهدون اجتهاداً لم يؤمروا به فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والاقتصاد ما يقتضي مغفرة ما لم يعلموه؛ فكانوا ظالمين تشبيهاً بالمغضوب عليهم، وجاهلين تشبيهاً بالضالين.

والمجتهد المحض الاجتهاد العلمي ليس له غرض سوى الحق، وقد سلك سبيله، وأما متبع الهوى المحض فهو من يعلم الحق ويعاند عنه، وثم قسم آخر وهو غالب: وهو أن يكون له هوى فيه شبهة فيجمع الشهوة والشبهة، ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي ﷺ قال: «إن الله يحب البصر الناقد عند ورود شبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات».

فالمجتهد المحض مغفور له ومأجور، وصاحب الهوى المحض مستوجب العذاب والمركب من شبهة، وهو مسيء، وهم في ذلك على درجات بحسب ما يعلم وبحسب الحسنات الماحية^(١).

(١) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٢٦-٢٨).

قال الشيخ الألباني:

«من ادعى السلفية والتي هي الكتاب والسنة؛ فعليه أن يسير مسيرة السلف، وإلا الاسم لا يغني عن حقيقة المسمى، قد ذكرت آنفاً بأن من دعوة العلماء قاطبة أنه لا يجوز الخروج ولا يجوز التكفير؛ فمن خرج عن دعوة هؤلاء لا نسميه بأنه سلفي»^(١).

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي:

«عندنا أئمة مجتهدون، وقد يؤدي اجتهاده إلى خطأ أو بدعة؛ فإذا عرفنا سلامة المنهج وسلامة المقصد والبعد عن الهوى وتحري الحق إذا عرف هذا عنه، ثم وقع في بدعة لا يبدع؛ لكن إذا عرفنا منه الهوى، وعرفنا منه سوء القصد، وعرفنا منه أشياء تدل على أنه يريد البدعة؛ فهذا يبدع.

لهذا تجدهم حكموا على كثير من الناس بأنهم مبتدعة، وكثير من الناس وقعوا في أخطاء ما سموهم مبتدعة؛ لأنهم عرفوا سلامة مقصدهم وحسن نواياهم وتحريهم للحق وسلامة المنهج الذي يسرون عليه»^(٢).

قال الشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي:

«من أخطأ في العقيدة أو في المنهج ونشر خطأه، ونصح ليرجع من الخطأ إلى الصواب فأبى وأصر، وعاند على باطله؛ فإنه يُحذَر منه وجوباً على من لديه قدرة علمية وحكمة دعوية»^(٣).

(١) «فتاوى العلماء الأكابر فيما أهدر من دماء الجزائر» للشيخ عبد المالك الرضاني (ص ١٠٥).

(٢) «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول (ص ١٦٥).

(٣) «الأجوبة الأثرية عن المسائل المنهجية» للشيخ زيد المدخلي (ص ٩٥-٩٦).

وقال أيضاً:

«ويحكم على الشخص أنه ليس سلفياً إذا اختار لنفسه منهجاً غير منهج أهل السنة والجماعة، وطفق يسير ويجهر بعداوته لأهل السنة، ويضم صوته إلى أصوات أهل البدع، وينصر مناهجهم ويروج لها»^(١).

قال الشيخ عبيد الجابري:

«الرجل يخرج من السلفية إذا خالف أصلاً من أصول أهل السنة، وقامت الحجة عليه بذلك وأبى الرجوع، هذا يخرج من السلفية كذلك قالوا، حتى في الفروع إذا خالف فرعاً من فروع الدين فأصبح يوالي ويعادي في ذلك؛ فإنه يخرج من السلفية»^(٢).

وقال أيضاً:

«الذي عرف الحق وبان له ثم خالفه عناداً وإباء واستكباراً عنهم فهذا لا كرامة له عندهم، مبتدع ضال يحذرونه ويحذرون منه ويهجرونه»^(٣).

وقال أيضاً:

«المخالف الذي خالف في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد، ولكن المخالف هذا قد يكون خالف عناداً واستكباراً وترفعاً عن الحق، وانسياقاً وراء الهوى؛ فهذا لا كرامة له عند أهل السنة، يردون عليه قوله، ويشنعون عليه، ويصفونه بالبدعة والضلال، ويحذرون منه، ويغلظون فيه القول؛ إلا إذا ترتبت مفسدة أكبر من المصلحة المرجوة؛ فإنهم يكتفون برد خطئه ويحذرونه في أنفسهم، وهذا إذا كان ذلكم

(١) «الأجوبة الأثرية عن المسائل المنهجية» للشيخ زيد المدخلي (ص ٨٦).

(٢) «جناية التميع على المنهج السلفي» للشيخ عبيد الجابري (ص ١٠).

(٣) «الضوابط في كيفية معاملة أهل السنة وأهل الباطل» للشيخ عبيد الجابري (ص ٣٩).

المبتدع الضال له في البلد وأهله الصولة والجولة والكفة الراجحة والشوكة القوية»^(١).

* وخلاصة ما سبق^(٢):

أن النظر في أخطاء الأئمة الكبار والعلماء الراسخين الذين نفع الله بهم الأمة، ولكنهم وقعوا في بعض مخالفات لما عليه السلف؛ فإن النظر في أخطائهم من عدة نواحي:

* الأولى:

أن لهؤلاء الأئمة والعلماء قدم صدق في نشر العلم وتأصيله والدلالة على الحق وتقعيده؛ فهم أناس قد بلغوا درجة الاجتهاد في العلم والنظر في الأدلة، وشهد لهم بهذا علماء المسلمين في عصرهم وبعده أيضاً.

* الثانية:

أن أخطاءهم لم تكن عن سوء قصد ولا اعتقاد مسبق، ولا سلكوا فيها مسالك تخالف مسالك العلماء في إرادة الحق، ولكنهم اخطئوا في إصابة الحق، فلم يكونوا معاندين للحق أو معرضين عن تعلمه.

* الثالثة:

أن أخطاءهم قد عرفها أهل العلم من بعدهم، ونظروا فيها، وحكموا عليهم بأنهم زلوا أو اخطئوا ولم يبدعواهم أو يضللوهم. فمن توافرت فيه هذه الأمور السابقة فهو داخل في هذا الحكم وإلا فلا.

(١) شريط: (الحد الفاصل بين معاملة أهل السنة وأهل الباطل) للشيخ عبيد الجابري.

(٢) من تعليقات شيخنا الشيخ هشام البيلي - حفظه الله - عند قراءة ومراجعة هذا الكتاب عليه.

وعليه فإننا نقول:

أولاً:

أن من لم يكن له حق الاجتهاد في الدين، ولا النظر في الأدلة، بل صار
يخبط خبط عشواء فيما يذهب إليه؛ فإنه آثم ومأزور غير مثاب ولا مأجور.

ثانياً:

أن من سلك مسالك أهل الأهواء والبدع؛ فابتدع في دين الله وصار يدعوا
الناس إليها، واستدل بالمتشابه وبتر النصوص وعاند ولم يقبل الحق بعدما لاح له
واستبان فهو منحرف عن الصراط المستقيم ومبتدع في دين رب العالمين.

ثالثاً:

أن أهل العلم قد بدّعوا هؤلاء الأدعياء للسلفية، وحذروا منهم لانطباق
حكم التبديع عليهم، مع أن أهل العلم لم يبدعوا الأئمة والعلماء الذين خالفوا
الحق لعدم انطباق حكم التبديع عليهم.

فمما سبق يتبين أن التسوية بين علمائنا المتقدمين من أهل السنة - وكذلك
المتأخرين والمعاصرين - الذين وقع منهم بعض الزلات والأخطاء كابن خزيمة
والنووي وابن حجر وغيرهم من أئمة السنة، وبين الدعاة المنحرفين عن الصراط
المستقيم في هذا العصر - وفي كل عصر - كسيد قطب وحسن البنا والترابي
والمودودي وعبد الرحمن عبد الخالق وأبي الحسن المأربي وسفر وسلمان
وعائض وعلي الحلبي وأبي إسحاق الحويني ومحمد حسان ومحمد عبد
المقصود ومدرسته وياسر برهامي ومدرسته وأمثالهم من سوا بين هؤلاء وبين
هؤلاء في الحكم والمعاملة والمسلوك؛ فقد حاد عن الصراط المستقيم ودافع عن
أهل البدع المنحرفين.

* الوجه الثاني:

أن شيخ الإسلام ابن تيمية عندما ذكر الذين خرجوا على الحكام على مر العصور لم يسو بين كل من خرج على الحكام وقاتل في الفتنة، بل جعلهم مختلفين بالنسبة للحكم عليهم بحسب مسلكهم الذي سلكوه في الأمور التي خالفوا فيها الحق.

قال شيخ الإسلام:

ومما يتعلق بهذا الباب: أن يُعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة من أهل البيت وغيرهم؛ قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الخفي؛ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفيتين.

طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه.

وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان.

وكلا هذين الطرفين فاسد.

والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا.

ومن سلك طريق الاعتدال؛ عظم من يستحق التعظيم، وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات؛ فيحمد ويذم ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم

وقد بسط هذا في موضعه»^(١).

فَبَيِّنْ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَىٰ حُكَامِهِمْ لِيَسُوا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَإِنْ الَّذِينَ خَرَجُوا وَسَلَكُوا مَسَلَكَ أَهْلِ السَّنَةِ لِيَسُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا وَسَلَكُوا مَسَالِكَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعَةِ، فَتَنِبِهِ.

* الوجه الثالث:

أَنْ عُلَمَاءَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ هُمُ الَّذِينَ يَفْرُقُونَ بَيْنَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ، وَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ عَلَىٰ وَفْقِ الْقَوَاعِدِ وَالْأَصُولِ الَّتِي وَضَعَهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ وَالَّتِي هِيَ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ مِنْ أَجْلِ تَقْوِيمِ الرِّجَالِ الَّذِينَ يُتَلَقَّى عَنْهُمْ الْعِلْمُ وَالْدِينُ.

فهذه هي وظيفتهم وهم أهل الذكر في هذا الأمر، وهؤلاء العلماء لا يخلوا منهم زمان إلى أن يأتي أمر الله.

فإنهم إنما يحكمون على الأشخاص بالعدل والعلم لا بالظلم والجهل، وهم كالقضاة الذين يقضون بين الناس في الأموال والدماء والأعراض.

وهم إنما يبدعون من ثبتت في حقه شروط التبديع وانتفت عنه موانعه، وأما من لم تثبت في حقه الشروط ولم تنتف عنه المانع بحيث كان جاهلاً أو متأولاً أو مخطئاً فإنهم يحجمون عن تبديعه على التعيين.

وهذا العلم - أعني: علم الجرح والتعديل - قائم ما بقي دين الإسلام في الأرض ولولا هذا العلم وهؤلاء العلماء لخطبت الزنادقة على المنابر، ولقال من شاء ما شاء.

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٤٤).

قال شيخ الإسلام:

«ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس، ولهذا قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، رجل علم الحق، وقضى به فهو في الجنة ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار» رواه أبو داود وغيره.

فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض إذا لم يكن عالمًا عادلاً كان في النار؛ فكيف بمن يحكم في الملل والأديان، وأصول الإيمان والمعارف الإلهية والمعالم الكلية بلا علم ولا عدل»^(١).
وقال أيضًا:

«وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها، ولو ظلمهم كما قال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ لَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم لا يقصدون الشر لهم ابتداء، بل إذا عاقبهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا»^(٢).

(١) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١/ ١٠٧-١٠٨).

(٢) «الرد على البكري» لابن تيمية (٢/ ٤٩٠).

قال الشيخ عبيد الجابري:

«لا يغلو سني في الجرح أبداً؛ لأن هذا دين يدين الله به، ولكن نحن نسمع ما بين الفينة والفينة هذه الكلمة فالسني يدين الله به فيذب به عن السنة وأهلها كما أن التعديل، كذلك دين، ولهذا فإن أهل السنة - أعني: الأئمة - حريصون على ألا يجرحوا أحداً ببدعة فضلاً عن كفر إلا وعندهم من البينات ما يشهد لهم، ولكن أهل الأهواء يفسرون هذا غلوّاً؟ فما دام الدليل قد قام واضحاً على أن فلائناً من الناس مبتدع ضال منحرف فكيف يفسر هذا غلوّاً؟ وأهل السنة متقرر عندهم أنهم لا يبدعون أحداً فضلاً عن تكفيره حتى تقوم عليه الحجة الرسالية»^(١).

فخلاصة القول في هذه المسألة أن منهج أهل السنة في الجرح والتعديل

وسط بين طرفين:

* طرف غلا في الجرح حتى يبدع من لا يستحق التبديع وهؤلاء هم الحدادية^(٢).

* وطرف قصّر في الجرح حتى يزكي من لا يستحق التزكية وهؤلاء هم المميعة^(٣).

(١) «الضوابط في كيفية معاملة أهل السنة وأهل الباطل» للشيخ عبيد الجابري (ص ٣١).

(٢) وانظر في الرد على فرقة الحدادية: «مميزات الحدادية»، و«خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة» كلاهما للشيخ ربيع المدخلي.

(٣) وانظر في الرد على المميعة: «رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين» للشيخ ربيع المدخلي و«جناية التمييع على المنهج السلفي» للشيخ عبيد الجابري، و«أسئلة منهجية وأجوبة سلفية تهدم منهج المميعة» للشيخ خالد الظفيري، و«الرد على المخالف» للشيخ بكر أبي زيد.

* وأما أهل السنة -أهل العلم والعدل والرحمة-؛ فإنهم يعذرون من يستحق الإعذار ويبدعون من يستحق التبديع على وفق القواعد والأصول التي وضعها علماء السلف في تقويم الرجال وفي الجرح والتعديل.



الخاتمة: خلاصة البحث (الرد المجمل على جميع الشبهات)

- ١- أن من أعظم أصول المنهج السلفي وعوامل ثباته: قيامه على الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة من أصحاب النبي ﷺ، وعدم تعليق الحق بالأشخاص.
- ٢- أن من أبرز سمات أصحاب الصراط المستقيم السائرين على سنة نبيهم الأمين وهدى سلفهم الصالحين: الثبات على الحق بلزوم الصراط المستقيم.
- ٣- أن من أبرز سمات أهل الأهواء والباطل: التلون في دين الله وعدم الثبات على أمر فهم متقلبون متخبطون في أهوائهم.
- ٤- أن الرجوع إلى العلماء الراسخين في العلم وبالأخص في النوازل أمر واجب وضروري؛ إذ إنه أصل سلفي عظيم.
- ٥- أن طبقات المتصدرين للعلم والإفادة متفاوتة وليست في مرتبة واحدة.
- ٦- أن خطر من تلبس بالحق وليس من أهله تلبسًا وخداعًا للناس، وهؤلاء هم أضمر الناس، أضمر من أهل البدع الواضحين.
- ٧- أن النجاة من التلبس والتخليط: هو معرفة الحق والباطل بالتفصيل، وأما الإجمال: فهو الذي يقع فيه الالتباس والاشتباه بين الحق والباطل والسنة والبدعة.

٨- أن أهل السنة في غربة؛ إذ هم أقل من القليل النادر كما أخبر بذلك

النبي ﷺ.

٩- أنه قد يقع من العالم زلة، وهو ما يقع منه خلاف الحق قولاً أو فعلاً

دون تعمد لذلك.

١٠- أن الموقف من زلة العالم هو عدم متابعتها على هذه الزلة.

١١- أن من أهم تحذيرات السلف الصالح المهمة، وتنبيهاتهم لطالب

الحق الملمة: معرفة أن العالم وطالب العلم -بعد الصحابة- مهما عظمت منزلتهما وارتفعت مكانتهما؛ فإن الفتنة لا تؤمن عليهما.

١٢- أن من تتبع الشواذ من أقوال العلماء واستشهد بها وجعلها ديناً ودليلاً

فهو على خطر عظيم وشر جسيم، وهذا مسلك أهل الأهواء المبتدعين.

١٣- أن المنهج السلفي يتعرض إلى تغيير وتحريف وتشويه على يد بعض

المنتسبين للسنة وأدعياء السلفية وهم في الحقيقة من أهل الأهواء والبدع.

١٤- أن الذي حدث في مصر هو من باب الثورات والمظاهرات

والاعتصامات والإضرابات والعصيان المدني، والعلل التي من أجلها حرم

العلماء المظاهرات التي وقعت في الماضي قد وجدت في هذه المظاهرات التي

حدثت في مصر.

١٥- أن علماء السنة عندما قاموا بتحريم المظاهرات والاعتصامات

والثورات إنما حرموها لعدة علل منها:

- علة الابتداء.

- علة مشابهة الكافرين.

- علة الخروج على الحاكم.

- علة عدم الصبر على جور وفسق الحاكم.
 - علة المخالفات التي تقع فيها.
 - علة المفاسد التي تنتج عنها.
- فكل علة بمفردها من العلل السابقة تقتضي التحريم والمنع؛ فلا يشترط اجتماع جميع العلل للحكم بالتحريم والمنع.
- ١٦- أن الذي حدث في مصر إنما يتعلق بأصل من أصول أهل السنة والجماعة، وهو أصل الصبر على جور الأئمة وترك الخروج عليهم وقتالهم، ولقد استفاضت الآثار عن النبي وعن السلف الصالح في هذا الأصل العظيم من أصول أهل السنة والجماعة، ونص عليه أئمة السنة في مصنفاتهم بحيث لا يكاد يخلو مصنف من مصنفاتهم في الاعتقاد والمنهج إلا نص على هذا الأصل العظيم من أصول أهل السنة والجماعة.
- ١٧- أن كون المظاهرات سلمية لا يغير حكمها من التحريم إلى التحليل؛ فالمظاهرات محرمة في أصلها ولا يتغير حكمها لكونها سلمية.
- ١٨- أن وسائل الدعوة والإنكار توقيفية، لا يحل لأحد أن يشرع فيها ما لم يأذن به الله، وهو ما كان عليه رسول الله وأصحابه.
- ١٩- أن كون المظاهرات أذن الحاكم بها لا يغير حكمها من التحريم إلى التحليل؛ فالمظاهرات محرمة في أصلها ولا يتغير حكمها لكون الحاكم أذن بها.
- ٢٠- أننا نعرض القضاء الكوني على القضاء الشرعي؛ فإن وافق كان مشروعاً، وإن خالف كان ممنوعاً؛ لأنه لا يجوز الاحتجاج بالقضاء الكوني على القضاء الشرعي.
- ٢١- أن المطالبة بالحقوق المشروعة أو بالمطالب العادلة أو برفع الظلم

لا يكون إلا بالطرق الشرعية، وبتقدير المصالح والمفاسد، وإلا أدى ذلك إلى إضاعة حقوق أكبر من الحقوق المراد جلبها، وإلى وقوع مظالم أعظم من المظالم المراد إزالتها.

٢٢- أن منع الحقوق ووقوع الظلم ليس بمسوّغ عند أهل السنة للخروج على الحكام وعدم السمع والطاعة لهم؛ لأن هذا ليس من منهجهم.

٢٣- أن من منهج أهل السنة مقابلة منع الحقوق والظلم من الحكام بالصبر والدعاء والتضرع لا بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات.

٢٤- أن منع الحقوق والظلم من الحكام، إنما هو عقوبة من الله للمحكومين بسبب المعاصي والذنوب.

٢٥- أن الخروج على الحاكم بسبب الظلم الدنيوي يقتضي أن تكون مبايعة الحاكم كانت على أمور الدنيا فقط، وهذا من الكبائر العظيمة.

٢٦- أن المفاسد والمصالح على الحقيقة هي المعتبرة في الشرع وليست المبنية على الأقيسة الفاسدة والأهواء المضلة والآراء المذمومة.

٢٧- أن هناك شروطاً لا بد من مراعاتها عند تطبيق المصالح والمفاسد،

والتي منها:

أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.

ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ ومن هذه المقاصد حفظ الدين والعرض والمال.

ج- ألا تكون في الأحكام الواجبة مثل: وجوب الواجبات وتحريم المحرمات.

٢٨- أن هذه المظاهرات والثورات لم ولن تجلب على ديار المسلمين

مصالح معتبرة أو ثمرات طيبة كما يدعون، بل ترتب عليها من المفسد والشور ما الله به عليم، وجنا المسلمون من ورائها ثمرات خبيثة وشرًا عظيمًا، وهذا مجرب في الماضي وواقع في الحاضر.

٢٩- أن الحكم على الأشياء لا يرتبط بالنتائج؛ فالحكم على الأشياء المحرمة لا يتغير بنتائجها إن كانت النتائج صالحة.

٣٠- (ثورة مباركة) هي على وزن (بدعة حسنة) وهذا باطل؛ فكما أن كل بدعة ضلالة فإن كل ثورة خروج، وكل الخروج محرم.

٣١- أن ما يحدث في مصر وغيرها من بلاد المسلمين إنما هو مخطط (ماسوني صهيوني صليبي) دبر وخطط له في ظلام حالك على مدى سنين طوال، ونفذ بأيدي أبناء المسلمين لتدمير بلادهم، وتحويلها إلى دويلات متنازعة متحاربة، حتى إذا ما انتهوا من تدمير أنفسهم انقض عليهم أعداؤهم وابتلعوهم كاللقمة السائغة؛ ليقيموا دولة المسيح الدجال لكي يحكم العالم ولكي يقتل ويستعبد الشعوب.

٣٢- أن الخروج على الحكام من سنن فارس والروم، وكذلك ما في حكمها في هذا الزمان من المظاهرات والانقلابات والاعتصامات والثورات هي من سنن اليهود والنصارى والملحدين.

٣٣- أن صاحب البدعة هو من يُطلب منه بأن يأتي بالدليل على مشروعية ما قام به وأقدم عليه، ولا يُطلب صاحب البدعة الدليل على من حكم على البدعة بحرمتها؛ إذ التحريم هو وصف ملازم للبدعة لا ينفك عنها.

٣٤- أن القائمين بهذه المظاهرات وغيرها التي هي متعلقة بأصل من أصول أهل السنة، مطالبون بأن يأتوا بالدليل على مشروعية ما يقومون به، ولا دليل، وإلا

فهم واقعون في الابتداع.

٣٥- من المعلوم أن المنكر إذا زال وخلفه منكر أعظم منه؛ حرم عند هذه الحالة إنكار المنكر، وهذا هو الحاصل عند الإنكار على الملوك والولاة والأمراء بغير الطريقة الشرعية والآداب المرعية.

٣٦- أن الإنكار على الحكام له طريقة خاصة مبسطة في كتب السنة وغيرها من كتب أهل العلم فوق الله أهل السنة والجماعة إلى عين الهدى والحق، وذهبوا إلى وجوب إنكار المنكر ولكن بالضوابط الشرعية التي جاءت بها السنة وكان عليها سلف هذه الأمة.

٣٧- أن المتتبع للكتاب والسنة والآثار يعلم أن الإنكار على الولاة يراعى

فيه ما يلي:

- أن يكون برفق.
- أن يكون عنده.
- أن يخلو به.
- أن ينكر من عنده فقه الإنكار.
- ألا يؤدي إلى منكر أعظم منه.
- لا ينكر باليد ولا يشهر عليه السلاح.
- أن تكون مناصحته سرًا.

فمن التزم ذلك: أثمر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثمرته وبرئت

عقدة الأمر ووافق شرع الله في أمره ونهيه.

٣٨- أن هناك آدابًا لا بد أن يتحلّى بها، وشروطًا لا بد أن تتوفر في القائم

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لاسيما مع الأمراء والملوك والحكام.

٣٩- أن من أصول الخوارج والمعتزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويقصدون بذلك الخروج على الحكام.

٤٠- لا تعارض بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأمراء وبين عدم الخروج على الولاة.

٤١- أن الخروج على الإمام هو: الخروج عن طاعة الإمام، أو مفارقة الجماعة، أو خلع اليد من طاعة الإمام، أو اعتقاد عدم الطاعة، أو اعتقاد انعدام البيعة للإمام، أو اعتقاد انعدام الإمام مع وجوده، أو ذكر مثالب الإمام والتشهير بعيوبه وتهيج الرعية عليه، أو تزيين مقاتلة الإمام أو مقاتلته بالسيف، أو اعتقاد مقاتلته أو تسويغ مقاتلته.

٤٢- أن الخروج له ثلاث صور.

أولاً: خروج بالقلب:

وهو اعتقاد عدم الإمام أو اعتقاد الخروج على الحكام ومثاله قول السلف: (كان يرى السيف).

ثانياً: خروج باللسان:

وهو التهيج والإثارة وذكر المثالب والمعائب، ومثاله الخوارج القعدية وأول خروج في الإسلام خروج ذي الخويصرة.

ثالثاً: خروج بالسيف:

وهو الخروج بالعمل على الإمام سعيًا في قتله أو إزالته، وهو المقصود أصالة وهو ما نص عليه أئمة السنة.

٤٣- أن تنصيب بعض السلف في مصنفاتهم على الخروج بالسيف ليس حصراً للخروج في السيف، وإنما مرادهم أن الخروج النهائي الأكبر يكون بالسيف،

وكذلك ينصون عليه؛ لأنه أخطر وأعظم صور الخروج الثلاث.

٤٤ - أن عزل السلطان بالفسق خروج عليه وهو حرام بالإجماع.

٤٥ - أن تقسيم الفسق والظلم الصادر من الحاكم إلى قسمين وتخصيص كل قسم بحكم خاص به؛ تقسيم بدعي لم يأت في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، ولا في كلام أئمة السنة في مصنفاتهم التي اعتنت بأصول أهل السنة، وإنما هذا التقسيم هو من جنس تقسيمات المبتدعة التي أحدثوها لتأصيل بدعة أو رد سنة.

٤٦ - أنه لا فرق من حيث حكم الخروج بين الحاكم الفاسق الذي يعود فسقه على نفسه، والحاكم الفاسق الذي يعود فسقه على الأمة، ومن فرق فعليه الدليل.

٤٧ - أن من أصول أهل السنة والجماعة المتفق عليها عدم الخروج على أئمة الجور والفسق، وإن بلغوا في الظلم والفسق أي مبلغ ما داموا في حظيرة الإسلام، وهذا الأصل مذكور في جُل كتب اعتقاد أهل السنة لا تكاد تجد كتاباً من كتب اعتقاد أهل السنة يخلو من ذكر هذا الأصل.

٤٨ - أن المنع من الخروج على أئمة الجور والفسق لم يأت معلقاً بالمفسدة لا في الأحاديث المروية عن النبي ولا في الآثار الواردة عن السلف ولا في الإجماعات المنقولة عن أهل السنة، وإنما جاءت الأحاديث والآثار والإجماعات مطلقة بالمنع من الخروج على أئمة الجور والفسق ولم تقيد بما إذا كانت مفسدة الخروج عليهم أكبر من مفسدة بقائهم.

٤٩ - أن تعليق منع الخروج على أئمة الجور والفسق على المفاصد العظيمة يجعل الخروج على أئمة الجور والفسق هو الأصل في الحكم، وأن هذا الأصل إنما يُعدل عنه إذا وجدت مفسدة أكبر، وهذا هو مذهب الخوارج والمعتزلة الذين

يرون الخروج على أئمة الجور والفسق؛ لأنه أصل من أصولهم التي خالفوا بها أهل السنة والجماعة.

٥٠- أن تعليق الخروج على أئمة الجور والفسق على المفسدة يسوي بين الحاكم الجائر الفاسق وبين الحاكم الكافر في حكم الخروج.

٥١- أن المفسدة بالنسبة لترك الخروج هي من باب (الحكمة المستنبطة من الحكم التي لا تؤثر في الحكم وجوداً وعدمه عند وجودها أو عدمها)، وليست من باب: (تعليق الحكم على علة إذا وجدت وجد الحكم وإذا انتفت انتف الحكم).

٥٢- أن المفاسد والشُرور المعتبرة في الشرع تكاد تكون صفة ملازمة لا تنفك عن الخروج على أئمة الجور والفسق في الغالب الأكثر، وأما افتراض خروج على إمام من أئمة الجور والفسق، ثم تكون المفسدة المتولدة أقل من مفسدة بقاءه فهو من باب الشاذ النادر وهذا لا حكم له، بل يأخذ حكم الأغلب الأكثر.

٥٣- من المعلوم أن وجود مخالف في أصل من أصول أهل السنة والجماعة لا يعتبر وجود ذلك المخالف مانعاً من حكاية الإجماع في هذا الأصل؛ لأن الإجماع في مثل هذه الأصول يتحقق بتتابع ذكر أئمة السلف لهذا الأصل في جميع مصنفاتهم في الاعتقاد والمنهج، وإن وجد مخالف لهذا الأصل المدون في كتب السلف، فلا يقال: إن السلف لهم في هذا الأصل مذهباً، وإنما يقال: إن هذا رأي خطأ لبعض السلف في هذا الأصل المجمع عليه.

٥٤- أن الخروج على أئمة الجور والفسق كان رأياً خاطئاً لبعض السلف، ثم رجعوا عنه، ثم استقر الإجماع بعد ذلك على منع الخروج على الحاكم إلا في حالة الكفر البواح.

- ٥٥- أن الخروج على أئمة الجور والفسق هو مذهب الخوارج والمعتزلة وهو من أصولهم.
- ٥٦- أن المخالف لأصل من أصول أهل السنة والجماعة إما أن يقال فيه: وقع في بدعة، أو يقال فيه: مبتدع؛ بحسب حاله، كما هو معلوم من قواعد أهل السنة في التبديع.
- ٥٧- أن بقاء الحكام المسلمين الجائرين أهون من إزالتهم بالخروج عليهم؛ لما ينتج من الفوضى وزعزعة الأمن وعدم الاستقرار وفتح أبواب الفتن التي لا تبقى ولا تذر، وهذا من استقراء أحوال الأمم والمجتمعات قديماً وحديثاً، وهو الحاصل في مصر الآن.
- ٥٨- أن قول أو فعل أي أحد سوى النبي لا يستدل به؛ وإنما يستدل له؛ فإن وافق الدليل قبلناه، وإن خالف الدليل ردناه على قائله كائناً من كان؛ إذ الحجة في قول النبي وفعله وتركه وتقريره لا غيره.
- ٥٩- أن الأحداث والوقائع التاريخية يستدل لها ولا يستدل بها.
- ٦٠- أن لفظ (حاكم شرعي) و(حاكم غير شرعي) ليس من ألفاظ السلف، ولم يرد عن أحد منهم مثل هذه الألفاظ المحدثه، وهي أيضاً من الألفاظ المجملة التي تحتل حقاً وباطلاً، فلا بد من الاستفسار عن معناها أولاً قبل القول بصحتها أو بطلانها، ثم نحكم عليها بالبطلان أو الصحة، والأولى ترك استعمال هذه الألفاظ لعدم استخدام السلف لها؛ ولأن الغالب على استخدامها أنه يكون على المعنى الباطل المبتدع؛ فيترك استعمالها وتستعمل الألفاظ التي استعمالها السلف.
- ٦١- أن أهل السنة يقسمون الحكام إلى قسمين:
الأول: حاكم مسلم.

الثاني: حاكم كافر.

والحاكم المسلم له أحوال:

الأولى: حاكم مسلم عادل صالح.

الثانية: حاكم مسلم ظالم فاسق.

الثالثة: حاكم مسلم ارتكب مكفرًا، ولم تثبت في حقه شروط تكفير

المعين، وانتفت عنه الموانع فهو مسلم باق على أصله.

فالحاكم المسلم بأحواله الثلاثة يسمى حاكمًا أو سلطانًا، وله البيعة والسمع

والطاعة في المعروف ويحرم الخروج عليه وقتاله وعزله.

وأما الحاكم الكافر على التعيين فيخرج عليه بشروط:

الأول: وقوعه في الكفر البواح الذي عندنا من الله فيه برهان.

الثاني: القدرة على إزالته.

الثالث: القدرة على تنصيب مسلم مكانه.

الرابع: ألا يترتب على هذا الخروج مفسدة أعظم من مفسدة بقاء الكافر.

الخامس: الاستغناء الذاتي.

٦٢- أنه لا بد من التفريق بين شروط الابتداء وشروط الاستمرار؛ فلقد ذكر

العلماء من أهل السنة شروطًا للابتداء عند اختيار أهل الحل والعقد لمن سيلي

الولاية أو عند اختيار الحاكم لمن سيعهد له بالولاية من بعده، ثم بينوا أن هذه

الشروط التي تكون عند الابتداء لا تشترط جميعًا عند الاستمرار، وأما ما يشترط

في الاستمرار من هذه الشروط التي هي للابتداء ما أجمع عليه أهل السنة وهو

الإسلام؛ فهذا شرط في الابتداء وشرط في الاستمرار.

٦٣- تحصل الخلافة أو الإمارة بواحد من أمور ثلاثة:

الأول: النص عليه من الخليفة السابق، كما في خلافة عمر بن الخطاب

فإنها بنص من أبي بكر رضي الله عنه.

الثاني: اجتماع أهل الحل والعقد سواء كانوا معينين من الخليفة السابق كما في خلافة عثمان رضي الله عنه، فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أم غير معينين كما في خلافة أبي بكر رضي الله عنه على أحد الأقوال، وكما في خلافة علي رضي الله عنه.

الثالث: القهر والغلبة كما في خلافة عبد الملك بن مروان حين قتل ابن الزبير وتمت الخلافة له.

٦٤ - إذا ثبتت الخلافة بواحدٍ من هذه الطرق الثلاث، فلا يجوز الخروج على من كان إماماً بواحد منها أبداً.

٦٥ - أن الدولة تكون دولة إسلامية والدار تكون دار إسلام بوجود الشعائر الظاهرة خلافاً للمعتزلة.

٦٦ - أن عدم القيادة بكتاب الله راجع إلى فسق وكفر، فإن كلاً من الكفر والفسق عدم قيادة بكتاب الله وعليه؛ فإن كانت عدم القيادة بمفسق فلا سمع ولا طاعة في معصية الله مع عدم الخروج عليه وعدم نزع ولايته، وإن كان عدم القيادة بمكفر خرج عليه ونزعت ولايته عند توافر الشروط.

٦٧ - أن حكم التكفير من الأمور العظيمة لما يترتب عليه من أحكام في الدنيا قبل الآخرة؛ من حيث كونه تسقط ولايته ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يصلى عليه ثم خلوده في النار يوم القيامة.

٦٨ - أن تكفير المسلم كقتله.

٦٩ - أن هناك فرق بين الكفر على الإطلاق والكفر على التعيين فليس كل من يقع في الكفر يكون كافراً؛ إذ قد يوجد فيه ما يمنع من تكفيره على التعيين،

ومن القواعد الأصولية «اليقين لا يزول بالشك»؛ فلا نخرج من الإسلام مسلماً بيقين من أجل كفر ظني محتمل، فلا يكفر المسلم بيقين إذا وقع في الكفر حتى تقام عليه الحجة؛ بحيث تتوفر فيه شروط التكفير وتنتفي عنه موانعه.

٧٠- أن ثمة فروقاً بين الخروج على الحاكم الكافر وبين المظاهرات على الحاكم الكافر، فالخروج على الحاكم الكافر لإزالته هو من باب مجاهدة الكفار، وهذا الجهاد له أحكامه وآدابه وشروطه، فهذا كله إنما يكون موكولاً للعلماء المحققين المجتهدين الراسخين؛ فهم الذين يصدر منهم تكفير الحاكم عند استحقاقه ذلك، وهم الذين يعرفون القدرة الحقيقية من القدرة الوهمية، وهم الذين يحددون المصالح والمفاسد، وهم الذين يعلنون الجهاد على الحاكم الكافر إن توفرت شروط ذلك.

بخلاف المظاهرات المبتدعة التي هي من شعار وسنن الكافرين الملحدين، فالقائمون عليها والمشاركون فيها، والداعون إليها ليس فيهم واحد من العلماء والله الحمد والمنة، بل هم من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق.

٧١- أن الصبر على أئمة الجور وترك الخروج عليهم وقتالهم أصل لا يرتبط بحدث إذا وقع تكلمنا فيه، وإذا انتهى سكتنا عنه، ولا يرتبط بزمان دون زمان.

٧٢- أن مذهب الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد هو ترك الخروج على أئمة الجور والفسق وهو الموافق لإجماع أهل السنة والجماعة.

٧٣- أن الكلام من الدعاة وطلبة العلم والعلماء من أهل السنة في هذه الأحداث من باب الإعذار إلى الله ﷻ وإن قل المتبعون للحق، حتى إذا نزلت عقوبة من عند الله لم تصب الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

٧٤- أن هذا الذي يسمونه تفریقاً للصف هو من باب الرد على المخالف

الذي هو أصل من أصول الإسلام وهو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والرد على أهل الأهواء والبدع وبيان ضلالهم وزيف مذهبهم عند الحاجة إلى ذلك من الأمور الواجبة بل من الجهاد في سبيل الله تعالى.

٧٥- أن طائفة ممن تقول أن الرد على المخالف يفرق الصف هم من المخذلين الذين سكتوا عن الحق مع معرفتهم إياه، ومع سكوتهم عن الحق يخذلون من يتكلم بالحق؛ فوقعوا في جريمتين جريمة السكوت عن الحق وجريمة تخذيل الناطق بالحق.

٧٦- لابد من التفريق بين زلة الرجل السني وانحراف الرجل البدعي.

٧٧- أن المخالف ليس على درجة واحدة في المخالفة، وإنما هو واحد

من قسمين:

القسم الأول:

من كان إماماً من أئمة الدين المشهود لهم بالخير والاتباع الموافق للمنهج السلفي المؤصل لأصول أهل السنة، الراد على البدعة وأهلها، السالك مسالك أهل السنة في طلب الحق والوصول إليه غير سالك مسالك أهل الأهواء والبدع، كالاستدلال بالمتشابه وبتري النصوص والعناد والمراوغة وعدم الرجوع إلى الحق بعدما تبين له.

فإن هذا إذا وقعت منه زلة في مسألة أو أكثر من المسائل التي وافق فيها أهل البدع؛ فإننا لا نضلله ولا نبدعه ولا نطرحه ولا ننسى محاسنه، بل نعتذر له بما هو أهله، ونرجوا له التوبة والمغفرة، ومع ذلك لا نقنّدي به في زلته وبدعته ونحذر منها بالحكمة لكي لا يُتّابع عليها.

وهذا من باب النصيحة.

القسم الثاني:

من كانت أصوله أصولاً بدعية غير سنية، وكان مخالفاً للمنهج السلفي وقرر البدع ودافع عن المبتدعة، وسلك مسالك أهل الأهواء في الاستدلال والطريقة كالاستدلال بالمتشابه وترك المحكم وبتت النصوص والعناد والمراوغة وعدم الرجوع إلى الحق بعدما تبين له.

فهذا الرجل يصير مبتدعاً، ويجب بيان حاله للناس، والرد عليه وعلى بدعه وتحذير الناس منه ومن بدعه حفاظاً على منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة.

وهذا من باب الرد على أهل الأهواء والبدع.

٧٨- أن علماء الجرح والتعديل من أهل السنة هم الذين يفرقون بين من هو من أهل السنة، ومن هو من أهل البدعة على وفق القواعد والأصول التي وضعها السلف الصالح، والتي هي مستنبطة من الأدلة من أجل تقويم الرجال الذين يُتلقى عنهم العلم والدين.

فهذه هي وظيفتهم وهم أهل الذكر في هذا الأمر وهؤلاء العلماء لا يخلو منهم زمان إلى أن يأتي أمر الله.

٧٩- أن منهج أهل السنة في الجرح والتعديل وسط بين طرفين:

- طرف غلا في الجرح حتى يبدع من لا يستحق التبديع وهؤلاء هم الحدادية.

- وطرف قصر في الجرح حتى يزكي من لا يستحق التزكية وهؤلاء هم المميعة.

- وأما أهل السنة -أهل العلم والعدل والرحمة-؛ فإنهم يعذرون من يستحق الإعذار ويبعدون من يستحق التبديع على وفق القواعد والأصول التي

وضعها علماء السلف في تقويم الرجال وفي الجرح والتعديل.

٨٠- علم الجرح والتعديل قائم ما بقي في الأرض دين الإسلام، ولولا

هذا العلم وعلمائه لخطبت الزنادقة على المنابر ولقال من شاء ما شاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلّ اللهم على محمد وآله وأصحابه أجمعين.



ملحق

أقوال العلماء الثقات

في

دعاة الخروج والثورات

أقوال العلماء في عبد الرحمن عبد الخالق

** سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله تعالى - .

قال رَحِمَهُ اللهُ - في أثناء الرد على عبد الرحمن عبد الخالق - :

بيان ما لاحظته عليكم من خلال كتبكم الآتية أسماؤها :

الأول: أصول العمل الجماعي .

الثاني: الخطوط الرئيسية لبعث الأمة الإسلامية .

الثالث: وجوب تطبيق الحدود الشرعية .

الرابع: مشروعية الجهاد الجماعي .

الخامس: الوصايا العشر .

السادس: فصول من السياسة الشرعية .

السابع: ما لاحظناه بالشريط المعلنون به (المدرسة السلفية) .

أولاً: قلت في كتابكم: (أصول العمل الجماعي) ما نصه: إن بعض المنتسبين

إلى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ زعموا أن كل من أسس جماعة

للدعوة والجهاد فهو خارجي معتزلي .

كما زعموا أن النظام ليس من دين الله، وأن التحزب ليس من الإسلام .

كما زعمت أن بعض هؤلاء التلاميذ المنتسبين للشيخ محمد بن عبد الوهاب

رَحِمَهُ اللهُ أعطوا للحكام المعاصرين حقوقاً لم تعط للصديق ولا للفاروق!!!

ولا عرفها المسلمون في كل تاريخهم، ولا دونها - حسب علمكم - عالم موثق

في شيء من كتب العلم، وهو أنه لا يجوز أمر بمعروف ولا نهى عن منكر إلا بإذن الإمام، ولا يجوز رد عدوان على ديار الإسلام إلا بإذن السلطان، وهؤلاء أعطوا الحاكم صفات الرب ﷻ!!!!

فالحق ما شرعه، والباطل ما حرّمه، وما سكت عنه فيجب السكوت عنه، وعندهم أن ما أهمله الحاكم من أمر الدين ومصالح المسلمين؛ فيجب على أهل الإسلام إهماله والتغاضي عنه حتى لا يغضب أمير المؤمنين. ينظر: «أصول العمل الجماعي» (ص ١٠-١١). انتهى ما ذكرتم.

ولا نعلم أن أحدا من أتباع الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ قال هذه المقالة التي ذكرتم، فأرجو بيان الكتاب الذي نقلتم منه ذلك، أو الشخص الذي بلغكم ذلك، وإلا فالواجب ببيانكم خطأكُم فيما نقلتم، وأن ذلك شيء لا أصل له، وأنه قد اتضح لكم عدم صحة هذه المقالات عن أحد من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، مع الثبوت مستقبلا في كل ما تنقلونه، وأن يكون الهدف بيان الحق والباطل مع عدم الحاجة إلى بيان ذلك الشخص المنقول عنه إلا عند الضرورة التي تقتضي بيانه.

ثانياً: قلتم في الشريط المسمى: (المدرسة السلفية) ما نصه: إن طائفة العلماء في السعودية في عماية تامة وجهل تام عن المشكلات الجديدة.. وأن سلفيتهم سلفية تقليدية لا تساوي شيئاً!!!!. انتهى.

وهذا قول باطل، فإن العلماء في السعودية يعرفون مشاكل العصر، وقد كتبوا فيها كثيراً، وأنا منهم -بحمد الله-، وقد كتبت في ذلك ما لا يحصى، وهم -بحمد الله- من أعلم الناس بمذهب أهل السنة والجماعة، ويسيرون على ما سار عليه السلف الصالح في باب توحيد الله، وفي باب الأسماء والصفات، وفي باب

التحذير من البدع، وفي جميع الأبواب.

فاقرأ - إن كنت جاهلاً بهم - مجموعة ابن قاسم (الدرر السنية)، وفتاوى شيخنا محمد بن إبراهيم رحمته الله، وقرأ ما كتبنا في ذلك في فتاوانا وكتبنا المنشورة بين الناس، ولا شك أن ما قلته عن علماء السعودية غير صحيح، وخطأ منكر.

فالواجب عليك الرجوع عن ذلك، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في الكويت والسعودية، نسأل الله لنا ولك الهداية والرجوع إلى الحق والثبات عليه، إنه خير مسئول.

ثالثاً: ذكرتم في كتابكم: «خطوط رئيسية لبعث الأمة الإسلامية» (ص ٧٢، ٧٣) ما نصه: إن دولنا العربية والإسلامية بوجه عام لا ظل للشريعة فيها إلا في بعض ما يسمى بـ (الأحوال الشخصية)، وأما المعاملات المالية والقوانين السياسية والقوانين الدولية، فإن دولنا جميعها بلا استثناء خاضعة لتشريع الغرب أو الشرق، وكذلك قوانين الجرائم الخلقية والحدود مستوردة مفتراة... إلخ ما ذكرتم (ص ٧٨).

وهذا الإطلاق غير صحيح، فإن السعودية - بحمد الله - تحكم الشريعة في شعبها، وتقيم الحدود الشرعية، وقد أنشأت المحاكم الشرعية في سائر أنحاء المملكة، وليست معصومة لا هي ولا غيرها من الدول.

وقد بلغني أن حكومة بروناي قد أمر سلطانها بتحكيم الشريعة في كل شيء، وبكل حال، فالواجب الرجوع عن هذه العبارة، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في المملكة العربية السعودية والكويت، ولو عبّرت بالأكثر لكان الموضوع مناسباً؛ لكونه هو الواقع في الأغلب، نسأل الله لنا ولك الهداية والتوفيق.

رابعاً: قلتم في كتابكم: «وجوب تطبيق الحدود الشرعية» (ص ٢٦)

ما نصه:

٣- إزالة أسباب الجريمة قبل إيقاع العقاب: وبعيداً عن التعصب والجهل نقول: لا يجوز بتاتاً أن نوقع العقوبة الشرعية قبل إزالة أسباب الجريمة، والإعذار إلى الجاني والجاني، فقد يكون في ظل الاحتكار والظلم، وضيق التكافل الاجتماعي، ووجود الأثرة، وحب النفس.

أقول: قد يكون في ظل مجتمع هكذا عذر لمن يلجأ إلى السرقة، ومن انحرفت نحو الزنا والبغاء؛ لتعول ولداً، أو أما عجوزاً، أو أباً مريضاً، وأظن أنه من السذاجة والجهل أيضاً أن نعاقب الزاني ونحن نسمح بكل ألوان الفسق والفجور، والدعوة إلى الغناء، ولذلك فليس من العقل والحكمة أبداً أن تطبق الحدود الشرعية الخاصة بالجرائم دون إزالة حقيقية لأسباب هذه الجرائم^(١)... إلى آخر ما ذكرتم (ص ٢٧)!!!

فأقول:

إن هذا الكلام بعيد عن الصواب، مخالف للحق، ولا أعلم به قائلاً من أهل

(١) وهذا بعينه ما قاله أدعياء السلفية في مصر بعدما حصلوا على بعض مقاعد المجالس التشريعية، ومن هؤلاء محمد عبد المقصود وهو رأس من رءوسهم حيث قال (لقاء على قناة الرحمة الفضائية):

«المنهج الذي يُسلك بالنسبة لتطبيق الشريعة عملياً أنه ينبغي التدرج مع الناس لئلا يؤدي تطبيق أي شرعة من شرائع الرحمن إلى نتائج عكسية».

وممن كان معه في هذا اللقاء محمد حسان وعبد الرحمن عبد الخالق الذي أعلن عن تراجع وتوبته من ذلك لما ناصحه سماحة الشيخ ابن باز، وأعلن ذلك للشيخ ولكن تراجع كان على سبيل الخداع والمراوغة، وإلا لرد على هذا الكلام المنحرف، ولكنه أقر هذا الكلام بسكوته وعدم الرد عليه.

العلم إلا ما روي عن عمر رضي الله عنه من التوقف عن إقامة حد السرقة في عام الرمادة، وهذا إن صح عنه فهو محل اجتهاد ونظر. والنصوص من الكتاب والسنة صريحة في وجوب إقامة الحد الشرعي على من ثبت عليه ما يوجبها.

فالواجب عليكم الرجوع عن هذا الكلام، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في الكويت والسعودية، وفي مؤلف خاص يتضمن رجوعكم عن كل ما أخطأتم فيه.

ولا يخفى أن الحق قديم، كما قال عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فالرجوع إليه خير من التماسي في الباطل. وفقنا الله وإياكم لما فيه رضاه، وأعاذنا جميعاً من أسباب سخطه.

خامساً: دعوتكم في كتابكم: «مشروعية الجهاد» (ص ٢٨، ٣٧، ٣٩)، وكتابكم: «الوصايا العشر» (ص ٤٤، ٧١) إلى تفرُّق المسلمين إلى جماعات وأحزاب، وقولكم: إن هذا ظاهرة صحيحة^(١)!!!

ولا يخفى أن هذا مصادم للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، مثل قوله

(١) وهذا الذي قاله عبد الرحمن عبد الخالق هو نفس ما قرره ياسر برهامي في كتابه «العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط» (ص ١٦) حيث قال: «الجماعات الإسلامية المعاصرة أمل الأمة ونبض حياتها، ومادة عزتها وبعثها - بإذن الله -؛ فالقضاء عليها قتل للأمة، ندعو الله ألا يقع أبداً».

وقد رد على هذه الرسالة الشيخ محمد سعيد رسلان ردّاً وافياً شافياً في سلسلة بعنوان: «العمل الجماعي» على موقعه على الانترنت.

فاعلم -وفقك الله- أن عبد الرحمن عبد الخالق هو الأب الروحي لهؤلاء أدعياء السلفية، فهم يقتدون به في كل ضلالة وانحراف.

سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].
 وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾
 [الأنعام: ١٥٩]. الآية.

في آيات كثيرة في هذا المعنى. وقول النبي: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم». في أحاديث كثيرة في هذا المعنى.
 فالواجب عليكم الرجوع عن ذلك، وإعلانه في الصحف المحلية، وفي الكتاب الذي أوصيناكم به آنفاً في بيان ما رجعت عنه من الأخطاء.
 سادساً: ذكرتم في كتابكم: «فصول من السياسة الشرعية» (ص ٣١، ٣٢):
 أن من أساليب النبي في الدعوة التظاهرات (المظاهرة).
 ولا أعلم نصاً في هذا المعنى، فأرجو الإفادة عن ذكر ذلك؟ وبأي كتاب وجدتم ذلك؟ فإن لم يكن لكم في ذلك مستند:
 فالواجب الرجوع عن ذلك؛ لأنني لا أعلم في شيء من النصوص ما يدل على ذلك، ولما قد علم من المفاصد الكثيرة في استعمال المظاهرات، فإن صح فيها نص فلا بد من إيضاح ما جاء به النص إيضاحاً كاملاً حتى لا يتعلق به المفسدون بمظاهراتهم الباطلة.
 والله المسئول أن يوفقنا وإياكم للعلم النافع والعمل الصالح، وأن يصلح قلوبنا وأعمالنا جميعاً، وأن يجعلنا من الهداة المهتدين إنه جواد كريم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(١).

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز» (٨/ ٢٤٠-٢٤٥) بتاريخ ٨/ ٣/ ١٤١٥ هـ.

**** الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى -:**

قال الشيخ رحمه الله:

«أنا أضرب لك مثلاً من إخواننا السلفيين، وأنا مثلك الآن أقطع بأنه ليس إخوانياً لكن منهجه إخواني وهو سلفي ولا اعتقد أنك تعرفه جيداً وهو عبد الرحمن عبد الخالق تعرفه.

قال ناصر العمر^(١): نعم...

قال الشيخ: ويوم كان يعني في الجامعة الإسلامية كان إخوانياً وإذا صح التعبير أنه تسلف هناك في الجامعة وكان من خير الشباب، وهو يعني عبد الرحمن عبد الخالق تحزب وتكتل ألا تعرف ذلك.

قال ناصر العمر: نعم...

قال الشيخ: هذا التحزب والتكتل ليس على المنهج السلفي الذي نحن ندعوا إليه أليس كذلك.

قال ناصر العمر: نعم...

قال الشيخ: ومنهج الإخوان كُتِل ثم تقف ثم لا شيء، ما فيه يعني حزب

=

قال الشيخ مقبل الوادعي «تحفة المجيب» (ص ٨٦):

«أما عبد الرحمن عبد الخالق فلا أنصح بقراءة كتبه ولا باستماع أشرطته، ولا أثق به فقد

قال للشيخ ابن باز (إنني قد رجعت عن هذه الأمور الأربعة التي انتقدتها علي).

وأقول -أي: الشيخ مقبل-: إنه لا يكفي انتقاد الشيخ عبد العزيز بن باز في قضايا يسيرة،

بل الرجل أضل أمماً وفرق كلمة أهل السنة وعر الناس بديناره لا بأفكاره.

(١) فمن باب البيان والإيضاح فإن (ناصر العمر) من المنحرفين عن الجادة السلفية كأمثال

سفر وسلمان وعائض، كما بين ذلك العلماء فتنبه.

الإخوان المسلمين إلا التكتل الأعمى لا ثقافة ولا شيء... وهم يعني حزب الإخوان المسلمين لا يتقدمون لا علماً لا عقيدة لا سلوكاً كما هم تماماً... والآن هل هناك شيء من هذا التكتل وهذا التجمع للشباب.

هذا وقع في الكويت فانشغل عبد الرحمن عبد الخالق ومن حوله عن تثقيف الجماعة وعن تعليمهم وعن تربيتهم التربية الإسلامية بسبب هذا التحزب والتكتل، وهذا من آثار الحزبية العمياء^(١)!!!

*** الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:**

السائل: ماذا يقصد بمنهج الموازنة بين الحسنات والسيئات ومن أول من قام به وما الهدف منه؟

الشيخ: القوم يعرفون أنهم مجروحون فهم يريدون أن يستروا على أنفسهم، وأقول: المبتدع الضال لا تذكر حسناته ولا كرامته، وهكذا الكافر، أما المحب للخير ولكنه أخطأ في بعض الأشياء؛ فلا بأس أن تذكر بعض حسناته مثل أبان بن أبي عياش إذ قال بعض معاصريه: إنه إذا حدث أتى بأمر عظيم، وله من الفضل والعبادة، فسئل بعض معاصريه فقال: اذكر ما فيه من الخير، وحذر عنه أن يقبل حديثه.

فمسألة الموازنة بين الحسنات والسيئات لا نقبلها مطلقاً ولا نردها مطلقاً، لكن حزبي يدعو إلى الحزبية وينفق الأموال الطائلة من أجل الحزبية، فلا نذكر حسناته ولا كرامته.

وآخر يدعو إلى الديمقراطية ومعناها: الشعب يحكم نفسه بنفسه، والله عَزَّ وَجَلَّ

يقول: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾.

(١) من شريط مسجل مع (ناصر العمر).

ويقول: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

[٥٠].

ويقول أيضًا: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ويقول أيضًا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾

[الشورى: ٢١].

وقد قلنا: إنه ينبغي أن يقال لعبد الرحمن عبد الخالق: (سلفطي)، فالسين

واللام سلفية، والطاء والياء ديمقراطية.

فمثل عبد الرحمن عبد الخالق إذا بقي على الحال التي هو عليها ينبغي أن

يذكر بالجرح ولا يذكر بالتعديل، وعند أن كان في مدينة رسول الله - صلى الله

عليه وعلى آله وسلم - كان مستقيمًا، وكذلك في بدء أمره في الكويت.

فالقوم مجروحون، فجمعية إحياء التراث مجروحة، فإنها فرقت بين الدعاة

إلى الله، وجمعية الحكمة مجروحة، وجمعية الإحسان مجروحة، وكذلك

الإخوان المفلسون.

وأول من دعا إلى هذا المنهج هم الحزبيون من سرورية وإخوان مفلسين

وأصحاب جمعية الحكمة، وأصحاب جمعية الإحسان.

السائل: ماذا تعرف عن عبد الرحمن عبد الخالق هل هو سلفي منذ نشأته

أم هو من الإخوان المسلمين؟

الشيخ: عبد الرحمن عبد الخالق كان في المدينة وكنت في معهد الحرم،

وكنا نسمع عنه خيرًا، وعند أن خرجوا وكسروا الصور التي بجوار الحرم، ثم

انتقل إلى الكويت ونفع الله به في الكويت وأقام دعوة سلفية في حدود علمه،

يشكر على هذا، والتف عليه الشباب الكويتي وانتفعوا به، وكان مستور الحال،

حتى إنه في ذات مرة أخبرنا الشيخ الألباني -حفظه الله- ونحن في المدينة قال: أثير في اجتماع لهم في الجامعة أن أصحاب سلفية الكويت يكفرون الأئمة الأربعة، أو يبدعونهم.

فقال الشيخ الألباني: أنا أعرف عبد الرحمن عبد الخالق وهو من طلبتنا وأنا أنكر هذا، وعليّ أن أحضره وليقابله من يدعي أنه يكفر أو يبدع الأئمة الأربعة.

وبعد أن قامت دعوة المدينة وانتفع بها الناس وصار في بعض الليالي قدر مائة وخمسين من الكويت يزورون إخوانهم بالمدينة ويستفيدون منهم في ليلة أو ليلتين، فكانه دخله الحسد فرأى أن يشوّه سمعة دعوة أصحاب المدينة وأن يستثير الحكومة عليهم فتارة يقول: إنهم خوارج، وأخرى يقول: إنهم مخالفون للعلماء كالشيخ ابن باز، والشيخ السبيل، والشيخ ابن حميد.

ثم بعد ذلك ذهب إليه بعض الإخوة وسمعوا له محاضرة وقال: إنه لا يجوز ولا ينبغي أن ندعو إلى إغلاق مصنع خمر حتى نهيب للعاملين عملاً يعملون فيه وإلا فمن أين يأكلون؟ فذهب إليه أخ يقال له علي جعفان وقال له: يا شيخ اتق الله فالخمر منكر يجب تغييره. قال: نعم هو منكر يجب تغييره، فقال: أنت قلت كذا وكذا.

قال: أخطأت.

قال: فاعترف واعتذر أمام الناس.

قال: إنها ستنتزع ثقتهم بي فلا يثقون بي بعد ذلك.

ثم زاره بعد ذلك إخوان وأنكروا عليه التلفزيون والصور، فقامت قيامته وكتب كتاباً صغيراً حقيراً بعنوان «الولاء والبراء» وأود من كل أخ أن يقرأ هذا الكتاب لينظر

أي تدهور وصل إليه، ثم بعد ذلك كأنه تأثر بدعوة الإخوان المسلمين في مسألة التنظيم والانتخابات والحزبية والديمقراطية، فانتكس عبد الرحمن عبد الخالق ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايِينَآ فَادْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

ثم بعد ذلك صار يرمي إخوة أفاضل من الإخوة الكويتيين مثل الأخ عبد اللطيف الدرباس ومجموعة بأنهم جهيمانية، وهم ليسوا جهيمانية، بل هم متمسكون بالكتاب والسنة.

ثم توسع في مسألة الصور، وخرج بثورة على المنكرين، وانتقد أهل العلم الأفاضل أنهم لا يعرفون شيئاً عن الواقع.

أما أكبر كبيرة حصلت منه: فهي تفرقة بين أهل السنة والدعاة إلى الله فقد غرهم بدينار لا بأفكاره، يركض من الكويت إلى إندونيسيا إلى مصر إلى الإمارات، وأنا أقول: إنه من الخطأ أن تسلم الأموال لجمعية إحياء التراث؛ لأنهم يستغلونها لتفرقة كلمة أهل السنة ففرّق بين أهل السنة في جدة وفي السودان.

وعندنا في اليمن مجموعة من الغطاء غرهم بديناره لا بأفكاره، ونبشر الشباب السلفي الكويتي أن جمعية إحياء التراث تنفق الأموال الباهظة على هؤلاء الممسوخين في اليمن ومع هذا فدعوتهم ميتة ليس لها أثر.

فعندنا فضائح في اليمن، فعبد القادر الشيباني ومحمد بن عبد الجليل جاء الكويتيون وسلموهم الأموال ثم أصبحا يتهاوران عليها ويتناوران، وقد زارني أخ اسمه محمد، كان مهيباً لتحرير مجلة «الفرقان» الكويتية فقال: ما قد لطمنا في بلدة مثل ما لطمنا في اليمن؛ فهم يأكلون من الحزب حتى تنتهي أمواله ثم يتنقلون

إلى حزب آخر حتى يفقره وهكذا، فهؤلاء الذين عندنا سيأكلون جمعية إحياء التراث حتى ينهوا ما معها، ثم ينتقلون إلى حزب آخر.

فنصيحتي لعبد الرحمن عبد الخالق أن يذهب ويتعلم ويأخذ كتاباً ويجلس في حلقة الشيخ ابن عثيمين ذلك الشيخ الذي يقولون عنه: إنه لا يعرف شيئاً عن الواقع أو الشيخ ابن باز، والذين يقولون أيضاً أنه لا يعرف شيئاً عن الواقع فيأخذ كتاباً ويتواضع لله وَعَلَّاهُ ويتعلم، وقد قلت لبعض الإخوة الكويتيين: إن دعوتكم منذ زمن بعيد ونحن بالمدينة ما أنتجت طالب علم واحداً، قال: هذا صحيح وهو من جمعية إحياء التراث. وقال: لما رأينا الأمر كذلك أصبحنا نرج بشبابنا في جامعات السعودية.

وأنصح الشباب الكويتي أن يتخلوا عن عبد الرحمن عبد الخالق وأن يتعدوا عنه ﴿وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي أَتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (٢٧) ﴿يَوَيْلَ لِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فَلَانًا حَلِيلًا﴾ (٢٨) ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩].

فهل عبد الرحمن عبد الخالق أعلم أم أحمد بن حنبل؟ وهل عبد الرحمن عبد الخالق أتقى لله أم أحمد بن حنبل!! فلو كنا مقلدين لقلدنا أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكننا نرى التقليد حراماً، والشباب الكويتي سيبقى في عمى ما داموا متابعين لعبد الرحمن عبد الخالق.

عبد الرحمن عبد الخالق الذي نشرت مجلة «الفرقان» عنه أنه يقول قبل الهجوم على الكويت: صدام مؤمن.

فلما صدمهم انقلب من مؤمن إلى كافر، وأما نحن، فنحن -بحمد الله- نكفره من قبل ومن بعد.

فالذي يتكلم بالعاطفة وليس متثبتاً من العلم فلا بد أن يكون هكذا.

وقد يقول قائل: إن الشيخ ابن باز كتب لعبد الرحمن عبد الخالق وتراجع عبد الرحمن عبد الخالق، فأقول: هذا الذي تراجع فيه ليس بشيء بالنسبة إلى تفرقة كلمة أهل السنة، فقد فرق هذا المدبر بين أهل السنة، وأخشى أن يكون مدسوساً على الدعوة، فلا يظن ظان أن الذي تراجع فيه عبد الرحمن عبد الخالق هو كل ما أنكر عليه، بل ليس بربع العشر، والسبب في هذا أنه ما تضلع من العلم.

فردُّ أخينا ربيع بن هادي ما أحسنه -جزاه الله خيراً- فقد بين ما هو عليه، وأقول: أنه إذا قرأه منصف من الشباب الكويتي فإنه سيتبرأ إلى الله من عبد الرحمن عبد الخالق، ومن جمعية إحياء التراث التي تدعم عبد الرحمن عبد الخالق، وإلا فمن هو عبد الرحمن عبد الخالق! ليس بشيء فإن الدينار هو الذي جعله شيئاً ويتصور في الجريدة، ويتحرك تلك التحركات فهو الدينار الكويتي وليس بعبد الرحمن عبد الخالق، وأنا أسأل عبد الرحمن عبد الخالق أين أجدر بك -لو كنت مصلحاً- وأحوج إليك بلدك مصر أم الكويت؟

ففي مصر قبر السيد البدوي وقبر الحسين كما يزعمون، فلو كنت تريد الدعوة عن صدق لرجعت إلى بلدك وأقمت مركزاً للدعوة هنالك في حدود ما تعلم، وتتعلم وتزود من العلم.

السائل: أليس لكم نية في الرد على عبد الرحمن عبد الخالق في كتاب مطبوع؟

الشيخ: لا، ليس لي نية لأن كلامه هراء لا يساوي شيئاً، وأما مجلة «الفرقان» المجلة الشحاذة عندنا باليمن والتي كتب فيها الكذاب السفیه عمار بن ناشر، ليس لي عزم على الرد عليه، بل نرد على أهل العلم، مثل الأربعة الأحاديث التي انتقدها علي رضا في كتاب «أحاديث معلة» فرددت عليه في كتيب صغير

بحمد الله، فنحن نرد على طلبة العلم.

أما أصحاب الهراء فلا:

لو كل كلب عوى ألقمته حجرًا كان الحصى كل مثقال بدينار
وكما قال الآخر:

أو كلماطن الذباب زجرته إن الذباب إذن عليّ كريم
فهذه مجلة تصدر بالدينار الكويتي، وقد كان الناس يحبون عبد الرحمن
عبد الخالق ويتفعون بكتبه، والآن لم يبق إلا أصحاب المادة مثل محمد المهدي،
والذين يتبعونه من السودانيين يسمون بالمصلحين، فخاب وخسر الذي يبيع
الدعوة بالدينار الكويتي ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي
مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وخاب وخسر من باع الدعوة ببناء مسجد فلا بد من أن نبين عوارهم وما
هم عليه من مخالفة الكتاب والسنة.
وأنا أرى أنه لا يستحق الرد -وبحمد الله- فقد قام الشيخ ربيع -حفظه الله-
بما أوجبه الله عليه فيشكر على هذا.

السائل: هل عبد الرحمن عبد الخالق مبتدع؟

الشيخ: نعم مبتدع، مادام يدعو إلى الحزبية، ورب العزة يقول في كتابه
الكريم: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وإذا كان من أهل العلم من يقول: أن المتعصب للمذاهب الأربعة أو لواحد
منها يعد مبتدعاً كما ذكره الصنعاني في «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» فالتعصب
لهذه الحزبيات الساقطة تعتبر بدعة، وكذلك محاربته لإخوانه أهل السنة وتنقصه
لهم، واعترافه بالديمقراطية، والذي ينكر على أهل السنة أنهم لا يقولون بالعمل

الجماعي، فهو صاحب هوس، وإلا فمن الذي ينكر العمل الجماعي ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

والنبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- يقول: «المؤمن للمؤمن كالبنیان يشدُّ بعضه بعضاً».

لكن في حدود الكتاب والسنة، وليس كما يقال: أمرنا الأمير أن نحلق لحاناً فنحن نحلقها.

والنبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- يقول: «احفوا الشوارب، وأعفوا اللحي».

أو أمرنا الأمير أن نتصور فتصور، وغيرها من المحرمات، وإنني أحمد الله على الخير الذي حققه على يدي الدعاة إلى السنة من أهل السنة في اليمن، اخرجوا إلى إخوانكم الذين تزودونهم بالدنانير تجدوهم أمواتاً غير أحياء وما يشعرون متى يسقطون، فهم يتوقعون السقوط، بخلاف دعوة أهل السنة فإنها كما قال الله ﷻ في كتابه الكريم: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

فالحمد لله دعوة أهل السنة منتشرة في اليمن وفي غير اليمن، وأبشركم أنها تأتيني أسئلة من بريطانيا ومن أمريكا ومن ألمانيا ومن كثير من البلاد يسألون عن عبد الرحمن عبد الخالق وعن جمعية إحياء التراث، ونحذرهم غاية التحذير من الوقوع في شباكه، ونقول لهم: استعينوا بالله وادعوا في حدود ما تستطيعون وليست المسألة بالمادة، فقد صبر النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- على

الجوع والعري والمرض، فاصبروا وادعوا في حدود ما تستطيعون ولا تبيعوا دعوتكم من فلان وفلان^(١).

وقال أيضاً:

«لا يعتمد على أشرطته ولا على كتبه»^(٢).

وقال أيضاً:

«جمعية إحياء التراث فرقت أهل السنة في السعودية وفي السودان، حتى إنهم يسمون أتباع عبد الرحمن عبد الخالق، مثل محمد هاشم الهدية بالمصلحين فقد باعوا الدعوة بالدينار الكويتي... وفرق أهل السنة بمصر وفرق أهل السنة باندونيسيا فلا بارك الله في عبد الرحمن عبد الخالق»^(٣).

الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله تعالى -:

قال الشيخ:

«يقول عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه «خطوط رئيسية لبعث الأمة الإسلامية»: وهو واحد من هذا النمط، وإن كان يخالفهم أحياناً كما سبق أن نقلت عنه نقده لمنهج الإخوان في الاغتيالات، قال: (واليوم للأسف نملك شيوخاً يفهمون قشور الإسلام على مستوى عصور قديمة تغير بعدها نظام حياة الناس وطرائق معاملاتهم).

(١) «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» للشيخ مقبل الوادعي (ص ١٥١-١٦٣). وكانت هذه أسئلة موجهة من الشباب السلفي في الكويت وتم التسجيل في (١٢ شوال ١٤١٦هـ).

(٢) «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» للشيخ مقبل الوادعي (ص ١٨٤-١٨٥).

(٣) «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» للشيخ مقبل الوادعي (ص ٨٦).

ما قيمة عالم يقرأ آيات الربا ولا يفهم نظام المعاملات الربوية القائم الآن؟
وما قيمة عالم لا يستطيع الرد على ملحد بزعم أن قطع اليد في السرقة
وحشية وأن الزواج بأربع نسوة همجية ورجعية؟
وما قيمة عالم بالشرعية يزعم أن السياسة ليست من الدين، وأنها وقف على
هذا الطابور الجاهل من محترفي السياسة ولصوصها؟
وما قيمة عالم بالشرعية لو دعي إلى نداء الجهاد وحمل السلاح يقول: ليس
هذا من شأن رجال الشرعية، إننا نستطيع فقط الفتوى في الحلال والحرام والحيف
والنفاس؟

ثم استطرد في كلامه وضرب مثلاً لهذا النمط بعالم جليل وشيخ عبقرى،
علامة قل أن يرى مثله، فسر كتاب الله بتفسير عظيم سماه (أضواء البيان)، ورغم أنه
أثنى عليه إلا أنه دس السم في الدسم، فقال: ولكن هذا الرجل لم يكن على شيء من
مستوى عصره، فما كان يدرك جواب شبهة يوردها عدو من أعداء الله، ولا كان على
استعداد لسماع هذه الشبهة...». «إلخ ما قال، انظر الكتاب المذكور^(١).

وأقول: قاتلك الله يا عبد الرحمن، أكان هذا جزاء شيخك منك أن ترميه
بهذا البهت، فتزعم أنه على سعة علمه يعجز أن يرد شبهة يوردها عدو من أعداء
الله عليه وقد فسر كتاب الله بتفسير لم يسبق إلى مثله، وهو يحفظ أقوال الفقهاء،
والأصوليين في كل حكم، ويحفظ أشعار العرب وأقوال اللغويين وخلافهم وما
يستشهد به لكل قول أو كل فريق، أترأه وقد حفظ كتاب الله وسنة نبيه وأقوال أهل
العلم يعجز أن يرد على مارق من المارقين شبهة إلحادية؟

إن هذا لهو الافتراء والكذب والظلم، فلو ضربت مثلاً بغير هذا الرجل لكان في الإمكان أن يصدقك بعض الناس، ولكن الله يريد أن يظهر تجنيك عليه وظلمك له، فاتق الله وتب إليه وامسح ما كتبته في هذا المقطع من رميك للعلماء بالجهل والعجز والخور، أتريد من العلماء أن يعكفوا على نظام المعاملات الغربية فيدرسوه وهم قد درسوا الشريعة وآمنوا بأنها هي الحق وما سواها باطل، فلا يعرض عليهم نظام من الجاهلية إلا عرفوه وبينوا بطلانه بما عندهم من علم الشريعة الذي هو مهيمن على كل علم.

ثم أرني عالماً واحداً من العلماء بحق يقول: إن السياسة ليست من الدين، أو واحداً من العلماء بحق يدعى إلى الجهاد في سبيل الله فيأبى ذلك.

وأخيراً أرني القشور التي في الدين الإسلامي وبين لي ما هي؟!

إن الإسلام كله حق لا باطل فيه، وصدق لا كذب فيه، وجد لا هزل فيه، ولب لا قشور فيه، وأخاف على من زعم أن في الإسلام قشوراً أن يكون قد خرج منه وصار مرتداً؛ فاتق الله يا عبد الرحمن وتب إليه، لا يحملك التحزب والعصبية أن ترمي الدين بما ليس فيه، وأنت تزعم أنك تدعو إليه وترمي حملته من العلماء الربانيين بما ليس فيهم، فالتوبة مواتية وممكنة الآن.

وأخيراً: فهذا واحد من أهل هذا المنهج، بل ربما قيل أنه من المعتدلين فيهم، يتهم العلماء ويزدريهم ويرميهم بما ليس فيهم، ويزعم أنهم فهموا من الدين قشوره، إنه يسير على نمط الغزالي ويضرب على الوتر الذي ضرب عليه الغزالي، ويأتي من ينتقد السلفية الجديدة كما زعم، فيزعم أن السلفية الجديدة سلفية عرفت من الإسلام قشوره يقلد بعضهم بعضاً، فهلاً بينوا لنا القشور التي في الدين حتى نعلمها؟!

ولكنه التقليد الأعمى «أتواصوا به، بل هم قوم طاغون»^(١).

**** الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالى -:**

قال الشيخ:

١- إن عبد الرحمن عبد الخالق شديد الحق علي علماء المنهج السلفي وطلابه، ومن هذا المنطلق كثر طعنه فيهم ظلماً، وتشويهه لهم بدون أي سبب في كثير من كتبه وأشرطته إلا نظرته المستخفة بهم وبمنهجهم الذي يرى فيه القصور أو يرى أنه لا يساوي شيئاً، أو أن علماءه لا يفهمون من الإسلام إلا القشور بالنسبة لمنهج الذي أصله هو وجعل من أهم هذه الأصول (العصرية والواقعية والشعبية الجماعية)، واستمر على هذا الطعن والتهوئش والتشويه ما يقارب ثلاثين عاماً.

٢- إن عبد الرحمن يحترم رءوس أهل البدع المعاصرين ورءوس أهل الفتن الحزبيين مثل سيد قطب والبنا والمودودي، وكما بلغني: الترابي، ومن دار في فلك هؤلاء ويدافع عنهم ويتولاهم.

٣- لهوان المنهج السلفي عليه ومنهج أهل السنة والجماعة وضالته عنده: يعد الأحزاب المعاصرة بما فيهم جماعة التبليغ - التي تباع على أربع طرق صوفية في غاية الضلال - يعدهم من أهل السنة والجماعة، ويعد الإخوان المسلمين الذين فتحت أبواب دعوتهم لكل الطوائف الضالة من غلاة الصوفية والروافض والخوارج وحتى النصاري على قاعدتهم الفاسدة، نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، وقد وسعت هذه القاعدة عند بعضهم لتشمل الديانات جميعاً.

ومع كل هذا لا يزداد عبد الرحمن منهم إلا اقتراباً ولا يزداد إلا حماساً في

(١) «المورد العذب الزلال» للشيخ أحمد النجمي (ص ١٨٥-١٨٧).

الدفاع عنهم، ولا يزداد في هذا الدفاع إلا حنقًا وغيظًا على السلفيين.

٤- عبد الرحمن يرمي السلفيين بأنهم محنطون وبأنهم يسIRON على منهج الخوارج لا في هذا العصر؛ بل في كل عصر؛ بل يطعن في كثير من أهل الحديث؛ بل في بعض الصحابة -رضوان الله عليهم-.

٥- أن عبد الرحمن قد غلا غلواً شديداً في السياسة العصرية لا الشرعية، وغرق في بحرهما وأغرق معه الكثير.

٦- غلا في فقه الواقع غلواً شديداً، فهو إمام وقدوة كل من غلا فيه وطعن به في علماء السنة ومن سار على دربهم.

٧- غلا في الدعوة إلى التعددية الحزبية تحت ستار مشروعية العمل الجماعي وغلا في تحسين صورة هذه الأحزاب المتناحرة وذكر محاسنهم.

وغلا في طعن من يخالفه في هذا الاتجاه وجر كثيراً ممن كان يُنسب إلى المنهج السلفي إلى هذه الفتن فأعمتهم عن رؤية الحق ودفعتهم إلى تولي أهل الفتن والدفاع عنهم، بل إلى توليهم وتمجيدهم والموالات والمعاداة من أجلهم.

٨- غلا عبد الرحمن في منهج الموازنات بين الحسنات والسيئات، فهو من أكبر منطلقاته إلى الدفاع عن الأحزاب والطوائف والدعوة إلى التعددية الحزبية، ومع الأسف فإن علماء السنة وطلاب المنهج السلفي لا يرى لهم عبد الرحمن ومن سلك طريقه أي حق في هذه الموازنات؛ لأن هذا المنهج إنما وضع لغيرهم.

٩- لم يقتصر أذى عبد الرحمن على السلفيين وتشويهه لهم، بل تجاوز ذلك إلى تشويه السلفية نفسها.

فقال في شريط المدرسة السلفية بعد أن طعن في علماء المنهج السلفي

طعنًا مبنياً علي أصول أصلها هو: «وهذه السلفية التقليدية لا تساوي شيئاً».

وعَدَّ علمهم من القشور في كتاب «خطوط رئيسية».

وقال في مشروعية العمل الجماعي بعد طعنه الشديد في العلماء السلفيين: «وهذا من قِصَرِ نظرهم وضعف بصيرتهم وجهلهم بأحوال المسلمين، وانغلاقهم في الزوايا التي يعيشون فيها، وعدم ممارستهم لدعوة حقيقية ترجع المسلمين إلى دينهم، وتأخذ بأيديهم إلى أسباب العز والنصر والتمكين».

هكذا يصور دعوة علماء المنهج السلفي!!

وله إلى جانب هذا تناقضات كثيرة، واضطراب شديد جناه عليه الغلو الشديد في السياسة، ولعل هناك أسباب وعوامل أخرى لا يعلمها إلا الله دفعته ليجني على نفسه وعلى المنهج السلفي وعلى كثير ممن انخدع به من شباب المسلمين، وبالأخص كثير ممن كان ينتمي إلى المنهج السلفي في عدد من البلدان. نسأل الله أن ينقذه وينقذ هؤلاء الشباب من البلاء الذي وقعوا فيه والمحنة التي غشيتهم، إن ربنا لسميع الدعاء^(١).

**** الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله -:**

السائل: ما هو قولكم في عبد الرحمن عبد الخالق وعبد الله السبت هل هم

من السلفية؟

(١) «جماعة واحدة لا جماعات وطريق واحد لا عشرات» للشيخ ربيع المدخلي (ص ١٨٨ -

١٩٠) بتقديم الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله -.

وقال الشيخ مقبل الوادعي «تحفة المجيب» (ص ٨٦).

وأنصح بقراءة كتاب أخينا في الله ربيع بن هادي «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات» فهو كاف واف.

الجواب: هم على ضلال فعندنا وثيقة معلومات موثقة أن عبد الرحمن عبد الخالق هذا قطبي، والسبت بوابة أخرى لجمعية إحياء التراث التي تنحى منحى سياسي في الدعوة إلى الله، وعندها البيعة بيعة السؤال عن الدعوة نبايع في العسر واليسر والمنشط والمكره، كما يبايع الأمير في الجمعية لها بوابتان إحداهما: السبت، والآخر: عبد الرحمن، فمن خرج من بوابة السبت دخل من بوابة عبد الرحمن، ومن خرج من طريق عبد الرحمن دخل بوابة السبت^(١).

* * *

(١) مقطع صوتي للشيخ عبيد الجابري على شبكة سحاب.

أقوال العلماء في أبي الحسن المأربي

**** الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله تعالى -:**

قال الشيخ:

«حذروا من أبي الحسن.. أخشى على الدعوة من أبي الحسن»^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«هذا الرجل سيفرق دعوة أهل السنة»^(٢).

وقال الشيخ أيضاً:

«لو تمكن من دعوة أهل السنة في اليمن لبطش بها»^(٣).

**** الشيخ العلامة أحمد بن يحيى النجمي - رحمه الله تعالى -:**

قال الشيخ:

«بناءً على الأخبار المؤكدة التي بلغتنا عن أبي الحسن المصري المأربي من

(١) نقلاً عن كتاب «مجموع ردود الشيخ ربيع المدخلي على أبي الحسن المأربي» للشيخ

أحمد الزهراني (ص ٦).

(٢) نقلاً عن كتاب «مجموع ردود الشيخ ربيع المدخلي على أبي الحسن المأربي» للشيخ

أحمد الزهراني (ص ٧).

(٣) نقلاً عن كتاب «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول

(ص ٥٣٢).

إعلانه للبدع، وإثارته الفتن في اليمن ورميه للسلفيين بأنهم حدادية ودفاعه عن المبتدعة كسيد قطب والمغراوي وغير ذلك، مما لا يتسع المقام لبسطه فإني أؤيد هجره والتحذير منه ومنعه من التدريس حتى لا يتأثر الآخرون ببدعه، وبالله التوفيق^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«قد تقرر عندي مؤخراً أن أبا الحسن مبتدع! وهذا ما أدين الله به وأقره وبالله التوفيق»^(٢).

وقال الشيخ أيضاً:

«وإذا كان هذا الرجل لم يتراجع فالذي أراه أن يعتبروه مبتدعا من جملة المبتدعة وأن يهجروه»^(٣).

وقال الشيخ أيضاً:

فقد وصلني ردّاً، أو احتجاجاً، أو معاتبة من الشيخ: أبي الحسن المأربي، في السؤال الموجه إليّ حيث يقول السائل:

«السؤال الأوّل فضيلة الشيخ أحمد بن يحيى النجمي - حفظه الله - سؤال: هل صحيح أنكم تراجعتم عن تبديع أبي الحسن المصري؟».

الجواب: لا هذا القول ليس بصحيح.

(١) نقلاً عن كتاب «مجموع ردود الشيخ ربيع المدخلي على أبي الحسن المأربي» للشيخ أحمد الزهراني (ص ٧).

(٢) «الفتوى الجليلة» للشيخ أحمد النجمي (٢ / ٧٠).

(٣) مقطع صوتي بعنوان: «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن» لجمع من العلماء على شبكة سحاب.

ثم قال: «التعليق على الجواب الأول، أقول -القول لأبي الحسن-، وبالله التوفيق: ما الذي حملكم على تبديعي أوّلاً؟ ثم ما الذي حملكم على الثبات على ذلك، وعدم التراجع؟ المطلوب من الشيخ أن يذكر أموراً علمية أو حسية، فلا مجال لقبول تهويل أو ادّعاء عريض كما لاحظ كثير من الخلق في كلام الشيخ ربيع -وفقه الله-؟».

الرد على هذه الفقرة:

وأقول:

أوّلاً -وقبل كل شيء-: دفاعكم عن سيّد قطب، وقولكم فيه أنّه يحمل مجمل كلامه على مفصّله مع العلم أنّ سيّد قطب ...

ثانياً: دفاعك عن المغراوي التكفيري الذي يكفر بالمعصية، وذلك ظاهر كلامه، حيث يسمي المعاصي التي يقع فيها المسلمون: «بأنها عبادة عجل، كعجل بني إسرائيل، وأنّ الطاعة في معصية الله صنميّة» أي: أنّ من أطاع شخصاً فقد اتخذه صنماً، وأنت تدافع عنه، وتقول: «عندما يتكلم في قضية العجول، وعندما يتكلم في قضية الصنميّة ويتوسّع، وعندما يتكلم في بعض العبارات التي ظاهرها تكفير صاحب المعصية، لو أنّي لا أعرف الشيخ المغراوي لقلت: إنّّه يكفر بالمعصية، لو أنّي لا أعرفه لقلت هذا، لكنّي لأنّي أعرفه، فإنّي أحمل المجمل على ما أعرفه من عقيدته الصّريحة عندما أتكلّم معه، لأنّ هذه القاعدة أنا أعرفها، إنّ كلام الرجال المجمل يحمل على المفصّل».

وقد قلت في تعظيمك، وتفخيمك للمغراوي: «كيف أزيل الجبل، وأنصب قواطي الصّلصلة، وتواطئك مع المبتدعة، حيث تمدحهم، وتثني عليهم، وتنسجم معهم، ولكنك تعادي السلفيين وتكلم فيهم كما سننقله فيما بعد»^(١).

(١) «تنبيه الغبي في الرد على مخالقات أبي الحسن المأربي» للشيخ أحمد بن يحيى النجمي (رحمّه الله).

وقال الشيخ أيضًا:

«أقول: إن أبا الحسن والمغراوي ليسوا من أهل السنة الثابتين عليها، الذين اتفقت كلمة علماء السنة على عدم الطعن فيهم؛ لاقتنائهم للسنن، وسيرهم عليها، وعنايتهم بها؛ فكتاباتهم وتصرفاتهم شواهد بأنهم بعيدون عن السنة غير ثابتين عليها، ولا أدري كيف تصوّر هذا عندك، وفي ذهنك.

ألم تر ما حصل من أبي الحسن من ردّ خبر الآحاد، وما جرى من الردود التي كتبها عليه الشيخ الفاضل والعالم الجليل ربيع بن هادي المدخلي، والتي سماها بـ «مجموع الردود على أبي الحسن»؟

ألم تر تأصيله للدفاع عن أهل البدع؟

ألم تر أنه ألف كتابًا في مجلدين للدفاع عن أهل البدع وأئمتهم سَمَّاهُ:

«الدفاع عن أهل الاتباع»؟

ألم تعلم أنه أعلن براءته من أهل السنة في اليمن، ويرميهم بالفواقر؟

ألم تعلم أن صرّح بنقض منهج الشيخ ربيع المدخلي الذي هو منهج السلف الصالح، وأقرّه عليه العلماء الكبار المعاصرون، ومنهم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ حيث وجه لأبي الحسن سؤالاً من أحد أنصاره ونصه: لماذا لم تتكلم من قبل أن تحصل هذه الفتنة وتبين الأصول الفاسدة عند الشيخ ربيع، وعند هؤلاء؟

فأجاب أبو الحسن علي هذا السؤال الفاجر بقوله بعد الثناء مكرًا منه على من

سَمَّاهُمْ إخوانه: أما الشيخ ربيع فأصوله هذه منقوضة في السراج من عام ١٤١٨ هـ.

لقد شغل أبو الحسن الناس بأصوله الفاسدة:

١ - (أخبار الآحاد)، وأنها تفيد الظن، وتلونه فيها.

٢ - (حمل المجمل على المفصل)، وتلونه فيه.

- ٣- (نصحح ولا نهدم)، وتلاعبه فيه.
- ٤- (نريد منهجًا واسعًا أفيح يسع أهل السنة والأمة) وتلونه فيه.
- ٥- (لا نقلد)، وتلونه فيه.
- ٦- (نحن أصحاب الدليل)، وتلونه فيه.
- ٧- (ليس لأحد على الدعوى وصاية، وليس في الدعوة بابوات، ولا ملالي)،
والقصد بذلك الثورة على المنهج السلفي، وإسقاط علمائه، وقد أسقطه الله
وخيب آماله.
- كيف يرفض نقد العلماء له القائم على الحجج والبراهين بدعوى أنهم
مقلدون للشيخ ربيع، وهم أبعد عن التقليد؟
(أ) كطعنه في الصحابة بمثل الغثائية.
(ب) ووصف بعض الأنبياء بالعجلة المذمومة.
(ج) والطعن في الصحابة وتريبتهم بأن فيهم خللاً في التربية.
(د) وبيان حال أصوله الفاسدة وشبهاته الباطلة بأنه تحميل للكلام ما لا يحتمل،
وأنه تهاويل، وأنه تجريح بدون سبب.
- وانظر إليه وقد هيّج الأحداث السفهاء على العلماء، وعلي رفض أحكامهم،
والحكم عليها ظلمًا بأنها من أجل أغراض غامضة وجلية بعد أن زرع هو حنظل
الفرقة... إلخ.
- وانظر إليه كيف ينسب هذه المساوئ إلى غيره بكل جرأة؟!
وانظر إليه كيف يرمي الناس بكل أدوائه، ثم ينسل منها؟!
فهل رأت عيناك أو سمعت أذنك مثل هذا الرجل والأعبيه، وبراعته في
تقليب الأمور؛ أليس ما ذكرته هنا بعض شنائع أبي الحسن؟

أما علمتم أيها القراء أن أبا الحسن نادى بالفرقة مرّات ومدحها؟
وكم سعى الناصحون في اليمن والحجاز لرأب الصدع، وإنهاء أسباب
الفرقة، ولكن لطموحات أبي الحسن الشريرة، وأسباب خفية وجلية أبى إلا
المضي في طريق الشقاق، والفراق، والحرب، وخبثه.
انظر: «التنكيل بما جاء في لجاج أبي الحسن من الأباطيل» (ص ٥، ٧، ١٧)
ط مجالس الهدى^(١).

**** الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا - رحمه الله تعالى -:**

سُئل الشيخ - عن أبي الحسن - فقال:

(أبو الحسن ليس على منهج السلف، وهو يعلم أن الشيخ ربيع على حق
ولكن ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]... وهو يحارب المنهج السلفي
وأهله)^(٢).

**** الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالى -:**

قال الشيخ - حفظه الله تعالى -:

«ومن الفتن العظيمة في هذا العصر التي أنشئت لمواجهة المنهج السلفي
وأهله وهم كثر، وقد رتبت على حلقات في سلسلة طويلة يتبع بعضها بعضاً،
ومنها فتنة عدنان عرعور، ثم المغراوي، ثم أبي الحسن المصري المأربي.
وهي أخطر فتنة واجهت المنهج السلفي وأهله وأشدّها التباساً علي الناس؛
لأنهم لمكرهم الشديد قد حرصوا على التظاهر بالمنهج السلفي ودعوة ذلك إلى
أصول الطائفة المنصورة، ودعوى هذا أنه على عقيدة السلف، ودعوى الآخر أنه هو

(١) «حوار مع علي الحلبي» للشيخ أحمد النجمي (ص ٧٦-٨٣) كتبه في ٢٠/٩/١٤٢٧ هـ.

(٢) من جلسة في منزل الشيخ بتاريخ ١٤/١١/١٤٢٣ هـ في شبكة سحاب على الإنترنت.

ومن معه هم أهل السنة ثم دعوتهم إلى التأسيس، وما أدراك ما هذا التأسيس»^(١).

وقال أيضاً -حفظه الله تعالى-:

«هذا ومن الأصول الفاسدة والمناهضة لمنهج السلف: الأصل الفاسد المسمى ظلماً وزوراً بالتبث، وهو الذي سار عليه عدنان عرور ثم المغراوي ثم أبو الحسن المأربي، وهو أشدهم تليساً ومكرّاً وتطبيقاً لهذا الأصل في مواجهة علماء السنة وطلابها ولحماية أهل الباطل والضلال، وقد سبق أن هدمنا عدداً من أصوله الفاسدة التي واجه بها منهج أهل السنة وعلمائه وطلابه»^(٢).

وقال أيضاً:

«داعية فتنة وملبس، من شر أهل البدع»^(٣).

وقال أيضاً:

«أبو الحسن من شر أهل البدع واتباعه من شر الأتباع، إنه ماكر وخبيث وكذاب ودسيسة، تلك الأصول التي انضم بها إلى ركب أهل الأهواء. على كل حال نحن عرفنا أبا الحسن ظالماً ومخالفاً لمنهج السلف واثراً علي السلفيين، هذا في الحقيقة معاند شديد العناد ويرفق عناده بحروب وفتن... كثير التلبس والتأويلات الفاسدة، ولقد وجدنا أبا الحسن خرج أصولاً وأنشأ أصولاً فاسدة في الذب عن أهل البدع»^(٤).

(١) «التبث في الشريعة وموقف أبي الحسن منه» للشيخ ربيع المدخلي (١ / ١).

(٢) «التبث في الشريعة وموقف أبي الحسن منه» للشيخ ربيع المدخلي (٢ / ١).

(٣) نقلاً عن كتاب «صيانة السلفي من وسوسة وتلبسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول (ص ٥٣٤).

(٤) نقلاً عن كتاب «صيانة السلفي من وسوسة وتلبسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول (ص ٥٣٤).

وقال الشيخ أيضًا:

فإن فتنة أبي الحسن لفتنة عظيمة، تلك الفتنة التي سعى هو في إثارتها وجدَّ في تأجيحها وساعد على استفحالها إحسان الظن بمشيرها لعله يتذكر أو يخشى، فتنطفيء نار فتنته ويرد الجميل بالجميل، ولم يكن يعلم أولئك الذين أحسنوا به الظن واتسعت آمالهم في رجوعه إلى الحق أن الأمر قد بيت بليل وأن لسان حاله يقول:

خلالك الجو فيضي واصفري ونقري ماشئت أن تنقري

فباض وفرخ وظن أن الشباب السلفي في اليمن والشام والإمارات ومصر وسائر البلدان - كما صرح بذلك - ظن أنهم أسلموا أزمتههم وانقادوا طوعاً لإشارته.

فجهر بما كان يسر وأعلنها دعوة صريحة إلى الفرقة لا يخشى في الباطل لومة لائم، وأطال لسانه بالكلام الكثير والطعون الظالمة الشنيعة في أعراض من أدركوا تجاوزاته التي نالت الصحابة والعلماء وطلاب العلم والدعوة السلفية وأصولها العظيمة، وقدمت له النصائح فيستخف بالناصحين ونصائحهم ويتخذ منهم خصوماً ويجعل صوابهم خطأ وحقهم باطلاً وباطله حقاً.

وأرغى وأزبد بكلام مؤذ في عدد من الأشرطة، فرأيت أن أستعرض بعض الأشرطة التي سجل فيها كلامه فهالني ما رأيت وسمعت من باطل وظلم ومخالفات لنصوص الشريعة وآدابها، فناقشته في بعض أقواله في كتيبات، واستخرجت من كلامه قواعده وأصوله الفاسدة التي يتباهى بها ويتناول بها على أهل السنة والحق، تلك الأصول التي انضم بها إلى ركب أهل الأهواء.

فهاكموها أيها القراء الطالبين للتمييز بين الحق والباطل والتمييز بين

أهل الهدى وأهل الهوى:

١ - أبو الحسن يدعي أنه لا يقول بمنهج الموازنات، وهو يسير عليه ويعمل

به في حق أهل البدع على طريقة عدنان عرعور ولا يعمل به فيمن يخاصمهم من أهل السنة، ويدعو إلى الأنصاف ولا ينصفهم، ويصفهم بأبشع الأوصاف، فيقول في وصفهم: إنهم هدامون ومفسدون وأهل بغي وطغيان وأراذل وأصاغر وأقزام وأعداء الدعوة السلفية وخصومها، إلى غير ذلك من الأوصاف الظالمة.

٢- أبو الحسن يقول بحمل المجمل على المفصل في حق من يقول بالحلول ووحدانية الوجود وغيرها، وفي حق أهل الظلم والبغي على طريقة عبد الله عزام وعدنان عرعور والقطبيين؛ وهو لا يقصد المجمل والمبين المعروف عند الأصوليين، ولا يطبقه مثل تطبيقاتهم ويجعل النص والظاهر من كلام أهل الباطل والانحراف من المجملات مهما بلغ من الصراحة والظهور في الباطل ويحارب من يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويسيرون على نهج السلف في نقد أهل البدع والأهواء، ويرميهم بالغلو إلى آخر الألفاظ القبيحة والتهمة الشنيعة.

٣- أبو الحسن له معرفة بالجرح والتعديل، ولكنه يخالف أهل الحديث في تطبيق قواعده سائرًا في ذلك على طريقة عدنان عرعور والأخوان المسلمين والقطبيين، ثم فهو لا يأخذ بها في حق كثير من أهل الأهواء والباطل ولا يقول في خصومته لأهل السنة بتقديم الجرح المفسر على التعديل المبهم ولا يقبل جرح العالم الثقة الذي لا يعارضه عالم آخر بتزكية ذلك الشخص المجروح.

٤- أبو الحسن يسير على منهج عدنان وغيره من أهل الباطل في رد الحق بدعوى أنه يأخذ بأصل الثبوت فيقول: «أنا لا أقبل الكلام في أي شخص سواء كان هذا الكلام في كتاب أو سمعته في شريط حتى أسمع من الشخص المتكلم فيه أو أقرأه في كتابه»، ويرد فتاوى وأحكام العلماء الثقات القائمة على الأدلة بهذا الأسلوب الفاسد حتى لو سمع المتكلم أو قرأه من كتابه، ثم يقبل كلام من لعله

مجهول أو فاسق أو كاذب، والحق أن تثبته المزعوم إنما هو لرد الحق لا من أجل الوصول إليه، ولا لرد الباطل.

٥- فرحه وافتخاره بما حصل بسبب فتنته من الفرقة والاختلاف بين السلفيين، وزعمه أن هذه الفرقة محمودة مخالفاً بذلك كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين في ذم الفرقة والاختلاف.

٦- أبو الحسن يدعي أنه وأهل السنة^(١) من أصحاب الدليل ولا يقبلون إلا الدليل.

ثم تراه في قضايا الخلاف يخالف الأدلة والأصول الإسلامية مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].
ومثل الأصول المعروفة في هذا الباب كقول العلماء: «لا اجتهد مع وجود النص».

وكقولهم: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله».
وكقولهم: «إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل» تعظيماً للنصوص القرآنية والنبوية، وينسى تكفير شيخ الإسلام من يقلد بهواه إذا عرف أن إمامه قد خالف النص من كتاب الله وسنة رسوله.

(١) ولا ندري من هم أهل السنة عنده، ولعله يريد بهم أتباعه الذين وصفهم بأنهم يسرون على أصول علمية وعندهم إدراك للمصالح والمفاسد والحال والمآل أي أن هؤلاء العوام المتعلقين بمنهجه الفاسد قد وصلوا إلى مراتب الأئمة الكبار الذين يدركون المصالح والمفاسد. (الشيخ ربيع).

٧- أبو الحسن كثير التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر الذي يصدر منه أو ممن يتولاهم ويدافع عنهم، ومن تابع أشرطته يجد هذا المنهج واضحاً فيها ويجد الأمثلة الكثيرة فيها وهذه أمور خطيرة جداً على المنهج السلفي، ويخاف أن يأتي في المستقبل بما هو أدهى وأمر من هذه الدواهي، ونعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

٨- أبو الحسن يسير على طريقة عدنان عرعور في الأخذ بالقاعدة الفاسدة «نصح الأخطاء ولا نهدم الأشخاص»، وهذه بعينها هي قاعدة عدنان «نصح ولا نجرح» لكنه يهدم أهل الحق ولا يقدم تصحيحاً؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه.

٩- يفوق عدنان عرعور في الدعاوى العريضة فيقول: «نحن أهل السنة، منهجنا كذا، وأصولنا كذا، وفعلت كذا، وسأفعل كذا...» مما يخيل للقارئ أن هذا الرجل وصل إلى درجة ابن تيمية وأمثاله في سعة العلم والاطلاع، ثم يكشف الله حاله على لسانه فيقول ويكتب ويطلب من الناس أن يجمعوا له النصوص والأقوال التي لا يبعد أن يكون لا يعرف مصادرها ولم يطلع عليها، فأين التواضع الذي هو من سمت العلماء العاملين؟

١٠- أبو الحسن يسير على طريقة مذمومة وهي أنه يعتقد ثم يستدل، فهو يقع في الباطل ثم يذهب يبحث عن المخارج من أخطاء وشبهات البشر، فحاله كحال متتبعي الرخص، وتتبع الرخص مذموم.

١١- أبو الحسن نهج نهجاً خطيراً في حربه لأهل السنة؛ وهو التأليب والتهيج ومناداة من يسميهم بأهل السنة بالالتفاف حول الدعوة وهو يقصد تحزيبهم وتكتيلهم حول شخصه.

١٢- قوله: «نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة، يسع أهل السنة والأمة

كلها» وهو يريد القاعدة المشهورة «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» وكنت في مناقشة سابقة قلت: «يحتمل كذا ويحتمل أنه يريد ما يريده الإخوان المسلمون»، ثم بعد دراستي لمشاكله وأقواله اتضح لي أنه يريد هذه القاعدة التي وسعت الأمة، ويؤكد ذلك أنه ضاق ذرعاً بمنهج أهل السنة والجماعة؛ لأنه يحتاج إلى صبر وصمود في مواجهة المحن ومواجهة أهل البدع وهو لا يطيق ذلك، فأراد أن يتجنب ويتوسع ويتحرر من أعباء المنهج السلفي الثقيلة التي لا يحملها إلا الصادقون من الرجال كما قال الله تعالى: ﴿الْم أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾ [العنكبوت: ١-٣].

١٣- يسيء أبو الحسن استخدام المصالح والمفاسد، فهو ينادي كثيراً بها ثم يطبقها بدون مراعاة لشروطها، مثل:

أ- ألا تكون المصلحة مصادمة لنص أو إجماع.

ب- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ ومن هذه المقاصد حفظ الدين والعرض والمال.

ج- ألا تكون في الأحكام الواجبة مثل: وجوب الواجبات وتحريم المحرمات.

١٤- كثرة التناقضات والاضطراب في كلامه.

١٥- التوسع في الكلام الذي لا يخرج عن المثل «تسمع جعجعة ولا تری لها طحناً» اللهم إلا طحن الباطل.

١٦- أبو الحسن يسير على طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم في الطعن في من ينتقدونهم بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، وأنهم أهل

تشهير وحقد وبغض وهو يكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

١٧- أبو الحسن يتباهى بالكثرة ولو كانت خيالية، ويريد أن يناطح بهذه الكثرة الحجج والبراهين التي تدين أباطيله، ويريد أن يواجه العلماء بهذه الكثرة المزعومة من المتحزبين له بالباطل وهم قلة، ومن المخدوعين الذين سيرفضونه ويرفضون باطله - إن شاء الله - إذا تبين لهم الحق.

وينسى أبو الحسن ما يتظاهر به من دعاوى أنه من أصحاب الدليل ولا يقبل من الأقوال إلا ما قام عليه الدليل

١٨- أ- أبو الحسن يسير على طريقة الحزبيين في إعلان مخالفة العلماء بغير دليل، فيكابر ويعاند بجهله وهواه كبار أئمة الإسلام في إحدى القضايا الخطيرة، فلقد حكم الأئمة شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، والإمام ابن باز - رحمهم الله - بأن من كفر معظم أصحاب النبي أو فسقهم بأنه كافر، وقد سبقهم إلى تكفير هذا النوع الروافض كثير من السلف الصالح؛ لأنه خالف أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، وأدلتهم على ذلك الكتاب والسنة واتفاق أهل السنة، فجاء أبو الحسن يخالفهم في الاستدلال والحكم ويقول: لا بد من إقامة الحجة وتوفير شروط التكفير، ولقد بينت له خطأ هذا كتابة ومشافهة وهو يعلم أن شيخ الإسلام كفر من لا يكفر هذا الصنف من الروافض؛ فلم يأبه بنصحي ولم يأبه بحكم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأصر على طبع كتابه الطبعة تلو الطبعة والنشر تلو النشر إلى ثلاث طبعات خلال ما يقرب من خمس سنوات فعلام يدل هذا العناد؟!!!

وبعد هذا العناد الطويل والاعتداد بكتابه الذي يحمل هذه الطامة وغيرها

إلى الآن.

قال - وهو رافع الرأس لا تحس منه بندم ولا خجل -: «قد عدّلت هذا في كتابي».

بدون بيان السبب لهذا التعديل ولا بيان الحجة التي دفعته إلى هذا التعديل، وإني أكاد أجزم بما عندي من القرائن ومن دراستي لأقواله وأحواله وأحوال أمثاله أنه ما قام بهذا التعديل إلا مكرًا ليستمر في حرب أهل السنة في صورة إنسان تائب بريء، فهذا التراجع يشبه تراجع عدنان عرعور وأمثاله من المغالطين المعاندين، وهو وإن تظاهر بالتراجع في هذا الأمر لكنه لم يتراجع عن هذا المنهج الفاسد.

١٨ - ب - كان أبو الحسن يعاند بجهل وهوى الشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبد الله بن غديان والشيخ صالح آل الشيخ والشيخ ربيع والشيخ عبد الله الدويش والشيخ محمد أمان والشيخ إسماعيل الأنصاري، وعدد كبير من علماء المنهج السلفي، يخالف أبو الحسن كل هؤلاء العلماء الذين أدانوا سيد قطب بوحدة الوجود والحلول ويتأول له التأويلات الباطلة ويصر على أنه لا يقول بقول الصوفية في الحلول ووحدة الوجود، ويقول لو اعتقدت فيه أنه يقول بقول الصوفية في الحلول ووحدة الوجود لكفرته، ثم لما اعتقد أنه يقول بقول الصوفية لم يكفره!!!! فبماذا يفسر هذا.

ثم الآن يدعي أنه تراجع في موضوع سيد قطب فلماذا كان يعاند ويكابّر بجهل أحكام هؤلاء العلماء القائمة على الأدلة والبراهين ولم يكفه هذا حتى رماهم بالغلو وزاد على ذلك تنزيل أحاديث رسول الله في الخوارج عليهم. أليس كل ذلك يدل على أنه يسير على منهج فاسد وأنه متبع لهواه. أما كان يعرف أنه يجب عليه قبول الحق القائم على الأدلة، فإذا كان لا يعرف ذلك أفلا كان يسعه ما يعلمه عوام المسلمين من تحريم الكلام بغير علم.

ثم هو وإن تظاهر بالتراجع عن بعض آرائه في سيد قطب فلم يتراجع عن هذا المنهج الفاسد الذي يقوده إلى هذه الفواقر ولم يتراجع عن تخطئة العلماء الذين أدانوا سيد قطب بوحدة الوجود والحلول ورميهم بالغلو.

١٨- ج- يعاند بجهل وهوى في قضية التصوير والاختلاط ويخالف علماء اجتهدوا ثم رجعوا إلى الصواب وإلى الأدلة الشرعية وإلى الآن هو متشبث بهذين الرأيين بجهل وهوى وتقليد أعمى في مقابلة النصوص والقواعد الشرعية ١- وبهذا قد عرفتكم حكم ابن تيمية فيمن شك في كفر من يكفر أصحاب رسول الله أو يفسقهم، فإنَّ أبا الحسن قد شك في كفرهم فهم مسلمون عند أبي الحسن حتى تقام عليهم الحجة، وتتوفر فيهم شروط التكفير.

وهل أبو الحسن أقام عليهم الحجة؟ وهل استفاد الروافض وخاصة من كفر منهم أصحاب رسول الله من إقامة الحجج والبراهين التي تضمنتها عشرات المؤلفات التي ألفها أئمة الإسلام والسنة وعلى رأسها «منهاج السنة النبوية».

٢- إن نجا أبو الحسن من حكم ابن تيمية فلن ينجو من حكم أئمة الحديث في المعاندين، قال الخطيب في الكفاية (ص ٢٢٩): (قد ذكرنا في الباب الذي قبل هذا عن عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي (الحكم) في من غلط في رواية حديث وبين له غلظه فلم يرجع عنه وأقام على رواية ذلك الحديث أنه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته.

قال الخطيب: «وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضاً...» ثم ساق الخطيب إسناده إلى عبد الرحمن بن مهدي قال: «كنا عند شعبة فسئل يا أبا بسطام حديث من يترك؟ قال: من يكذب في الحديث، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في

حديث مجتمع عليه فيقيم على غلطه فلا يرجع، ومن روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون».

قال الخطيب: «وليس يكفيه في الرجوع أن يمسك عن رواية ذلك الحديث في المستقبل فحسب، بل يجب عليه أن يظهر للناس أنه كان قد أخطأ فيه وقد رجع عنه».

قال العراقي في ألفيته في هذا الصنف:

.....
ثُمَّ إِنْ	بُيِّنَ لَهُ غَلَطُهُ فَمَا رَجَعَ
سَقَطَ عَنْهُمْ حَدِيثُهُ جُمَعَ ^(١)	كَذَا الْحُمَيْدِيُّ مَعَ ابْنِ حَنْبَلٍ
وَإِبْنِ الْمُبَارَكِ رَأَوْا فِي الْعَمَلِ	قَالَ ^(٢) وَفِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ إِذَا
كَانَ عِنَادًا مِنْهُ مَا يُنْكَرُ ذَا	

وأبو الحسن له أخطاء جسيمة منها ما ناقشه فيه من يسميهم بالحدادية وعاند فيها، ومنها ما ناقشته فيه في «التنبيه» وفي «الإعانة» وعاند فيه، ومنها هذه المناهج والمذاهب التي عرضتها هنا والتي هي أصول أخطائه.

فهو معاند شديد العناد ويرفق عناده بحروب وفتن، وإنَّ بعض ما وقع فيه ليسقطه بمقتضى منهج أئمة الإسلام، وما تظاهر بالرجوع فيه فهو ساقط به مدة عناده، وما تمادى فيه إلى الآن يرميه في هوة السقوط عند السلف، ثم إنَّ ما ذكرته هو حكم علماء المسلمين فيه وفي أمثاله من أهل الفتن والمعاندين لا حكمي.

(١) أي سقط حديثه كله.

(٢) يعني: ابن الصلاح؛ أي: أن ابن الصلاح لا يرى سقوط حديث كل من لم يرجع عن خطئه إلا المعاندين فإنه يرى سقوط حديثهم كله.

وأخيراً هذا ما تبين لي من دراستي لعدد من أشرطة أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل المصري المأربي، ولعله قد فاتني أصول أخرى لم أنتبه لها أو لم تصل إليها دراستي، وأسأل الله أن يعينني على زيادة توضيح هذه الأصول وسوق الأدلة عليها من كلامه الكثير.

ومع هذا فالمجال مفتوح لمن يريد الدراسة، ثم بيان ما يظهر له للمسلمين. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم^(١).

وسئل الشيخ -حفظه الله تعالى-:

سمعنا من بعض الناس يقول من يتكلم في أبي الحسن فهو حدادي؟

فأجاب -حفظه الله تعالى-:

بقوله يعني: أحمد النجمي لأنه هو الذي بدع أبا الحسن، فهذا جاهل، الشيخ أحمد النجمي عالم كبير والأساتذة الكبار كلهم شيوخه وله فضل وعلم وهو مفتي جنوب المملكة نيابة عن الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ وله منزلة علمية كبيرة. كيف يطعن فيه هذا الجاهل؟! كيف يطعن فيه هذا الجاهل؟!!

الشيخ أحمد مجتهد قد يصيب وقد يخطئ فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر، أما أن يبدع ويقال عنه حدادي هذا من الجهل والسفه والتسرع^(٢).

وسئل الشيخ -حفظه الله تعالى- عمن يقول:

إن الأصل في أبي إسحاق ومحمد حسان وأبي الحسن المصري الأصل فيهم أنهم سلفيون؟

(١) مقال (جناية أبي الحسن على الأصول السلفية) كتبه الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بتاريخ ١٤٢٣/٣/١هـ.

(٢) «رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين» (١٣).

فأجاب - حفظه الله تعالى -:

من قال الأصل إنهم سلفيون؟!

الأصل فيهم أنهم من الإخوان، وتربية الإخوان، والله أنا أرى أنهم مبتدعة لأنه أصله ما سلفي بارك الله فيك^(١).

وقال الشيخ أيضًا - حفظه الله تعالى -:

«داعية فتنة وملبس، من شر أهل البدع».

*** الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله تعالى -:

قال الشيخ - حفظه الله تعالى -:

هذا الرجل إخواني لعاب مكار مدسوس في دعوة أهل السنة في اليمن. إن الرجل ليس من أهل السنة في منهجه، فمنهجه فاسد والذي أتقنه من حال الرجل أنه إخواني جلد مكار لعاب مدسوس بين مشايخ السنة وطلاب العلم في اليمن حتى يفرق كلمتهم ويجعلهم أحزابًا وشيعًا. ولهذا كانت منا المفاصلة والمقاطعة والحذر منه والتحذير منه وهجره حتى يتوب^(٢).

وقال الشيخ - حفظه الله - مبينًا بعض انحرافات أبي الحسن المأري:

«تدريسه كتاب (معالم في الطريق) لسيد قطب تدریس تلمذة واستفادة، شهد بذلك عندي الشيخ عبد العزيز بن يحيى البرعي، وقد كان الشيخ عبد العزيز

(١) مكالمة هاتفية أجراها الشيخ أبو عبد الأعلى مع العلامة الشيخ ربيع المدخلي في ليلة الإثنين (٢٧ شوال ١٤٢٩ هـ) نقلًا عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٨).

(٢) نقلًا عن كتاب «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» للشيخ أحمد بازمول (ص ٥٣٤).

البرعي أحد المقربين إلى أبي الحسن؛ ولهذا فقد ارتضاه في لجنة التحكيم بينه وبين خصومه من أهل السنة في اليمن، لكنه تبرأ من أبي الحسن حين بان له انحرافه، ومن أولئك الخصوم الشيخ صالح البكري.

والسؤال:

لماذا اختار المأربي هذا الكتاب لتدريس الطلاب على الوجه المتقدم في شهادة الشيخ عبد العزيز البرعي؟

والجواب:

لا يخفى على من خبر حال سيد قطب من أهل السنة أن الرجل حامل لواء التكفير في هذا العصر، والكتاب المختار لدى أبي الحسن أقوى شاهد على ذلك، فبان بهذا أن المأربي مرَّبٌ خواص تلامذته على فكر سيد قطب. فاعتبروا يا أولي الأبصار ولا تغرنكم زخارف الأقوال من قوم ألسنتهم أحلى من السكر وقلوبهم قلوب الذئاب، واعلموا أن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«يصف أبا الحسن المأربي الضال المفتون المبتدع القطبي المحترق يصفه بأنه إمام من أئمة الدعوى لو قال داعية كانت هيئة لكن إمام من أئمة الدعوة فكبرت كلمة تخرج من أفواه القوم إن يقولوا إلا كذباً وزوراً»^(٢).

(١) «التبث في الشريعة وموقف أبي الحسن منه» للشيخ ربيع المدخلي (١/١)، وذلك في يوم ١٢ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ.

(٢) مقطع صوتي بعنوان: «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن» لجمع من العلماء على شبكة سحاب.

**** الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي - حفظه الله تعالى :-**

قال الشيخ:

«أبو الحسن الضليل المنحرف»^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«داعية الفتنة هو أبو الحسن ومن يقول بقوله»^(٢).

**** الشيخ زيد بن محمد هادي المدخلي - حفظه الله تعالى :-**

سئل الشيخ:

«ما رأيك فيمن يزعم أنه سلفي ويطلق عبارات غير لائقة في حق الصحابة

مثل: فيهم غثائية، أو أن بعض الصحابة لا يعرف القواعد والأصول ويقول: إن

هذه العبارات إذا كانت من الروافض فهي سب، وإذا كانت من سلفي فهي ليست

بسب. ما رأيكم بهذا الكلام يا شيخ؟».

فأجاب الشيخ:

«هذا الكلام كله باطل لا يعتمد صاحبه على دليل أما الصحابة الكرام من

مهاجرين وأنصار فقد زكاهم الله -تبارك وتعالى-، فمن قرأ القرآن متأملاً متدبراً

علم ذلك كالشمس في رابعة النهار والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار

والذين اتبعوهم بإحسان -رضي الله عنهم ورضوا عنه-، وهكذا قال الله في أصحاب

محمد ﷺ **رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴿[الفتح: ٢٩]﴾. إلى

آخر السورة الكريمة..

(١) من شريط محاضرة له في دماج.

(٢) «القول السديد في هجر أبي الحسن العنيد» للشيخ محمد الوصابي (ص ٢).

وهكذا قال الله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾

[الفتح: ١٨].

فمن طعن في أصحاب رسول الله من الأولين أو الآخرين من طعن فيهم أو تنقصهم أو سب أحداً منهم فقد افترى إثماً واقترب جرماً عليه أن يتوب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ فلهم منا الثناء، ولهم منا الدعوة الصالحة والمحبة الشرعية والذكر الجميل، ولهم منا أن نسكت عمّا شجر بينهم، هذا هو هدى أئمة العلم تابعين لمنهج السلف، وأما تنقصهم بغثائية أو تنقصهم بأنهم يجهلون أشياء أو أن بعضهم كذا، وبعضهم كذا هذا بعيد أشد البعد عن منهج السلف وهدى الذي جاء به القرآن الكريم في هذا الموضوع»^(١).

وقال الشيخ:

«فأقول: إن هذا الرجل بناءً على كلامه هذا زائغٌ منحرفٌ عن الطريق السلفي... أنصح إخوتي الذين يبلغ إليهم صوتي في أنحاء المعمورة كلها بأنه لا يجوز لهم أن يجلسوا مع هذا الرجل ولا يجوز لهم أن يسمعوا لهذا الرجل ولا يجوز لهم أن يدافعوا عن هذا الرجل ولا يجوز لهم أن يستمعوا إليه في أشرطته لأنه والله قد ضلل على كثير من الناس»^(٢).

وقال الشيخ أيضاً:

«وقبل ذلك أعطيك واحد في كشف مغالطاته وبيان كذباته وتلبيساته... مما جعلني أجزم أنه منحرف من زمان إلى هذا اليوم»^(٣).

(١) مقطع صوتي بعنوان: «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن لجمع من العلماء» على شبكة سحاب.

(٢) شريط «مراحلنا مع أبي الحسن» بيان الشيخ محمد بن هادي على موقع سحاب.

(٣) شريط «كشف حقائق أبي الفتن» على شبكة سحاب.

** الشيخ صالح بن سعد السحيمي - حفظه الله تعالى -.

قال الشيخ - حفظه الله -:

«الشيخ المأربي مبتدع ولا كرامة ومستغل ويصطاد في الماء العكرة»^(١).

** الشيخ عبد الله الغديان رَحِمَهُ اللهُ:

سئل الشيخ:

«إن هناك خلل في التربية ما يستطيع أحد أن ينكر ذلك فما سلم أصحاب

النبي؟».

فأجاب الشيخ:

«الظاهر والله - يا أخي - إنك أنت ياسائل ما تعرف ما هي التربية؟؟ الرسول

والصحابه شهد الله لهم وشهد الرسول وأنت في القرن الخامس عشر تقول هذا

الكلام يا قليل الأدب! إيش الكلام هذا مثل واحد من الشباب يقول الصحابة

رجال ونحن رجال عمره يمكن ستة عشر سنة أو سبعة عشر سنة.

الرسول يقول: «لا تسبوا أصحابي! لو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ

مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».

والله ﷻ هو الذي اختارهم له، لكن فيه ناس عندهم مرض ويريدون أن ييثوا

هذا المرض في الناس السالمين منه؛ لأنه مثل الطاعون مثل المرض المعدي يريد أن

يكون مرض معدي ييث سمومه في قلوب الناس السالمين، والمفروض أن الصحابة

لا يتعرض لهم أحد إلا بالترضي، إيش ها الكلام هذا سفيه»^(٢).

(١) مقطع صوتي بعنوان «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن» لجمع من العلماء على شبكة
سحاب.

(٢) مقطع صوتي بعنوان «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن» لجمع من العلماء على شبكة
سحاب.

**** الشيخ صالح اللحيدان - حفظه الله تعالى -.**

سئل الشيخ:

«ما حكم من يقول: هناك خلل في التربية لم يسلم منها حتى أصحاب

محمد؟».

فأجاب الشيخ:

«هذا ضالٌّ مُضِلٌّ سيئٌ خبيثٌ مجرمٌ يجب أن يهجر ... والسؤال الذي يقول

التربية هذا القول ظاهر فيه تنقصُ النبي فيخشى ألا يكون مسلماً في هذا العمل؛

لأن النبي هو الذي ربى الصحابة؛ فمن يقول إن تربيتهم فيها خلل إنما يعيب

النبي»^(١).

**** الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله تعالى -.**

سئل الشيخ:

«ما قولكم في أبي الحسن المأربي، وما نصيحتكم لمن لا يزال يدافع عنه

ويلتمس له الأعذار؟».

فأجاب الشيخ:

«هذا عجيب! هذا الرجل لو كان هذا الكلام الآن يأتي في أول أمره، لقلت

ربما الأمور لا تزال ملتبسة، أما الآن فربما تكون عند السائل -الله أعلم-، أما أنا

فأقول: إن كثيراً من إخواننا السلفيين قد عرفوا حال هذا الرجل، بل هو الآن مع

الجماعات الحزبية كلها، ويقول، ويقول، ويقول مما هو مسجل في أشرطة،

وهذا بالأمس كان يُنكره ثم جاء به اليوم بلسانه، فنسأل الله العافية والسلامة.

(١) مقطع صوتي بعنوان «الجمع الحسن لإلجام أبي الحسن» لجمع من العلماء على شبكة

الأمور التي كان ينكرها بالأمس على أصحاب الدعوات الحزبية، هو الآن يقولها ويبررها لأصحابها، ويلقي فيها المحاضرات، بل ويزور هذه الجمعيات والجمعيات الحزبية إن في اليمن أو غير، فهذا رجل ضل بعد هدى وضل بعد علم، وأنا أعرفه لا يستحي من الكذب.

فالشاهد هذا حاله ومن لم يرد الله به الخير فما نملك نحن له شيئاً، نسأل الله العافية والسلامة، وأقاويله الأخيرة المسجلة في اليمن اطلبوها لا تأخذوها مني اطلبوها في أشرطته المتأخرة ترون هذا الكلام تسمعون فيه، نسأل الله السلامة والعافية»^(١).

**** الشيخ محمد بن عمر بازمول - حفظه الله تعالى -.**

قال الشيخ:

«فإن الرجل صار يخالط أهل البدع وصار ينافح في ألا يُخرج الإخوان المسلمين من أهل السنة ... وكذلك نقول في مسألة أبي الحسن الذين جرحوا أبا الحسن إنما جرحوه جرحاً مفسراً ...

والموقف الصحيح ممن يدافع عن أبي الحسن هو الموقف ممن يدافع عن أهل البدع ...

ونحن نقول: أبو الحسن كما وصفه الشيخ ربيع وغيره من المشايخ: صاحب بدعة، ومن المشايخ من تبين له ابتداعه، وأنه يعاند الحق ويكابر في قبول الحق فيوصف بأنه مبتدع على الاصطلاح الذي قررناه»^(٢).

(١) «الجلس الصالح والجلس السوء» (ص ١٦).

(٢) من شريط «أسئلة منهجية من ليبيا» للشيخ محمد بازمول بتاريخ (٢٩/١٢/٢٠٠٢م).

**** الشيخ عبد الله بن عبد الرحيم البخاري - حفظه الله تعالى -.**

قال الشيخ:

«وقد كنت أحسن الظن به كغيري من الإخوة والمشايخ، حتى أبان وأظهر ما لديه وما يكنه في ردوده...»

حرص أبو الحسن لذا حاول -أي: أبا الحسن- جاهداً زعزعة منزلة أهل العلم ممن رد عليه بأسلوب بعيد عن الأدب مع العلماء الراسخين فيه من الاستخفاف بهم والتنقص والغمز واللمز وغيرها من الطرائق...

لكن الرجل معذور، فمن يعلمه الأدب ويؤدبه إذا لم يتلق الأدب على شيخ جلس إليه ودرس عليه وأخذ منه، ولا يقال: إنه يقول: (شيخنا مقبل) (شيخنا الألباني) (شيخنا ابن عثيمين) (شيخنا ابن باز) فهذه مشيخة غير حقيقية...

ولقد سألته يوماً هل درست على الشيخ مقبل؟ فأجاب: (لا أنا جئت إلى اليمن وأنا متعلم طالب علم) وأما الإمام الألباني فكذلك لم يدرس عليه، غاية أمره أسئلة يسألها الشيخ فأجاب الشيخ عنها، ومن سمع الأشرطة يظهر له فيها سوء أدبه مع الشيخ...

ثم إن هذه الفتنة والتي أشعل نارها أبو الحسن وأججها، مدعيًا أنه لم يتكلم مدة من الزمن وهذا غير صحيح...

إن لأبي الحسن طريقة غير سديدة ولا رشيدة تدل على عدم احترام لمن يرد عليه ولو كان من العلماء...

إذ الواجب أن يسأل سؤال متعلم لا سؤال متعنت ومراجعة مكابر، وهو الذي يطلب الغلبة بغير علم، فهما خلق سوء دليلان على قله الدين وكثرة الفضول وضعف العقل وقوة السخف...^(١).

(١) «الفتح الرباني على أبي الحسن السليمانى» للشيخ عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.

**** الشيخ أحمد بن عمر بازمول - حفظه الله تعالى - .**

قال الشيخ:

«من الملاحظات على أبي الحسن المأربي ما يلي:

١ - دفاعه عن سيد قطب، وأنه يحمل مجمل كلامه على مفصله، مع أن سيد قطب فسر سورة الإخلاص بعقيدة وحدة الوجود، وأنه كفر المسلمين في مقدمة تفسير سورة الحجر، وأنه وصف موسى بأن رجل عصبي المزاج كما في كتابه التصوير الفني في القرآن (ص ١٥٢) وأن سيداً سب معاوية، وعمرو بن العاص في كتب وشخصيات (ص ٢٤٢)، وادعى أن مساجد المسلمين معابد جاهلية كما في تفسير في ظلال القرآن (٣/ ١٨١٦).

٢ - دفاعه عن المغراوي التكفيري، ووصف المغراوي للمعاصي بأنها عبادة عجل كعجل بني إسرائيل، وأن الطاعة في معصية الله صنمية كما في شريط (رقم ٣) من مواقف إبراهيم، وكقوله في الفاروق عمر في شريط (رقم ٢): «فعمرو لو شاهد ما يفعله المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها لجاهدتهم جهاد الكفار، إلى غير ذلك من أقواله التي سبق ذكرها، ومع ذلك أبو الحسن المأربي يعظم المغراوي ويفخمه أمام الناس مع ما سبق ذكره، ويقول فيه: (كيف أزيل الجبل، وأنصب قواطي الصلصة...)». اسمع شريط حقيقة الدعوة (رقم ٢)، والجواب المعرب على أسئلة المغرب كلاهما لأبي الحسن.

٣ - يصف أبو الحسن المأربي أصحاب النبي ﷺ بأنهم غثائية، ومن ذلك كلامه في أسامه بن زيد وتنقصه له في قصته مع الرجل الذي قتله بعدما قال لا إله إلا الله وعاتبه الرسول ﷺ في ذلك؛ حيث قال المأربي في أسامة في شريط حقيقة الدعوة (رقم ١) بتاريخ (١٣/ ٦/ ١٤٢١هـ): (النظر في الناس ومقاصدهم، والدخول

في طوياتهم، وسرائرهم، والخوض في ذلك بجهل وحماسة وبقلة ورع تدخل في داخل الرجل...).

ثم قال في شريط رفع الحجاب: شوف... شوف العاطفة مستحكمة في نفس أسامة، ويقسم على ذلك)...

ثم قال أبو الحسن: (فعند ذلك -أي قول النبي ﷺ لأسامة: هلاً شققت عن قلبه- أسقط في يدي أسامة، وعلم أن حججه واهية، ولا تغني شيئاً في هذا المقام...).

رمي أبو الحسن السلفيين الذين أنكروا عليه بأنهم حدادية مع أن الحدادية كما قال شيخنا النجمي في الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية الجزء الثاني (ص ٢١٦): (ظاهر قولهم التكفير بدعة واحدة؛ لأنهم يقولون من عنده بدعة واحدة من العلماء وجب علينا ألا نترحم عليه، وألا نقرأ في كتبه؛ بل إن من عنده بدعة يجب أن نحرق كتبه، وقد أحرقوا كتاب فتح الباري باعترافهم...).

وغير ذلك من أباطيل الحدادية التي يزعم المأربي أن السلفيين حدادية، كما نقل عنه ذلك في شريط بعنوان الحدادية وكان في عام ١٤٣٢ هـ إلى غير ذلك من الملاحظات التي دونها عليه أهل العلم، ومنهم شيخنا ربيع من هادي المدخلي في كتابه مجموع الردود على أبي الحسن^(١).



(١) كما في تعليق الشيخ أحمد بازمول على رسالة «حوار مع علي الحلبي» للشيخ أحمد النجمي (ص ٥٨-٥٩).

أقوال العلماء في أبي إسحاق الحويني

** الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ:

السائل يقول:

«ما رأيكم فيمن يدعى السلفية، وهو لا يقتني الكتب السلفية ولا الأشرطة السلفية، وكذلك يدافع عن المتحزبين؟».

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ:

«الذي ننصح به إخواننا أن يقبلوا على الكتب النافعة مثل «رياض الصالحين»، ومثل «بلوغ المرام»، ومثل «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»، هذا حتى أنفع لهم من الأشرطة؛ لأن الذي نقوله والذي يقوله غيرنا في الأشرطة هو قطرة من مطرة، نعم فننصح إخواننا بحفظ «رياض الصالحين»، وقبله حفظ «القرآن الكريم»، وكذا حفظ «بلوغ المرام» إن استطاعوا، وحفظ «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» أيضًا، فماذا؟ فهذا أنفع لهم، أما عدم اقتنائه للأشرطة فليس دليلًا على أنه ليس بسلفي، لكن ينبغي أن ننظر إلى من يواد، أياد المبتدعة؟ نعم، مثل عبد الرحمن عبد الخالق، وأبي إسحاق الحويني، فهذان يعتبران من المبتدعة، أي نعم، وكذا مثل أيضًا سفر، وكذلك سلمان يُعتبران من المبتدعة، وكذا أيضًا مجلة «السنة» التي هي لا ثقة بالبدعة، وهي التابعة لمحمد سرور، فهذه أيضًا وأهلها القائلون عليها تُعتبر مجلة بدعة»^(١).

(١) شريط «المجروحون» (العدد ٣) تسجيلات أهل الحديث والأثر نقلًا عن كتاب: «الحدود

**** الشيخ أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللهُ:**

«ما هو وضع كل من محمد المغراوي، أبو إسحاق الحويني، وحسين يعقوب؟
الذي أعرفه عن محمد المغراوي أنه تكفيري، وأبو إسحاق الحويني كذلك،
وهو من أصدقاء أبي الحسن ومناصريه، أما حسين يعقوب^(١) فأنا لا أعرف
حاله»^(٢).

وقد قرئ على الشيخ أحمد النجمي رَحِمَهُ اللهُ كلام الحويني في تكفير المصر
على المعصية فقال:

«الحويني يعتبر من الخوارج»^(٣).

**** الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -:**

سئل الشيخ:

«يدعي بعضهم أن طاعة السلطان، وأن أمر التكفير للحكام مسألة خلافية،
بل قال أحد الدعاة في شريطه (نداء الغرباء)^(٤): «ليس هناك سلطان شرعي في

=

الفاصلة بين أصول منهج السلف الصالح وأصول السرورية القطبية» (ص ٦٩٥) للشيخ
أبي عبد الأعلى خالد بن عثمان.

(١) ولكنه أفصح عن نفسه وانتمائه فقال (مقطع صوتي):

«هذه المدرسة - مدرسة الإسكندرية - التي تربيت على يد مشايخها وعلى كتبها هؤلاء
هم أصلي وفصلي وإليهم يحن قلبي». اهـ

فهو بهذا قد حكم على نفسه، وسيأتي كلام الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا في تبديعه.

(٢) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٦).

(٣) «صعقة المنصور» (ص ٣٤٨) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٦).

(٤) لأبي إسحاق الحويني.

الأرض اليوم!! فما تعليقكم جزاكم الله خيراً؟؟».

فأجاب:

«هناك من الشباب من هو مغامر، ولا يميز بين ما ينفع المسلمين، وما يضرهم، فيغامر بشباب المسلمين ويرميهم في ترهات الحروب والفتن، كما حصل في الجزائر وغيرها، ولم يلتفتوا إلى أقوال العلماء.

فهذا الصنف المتهور من الشباب لا يجوز أن يطاع، ولا يجوز أن يُصغي إليه، ويجب أن يرفضهم الشباب، يلتفتوا حول العلماء.

فإذا كان في عهد الرسول الكريم من يوجد، بل لا يصلح للتقرير في هذه القضايا، وكُلفوا بالرجوع إلى العلماء الذين يستنبطون هذه القضايا من دين الله الحق، ويميزون بين ما يضرهم ويميزون بين المصالح والمفاسد، ففي هذا الأصل أولى وأولى أن يلتفت الشباب حول العلماء، ويتنظروا منهم البيان الشافي، والنصح، وقد حصل هذا -والله الحمد- من علماء السنة فنصحوا، ونصحوا لكثير من هذا الشباب المتهور، أن يتركوا مثل هذه الثورات ويتركوا مثل هذه الفتن، ويقبلوا على العلم وعلى تربية الأمة على كتاب الله وسنة رسوله) وتطهير المجتمعات الإسلامية من الانحرافات العقائدية، والمنهجية في أصول دينهم وفروعه.

هذا هو دين الدرب الصحيح أن تربيهم على العلم، وعلي الدين.

فهذه الأمور على كل حال يرجع فيها إلى العلماء على التفصيل الذي ذكرته سلفاً، ولا يُسمع لكثير من الرعاع الذين ينعنون بما لا يعرفون، فلا يعرفون منهج السلف، ولا يعرفون العلم الشرعي الصحيح، ولا يميزون بين المصالح والمفاسد، فألقوا بشباب الأمة في آتون الفتن وألقوا بالإسلام في أبواب الضياع.

نسأل الله -تبارك وتعالى- أن يهيئ كل خير لهذه الأمة وأن يجعل هممتها

بأيدي علمائها وفقهائها، والناصحين المخلصين منها إنه ربنا لسميع الدعاء»^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«أنا من سنوات ما أجيب، أريد أن أترث في أمره، أريد أن أناقشه، أرسلت له مناصحات لكن كما هو ما يزداد إلا بعداً عن المنهج السلفي وتلاحماً مع القطبيين، فهذا حاله هذا حاله الآن، هو يدعي أنه من أهل السنة ويقترب من أهل البدع، ويعاشرهم ويتلاحم معهم»^(٢).

وسأل الشيخ أبو عبد الأعلى الشيخ العلامة ربيع - حفظه الله - فقال:

«هنا عندنا من يدعي أن الأصل في أبي إسحاق الحويني ومحمد حسان،

وأبي الحسن المصري أنهم سلفيون؟!

فقال الشيخ - حفظه الله -:

«من قال الأصل إنهم سلفيون».

قال الشيخ أبو عبد الأعلى:

يقول إنهم يظهرون السلفية!!

فقال الشيخ - حفظه الله -:

«الأصل فيهم أنهم من الإخوان، وتربية الإخوان».

قال الشيخ أبو عبد الأعلى:

يعني: مسألة اشتراط إقامة الحجة عليهم قبل التبديع، هل يقال هذا؟ يقال:

لا نبدعهم حتى نقيم عليهم الحجة كاملة؟

(١) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٦).

(٢) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٨).

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

«والله أنا أرى أنهم مبتدعة، لأنه أصله ما هو سلفي بارك الله فيك»^(١).

**** الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله -.**

سئل - حفظه الله -:

«ما زال العلماء يتكلمون في الرجال قديماً وحديثاً، وهذا من أشرف العلوم، وعليه شيخنا، تنتشر كثير من أشرطة أبي إسحاق الحويني في الجزائر، وما أكثرها، وخاصة خطبه، فتفرق الناس حوله عندنا بين: مزكٍّ ومعدل، ومجرَّح، ومتوقف فيه، فلعل الشيخ له شيء من الأمر حوله حتى ينتفع به الشباب؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

الشيخ الحويني لم أعرفه معرفة تامة، ولم أدرس منهجه دراسة وافية، ولكن أسمع من الثقات أنه مع جمعية إحياء التراث الحركية السياسية، وغيرها من أهل الأهواء، ولا أعرف له وجهًا ونصيحة للسلفيين !!! هذا قلبي فيه»^(٢).

**** الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُ اللهُ.**

سئل رَحِمَهُ اللهُ:

عن قول الحويني في تكفير المصر على المعصية؟

فقال - رحمه الله تعالى -:

«هذا... هذا... [قول] الخوارج.

(١) مكالمة هاتفية أجراها الشيخ أبو عبد الأعلى مع الشيخ العلامة ربيع المدخلي في ليلة الإثنين (٢٧ شوال ١٤٢٩ هـ) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٨).

(٢) من شريط «النصيحة الصريحة للجزائر الجريحة»، نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٩).

وسئل رَحِمَهُ اللهُ عن قوله في الحاكمية؟

فقال رَحِمَهُ اللهُ: أعوذ بالله [...] الحاكمية من توحيد الألوهية! ^(١).

**** الشيخ محمد بن عمر بازمول - حفظه الله -:**

سئل الشيخ - حفظه الله -:

«هذا يسأل يقول: ما رأيكم في المحدث إسحاق الحويني؟

فأجاب - حفظه الله -:

أقول: أبو إسحاق في الحديث يعني شهد له، وهو رجل له فهم وله معرفة بتخريج الأحاديث لكن نُقلت عنه أقوال يعني: مخالفة لكلام أهل السنة والجماعة في مسائل عديدة، فينبغي أن يعامل معاملة أهل البدع، وفي غيره من أهل السنة ممن يحسن التخريج غنية عن الرجوع إليه؛ إذ الطريقة التي كان عليها السلف الصالح طريقة تقتضي على طالب العلم أن يحذر من أن يكثر سواد أهل البدع أو أن يرفع منارهم أو أن يقوي من شوكتهم، والرجوع إلى كتبهم والاستفادة منهم قد يقع فيها شيء من ذلك، وفيما كتبه أهل السنة في التخريج والمصطلح غنية - إن شاء الله - عن الرجوع إلى كتب أبي إسحاق ^(٢).

**** الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -:**

سئل الشيخ - حفظه الله -:

«ما قولكم في الشيخ أبو إسحاق الحويني وهل تنصحون بسماع أشرطة

أم لا؟

(١) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٩).

(٢) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٧٠٠).

فأجاب - حفظه الله -:

لا ينصح بسماع أشرطته ولا بدروسه^(١).

**** الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا - حفظه الله -:**

«ومما يزيد الأمر أهمية: أن هذه المخالفات مما يمس المسائل الاعتقادية، التي هي من الثوابت، أما غيرها فقد يكون فيه السعة والاجتهاد وفق الضوابط الشرعية، ويتأرجح الحكم فيها بين راجح ومرجوح، وهذا بخلاف الثوابت فليس هناك مجال للخلاف فيها إذا توفرت النصوص الدالة عليها.

ومن باب إحقاق الحق وإبطال الباطل ورد هذه المخلفات التي وقع فيها الشيخ الحويني، -والتي دار الكتاب^(٢) على تفنيدها-، وأبين بطلانها بكلام موجز مسترشداً بما قرره أئمة السلف في كتب المعتقد، وما أفتى به الأئمة المعاصرون، فيما نقله المصنف^(٣) جزاءه الله خيراً عنهم:

المخالفة الأولى:

تكفير المصر على المعصية؛ حيث صرح الشيخ الحويني بتكفير المصر على المعصية بقوله: (إن المصر هو المستحل، والمستحل كافر)، وقد خالف بقوله هذا أصلاً عظيمًا من أصول السنة، ووافق به منهج السرورية القطبية، والتي هي من فرق الخوارج المعاصرة.

المخالفة الثانية:

تسرع في إصدار الحكم بالتكفير على المعينين، وهذا خلاف ما عليه أئمة

(١) مقطع صوتي على شبكة سحاب.

(٢) يقصد كتاب: «الحدود الفاصلة».

(٣) يقصد الشيخ أبا عبد الأعلى.

السنة من السابقين والمعاصرين، حيث إنهم يتأنون في هذا الباب، ولا يسارعون فيه، نظرًا للوعيد الشديد الوارد فيمن كفر مسلمًا بغير حق، وقد أورد المصنف النقولات الوافية عن هؤلاء الأئمة في بيان ذمهم التسرع في التكفير.

وهذا التسرع في التكفير دون توفر الشروط وانتفاء الموانع -هو دأب الخوارج قديمًا وحديثًا- فهو سمة بارزة في زماننا لمن سار على نهج قطب ثم سرور.

المخالفة الثالثة:

إحياءه لقاعدة سيد قطب في الحاكمية، والتي قعدها في تفسيره الضلال، وفي كتابه «معالم في الطريق»، وجعلها شعارًا يسير خلفه أتباعه، وهي قوله: «إن أخص خصائص توحيد الإلهية: توحيد الحاكمية».

وقد بين أهل العلم السلفيون بطلان هذه القاعدة بقولهم: إن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل توحيد العبادة، وأن الحكم بغير ما أنزل الله داخل في مسمى توحيد العبادة.

ولم يقل بقول سيد قطب وأتباعه أحد من أئمة السلف على حد ما نعلم.

المخالفة الرابعة:

عدم اعتباره بولاية الحكام المسلمين الذين تولوا وتمكنوا بالغلبة والقهر، حتى استقر لهم الأمر مخالفًا بهذا أصلًا من أصول السنة المدون في شتى كتب المعتقد، والمتمثل في عدم جواز نزع اليد من طاعة أولي الأمر، وإن جاروا، ووجوب لزوم طاعتهم في العسر واليسر والمنشط والمكره، بغض النظر عن طريقة توليهم الحكم، هل تمت باختيار أهل الحل والعقد، أم كانت بالعهد، أم بالغلبة والقهر. وهو بهذا قد وافق أصلًا من أصول الخوارج والمعتزلة الذين لا يعطون الطاعة في المعروف إلا للحكام العدول فقط.

المخالفة الخامسة:

سلوكه مسلك الخوارج القعدية في تهيج العامة والغوغاء على الحكام، واستخدامه في سبيل تحقيق هذا ألقاظاً عامية لا تليق بمقام ورثة الرسل والموقعين عن رب العالمين، وكأنه تأثر بشيخه كشك - غفر الله له-، والذي امتلأت خطبه النارية بالإنكار العلني على الحكام، وهذا المسلك مناقض لما كان عليه السلف الصالح وهو سمة بارزة من سمات السروريين القطبيين -الذين هم خوارج العصر-، والذين يكفرون المجتمعات ويلمزون العلماء.

المخالفة السادسة:

ثناؤه على أصناف من الدعاة القطبيين والقصاص نحو: محمد عبد المقصود، وفوزي السعيد، ومحمد بن حسان، وعبد الله السماوي رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وقد قال أئمة السلف: من أثنى على أهل البدع، فهو داع لهم، وهو منهم ويلحق بهم.

المخالفة السابعة:

ازدراؤه لبعض أئمة السنة المعاصرين، وطعنه فيهم تصريحاً وتلميحاً، وتهكمه ببعض فتاواهم في النوازل المدلّهمة؛ حيث عرّض بإمام الجرح والتعديل في غير ما موضع، وتهكم بفتاوى الأئمة ابن باز والألباني وابن عثيمين -رحمهم الله- في تحريم العمليات الانتحارية، وقوله عمّن يقول بهذا: «إنها جليطة»، وتهكم أيضاً بالأئمة الذين حذروا من انحرافات سيد قطب في مسألة وحدة الوجود، وخلق القرآن، وقال عنهم: «إنهم يتلكون لسيد قطب»... إلخ. وقد قال السلف قديماً: أهل العلم والفقه لا يذكرون إلا بالجميل ومن ذكرهم بسوء فهو علي غير السبيل، وقالوا: لحوم العلماء مسمومة، وسنة الله في

منتقصيهم معلومة.

فالبدار البدار إلى التوبة من هذا الغمز والطعن في علماء ربانيين.

المخالفة الثامنة:

وقوعه - من الناحية العملية - في بدعة الموازنات العصرية، واعتباره من لم يوازن في كلامه على بعض الدعاة المعاصرين من القطبيين أنه من الخوارج، وهذا تعدُّ منه ظاهر على أهل السنة، وعلى علم الجرح والتعديل، مع أنه ينتسب إلى أهل الحديث.

وأنبه إلى أن علم الجرح والتعديل لا يتعلق بالرواة فحسب، لكنه شامل للدعاة والخطباء، والكتاب، تحت عنوان الرد على المخالف، وهو كذلك داخل تحت مُسمَّى شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المخالفة التاسعة:

سلوكه مسلك القصاص واستخدامه أساليبهم وألفاظهم في الخطابة، وقد ذمَّ السلف القصاص وحذروا من مجالسهم، ونهوا عن الاستماع لهم؛ ولذا فقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير. وليتنبه إلى أن القصص المذموم هو بخلاف قصص القرآن والحديث، فلا يستويان.

فهذه هي أهم المخالفات التي خالف بها الشيخ الحويني أصول منهج السلف الصالح ووافق فيها أصول منهج السرورية القطبية.

وقد أساءني ما اطلعت عليه من كلام فضيلة الشيخ علي الحلبي^(١) الأخير

(١) وقد رد عليه العلماء في انحرافات الظاهرة وقواعده الباطلة وبدعه المحدثه كالشيخ عبيد الجابري والشيخ أحمد بازمول وغيرهما من أهل العلم.

في تزكية بعض هؤلاء الدعاة القطبيين السروريين، وأساءني أكثر ما أصله من أصول لم يسبق إليها في كتابه «منهج السلف الصالح بين ترجيح المصالح وتطوير المفاسد»^(١) وإن دافع عنها، ونسبها إلى علم الجرح والتعديل؛ فإن الأئمة -المشهود لهم بالدفاع عن حوزة الدين وسد المسالك التي قد يتسرب منها البعض للطعن في أصول السنة- لم يقولوا بها، ولم يوافقوه على تطبيقها على أمثال هؤلاء الدعاة علي النحو الذي صنعه.

وقد تعجبت من هذا الثناء المبالغ فيه الصادر من الحلبي في حق الحويني في مواطن كثيرة، وهذا مما فتن به كثير من شباب أهل السنة، وتميعت عقيدتهم بسببه، وأصبحوا يأخذون علمهم من القنوات الفضائية والتي يظهر فيها الحويني وإخوانه نحو محمد حسان والزغبى ومحمد حسين يعقوب وغيرهم من القصاص والقطبيين.

وكذلك ما اطلعت عليه من كلام الشيخ مشهور حسن من ثناء مبالغ فيه أيضًا في حق الحويني، مع نفيه عنه الانتساب إلى منهج السرورية القطبية، ردًا على سؤال وجه إليه، رغم إقراره بأن له أخطاء، ولكنه اعتبر هذه الأخطاء إنما أوتى فيها الحويني من قبل جلسائه، وذكر أن للحويني إطلاقات يقولها ولا يفصل فيها، وهذه حجة على الشيخ مشهور تتعارض مع قوله عن الحويني: إنه ليس بسروري ولا قطبي، لأنه إن لم يكن كذلك لفصل في هذه الإطلاقات علي طريقة أهل السنة حتى لا يدع فيها أي احتمال فيه مخالفة لأصول أهل السنة وموافقة لأصول السرورية.

(١) وقد رد على هذا الكتاب المليء بقواعد أهل الباطل الشيخ أحمد بازمول في كتابه القيم الماتع «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي».

ورغم ذلك فقد دعا الشيخ مشهور الحويني لإقامة دورة في مركز الإمام الألباني فهل يقول بغير هذه الإطلاقات في هذه الدورة؟ أم يؤصل لها ويدافع عنها كعادته في السابق؟!!!

وفي الاجتماع الذي تم في الأردن في حضور الشيخ الحويني، أقر الشيخ الحويني قول القائل بأننا في حاجة إلى أب حنون^(١) يجمع أهل الدعوة السلفية بعد موت الأئمة ابن باز والألباني وابن عثيمين -رحمهم الله-، وقال آخر: إنه لا يوجد رأس للسلفيين الآن، فأقر الحويني هذا الكلام، والذي هو مخالف للواقع، فأين كبار الأشياخ السلفيين الذين حملوا الأمانة بعد موت الأئمة الثلاثة، والذين انتشرت دروسهم وكتاباتهم في الدعوة إلى أصول أهل السنة والذنب عنها في أكثر من دولة من الدول الإسلامية، بل والدول الكافرة، نحو المشايخ: الفوزان، وربع بن هادي، وعبد المحسن العباد، وزيد المدخلي، وعبيد الجابري وغيرهم من الأئمة الأعلام، فكأنهم ليس لهم اعتبار عند الشيخ الحويني وإخوانه.

وقد ذكر الشيخ الحويني في هذا المجلس الذي تم في الأردن قاصاً على الحاضرين أنه قد تواصل مع الشيخ صفوت نور الدين رَحِمَهُ اللهُ، ومحمد حسان ألا يردوا على أي منتقد أو ناصح لهم، فيما قد يصدر منهم من مخالفات عقدية؛ لأنهم يعتبرون النقد والنصح سباً لهم، وربما يعتبرونه من الغيبة والنميمة.

(١) ولعلهم يقصدون عبد الرحمن عبد الخالق؛ فهو بمثابة الأب الروحي لأدعياء السلفية الحزبيين السياسيين المنحرفين.

فلقد استقبله القطبيون في مصر كمحمد عبد المقصود ومحمد حسان والحويني وغيرهم ومعهم كثير من الشباب المخدوع ولقد قال أحدهم عن عبد الرحمن عبد الخالق: (هو نصير الدعوة السلفية في مصر والعالم الإسلامي وهو الأب الروحي لأبناء الدعوة السلفية).

وزاد الحويني أنه بعد سنوات من السكوت أصدر الشيخ محمد حسان ردًا رقيقًا سماه «مهلاً يا غلاة التجريح»، وهذا الذي سماه ردًا رقيقًا يدور حول مهاجمة كل ناصح لهم ولغيرهم من المخالفين للأصول في القليل والكثير، واتهام الناصح لهم والناقد لمخالفاتهم بأنه من غلاة التجريح، وهذا افتراء علي الناصحين وإمعان في ترك كل من يخالف دون أدنى مراجعة، وتمييع لأصول الدعوة السلفية.

ومما قاله أيضًا الشيخ الحويني في هذا المجلس: إن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ لم تتح له الفرصة ليربي بالعلم، خلافًا للقاعدة التي قعدها في حياته رَحِمَهُ اللهُ، وهي قاعدة التصفية والتربية، وقد قام بها رَحِمَهُ اللهُ خير قيام، وربى الكثيرين في بلاد مختلفة علي هذا المبدأ العظيم.

وإذا قدر الله للبعض أن يغيروا ويبدلوا بعد وفاة الشيخ الألباني فإنه لا راد لقضاء الله ولا معقب لحكمه، فنسأل الله الثبات.

واقترح الشيخ الحويني أن مشاكل السلفيين ستحل إذا وجد الرأس الحنون الإداري بشرط ألا يكون هذا الرأس له دخل في العلم، هذا الاقتراح يجب أن ينظر إليه من جهة القواعد التي قعدها السلف.

فإن السلف -غفر الله لهم وبارك في الأحياء منهم- يسعون دائمًا إلى توحيد كلمتهم في العقيدة والمنهج طبقًا للضوابط السلفية، فالذي يطمع فيه الشيخ الحويني بأن يولى إداريًا من ليس له علاقة بالعلم، لينظم وينسق بين أفراد الدعوة السلفية، ويحل مشاكل الدعوة، وهذا خطأ، فهذا الذي ينظم شؤون الدعوة ويحل مشاكلها يجب أن يكون عالمًا راسخًا في العلم الشرعي، ثم يكون على علم بالنظم الإدارية بالضوابط الشرعية، أو على الأقل أن يكون سلفيًا، وعنده

خبرة بالنظر الإدارية علي أن يكون تحت إمرة الراسخين في العلم متعاوناً معهم ومتبعاً لتوجيهاتهم، ليس متأمرًا عليهم...
وأنا أنصح لنفسي ولإخواني جميعاً الذين تصدروا للدعوة أن يراجعوا كتاباتهم مع غيرهم من أهل العلم المشهود لهم بالثبات، وأن يتحاشوا الإدلاء بأي قواعد تخالف ما كان عليه السلف الصالح، ولو أتوا بمبررات لتأييد كلامهم الجديد^(١).



(١) «الحدود الفاصلة» للشيخ أبي عبد الأعلى (ص ١٣-١٨).

أقوال العلماء في محمد حسان

**** الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -:**

سئل الشيخ - حفظه الله تعالى - عمن يقول:

إن الأصل في أبي إسحاق ومحمد حسان وأبي الحسن المصري الأصل

فيهم أنهم سلفيون؟

فأجاب - حفظه الله تعالى -:

من قال الأصل إنهم سلفيون؟!

الأصل فيهم أنهم من الإخوان، وتربية الإخوان، والله أنا أرى أنهم مبتدعة؛

لأنه أصله ما سلفي بارك الله فيك^(١).

**** الشيخ عبيد بن عبد الله الجابري - حفظه الله -:**

السؤال الأول:

شيخنا - حفظكم الله - ما رأيكم في محمد حسان حيث قال في أحد خطبه:

«ولكننا نحن المسلمين، نحن الموحدين، نحن المؤمنين، نحن الدعاة إلى

هذا الدين اختلفنا فيما بيننا، اختلفنا على أمور فرعية لا تسمن ولا تغني من جوع،

وتركنا الأصول وكلنا جميعاً موحدون وكلنا جميعاً مؤمنون وكلنا جميعاً مسلمون

(١) مكالمة هاتفية أجراها الشيخ أبو عبد الأعلى مع العلامة الشيخ ربيع المدخلي في ليلة

الاثنين (٢٧ شوال ١٤٢٩ هـ) نقلاً عن كتاب: «الحدود الفاصلة» (ص ٦٩٨).

لا إله لنا إلا الله ولا كتاب لنا إلا كتاب الله ولا زعيم لنا إلا ابن عبد الله ﷺ، فلما هذه الأحقاد، ولما هذه الاختلافات، ولما هذه النزاعات، سبحان الله! لا فرق بين أخٍ سلفي لا فرق بينه وبين أخيه من جماعة التبليغ! ولا فرق بين هذا وبين أخيه من جماعة الإخوان! ولا فرق بين هذا وبين أخيه من جماعة أنصار السنة! كلنا جميعاً نقول لا إله إلا الله، كلنا جميعاً نقول محمد رسول الله!!!

فما تعليقكم شيخنا - حفظكم الله - على هذا الكلام؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

بسم الله، والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن هذا الكلام من محمد حسان المصري، ليس فيه إلا تقرير لقاعدة المعذرة والتعاون: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)، وهذه القاعدة هي قاعدة المنار أولاً، ثم هي قاعدة الإخوان المسلمين المصرية التي أسسها حسن البنا في مصر، في منتصف القرن الماضي الميلادي تقريباً، وجعلها منهجاً يسلكه كل من ينتمي إلى جماعته من بعده، وخلاصة ما تضمنه كلام محمد حسان هذا في أمرين.

الأمر الأول: وصف جميع المسلمين أنهم على التوحيد، وإنما كان خلافهم واختلافهم في أمور فرعية، وهذا ليس بصحيح، فإن من خبر حال المنتسبين إلى الإسلام يجد أنهم ليسوا كلهم على التوحيد، بل في كثير من أوساط المسلمين تُشيد القُبب، وتُرفع المشاهد، والأضرحة التي تُعبد من دون الله ﷻ.

وثانياً: برّر ما نقمه على المسلمين من اختلاف أن الكل يقول: لا إله إلا الله [كلمة غير مفهومة] يشهد الشهادتين، ولازمه أن هذا كافٍ في الحكم على المرء

بأنه مسلم؛ لأن لازم قوله يكفي في المرء الشهادتان، وهذا ليس بصحيح فإن أصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون الشهادتين حين منعوا الزكاة، وقاتل علي رضي الله عنه السبئية وأحرقهم بالنار مع أنهم يشهدون الشهادتين، وأجمع المسلمون على أن الفاطميين الذين حكموا مصر والمغرب في القرون المتأخرة بأنهم كفار -أعني: الفاطميين-، وأن دارهم دار حرب مع أنهم يشهدون الشهادتين!

فهذا القول من محمد حسان يدل على جهله بالشهادتين وما تُقَيِّدان به، من القيود العظيمة فليس كل من قال الشهادتين ونطق بالشهادتين، هو مسلم معصوم الدم والمال، بل لابد مع القول للشهادتين من العلم بمعناهما، والعمل بمقتضاهما، فهل محمد حسان يفقه هذا؟ أو قال مقولته هذه عاطفة؟

فإن كان يفقه هذا وتركه فإنه غاشٍّ للإسلام وأهله، وخائن للدعوة؛ لأنه قرر أن القول أن قول: (لا اله إلا الله ومحمد رسول الله، والقرآن كتاب الله كافٍ) في الحكم على المرء بالإسلام، وإن كان لا يفقهه؛ فإنه ليس من الدعاة إلى الله على بصيرة، بل هو من دعاة الجهل، فيجب على محمد حسان أن يتعلم الطريق الصحيح للدعوة إلى الله، وأن يقرر في الشهادتين ما قرره أئمة السنة، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة، ومن هو على منهجهم، ولا يتكلم بهذه الكلمات التي هي تقريرٌ لقاعدة المعذرة والتعاون التي تلقفها حسن البنا ولا يزال مُنظروا حركته جماعة الإخوان المسلمين على هذا، بل يظهر لي أن الرجل إخواني لأنه حَكَمَ على جميع المنتسبين للإسلام بأنهم كلهم موحدون، وأن اختلافاتهم على أمور فرعية، وهذا الكلام لا يقوله إلا كذاب أو جاهل، نعم.

السؤال الثاني:

حفظكم الله شيخنا ثانيًا يمدح محمد حسان سيد قطب ويقول عنه: فهو

الرجل الذي قدّم دمه وفكره وعقله لدين الله، ويقول: وأنا أشهدُ الله أنني أحب هذا الرجل في الله، ثم يطعن على من ردّ عليه ويتهمه بالظلم!!
 فما رأيكم شيخنا - حفظكم الله -؟
 فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

إن حال سيد قطب المصري قد انكشفت واستبانَت لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، من خلال ما يأتي:
 أولاً: أحصى الشيخ عبد الله بن أحمد الدويش: على الرجل في كتابه التفسير الموسوم في ظلال القرآن إحدى وثمانين ومائة خطيئة، فيها الجبر والقول بوحدة الوجود وتعطيل الصفات والقول بخلق القرآن والتكفير.
 ثانياً: رد عليه الشيخ محمود شاكر: فيما يتعلق بطعنه في الصحابة فأبى وأصرّ، ولم يتراجع.

ثالثاً: أبان بياناً وافياً شافياً وافياً، أخونا الأكبر الشيخ ربيع - حفظه الله - حال الرجل، وضلاله، من خلال ما نقله عنه من كتبه، وأظن ما كتبه أخونا أبو محمد - حفظه الله - عن سيد قطب في خمسة كتب أو أربعة، وفي جميعها ينقل من كتب سيد قطب ما يدل على أن الرجل منحرف، وإن انتسب إلى الإسلام، فهو منحرف عن منهج الإسلام الحق، وعن منهج أهل السنة والجماعة.
 وهاك عبارة واحدة كافية في ضلال سيد قطب، كما أنها دليل على أن الرجل يدعو إلى وحدة الأديان، وهذه العبارة منقولة من كتابه «معركة الإسلام والرأسمالية».

قال سيد قطب:

(ولابد للإسلام أن يحكم، لأنه العقيدة الإيجابية الإنشائية الوحيدة، التي

تصوغ مزيجاً متكاملًا من الشيوعية والنصرانية معًا، يتضمن أهدافهما، ويزيد عليهما التوازن والتناسق والاعتدال).

فما مضمون هذه العبارة ملخصة؟

إن مضمونها ملخصًا يتضمن واحدًا من معنيين وكلاهما فاسد:

المعنى الأول: أن الإسلام خليط من الشيوعية والنصرانية فهما أصل له، فكأنه يقول الإسلام - كلمة غير مفهومة - خلط من هذه وهذه.

والمعنى الثاني: أن الإسلام أصل للشيوعية والنصرانية، وليس أحد المَعْنَيْن هو أصلح من الآخر، بل كلاهما فاسد، وكُفِرَ بالله ﷻ كفر ناقل عن ملة الإسلام.

بقي هل يعتقد سيد قطب هذا أولًا؟ هذا بينه وبين الله، ولكن الإخوان المسلمين - وإن كان بعضهم قد رد عليه أول الأمر -، رأوا في منهجه الفاسد خدمة لمنهجهم، وسُلِّمًا يعبرون من خلاله إلى عواطف عوام المسلمين؛ لأن عوام المسلمين ما كانوا يعلمون حال سيد بن قطب المصري.

وإن احتجَّ أحد بأنه لا يزال أناسٌ يُبجِّلون سيد بن قطب ويمدحونه ويشنون عليه ويشيدون به، أنا أقول: نعم ولكنهم ثلاثة أصناف:

- صنفٌ: لا يعلمون عن سيد قطب ما علمه غيرهم ممن أبان حاله وكشف ضلاله، وإنما يعلمون عنه أمورًا في التعدد في حكم من النكاح مثلاً في البر والصلة، وهذه أمور يمكن لكل مسلم أن يتكلم فيها.

- الثاني: عالمٌ ربَّاني؛ لكنه ابتلي ببطانة سوء، حجبت عنه أقوال إخوانه من علماء السنة الذين انبروا لسيد قطب وغيره من أئمة الضلال.

- الثالث: صاحب الهوى؛ وهذا لا غرابة أن يبجله ويشني عليه ويشيد

بمنهجه لأنه يخدمه، وهو سلم له ومعبر له إلى من ليس عنده فقه في السنة.

* وخاتمة القول: أن من خَبَرَ معالم في الطريق - وهو من أشهر كتب الرجل - يستبين له إن كان متجرداً للحق، إن سيد قطب حامل لواء التكفير في هذا العصر بلا منازع، فتكفير الأمة والمجتمعات الإسلامية عند الرجل جُزافاً، فهل يعقل هذا محمد بن حسان؟ هل أدرك هذا؟ أو أنه يقول بلا علم؟ ولا دراية؟ وما أظنه إلا من الأول لأنه أعلن أنه يحبه، وأنه قدم عقله وفكره ودمه، ونحن نقول: يا شيخ ابن حسان اعلم أن مجرد حُسن النية لا يكفي في تسويغ العمل والحكم بأنه صالح، بل لا يكون العمل صالحاً حتى يستجمع أمرين وهما تجريد الإخلاص لله وتجريد المتابعة لرسوله ﷺ فهل ما سطره سيد قطب ودونه، وفتحت به كتبه هل كان فيه متابعاً لرسول الله ﷺ؟ أو كان ضالاً مضلاً منحرفاً عن جادة الصواب؟ فتفطن إلى هذا وأدركه واتق الله في المسلمين، ولا تشني على رجل طال فساد حاله وبان ضلاله من خلال كتبه، وما نقله أهل العلم عنه، إياك أن تغش أمة الإسلام، واحذر قول رسول الله ﷺ:

«وإن الرجل ليكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً». فلا تشني على هذا الرجل وتغرر به، وتغرر بثناءك من لم يفقه حاله ويعلم ضلاله، فإنك إن فعلت ذلك فقد بُتت بإثمك وإثم من تضللهم بسيد قطب وأمثاله من أئمة الضلال نعم.

السؤال الثالث:

بارك الله فيكم شيخنا ثانياً يقول محمد حسان عن أسامة بن لادن يقول: «هذا البطل أسأل الله أن يحفظه بحفظه وإخوانه جميعاً الذين ردُّوا شيئاً من الكرامة المسلوبة للأمة» فما تعليقكم على هذا الكلام بارك الله فيكم؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

يكفي دليلاً على فساد هذه المقولة، أن من يُعتد بقوله من علماءنا وأئمتنا وعلى رأسهم سماحة الإمام الأثري الفقيه المجتهد شيخ الإسلام عندنا وعند من يعرف قدره من المسلمين في أقطار شتى أعني به الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ قد أفتى هؤلاء العلماء بأن الرجل خارجي، والخوارج ليسوا من أهل السنة، أمر النبي ﷺ بقتلهم وقتالهم ووصفهم بأنهم شر قتلى تحت أديم السماء، هذا أولاً. وثانياً: آية كرامة مسلوقة أعادها هؤلاء؟ فانظر إلى أفغانستان كيف احتلها الأمريكان وفرضوا سيطرتهم عليها؟ ولا سبيل لهم سلوكه إلى هذا الصنيع إلا حماقة بن لادن ومن سار في ركابه وانتهج منهجه، ألم تعلم أن سبب احتلال أمريكا أفغانستان هي حادثة الحادي عشر من سبتمبر التي دبرها ابن لادن؟ فأين الكرامة المسلوقة التي ردوها؟ يا بن حسان ما أظنك تفقه ما تقول، ولا أظنك تدري ما يخرج من رأسك ويسطره قلمك، فنصيحتي لك أن تجلس إلى أهل العلم وأن تتعلم السنة من دواوينها الأصيلة، كصحيح البخاري ومسلم والمسانيد والسنن والدواوين الأخرى كالإبانة لابن بطة العكبري وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وإياك أن تندس في ظلال قاعدة المعذرة والتعاون؛ فإن أمرها وأمر أهلها قد انكشف وعُلِمَت هذه القاعدة وعُلِمَ أساطينها ومنظريها؛ فلن يعدو هذا الفكر الذي تدندن به خافياً على أهل السنة، فانحز إلى أهل السنة وانضم إليهم ودع عنك بُنَيَات الطريق دع عنك الكلام المزخرف المُنَمَّق، فإنك بهذا الصنيع تضل وتضل ونسال الله العافية.

السؤال الرابع:

بارك الله فيكم شيخنا يقول: رابعاً سئل عن جماعة التبليغ فقال: هي جماعة

على خير لا تعدم خيراً كثيراً تقدمه للأمة وذكر عن الشيخ ابن عثيمين أنه قال: هي من أفضل الجماعات التي تعمل الآن على الساحة إلا أنه ينقصها العلم فما رأيكم شيخنا - حفظكم الله -؟

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

أظنك يا ابن حسان في ثناءك هذا على جماعة التبليغ أحد رجلين:
- إما أنك لا تعرف حالهم وما خبرت مسلكهم؛ فإن كنت كذلك فاقراً ما كتبه أهل العلم عنهم، ومنهم الشيخ ربيع - حفظه الله - والشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصين - حفظه الله -، ومنهم شيخنا الشيخ سيف الرحمن بن أحمد الدهلوي رَحِمَهُمُ اللَّهُ وغيرهم فقد أبانوا مسلك هذه الجماعة، وأنها جماعة ضالة مضلة منحرفة عن سبيل المؤمنين.

- أظنك رجلٌ توافقهم على تفسيرهم لـ (لا اله إلا الله) الذي لا يعدو توحيد الربوبية الذي أقر به المشركون في زمن رسول الله ﷺ، ولم يدخلهم في الإسلام فتفسير الجماعة لـ (لا اله إلا الله)، هكذا لا خالق إلا الله ولا رازق إلا الله ولا يدبر الأمر إلا الله؛ فإن كنت على هذا المسلك؛ فإنك لم تفقه لا اله إلا الله ولم تعرف منها إلا توحيد الربوبية فهل أنت في دعوتك الناس على توحيد الربوبية؟

هذا إن كانت لك دعوة وبُست الدعوة هذه أن رجلاً ينتسب إلى الدعوة ويزعم أنه يدعو إلى دين الله الخالص يوافق هذه الجماعة على ما تقرره من توحيد الربوبية، فضلاً عما لدى القوم من الشراكيات.

أحيطك علماً إن كنت تطلب العلم بأن آخر ما تباع عليه هذه الجماعة من يتبعها السلسلة الرباعية الصوفية: وهي الجشتية والقادرية والسهروردية والنقشبندية فأني خير في هذه الجماعة؟

لكن أظنك اسطوناً من أساطين قاعدة المعذرة والتعاون التي أسلفناها وبهذا يظهر أنك ليس عندك علمٌ يؤهلك يا ابن حسان إلى أن تكون داعية إلى الله على بصيرة.

وأما قولك: إن الشيخ محمد بن عثيمين: كان يثني عليها فلا نزاع عندنا معك فيه، ولكن هل تدري إلى ما انتهى إليه أمر الشيخ في هذه الجماعة وجماعة الإخوان المسلمين؟ إنه آخر أمره كان يبدع هاتين الجماعتين ولا يعدهما في الفرقة الناجية، بل يعدهما هو وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحم الله الجميع- في الثنتين والسبعين الفرقة الهالكة، وأقول لك خاتمة جوابي على هذا السؤال يا ابن حسان: أنت مولعٌ بتقرير قاعدة المعذرة والتعاون، وأعلم أن هذا لن ينطلي على من كان عنده شيء من الفقه، فضلاً عما كان عنده علمٌ وبصيرة بدعوة رسول الله ﷺ نعم.

السؤال الخامس:

شيخنا ما رأيكم في طعنه في الصحابي الجليل (عمرو بن الحَمِق) حيث يقول عنه: هذا الغبي الوقح الأحمق بن الحَمِق الخزاعي وهو يطعن عثمان رضي الله عنه تسعة طعنات فيقول: طعنت عثمان تسعة طعنات؛ ثلاث طعنات لله، وستة طعنات لما كان في صدري عليه، ولو صدق الكاذب الوقح المجرم الخبيث لقال: طعنته تسعة طعنات لما كان في صدري عليه ليس فيها شيء لله، وكيف يكون في قتل عثمان شيء لله تعالى.

فما رأيكم بهذا الكلام -حفظكم الله-^(١)؟

(١) ومن باب الإنصاف والأمانة العلمية فإن محمد حسان قد أعترف عن هذه المسألة ورجع

فأجاب الشيخ - حفظه الله -:

ليس غريباً من أشرب حب سيد قطب أن يقول مثل هذا القول، فإن سيد قطب من قبل قال: في خلافة عثمان رضي الله عنه بأنها فجوة بين خلافة علي والشيخين، وكان يقع في عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وأبيه أبي سفيان وأمه هند - رضي الله عنهم أجمعين - ومما قاله في عمر ومعاوية رضي الله عنهما: أهل شراء الدماء أو قال: الذين يشترون الدماء.

فابن حسان أنا متيقن أنه ينهل من بحر سيد قطب ويشرب منه، ولهذا كانت كلماته هذه كلها كدر، وأما القصة التي جعلها مستنداً له في النيل من ذلكم الصحابي والحمل عليه فهي من طريق الواقدي، والواقدي متروك عند أهل العلم لا يحتاج به في مثل هذا، ولكن الظاهر أن الرجل يقمّش ولا ينبش، وما دام أنه يستقي من بحر سيد قطب العفن الكدر فلا يستغرب منه هذا، وإلا لو كان على سنة ما غاب عنه قوله رضي الله عنه: «إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا».

وقوله رضي الله عنه: «لا تسبوا أصحابي؛ فلو أن لأحدكم مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفة».

وهكذا أهل الأهواء؛ فإنهم يحملون على أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم -، ويقعون فيهم ولا يرقبون فيهم إلاّ ولا ذمة، إن من كان صاحب سنة لا يجرؤ على مثل ما قاله ابن حسان وإن كان صحيحاً عملاً بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم، وتوقيراً للصحابة رضي الله عنهم.

=

عنها في برنامج له على إحدى القنوات الفضائية وعلل ذلك بأنه ما كان يقصد (عمرو بن الحوق) الصحابي وإنما ظنه رجل آخر ليس بصحابي ممن كان مع الذين طعنوا عثمان رضي الله عنه.

وكنْتُ كثيرًا ما أُسئلُ عن ابنِ حسان هذا فأقول: هو عندي مجهول ليس عندي ما يسوغ فيه الكلام لا جرحًا ولا تعديلاً، وأما الآن فقد ثبت لدي أن الرجل منحرفٌ في منهجه عن أهل السنة والجماعة، فهو لا يقرره ولا يدعو به، وإنما هو على منهج الإخوان المسلمين أهل الشطط، لاسيما سيد قطب والمودودي وغيرهما فيجب على من بلغته هذه المحادثة أن يحذر الرجل، وأن يتعد منه فمن خلال هذه العبارات المعروضة يستبين أن الرجل سفيه وقح فاسد المنهج.

ولا يغرنكم أيها المسلمون أن الشيخ علي الحلبي زكاه، فإن الشيخ علياً بن حسن بن علي بن عبد الحميد الشامي الأثري يزكي من ليس أهلاً للتركية، بل يزكي ضالاً عُرِفَ ضلالهم مثل عدنان عرعور وأحمد السوكجي الأنصاري الذي أسس جماعة الإرشاد في إندونيسيا فهو مسكين ضائع في هذا الباب فلا يوثق من تركيته، ولا يغرنكم قول الأخ علي أن ابن حسان رجع عن مدحه لسيد قطب فهذا لا يكفي.

- أولاً: لما ذكرت لكم من تساهل الرجل في التزكيات فهو يزكي جزافاً.
- وثانياً: هذه العبارات التي شاعت وذاعت وانتشرت عن ابن حسان في كتبه وفي خطبه، وفي محافل أخرى صوتية له يجب إذا تاب أن يسلك نفس المسار، وأن يتوب علناً معلناً براءته من منهج الإخوان، ومن الثناء على أسامة بن لادن، ومن الثناء على ابن قطب والمودودي وغيرهم، وأن يفاصل هذا المنهج مفاصلة علنية ظاهرة وباطنة، وأن يكون انحيازه إلى أهل السنة، وإلا فهو على ما هو عليه، والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين»^(١).

(١) «الإيضاح والبيان عن حال الداعية محمد حسان» للشيخ عبيد الجابري.

وسئل - حفظه الله -:

«شخص يسمع لبعض المخالفين كمحمد حسان؟»

فأجاب - حفظه الله -:

محمد حسان قطبي وإخواني محترق^(١).

*** الشيخ جمال بن فريحان الحارثي - حفظه الله -.

قال الشيخ:

بسم الله الرحمن الرحيم:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين.

نحن في هذه الليلة -ليلة الثلاثاء: ٢٨ صفر عام ١٤٣٢ للهجرة الموافق

لليلة الأول من شهر فبراير عام ٢٠١١-، قد سمعتُ الكلمات التي ألقاها محمد

حسن المصري عبر قناة العربية، وسمعتها وفُرِّغت لي وقرأتها فألفيتها كلماتٍ

منكرة، وفيها من المآخذ والمخالفة للكتاب والسنة ما الله به عليم.

وما تكلمتُ وما أريد أن أتكلم فيها إلا لما حظي به هذا الرجل بين عامة

المصريين، نقول العوام وبعض المثقفين، لا أقول أهل السنة الخُص، وقد اغتروا به

لكثرة خروجه في الفضائيات وتنصبه للمنابر الدعوية، فوجب على من عرف حاله

وسمع كلماته التي ألقاها بمناسبة المظاهرات في مصر التي تُقام في هذه الأيام، ولها

اليوم السادس على التوالي، ألخص ما جاء في كلمته حتى لا أطيل عليكم.

=

وكان هذا اللقاء عصر يوم الخميس الثاني والعشرين من جماد الآخرة عام ١٤٢٩

الموافق للسادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٨.

(١) مقطع صوتي.

في مطلع كلمته قال: (أنا لا أتهم شبابنا في الميدان، ولا أتهم شبابنا في كل المحافظات، هذا الشباب الطاهر، هذا الشباب الذي ما خرج إلا ليعبر عن حقوق عادلة مشروعة)، وهو منفعل يتكلم بانفعال.

وقال: (وأنادي على شبابنا في غير ميدان التحرير وفي غير الميادين العامة -في المحافظات- أن يشكّلوا لجاناً، وأن يشكّلوا مجموعات من أبناءنا وشبابنا لحماية أنفسنا ولتنظيم شوارعنا).

قال: (وأنا أسعى من يومين للظهور للحديث لشبابنا) الظهور في الفضائيات، ما وجد حتى أنه ذكر بعض الفضائيات أنها مقفلة وندم عليها (... لكن بكل أسف حُرمتنا من قناة الرحمة من البث المباشر).

ثم يقول: (قابلتني السيّدة الفاضلة الآن تقول أنا جئتُ اليوم وأنا أحمل الطعام وأحمل الماء وأحمل العصير وأحمل الفاكهة، وأريد أن أوصل هذا من مالي لشبابنا الطاهر الأبّي الذي وقف ليعبر عن رأيه)، فما أدري كلمة الطاهر الأبّي من تعبير المرأة العجوز أو من تعبير محمد حسّان؟

قال: (الذي وقف ليعبر عن رأيه بطريقة سليمة، بطريقة معبرة فلا تسمحوا لأحد) طبعاً الظاهر أن هذا كلام محمد حسّان (... فلا تسمحوا لأحد أن يشوه هذه الصورة، وأن يقلب هذا الحق إلى باطل)، انتبهوا -بارك الله فيكم- إلى هذا الحق، يعني: المظاهرات حق، (...) وأن يُحول الصلاح الذي خرجتم من أجله ولأجله إلى فسادٍ وإفسادٍ في الأرض!!

ثم قال: (وأنا سعيد غاية السعادة بأنني أرى الآن رجال القضاء وأرى الآن رجال الأزهر، كان من الواجب على العلماء بالفعل أن يكونوا مع شبابنا وأن يكونوا مع أولادنا).

قال: (شبابنا اليوم الأعزل الذي ما خرج إلا للمطالبة بحقوقه العادلة المشروعة).

ويقول للجيش نداء له:

قال: (كونوا درعاً واقياً حامياً لهذا البلد ولهذا الشباب المبارك الذي ما خرج إلا ليُطالب بحقوقه المشروعة).

يقول: (أريد أن يُثبَّت أخواتنا الفاضلات أطفالهن، أريد أن يُثبَّت أبناءنا أطفالهم، أريد أن نكون بفضل الله تعالى صدّاً وسداً منيعاً لثبَّت للدنيا كلها أنه لا يُخوفنا شيء، وإنما خرجنا بصدورنا العارية وبأيدينا العارية من كل سلاح).

قال: (الثقة بالله ﷻ أن الله لن يُضَيِّع مصر، ولن يخذل هذا الشباب الطاهر الأبى الذكي الذي خرج ليُبين للعالم كله أنما خرج إلا ليُطالب بحقه العادل المشروع).

أنا اختصرتُ لكم الكلمات وليس في اختصارها أي إخلال بمعاني ما في هذه الكلمة.

أقول في هذه الكلمات التي سمعتموها مؤاخذات ونقاط فيها:

أولاً: تهيج وتجييش وتزيين خروج الشباب في المظاهرة وتشجيعهم على الخروج على الحاكم.

ثانياً: تعاون على نشر الفاحشة والفوضى بين المسلمين؛ يقول قائل: «اتَّقِ اللهَ تقول فاحشة؟»! يظن البعض أن الفاحشة هي فاحشة الزنا واللواط، لا، يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: «أخرج بن أبي حاتم عن خالد بن معدان قوله: من حَدَّثَ ما أبصرت عيناه وسمعت أذناه؛ فهو من الذين يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي

الذين آمنوا»؛ مجرّد أن تُحدّث بما أبصرت وبما سمعت من الكلام الذي يضر المسلمين - وإن كان صدقاً- فهو من الفحش فكيف بمن يخرج ويدمر، وكيف بمن يخرج ويؤخّر، وكيف بمن يخرج ويعتدي، وكيف بمن يخرج على ولي الأمر، أليس هذا من الفواحش؟؟ والفاعل والمشيّع في الإثم سواء.

أخرج البخاري في «الأدب المفرد» وحسّنه الألباني عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: «القائل الفاحشة والذي يُشيّع الفاحشة في الإثم سواء»، فقتل النفس يُعتبر فاحشة ومن أقبح الفواحش، أكل أموال الناس وتخويف الناس والأمين، هذا من الفواحش، هذا تعليق فقط على قولنا في النقطة الثانية على كلمة حسّان، تعاون على نشر الفاحشة والفوضى بين المسلمين ولا شك ولا ريب في ذلك.

النقطة الثالثة: في هذه الكلمة موافقة منه، من محمد حسّان، على الخروج على الحاكم وتجويزه للمظاهرات في كلامه.

أيضاً في هذه الكلمة: موافقة منه على الخروج على الحكام وتجويزه للمظاهرات بفعله، وهو أعظم دليل، إذ أنه خرج، وقال: أنا في ميدان التحرير وقد مررت بميدان رمسيس ومررت بميدان ستة أكتوبر، ومرّ بها إذن هو من الذين فعلوا وشاركوا.

أيضاً في هذه الكلمة: أنه يُجيز للرعيّة أخذ حقوقهم بالقوة من ولي الأمر، إن استأثر ولي الأمر بها عنهم أو ظلهم، هذا تدريس مدرسة الخوارج.

أيضاً في هذه الكلمة: تحريض الآباء والأمهات بأن يزجوا بأبنائهم ويدفعونهم للهلاك.

في هذه الكلمة: حبه للظهور والاستعلاء وترميز نفسه أمام المجتمع والشعوب.

في هذه الكلمة: بطريقة أو بأخرى أنه صاحب الفتوى والمرجعية للشباب، حيث أنه تنصب في قناة العربية وكان يبحث من يمين للظهور.

في هذه الكلمة: رسالة منه مغلفة ومبطنة للحاكم أننا نستطيع أن نُحرِّك الرعيّة في كل وقت، إما للخروج عليك وإما للهدوء والسكون، هذا عندما قال: (نريد أن نكون بفضل الله تعالى صدًا وسدًّا منيعًا لنثبت للدنيا كلها أنه لا يُخوفنا شيء)، وغيرها من العبارات.

في هذه الكلمة: أنه أضفى على الخروج والمظاهرة الصبغة الشرعيّة بثنائه على خروج رجال القضاء ورجال الأزهر، من غير أن يستثني، وسعاداته برؤيتهم مع الشباب المتظاهر، وهذا تغيير وتلبيس على العامة والخاصة من محمد حسان.

في هذه الكلمة: تخدير للجيش ودعوته المغلفة والمبطنة لهم بعصيان ولي الأمر إذا أمر بتأديب المتظاهرين؛ حيث قال محمد حسان: (كونوا درعًا واقياً حامياً لهذا البلد ولهذا الشباب المبارك الذي ما خرج إلّا ليُطالب بحقوقه المشروعة)؛ يعني: لو أمر ولي الأمر بتأديب هؤلاء المتظاهرين فإن الجيش لن يسمع ولن يُطيع، لماذا؟ لأن حسان جيّشهم؛ لأن حسان هيّجهم، هذا شيخ كبير لحية طويلة - ما شاء الله - ويطلع في الفضائيات وثوب قصير. نعم.

في هذه الكلمة: كلمة محمد حسان، رسالة لبقية الشعوب الإسلامية ضمناً بأن الخروج على الحاكم المسلم ومطالبته بالحقوق كما فعل الشباب المصري هو من الأمور المشروعة.

أيضاً في هذه الكلمة: تزكية للذين خرجوا في المظاهرات بوصفه لهم بأنه شباب طاهر أبيّ، كيف وصفتهم بالطهر؟! والله ﷻ يُزكي من يشاء.

في هذه الكلمة: افتياته على العلماء وتقدمه على العلماء؛ إذ إنه خرج للشباب يُهَيِّج، ما خرج ليُهَدِّئ، ما خرج ليردهم للبيوت، ما قال لهم إرجعوا، كان مؤيداً لهم وأثنى على رجال القضاء وعلى الأزهر -رجال الأزهر- عندما كانوا بينهم في أحد الميادين. فهذا هو محمد حسان.

أروي لكم قصة، رواية وبعدين تكون المقارنة، أخرج الطبري في تاريخه عن يزيد الفقعسي قال: «كان عبد الله بن سبأ يهودي من أهل صنعاء أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يُحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام فلم يقدر على ما يُريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوا حتى أتى مصر، ثم قال لهم -هنا التهيج- لكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد ﷺ، ومن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ، ووُثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة.

إن عثمان أخذ بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ؛ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه وابدءوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فاستميلوا الناس وادعواهم إلى هذا الأمر».

طيب، ما الفرق بين هذا الكلام وبين كلام محمد حسان؟! أيضاً جاء في اجتماع الخوارج الأولين وكان على رأسهم حرقوس بن زهير -أحد رءوس الخوارج-، خطب فيهم فقال: (إن المتاع بهذه الدنيا قليل، وإن الفراق لها وشيك، فلا تدعونكم زينتها إلى المقام بها، ولا تلفتنكم عن طلب الحق وإنكار الظلم؛ فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون).

ثم خطب عبد الملك بن وهب الراسبي وخطب جمع منهم، منهم الشريح بن أوفى العبسي ومثل زيد بن حسين الطائي، هؤلاء كلهم ألقوا كلمات متماثلة،

ما الفرق بينها وبين هذه الكلمة التي ألقاها محمد حسنًا تأييدًا للمظاهرة وتهييجًا لهم على ولي الأمر، وهو يعلم -أنا لا أقول: إنه جاهل- هو يعلم الأحاديث التي فيها النهي عن الخروج على ولي الأمر. هذا ما أردت التنبيه عليه في كلمة حسن التي ألقاها قبل أمس أو أمس بالضبط.

فنسأل الله ﷻ أن يُبَصِّرَ الأُمَّةَ، وَيُبَصِّرَ الشبابَ بِأمثال هذا الرجل وبه أيضًا، ولعلَّ الله أن يجعل في هذه الكلمات خيرًا كثيرًا وأن يُبارك لي ولكم فيما قلنا وما سمعتم.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبة أجمعين»^(١).

** الشيخ محمد بن عبد الله الإمام -حفظه الله-.

السائل:

«هل يعتبر محمد حسان عالمًا يؤخذ منه، علمًا بأنه شارك في المتظاهرين في مصر، وحرَّض الشباب على تغيير الحكم كما ظهر ذلك في قناة العربية؟ فأجاب الشيخ:

إذا صح عنه، أنا ما لي متابعة بمحمد حسان وبما هو عليه عندنا أخبار طفيفة أنه فيه شيء من الانحراف؛ فإذا صح أنه شارك في هذه المظاهرة؛ فهذا دليل على أنه منحرف، وعلى أن فيه النزعة التي هي الخروج على الحكام، وهذه من جملة الفتن والانحرافات والوصول إلى هذا الحد -يعني: زيادة في الانحراف-

(١) مقال للشيخ جمال بن فريحان الحارثي في الرد على محمد حسان على شبكة الانترنت ليلة الثلاثاء: ٢٨ صفر عام ١٤٣٢ للهجرة الموافق لليلة الأول من شهر فبراير عام ٢٠١١م.

الخروج مع من يسلب وينهب ويغتصب ويسب ويشتم ويلعن باسم أن هذا عالم.
الخروج مع هذا الصنف ومع هذه الأعمال والجرائم هذه والبوائق تدل
على زيادة الانحراف؛ لأن هذه الأعمال مثلاً العلماء الذين يرون الخروج لا يرون
التعامل مع المسلمين بهذا، طيب ما ذنب المسلمين الذين يتعامل معهم بمثل هذه
المعاملة حتى تسلب أموالهم ويضرب من يضرب ويسفك دم من يسفك؟!!!
ما ذنب المسلمين؟!!!

فهذا زيادة في الانحراف، فنعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن.
فعلى كلٍّ هو حاصل في عصرنا أن علماء الأحزاب هم الذين يُسهّلون
ويجيزون هذه الأعمال المشؤمة: المظاهرات والاعتصامات، وهي تُعدُّ من الخروج
المحرم في شرع الله، ثم سميت مظاهرات أو اعتصامات؛ فهي حكمها حكم -يعني:
الخروج- الذي هو معروف على مر التاريخ، وحكمها كذلك، وقد سمعتم أن
الخارجين على الحاكم المسلم وإن كان الحاكم المسلم جائر أنهم يعني: صنفان
من الناس: صنفًا يكفر المسلم وصنفًا لا يكفر المسلمين ولا يكفر الحاكم
المسلم الجائر؛ ولكنه باغ يريد الملك، يريد الجاه إلى آخره.
فيكون حسب هذا الذي هو مذكور الآن أن محمد بن حسان ليس ممن
يرجع إليه في العلم، ولا ممن يُتلقى عنه، ولا من يُقتدى به لهذا الذي ظهر منه،
وهذا كافٍ في التحذير منه»^(١).

** الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي -حفظه الله-:

«سائل من المغرب يقول:

نحبكم في الله ما رأيكم في مقولات محمد حسان في تجويزه للمظاهرات

(١) مقطع صوتي على موقع علماء الدعوة السلفية في اليمن.

والخروج، وهل تنصحوننا بسماع أشرطته وقراءة كتبه؟

فأجاب الشيخ:

لا ننصحكم بسماع أشرطته وقراءة كتبه، والذي يدعو إلى المظاهرات والخروج على الحاكم المسلم، وإن كان ظالم يعتبر من الخوارج؛ فمن دعا إلى هذا أو أجازه أو أفتي به إنما هو يُفصح عن نفسه أنه من الخوارج؛ لأن هذه طريقة الخوارج، وهم من أصحاب البدع والأهواء. وأما أهل السنة؛ فإنهم ينصحون الناس بالصبر والظلم لا يدوم إن الله سيزيله»^(١).

*** الشيخ محمد بن هادي المدخلي - حفظه الله -:

قال الشيخ:

«الحلبي قد ملأ الدنيا بالصراخ والضجيج والسؤال عنه يتكرر، ونحن نجيب عليه؛ فإذا سُئِلنا أجبنا لا يجوز لنا أن نكتم، والحلبي إلى الآن ما تبرأ إلا من وحدة الأديان والقول بحرية الأديان وأخوة الأديان ومساواة الأديان، ويمدح صنوف المبتدعة من المتحزبين محمد حسان سلفي وعدنان عرعور سلفي والمغراوي سلفي، وهؤلاء قد تكلم فيهم العلماء، وقد تبين أباويلهم، وهو مازال إلى الآن يدافع عنهم، بل إلى المظاهرات وهو يمدح محمد حسان. ورأيت بعد ذلك مقالاً يقول فيه: «أذنت لطلابي أن يردوا عليه»، ما شاء الله وأنت الذي مدحته ألا يجب عليك أن ترد عليه لاسيما وقد مدحته ما يجب عليك أن ترد عليه؟! أنا أسألك بالله، رجل يمدح شخصاً ويزكيه وبعدين يأتي يقول: أنا قلت للناس ردُّوا عليه هذا يُقبل.

(١) مقطع صوتي على موقع علماء الدعوة السلفية في اليمن.

هذا ما يُقْبَلُ أنت بالذات خاصة الذي نظر الناس إليك وأغريتهم بمدح هذا الخارجي المبتدع المنحرف للإخوان الذي يتبجح بالثورة التي فيها الاختلاطات والمظاهرات التي فيها الاختلاط يتبجح بأنه حتى يخرج حرمة وأولاده، وتقول: أنا خلاص سكت وقلت ردُّوا عليه! هذا كلام لا، أبداً هذا كلام من يريد أن يلعب علي الحبلين ويأكل على الشدقين، أنت مدحته أنت مطالب بأن تبين حاله»^(١).

*** الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا - حفظه الله -:

قال الشيخ:

«من الدعاة القطبيين والقصاص... محمد بن حسان»^(٢).

*** الشيخ ماهر بن ظافر القحطاني - حفظه الله -:

السائل:

«الرد على من يقول: لا تتكلموا في محمد حسان فقد نفع الله به الكثير؟

فأجاب الشيخ:

نعم على كل حال الحارث المحاسبي نفع الله به الكثير من جهة أن بعض الناس اهتدى على وعظه، وكانوا يتوبون، وهل الإمام أحمد سكت عنه، فقال: لا تجالسه إنه مبتدع، وقد سمعنا محمد بن حسان يشي على ابن لادن، وأنه يشي على جماعة التبليغ، أو يُسهِّل في أمرها فيما أظن!

فلا بد أن يرجع عن هذه المقالات، ويُظهر المنهج الصافي الذي كان عليه السلف من الإنكار على أهل البدع كالإخوان والتبليغ ونحو ذلك؛ حتى يصف مع أهل السنة فيما هم عليه من التحذير من أهل الأهواء والبدع وبيان الحق الذي

(١) مقطع صوتي على الإنترنت.

(٢) «الحدود الفاصلة» (ص ١٤).

الساكت عنه شيطان أخرس.

فينبغي أن يبين حال ابن لادن، وليس كما قال قديماً إنه (بطل) شو الكلمة دي الغريبة شو كلام العوام (بطل).

كيف تسميه بطلاً على غرار العامة وهو يكفر حكام هذه البلاد، وهو دين الخوارج؟ حينئذ تكفير من هو مسلم هو على طريقة الخوارج ويسلك في الجهاد السلوك البدعي، قال عنه الشيخ العلامة ابن باز قال: «ليتب ابن لادن من الطريقة الوخيمة».

فسمى الطريقة البدعية التي يسير عليها من التفجير والتكفير وخيمة، فكيف بعد هذا تقول يا محمد بن حسان تقول: أنه بطل؟! هذا حقيقة إغراق الشباب في المهالك»^(١).



(١) مقطع صوتي على الإنترنت.

أقوال العلماء في محمد عبد المقصود وفوزي السعيد

**** الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُ اللهُ:**

«سأل الشيخ خالد عبد الرحمن الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُ اللهُ فقال: بعض الدعاة عندنا أمثال محمد عبد المقصود له كلام وتأصيل، ومن كلامه الذي راجعته وأقرَّ به في رمسيس من عدة سنوات قال بالحرف الواحد: من لم يكفِّر الحاكم فهو أخطر على الإسلام من المرجئة. فقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

ليس هناك عالم يقول هذا الكلام أبدًا!

وحديث مسلم: «يكون بعدي أمراء لا يهتدون بهدائي، ولا يستنون بسنتي، لهم قلوب كقلوب الشياطين». أمير لا يعرف سنة ولا دينًا، قال ماذا: «أطع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع».

فلو كان هذا الرجل عنده علم بهذا ما كان يقول هذا القول، فالحاكم مهما كان فاسدًا وضالًّا مضللًّا يُسمع له ويُطاع إلا إذا أمر بمعصية»^(١).

**** الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا - حفظه الله -:**

قال الشيخ:

«من الدعاة القطبيين والقصاص نحو: محمد عبد المقصود، وفوزي

(١) «مسائل منهجية» للشيخ خالد عبد الرحمن (ص ١٣، ١٤).

السعيد»^(١).

✻ الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -:

قال الشيخ:

«فقد اطلعتُ على ما نشرته جريدة الشرق الأوسط في عددها ذي الرقم (١٢٠٦٨) من مقال لعبد الرحمن الراشد بعنوان: «من السلفي والإخواني والليبرالي؟».

ومن ضمن كلامه في هذا المقال قوله: «أربكتنا الساحة المصرية! لم نعد نعرف الإسلاميين من الليبراليين، ولم نعد نفهم السلفية أو الإخوانية كما كنا نظن أننا نعرفها».

أقول: هكذا آلت الأهواء بمن اختطفوا اسم السلفية في مصر إلى درجة أربكت المتابعين لهم حيث اختلط الحابل بالنابل، إلى درجة أصبح المتابع لهم لا يميز بينهم وبين الليبراليين.

فصار منهجهم يبيح لهم التصوير، ويبيح لهم التحزب، فأنشؤا ما يسمى بحزب (النور)، ويبيح لهم ترشيح المرأة للمناصب السياسية التي لا يعرفها الإسلام، ويطلبون من المرشحة أن تتصور وتنشر صورتها ليكسبوا بها أصوات الناخبين، ويبيح لهم التعلق بأهداب الديمقراطية الكافرة التي كان يراها الإخوان المسلمون كفرًا، وهؤلاء المتسلقون من فصائلهم.

فيا له من انحراف وانجراف يرفضهما الإسلام ويبرأ منهما!

قال عبد الرحمن الراشد: «ومن شيوخ» النور «محمد عبد المقصود الذي استبق المرحلة الثانية من الانتخابات، فأطلق فرقعات كلامية شدت الجميع،

(١) «الحدود الفاصلة» (ص ١٤).

قال: إنهم لو فازوا فلن يغلقوا البنوك، ولا الشواطئ أمام النساء والرجال.
وزاد على ذلك، فأعلن مطمئناً الجمهور السلفي بأن الليبراليين فصيل إسلامي، مثل الإخوان والسلفيين!!».

أقول: فهذا مكرٌ من محمد عبد المقصود بالجمهور السلفي وتعهدهُ منه بإسقاط أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي حازت به أمة محمد ﷺ الخيرية على سائر الأمم، قال تعالى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١].

ومن هذا المنطلق أعلن على الملأ أن «الليبراليين فصيل إسلامي مثل الإخوان والسلفيين!!!!».

هكذا مثل الإخوان والسلفيين، فأطلق هذه المماثلة، ولم يذكر أي فارق بين سلفيته وبين الليبرالية والليبراليين، وهذا منه تلميع لليبراليين ودعوة من حيث يدري أو لا يدري إلى انضواء من شاء من الشباب تحت راية الليبراليين، ﴿سَتَكُنُّبُ شُهَدَائِهِمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

ولم يستنكر هذا ولا ذاك إخوانه من شيوخ حزب النور ولا تلاميذهم، ولا يستبعد أنهم على منهج محمد عبد المقصود في هذه الرزايا والبلايا العظيمة وغيرها مما هو معروف عند العقلاء والسلفيين الصادقين.

لمحة عن الليبرالية:

من أصولها:

١ - «أنها مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي».

وهذا يتضمن إسقاط حاكمية الله في ميدان السياسة، وإسقاط ركن من أركان الإسلام وهو الزكاة، واستباحة الربا وهو من أعظم المحرمات.

٢ - «يؤكد هذا المذهب على القبول بأفكار الغير».

فسواء عنده اليهودية والنصرانية والشيوعية والرافضية، وهذه هي وحدة الأديان، ولن يقبل الإسلام لأنه ضد هذا المذهب.

ويؤكد على قبول أفعال الغير من زنا وشرب الخمر وتحلل النساء، وهذه هي الإباحية.

٣ - «وتعتمد الليبرالية على الفلسفة النفعية والعقلانية لتحقيق أهدافها».

فتعتمد هاتين الفلسفتين الضالتين لتحقيق أهدافها، ومن فروع هاتين الفلسفتين المذهب الميكافيلي: (الغاية تبرر الوسيلة)، والإسلام ضد هاتين الفلسفتين، فغاياته شريفة نزيهة، ويشرع لتحقيق هذه الغاية الوسائل الشريفة النظيفة.

٤ - «ومن أصول هذا المذهب المدمر «فصل الدين عن الدولة».

وهذا أصل كفري، قائم على إنكار حاكمية الله وتشريعاته العادلة التي يجب أن تخضع لها الأمة والدولة وتلتزمها، وإنكار حاكمية الله وإنزالها هذه المنزلة كفر لا شك فيه، ويستبعد من هؤلاء الليبراليين أتباع أساطين الكفر أن يؤمنوا بحاكمية الله أو أن يلتزموها، ومن هؤلاء الأساطين آدم سميث ومالتوس وريكاردو وجون ستيورات مل، فهؤلاء هم أئمة الليبراليين من زنادقة الغرب.

- ٥ - «ويقوم هذا المذهب على أساس التعددية الأيديولوجية».
- والأيديولوجية لها تفسيرات منها علم الأفكار، ومنها مجموعة الأفكار والمعتقدات؛ ذلك أن أهل هذا المذهب يكفلون حرية الأفراد بما في ذلك حرية المعتقد أي حرية الأديان.
- ٦ - «ويؤمن هذا المذهب بالتنظيمية الحزبية والنقابية، من خلال النظام البرلماني الديمقراطي بسلطاته الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية».
- انظر: «الموسوعة الميسرة» (ص ١١٤٥-١١٤٦).
- فبؤساً لهذا المذهب وأهله، وبرأ الله الإسلام منه ومن أهله.
- فهذا موجز عن الليبرالية أنها دين كافر، يضاد الإسلام ويواجهه على عدة جبهات.
- فما هو رأي علماء الإسلام حقاً فيمن يقول: إن الليبراليين فصيل إسلامي مثل الإخوان والسلفيين؟ وهل من يحمل هذه الأفكار التي تضمنها هذا المقال يعد من شيوخ السلفية؟؟
- عن أبي هريرة قال قال رسول الله: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فيأكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم». أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٢).
- فهؤلاء والله في غاية الخطورة على الإسلام والمسلمين، حيث يأتون المسلمين بما لم يسمعوا هم ولا آباؤهم من الضلالات والمبادئ الهدامة التي تهدم الإسلام، وتضل من ينخدع بهم وبدعواتهم ودعاواهم ضاللاً بعيداً.
- وقال فيهم رسول الله: «غير الدجال أخوفني عليكم».
- أخرجه مسلم في «صحيحه» حديث (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان.

ألا فليحذر شباب الإسلام في كل مكان من هذه الأصناف من الدعاة، الذين وصفهم رسول الله بأنهم: «دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها». فيها».

أخرجه البخاري في صحيحه حديث (٣٦٠٦)، ومسلم في «صحيحه» حديث (١٨٤٦) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

وعن حذيفة رضي الله عنه قال ذكر الدجال عند رسول الله ﷺ فقال: «لأنا لفتنة بعضكم أخوف عندي من فتنة الدجال، ولن ينجو أحد مما قبلها إلا نجا منها، وما صنعت فتنة منذ كانت الدنيا صغيرة ولا كبيرة إلا لفتنة الدجال».

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٨٩ / ٥).

وبعد تعليقي على كلام محمد عبد المقصود السالف الذكر، وقفتُ على ما نشرته صحيفة المصريون (بتأريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١١م) من تصريحات لمحمد عبد المقصود، وفيها ما يؤكد ما نقله عبد الرحمن الراشد عن هذا الرجل، ومن تلك التصريحات:

«استنكاره الهجمة الإعلامية الشرسة على التيارات الإسلامية لكونها حققت نجاحًا كبيرًا في البرلمان، وقال: إن كل التجاوزات حدثت من جميع الأحزاب، وهذا لا يعني الطعن على الانتخابات».

وأكد أن الليبراليين فصيل إسلامي في المجتمع المصري مثل الإخوان والسلفيين، وينبغي على الناس فهم ذلك جيدًا، والقرآن يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

فحتى لو حدث تجاوز من أحد الطرفين ينبغي على الطرف الآخر أن يصبر على هذا التجاوز ولا يقابله بتجاوز.

ودعا إلى ضرورة التآلف بين كل التيارات كي لا يتسبب هذا الانفصال في خسارة فادحة للإسلام والمسلمين، مشدداً أنه لا يوجد إسلام سلفي ولا إخواني، بل السلفية منهج والإخوان منهج، وليس هناك هذه التفرقة، ولكن هو مسلك واحد يضم جميع الأطراف».

أقول: يطلب محمد عبد المقصود من الناس أن يفهموا جيداً أن الليبراليين فصيل إسلامي في المجتمع المصري.

ويحتج على شهادته لليبراليين بأنهم فصيل إسلامي بقول الله تعالى: ﴿وَعَاوِزُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوِزُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وهذا الاستشهاد بالآية الكريمة يبلغ نهاية التحريف لكلام الله تعالى. فليبين لنا قضايا البر والتقوى التي يتعاونون عليها مع الليبراليين، وقضايا الإثم والعدوان التي يتعاونون على إنكارها.

ومن اضطرابه وتناقضه بعد استشهاد بالآية الكريمة في غير موضعها، بل بما هو مضاد لدلالاتها.

قوله: «فحتى لو حدث تجاوز من أحد الطرفين ينبغي على الطرف الآخر أن يصبر على هذا التجاوز ولا يقابله بتجاوز».

وفي هذا الكلام حث على الصبر على تجاوز الليبراليين للإسلام وعقائده وتشريعاته، فلا ينكر عليهم هذه التجاوزات الهدامة للإسلام، فهل هذا من التعاون على البر والتقوى أيها الملبس؟ كلا، بل هذا من التعاون على أشد أنواع الإثم والعدوان، وكأنه يعتبر إنكار ضلالات الليبراليين من التجاوزات للإسلام. وقد عرف القارئ الكريم ما هي الليبرالية عند المسلمين الناصحين، وأنها مضادة للإسلام.

يقول الناشر عن محمد عبد المقصود: «ودعا إلى ضرورة التآلف بين كل التيارات كي لا يتسبب هذا الانفصال في خسارة فادحة للإسلام والمسلمين».

هكذا يدعو إلى التآلف بين كل التيارات الموجودة في مصر من إسلاميين وليبراليين وعلمانيين ونصارى وغيرهم.

أقول: وهذه الدعوة تشبه الدعوة إلى وحدة الأديان وأخوة الأديان، على حد قول القائل في النبيذ:

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

أي: إن لم يكن النبيذ هو الخمرة، فإنه أخوها، غذته أمه بلبانها؛ أي خسارة تلحق الإسلام دين الله الحق إذا فرّق المسلمون بين الإيمان والكفر، والهدى والضلال، والحق والباطل، والسنة والبدعة.

وقد فرّق الله ورسوله والمؤمنون بين الإسلام وهذه التيارات كلها التي يدعو محمد عبد المقصود وأمثاله إلى التآلف بينها، في الوقت الذي يحارب فيه هو وأمثاله أهل السنة والحق الذين يدعون إلى الله على بصيرة، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، أخذًا بتوجيهات الله ورسوله وبذم الله ورسوله للأهواء كلها، وتحذير الله ورسوله من التآلف معهم والركون إليهم.

قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا

وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ
إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾ [آل عمران: ١١٨].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فْتُمْسِكُوا النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ
اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾ [هود: ١١٣]. إلى غير ذلك من الآيات.

ولقد لعن الله اليهود؛ لأنهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه.
قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى
ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [المائدة: ٧٨].

وحذر رسول الله من أهل الأهواء، فقال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه
منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم».

وذم الخوارج، وقال فيهم: «يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ مُرُّوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ
أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، لَيْتَ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهَمْ قَتْلَ عَادٍ».

ووصفهم بأنهم شر الخلق والخلقة، وأمر بقتلهم، فقاتلهم أصحاب رسول الله
ﷺ، فقتلوا الكثير منهم، وشردوا الآخرين.

وأطبق السلف الصالح على ذم أهل البدع وهجرانهم، والتحذير من
مجالستهم، وألفوا في ذلك المؤلفات الكثيرة.

فمنهج محمد عبد المقصود مضاد لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومنهج

الصحابة العظام والسلف الصالح والأئمة العظام.

لأن منهج هذا الرجل يقوم على الجهل المطبق والهوى الجامح، وبرأ الله

منه الإسلام، وبرأ الله منهج السلف منه ^(١).

(١) مقال «من أباطيل محمد عبد المقصود المصري» للشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله -.

**** الشيخ جمال بن فريحان الحارثي - حفظه الله -.**

قال الشيخ - في أثناء الرد على محمد عبد المقصود عندما نزل الميدان في أول الأحداث -:

« أنت بدلت وغيّرت منهج أهل السنة والجماعة بمذهب الخوارج المارقين... »

- وأنتك من الخوارج الذين ذمهم رسول الله ﷺ والسلف الصالح...
 - خروجك هذا للشيطان وحزبه وليس لله تعالى؛ إذ إن الله تعالى أمرك على لسان نبيه ﷺ بعدم الخروج على الحاكم المسلم وأن تلزم بيتك...
 - منهجك التكفيري الخارجي...
 - وليس كما تفعله أنت وزمرتك الغوغائيين من مظاهرات وهتافات حماسية وخطابات شعبية جماهيرية في ميدان التحرير، كما فعل أسلافك في خروجهم على الخليفة الراشد عثمان ؓ...
 - ذكرك لمساوي الحاكم وأمر ونهيك العلني يعتبر خروجاً، إن إنكارك باللسان بهذه الطريقة الجماعية العلنية وحشد الناس؛ إنما هو منهج الخوارج الأولين...^(١)

الشيخ أسامة العتيبي - حفظه الله -:

قال الشيخ:

«محمد عبد المقصود وهو يعني من رءوس الشر في مصر، وإن كان يعني

(١) مقتطفات من مقال «الرد المحدود على محمد عبد المقصود» للشيخ جمال بن فريحان الحارثي بتاريخ (السبت ٩/٣/١٤٣٢ هـ. الموافق ١٢/٢/٢٠١١ م) على شبكة الإنترنت.

اشتهر بأنه فقيه، وهكذا لكنه تكفيري محض ويعلم التكفير بكل صراحة ويتبجح بذلك^(١).



(١) مقطع صوتي على شبكة الإنترنت.

**أقوال العلماء في ياسر برهامي ومحمد إسماعيل المقدم
وأحمد حطيبة وأحمد فريد وأحمد النقيب ومصطفى العدوي
ومحمد الزغبى ومحمد حسين يعقوب**

**** الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا رَحِمَهُ اللهُ:**

«سأل الشيخ خالد عبد الرحمن الشيخ العلامة محمد عبد الوهاب البنا

رَحِمَهُ اللهُ فقال:

بعض الدعاة في الإسكندرية^(١)، وهو يقول في كتابه علو الهمة: (لقد بذل

سيد قطب حياته في إعلاء كلمة الله وهو الأستاذ سيد قطب).

ويقول أيضاً: (لقد عاش سيد قطب قطباً ومات قطباً).

فقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

لا، بل عاش قطباً ومات كلباً.

إن هؤلاء لا ينبغي أن تقرأوا لهم»^(٢).

**** الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا - حفظه الله -:**

سئل الشيخ:

«هل محمد حسان وأبو إسحاق الحويني ومحمد عبد المقصود و(مدرسة

(١) وهو محمد إسماعيل المقدم.

(٢) «مسائل منهجية» للشيخ خالد عبد الرحمن (ص ٣).

الإسكندرية) من أهل السنة؟

فأجاب الشيخ:

هداهم الله وإيانا عندهم خلط جميعاً لا أتهمهم وأنصح لهم بترك هذا الخلط الذي فيه كلام الخوارج، يقول: (أنا على الدين)، ويؤيد الناس الذين يهيجون الدنيا.

نقول له: لا أنت لست على الدين لا تعرف السنة الصحيحة، السنة الصحيحة تهدئ الناس ولا تهيجهم لا توافق الناس على حاجاتهم، تعلمهم وترشدتهم فأنا أنصح هؤلاء جميعاً أن يرجعوا إلى الدين الصحيح ...

ولكن إذا استمروا في طريقهم فهم في خلاف مع أهل السنة ... قرأت كلامهم ورأيتهم وعرفت الكلام الذي يقولوه فوجدتهم في أمور مخالفين لأهل السنة في بعض الأصول فينكر عليهم ذلك...»^(١).

وقال الشيخ أيضاً:

«الزغبى ومحمد حسين يعقوب وغيرهم من القصاص والقطينين»^(٢).

* الشيخ أسامه العتيبي - حفظه الله -:

«يقول السائل ماذا تعرفون عن أحمد فريد ومصطفى العدوى؟

فأجاب الشيخ:

الذي أعرفه عنهما أنهما من (مدرسة الإسكندرية)، وهذه المدرسة (مدرسة تكفيرية) عندهم خلل عظيم في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله وتعلق شديد بسيد قطب، وأفكار سيد قطب المتعلقة بالحكم، وبعضهم أولياء بعض يعني بعض

(١) مقطع صوتي على شبكة الإنترنت.

(٢) «الحدود الفاصلة» (ص ١٦).

أولئك لا يظهر عليهم التأييد الواضح لأفكار سيد قطب أو الله وَجَاءَ في مسألة تكفير الحكام ولكنهم أولياء وأنصار وأصدقاء وأحباب وأخلاء للمصرحين بذلك، ومن رءوسهم ياسر برهامي، ومحمد بن إسماعيل المقدم، ومحمد عبد المقصود -وهو يعني من رءوس الشر في مصر وإن كان يعني اشتهر بأنه فقيه وهكذا؛ لكنه تكفيري محض ويعلن التكفير بكل صراحة ويتبجح بذلك-.

كذلك أحمد حطية، وكذلك أحمد فريد، وكذلك أبو إسحاق الحويني، وكذلك محمد حسان، وكذلك النقيب، ومجموعة كثيرة ممن يسمون بـ(مدرسة الإسكندرية) كلهم على هذا المنوال، وقد حاول بعض الشباب المنتسبين إلى السلفية التلبس في شأن هؤلاء؛ فزعم أن هؤلاء الناس يدعون إلى التوحيد، وينهون عن الشرك ويحاربون الصوفية فنفع الله بهم في مصر، ويدعون الناس إلى الاهتمام بالسنة، وربما يعظمون بعض علماء السنة كشيخنا الألباني رَحِمَهُ اللهُ، بل ربما بالغ بعضهم وقال: إنهم يدعون إلى السلفية في جميع جوانبها بعض هؤلاء ويهتمون بالحديث الصحيح، وإن كان بعضهم لا يهتم، ولكن بعضهم يهتم فيقولون لا تحكموا علي مدرسة الإسكندرية بالعموم، بل ننظر إلى جوانب المصالح والمفاسد، فهؤلاء عندهم مصالح كثيرة ومفاسدهم قليلة لذلك لا نبدعهم ولا نتكلم عليهم.

فأقول جواباً عن هذا: إن هذا من تلبس الشيطان؛ لأن القطبيين المعروفين الذين حذر منهم العلماء في المملكة العربية السعودية، والذين كانوا سبباً ظاهراً في انتشار فكر القاعدة وعقيدة الخوارج، والذين كانوا لهم خطب رنانة وتهيج علي ولاية الأمر، وفتح المجال وجعل أرضية للخوارج كان أولئك يشرحون كتباً في العقيدة كالعقيدة الطحاوية والواسطية ومعارج القبول، ولهم كتابات في التوحيد، ونشر لكتب بعض أهل السنة السلفية التي فيها التشديد على أهل البدع

والضلال، وكان أولئك يدعون الناس إلى توحيد العبادة، ويحاربون الصوفية ويحاربون في بعض كتابتهم الروافض، بل يُظهرون الشدة علي الروافض. وكذلك بل أحياناً لهم مواقف ضد جماعة الإخوان المسلمين، وهم منهم وعلي طريقتهم؛ لكن وجدت أشرطة لبعض رءوسهم في التحذير من جماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك لم يشفع لهم هذا عند علمائنا لكونهم صرحوا بمنهج الخوارج إما في أقوال مكتوبة أو أشرطة مسموعة أو فيما بين أصحابهم وأتباعهم ظهر هذا التكفير، فالذين في السعودية كانوا أحسن حالاً من مدرسة الإسكندرية، ومع ذلك رماهم العلماء بقوس واحد وتكلم فيهم المشايخ، تكلم فيهم الشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ العثيمين، وكان الرجل الذي وفقه الله، وكان وقف وقفه عظيمة أو نقول الرجلان، وهما الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، والشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-؛ فهذان وقفاً وقفه مشرفة عظيمة ضد هؤلاء الحزبين، وهؤلاء المنحرفين القطبيين، ونبهوا بقية العلماء علي خطرهم حتى استبان أمرهم جداً.

وكتب فيهم العلماء كتابتهم ومنعواهم من التدريس، وعملوا وتعرفون ما صار، فالذين في الإسكندرية ما هم إلا نسخة من هؤلاء نسخة واضحة مصغرة من أولئك الذين أفتى فيهم العلماء وتكلموا، ثم يأتي شخص متلبس بلباس السلفية كذاب نصاب من شلة كذايين نصابين فجرة يريدون أن يغشوا الناس ويخدعواهم فيقولون: محمد حسان سلفي! وأبو إسحاق سلفي! ومحمد إسماعيل المقدم سلفي!

هؤلاء خداعون قطاع طريق يجب الحذر منهم، فكم بين لهم العلماء أحوال هؤلاء الخوارج، وحذروهم منهم، وبينوا لهم الأدلة الصحيحة الواضحة،

ومع ذلك اتبعوا أهواءهم، ولم يدفعوا بالحجة والدليل والبرهان رأساً، وإنما بالهوى ودعوى المصالح والمفاسد.

فأحمد فريد ومصطفى بن العدوي هم من هذه المدرسة ولا يفترون عنهم قيد أنملة اللهم إلا في كثرة الكلام وقلته، وإلا فهم أولياء بعض وأصدقاء بعض وعلي طريق واحد أسأل الله ﷻ أن يهديهم ويصلحهم، وأن يكفي المسلمين شرهم والله أعلم^(١).



(١) مقطع صوتي على شبكة الإنترنت.

فهرس موضوعات الجزء الثاني

الشبهة السابعة والثلاثون: ندم ابن عمر في آخر حياته على ترك قتال

الحجاج ٥

الرد على هذه الشبهة ٥

الشبهة الثامنة والثلاثون: قول الحسن البصري عن الحجاج أنه أخبث

الأخبثين ٨

الرد على هذه الشبهة من وجهين: ٨

الوجه الأول ٨

الوجه الثاني ٨

الشبهة التاسعة والثلاثون: أن مذهب أبي حنيفة الخروج على أئمة الجور ١٠

الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه: ١٠

الوجه الأول ١٠

ارتكاب ممدوح جابر جريمة بتر كلام العلماء التي تعلمها من شيخه محمد

عبد المقصود ١١

الوجه الثاني ١٢

- الوجه الثالث ١٥
- الشبهة الأربعون: أن مذهب مالك هو الخروج على أئمة الجور ١٧
- الرد على هذه الشبهة من وجهين: ١٧
- الوجه الأول ١٧
- الوجه الثاني ١٩
- الرد على شبهة: «أن مالكا قد أفتى بالخروج مع محمد بن علي المعروف
بالنفس الزكية فقليل له إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر فقال إنما بايعتم مكرهين
وليس على كل مكره يمين فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته» (هامش) .. ٢٢
- الشبهة الواحدة والأربعون: أن مذهب الشافعي القديم هو الخروج على أئمة
الجور ٢٤
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه: ٢٤
- الوجه الأول ٢٤
- الوجه الثاني ٢٥
- الوجه الثالث ٢٧
- الوجه الرابع ٢٧
- الشبهة الثانية والأربعون: في مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج
على الإمام الجائر ٢٩
- الرد على هذه الشبهة من وجهين: ٢٩
- الوجه الأول ٢٩
- الوجه الثاني ٣٠

- بيان بتر ممدوح جابر لكلام العلماء لخدمة مذهب الخوارج الذي يعتقده ٣١
- الشبهة الثالثة والأربعون: دعاء الإمام أحمد على المأمون ٣٥
- الرد على هذه الشبهة من وجهين: ٣٥
- الوجه الأول ٣٥
- الوجه الثاني ٣٦
- الشبهة الرابعة والأربعون: أن الواثق قتل الخزاعي بسبب الخروج عليه ٣٨
- الرد على هذه الشبهة من وجهين: ٣٨
- الوجه الأول ٣٨
- الوجه الثاني ٤٦
- الشبهة الخامسة والأربعون: خروج محمد بن عبد الوهاب على الدولة العثمانية ٤٧
- الرد على هذه الشبهة ٤٧
- الشبهة السادسة والأربعون: قول القرطبي صاحب (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) ٥٨
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه: ٥٨
- الوجه الأول ٥٨
- بيان كون القرطبي من علماء الأشاعرة ٥٨-٥٩
- الوجه الثاني ٦٠
- الوجه الثالث ٦١
- الوجه الرابع ٦٢

- ٦٤ الشبهة السابعة والأربعون: قول القرطبي صاحب التفسير
- ٦٥ الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- ٦٥ الوجه الأول
- ٦٥ قول شيخ الإسلام عن القرطبي بأنه من كبار علماء الأشاعرة
- ٦٦ الوجه الثاني
- وقوع القرطبي في الخطأ والوهم عندما نسب قول المعتزلة والخوارج
- ٦٧ للجمهور
- ٦٨ الشبهة الثامنة والأربعون: قول الماوردي في الأحكام السلطانية
- ٦٨ الرد على هذه الشبهة من وجهين:
- ٦٨ الوجه الأول
- ٦٩ أقوال الأئمة في بيان اعتزال الماوردي
- ٧٠ الوجه الثاني
- ٧٢ الشبهة التاسعة والأربعون: قول الجويني في أصول الاعتقاد
- ٧٣ الرد على هذه الشبهة من أوجه:
- ٧٣ الوجه الأول
- ٧٣ تفصيل بديع من شيخ الإسلام لحال الجويني الأشعري
- ٧٧ الوجه الثاني
- ٧٨ الوجه الثالث
- ٨٣ الشبهة الخمسون: قول ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل
- ٨٣ الرد على هذه الشبهة من خمسة أوجه:

- الوجه الأول ٨٣
- بيان الشيخ السديس لانحرافات ابن حزم العقدية على التفصيل ٨٤
- الوجه الثاني ٩٩
- الوجه الثالث ١٠٠
- وقوع ابن حزم في التناقض في القول بالخروج على أئمة الجور ١٠١
- الوجه الرابع ١٠٢
- سبب انحراف ابن حزم في قوله بالخروج على أئمة الجور ١٠٣
- الوجه الخامس ١٠٥
- بيان خطأ ابن حزم وافتراء ممدوح جابر في نسبة الخروج على أئمة الجور
- لأناس كانوا لا يرون الخروج ونهوا عن الخروج على أئمة الجور ١٠٥
- الشبهة الواحدة والخمسون: الحاكم غير شرعي ١٠٨
- الرد على هذه الشبهة ١٠٩
- كلام نفيس لشيخ الإسلام في الألفاظ المحدثنة ١١٠
- أقسام الحكماء عند أهل السنة وبيان أحوالهم ١١١
- محمد عبد المقصود يمارس هوايته المفضلة في بتر كلام العلماء والكذب
- عليهم (هامش) ١١٢
- الفرق بين شروط الابتداء عند الاختيار وشروط الاستمرار والشروط فيمن
- يتغلب بالقهر والقوة ١١٨-١١٩
- طرق تنصيب الحاكم في الإسلام ١٢٢
- محمد عبد المقصود يدعو ويروج لدين الديمقراطية التي يدعي محاربتها .. ١٢٣

- الشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين يردان على ضلالات محمد عبد المقصود .. ١٢٤
- محمد عبد المقصود يسير على درب سيده سيد قطب في تكفير المجتمعات الإسلامية ١٢٥
- ياسر برهامي يصرح بأن مصر دولة غير إسلامية ١٢٨
- رد الإمام أبي بكر الإسماعيلي والشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُمُ اللهُ على قول سيد قطب ومحمد عبد المقصود وياسر برهامي ١٢٩
- بيان السبب في انحراف محمد عبد المقصود وياسر برهامي عن الجادة السلفية إلى ضلالات القطبية ١٣٠
- محمد عبد المقصود يحكي لنا كيفية طلبه للعلم الشرعي بلا شيخ ولا كتاب سلفي (هامش) ١٣٠
- بعض أقوال سيد قطب من كتابه (الظلال) في تكفير المجتمعات الإسلامية .. ١٣٣
- الشبهة الثانية والخمسون: حديث يقودكم بكتاب الله ١٣٦
- الرد على هذه الشبهة ١٣٦
- بيان أحوال القيادة بغير كتاب الله ١٣٧
- الشبهة الثالثة والخمسون: أن هذا الحاكم كافر ١٣٩
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه: ١٣٩
- الوجه الأول ١٣٩
- بعض الشبهات الواردة في تكفير الحاكم ١٤١-١٤٢
- أسئلة موجهة لمحمد عبد المقصود ١٤٢-١٤٣

الفرق بين التبديل والاستبدال في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله عند أهل السنة	
والجماعة	١٤٣
الوجه الثاني	١٤٩
الوجه الثالث	١٥٤
شروط الخروج على الحاكم الكافر	١٥٤
الوجه الرابع	١٦٠
الفرق بين الجهاد والمظاهرات ضد الحاكم الكافر	١٦٠
الشبهة الرابعة والخمسون: كيف تدعون الإجماع على عدم الخروج على	
الحاكم الجائر مع وجود المخالف	١٦٢
الرد على هذه الشبهة من وجهين:	١٦٢
الوجه الأول	١٦٢
ما أصّله ممدوح جابر وشيخه محمد عبد المقصود في كتاب يردان عليه	
وينقضانه في كتاب آخر	١٦٣
نقلان رائعان للعلامة الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله - في بيان وتأصيل	
هذه المسألة	١٦٤
الوجه الثاني	١٦٨
العلماء الذين حكوا إجماع أهل السنة والجماعة على ترك الخروج على أئمة الجور	
والفسق	١٦٩
١ - أنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>	١٧٠
٢ - قتيبة بن سعيد <small>رحمته الله</small>	١٧٠

- ٣- الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ ١٧١
- ٤- محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ ١٧١
- ٥- أبو إبراهيم المزني رَحِمَهُ اللهُ ١٧٢
- ٦- أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٢
- ٧- أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٢
- ٨- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٢
- ٩- حرب بن إسماعيل الكرماني رَحِمَهُ اللهُ ١٧٣
- ١٠- أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٤
- ١١- أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ ١٧٤
- ١٢- ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللهُ ١٧٥
- ١٣- أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٦
- ١٤- ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ ١٧٦
- ١٥- أبو الحسن ابن بطلال رَحِمَهُ اللهُ ١٧٧
- ١٦- أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللهُ ١٧٨
- ١٧- أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ ١٧٩
- ١٨- قوام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ ١٧٩
- ١٩- أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللهُ ١٧٩
- ٢٠- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ١٨٠
- ٢١- أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ ١٨١
- ٢٢- ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ ١٨٢

- ٢٣- الشيخ عبد اللطيف بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ١٨٣
- ٢٤- صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ ١٨٣
- ٢٥- الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ ١٨٣
- ٢٦- الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - ١٨٤
- ٢٧- الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله - ١٨٤
- ٢٨- الشيخ عبد العزيز الراجحي - حفظه الله - ١٨٤
- الشبهة الخامسة والخمسون: أنها وقعت وانتهت فلا داعي للكلام فيها ١٨٥
- الرد على هذه الشبهة من خمسة أوجه: ١٨٥
- الوجه الأول ١٨٥
- الوجه الثاني ١٨٥
- الوجه الثالث ١٨٦
- الوجه الرابع ١٨٧
- الوجه الخامس ١٨٩
- الشبهة السادسة والخمسون: أن الكلام في هذه الأحداث يفرق الصف ١٩٠
- الرد على هذه الشبهة من أربعة أوجه: ١٩٠
- الوجه الأول ١٩٠
- الوجه الثاني ١٩٤
- كلام الشيخ بكر في بيان خطر ظاهرة التخذيل ١٩٥
- الوجه الثالث ٢٠٢
- محمد عبد المقصود ومحمد حسان ومحمد حسين يعقوب وممدوح جابر

- يقررون (المنهج الواسع الأفيح) الذي يسع الأمة بأكملها بجميع فرقها المنحرفة وطوائفها المبتدعة ٢٠٢-٢٠٣
- بيان تناقض محمد حسان في حكم الجماعات والأحزاب المعاصرة ٢٠٣
- الوجه الرابع ٢٠٥
- بعض ألفاظ أهل الأهواء والبدع - الفجة الوقحة القبيحة - التي تشتمل على السب والشتم والتكفير لأهل السنة بأفحش العبارات ٢٠٦-٢٠٧
- بعض أقوال أدعياء السلفية في الدفاع عن أهل الأهواء والبدع ٢٠٩
- الشبهة السابعة والخمسون: لِمَ لم تسووا في الحكم بين هؤلاء الدعاة المعاصرين الذين وقعوا في بعض الأخطاء وبين من وقع في أخطاء من علماء السنة المتقدمين كابن خزيمة والنووي وابن حجر ٢١٤
- الرد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه: ٢١٤
- الوجه الأول ٢١٤
- التفريق بين الزلة والانحراف ٢١٤
- بيان أن المخالف ليس على درجة واحدة في المخالفة وإنما هو واحد من قسمين ٢١٤
- الوجه الثاني ٢٣٠
- الوجه الثالث ٢٣١
- الخاتمة: خلاصة البحث (الرد المجمل على جميع شبهات السابقة) ٢٣٥
- ملحق: (أقوال العلماء الثقات في دعاة الخروج والثورات) ٢٥١
- أقوال العلماء في عبد الرحمن عبد الخالق ٢٥٣

- أقوال العلماء في أبي الحسن المأربي ٢٧٥
- أقوال العلماء في أبي إسحاق الحويني ٣٠٢
- أقوال العلماء في محمد حسان ٣١٦
- أقوال العلماء في محمد عبد المقصود وفوزي السعيد ٣٣٨
- أقوال العلماء في ياسر برهامي ومحمد إسماعيل المقدم وأحمد حطية
وأحمد فريد وأحمد النقيب ومصطفى العدوي ومحمد الزغبى ومحمد
حسين يعقوب ٣٤٩

